



المجلة الجنائية القومية

يصدرها

مركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
جمهورية مصر العربية

- الكحول والعوامل المؤثرة على تواجده بتسجعة
الجسم المختلفة .
- الضمانات الاجرائية فى الدستور الجديد .
- الظروف واثرها فى عقوبة المجرم .
- حركة الدفاع الاجتماعى بين العالمية والمحلية
- باللغات الاجنبية
- الانتحار (عرض لدراسة دور كليم)
- نقد البحوث التى اجريت بشأن نظريتى
« المخالطة المفرطة » و « الاحتواء » .



المركز القومي للبحوث الاجتماعية وأجنائية

رئيس مجلس الإدارة
الدكتور أحمد محمد خليفة

أعضاء مجلس الإدارة :

المستشار محمد ماهر حسن
المستشار محيي الدين طاهر
الدكتور مختار حمزة
الدواء محمد أحمد النياوي
المستشار محمد فتحي
الدكتور علي المستي

المستشار أحمد فتحي مرسى
الدكتور جابر جاد عبد الرحمن
المستشار حسين عوض بريقى
الاستاذ عبد المنعم المغربى
الدواء نجرم ابراهيم مصطفى
الشيخ محمد أبو زهرة

المجلة الجنائية القومية

ميدان ابن خلدون بمدينة الاوتاف - بريد الجزيرة

رئيس التحرير

الدكتور أحمد محمد خليفة

هيئة التحرير

الدكتور عادل محمد نهى - مسام الملبى - على جلى
السيد على شتا

بلد النشر : الناشر ، الطبعة
مكتبة النشر ، الصفحات .
للمقالات من مجلات : اسم المؤلف .
عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا) ،
السنة ، المجلد ، الصفحة .
للمقالات من الموضوعات : اسم
المؤلف ، عنوان المقال (اسم
الموسوعة) ، تاريخ النشر .
وتنبت المصادر في نهاية المقال مرتبة
حسب الترتيب الهجائى لأسماء
المؤلفين وتورد الاحالات الى المصادر
في المتن في صورة (اسم المؤلف ،
الرقم المسلسل للمصدر الوارد في
نهاية المقال ، الصفحات) .
• أن يرسل المقال الى مكتب التحرير
المجلة منسوخا على الآلة الكتبتين
أصل وصورتين على ورق وولسكاب ،
مع مراعاة ترك هامشين جاتيين
مريضين وبمسافة مزدوجة بين
السطور .

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيها
يرسل اليها من مقالات الاعتبار الآتية:
١ - أن يذكر عنوان المقال موجزا . ويتبع
باسم كتبه ومؤلفاته العلمية
وغيراته ومؤلفاته في ميدان المقال
أو ما يتصل به .

٢ - أن يورد في صدر المقال عرض موجز
لرؤوس الموضوعات الكبيرة التى
هولجت فيه .

٣ - أن يكون الشكل العام للمقال :
- مقدمة للتعريف بالمشكلة وعرض
موجز للدراسات السابقة .
- خطة البحث أو الدراسة .
- عرض البيانات التى توافرت
من البحث .

٤ - أن يكون اثبات المصادر على النحو
التالى .
للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ،

الاشتراك من سنة (ثلاثة أعداد)
خمسون قرشا

تصدر ثلاث مرات في العام
مارس ، يوليو ، نوفمبر

شمن المسدد
عشرون قرشا

الجلة الجنائية القومية

محتويات العدد

مقالات :

- الكحول والعوامل المؤثرة على تواجده بانسجة الجسم ^{الطبيعية} الدكتور زكريا الدروي
- الضمانات الاجرائية في الدستور الجديد الدكتور سمير الجنزوري
- الظروف واثرها في عقوبة المحرض الدكتور أحمد الجدوب ٣٢
- حركة الدفاع الاجتماعي بين العالمية والمحلية السيد يسن ٥٣
- الرعاية الوقائية والعلاجية لمرتكبي جرائم الاداب بجمهورية مصر العربية سمير لطفي ٧١

احكام :

- تكيف طبيعة اسباب تخفيف العقاب الدكتور عادل عازر ٨٩

كتب :

- الانتحار (اميل دور كايم) تلخيص الدكتور سيد عويس ١٢٢

باللغات الأجنبية :

- الاصابات المتسببة عن الاسلحة المحلية المصممة للاطلاق السريع سمير يس مرج ١٢٦
- استخدام الورق السايكلووزي المعالج في تحليل السموم الدكتور زين العابدين مبارك ١٣٤
- نقد البحوث التي اجريت بشأن نظريتي « المخالطة الفارقة » و « الاحتواء » الدكتور سمير الشناوي ١٦٢

مطابع الاحرام التجارية

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٦٩/٢٤٣

الكحول والعوامل المؤثرة على تواجده بأنسجة الجسم المختلفة

دكتور زكريا الدروي

مستشار بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

تنتشر عادة تناول الخمر في المجتمعات الى حد قد يتجاوز ٥٠ ٪ من التعداد وينعكس تأثير الكحول الفسيولوجي للجهاز العصبي على تصرفات الشخص ويؤدي الى فقدانه السيطرة على سلوكه ، مما يترتب عليه مخالفته للقانون حيث تبين من الدراسة ان حوالي ٤٠ - ٥٠ ٪ من المجنى عليهم او الجناة في حوادث العنف كانوا واقعين تحت تأثير الكحول . وتتركز غالبية الحوادث الناتجة عن الافراط في شرب الخمر في حوادث السيارات والجرائم الجنسية .

ومن هذا يتضح الاهمية القضائية لتقدير الكحول في السوائل والعينات البيولوجية التي أدت الى أن تضع الدول المختلفة القوانين المنظمة لبيان الحد المفرط في تناول الخمر .

ففي حوادث المرور تعتبر الزيادة في نسبة الكحول في الدم دليلا جنائيا قويا يدين الشخص المتسبب في الحادث في حين انه في حالة الجرائم الاخرى يكون وقوع الشخص تحت تأثير الكحول فرصة للدفاع يلتمس فيها مبررا لتخفيف العقوبة على الجاني .

وفي هذا المقال سنتناول بالتفصيل تأثير الكحول على المتعاطي والعوامل المؤثرة على تركيز الكحول في الجسم والانسجة المختلفة .

التأثير الفسيولوجي للكحول :

يظهر التأثير الفسيولوجي للكحول في المراحل الآتية :

١ - يؤدي تناول الكحول الى هبوط في المراكز العليا بالمخ ولكنه لا يؤثر على قوة الارادة . ويشعر الشخص الذي يتناول الكحول بالمرح وازدياد في الثقة بالنفس ويصبح اكثر استجابة للوسط الموجود فيه مع كثرة الضحك والكلام .

٢ - يلي ذلك تآثر المراكز السفلى بالمخ الذي يؤدي الى الزغلة وضعف الاستجابة للعضلات .

٣ - وبعد ذلك تتأثر مراكز الكلام بالمخ ولا يستطيع الشخص ان ينطق بعض الكلمات الطويلة نطقا صحيحا وقد تظهر بعض الاعراض الاخرى مثل

(*) يعتمد بالكحول المشروبات الكحولية بتوائمها المختلفة .

القيء و (الزغطة) وعندما يريد السير يترنح في مشيته ولا يستطيع السير في خط مستقيم وهذه المرحلة تعرف باسم *under the influence* .

٤ — وإذا استمرت نسبة الكحول في الدم في الازدياد يصاب الشخص باغماء مع انخفاض في درجة حرارة الجسم وإذا مادامت حالة الإغماء لمدة ١٢ ساعة بدون إجراء الاسعافات اللازمة فإن هذه المرحلة تنتهي بالوفاة .

٥ — أما اذا بدأت حالة السكر في التحسن فإنه يدخل مرحلة الشفاء ويفيق من اغماؤه مصابا بصداق شديد وجفاف اللعاب وشعور بالعطش الشديد مع قىء منتطح .

التأثير الفارماكولوجى على أعضاء الجسم المختلفة

١ — **افراز العصارات بالمعدة :** من الثابت ان الكميات الصغيرة من الكحول تؤدي الى زيادة افراز حامض الايدروكلوريد في المعدة وقد تبين من التجارب أن هذه الزيادة تنتج عن اثاره موضعية للغشاء المخاطي للمعدة الموجود في المنطقة القريبة من الفتحة البوابية للمعدة وذلك بالإضافة الى تأثير الكحول على المخ الذى يؤثر بالتالى على العصب الحائر المغذى لجدار المعدة .

٢ — **العمليات الحيوية بالنسجة المخ :** وجد ان استهلاك أنسجة المخ للاكسجين والجلوكوز لا تتأثر في حالة وجود الكحول بتركيز ضعيف ولكن الزيادة الكبيرة لنسبة الكحول تؤثر في هذه الأنسجة تأثيرا واضحا في قدرتها على استهلاك الاكسجين مما يؤدي الى الوفاة نتيجة هبوط في مراكز المخ المؤثرة على الجهاز التنفسي .

٣ — **القفزات العضلية :** اجريت مجموعة من الاختبارات الخاصة بقياس سرعة ضربات القلب واستهلاك الجسم للاكسجين والقدرة على العمل العضلى على عدد من الأشخاص قبل وبعد تناول الكحول بنسبة ٣٢ ر — الى ٦٤ ر — ملليجرام كحول لكل كيلو جرام من وزن الجسم . وقد تبين من نتائج هذه التجارب أن تناول الكحول يؤدي الى زيادة في افراز العرق دون التأثير على نتائج الاختبارات الاخرى .

٤ — **سرعة التنفس :** تقوم الكميات البسيطة من الكحول بتنشيط المراكز الحسية في المخ مما يؤدي الى زيادة سرعة التنفس زيادة بسيطة اما في حالة ارتفاع الكحول الى ٤ ر / فإن أكثر فائه يفتج عن ذلك هبوط شديد في الجهاز التنفسي مما يؤدي الى الوفاة اذ لم يتم اسعاف الشخص أو اذا ما زادت نسبة الكحول عن هذا الحد .

٥ — **الدورة الدموية :** يزداد افراز هرمون الادرينالين والنور ادرينالين عند تناول الشخص للكحول وبذلك تزداد سرعة نبضات القلب والدورة الدموية وخاصة بالاوعية الدموية القريبة من سطح الجسم مما يكسب الشخص شعورا بالدفء ويبدو الوجه محتقنا مع زيادة في افراز العرق ويتصور البعض ان هذا التأثير للكحول على الاوعية الدموية يفيد في حالات الذبحة الصدرية ولكن لم يثبت ذلك علميا حتى الان .

٦ - **الجهاز البولي :** يساعد الكحول على سرعة إفراز البول ويزيد إدرار البول بازدياد تركيز الكحول في الدم الى أن يصل اقصاه عند ثبات نسبة تركيز الكحول في الدم .

٧ - **سرعة الترسيب للدم :** وجد أنه عندما يصل تركيز الكحول في الدم الى نسبة ٢ر١٪ فان ذلك يؤدي الى زيادة غير طبيعية في سرعة الترسيب للدم .

٨ - **حركة حلقى العين (الزغلة) :** تتأثر حركة حذقة العين عند تناول الشخص للكحول وقد أجريت التجارب لتقدير هذا التأثير حتى يمكن استخدام قدرة الشخص على تحريك حذقة العين في الاتجاه الأفقي والرأسي والدائري كمقياس نوعي لتقدير كمية الكحول ولكن استبعد هذا الاختيار للتأثير الكبير لهذه القدرات بعدد من الأمراض .

٩ - **اتساع حذقة العين :** أجريت تجارب بفحص ٢٠٠٠ حالة لاشخاص وأتمين تحت تأثير الكحول وتم قياس اتساع حذقة العين وسرعة الاستجابة للضوء لهذه الحالات كمحاولة لمعرفة ما اذا كان الشخص واقعا تحت تأثير الكحول من عدمه كما هو الحال في الاميون ولكنها لم تنجح .

العوامل المؤثرة على سرعة امتصاص الكحول في الجسم :

يعتمد التأثير الفسيولوجي للكحول على نسبة تركيزه في انسجة المخ ونظرا لعدم امكانية تقدير هذا التركيز الا في حالات الوفاة فقد لجأ الباحثون (بالنسبة للاشخاص الاحياء) الى تقدير نسبة الكحول بطريقة غير مباشرة وذلك بتحليل الدم او السوائل البيولوجية الاخرى التي يمكن عن طريقها حساب تركيز الكحول في انسجة المخ . والسوائل البيولوجية التي يمكن تحليلها لمعرفة تركيز الكحول هي الدم والبول واللعاب وسائل الفخاخ الشوكي .

ويعتمد تركيز الكحول في الجسم على عدة عوامل اساسية هي كمية الكحول التي يتناولها الشخص - سرعة الامتصاص - سرعة التخلص منها عن طريق الاكسدة او الإفراز في البول والعرق . وتعتبر القناة الهضمية هي الطريق الطبيعي لدخول الكحول للجسم ويمكن الإشارة انه يحدث امتصاص للكحول عن طريق الرئتين والجلد المنتشق والمستقيم .

عند تناول المشروبات الكحولية يبدأ امتصاصها بمجرد دخولها المعدة ويتم الامتصاص من المعدة والامعاء الدقيقة وتزداد سرعة الامتصاص بطريقة منتظمة في الفترة القصيرة التالية لدخول الكحول للمعدة وعادة ما يبدأ الامتصاص بعد خمس دقائق من تناول المشروب الكحولي ويتم الامتصاص في حدود ٢١/٢ ساعة من انتهاء تناول المشروب .

١ - تركيز الكحول في المشروب :

ترتفع نسبة الكحول في الدم بانخفاض تركيز الكحول في المشروب فمثلا اذ تناول شخصان نفس الكمية من الكحول ولنقل مثلا كأس من الويسكي غير مخفف بالماء والاخر مخفف بالماء وتم شربهما في فترة واحدة فان سرعة

الامتصاص في حالة المشروب المخفف اكبر بكثير من المشروب المركز وذلك للتأثير الكاوي للآخر على جدار المعدة مما يتسبب عنه انخفاض سرعة الامتصاص .

٢ - كمية الكحول التي يتناولها الشخص بالنسبة لفترة تناول المشروب :

يزداد ارتفاع نسبة الكحول في الدم بازدياد كمية المشروب الكحولي وخاصة اذا تم تناوله في فترة زمنية وجيزة اما اذا تم ذلك في فترة زمنية طويلة فان تركيز الكحول في الدم لا يزداد ازديادا مفاجئا .

٣ - نوع المشروب :

كان من المعتقد ان نوع المشروب الكحولي يؤثر على سرعة امتصاص الكحول في الدم وبالتالي على سرعة ارتفاع نسبته فقد لوحظ ان الزيادة في نسبة الكحول في الدم عند تناول كوب من البيرة اكبر من مثيلاتها الناتجة عن تناول كمية من الوسكي مخففة بالماء وتحتوى على نفس كمية الكحول الموجودة بكوب البيرة . ولكن ثبت اخيرا انه في حالة تناول البيرة تكون تركيزه الكحول في الدم اقل من تناول المشروبات الروحية الاخرى بعد تخفيفها الى نفس تركيز الكحول في البيرة ويرجع ذلك الى وجود مواد كربوهيدراتية (ديكستريين) في البيرة تقوم بنفس الدور الذي يقوم بها الغذاء الذي قد يتواجد عند تناول المشروب والذي يخفض من سرعة امتصاص الكحول بالمعدة .

٤ - نوع وكمية الغذاء الموجودة في المعدة :

نظرا للارتباط الوثيق بين نوع وكمية الغذاء الموجود بالمعدة وسرعة تفريغها وانتقال الغذاء الى الامعاء فقد لوحظ ان تناول الكحول على معدة فارغة يؤدي الى تركيز الكحول في الدم بنسبة اكبر بكثير من تناوله على معدة ممتلئة وخاصة اذا كان نوع الغذاء دهنيا الامر الذي يطيل فترة تفريغ المعدة .

كما ثبت ان وجود مواد دهنية مبطنة لجدار المعدة يؤدي الى ببطء امتصاص الكحول خلال جدرانها حيث ان هذا الامتصاص يتم بطريق الانتشار الى الاوعية الدموية لجدار المعدة الذي تحمله الى الاوعية الدموية لجدار الامعاء وينقل عن طريقها الى الكبد ثم بقية انسجة الجسم .

وفي احدى التجارب التي اجريت لدراسة تأثير كمية الغذاء ونوعه ، تلك التجربة التي تناول فيها افراد مجموعتين من الاشخاص ٦٠ سم ٢ من الكحول تناولته المجموعة الاولى على معدة فارغة اما المجموعة الثانية فكانت بعد تناول وجبة غذائية مباشرة والتي تكونت من ٦١٠ جم من اللحم ، ١٣٢ جم زبدة ، ١١٠ جم بطاطس مسلوق وجد ان اقصى تركيز للكحول في الدم قد تأخذ فترة تزيد بين ساعة وساعتين للمجموعة الثانية عن المجموعة التي تناولت الكحول على معدة فارغة .

٥ - الحالة الصحية والتغذية للشخص :

تزداد سرعة امتصاص الكحول في الدم بازدياد الاجهاد والقيام بمجهود جسماني ففى حالات التعب الجسماني وكذلك حالات الانفعال والاصابة بالبرد

يتأثر فيها الشخص بالمشروبات الكحولية بدرجة أكبر مما لو كان ممسحاً
جسمانياً ونفسياً .

كما أن حالة العطش تؤدي إلى العكس وهو البطء في ارتفاع تركيز الكحول
في الدم الأمر الذي لوحظ أيضاً عند تناول الشخص للأدوية المنشطة كالامفيتامين
وبعض المواد الأخرى مثل الداتورة .

وقد وجد كذلك أن الإجهاد الذهني (الرياضيات) أو عدم استساعة
طعم المشروب أثناء تناوله تؤدي إلى انخفاض سرعة امتصاص الكحول في
الدم .

٦ - التعود :

لقد وجد بالتجربة لمعرفة تأثير التعود على تناول الكحول على سرعة
امتصاصه أن تركيز الكحول المتبقى في الأمعاء بعد ثلاث ساعات من تناول
الكحول ارتفعت من ١٧ ٪ إلى ٥٦ ٪ في الفئران التي تعودت على تناول
الكحول بصفة منتظمة يوميا . ومن ذلك يتبين أن التعود على تناول الكحول
يؤدي إلى انخفاض سرعة امتصاص الكحول من المعدة والأمعاء .

العوامل التي تؤثر على سرعة اختفاء الكحول من الجسم :

من أهم هذه العوامل هي قدرة الجسم على التخلص من الكحول الذي
يتم امتصاصه في الدم ويتخلص الجسم من الكحول عن طريقين رئيسيين
هما :

(أ) الإفراز .

(ب) الأكسدة .

(أ) يفرز الكحول في اللعاب والعرق والبول وهواء الزفير . والإفراز عن
طريق اللعاب والعرق محدود نظراً لتناسبه المباشر مع حجم هذه الإفرازات
ونظراً لأنها بكميات صغيرة فإن الإفراز عن هذا الطريق لا يدخل في الاعتبار
بدرجة ملموسة .

أما سرعة إخراج الكحول عن طريق الرئة في هواء الزفير فإنه يعتمد
أساساً على سرعة وحجم التنفس وعليه فتزداد سرعة إخراجة في المناطق
المرتفعة التي تزيد فيها الحاجة إلى التنفس وقد وجد أن نسبة التخلص عن طريق
هواء الزفير تبلغ حوالي ٧ ٪ من كمية الكحول التي يتناولها الشخص في حين
أن النسبة التي تخرج عن طريق البول تبلغ ٤ ٪ وتتراوح كمية الكحول التي
يتخلص منها الجسم عن طريق الإفراز من ١٠ - ١٥ ٪ من الكمية الكلية
للكحول في الجسم .

(ب) وتعتبر عملية التخلص من الكحول بواسطة الأكسدة هي العملية
البيولوجية الأساسية إذ يتخلص الجسم من ٨٥ - ٩٠ ٪ من الكحول عن
طريق الأكسدة التي يقوم بها الكبد ونسبة ضئيلة في أنسجة المخ . وقد وجد
أن الانسولين يساعد الكبد على عملية أكسدة الكحول .

وتتم أكسدة الكحول على الوجه التالى :

المرحلة الاولى : كحول — استيالددهيد

المرحلة الثانية : استيالددهيد — حامض خليك

المرحلة الثالثة : حامض خليك — ثاى أكسيد كربون وماء .

وتتم المرحلة الاولى والثانية فى الكبد فقط أما المرحلة الثالثة فتتم فى الكبد وانسجة الجسم الأخرى وتبلغ القيمة الحرارية للكحول ٧ كالورى / جم .

مما سبق يتبين أن الكبد يقوم بدور هام وفعال فى التخلص من الكحول وعليه فيتوقف هذا العامل على سلامة الكبد وفى حالة إصابته تقل بالتالى كفاءته فى هذا الخصوص .

ولا تتأثر قدرة الجسم على التخلص من الكحول فى حالة التعرض للجو البارد أو زيادة إفرازات الأدرينالين والثيروكسين والبيتيوترين .

العلاقة بين نسبة الكحول فى الدم وحالة المتعاطى :

أقل من ٠.٥ ٪ فى حدود هذه النسبة من الكحول فى الدم لا يوجد أى دليل ظاهر بأن الشخص يقع تحت تأثير الكحول إذ يبدو الشخص طبيعياً فى حركاته مع تغير طفيف يمكن اكتشافه بإجراء اختبارات معينة .

٠.٥ — ٠.١٥ ٪ : يجب فى هذه المرحلة أن يؤخذ فى الاعتبار السلوك الخارجى للشخص مع نسبة الكحول فى الدم إذ تبدأ مرحلة عدم الاتزان العاطفى النفسى وتقل الاستجابة للمؤثرات الخارجية مع تأثير فى التوافق فى الحركات وكلما اقتربت نسبة الكحول إلى الحد الأعلى كلما ازداد وقوع الشخص تحت تأثير الكحول وتفاوتت درجة التأثير بالنسبة للأشخاص المختلفين .

من ٠.١٥ — ٠.٢٥ ٪ : فى هذه المرحلة يكون جميع الأشخاص واقعين تحت تأثير الكحول إذ يظهر بوضوح عدم القدرة على التحكم فى الحواس والحركة والكلام والتضليل فى السير وهذه الأعراض تؤثر بوضوح فى كفاءة التحكم فى قيادة السيارات . وعند فحص الشخص فى هذه المرحلة يظهر بوضوح رائحة الزفير وتصرفاته والبطء فى استجابته للأسئلة وعدم الاتزان فى المشى واختبارات السير على خط مستقيم وغيرها من البحوث المعروفة .

٠.٢٥ — ٠.٤٠ ٪ : يتأثر المتعاطى إلى حد واضح ويفقد الاستجابة للمؤثرات الخارجية ويدخل فى مرحلة عدم القدرة على الحركة .

٠.٤٠ — ٠.٥٠ ٪ : هبوط شديد ويبدأ الشخص فى حالة من الغيبوبة ثم يصاب بأغماء .

٠.٥٠ — فما فوق : اغماء يعقبه وفاة إذا لم يتم إسعافه .

ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار التفاوت فى قدرة التحمل لتأثير الكحول بالنسبة للأشخاص المختلفين وقد وجد أن بعض الأشخاص يبدو من سلوكهم أنهم فى

حالة سكر شديد في حين أن نسبة الكحول في الدم قد تكون منخفضة الى حدود ٠.٥ ٪ . بينما نجد أفرادا آخرين لا يمكن تشخيص حالاتهم بانهم تحت تأثير الكحول في حين تصل نسبة الكحول الى ٢.٥ ٪ .

وتصبح المسألة هي تحديد نسبة الكحول التي يفقد عندها الشخص قدرته على التحكم ولا يتبين عواقب تصرفاته ويفشل في تحديد الهدف من أنفعاله .

ويجدر بنا أن نذكر حالات الغفلة التي تعرف باسم **Blackout** وهذه تحدث لمتعدي ادمان المسكرات . وخلال هذه الفترات يتصرف الشخص تصرفا جسمانيا طبيعيا ولكنه قد يكون عنيفا للغاية . وتحدث حالات الغفلة في مدمني المسكرات عند نسبة منخفضة نسبيا للكحول في الدم حوالي ١.٥ ٪

نسبة الكحول في الدم والقدرة على قيادة السيارة :

تعطى الدول الأوروبية أهمية كبيرة لطرق تحديد نسبة الكحول في الدم بالنسبة لقائدي السيارات ونتيجة لذلك فقد تم الاتفاق على تحديد علاقة نسبة الكحول بالدم بالقدرة على قيادة السيارة على الوجه المبين في الجدول الآتي :

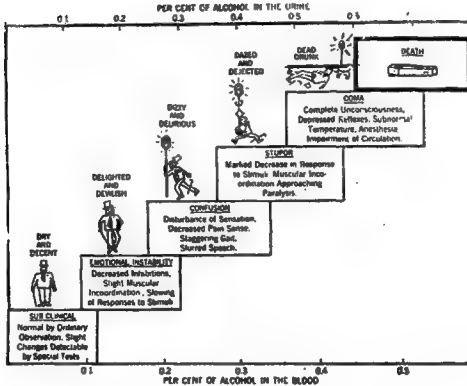


Fig. 198. Relation between concentration of alcohol in the blood or urine to behavior while "under the influence." (Courtesy, C. W. Muehlberger.

علامات التأثير بالكحول	النسبة المئوية للكحول
هذه النسبة غير كافية للتأثير على قدرة الشخص في القيادة	صفر — ٠.٥ ٪ ٠.٥ — ١.٥ ٪
يبدأ بعض الناس في التأثير ولا يبدو هذا على البعض الآخر وذلك عند النهاية الصغرى لنسبة الكحول في الدم ولكن كلما ارتفعت النسبة الى النهاية العظمى لهذا الحد كلما ازداد تأثير عدد الأشخاص ولا يمكن البت من منع قيادة السيارة في حدود هذه النسبة الا اذا أخذت في الاعتبار بعض التصرفات الأخرى للشخص .	
تأثير جميع الأشخاص بالكحول في هذه المرحلة وبالتالي تتأثر كفاءتهم في قيادة السيارات .	فوق ١.٥ —

- وقد اختلفت النسبة المسموح بها عند قيادة السيارات باختلاف البلدان .
- النرويج : تعتبر نسبة ٠.٥ ٪ فما فوق ان الشخص تحت تأثير الكحول .
- سويسرا والدنمارك : ١.٠ ٪ فما فوق .
- السويد : ٠.٨ ٪ عقوبة مخففة .
- ١.٥ ٪ فما فوق عقوبة مشددة .
- امريكا : ١.٥ ٪ فما فوق
- انجلترا : ١.٥ ٪ فما فوق .

تقدير كمية الكحول التي يتناولها الأشخاص :

عند الاخذ في الاعتبار لجميع العوامل السابق ذكرها نجد ان تركيز الكحول في الدم للشخص العادي الذي يزن ٧٠ ك ج بعد ساعة من تناول ٥٠ سم^٣ من الويسكى درجة ٧٠ (٤٠ ٪ كحول) يصل تقريبا الى ٠.٥ ٪ ويلزم ان يشرب الشخص ٧ كؤوس من الويسكى ليصل تركيز الكحول في الدم الى ١.٥ ٪ .

وعلى هذا الاساس عند تناول ٦ كؤوس في مدى ٤ ساعات يصل تركيز الكحول الى ٠.٥ ٪ في حين يرفع تناول ١٠ كؤوس في مثل هذه الفترة تركيز الكحول الى ١.٥ ٪ .

وقياسا على ذلك فانه عند الرغبة في تناول مشروبات كحولية دون وصول نسبة الكحول في الدم الى النسبة التي يؤاخذ عليها القانون يجب على الشخص ان يتناول عددا من الكؤوس يقل واحد عن عدد الساعات التي يقضيها في

الشرب على أن لا يتم معظم الشرب في الفترة الأخيرة وبذلك تظل نسبة الكحول في الدم في حدود ٠.٥ ٪ .

زجاجة بيرة	٥٩	٥ ٪ كحول	٣٥٠ سم
كأس ويسكى	٥٧٠	٤٠ ٪ كحول	٤٥
كأس خمر	٥٣٠	١٥ ٪ كحول	٩٠

وقد وضعت جداول يمكن منها حساب كمية الكحول التي تناولها الشخص من نتائج تقدير نسبة الكحول في عينة الدم .

العوامل التي تؤثر على نتائج تقدير نسبة الكحول في الدم :

من العوامل التي تؤدي الى صعوبة اجراء التحليل الخاص بتقدير نسبة الكحول هي سهولة تطايره واحتمال وجود شوائب تتدخل في التفاعلات ولها نفس صفات الكحول فتعطي نتائج غير دقيقة . وعليه فيجب على الخبير معرفة هذه العوامل بالتفصيل حتى لا ينتج عنها التشكيك في نتائج التقرير عند مناقشة الخبير أمام المحكمة أو تؤدي الى اسؤا من ذلك وهو ادانة شخص بريء أو تبرئة شخص متهم .

وتعتمد الطرق الكيماوية على تطاير الكحول عند درجة ٧٨ ° م لفصله عن المواد الأخرى ولكن هذا الفصل لا يكون غريبا اذ من المحتمل أن يتطاير معه أي شوائب أخرى موجودة لها صفة التطاير عند هذه الدرجة أو في درجات أقل منها مثل الالدهيدات والكيونونات وبعض الاحماض والكحولات الأخرى (غير كحول الايثيلي) التي يمكن أن تتواجد في السوائل البيولوجية والانسجة .

وتتدرج الطرق المختلفة لتقدير نسبة الكحول في العينات تحت الفحص الى مجموعتين :

١ - التفاعلات المؤكسدة .

٢ - التفاعلات الفردية للكحول . وتبلغ الطرق التي تعتمد على التفاعلات الذاتية درجة من التعقيد تجعلها غير قابلة للتطبيق للاغراض الروتينية والتي يلزم فيها اجراء التحليل للعديد من العينات ولذلك تعتمد الطرق المستخدمة حاليا على المجموعة الأولى الخاصة بالتفاعلات المؤكسدة .

وحيث أن الطرق التحليلية التي تعتمد على التفاعلات المؤكسدة غير الذاتية للكحول الايثيلي لذا يستحسن عرض العوامل التي قد تؤدي الى زيادة دقة هذه الطرق .

القيمة الظاهرية الطبيعية للكحول في الجسم :

لا يكفى أن يقال أن هناك عديد من المركبات الكيماوية ذات الطبيعة المتطايرة والصفات المختزلة للملاحظة للكحول الايثيلي لكن يلزم معرفة احتمال وجود مثل هذه المواد في السوائل البيولوجية والتي تعتبر مكونات طبيعية في جسم الانسان مع تحديد نوعها وتركيزها ومدى تداخلها في التفاعلات المؤكسدة للكحول والتي قد تؤدي الى قيمة ظاهرية في نتائج التحليل قد تزيد عن القيمة الحقيقية للكحول الموجود في العينة .

يتواجد الكحول في الطبيعة نتيجة لعمليات حيوية لخلايا الخميرة والبكتريا وذلك في حالات التخمر أو التخمير . وقد وجد أن عينات الدم والأنسجة الحديثة الغير متعفنة تحتوى على كميات غير ملموسة من الكحول وعليه فإن القيمة الظاهرية للكحول في الدم والأنسجة هي نتيجة تواجد مواد متطايرة قابلة للاكسدة وتتراوح هذه القيمة ما بين صفر - ٤ مجم % .

لها القيمة الظاهرية للكحول في البول غائبا تعتمد على الطريقة المستخدمة وتميل الى الزيادة عن نظيرتها في الدم وتبلغ ٦ - ١٨ مجم % (هارجر) ٥ - ٢٨ (ويدمارك) وقد تصل الى ٨٤ مجم % وقد تعزى هذه الزيادة الى افراز مواد متطايرة قابلة للاكسدة تكون موجودة في الدم في حالة اتحاد مع مواد أخرى تمنع تداخلها في التفاعل في حالة تحليل عينات الدم مثل حامض الاستيتواسيتيك . وقد وجد أن القيمة الظاهرية للكحول في البول تنخفض عند اضافة مادة قلوية أو اضافة محلول مركز من حامض الكبريتيك بنسبة (١ : ١) الى العينة قبل اجراء التحليل .

العوامل التي تساعد على ارتفاع القيمة الظاهرية للكحول :

١ - الصوم : ترتفع القيمة الظاهرية للكحول (من الناحية النظرية) عند الصوم نتيجة لزيادة تكوين المواد الكيتونية وقد وجد أن الصوم لمدة ١٢ ساعة مع القيام بمجهود جسماني لا يؤدي الى ارتفاع نسبتهما في الشخص العادي ولكنها تصل الى ٢٥ جم % في الاشخاص المصابين بالسكر ويؤدي ذلك الى زيادة طفيفة في القيمة الظاهرية للكحول في الدم . أما في حالة البول فإن زيادة تركيز المواد الكيتونية قد يصل الى ستة اضعاف التركيز الطبيعي وذلك عند الصيام لمدة يومين وهذا يؤدي حتما الى زيادة ملموسة في القيمة الظاهرية للكحول في البول .

٢ - التغذية على المواد الكروايدراتية : يتكون الكحول في جسم الانسان بتأثير البكتريا الموجودة في الامعاء الدقيقة على المواد الكروايدراتية ويتم امتصاصه بالدم مما يؤدي الى ارتفاع لقيمة لظاهرية للكحول في الدم وقد لوحظ بعد تناول وجبة تتكون أساسا من المواد الكروايدراتية أن القيمة الظاهرية وصلت الى ٤ جم % .

٣ - **تناول الفاكهة :** نظرا لاحتواء الفواكه الطازجة وعصيرها على نسب عالية من المواد المتطايرة مثل الكيتونات والاسترات والاحماض فقد اظهرت النتائج انه يمكن ارتفاع القيمة الظاهرية بنسبة صغيرة ومحدودة وقد أمكن اختزالها بفصل المواد الكيتونية قبل تقدير نسبة الكحول أو باستخدام مواد مؤكسدة أقل فاعلية من التي تستخدم عادة .

٤ - **التغذية على الاسترات :** أمكن اثبات ان تناول الاسترات بكميات كبيرة يؤدي الى زيادة في القيمة الظاهرية للكحول ولكن لوحظ أن الكميات اللازمة لهذه الزيادة تنتج عنها حالات تسمم تفاير أعراض التسمم بالكحول حيث أن القيمة الظاهرية للكحول أقل بكثير من مثيلاتها في حالات التسمم بالاسترات العضوية .

٥ - **مرض البول السكري :** عند دراسة امكانية تأثير مرض البول السكري على حساسية طرق تقدير نسبة الكحول في السوائل البولوجية ثبت أن القيمة الظاهرية للكحول تكون في الحدود الطبيعية عند مرضى السكر الذين يتبعون العلاج بدقة . أما في حالات مرضى السكر الذين يهملون في اتباع العلاج ونظام التغذية فقد ثبت أن القيمة الظاهرية للكحول في الدم والبول ترتفع ارتفاعا ملحوظا . خاصة في البول نظرا لزيادة اقتران حامض الاستيوكليك .

٦ - **الحالات المرضية المختلفة :** أمكن بيان أنه لم يحدث أى تغير في القيمة الظاهرية للكحول عند مرضى الكلى والسل والسرطان والبولينا والتهابات سائل النخاع الشوكي والشلل واصابات الراس .

٧ - **المقايير :** يوجد عدد من المقايير التي تحدث في الجسم أعراض تشابه الى حد كبير أعراض التسمم بالكحول . وعند اجراء الدراسات لبيان تأثير هذه المزداد ومدى تداخلها في الطرق المستخدمة لتقدير نسبة الكحول تبين أن الاثر يتداخل بدرجة كبيرة ويؤدي الى ارتفاع كبير في القيمة الظاهرية للكحول . ومن المواد التي وجد لها تأثير ملحوظ هي كلوريد الايثايل واليارالدهيد وايدرات الكورال واليورتيرين .

أما المواد التي ليس لها تأثير على القيمة الظاهرية به للكحول غائنا نذكر منها الاسبرين ومشتقات حامض الباريتوريك ورابع كلوريد الكريون وثالث كلوريد الايثايل وأول أكسيد الكريون واليوريثان والكافور والنوم .

الاحتياطات الواجب اتخاذها عند اجراء تحليل لتقدير نسبة الكحول :

يلزم ضرورة التنبيه باتخاذ احتياطات هامة معينة عند أخذ عينة للتحليل وخاصة عند أخذها بواسطة خبير غير مختص بغية ارسالها للمعمل لتقدير نسبة الكحول بها وتختلف هذه الاحتياطات باختلاف نوع العينة :

١ - **الاصاب :** تؤخذ عينة العلب عن طريق المضمضة بكمية صغيرة من الماء ثم الانتظار مدة نصف ساعة وإعادة أخذ عينة ثانية في وعاء منفصل ويمكن المساعدة في جميع العلب بأن يسمح للشخص بأن يمشق قطعة من

الشمع ويجب عدم تناول أى حلوى أو مستحضرات من التى تستخدم لازالة الرائحة من الفم حيث أن مكوناتها تتداخل فى تفاعلات الكحول وترفع من القيمة الظاهرية للكحول .

٢ — **السدن** : من الضرورى استبعاد المطهرات الكحولية مثل صبغة اليود وكذلك الاثير والمستحضرات التى تحتوى على الفينول مثل الديتول وخلافه وذلك عند تطهير منطقة الجلد مكان اخذ عينة الدم وفى هذه الحالة يوصى باستخدام محلول السليمانى أو عدم استخدام مطهرات على الاطلاق .

وعند اخذ عينة الدم تضاف مادة حافظة مثل خليط من سترات وفلوريد الصوديوم وتغطية الانبوبة بغطاء محكم تماما أو وضع طبقة من الشمع المنصهر على سطح الدم .

٣ — **البول** : يطلب من الشخص التبول لتفريغ المثانة وبعد الانتظار لمدة نصف ساعة تجمع عينة البول للتحليل .

أما بالنسبة لاجراء التحليل فى المعمل فيجب مراعاة الشروط الاتية :

١ — اجراء التحليل بمعرفة الخبير الكيماوى شخصيا .

٢ — حفظ الكيماويات والمحاليل والماء المقطر فى مكان خاص بعيد عن أى تلوثات نتيجة استعمال لاغراض أخرى .

٣ — تخصيص مكان معين خاص بتحاليل الكحول للتأكد تماما من خلو جو المكان من أبخرة الكحول أو مواد متطايرة أخرى تتداخل فى التفاعل .

٤ — استعمال ماء مقطر مزدوج التقطير وتوصيلات زجاجية مع عدم استخدام أى شحوم أو مواد أخرى للتوصيلات الزجاجية

ALCOHOL. THE FACTORS AFFECTING ITS CONCENTRATION IN THE DIFFERENT TISSUES OF THE BODY

This article deals briefly with the effect of alcohol (alternatively all the alcoholic beverages) on the main vital organs of the body, namely ; the respiratory, circulatory and nervous systems as well as the liver function, the muscular and visual abilities.

The factors that control the rate of absorption and excretion that govern the alcohol concentration of the different tissues are also mentioned.

As alcohol plays an important role in traffic accidents, its effect on the driving abilities in relation to blood-alcohol levels are discussed.

For high reliability and accuracy of experimental analysis a review is given as regards as the different conditions that may lead to appreciable apparent values of alcohol together with the precautions that should be taken in consideration on sampling the specimens to be sent for analysis.

تعمد بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة ندوة علمية عن
تكلفة الجريمة ، بالاشتراك مع المركز الدولي لعلم الاجرام التابع لجامعة
مونتريال بكندا وذلك في الفترة من ١٨ - ٢٠ مارس الحالي .

وتناقش في الندوة الموضوعات التالية :

القسم الاول : المشكلات النظرية والمنهجية :

— التكلفة التي تتحملها الدولة في مكافحة الجريمة .
الدكتور صلاح عبد المتعال .

— تكلفة الجريمة التي يتحملها الافراد والمجنى عليهم .
الدكتور سيد عويس .

القسم الثاني : تكلفة الجريمة في مصر :

— تكلفة الجريمة في المؤسسات العقابية .
المعيد محمود خليل .

— تكلفة الجريمة في اجهزة المحاكم .
المستشار احمد غنيم .

— تكلفة الجريمة في المؤسسات اصلاحية .
الاستاذ مصطفى رزق مطر .

القسم الثالث : التحليل الاحصائي والرياضي لتكلفة الجريمة :

— تكلفة الجريمة وطرق تقديرها .
الدكتور عطية سليمان .

ويحضر الندوة :

الدكتور دينيس زاوو مدير المركز الدولي لعلم الاجرام المقارن بكندا
« سكرتيرا للندوة » .

الدكتور كوزوفسكى من بولندا مقررا للندوة .

الدكتور عزت عبد الفتاح الخبير بالمركز الدولي لعلم الاجرام المقارن .

وقد دعى للاشتراك في الندوة كافة المهتمين بالموضوع من رجال الجامعات
والشرطة والقضاء والقائمين على المؤسسات اصلاحية والعقابية .

بسمه الرحمن الرحيم

الضمانات الاجرائية في الدستور الجديد

دكتور

سمير الجنزوري

مدرس القانون الجنائي - جامعة الزهر

١ - تمهيد :

صدر الدستور المصري الجديد في سبتمبر ١٩٧١ ، بعد أن تم الاستفتاء عليه وقد تناول هذا الدستور - بكثير من التفصيل - بيان الحقوق والحريات المقررة للمواطنين كما نص على الضمانات التي تكفل احترام هذه الحقوق .

فقد تناول هذا الدستور في الباب الثالث منه ، تحت عنوان « الحريات والحقوق والواجبات العامة » بيانا بحريات المواطنين وحقوقهم ، فنص على المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون وفي الحقوق والواجبات (م ٤٠) ، وعلى ان الحرية الشخصية حق طبيعي لا يجوز المساس به الا بمرعاة الاجراءات التي ينص عليها القانون (م ٤١) ، وعلى تحريم الايذاء البدني او المعنوي وضرورة معاملة المواطن في حالة تقييد حريته بها يحفظ كرامته (م ٤٢) ، وعلى عدم جواز اجراء تجربة علمية على انسان بغير رضائه الحر (م ٤٣) ، وعلى حرية المسكن (م ٤٤) وعلى حرمة المراسلات البريدية والبرقية والمكالمات الهاتفية (م ٤٥) كما نص على حرية العقيدة (م ٤٦) وحرية الرأي والتعبير (م ٤٧) وحرية الصحافة والنشر (م ٤٨) ، وحرية البحث العلمي (م ٤٩) وحرية الاقامة (٥٠) وحرية الهجرة (م ٥٢) ، وعدم جواز ابعاد المواطن عن البلاد (م ٥١) وحرية عقد الاجتماعات العامة والخاصة (م ٥٤) ، وحرية انشاء الجمعيات (م ٥٥) وحرية تكوين النقابات والاتحادات (م ٥٦) . كما نص الدستور على أن أي اعتداء على الحرية الشخصية يعتبر جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية أو المدنية عنها بالتقادم (م ٥٧) .

كذلك نص الدستور الجديد على ضمانات أخرى في الباب الرابع منه تحت عنوان « سيادة القانون » فنص على أن سيادة القانون هي أساس الحكم في الدولة (م ٦٤) ، وأن استقلال القضاء وحصلته ضمانتان أساسيان لحماية الحقوق والحريات (م ٦٥) ، وأن العقوبة يجب أن تكون بحكم قضائي (م ٦٦) ، واهتم بتأكيد مبدأ أن المتهم بريء حتى تثبت أدانته (م ٦٧) ، وعلى حق التقاضي وعدم جواز تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء (م ٦٨) ، وعلى حق الدفاع (م ٦٩) وعلى حق التظلم من القبض والاعتقال (م ٧١) . هذا بالإضافة إلى الضمانات التي وردت في الفصل الرابع من الباب الخامس والخاصة باستقلال السلطة القضائية (المواد من ١٦٥ - ١٧٠) .

واقد جاء هذا الدستور بضمانات تفوق ما كان ينص عليه الدستور السابق، لذلك فإن بعض نصوص الدستور أصبحت متعارضة مع بعض القوانين النافذة حتى الآن ومن ذلك قانون الإجراءات الجنائية المحلى ، ولما كانت قواعد الدستور هى أسس القواعد التشريعية وفقا لقاعدة تدرج النصوص التشريعية ، فإن تعديل النصوص المتعارضة مع الدستور أصبح من الامور الملحة على المشرع فى مصر ، خاصة وأن بعض هذه النصوص مما تمس حياة الأفراد بصفة مباشرة وتطبق فى العمل كل يوم ، وليس ادل على ذلك من الامثلة ، ما نص عليه الدستور من تقييد سلطة مأمورى الضبط القضائى فى القبض على الأشخاص وتفتيشهم أو تقييد حريتهم بأى قيد وجعلها قاصرة على حالة التلبس فقط ، بعد أن كانت المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية الحالى تعطيهن هذا الحق فى أحوال أخرى بالإضافة الى حالة التلبس .

وستتناول فيما يلى بعض ما جاء به الدستور الجديد من ضمانات اجرائية :

٢ — (١) الحرية الشخصية حق طبيعى :

نص الدستور فى المادة ١١ { منه على أن « الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الامر من القاضي المختص أو النيابة العامة وذلك وفقا لاحكام القانون » .

ويعتبر استغلال المادة بأن الحرية الشخصية حق طبيعى وانها مصونة لا تمس ، توفيق من واضعى الدستور اذ هو تأكيد دستورى له قيمته .

ويمكن القول ان الحرية الشخصية تشمل الحرية البدنية للفرد اى قدرته على التنقل بين الاماكن المختلفة واقامته فى المكان الذى يحلو له وترك هذا المكان عندما يريد كما تشمل حماية شخصه من المساس به عن طريق القبض أو الاعتقال أو الحبس ، كما يشمل مفهوم الحرية الشخصية احترام حرية المسكن ، والمراسلات ، والمكالمات التليفونية ، ولعل هذه المعانى هى التى بقصدها الشارع كما يؤكد ذلك استقراء باقى نص المادة ، وان كانت الحرية الشخصية قد تشمل كذلك حرية التملك والتعاقد والعمل والتعليم والرأى والعقيدة .. الخ .

أما سبيل ضمان الحرية الشخصية فقد أوضحتها المادة بحظر كل صور تقييد الحرية الفردية ، فنفست على حظر القبض على أحد أو تفتيشه أى تفتيش شخصه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل الا اذا كان ذلك بأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة وفقا لاحكام القانون ، ونلاحظ على ذلك ما يلى :-

أولا : ان المادة قد وضعت قيدين على القاضي أو عضو النيابة عند أمره بالإجراء المقيد للحرية ، وهما أن يكون هذا الإجراء ما يستلزمه ضرورة التحقيق ، والثانى أن يكون الإجراء ما تستلزمه صيانة أمن المجتمع . ولعل

في هذين القيدين ما يظهر حرص الدستور على عدم الاسراف في استخدام هذه الاجراءات الماسة بالحريات الفردية ، وعلى اى حال فان مجال تنظيم ذلك ، ووضع الحدود الكفيلة بضمان الحريات انما يكون في قانون الاجراءات الجنائية .

ثانيا : انه استثنى حالة التلبس من هذه القيود ، اى انه في حالة التلبس يكون لمأمور الضبط القضائي مثلا ان يقبض على الفرد المتلبس وان يفتشه ، وذلك امر منطقي اذ ان حالة التلبس هي حالة استثنائية يخشى فيها من ضياع الادلة أو هرب الجاني ، كما ان احتمال التعسف فيها يكون قليلا كما انه ليس من الملائم ان يترك مأمور الضبط المتهم متلبسا دون ان يستطيع القبض عليه او تفتيشه حتى يحصل على الامر من النيابة العامة .

الا انه يلاحظ انه اذا كانت المادة قد اطلقت سلطة اتخاذ اى اجراء مقيد للحرية في حالة التلبس ، فان التفسير السليم للنص والذي يتفق مع روح الدستور يقضى بأن تقتصر سلطة مأمور الضبط على اتخاذ الاجراءات العاجلة فقط التى تقتضيها حالة التلبس وذلك كالقبض على المتهم او تفتيش شخصه ، فلا يجوز له اتخاذ اى اجراء آخر لا تقتضيه حالة التلبس كتفتيش منزله مثلا .

ثالثا : ان هذا النص قد جاء مخالفا ومقيدا لسلطة مأمور الضبط القضائي في القبض وتفتيش الاشخاص المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية الحالي . (وذلك يقتضى السرعة في تعديل قانون الاجراءات واصداره) حيث ينص القانون الحالي في المادة ٣٤ منه على انه لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم في غير حالة التلبس في الاحوال الآتية : الجنائيات ثم جنح السرعة والنصب والتفالس . . . وكذلك اذا كانت الجريمة معاقبا عليها بالحبس وكان المتهم موضوعا تحت مراقبة البوليس او كان قد صدر اليه اذار . . . الخ المادة . كما نصت المادة ١/٤٦ من قانون الاجراءات الحالي على انه في الاحوال التى يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط ان يفتشه .

اى ان نص الدستور قد حرم مأمور الضبط القضائي من القبض على الاشخاص وتفتيشهم في الحالات المنصوص عليها في المادة ٣٤ اجراءا فيها عدا حالة التلبس فقط .

٢ - (ب) الحق في المعاملة الكريمة :

نص الدستور في المادة ٤٢ منه على أن « كل مواطن يقبض عليه او يحبس او تقيد حريته باى قيد يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الانسان ، ولا يجوز ايذاؤه بغيا أو معنويا كما لا يجوز حجزه أو حبسه في غير الاماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون وكل قول يثبت انه صدر من مواطن تحت وطأة شيء مما تقدم أو التهديد بشيء منه يهدر ولا يعول عليه » .

ويقتر هذا النص عدة مجلدء هامة ، استقرت في الفهم الانساني العالمى وتضمنها اعلان حقوق الانسان والانتاكية الدولية للحقوق المدنية والسياسية سنة ١٩٦٦ .

غولاً : إذا اقتضت الضرورة القبض على مواطن أو تقييد حريته بأى قيد أو سلبه هذه الحرية وذلك لأنهامه مثلاً في جريمة معينة ، أو للحكم عليه قضائياً بعد ثبوت ارتكابه لجريمة معينة ، فإن هذا لا يعنى تجريده من إنسانيته والخط من كرامته ، بل يجب أن تحفظ عليه كرامته ، فالقبض أو الحبس الاحتياطى إجراءان مقرران لصالح التحقيق خشية عبث المتهم بادلة الجريمة أو تأثيره على الشهود أو هربه أثناء التحقيق أو بعد الحكم عليه ، بل قد يحبس المتهم احتياطياً لإبعاده عن مكان الجريمة وتأمينه من احتمال انتقام الجنى عليه أو أهله ولتهذنة النفوس الثائرة في مواجهة الجريمة ، كما يجب أن نلاحظ أن الأصل في المتهم البراءة وحتى تثبت أدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه ، وهذا ما أشار إليه الدستور الجديد في المادة ٦٧ .

كما أن الضرر الإنساني العام لم يعد يقبل صور تعذيب المتهمين وإيذائهم على النحو الذى كان معروفاً في العصور الوسطى .

بل انه حتى اذا ثبتت ادانة المواطن وسلبت حريته تنفيذا لحكم قضائى بعقوبة سالبة للحرية ، أو حتى انتظارا لتنفيذ حكم بالإعدام عليه ، فإنه لا يوجد أى مبرر لإيذائه أو اساءة معاملته ، فهو يؤدى ديناً عليه لصالح المجتمع ، والمفهوم الحديث في علم العقاب للعقوبة السالبة للحرية يتمثل في مجرد سلب المتهم حريته دون تعذيبه أو أذلاله أو الخط من كرامته فقد أثبتت التجارب الإنسانية خلال سنوات طويلة أن اساءة معاملة المسجونين وألقوسه عليهم لا تؤدى الى اصلاحهم أو الإقلال من الجريمة ، بل على العكس تؤدى بهم الى القصد والكراهية للمجتمع والرغبة في الانتقام منه وبالتالي تجعلهم أكثر استعداداً للعودة الى الجريمة بعد قضاء عقوباتهم .

وتقرر مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين والتي ووفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة الاول لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين المنعقد في جنيف ١٩٥٥ مجموعة من المبادئ في هذا الصدد ، فنجد أن القاعدة ٥٧ من هذه المجموعة تقرر أن عقوبة الحبس تعد مؤلة لجرد كونها تجرد الشخص من تقرير مصيره عن طريق حرمانه من حريته ، لذلك فإن نظام السجن يجب ألا يزيد من الضاء المتمثل في هذه الحالة . كما تنص القاعدة ١/٦٠ على أنه يجب أن يسمى نظام السجن الى تقليل الفوارق بين حياة السجن والحياة الحرة ، تلك الفوارق التي تؤدى الى اضعاف شعور المسجونين بالمسئولية وابعادهم لكرامتهم الشخصية كثير ، كما تقرر المادة ٦١ على أنه يجب أن تؤكد معاملة المسجونين انهم مازالوا جزءاً من المجتمع وليسوا منبوذين منه ولا معزولين عنه ، وبالمثل تقرر القاعدة ١/٧١ من المجموعة أنه يجب ألا يكون طابع العمل في السجون التعذيب والإيلاء . بل انه حتى في حالة ارتكاب السجين لى مخالفة تأديبية داخل السجن فإن قواعد الحد الأدنى تشير الى وسائل معاملته متمسكاً بالقاعدة ٣١ من المجموعة على انه يحظر توقيع العقوبات البدنية والعقاب بالوضع في زنزانة مظلمة وكل العقوبات القاسية وغير الإنسانية أو المهذرة للأمية حظراً تاماً كجزاء تأديبية ، كما تقرر القاعدة ٣٣ بأنه لا يجوز بلية حال استخدام أدوات الاكراه كالقيود الحديدية والسلاسل كجزاء تأديبي .

من كل ذلك يتضح أن هذا النص الدستوري جاء متبشياً مع ما وصل إليه احترام الحقوق الفردية والكرامة الإنسانية للمواطن من رسوخ وتاكيد في الضمير العام وفي المواثيق الدوائية ومطبقة للاتجاهات الحديثة في معاملة المسجونين .

ثانياً : استلزام حجز المحجوز أو المحبوس في الامكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون يعتبر ضماناً كذلك لمن تقضى الضرورة بحبسهم احتياطياً أو تنفيذاً لحكم قضائي ، ذلك ان قانون تنظيم السجون ولائحته التنفيذية تتضمن أحكاماً هامة تتعلق بأنواع السجون وقبول المسجونين وطرق معاملتهم وتوضح ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات ، وإيداع المحبوس في أحد السجون التي تخضع لقانون تنظيم السجون يعنى تطبيق هذه الأحكام عليه بينما يحرم من تطبيق هذه الأحكام إذا ما أودع في مكان آخر لا يخضع لقانون تنظيم السجون ويترك مصيره ومعاميلته لتحكم وهوى السلطة التي تهيمن على المكان الذي يودع فيه . وإذا تأملنا قانون تنظيم السجون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ نجد انه يقرر أحكاماً هامة تعتبر ضمانات للمسجونين فهو يبين أنواع السجون والأشخاص الذين يجوز إيداعهم في كل نوع من السجون كما يقرر عدم جواز إيداع أى إنسان في سجن إلا بأمر كتابى موقع من السلطات المختصة بذلك قانوناً ولا يجوز أن يبقى فيه بعد المدة المحددة بهذا الامر (م ٥) وان يتسلم مأمور السجن صورة من أمر إيداع المسجون (م ٦) . وينظم الفصل الثالث من القانون تقسيم المحكوم عليهم الى درجات مع بيان كيفية معاملة ومعيشة كل درجة ، كما يقرر إقامة المحبوسين احتياطياً في أماكن منفصلة عن أماكن غيرهم من المسجونين ، كما يقرر لهذه الفئة حقوقاً خاصة في الغذاء والملابس ، وينظم القانون كذلك أسس تشغيل المسجونين ومنحهم أجوراً ، وتنقيفهم وعلاجهم ، ويقرر لهم حق التراسل والزيارات ، وينظم وسائل تأديبهم والجزاءات التي يجوز توقيعها عليهم وشروط توقيعها كما يحدد شروط الإفراج عن المسجونين أفراجاً نهائياً أو شرطياً ، كما يعد من الضمانات الهامة للمسجونين في السجون الخاضعة لقانون تنظيم السجون ان تلك المؤسسات تخضع للإشراف القضائى ، وللمسجونين التقدم بشكاوى لجهات الإشراف القضائى .

كل هذه الأحكام وما يتضمنها من ضمانات تعتبر حقوقاً للمسجونين في الامكن الخاضعة لقانون تنظيم السجون ، ومن هذا تبدو لنا أهمية النص في الدستور على هذه الضمانات .

ثالثاً : وتشير الفقرة الثالثة من المادة الى أن كل قول يثبت انه صدر تحت وطأة شيء مما تقدم أو التهديد بشيء منه يهدر ولا يعول عليه .

أى ان الإيذاء البدنى أو المعنوى أو معاملة المواطن المقبوض عليه أو المحبوس بما يحط من كرامته أو إيداعه في مكان غير خاضع لقانون تنظيم السجون ، يؤدي الى اهدار أى قول أو اقرار أو اعتراف يصدر من المواطن نتيجة لهذه الأفعال أو التهديد بها .

وهذا تقرير لبدأ مستقر في القانون بصفة عامة فالأقوال أو الاعترافات يجب ألا تكون وليدة إكراه أو قسر أدبي أو معنوي أو نتيجة وعد أو وعيد أو حيلة أو خديعة ، أو ناشئا عن الخوف ، وذلك حتى ولو كانت الاعترافات صادقة ومطابقة للحقيقة ، فإذا شابها عيب من هذه العيوب فهي باطلة ولا يعمل عليها في ادانة المتهم ، وهذا ما استقر عليه قضاء محكمة النقض ، فضلا عن كونه من المبادئ القانونية والانسانية العامة .

وإذا كان هذا المبدأ مستقر ، فإن تأكيده في نص دستوري هو أمر جدير بالتقدير وله أهميته البالغة .

٤ — (ج) حرمة المساكن وحرمة المراسلات :

نص الدستور في المادة ٤٤ منه على أنه « للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقا لاحكام القانون » .

ولما كان تفتيش المنازل يعتبر من أخطر إجراءات التحقيق التي تتعرض فيها حرية المواطنين للمساس بها فقد أحاطه الدستور بضمانة هامة ، وهي أن يكون هذا التفتيش بأمر قضائي ، والأمر القضائي هو الذي يصدر من سلطة قضائية أي من القاضي المختص أو من النيابة العامة التي تعتبر سلطة قضائية . ومقتضى هذا النص حرمان رجال الضبط القضائي من إجراء تفتيش منازل المتهمين إلا بناء على أمر من سلطة قضائية ، وهذا يلغى ما يخوله لهم قانون الإجراءات الجنائية الحالي من حق تفتيش منازل المتهمين في أحوال التلبس بجناية أو جنحة (م ٤٧ إجراءات) وبالنسبة للأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس إذا وجدت أوجه قوية للاشتباه في أنهم ارتكبوا جنائية أو جنحة (م ٤٨ إجراءات) ويلاحظ هنا أن الدستور — حماية منه لحرمة المساكن — سلب رجال الضبط القضائي سلطة تفتيش منازل المتهمين في حالة التلبس على عكس الحال بالنسبة لتفتيش الأشخاص .

كما يلاحظ في هذا النص الدستوري اشتراط تسبب الامر القضائي بالتفتيش ، وهذا التسبب يضمن أولا التزوي والثاني في اصدار الامر ، ويضمن ثانيا الرقابة على الامر الصادر بالتفتيش والتعرف على الاسباب التي دعت الى اصداره ، فلا تصدر السلطة القضائية الامر الا اذا كانت هناك فعلا أوجه قوية للاشتباه في وجود اشياء تفيد التحقيق في المنزل المراد تفتيشه .

ولما كان الاطلاع على المراسلات البريدية أو البرقية أو المحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال يعتبر نوعا من التفتيش لأنه يتضمن الاطلاع على مستودع السر ، فقد عني الدستور في المادة ٥٥ منه بالنص صراحة على أن « لحياة المواطنين الخاصة حرية يحميها القانون » ونص على أنه لا يجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ولدة محددة ووفقا لاحكام القانون .

٥ — (د) تجريم الاعتداء على الحرية الشخصية :

نص الدستور في المادة ٥٧ منه على أن « كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة

التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية عنها بالتقادم ، وتكتفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء » .

ولم يكتف الدستور بأن ينص على الضمانات التي تؤكد حقوق الافراد وتحمي حرياتهم من عسف وجور السلطات ، بل انه جعل من انتهاك هذه الضمانات جريمة ، ولقد جاء هذا النص شاملاً جامعاً اذ اعتبر اى اعتداء على الحريات الشخصية وحرمة الحياة الخاصة للمواطنين وكذلك على الحقوق والحريات العامة التي ورد ذكرها في الدستور أو في قانون آخر ، جريمة ، ويشمل ذلك كل ما سبق بيّله من حقوق وحريات وردت في نصوص الدستور (مواد الدستور من ٤٠ الى ٥٦) . ونلاحظ على هذا النص الملاحظات الآتية : —

أولاً : ان هذا النص يقرر مبدأ تجريم الاعتداء على الحريات والحقوق فقط ويترك بعد ذلك للقوانين تحديد نوع الجرائم والعقوبات التي توقع نتيجة ارتكاب هذه الجرائم ، كما ان هذا النص لا يعنى أن جميع صور الاعتداء على الحقوق والحريات تعتبر جريمة واحدة لها عقوبة واحدة محددة ، بل ان النص قد قرر مبدأ التجريم فقط ، لتتولى بعد ذلك القوانين تحديد أنواع الجرائم المختلفة والعقوبات المتفاوتة وفقاً لدرجة خطورة الاعتداء على الحقوق والحريات .

ثانياً : ان هذا النص جاء عاماً ليشمل تجريم أفعال الاعتداء سواء وقعت من السلطات العامة أو وقعت من الافراد ، وان كان يغلب في ظننا ان أهمية النص تبدو في تطبيقه على ممثلي السلطات العامة الذين يحتون في صفتهم العامة ونفوذهم الوظيفي في الجور على حقوق وحريات الافراد .

ثالثاً : ان قانون العقوبات يحفل بالكثير من النصوص التي تجعل من الاعتداء على الحقوق والحريات جرائم معاقب عليها ، سواء كان المعتدى من ممثلي السلطة العامة أو الافراد العاديين ، بل اننا اذا نظرنا الى معظم الجرائم الواردة في قانون العقوبات والقوانين المكملة له لوجدنا فيها اعتداء على حقوق فردية ، فجرائم القتل هي اعتداء على الحق في الحياة ، وجرائم الضرب والجرح والايذاء بصفة عامة هي اعتداء على الحق في سلامة الجسم ، وجرائم الاعتداء على الاموال هي انتهاك لحق الملكية وجرائم الخطف هي اعتداء على الحريات وهكذا ، الا اننا نعتقد ان المقصود بهذا النص هو الجرائم التي تقع من ممثلي السلطة العامة على حريات وحقوق المواطنين ومن أمثلتها في قانون العقوبات الجرائم الواردة في الباب السادس من الكتلل الثاني تحت عنوان « الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لافراد الناس » (المواد ١٢٦ — ١٣٢) .

رابعاً : جاء الدستور بحكم جديد بالنسبة للجرائم والاعتداء على الحريات والحقوق وهو أن الدعوى الجنائية والمدنية الخاصة بهذه الجرائم لا تسقط بالتقادم ، فمن المعروف أن الدعوى الجنائية تسقط بالتقادم بعد مضي مدة معينة تختلف حسب نوع الجريمة ، وكذلك الامر بالنسبة للدعوى المدنية المتعلقة بها وذلك لامتراس نسيان الناس للجريمة ومرتكبها وعدم وجود مصلحة في العقاب بعد مرور مدة على وقوعها ، الا ان الدستور قد رأى أن خطورة هذه

الجرائم واهميتها تستدعى التفاضل عن هذه الاعتبارات ، كما ان هذا النص يجعل من العقاب على هذه الجرائم سيفا مسلطا على ممثل السلطة العامة الذي ينتهك حقوق الافراد وحرياتهم طوال حياته وحتى بعد انتهاء صفته الوظيفية التي قد يحتوى فيها لارتكاب جريمته ، والتي قد تحول او تقلل من احتمال رفع الدعوى عليه خلال تقلده لوظيفته .

خامسا : كذلك تقرر هذه المدة مبدأ هالبا هو مسئولية الدولة عن تعويض من وقع عليه الاعتداء ، اى ان الدولة تتحمل نتيجة الاخطاء التي تقع من موظفيها فيترتب عليها انتهاكا لحقوق الافراد ، اذ لا نعتقد ان المقصود بالنص هو تحمل الدولة بتعويض كل من اعتدى عليه حتى ولو كان المعتدى فردا عاديا ، وهذا ما يؤكد ما سبق ان ذكرناه من ان المقصود بالنص اساسا هو حماية المواطنين من عسف وجور ممثلي السلطة العامة .

والتفسير السليم لهذا النص يقتضى القول بأن الدولة تتحمل التعويض سواء كان من وقع منه الاعتداء من موظفي السلطة التنفيذية او السلطة القضائية ، فمن المنصور أن يقع هذا الاعتداء من احد رجال النيابة العامة مثلا ، ولعل هذا النص يعتبر اتجاها نحو تقرير مسئولية الدولة عن الاعمال القضائية ، تلك المسئولية التي لم يكن يعترف بها من قبل بعكس مسئولية الدولة عن اعمالها الادارية التي أصبحت امرا مسلما به في فقه القانون الادارى وفي التطبيقات العمالية . ولا شك أن هذا المبدأ يتفق مع الاتجاه السائد في كثير من التشريعات الحديثة حيث تكون الدولة مسئولة مسئولية كاملة عن أى ضرر ينتج لاحد الافراد من ممارسة احد موظفيها لمظهر من مظاهر نشاطها ، ولا شك ان القضاء هو مظهر من مظاهر نشاط الدولة ويعتبر هذا المبدأ توجيها للمشرع عند تعديل قانون الاجراءات الجنائية ليضمنه تفصيلا في نصوصه (راجع بحثنا في التعويض عن الحبس الاحتياطي المنشور في أعمال ندوة الافاق الحديثة في تنظيم العدالة الجنائية — ١٩٧١) .

٦ — (هـ) شرعية الجرائم والعقوبات :

فقد نصت المادة ٦٦ من الدستور على أن « العقوبة شخصية ، ولا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ، ولا توقع عقوبة الا بناء على قانون ، ولا عقوبة الا على الاعمال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون » .

وواضح ان هذه المادة تتناول بعض المبادئ الاساسية في التشريع الجنائي ، وهي مبادئ مستقرة تعبر عنها نصوص في الدساتير السابقة وكذلك في قانون العقوبات والجراءات الجنائية . فمفهوم العقوبة ، وشرعية الجرائم والعقوبات وعدم رجعية القوانين الجنائية هي مبادئ مستقرة تعتبر من أهم ضمانات الحرية الفردية ، ومن أكبر دواعي الاستقرار القانوني في المجتمع .

كذلك فلم يغفل الدستور مبدأ انه « لا عقوبة بغير حكم » اى ان العقوبة يجب أن يصدر بها حكم ، ذلك لان العقوبات تعتبر أخطر الجزاءات التي يستخدمها الشارع لأنها تصيب الفرد في حياته وماله لذلك يجب ان يحاط

تطبيقها بأكبر قدر من الضمانات وذلك بصورها في صورة حكم من هيئة قضائية لتفصل في خصومة جنائية ، وتتضمن المادة ٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية الحالي نفس هذا المبدأ ، وتعتبر الأوامر الجنائية من قبيل الأحكام كذلك ، فيجوز أن توقع العقوبة بمقتضى أمر جنائي في الحدود التي يقرها القانون .

٧ - (و) قرينة براءة المتهم :

نصت المادة ٦٧ من الدستور على أن « المتهم بريء حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه . وكل متهم في جنابة يجب أن يكون له محام يدافع عنه » .

ويقرر هذا النص مبدأين : أولهما — قرينة براءة المتهم حتى يصدر حكم قضائي بادانته ، ويعنى هذا المبدأ أن عبء اثبات التهمة تقع على النيابة العامة ، كما تعنى أن الشك يفسر لصالح المتهم .

والمبدأ الثاني — هو حق المتهم في الاستعانة بمدافع عنه عند توجيه تهمة اليه وخلال مراحل التحقيق والمحاكمة ، والتزام هيئات التحقيق والمحاكم بتكثيف الدفاع عن المتهم من ممارسة واجبه وذلك ضمانا لتحقيق محاكمة عادلة لامتهم تسمع فيها وجهات نظره وتنفذ أدلة الاتهام ضده . أما إذا كان الاتهام في جنابة مان وجود المحامي في المحاكمة يصبح أمرا الزاميا بحيث يترتب على غيابه بطلان المحاكمة والحكم الصابر عنها .

وهذه المبادئ مستقر عليها ومتضمنة في المواثيق الدولية .

٨ - (ز) حق اللجوء الى القضاء :

نصت المادة ٦٨ من الدستور على أن « التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعي ، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا . ويحظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء » .

كما تنص المادة ٦٩ على أن « حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول . ويكفل القانون لغير القادرين ماليا وسائل اللجوء الى القضاء والدفاع عن حقوقهم » ..

وتقرر هذه النصوص للأفراد حق اللجوء الى القضاء ، وحق الدفاع عن نفسه ، وواجب الدولة في تقريب جهات القضاء من المتقاضين ، وسرعة الفصل في القضايا ، وفي كفالة وسائل الدفاع لغير القادرين ماليا على ذلك .

ويلفت النظر في المادة ٦٨ أمرين :

أولهما : ما تنص عليه هذه المادة من حق كل مواطن في اللجوء الى قاضيه الطبيعي . والقاضي الطبيعي هو القاضي المعادي أى الجهة القضائية المختصة وفقا لأحكام قانون الإجراءات الجنائية ، فالمعروف أن قانون الإجراءات الجنائية يحدد أحكام الاختصاص القضائي، سواء كان لاثنا أو نوعيا أو محليا أو متعلقا

بشخص المتهم . وينص القانون على أنواع المحاكم المختلفة ودرجاتها واختصاص كل منها . والقضاء العادي هو القضاء الطبيعي بالنسبة للمواطنين المدنيين ، والقضاء العسكري لا يعتبر استثنائيا بالنسبة للعسكريين ، وان كان يعتبر قضاء استثنائيا وغير طبيعي بالنسبة للمدنيين .

وانذ هذه المادة تحظر بصفة غير مباشرة الالتجاء الى القضاء الاستثنائي او القضاء الخاص ، وتجعل من حق كل مواطن أن يحاكم امام القضاء العادي ، فلا يجوز بقتضى هذا النص انشاء محكم استثنائية وأحالة بعض الجرائم العادية اليها . . وهذه المادة متشابهة للمادة ١٠٢ من الدستور الايطالى التى تمنح على أن الوظيفة القضائية يؤديها القضاء العادي الذى تنظمه وتحكمه قواعد التنظيم القضائى ، وتحظر هذه المادة انشاء قضاء استثنائى او قضاء خاص .

ثانيا : جاء الدستور بضمانة هامة فى المادة ٦٨ منه ، وهى عدم جنواز تحصين الاعمال او القرارات الادارية من رقابة القضاء، وتعتبر هذه الضمانة من اهم الضمانات ضد افقيت السلطات الادارية على حقوق الافراد ، فكل عمل ادارى وكل قرار ادارى يجب أن يخضع لرقابة الجهات القضائية التى تفصل فى مدى تطبيقه واتفاقه مع احكام القانون ومبادئ وروحه العامة ، اما تحصين القرار الادارى اى جملة نهائيا غير قابل للطعن فيه او التنظيم منه امام جهة قضائية ، فهو يعطى سلطات واسعة للجهات الادارية قد تستخدمها فى الجور على حقوق الافراد دون خشية اى نوع من الرقابة القضائية على تصرفاتها .

٦ - (ح) حق التنظيم من تقييد الحرية :

تنص المادة ٧١ من الدستور على انه « يبلغ كل من يقبض عليه او يعتقل بأسباب القبض عليه او اعتقاله فورا ، ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع او الاستعانة به على الوجه الذى ينظمه القانون ، ويجب اعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة اليه ، وله وغيره التنظيم امام القضاء من الاجراء الذى قيد حريته الشخصية ، وينظم القانون حق التنظيم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محدودة والا وجب الامراج حتما » .

ويعتبر هذا النص تنويجا للضمانات التى حرص الدستور على النص عليها لحماية حريات الافراد من التصف والجور .

وهو ائنة جسيمة فى صرح الضمانات الذى اقامه الدستور ليحقق تدعيم حقوق الافراد وحرياتهم فى مواجهة مقتضيات المصلحة العامة التى تقتضى اتخاذ اجراءات ماسة بالحريات فى مواجهة الافراد قبل ثبوت ادانتهم بحكم .

وهذا النص يعد تطبيقا صريحا لنظام Habeas Corpus او « احضار جسم السجين » الذى يعتبر من الضمانات الهامة للحرية الفردية فى القانون الانجليزى وغيره من النظم الانجلو سلكسونية . ومقتضى هذا النظام انه يكون لاي محبوس أو لاي شخص آخر أن يطلب من المحكمة المختصة اصدار

أمر الى مدير السجن الذى حبس فيه بأن « يحضر جسم السجين الى ساحة المحكمة مع سبب حبسه » وليس للقاضى أن يمتنع عن اصدار هذا الأمر ولا لمدير السجن أن يمتنع عن تنفيذه والا وقعت عقوبة على كل منهما ، وإذا جاء بالحجوس أمام المحكمة فاتها تحقق أسباب حبسه وتقضى بأبقائه فى السجن أو الإفراج عنه حسب ما يثبت لها . وقد نال هذا النظام اعتراضا عالميا فنص عليه فى الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان سنة ١٩٥٠ (م ٣ ، ٤) وكذلك فى الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية سنة ١٩٦٦ الذى وافقت عليها الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة وانضمت اليه جمهورية مصر العربية .

وقد تضمن النص حق كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله ، وحقه فى الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع أو الاستعانة به ، وهذه حقوق يستلزمها استعمال حق التظلم من القبض أو الحبس ، وقد نصت عليها كذلك الاتفاقيات الدولية السابق الإشارة إليها . ومما يلفت النظر فى هذا النص استخدام لفظ « الاعتقال » وهو ليس له مضمون فى قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما ينصرف الى تقييد الحرية الذى تقوم به السلطات الإدارية دون اللجوء الى الهيئات القضائية ، ويبدو أن الدستور أراد أن يستفيد المعتقلون إداريا من الضمانات المقررة فى هذه المادة فيكون لهم التظلم من الاعتقال الإدارى أمام جهات القضاء .

١. — (ط) حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة على الموظف العمومى :

نصت المادة ٧٢ من الدستور على أنه « تصدر الأحكام وتتخذ باسم الشعب ويكون الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين جريمة يعاقب عليها القانون ، وللمحكوم له فى هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة الى المحكمة المختصة » .

وتبدو أهمية هذا النص فى أنه قد رفع القيد الذى تنص عليه المادة ٢٢٢ إجراءات جنائية والذى بمقتضاه يمتنع رفع الدعوى الجنائية المباشرة من المدعى المدنى إذا كانت موجّهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته . ولما كانت جريمة الامتناع عن تنفيذ الأحكام أو تعطيل تنفيذها هى جريمة تبدو خطورتها إذا ارتكبتها موظف عمومى أثناء تأدية وظيفته ، فإن هذا يعنى أنه يكون محصنا ضد استخدام المحكوم له للدعوى المباشرة فى مواجهته وقد أزال الدستور هذا القيد وجعل المحكوم له حق مباشرة الدعوى الجنائية مباشرة ضد الموظف مرتكب الجريمة إذا تقاعست النيابة عن إقامة الدعوى ضد هذا الموظف .

١١ - (ي) خاتمة :

وبعد ، فإن استعراض هذه الضمانات الإجرائية الدستورية يكشف لنا عن مدى الحاجة الماسة الى اجراء تعديلات أساسية في النصوص التي لا تتمشى مع قواعد الدستور وذلك حتى توضع هذه الضمانات موضع التنفيذ وحتى لا يفتح باب الدفع بعدم دستورية هذه النصوص أمام المحكمة الدستورية العليا .

- 6 — The right of recourse to courts is available to all persons and each citizen has the right to be tried in front of his natural judge.
- 7 — The constitution prohibits the protection of any administrative act from juridical supervision.
- 8 — The right of arrested to be informed the reason immediately, and the right to communicate with the person of his own choosing, he should be notified immediately with the crimes he is accused of, and the right of recourse to court against limiting his personal freedom.

THE PROCEDURAL GUARANTEES IN THE NEW CONSTITUTION

Dr. SAMIE EL GANZOURY

Lecturer of Criminal Law, Azhar University

The new constitution was issued in September 1971, and this constitution comprises a decree on the rights of the citizen, also cited were the guarantees which enforce the respect of these rights. These guarantees are highly valued than cited in the former constitution, it also involves details of these guarantees.

Now, there is a vital need to undertake some changes in the criminal procedures act as well as other laws so that it is in accordance with the statements of the new constitution. We shall refer, briefly, to the most important guarantees which the constitution has cited.

- 1 — Personal freedom as a natural right, and that it is prohibited to arrest, or imprison or investigate or limit the freedom of a person unless required for the necessity of investigation, issued by the Judge or the general attorney.
- 2 — The right of all citizens arrested or imprisoned to be treated a human treatment and it is forbidden to detain him in places not in accordance to prison law.
- 3 — Any attempt at personal freedom or private life of a citizen is illegal and considered a crime to which the civil or penal procures holds by prescription and the state is responsible to compensate the accused person.
- 4 — The punishment is personal — no crime or punishment unless according to law, and no punishment unless under juridical sentence.
- 5 — The accused is innocent until proved guilty according to law to guarantee the rights of self defence.

الظروف وأثرها في عقوبة المحرض

الدكتور أحمد على المجدوب

ان نظرية الظروف هي بصفة عامة نظرية معيبة من كل الوجوه فبما يتعلق بتطبيقها على المحرض وما يؤدي اليه هذا التطبيق من نتائج بالغة الشذوذ . وربما لا تكون هذه المساويء العديدة ناشئة عن النظرية ذاتها وانما ترجع الى امرين احدهما اعتبار المحرض شريكا في الجريمة وثانيهما تطبيق مذهب الاستمارة الاجرامية .

فالشريك طبقا لهذا المذهب لا يعاقب من اجل فعله الشخصي ولكن من اجل فعل الغير وبذلك فان الفعل الاصلى الصادر عن الفاعل لا يمنح الوجود لمسئولية الشريك فحسب وانما يمنحها أيضا روحها وموضوعها ودرجتها (١) . فالطبيعة الثانوية التي تضفيها المادة ٤٠ عقوبات (٥٩ عقوبات فرنسي) على مساهمة الشريك تلزم القاضي بأن يعطى للفعل وصفا واحدا وأن يستمد هذا الوصف من شخص الفاعل وهو ما أدى الى النتائج الاتية :

أولا : ان الشريك المحرض — كقاعدة عامة — لا يتأثر بالظروف الخاصة به سواء كانت مشددة أم مخففة (٢)

لان جعل الشريك يتأثر بالظروف الشخصية المتوفرة لديه يتعارض مع نص المادة (٤٠) عقوبات بطريقة أو بأخرى ، وذلك لان هذه المادة قد وضعت على أساس انه ، من ناحية يجب أن يطبق نفس العقاب على الفعل الاصلى وعلى فعل الاشتراك ، ومن ناحية أخرى أن هذه العقوبة هي ما نص عليه المشرع بالنسبة للفعل الاصلى مما يترتب عليه أنه اذا أخذنا في اعتبارنا عند تحديد العقاب الظروف الشخصية المشددة الخاصة بالشريك اغفال احدى هاتين القاعدتين .

فاذا فرضنا اننا سنوقع على الفاعل الاصلى العقوبة الخاصة بالفعل الذي جعله مذنباً ، واننا سنوقع على الشريك العقوبة المشددة نتيجة الظرف الشخصي الخاص به ففي هذه الحالة لن تكون هناك أبدا وحدة في العقاب بين الفعل الاصلى وفعل الاشتراك .

Roux, (J. A.) : Cours de droit criminel Français, T. 1. p. 350 (١)

Garraud, Traité théorique et pratique de droit pénal Français, T. 2. (٢)

p. 975; Garçon : Code pénal annoté, T. 1. Art. 60 No. 313; Vidal et Magnol ; Cours de droit criminel et de science pénitentiaire, T. 1. No. 432; Blanche, Étude pratique sur le Code pénal. T. 1. No. 36.

وإذا فرضنا العكس أى أننا سنطبق على الفاعل الاصلى والشريك العقوبة المشددة نتيجة ظرف خاص بالشريك فإن القاعدة التى تقضى بها المادة (٤٠) عقوبات والتى تنص على وحدة العقوبة سوف تكون قد روعيت ولكن القاعدة الخاصة بأن العقوبة التى توقع يجب أن تكون هى عقوبة الفعل الاصلى ستكون قد أهملت لاننا سنعاقب بعقوبة الاشتراك (١) .

وهذه النتيجة رغم أنها تتفق مع القانون الا انها لا تتفق مع العدالة مما جعل الفقه يوجه اليها نقدا شديدا لانها تؤدى الى مواقف غاية فى الشذوذ ، منها أن الابن الذى يحرض شخصا غريبا على قتل والده هو ، يعاقب بصفته شريكا فى جريمة قتل عادية فى حين انه اذا ارتكب الجريمة بنفسه وسأهم معه آخر فى ارتكابها فإن هذا الشريك يعاقب على اشتراك فى جريمة قتل الاب (جريمة قتل الاصول) وهى ذات عقوبة شديدة فى قانون العقوبات الفرنسى (٢) .

كذلك فإن المستخدم العمومى الذى يحرض شخصا آخر على ارتكاب تزوير فى أوراق رسمية لن يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة او السجن (م ٢١١ عقوبات) وانما سيعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة او السجن مدة أكثرها عشر سنين (م ٢١٢) ونفس الوضع بالنسبة للخادم الذى يحرض آخر على سرقة مال مملوك لمخدومه لا يعاقب الا بعقوبة السرقة فى حين انه لو كان هو الذى ارتكب الجريمة فانه كان سيعاقب بعقوبة السرقة التى توغر لها ظرف مشدد (٣) .

وتقرر محكمة النقض الفرنسية أن عقوبة الشريك لا تشدد بسبب صفة خاصة به فى الاحوال الاتية : بالنسبة لصفة الامومة فى جريمة الاغتصاب التى تقع على الابنة من اجنبى تكون الأم شريكة له فيها (٤) . وصفه الخادم فى جريمة السرقة التى تقع على مال مملوك لمخدومه يكون هو شريك فيها (٥) .

وبالنسبة للظروب المخففة الخاصة بالمحرض (شريك) أيضا فانها لا تسرى عليه سواء اكانت مخففة أم ممانعة للعقاب أم مبيحة للفعل فالشخص الذى يحرض آخر على تاديب ابنه فقام هذا الآخر بضرب الابن قاصدا تاديبه فإن الاب المحرض يعاقب عن اشتراك فى جريمة عادية بالرغم من انه لو فعل ذلك بنفسه لما عوقب ، وكذلك الزوج الذى يحرض شقيقه على قتل زوجته الزانية التى جبن هو عن قتلها لا يستفيد من العذر الذى تقرره المادة (٢٣٧) عقوبات (١) ورغم غرابة هذه النتيجة الا انها تتفق مع القواعد العامة فى الاشتراك المستندة الى مذهب الاستعارة والقول بغير هذا يتعارض مع

Blanche, op. cit. No. 37.

(١)

Vidal et Magnol, op. cit. No. 432 p. 592.

(٢)

Cass. 27 Nov. 1856. D. 1857. 1. 24 ; 5 Oct. 1871. S. 1872. 1. 255 ;

(٣)

Cass. 2 Oct. 1856. B. No. 326.

(٤)

Cass. 17 Sept. 1847. B. No. 227 et Compar. 9 juill. 1903. S. 1907. 1. 251 ; 14 Avr. 1904. S. 1907. 1. 251.

(٥)

(٦) وانظر الراى الذى يذهب الى أن الزوج يستفيد من العذر فى هذه الحالة ، جاور المرجع السابق ص ٥٥١ .

هذه القواعد (١) . فبالرغم من أن الشريك يستفيد من هذا العذر أو ذاك لو كان فاعلا إلا أنه طالما أصبح شريكا فانه طبقا لمذهب الاستعارة وهو الأساس الذي تقوم عليه نظرية المساهمة الجنائية يستعبر اجرامه من النشاط الاجرامى للفاعل فإذا كان هناك ما يعيب هذه الفكرة فانه لا يمكن الخروج عليها الا بنص صريح يقرر فيه المشرع ذلك .

كذلك فانه لا يمكن القول بأن الشريك يستفيد من كل ظروفه لانه ينطوى على اقامة تفرقة بين الظروف المشددة والظروف المخففة لا تستند الى القانون، فلا يجوز أن نقرر أن الشريك يستفيد من ظروفه المخففة ولا يضر بالظروف المشددة فإذا كانت هذه التفرقة تهدف الى تلافى بعض أوجه الشذوذ في نظرية الاستعارة الناشئة من المبدأ القائل بأن الشريك لا يستفيد من ظروفه المخففة وفي نفس الوقت يستفيد من الظروف المخففة لو كان هو الفاعل فان هذا الشذوذ ليس هو كل شيء وانما مجرد جزء من كل يجب تناوله بالعلاج (٢) .

وقد وجه الشراح في مصر النقد الى المبدأ الذي يقضى بعدم مساهلة الشريك عن ظروفه الخاصة مثال ذلك صفة الطبيب في جريمة الإجهاض ، فهو اذا ساهم فيها كشريك لا يترتب على ذلك تشديد عقوبته كما لو كان هو الفاعل وقرروا أنه ليس هناك مبررا لهذه التفرقة الناشئة عن الاخذ بنظرية الاستعارة الاجرامية خاصة وأن الشريك الذى يتوفر لديه هذا الظرف قد يكون اشتراكه عاملا رئيسيا في احداث الجريمة ، كما قد يكون اشد خطرا على المجتمع من الفاعل ، مثال ذلك الوالد الذى يحرض آخر على اغتصاب ابنته أو هناك عرضها (المادتين ٢٦٧ و ٢٦٩ عقوبات) وفيما يتعلق بالظروف المخففة الخاصة بالشريك ذهبوا الى القول بأنه يستفيد منها بغض النظر عما يقضى به مذهب الاستعارة الاجرامية الفرنسى . كذلك فانه لا يصح أن نهمل من أجل هذا المذهب المبادئ العامة في المسؤولية بغير نص صريح (٣) .

وقد اعترض البعض على ما قيل من أن ما للقاضي من سلطة تقديرية كليل بالتخفيف من حدة هذا الموقف الغريب نظرا لأن هذه السلطة التقديرية اذا سمحت للقاضي بأن يخفف عقوبة شديدة فانها ليست كافية لمواجهة الظرف الناشئ عن هذا المبدأ ، اذا كانت الظروف الشخصية من النوع الذى يغير من نوع الجريمة فربعها من جنحة الى جناية ، فهو لا يستطيع اذا كانت الظروف خاصة بالشريك مثلا أن يتجاوز في العقاب الذى يوقعه عليه الحد الإقصى للجنحة (٤) .

ولقد حاول فريق من الفقه الفرنسى (٥) . أن يتلافى العيب الناشئ عن هذا الوضع فلجأ الى وضع تفسير للمادة (٥٩) عقوبات فرنسى بمقتضاه يعاقب

(١) صولت شرح القانون الجنائى .. القسم العام ص ٢٨٥ والدكتور محمود مصطفى القسم العام ص ٣١٦ هاشم ١ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حصى دروس في قانون العقوبات — القسم العام بند ٥٢٩ ص ٥٣٧ والهاشمى .

(٣) الأستاذ على بدوى الاحكام العامة في القانون الجنائى ج ١ ص ١٩٣ ، الدكتور السعيد مصطفى السعيد ، الاحكام العامة في قانون العقوبات ص ٢١٤ .

(٤) الأستاذ على بدوى المجرع السابق ص ٢١٥ وما يليها .

(٥) Molinier et Vidal ; Traité Théorique et pratique de droit pénal, T. 1. (٥)

p. 273 ; Chauveau et Hélie ; Théorie du Code pénal. T. 1 No. 306;

Faustin Hélie Pratique Criminelle des Cours et Tribunaux. p. 4.

الشركاء في الجناية أو الجنحة . بنفس العقوبة التي يستحقونها لو كانوا هم أنفسهم الفاعلين لهذه الجناية أو تلك الجنحة . وفي هذه الحالة فإن الظروف الشخصية الخاصة بالشريك سوف تؤثر في عقوبته سواء بالتشديد أو بالتخفيف .

الا ان هذا التفسير قول بالنقد الشديد من غالبية الفقه الفرنسي لانه يتعارض مع مذهب الاستمارة الاجرامية من ناحية ومبدأ وحدة العقوبة من ناحية أخرى .

ومع ذلك فانه توجد بعض الاحوال التي يتأثر فيها المحرض (الشريك) بالظروف الخاصة به دون الفاعل مثال ذلك عذر صغر السن الذي يترتب عليه تخفيف العقوبة فهو لا يترتب اثره الا بالنسبة لمن توافر لديه سواء كان فاعلا أم شريكا لانه ظرف شخصي يحدّد مدى استحقاق الشخص الذي توافر لديه للعقاب مما يحتم أن يكون له تأثير عليه .

وظرف العود الذي جرى العمل على اخذه بعين الاعتبار بدون نص بالنسبة للشريك عند توقيع العقاب عليه ، وايضا الصفة الخاصة التي قد توجد لدى الشريك وتجعل من الممكن أن توقع عليه عقوبة ثانوية خاصة كصفة الطبيب الذي يحكم عليه بعقوبة الحرمان من ممارسة مهنة الطب .

وبالاضافة الى هذا فليس هناك شك في أن الظروف المخففة التي يمكن أن تصحح المبالغة في الشدة التي تتسم بها عقوبة الشريك يصح تطبيقها شخصيا عليه (١) . فهو يستفيد من العذر الخاص بالإبلاغ عن الجريمة التي سترتكب الى السلطات العامة (م٨٤/١٠١ و٢١) عقوبات (٢) وعذر الاستفزاز الموجه اليه والذي لا يتعلق بالفعل نفسه فهو عذر شخصي يقتصر أثره على من توافر لديه فقط ، فمتى اعتبر الشريك معذورا لما تعرض له من استفزاز تعين تخفيف عقوبته دون أن يستفيد من ذلك باقي المساهمين (٣) .

ثانيا : ان الشريك يتأثر بالظروف الشخصية الخاصة بالفاعل والمرتبطة بالجريمة (٤) :

ويطلقون على هذا النوع من الظروف وصف الظروف المختلطة تمييزا لها

(١) Garçon, op. cit. Art. 59 No. 455; Roux, op. cit. p. 351.

(٢) يذهب المشرع السوري مذهباً مخالفاً إذ يحرم المحرض من الاستفادة من العذر الخاص بالإبلاغ عن المتآمرين الذين حرضهم على التآمر على سلامة الدولة ، وانظر الدكتور عبد الوهاب حويد الحقوق الجزائية العامة في قانون العقوبات السوري ص ٣٥٩ .

Roux, op. cit. p. 351 et Cass. 7 Sept. 1871. B. No. 111 ; 1 Mars 1907, (٣)
B. No. 103 ; 28 juill. 1921, B. No. 310.

(٤) وهي ظروف رغم كونها شخصية الا انها ترتبط بالجريمة فهي ذات طبيعة مزججة نفي الوقت الذي يؤدي فيه قيامها الى مضاعفة الخطأ الصادر عن الفاعل الذي تتوفر لديه نياتها تنمكس على الجريمة أيضا ومن ثم فانها يجب من وجهة نظر الارتباط أن تعامل مثل الظروف المادية ويسرى اثرها على الشريك لأن الجريمة يتحمل هذه الظروف تصبح اشد خطورة مما -

عن الظروف المادية من ناحية والظروف الشخصية من ناحية أخرى (١) .
ومن هذه الظروف المختلطة صفة القرابة في جريمة قتل الأصول في قانون
العقوبات الفرنسي ، وصفة المستخدم العمومي وصفة الطبيب وصفة الخادم
فهى جميعا تمتد الى الشريك بأثرها المشدد باعتبارها من العناصر الداخلة
في تكوين الجريمة (٢) .

ويميب هذا التقسيم الثلاثى للظروف أنه لا يفيد المشكلة في شيء وانما يزيدها
تعقيدا فالنوع الثالث من الظروف وهو ما يسمونه بالظروف المختلطة يفتقر
الى التحديد والوضوح لان الظروف لا يمكن أن تكون مختلطة فهى إما شخصية
لا يمتد أثرها الى الشريك وإما مادية يمتد أثرها اليه وعندئذ لا تكون هناك
ظروفا تسمى بالظروف المختلطة ، وهو ما يفقد التقسيم الثلاثى للظروف كل
قيمة (٣) .

بل أنه من الخطأ القول ان الظروف الموضوعية دائما مادية بحيث يمتد أثرها
الى كل المساهمين في الجريمة ، فهناك ظروف ذات طبيعية موضوعية ومع

ـ كانت عليه بونه ، نين يحرض على جنابة تزوير ارتكبتها مستخدم عمومي أو على جنابة قتل
ارتكبتها ابن على والده مثلا هو أكثر إجراما مما إذا كان قد حرض على جريمة ارتكبتها شخص
عادي ليس مستخدما عموميا أو ابنا للضحية .

ويعتقد هذا الرأي جانب كبير من النقاد وحينهم في ذلك أن هذه الظروف ترتبط بالجريمة
مثل الظروف المادية المشددة بحيث تعتبر أهدا العناصر في التجريم لأنها تغير من وصف الجريمة
ويؤثر في ما يساهمون في الجريمة بما فهم الشركاء يسألون منها بوضعها الجديد الناتوه
من وجود هذا ظرف Faustin Hélie et Brouhot op. cit. No. 189

(١) وهذه التفرقة بين الظروف الشخصية الخاصة بالفاعل والظروف الشخصية الخاصة به
والمرتبطة بالجريمة لا تستند الى القانون لأن المادة (٥٩) عقوبات فرنسي لم تفرق بين ظرف
وآخر بحسب ما إذا كان يتعلق بالجريمة أو متعلقا بالشخص الفاعل فالقانونين من الظروف سواء
من حيث ابتداع أثرها الى الشريك

Ortolan, *Éléments de droit pénal*, T. 1 No. 1306; Faustin Hélie et Brouhot
op. cit. No. 188; Vidal et Magnol, op. cit. No. 481; Roux, op. cit. p. 353;
Garçon, op. cit. No. 329; Cass. 5 juin. 1956. cité au Dalloz. Art. 59.

وهو نفس الوضع في ظل تاتون العقوبات المصري الحالي الذي لا توجد فيه نصوص
تؤيد التفرقة بين ظروف شخصية مشددة خاصة بالفاعل لا يمتد أثرها الى الشريك وأخرى يمتد
أثرها اليه لارتباطها بالجريمة ، وقد ذهب أصحاب الرأي المؤيد لهذه التفرقة في مصر في تأييد
رايهم هذا الى القول بأنها تستخلص من الطبيعة التي تتميز بها هذه الظروف ومن اقتصر الشارع
على الإشارة الى الاحوال التي تغير من وصف الجريمة باعتبارها ظروفا تسرى على الشريك
إذا كان مائلا بقواها . انظر الأستاذ على بدوي المرجع السابق ص ٢١٧ والدكتور المسعد
مصطفى السيد المرجع السابق ص ٣٠٩ والدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق بند
٥٢٨ ص ٣٦ - وكذلك الرأي المعارض للدكتور محمود محمود مصطفى المرجع السابق رقم ٢٢٧
ص ١٢٢ والدكتور رمسيس بهنام النظرية العامة للقانون الجنائي ١٩٦٥ ص ٥٢٧ ودلوجو
الخطأ رقم (١٧٩) . وننظر في الموضوع برهنة الدكتور مادل مازر النظرية العامة في الظروف .
وحيث رأى في اللغة الفرنسي والبلجيكي يذهب الى قصر الظروف الشخصية سواء ما تعلق
منها بالجريمة أو ما لم يتعلق بها على الفاعل دون الشريك .

Garraud, op. cit. T. 3 No. 975; Donnedieu de Vabres, *Traité élémentaire de droit criminel et de législation pénale comparé* No. 448;
Goedseels *Commentaire du Code pénal beige*. T. 1. No. 506.

Faustin Hélie et Brouhot, op. cit. No. 189. (٢)

Chauten, *Étude sur la complicité, droit Français - Législation* (٣)

Comparé. p. 146; Teodoresco, *Théorie de la complicité* p. 93.

ذلك لا تتجاوز في اثرها الفاعل الى غيره من المساهمين من ذلك ما تنص عليه المادة (١٢٦) عقوبات من جعل عقوبة الموظف أو المستخدم العمومي الذي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف الاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى عشر ، في حين انه لو وقعت هذه الجريمة من غير موظف أو مستخدم عمومي وبلغ التعذيب حد احداث جرح أو قطع أو انفصال عضو الخ . فانه يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى خمس سنين غنى هذه الحالة يقتصر اثر الظرف المشدد على المستخدم العمومي فقط دون الشريك . ومن ذلك أيضا الظرف الموضوعي في جريمة قتل الفروع الخاص بصفة الام فانه لا يؤثر بالتخفيف في الخطأ الا بالنسبة للام فتستفيد وحدها من التخفيف دون المساهمين معها ، اذا كانت قد قتلت وليدها عقب الوضع (م ١١٦ عقوبات سويسرى) في حين أن المساهمين مع الام توقع عليهم احدى العقوبات المنصوص عليها في المواد من (١١١ الى ١١٣ ع) سويسرى (١) .

ولذلك فانه يجب لتقرير ما اذا كان الظرف موضوعيا أم شخصيا ان يتم تحليل الجريمة بعناية للبحث عن المصلحة التي يريد المشرع أن يثملها بحمايتها فصفة المستخدم العمومي ظرف مادي تماما لان المصلحة محل الحماية هي مصلحة الدولة التي يعتدى عليها الموظف ويخل بالثقة فيها .

فالتفرقة في الظروف بين ما هو شخصي لا يمتد اثره الى غير من توفر فيه ، وبين ما هو موضوعي يمتد اثره الى كل من ساهم في الجريمة مشكلة لا يبدو أنها سوف تصل الى حل ، يستوى في ذلك كل التشريعات العقابية فصفة المستخدم العمومي تعتبر أحيانا صفة شخصية يترتب عليها تشديد عقوبة من توفر لديه فقط ولا يمتد اثرها الى غيره ممن لم تتوفر فيهم ، وان كان القضاء قد ذهب في حالات كثيرة الى اعتبارها ظرفا مشددا ماديا يمتد اثره الى الغير ممن ساهموا في الجريمة (٢) .

كذلك فان تحديد الظروف التي تعتبر شخصية خالصة لا يمتد اثرها الى الشريك وتلك التي تعتبر مرتبطة بالجريمة رغم كونها شخصية فيمتد اثرها اليه لا يبدو واضحا وهو ما جعل القضاء الفرنسي يقع فريسة الاضطراب عند النظر فيها اذا كان ظرفا شخصيا يمتد الى الشريك أم يظل قاصرا في تأثيره المشدد على الفاعل الذي توفر لديه فقط . فمحكمة النقض الفرنسية بالرغم من أنها قد أخذت بالتقسيم الثلاثي للظروف فقضت بعدم امتداد اثر التشديد الناتج عن صفة الجندي الى الشريك لانه ظرف شخصي يتعلق

Paul Piotet la doctrine dite finaliste de l'infraction. p. 537.

(١)

(٢) فقد قضت المحكمة العليا لجمهورية المرب بيوغسلافيا باعتبار صفة المستخدم العمومي في الجرائم التي ترتب ضد الوظيفة العمومية ليست من بين الصفات التي ورد ذكرها بالمادة ٢/٢٢ ع يوغسلافيا والتي لا تؤخذ بعين الاعتبار الا بالنسبة لمن توفر لديه فقط لان هذه الصفة تعتبر متصرا في الجريمة وبالتالي يسرى اثرها على كل من ساهموا فيها لتسرى على المحرض والشريك بالمساعدة حتى ولو لم يكونا من الموظفين العموميين

Dragoïulb V. Dimitrijevitich; L'orientation moderne des nations de l'infraction et de participation à l'infraction, Rev. Intr. de Dr. pén. 1958 p. 7.

بالفاعل وحده ولا علاقة له بالجريمة (١) . إلا أن الأمر بالنسبة لغير هذا من الظروف الشخصية لم يكن يمثل هذا الوضوح فظرف سبق الإصرار اعتبرته المحكمة خلال فترة من قضائها ظرفا مختلطاً ، وقضت بمسده إلى الشريك والفت بناء على ذلك الحكم الذي اعتبر سبق الإصرار متوقفاً لدى الفاعل وغير متوفر لدى الشريك باعتباره منطوقاً على تناقض (٢) فيجب أن يمتد أثر هذا الظرف إلى الشريك في الجريمة .

وقبل هذا القضاء كانت هذه المحكمة تعتبر سبق الإصرار ظرفاً مشدداً مادياً ينطبق على جميع المساهمين في الجريمة (٣) .

وقد كان هذا الاتجاه من المحكمة موضع انتقاد الفقه لأنه وإن كان الوضع العادي أن يتوفر سبق الإصرار لدى المساهمين في الجريمة فاعلين وشركاء إلا أنه ليس من المستحيل وجود حالة يتوفر فيها سبق الإصرار لدى الفاعل دون الشريك ، كان يكون الفاعل قد عزم على قتل شخص وترص له في مكان يهر فيه وعرف آخر بنيتة هذه فشجعه ودفعه إلى تنفيذ عزمه وشرح له الطريق المؤدية إلى غريمة في هذه الحالة ليس هناك سبق إصرار لدى الشريك ولكنه قائم لدى الفاعل (٤) .

وقد عدلت محكمة النقض الفرنسية عن هذا الاتجاه وأصبحت تعتبر سبق الإصرار ظرفاً شخصياً خاصاً بالفاعل ولا يمتد أثره إلى الشريك (٥) .

ظرف سبق الإصرار وأثره في عقوبة المحرض :

لا يوجد ما هو أوضح في الدلالة على عدم ملائمة نظرية الظروف للوضع الذي يحتله المحرض في ظل نظرية الاستعارة الإجرامية من النتائج الغريبة التي تترتب على قيام ظرف سبق الإصرار لدى المحرض دون الفاعل ، فالملحوظ أنه في الجرائم التي يكون المحرض قد بلغ فيها بتحريضه الحد الذي خلق معه فكرة الجريمة في ذهن الفاعل ودفعه إلى ارتكابها فإن سبق الإصرار يتوفر لديه كما يتوفر لدى الفاعل وهذا الفرض لا يثير مشكلة وإنما المشكلة يثيرها الفرض الآخر الذي يتوفر فيه سبق الإصرار لدى المحرض دون الفاعل كما لو كان هذا الأخير قد ارتكب الجريمة في اللحظة التالية مباشرة لتحريض المحرض . وكذلك في الأحوال التي يكون الفاعل فيها حسن النية أو غير ذي أهلية جنائية ، فلا يمكن تصور قيام سبق الإصرار لديه ، ولكن يمكن تصوره لدى المحرض لأنه هو الذي فكر في الجريمة ودبر لها وسخر هذا الشخص أو ذاك لارتكابها ، فهل يمكن في هذه الحالة تشديد العقوبة الموقعة على المحرض

Cass. 19 Janv. 1856. S. 1856. 1. 459.

Cass. 2 Avr. 1925. S. 1926. 1. 288 et V. en ce sens. Gargon, op. cit. (١)

Art. 59 No. 419. (٢)

(٣) نقض فرنسي ٣٠ مايو ١٨٧٩ سيري ١٨٨١ ج ١ ص ٨١ والتعليق ، وانظر حكماً حديثاً لهذه المحكمة اعتبرته فيه ظرف سبق الإصرار ظرفاً مشدداً يشمل أثره الشركاء نقض ١٦ مارس ١٩٥٢ مجلة العلم الجنائي ١٦٥٤ ص ٧٥٧ .

Chauten, op. cit. p. 147. (٤)

Cass. 7 Avr. 1932. B. No. 93 ; 21 Nov. 1946 B. No. 206. (٥)

بالرغم من أن هذا الظرف يعتبر ظرفا شخصيا لا يتأثر به الشريك لأنه يستمد أجرأه من اجرام الفاعل الاصلى ؟

أن عدم تشديد العقوبة على المحرض في هذه الحالة أو تلك بالرغم من توفر سبق الاصرار لديه يتناقى مع المعدل ومع المنطق لأنه ينطوى على تجاهل لخطورة المحرض في الوقت الذى يؤخذ فيه بخطورة الفاعل الاصلى رغم انعدامها في كلتا الحالتين (١) .

ولكن هل يمكن أن يقال أن التحريض على جريمة القتل قد اقتترن بسبق اصرار ؟ .

بالرغم من اجماع الفقه على أن سبق الاصرار ليس ظرفا داخلا في تكوين الجريمة بحيث تعتبر كما لو كانت جريمة قائمة بذاتها تختلف عن الجريمة التى تتم بدون سبق اصرار وانما هو مجرد ظرف مشدد في جريمة القتل فالمادة (٢٣٠) عقوبات تنص على أن كل من قتل نفسا عمدا مع سبق الاصرار على ذلك أو التريص يعاقب بالاعدام ، وكذلك المادة (٢٩٦) عقوبات فرنسى تعرف القتل بأنه الموت الذى يرتكب مع توفر ظرف سبق الاصرار المشدد للعقوبة (٢) . فان ظرف سبق الاصرار لا يمكن أن يقوم الا مرتبطا بالجريمة ذاتها ، أى جريمة القتل — أو بالشروع فيها . ولما كان هذا الظرف شخصى فانه لا يتوفر الا بالنسبة للفاعل لأنه هو الذى يقوم بتنفيذ الركن المادى للجريمة وهو الذى يمكن أن يضرر سبق الاصرار . أما المحرض فانه كشريك لا يمكن أن يتوفر هذا الظرف لديه وإذا توفر فانه لا يشدد عقوبته (٣) .

الواقع أن عقوبة المحرض يجب أن تشدد اذا كان قد توافر لديه ظرف سبق الاصرار بدون أن يكون هذا التشديد متعارضا مع ما يقرره الفقه من أن سبق الاصرار ليس سوى شكلا معينا من الإرادة الانسانية ولا يمكن أن يكون ظرفا مرتبطا بالفعل ولا أن يكون عنصرا من العناصر التى تتكون منها الجريمة . ولما كان في الجرائم التى تقع بتحريض من شخص لآخر حسن النية أو غير ذى أهلية جنائية لا يتوفر الركن المعنوى للجريمة وهو القصد الجنائى سوى لدى المحرض ، ولما كانت الإرادة عنصرا في هذا الركن فان المحرض هو الذى يسأل في هذه الحالة عن سبق الاصرار وليس المنفذ المادى .

وكذلك الحال بالنسبة للفرض الذى يكون المحرض فيه قد خلق فكرة الجريمة في ذهن الفاعل الذى لم يكن حسن النية أو غير ذى أهلية جنائية فسبق الاصرار يتوفر لدى المحرض دائما قبل أن يتوفر لدى الفاعل .

موقف القضاء الفرنسى من المشكلة :

لم يتخذ هذا القضاء موقفا واضحا من هذه المشكلة فبالرغم من أن المذهب السائد في قانون العقوبات الفرنسى هو مذهب الاستمارة الاجرامية المطلقة وبمقتضاها لا يتأثر الشريك بظروفه سواء كانت مشددة أم مخففة ويتأثر بظروف

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى — المساهمة الجنائية في التشريعات العربية بند ٢٠ .

Bouzat, note sous l'arrêt du 25 Oct. 1962. D. 1963. p. 221 et s. (٢)

(٣) ويرى تيودور سكو عكس هذا الراى ليقتر أن ظرف سبق الاصرار ليس ظرفا شخصيا خلاصا ولذلك يجب أن يمتد الى الشريك لأن كل الذين تعاونوا في الجريمة يجب أن يتحملوا كل ما يترتب على تعاونهم من نتائج راجع كتابه سابق الإشارة اليه ص ٩٦ .

الفاعل لانه يستعير منه اجرامه وبالتالي فان ظرف سبق الاصرار اذا توفّر لدى المحرض فلا يترتب عليه تشديد عقوبته الا ان محكمة النقض الفرنسية خرجت على هذا المبدأ في حكم قديم لها يتعلق بدعوى اتهمت فيها امرأة تدعى Dutois بانها حرّضت على قتل زوجها فاعتبرت المحكمة أن التحريض قد تم مع سبق الاصرار ، ولم تستند المحكمة في هذا القرار الى سريان أثر ظرف سبق الاصرار من الفاعل الى الشريك ، وانما استغنت الى طريقة الاشتراك ذاتها التي قررت المحكمة انها تتضمن بالضرورة قيام سبق الاصرار لدى المتهم (١) .

ولكن هذا الحكم يعتبر من الاحكام النادرة التي اعتدت فيها محكمة النقض بقيام سبق الاصرار لدى الشريك ، اذ لم تلبث ان عادت الى القول بان عقوبة الشريك لا تشدد اذا توفّر لديه سبق اصرار لم يتوفّر لدى الفاعل الاصلى للجريمة (٢) ، وبالتالي فان المحرض سواء كان من حرّضه حسن النية أو غير ذي اهلية جنائية يعاقب بعقوبة القتل الذي وقع بدون سبق اصرار حتى ولو كان قد توفّر لديه مثل هذا الظرف .

سبق الاصرار في قانون العقوبات المصري :

تناول المشرع مشكلة سبق الاصرار في المادة ٢/٤١ عقوبات حين قرر انه « اذا تغير وصف الجريمة نظرا الى قصد الفاعل منها او كيفية عليه بها يعاقب الشريك بالعقوبة التي يستحقها لو كان قصد الفاعل من الجريمة أو علمه بها كقصد الشريك منها أو علمه بها » .

وقد ذكرت الحقانية توضيحا لهذه القاعدة ان « المراد من هذا الشرط هو النص على احوال متعلقة بالشركاء ماثلة للاحوال المنصوص عليها في النص المقابل لهذه الفقرة المختص بحالة تعدد الفاعلين وقد يجوز ان يترتب على هذا الشرط ان يعاقب الشريك بعقوبة اشد من عقوبة الفاعل ومثال ذلك ان يحرض الشريك الفاعل على التعدي بالضرب على شخص انسان مصاب بمرض يعلمه الشريك ويجهله الفاعل فيفضي الضرب الى الموت بسبب هذا المرض ويكون الشريك قد قصد حصول هذه النتيجة مع انه لو لم يكن هذا المرض لما افضى الضرب الى هذه العاقبة القاتلة ، ففي هذه الحالة يكون الشريك مدانا بالقتل العمد ويكون الفاعل مدانا بضرب افضى الى موت » .

وقياسا على هذا فان المحرض الذي يتوفّر لديه ظرف سبق الاصرار تشدد عقوبته دون الفاعل الذي يعاقب اما بعقوبة القتل العمد (م ٢٣٤) واما بعقوبة الضرب المفضى الى الموت (٢٣٦) او بعقوبة القتل الخطأ (م ٢٣٨) اولا يعاقب لاتعدام مسؤوليته عن الفعل غير المشروع الذي ترتبت عليه النتيجة سواء لحسن نيته أو لاتعدام اهليته .

Cass. 20 Janv. 1814. Cité par Janicott, Etude d'après la jurisprudence (١)
de l'effet, sur la pénalité du complice, des circonstances aggravantes et des excuses légale, p. 36

Cass. 20 juill. 1877. B. No. 170 et V. encore Janicott, op. cit. p. 36 et s. (٢)

أما إذا توغر سبق الإصرار لدى الفاعل دون المحرض فإن التشديد الناشئ عن هذا الظرف لا يسرى عليه ، وذلك لاستقلال الشريك عن الفاعل بالنسبة لهذا الظرف (١) .

وهذه أيضا نذيجة غير منطقية أو عدلة نظرا لأن المحرض على القتل يكون هو المسئول غالبا عن توغر ظرف سبق الإصرار لدى الفاعل وبالتالي يجب أن يسأل عنه . فإذا قام (أ) بتحريض (ب) على قتل (ج) وكانت هناك فترة من الزمن تقع بين التحريض وبين التنفيذ الذي أراد المحرض أن يتم في ظروف تضمن له النجاح كأن يكون الضحية يقيم في منطقة آهلة بالناس وينتظر المحرض والفاعل أن يتعد عنها لكي يمكنهما قتله دون أن يرى الفاعل أحد ، فذلك يعتبر سبق إصرار توغر لدى كل من الفاعل والمحرض فيجب أن تشدد عقوبة الأخير أيضا .

هل يشترط علم المحرض بالظرف المشدد حتى يسرى عليه ؟

المحرض إما مشجع لفكرة إجرامية قائمة لدى الفاعل وإما خالق لهذه الفكرة ودافع إلى تحقيقها فإذا توغر ظرف ملدى مشدد للعقوبة فإن الموقف بالنسبة للمحرض يختلف من حالة إلى أخرى فهو في الفرض الثاني يكون هو صاحب الفكرة الإجرامية والدافع إلى ارتكابها ، وبالتالي المسيطر على عناصرها المختلفة ، ومن بينها الظرف المشدد ، في حين أنه في الفرض الأول يقتصر دوره على الاشتراك في جريمة قائمة فعلا فلا يكون لديه علم بعناصرها أو الظروف المقتزنة بها ، ولكن بالنظر إلى وضع المحرض في قانون العقوبات المصرى كشريك ، فإنه يستوى كونه قد خلق فكرة الجريمة أو شجعها لأنه في كلتا الحالتين شريك .

وقد انقسم الفقه حول ضرورة اشتراط علم الشريك بالظروف المشددة وأقام تفرقة بين الظروف المادية والظروف الشخصية ، فبالنسبة للنوع الأول من الظروف يذهب فريق من الفقه إلى اشتراط علم الشريك بها حتى تسرى عليه لأنه إذا كان يشترط لقيام مسئولية الشريك عن الجريمة التي ساهم فيها أن يكون عالما بالعناصر المكونة لها فمن باب أولى يجب أن يكون عالما بالظروف التي تشدد عقوبته لأنه يحتمل إذا علم بها أن يعدل عن المساهمة في الجريمة . وهذا الرأي لا يتعارض مع نص المادة (٥٩) عقوبات فرنسى ، فالمادة (٦٠) لا تعاقب الشركاء إلا إذا كانوا قد استكملوا شروط الاشتراك ولا يمكن أن يعتبروا شركاء إلا بالنسبة لمسألتهم علم به ، وهذا هو ما يترتب على نفس عبارات المادة (٦٠) عقوبات ، وأذن فإنه حتى مع وجود المادة (٥٩) فإن الشركاء لا يجب أن يتحملوا باثار الظروف المشددة إذا كانوا يجهلونهم .

كذلك فإنه إذا كان الشريك يمكن أن يعاقب حتى ولو كان الفاعل الأصلي قد ظل بلا عقاب فلماذا توقع عقوبة مشددة على الشريك في هذه الحالة طالما لم يتم بحث قيام هذا الظرف بالنسبة للفاعل ، وهل يمكن على

سبيل التبادل أن نطبق عليه عقوبة أقل مما يوقع على الفاعل اذا لم يكن لديه علم بالظرف الخفيف (١) ؟

يذهب الرأي الراجح في الفقه الى انه لا يشترط علم الشريك بالظروف المادية المشددة لكي تسرى عليه (٢) لانه يكفى أن يكون الشريك على علم بالفعل الذي يساهم فيه ، وليس من الضروري أن يعرف كل الظروف التي تصاحبه تطبيقاً للمادة (٥٩) عقوبات يتوحد المساهمون في الجريمة في هدف عام ويخضعون لكل الظروف التي تحيط بالمشروع الاجرامى وما يتطلبه من الوسائل التي يتم استخدامها ولا يشترط علمهم بهذه الظروف ولا يعتد بما قد يثيره الشريك من جهله بالظروف المشددة لانه لا يستفيد من هذا الجهل بل تشدد العقوبة بصفة عامة على كل المساهمين الذين يجب أن يخضعوا لكل المخاطر الناتجة عن المشروع الاجرامى لانهم ارادوه وقصدوا المساهمة فيه .

فاشترط العلم بالظروف المادية المشددة يتعارض مع نصوص القانون في هذا الشأن ، وكان يمكن الأخذ بهذا التفسير في ظل القانون الفرنسى الصادر سنة ١٧٩١ . وهو ما فعلته محكمة النقض الفرنسية حين قررت أن الشركاء لا يتأثرون بالظروف المشددة المرتبطة بالجريمة الا اذا كانوا يعلمون بها (٣) .

اما المادة (٥٩) من قانون العقوبات الحالى فلا يمكن ان تفسر على هذا النحو لانها ذات حكم مطلق ولا تعمد بالنسبة لتطبيقها على المساهمة بما اذا كان الشريك يعلم بالظروف المشددة المرتبطة بالفعل الاصلى ام لا يعلم فيكفى أن يكون عالماً بطبيعة الفعل الذى يعاون فيه ، وقد اعتنقت محكمة النقض الفرنسية هذا الرأي واقامت عليه احكامها (٤) .

موقف المؤتمر الدولى لتوحيد قانون العقوبات من المشكلة :

وقد نوقشت هذه المشكلة في المؤتمر الدولى لتوحيد قانون العقوبات المنعقد بمدينة وارسو سنة ١٩٢٨ ، حيث اعترض العلامة Jamontti على مساعلة المساهم عن الظروف المادية المشددة التى لا علم له بها وأوضح أن هذا الاتجاه يخالف المبدأ العام الذى يقرر أن المساهمين في الجريمة يجب أن يكون لديهم القصد العام وضرب مثلاً يؤيد به رأيه بالشخص الذى ساهم في جريمة سرقة ولم يتجاوز في مساهمته القيام بمراقبة الطريق ولم يكن لديه سوى قصد السرقة ، ولكن السارق قام بقتل الجنى عليه ، فهل يعاقب المساهم كقاتل ؟ أم كشريك في جريمة

Chauten op. cit. p. 142. (١)

Prins. Science pénale et droit positif No. 593 p. 361 ; Faustin Hélie (٢)
et Brouhot op. cit. No. 188 p. 156 ; Teodoresco, op. cit. p. 96.

Casa. 6 juin 1806 B. No. 93 ; 15 Déc. 1808 B. No. 242. (٣)

Casa. 8 Janv. 1849 B. No. 8 ; 2 Août 1873 B. No. 217 ; 29 Mars 1877 (٤)
B. No. 9 ; 21 Mai 1909 B. No. 279.

السرقه ؟ وكان رد Ferri على تساؤل Jamontti ان القصد يجب ان يكون علما وهو في هذه الحالة قصد السرقة ، فلا يجب . ان يسأل الشريك الا عن الجريمة التي قصد المساهمة فيها وهي جريمة السرقة ، وطالب Jamontti بالا يسأل الشريك عن الظروف المشددة او المخففة اذا لم يكن علما بها واقترح ان يأخذ المؤتمر بالمادة (٢٣) من مشروع قانون العقوبات البولوني في ذلك الحين وهي تنص على ان المحرض والشريك لا يسألان عن الجريمة التي وقعت الا في حدود ما لديهما من قصد .

اما Ferri فقد اقترح بالنسبة للظروف المادية سواء كانت مشددة ام مخففة اي اعدارا وكانت معلومة من المساهمين في الجريمة ان ينظر اليها بما فيه مصلحتهم فاذا كانت مشددة ولم يعلموا بها فلا تسرى عليهم اما اذا كانت مخففة ولم يعلموا بها ايضا فانها تسرى عليهم وتخفف عقوبتهم اما اذا علموا بها فانها تسرى عليهم اذا كانت مشددة . كما اقترح ترك التقدير للقاضي ليحدد ما اذا كان الطرف نتيجة متوقعة وعادية بالنسبة للقصد العام المتوفر لدى المساهمين ، ام انه كان قاصرا على الفاعل فقط (١) .

الموقف بالنسبة للظروف الشخصية المشددة :

وبالنسبة للظروف الشخصية المشددة فقد انقسم الرأي ايضا بشأنها بين الفقه من حيث اشتراط او عدم اشتراط علم الشريك بها ، فقد ذهب فريق منه الى انه لا يشترط علم الشريك بالظروف المشددة الشخصية الخاص بالفاعل لكي يسرى عليه (٢) ، فاذا كانت العدالة تقتضي الا يتحمل الشريك الاثر المشدد الا اذا كان علما بأسبابه ، الا ان ذلك يتعارض — من وجهة نظر هذا الفريق — مع نص المادة (٥٩ ع) فرنسي التي تقرر ان الشريك يعاقب بنفس عقوبة الجريمة التي ارتكبها الفاعل بدون ان تضع اي تحفظ في هذا الشأن .

كذلك فان المادة ٦٣ عقوبات فرنسي القديم لم تكن تتطلب هذا العلم الخاص الا بالنسبة لجريمة الاخفاء عندما كان المخفي يعاقب كشريك في الحالة التي كانت توقع على مرتكب الجريمة عقوبة مؤبدة وهو ما يؤدي الى القول بأنه بناء على ذلك فان المخفي في الحالة التي تكون فيها عقوبة الجريمة مؤقتة وليست مؤبدة وكذلك الشركاء الآخرين في كل الحالات يتحملون التشديد بالرغم من عدم علمهم بالظروف التي أدت اليه .

وبالرغم من الغاء هذا النص (٦٣ عقوبات قديم) بالقانون الصادر في ٢٢ مايو ١٩١٥ فان الحجة التي يمكن ان نستخلصها منه تحتفظ بكل مالها من قيمة بالنسبة لقانون العقوبات الحالي خاصة وان القضاء نفسه

(١) المؤتمر الدولي لتوحيد قانون العقوبات .

Garçon, op. cit. No. 343 p. 176; Vidal et Magnol, op. cit. No. 433 (٢)

Donnedieu de Vabres op. cit. No. 449.

قد عاد مرة أخرى الى تأييد هذا التفسير بالحكم الذى أصدرته محكمة الجنائيات فى ١٠ فبراير ١٩٤٩ وقررت فيه أن تشديد عقوبة الشريك لا يشترط فيه علمه بالظرف المشدد الذى ينص عليه هذا القانون .

وإذا كان هذا المبدأ يبدو مستقرا فى قانون العقوبات الفرنسى فانه يعتبر بدون شك منطويا على مخالفة وبعبارة أخرى من العدالة لأنه من أجل اعتبار كل اشتراك معاقبا عليه نلجأ الى افتراض قيام القصد الجنائى لدى الشريك نظرا لامتداد هذا القصد بالنسبة للظرف المشدد الذى يجهله الشريك . وربما لو أن هذا الشريك عرف بوجوده لما أقدم على الاشتراك فى الجريمة ويجب تجنب المبالغة فى مضمون هذا المبدأ خاصة فيما يتعلق بالحالة التى يرتكب فيها الفاعل جريمة مختلفة عن تلك التى قصد الشريك المساهمة فيها فالظرف الذى يجهله الشريك كان هو العنصر الذى يدخل فى تكوين الجريمة الجديدة وليس فقط مجرد ظرف مشدد فى الجنائية أو الجنحة التى قصد أن يساهم فيها (١) .

ولا يمكن الاستناد الى هذا التعليق فى ظل قانون العقوبات المصرى حيث توجد المادة ٤١ / ثانياً (التى لا مقابل لها فى قانون العقوبات الفرنسى ، والتى تنص على أنه « إذا تغير وصف الجريمة بالنظر الى قصد الفاعل منها .. الخ » ويقصد المشرع بهذا ما ورد بالمادة ٤٤ عقوبات مكرر الخاص باخفاء الأشياء المسروقة والمتحصلة من جنسية أو جنحة ، إذا كان الجاني يعلم أن الأشياء التى يخفيها متحصلة من جريمة عقوبتها أشد حكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة ، فالعلم فى هذه الحالة يؤدى الى تفسير وصف الجريمة التى ارتكبها المخفى بعبارة من أن تكون جنحة عقوبتها الحبس تصحب اما جنحة عقوبتها أشد أو جنابة .

فطبقا لنص المادة (٤١ / ٢ ع) يكون المحرض لشخص على اخفاء أشياء مسروقة أو متحصلة من جنابة أو جنحة وهو يعلم أن هذه الأشياء متحصلة من جريمة عقوبتها أشد من عقوبة جريمة الاخفاء معاقبا بالعقوبة المشددة فى حين يعاقب الفاعل بالعقوبة العادية ، غلوا نص الفقرة الثانية من المادة ٤١ عقوبات لما تغيرت عقوبة الشريك نتيجة لعلمه وظل معاقبا بالعقوبة العادية طبقا لمذهب الاستعارة الإجرامية . فهذا الوضع يتعارض مع مذهب الاستعارة الإجرامية ، ولكنه يستند الى النص الذى يقضى بأنه فى حالة اختلاف القصد لدى كل واحد من المساهمين فى الجريمة أخذ كل منهم بقصد (٢) .

وليس هناك تعارض بين المبدأ الذى تقرره هذه المادة والقاعدة التى تقضى بمرئان الأثر المشدد للظرف الخاص بالفاعل إذا كان يغير وصف الجريمة الى الشريك فى حالة علمه به ، وإنما هو يتفق معه لأن شرط العلم بالظرف المشدد الشخصى الخاص من جانب الشريك لسريته عليه يعتبر عنصرا فى القصد الجنائى الخاص بالشريك فبدون هذا العلم لا يكتسب

القصد الجنائي بالنسبة للجريمة في وضعها الجديد . فإذا أصبح هذا العلم هو نفسه القصد الجنائي أو بالأحرى عنصرا فيه فبدونه لا تقوم الجريمة في وضعها الجديد فإن الشريك لا يسأل إلا عن هذه الجريمة التي قام لديه قصد المساهمة فيها فقط .

اشتراط علم المحرض بالظروف المشددة الشخصية :

ويذهب الرأي الراجح في الفقه الى اشتراط علم الشريك بالظروف المشددة الشخصية المرتبطة بالجريمة حتى تسرى عليه (١) . بل ويرى هذا الفريق أن المبدأ الذي يقرر سريان الظروف المشددة الشخصية على الشريك رغم عدم علمه بمبدأ منتقدا ويجب على القاضي أن يأخذ مسألة العلم هذه في الاعتبار عند توقيع العقوبة عليه .

وذهب الفقه البلجيكي الى أن الشريك لا يمكن أن يسأل عن ظروف لا علم له بها ، وترر أنه يجب على القاضي أن يثبت أن كل واحد من المتهمين كان على علم ، ليس فقط بطبيعة الفعل والغرض منه وإنما أيضا بكل الظروف المرتبطة بالجريمة (٢) . فإذا كان الفاعل يجهل العلاقة القائمة بينه وبين الضحية في جريمة قتل الأصول ، فإن هذا الجهل من شأنه أن يستبعد الظرف المشدد ، لأن العلم بهذه الصفة يعتبر بالنسبة لجناية قتل الأصول شرطا ضروريا ولازما . فمن باب أولى يكون جهل الشريك بهذه الصفة أو ذلك الظرف كافيا لعدم سريان أثره عليه وهذا أمر منطقي .

وإذا كان القصد الجنائي ركنا في الاشتراك في الجرائم المعدية وكان العلم بدوره عنصرا في القصد الجنائي الذي يجب أن يكون متجها الى العناصر القانونية للجريمة بما في ذلك الظروف التي تغير من وصفها باعتبار هذه الظروف من عناصر الجريمة فانه يجب أن يكون الشريك عالما بهذه الظروف لكي يسرى أثرها عليه وذلك في وقت سابق أو على الأقل معاصر للجريمة حيث أن المشرع لا يعتمد بالقصد اللاحق ، ويقرر جازو أن الشريك الذي لديه علم بالظرف المشدد الشخصي الخاص بالفاعل ويحرضه أو يساعده في الجريمة يعتبر أنه قد ساهم بنفسه في الخطأ الخاص بالفعل ولسكنه لا يكون أبدا مخطئا مثل الفاعل لأنه لم يخالف نفس الواجبات ولم تكن توجد بالنسبة له نفس الاعتبارات ، فالمساواة في العدالة تتطلب إذن عقابا وسطا بين العقاب الذي يوقع على الفاعل بسبب الظرف المشدد الخاص به المرتبط بالجريمة والعقاب المعادي الذي يوقع بخصوص الجريمة التي ساهم فيها الشريك . وقد تجنب المشرع في مشروع تعديل قانون العقوبات الفرنسي سنة ١٩٣٤ من المادة ١١٧ منه النتائج الشديدة الوطأة الناشئة عن مذهب الاستعارة الاجرامية حيث قرر أن الشريك في الجناية أو الجنحة يعاقب بالعقوبة المقررة لهذه الجناية أو الجنحة بدون أن يكون للظروف الشخصية المشددة أو المخففة للعقوبة أو المعفية منها أي تأثير إلا بالنسبة

Garraud, op. cit. No. 975 ; Chauten, op. cit. p. 153 ; Marchal et (١)

Jaspar. Droit. crim. Traité Théo. et Prat. T. 1. p.82.

Nypels. Le Code pénal Belge (Interprète) No. 304 et 305. (٢)

لن تتوفر لديه ، أما الظروف المادية فلا يكون لها تأثير على الشريك إلا إذا كان يعلم بها .

وهذه المسألة لم تقرر مثلما فعلت المادة ٥٩ عقوبات أن الشريك يعاقب بنفس عقوبة الفاعل وإنما قررت بشكل أكثر دقة أن الشريك في الجنائية أو الجنحة يعاقب بالعقوبة المقررة لهذه الجنائية أو تلك الجنحة وهو ما كان من شأنه أن يزيل الصعوبة الناشئة عن الصياغة الحالية للمادة (٥٩) .

موقف القضاء من مشكلة العلم بالظروف المشددة :

أما القضاء فإن موقفه من هذه المشكلة يبدو غامضاً بل ومتناقضاً أحياناً، فهو تارة يمد أثر الظرف المشدد الشخصي الخاص بالفاعل إلى الشريك وتارة أخرى لا يمدّه إليه نفى جريمة تزوير أوراق رسمية ارتكبها موظف عمومي ، قضت المحكمة ببراءة الفاعل (الموظف) وفي الوقت نفسه بادانة الشريك وتشديد عقوبته لوقوع الجريمة من موظف علم^(١) .

وفي حكم آخر قررت أنه إذا برئت ساحة الفاعل الأصلي فإن الشريك لا يجب أن يعاقب إلا بالعقوبة العادية للجريمة بدون تشديد^(٢) . مسا جعل المحكمة تبدو متناقضة مع نفسها فهي بعد أن تقضي بامتداد أثر الظرف المشدد الشخصي إلى الشريك على أساس أن هذا الظرف ينعكس على الجريمة ويضاعف من خطورتها وأن تبرئة الفاعل أو عدم معاقبته لا تحول دون بقاء الجريمة قائمة بجميع عناصرها ، بما في ذلك الأسباب المشددة وبراءة الفاعل في هذه الأحوال لا تكون بسبب عدم قيام الفعل غير المشروع نفسه والا اعتبر الشريك هو الآخر غير معاقب وإنما يكون عدم معاقبة الفاعل لأسباب ترجع إلى شخصه فقط كان يكون حسن النية أو لايتوفر لديه القصد الجنائي ، أو لاتعدام أهليته الجنائية لاصابته بجنون أو بعته أو لوقوعه تحت تأثير الإكراه المعنوي .

ولو أننا قلنا أن الظروف الشخصية المشددة الخاصة بالفاعل تنعكس على الجريمة من حيث طبيعتها وبالتالي ترتبط بكل من ساهموا فيها ومن ثم فانه إذا اعتبر الفاعل غير مذنب فانه يكون هناك أحد احتمالين **أولاً :** أما براءة الشريك بصفة مطلقة حيث أنه لا وجود للجريمة . **ثانياً :** أو أن يدان الشريك عن جريمة توفر لها ظرف مشدد شخصي خاص بالفاعل

وهكذا يكون قرار محكمة النقض الفرنسية بادانة الشريك عن جريمة مجرد من الظرف المشدد الشخصي الخاص بالفاعل هو قرار معيب ، وذلك لأنه لم يؤدي إلى تغيير الطبيعة الإجرامية للجريمة بالشكل الذي اكتسبته نتيجة لوجود الظرف المشدد ، فإذا كان الفعل الأصلي قد تم تشديده نتيجة لظرف شخصي خاص بالفاعل فإن هذا الفعل يجب أن يبقى كما

Blanche, op. cit. No. 61 p. 104.

(١)

Cass. 10 juill. 1851. B. No. 272 ; 9 Fév. 1855. S. 1855. 1. 327 ; 15 juin

(٢)

1857 B. No. 241 ; 9 Fév. 1859 B. No. 58.

هو بعد براءة الفاعل . فقرار القاضي لا يجب أن يلاحظ سوى شيئا واحدا هو انعدام القصد الجنائي لدى الفاعل وليس له سلطة تجريد الفعل الاصلى من الظرف المشدد (١) .

موقف المشرع في مصر من شرط العلم :

يشترط المشرع في مصر علم الشريك بالظرف المشدد الشخصى الخاص بالفاعل حتى يسرى عليه وهو ما قرره بقوله « لا تأثير على الشريك من الأحوال الخاصة بالفاعل التى تقتضى تغيير وصف الجريمة اذا كان الشريك غير عالم بتلك الأحوال » وقد جاء في تعليقات الحاقنية على المادة ١/٤١ « أنه من الصواب أن يتعدى أثر الظروف الخاصة بأحد الفاعلين الى الشركاء متى كان لديهم علم بهذه الظروف فمساعدة والد على اتيسان ابنته بغير رضاها مثلا هي جريمة أشد من مساعدة رجل على اتيان امرأة شريفة عنه بغير رضاها ومن هذه الوجهة تكون عقوبة الشريك أشد مما لو كان مرتكبا للجريمة مع الفاعل لان الشريك يساعد على اتيان أمر له عقوبة خاصة في القانون وأما مرتكب الجريمة مع فاعلها فقصده الجنائي هو عين ما كان يقصده لو فعل منفردا » .

والواقع أن المشرع لم يكن يقصد بهذه المادة أن يضع قاعدة عامة للظروف وأثرها في عقوبة المساهمين في الجريمة سواء كانت هذه الظروف مما يغير وصف الجريمة أو يغير في عقوبتها وإنما قصد أن يتحدث عن أحوال بعضها شبيهة بالظروف والبعض الآخر يختلف عنها ومن قبيل الظروف ما ذكره المشرع في الفقرة الاولى من المادة ٤٠ عقوبات من الأحوال الخاصة بأحد الفاعلين .

وقد وضع المشرع هذه القاعدة في مشروع قانون العقوبات الموحد ثم في مشروع القانون الجديد فقد نص في المادة ٦١ من المشروع الاول على أنه اذا توافرت في الجريمة ظروف مادية من شأنها تشديد العقوبة أو تخفيفها سرت آثارها على كل من ساهم في الجريمة فاعلا كان أو شريكا علم بها أو لم يعلم . كذلك اذا توافرت ظروف مشددة شخصية أو مزدوجة متى كانت قد سهلت ارتكاب الجريمة وما عدا ذلك من الظروف فلا يتعدى أثرها شخص من تعلقت به سواء كانت ظروفًا مشددة أم مخففة بينما نص في المادة (٤٨) من مشروع القانون الجديد على أن من ساهم في الجريمة بوصفه فاعلا أو شريكا يعاقب بالعقوبة المقررة لها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وفي المادة ٥٠ يقرر أنه يسأل جميع المساهمين عن الظروف المادية المقررة بالجريمة بشرط علمهم بها في حين أنهم يستفيدون من الظروف المادية المخففة ولو لم يعلموا بها في حين تنص المادة ٥١ على أنه لا تأثير للأحوال والظروف الشخصية الا بالنسبة لمن توافرت لديه سواء كانت نافية أو مخففة أو مشددة للمسئولية أو مانعة من العقاب .

ويلاحظ أن مشروع قانون العقوبات الجديد قد سائر فيما قرره من اشتراط علم المساهمين بالظرف المشدد ما قرره المؤتمر الدولي

السابع لقاتون العقوبات الذى أوصى بعدم تأثر الشريك بالظروف المادية المشددة إذا كان لا يعلم بها^(١) .

موقف الشراح من المشكلة :

لا يبدو أن للشراح فى مصر موقف محدد من هذه المشكلة يختلف عما ذهب إليه المشرع فيما عدا اختلافهم حول تحديد ما هو من الظروف شخصى يقتصر أثره على الفاعل وما هو مادى يتجاوزه إلى الشريك وهناك من يرى أن الظروف المشددة تأخذ حكم الإركان ويتمين للمساءلة عنها أن يعلم المساهم بها . أما الظروف المخففة فيستفيد بها المساهم دون توقف ذلك على علمه بها وهو يشترط علم الفاعلين والشركاء بالظروف الموضوعية حتى يسألوا عنها ويرى أن المادة ٤٣ عقوبات تعتبر نصا استثنائيا لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه^(٢) .

ولكن الرأى الراجح لا يشترط علم الشريك بالظرف المادى المشدد ، لسريانه عليه نظرا لأن هذا الظرف يتصل بماديات الجريمة ويعتبر من خصائصها . بالإضافة إلى أن المادة ٤١ لم تذكر شيئا يتعلق باشتراط علم الشريك بالظروف المادية لكى تسرى عليه مما يفهم منه أن هذا العلم غير مطلوب فمن يحرض آخر على ارتكاب جريمة التعذيب التى تنص عليها المادة ١٢٦ عقوبات لا تشدد عقوبته إذا كان يجهل أن هذا الشخص موظفا عموميا ، ومن يحرض طبيبا على إجراء عملية الاجهاض التى تنص عليها المادة ٢٢١ ع لا توقع عليه العقوبة المشددة إلا إذا كان يعلم بصفة الطبيب .

موقف محكمة النقض فى مصر من هذه المشكلة :

كان موقف المحكمة العليا من شرط العلم بالظرف المشدد لكى يسرى على الشريك واضحا فهى تستلزم توفر العلم لدى الشريك به حتى يسرى عليه « فمحكمة الموضوع تلتزم بأن تثبت فى حكمها الذى قرر امتداد هذه الظروف إلى الشريك أنه كان عالما بتوافرها لدى الفاعل^(٣) » فمن يحرض موظفا عموميا على التزوير فى محرر رسمى لا تشدد عقوبته إلا إذا كان يعلم وقت اشتراكه بتقيام هذه الصفة لدى الفاعل . ومن يحرض طبيبا على إجراء عملية اجهاض دون أن يعلم صفته هذه لا توقع عليه العقوبة المشددة ، وكذلك بالنسبة للجريمة التى تنص عليها المادة ٢٦٧ ، فإنه إذا لم يكن الشريك يعلم بصفة الشخص الذى اغتصب انثى وكونه من أصولها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها الخ . فإن عقوبة الشريك لا تشدد وإنما تظل قاصرة على ما قرره المشرع فى حالة تخلف صفة من الصفات المتقدمة عن الفاعل . وكذلك بالنسبة لصفة الخادم فى جريمة

(١) الدكتور محمود مصطفى — ملاحظات على مشروع القانون الجزائى — مجلة القاتون والاقتصاد ص ٣٠ ص ٢١٦ .

(٢) الدكتور محمود مصطفى القسم العام رقم ٢٢٧ .

(٣) نفس ٢٩ أكتوبر ١٩٢٤ مجموعة القواعد القانونية ص ٣ ص ٢٧٥ ، ونفس ١٨ أكتوبر ١٩٤٠ ج ٥ رقم ١٢٥ ص ٢٦١ .

المسقة فان الشريك الذى يتعمد لديه العلم بهذه الصفة لا تشدد عقوبته . وتقرر محكمة النقض انه « اذا كان الفعل الجنائى قد تغير وصفه بالنسبة للفاعل الاصلى بسبب ظرف خاص به فلا يكون المتهم بالاشتراك مسئولاً على أساس وجود هذا الظرف الا اذا كان عالماً به ويجب في هذه الحالة ان يثبت الحكم عليه توافر هذا العلم (١) .

اما بالنسبة للظروف المادية فان المحكمة العليا لا تشترط علم الشريك بها لكي تسرى عليه « فظرف حمل السلاح ظرف مادى يؤخذ به جميع الشركاء وتشدد عليهم العقوبة بسببه ولو لم يثبت أنهم كانوا يعلمون به أو أنهم اتفقوا على حمله (٢) .

موقف القانون المقارن من المشكلة :

يختلف الموقف في قانون العقوبات المقارن من المشكلة المتعلقة باشتراط علم الشريك بالظروف المشددة حتى تسرى عليه بحسب المدى الذى تذهب اليه التشريعات المختلفة في الاخذ بالمذهب الشخصى فهناك قوانين تجعل سريان اثر هذه الظروف على الشريك مرهونا بعلمه بها سواء كانت مادية أم شخصية ومن هذه القوانين القانون الانجليزى ، فهو لا يمد اثر الظرف المشدد الخاص بحمل السلاح الى الشريك الا اذا كان عالماً به وكذلك قانون العقوبات الالماني (م ٢/٥٠) الذى تنص على انه اذا وجد ظرف أو صفة شخصية مشددة أو مخففة للعقوبة فان اثرها يسرى فقط على من تعلقت به سواء كان فاعلاً أم شريكاً . وقانون العقوبات اليونانى (م ٤٩ / ٤) الذى تنص على أن الظروف التى تشدد أو تخفف أو تمنع العقوبة لا تؤخذ في الاعتبار الا بالنسبة لمن توفرت لديه ، وفي هذه الحالة لا تشدد العقوبة على الشريك حتى لو كان لديه علم بهذه الظروف وقانون العقوبات الفنلندى (الفصل الخامس المادة ٤) الذى تنص على أن الظروف المشددة أو المخففة أو الماتعة للعقوبة التى توجد لدى الفاعل لا تمتد الى الفاعل مع غيره أو المحرض أو الشريك الا اذا كانت هذه الظروف قائمة بالنسبة لهم . وقانون العقوبات النمساوى (م ٥) . ولا يسأل الشريك في قانون العقوبات التشيكوسلوفاكى الجديد عن الظروف الخاصة بالفاعل حيث أن البحث في هذه الظروف يتم بالنسبة لكل مساهم على حدة فلا يمتد اثر الظروف الخاصة بالفاعل الى الشريك (٣) وتنص المادة ٣/٢١ عقوبات يوغسلافى على أن العلاقات والصفات والظروف الشخصية التى تؤدي الى نفي المسئولية الجنائية أو تسمح بتقرير البراءة أو التخفيف أو التشديد في العقوبة لا يمكن أن تؤخذ في الاعتبار الا بالنسبة للفاعل أو المحرض أو المساعد الذى توفرت في شخصه هذه العلاقات أو الصفات أو الظروف وكذلك قانون العقوبات النرويجى (م ٤٢) وقانون العقوبات البلغارى (م ٢/١٩) في حين أن هناك تشريعات تقيم — فيما يتعلق بشرط العلم — تفرقة بين الظروف الموضوعية والظروف الشخصية

(١) نقض ٢٨ يناير ١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية رقم ١٥٩ ج ٥ ص ٢٢٠ .

(٢) نقض ٢٩ أبريل ١٩٢٤ مجموعة القواعد القانونية رقم ١٦١١ ص ١٥٠ ج ٢ .

من ذلك ما تنص عليه المادة (١١٨) عقوبات ايطالى من ان .(الظروف الموضوعية المشددة أو المخففة يحدد اثرها الى كل المساهمين سواء علموا أو لم يعلموا بها . أما الظروف للشخصية المشددة أو المخففة التي لا تكون شخصية بحتة ومتعلقة بشخص الجاني والتي تسهل تنفيذ الجريمة فيسأل عنها جميع المساهمين حتى اذا كانوا يجهلون بها ويقتصر اثر الظروف الشخصية الاخرى سواء كانت مشددة أم مخففة للعقوبة على من تتعلق به « هذه الظروف » وقتلون العقوبات البولونى الصادر سنة ١٩٣٢ (م ١/١٥) لا تشترط العلم بالظروف الشخصية ايضا فتتص على « أن غايل الجريمة لا يسأل عن الظروف التي تؤدي الى تشديد العقاب الا اذا علم بها أو كان من الواجب عليه أن يعلم بها » وهذا يعنى انه اذا لم يكن من الواجب عليه أن يعلم بها فانه لا يسأل عنها .

Il est donc vrai de dire que les tribunaux en Egypte comme en France ont rapproché de ce concept : ils ont admis qu'en cas d'acquittement de l'auteur principal à raison de sa bonne foi, le complice et spécialement l'instigateur pouvaient être condamnés.

Cette théorie des circonstances a fait l'objet de vives critiques de la part de la Doctrine en ce qui concerne sa relation avec la théorie de criminalité d'emprunt, surtout pour l'instigateur qui éveille la décision d'agir chez autrui, il est le véritable moteur de l'infraction.

Dans ce cas, il y a corelité et non complicité simple de sens que l'instigateur et l'exécuteur sont l'un et l'autre co-auteurs du délit, au moins au point de vue de la responsabilité, si les actes, accomplis par le co-auteurs, ou même les complices, se rattachent aux actes accomplis par l'auteur, la responsabilité des personnes est, au contraire, individuelle et indépendante.

Partant de ce point de vue, on conclut que chacun entre les co-délinquants, répond de son propre fait suivant ce qu'il a voulu et suivant l'effet qu'il a produit eu égard au lien sociologique entre son fait et le fait violateur du droit, a raison de ce que la communication ou la non-communication, suivant les cas, des circonstances aggravantes ou atténuantes ne dépend pas du concept de la complicité, mais des dispositions plus ou moins arbitraires de la législation positive.

Le seul avantage qui en résultait la substitution de la théorie de l'emprunt relatif à celle de l'emprunt absolu était relatif aux circonstances personnelles qui influent sur la peine applicable à chaque participant, cette circonstance reste sans influence sur la responsabilité de l'instigateur et du complice (dans le système du droit égyptien l'instigateur est toujours un complice, jamais un auteur du délit, sauf quelques exceptions).

Le Code pénal égyptien actuel analogue dans ses grandes lignes au système du Code pénal français de 1810 et entraînant ses principaux inconvénients, surtout ce qui concerne l'idée de criminalité d'emprunt, mais la tendance du nouveau projet du Code pénal égyptien est de soustraire le régime de la participation criminelle à la théorie de la complicité fondé sur l'idée de criminalité d'emprunt, en même temps la théorie des circonstances devait être radicalement élaboré, pour rendre communs au co-auteur (instigateur, non seulement les circonstances aggravantes matérielles, mais les circonstances aggravantes intellectuelles, la préméditation, le guet apens, etc.

LES CIRCONSTANCES ET LEURS EFFETS SUR LA PEINE DE L'INSTIGATEUR

Dr. AHMED ALI EL MAGDOUB

La théorie des circonstances, a conduit à plusieurs conséquences regrettables et certainement excessives surtout dans son rapport avec la théorie de la criminalité d'emprunt, spécialement en ce qui concerne la fixation de la responsabilité du provocateur (complice), d'après la responsabilité de l'auteur de sorte qu'il n'est pas punissable, malgré sa volonté criminelle et les actes qui la manifestent, si le délit n'est pas accompli ; c'est ensuite le fait de ne pas tenir comptes des circonstances légales qui aggraveraient la criminalité de l'instigateur s'il était auteur principal.

Les instigateurs qui ont conçu, calculé et fait exécuter l'acte délictueux sont tenus à raison d'une infraction qui, psychologiquement est réellement la leur. Ce sont de véritables participants à l'infraction, conscients et volontaires. Individus particulièrement dangereux, leur perversité égale leur témérité.

C'est une erreur de croire que le complice emprunte la culpabilité de l'auteur principal, parce que, même puni, l'instigateur risque souvent d'être puni d'une manière insuffisante. La théorie de l'emprunt absolu de criminalité, le principe que l'instigateur puni en qualité de complice est puni comme l'auteur principal, a pour conséquence logique que, d'une part, l'instigateur pourra en général exciper de toutes les circonstances personnelles à l'auteur principal qui atténuent ou suppriment sa responsabilité, de toutes les causes justificatives et de toutes les excuses légales et que, d'autre part de même l'instigateur ne pourra se voir reprocher les circonstances aggravantes qui lui sont personnelles.

حركة الدفاع الاجتماعي بين العالمية والمحلية * السيد يسمن

باحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

(١)

الاطار النظري للبحث

يمكن القول أن هناك منهجان متبايزان فيما يتعلق بالدراسة العلمية للنظريات والاتجاهات الفكرية والسياسات بكافة أنواعها الاجتماعية والاقتصادية والجنائية . المنهج الأول يقنع بشرح وتفسير مضمون هذه النظريات والاتجاهات الفكرية والسياسات بغير أن يعنى بربطها بالاصول الاجتماعية التي صيغت على أساسها ، أما المنهج الثاني فيرى أنه لا يمكن فهم النظريات والاتجاهات الفكرية والسياسات في نشأتها وتغيرها وزوالها بغير ربطها بالمواضعات الاجتماعية التي احاطت بها .

ويبدو تطبيق المنهج الثاني ضرورة علمية لكل باحث لا يريد أن يقتنع بالنظرة الجزئية للظواهر ، التي لا تحيط بكل أبعادها ، ومن ثم يعد تبنى هذا المنهج مطلباً ضرورياً للدراسة الموضوعية . وهذا المطلب يعمد من بين الدروس الأساسية التي يعطينا إياها علم اجتماع المعرفة ، وهو هذا الفرع المتميز عن فروع علم الاجتماع ، الذي يسمى — كمنهجية — الى تحليل العلاقة بين المعرفة والوجود ، وكمنهج بحث تاريخي — اجتماعي ، الى تعقب الصور والأشكال التي تشكلت فيها هذه العلاقة عبر التطور الذهني للإنسانية (١) . ومنذ أن وضع كارل ماركس اللبنات الأولى لهذا العلم — كما يقرر كارل ماركس — أخذت ثقلات العلماء الغربيين في هذا الموضوع — لم يعد مقبولا من وجهة النظر العلمية مناقشة الأفكار والنظريات المختلفة مناقشة منطقية بحتة ، بحثا عن التناقض الداخلي الذي قد يكمن فيها ، أو جريا وراء زيف بعض مقدماتها ، أو تعسف عدد من نتائجها . مضى ذلك الممهد ، وأصبح لابد من تحديد الاصول الاجتماعية التي تنهض على أساسها الأفكار والنظريات . ومن شأن الكشف عن هذه الاصول تحديد العوامل التكوينية التي أسهمت في نشأة الأفكار ، مما يسمح من بعد بالحكم على

(*) هذا البحث تطوير للأفكار التي عرضها الكاتب في محاضرة ألقى بها بالجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع يوم الأربعاء ٥ يناير ١٩٧٢ .

(١) انظر بهذا الصدد : السيد يسمن ، نحو دراسة النشأة التاريخية للنظرية الاجتماعية : علم اجتماع المعرفة : تعريفه ومبانيه ومجال البحث فيه ، المجلة الاجتماعية القومية ، مجلد ٨ ، عدد ٢ ، مايو : ١٩٧١ ، ١٢١ - ١٤٥ .

مدى صدقها أو بطلانها . وحتى معايير الصدق والبطلان ، لم تعد — بعد بحوث علم اجتماع المعرفة — معايير علمية مجردة تصدق على كل زمان ومكان وتنهض على أساس قيم مطلقة ، وإنما أصبح ينظر إليها على أنها نسبية في الزمان والمكان ، وعلى أساس أن المجتمع في مرحلة ما من مراحلها وبفئاته الاجتماعية هو يفرض هذه المعايير .

ويمكن القول بإيجاز شديد أن علم اجتماع المعرفة — وهو العلم الذي نريد أن نسوق حديثنا من خلال منظوره — ينقسم إلى قسمين رئيسيين ، لأنه يمكن النظر إليه كظرفية من ناحية ، وكمنهج من ناحية أخرى . وهو يقدم فكرة جوهرية يمكن أن ندعوها « **الهيئة الاجتماعية للمعرفة** » . وهذه الفكرة بدورها تأخذ صورتين : في الصورة الأولى تعتبر بحثا تجريبيًا خالصا يتم من خلال الوصف والتحليل البنائي للطرق والوسائل التي أثرت فيها العلاقات الاجتماعية في الفكر .

وهذا البحث يمكن أن ينتقل إلى الصورة الثانية ، لكي يتحول إلى بحث إبستمولوجي (معرفي) يختص بتحديد وقع هذه العلاقات المتبادلة بين العلاقات الاجتماعية والافتكار على مشكلة صدق المعرفة . وإن كانت هاتان الصورتان متميزتان تماما ، بمعنى أن الباحث قد يكتفي برصد نتائج البحث الأول بدون أن يستخلص الافتتاح الإبستمولوجية المترتبة عليه .

ولا يتسع المقام لكي نفيض في عرض الأسس المنهجية العامة لعلم اجتماع المعرفة على أهميتها ، ولكننا أردنا من الإشارة إليها أن نحدد منذ البداية منهجنا في دراسة وتحليل السياسات الجنائية على اختلاف مصادرها **وصورها** .

السياسة الجنائية في نظرنا لا يمكن فصلها عن السياسة الاجتماعية . والسياسة الاجتماعية بدورها لا يمكن عزلها عن أيديولوجية الطبقة السائدة في المجتمع . وإذا كنا نؤمن — مع النظرية الاشتراكية في القانون — أن الدولة ليست كائنا معنويا مجردا ، وإنما هي تجسيد حي لمصالح الطبقة الاجتماعية السائدة ، فإنه يتضح على الفور أن السياسة الجنائية في أي قطر من الأقطار لا يمكن تحليلها ولا فهمها إلا على ضوء تحليل اجتماعي اقتصادي متعمق ، ومن شأن هذا التحليل أن يرد مسلماتها الفلسفية الخفية أو الصريحة إلى أطرافها التاريخية الاجتماعي الاقتصادي الصحيح .

ولكيلا نستمر في الحديث على سبيل التجريد ، يمكن لنا أن نحدد ما أشرنا إليه بصدد السياسة الجنائية لحركة الدفاع الاجتماعي . فقد ظن عدد من فقهاء القانون الجنائي العرب ، أنه يمكن لهم أن يتقبلوا ويتبنوا حركة الدفاع الاجتماعي ، وينادوا بتطبيقها على البلاد العربية ، وذلك **بعهد فحص منطقي سريع** ، ان صح التعبير (١) . بيد أننا سبق لنا أن أكدنا — بناء على بحوث علم اجتماع المعرفة ونظرياته — أن الفحص المنطقي للافتكار

والسياسات لم يعد يكفى بذاته . بل لابد من رد الامكار الى اصولها الاجتماعية ، لكي نحصل على صورة متكاملة للمناخ الفكرى السائد الذى ولدت هذه الامكار فى رحابه .

وقد اتيح لنا فى دراسة سلبية بعنوان « حركة الدفاع الاجتماعى والمجتمع العربى المعاصر (١) أن نناقشنا بالفاضة حركة الدفاع الاجتماعى بجناحيها الرئيسيين : المتطرف عند جراثيكا والمعتدل عند مارك آنسل ، وفقدنا المسلمات الفلسفية التى تنهض عليها هذه الحركة . واستطعنا بفضل تطبيق نظريات ومناهج علم اجتماع المعرفة وعلم الاجتماع القانونى مما أن نخلص الى عدة نتائج هامة ، من أبرزها ان هذه الحركة - فى مجموعها - ليست سوى محض تطبيق واضح للفكر الفردى فى السياسة والاقتصاد والقانون ، فى مجال محدد هو السياسة الجنائية .

ونريد اليوم أن نناقش زعم حركة الدفاع الاجتماعى بأن مبادئها تتسم بالعالمية ، بمعنى صلاحيتها للتطبيق فى كل المجتمعات المعاصرة . غير أننا لن نقنع بهذه المناقشة النقدية ، وإنما ستفاجؤها لكي نقدم محاولة لتصنيف علمى للسياسات الجنائية المعاصرة على ضوء عدد من الأبعاد الأساسية .

(١) السيد يمين ، حركة الدفاع الاجتماعى والمجتمع العربى المعاصر ، مصر المعاصرة ، العدد ٢٢٥ ، يناير ١٩٦٩ ، ١٢١ - ١٧٩ .

(٢)

التصريف بالمفاهيم الأساسية

بالرغم من انه ظهرت بعض الكتابات في بلادنا عن المشكلات المتعددة الخاصة بالدفاع الاجتماعي باعتباره سياسة جنائية معاصرة ، الا ان البحث في ميدان السياسة الجنائية بوجه عام غندنا ليس له جذور عميقة . ويبدو من ثم أهمية التعريف بالمفاهيم الأساسية التي ستدور حولها مناقشاتنا .

مفهوم السياسة الجنائية :

اختلف الفقهاء بصدد تعريف السياسة الجنائية . فقد رأى الفقيه الالماني غويرباخ — الذى ينسب له فضل بداية استخدام هذا المصطلح في بداية القرن التاسع عشر — انها مجموعة التدابير التي تتخذ في بلد ما وفي وقت معين بغرض مكافحة الاجرام فيه .

وبغير أن ندخل في تفاصيل الخلافات الفقهية حول هذا التعريف (١) ، فان وجهة نظرنا ان اى تعريف للسياسة الجنائية لابد أن يبدأ من تكييف وظيفة (علم) قانون العقوبات من ناحية وعلم الاجرام بالمعنى الواسع من ناحية ثانية . فاذا كان علم قانون العقوبات لا يهتم بالجريمة الا كحقيقة انسانية واجتماعية ، فان السياسة الجنائية تؤلف بين هذين المنظورين فتتطرق للجريمة على أساسهما معا .

وعلى ذلك فالسياسة الجنائية في نظرنا هي (٢) :

« نسق المعايير والتدابير التي يجابه بها مجتمع ما في مرحلة تاريخية معينة ، الظاهرة الإجرامية بصيغتها تجريداً قانونياً من ناحية ، وحقيقة انسانية اجتماعية من ناحية أخرى ، بفرض الوقاية منها ومكافحتها وعلاجها » .

وليس معنى ذلك أن السياسة الجنائية تنهض لمقط على أساس علمي ، بل انها تقوم في المقام الأول على أساس فلسفي . ذلك أن اى سياسة جنائية لابد لها أن تحدد أمرين مبدئيين : ما هي الاهداف التي تريد تحقيقها ، وما هي وسائلها أو ادواتها لتحقيق هذه الاهداف . وهذه الاهداف غالباً ما تستقى من فلسفة معينة يهتدى بها المشرع سواء بطريقة صريحة أو ضمنية

(١) راجع بهذا الصدد ، د . أحمد نقى مرور ، أصول السياسة الجنائية ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ ، ص ١٣ وما بعدها .

(٢) راجع بهذا الصدد ، السيد يمن ، محاضرات في الدفاع الاجتماعي ، البرنامج التدريبي لوكلاء النائب العام ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦٨ .

أما الوسائل والأدوات التي توضع في خدمة هذه الأهداف ، فلا بد لها أن تتأثر بمواضع المجتمع الذي ستطبق فيه .

وفي هذا المعنى يذهب الدكتور خليفة^(١) إلى أن السياسة الجنائية هي الرأي الذي يأخذ به المشرع من بين الآراء المختلفة والقاعدة التي يستقر عليها ، بعد أن يأخذ علما بالحقائق ويقدر ويختار بين القيم .

وتبدو أهمية الأساس الفلسفي للسياسة الجنائية في كونه هو الذي سيحدد الإجابة على هذه التساؤلات الثلاث التي هي في نفس الوقت تمثل الوظائف التي يقوم بها القانون الجنائي في أي مجتمع وهي :

— ما هي ضروب السلوك المجرمة ؟

— ما هو أسلوب رد الفعل الاجتماعي ضد ضروب السلوك المجرمة ؟

— ما هي أنواع الجزاءات والتدابير التي تعتبر أنسب ما تكون للوقاية من المساوك المجرم^(٢) ؟

غير أنه ينبغي التفرقة بوضوح كامل بين السياسة الجنائية باعتبارها **اتجاها محددا آراء الظاهرة الإجرامية يتعلق بالأهداف والوسائل وبتبناه المشرع الجنائي فعلا في مجتمع محدد** ، وبين مذاهب السياسة الجنائية على اختلافها ، التي قد تظهر وتنتشر وتروج ، غير أنها تظل على مستوى الفكر النظري دون أن يتاح لها التطبيق العملي .

مذاهب السياسة الجنائية :

لا نريد هنا أن نخوض في التفرقة بين **النظريات** بالمعنى الدقيق وبين **المذاهب** ، ولذلك نستخدم المذاهب كمرادف للنظريات كحل إجرائي يجنبنا الدخول في مناقشات نظرية ليس هنا مجالها .

لعل نقطة البداية في تفرقتنا بين « **السياسة الجنائية** » و « **مذاهب السياسة الجنائية** » تكمن في تكييف السياسة الجنائية نفسها ، هل هي علم أم هي مجرد فن أو تكتيك ؟ ذهب بعض الفقهاء إلى أنها علم ، وذهب الآخرون إلى أنها مجرد تكتيك يساعد المشرع الجنائي على تحقيق أهدافه . وكان لابد — كما هي العادة — أن يظهر رأي توفيقى يحاول الجمع بين الرأيين السابقين ، يقول بأن السياسة الجنائية علم وفن في نفس الوقت كما ذهب إلى ذلك مارك آنسل^(٣) . وفي رأينا أن السياسة الجنائية

(١) انظر : د. أحمد خليفة ، النظرية العامة للجريمة ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٩ ، ص ٥٥ .

(٢) انظر : فريديان ، القانون في مجتمع متغير ، لندن ، ١٩٥٩ ، ص ١٦٥ .

(٣) راجع بهذا الصدد : د. أحمد فتحي سرور ، أصول السياسة الجنائية ، المرجع السابق ، ص ٢٩ وما بعدها .

ليست عليها وليست فنا وانما هي اتجاه محدد يتعلق بالاهداف والوسائل
ازاء الظاهرة الاجرامية ، فيما يتعلق بتجريمها ومكافئتها والوقاية منها .

وهذا الاتجاه المحدد لابد — لكي يكتسب وصف السياسة — ان يتسم
بالتناسق الداخلي .

ونريد بهذا الصدد ان نعتد على مصطلحين يستخدمان الآن في التحليل
السياسي وهما : الايديولوجية المعلنة expressive ideology
والايديولوجية المطبقة (١) practical ideology لكي نميز بين السياسة
الجنائية وبين مذاهب السياسة الجنائية . فالاتجاه المحدد ازاء الظاهرة
الاجرامية قد يتخذ شكل الايديولوجية المعلنة حين يصاغ ويعلن على الملأ ،
بواسطة هؤلاء الذين يتبنونه . مثال ذلك : السياسة الجنائية للمدرسة
الوضعية . فهذه السياسة التي تضمنت اتجاها محددًا متماثًا ازاء
الظاهرة الاجرامية جرت صياغتها في كتابات علمية نشرها اقطابها لومبروزو
وفيري وجاروفلو . هنا يعتبر هذا الاتجاه مذهبًا من مذاهب السياسة
الجنائية الى ان يجد فرصته في التطبيق فيصبح سياسة جنائية ومعنى ذلك
ان السياسة الجنائية قد تكون معلنة في صورة نظرية او مذهب غير انها
قد لا تكون مطبقة .

ويمكن في بعض الحالات ان تطبق سياسة جنائية بغير ان تصاغ في قوالب
وصياغات محددة . ولا يقف الامر عند عدم الصياغة الشكلية ، بل ان
القائمين على تطبيقها يمكن ان يمارسوا التطبيق بطريقة غير مدركة .
فالجتمعات البدائية التي درسها علماء انثروبولوجيون مثل قبائل ميلانيزيا
التي درسها مالفينوسكي (٢) ، لديها ولا شك سياسة جنائية ، تتسم
بالتناسق وتطبق بطريقة غير مدركة وان كان يمكن للملاحظ الاجنبي ان
يلاحظها ويكشف عن نمطها الخاص . اى ان هذه السياسة الجنائية يمكن
اعتبارها ايديولوجية مطبقة .

واذا طبقنا الملاحظات السابقة على حركة الدفاع الاجتماعي المعاصرة
فاننا نستطيع ان نقرر ان نظرية الباحث الايطالي فيليبو جراماتيكا عن
« الدفاع الاجتماعي » تعد مثالًا نموذجيًا لايديولوجية المعلنة في مجال
السياسة الجنائية ، وهي كذلك لانها لم يتح لها التطبيق حتى الآن .

الدفاع الاجتماعي بين « النظرية » و « الحركة » و « البرنامج » :

نشأت حركة الدفاع الاجتماعي المعاصرة عقب الحرب العالمية الثانية
على يد الباحث الايطالي فيليبو جراماتيكا . فقد أسس جراماتيكا مركز
دراسات الدفاع الاجتماعي في جنوة عام ١٩٤٥ ، الذي مهد للمؤتمر الاول
للدفاع الاجتماعي الذي انعقد في سان ريمو عام ١٩٤٧ ، وأعقبه المؤتمر

(١) انظر : كليننت هنري ، الحرب بين النظرية والتطبيق ، مجلة سياسة العالم ، أكتوبر
١٩٧١ ، ١٠٦ — ١٢٦ .

(٢) انظر : مالفينوسكي ، للجريمة والمثاق في مجتمع متوحش ، لندن ، ١٩٢٦ .

الذى عقد في لبيج عام ١٩٤٩ . وتأسست بعد ذلك الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى وقد عقدت الجمعية عددا من المؤتمرات الهامة كان آخرها المؤتمر الثانى الذى عقد في باريس في الفترة من ١٨ الى ٢٢ نوفمبر ١٩٧١ وكان موضوعه « وسائل التفريد القضائى » .

والذى يعيننا ان نركز الضوء عليه الآن هو ان هناك ثلاث ملامح بارزة لسياسة الدفاع الاجتماعى المعاصرة تتمثل في انها تضم في نفس الوقت « نظرية » و « حركة » و « برنامجا » .

النظرية في سياسة الدفاع الاجتماعى :

تتمثل النظرية في سياسة الدفاع الاجتماعى في المقام الأول في الصياغة المتكاملة التى قدمها جراماتيكا لسياسة جنائية جديدة^(١) ، تختلف اختلافات جذرية عن السياسة الجنائية التقليدية بفروعها المختلفة .

ولعل السؤال الذى يطرح نفسه هو : لماذا تستحق محاولة جراماتيكا وصف النظرية في حين ان هذا الوصف لا ينطبق على حركة « الدفاع الاجتماعى الجديد » للمستشار الفرنسى مارك آتسل؟ ان ذلك يرجع - من وجهة نظرنا - الى ان محاولة جراماتيكا تنسم بسمتين رئيسيتين : وضوح وتحديد المبادئ الاساسية التى تقوم عليها ، والتناسق الداخلى لجوانبها المختلفة ، الذى يظهر في الترابط العضوى بين مسلمات النظرية والنتائج التى انتهت اليها .

ويبدو ذلك واضحا اذا ما نظرنا لنظرية جراماتيكا نظرة تحليلية فاحصة . ومن شأن ذلك ان يظهر امامنا ثلاثة جوانب رئيسية للنظرية : فلسفية ، وموضوعية ، واجرائية .

ويبدأ جراماتيكا في الجانب الفلسفى لنظريته الذى يمثل الدعامة الرئيسية لأفكاره ، بمناقشة فكرتين اساسيتين : حقوق الانسان والواجبات الملقاة على عاتق الدولة ، ونقد حق الدولة في العقاب . وتبدو على الفور مثالية فكر جراماتيكا حين يحدد في البداية ماهية الطبيعة الانسانية ، ليصل من بعد الى تحديد العلاقة بين الفرد والدولة . وقد خلاص جراماتيكا من تحليله الى ان الانسان كائن مشحون بالانانية ، ولذلك لا بد من التدخل لغرض النظام في المجتمع بين الكائنات الانسانية التى قد تقودها انانيتها المفرطة الى احداث الفوضى في المجتمع .

ومن ناحية اخرى يرى جراماتيكا ضرورة ان تقوم الدولة بتنشئة الافراد في حالة جناهم ، وليس عقابهم ، ومن هنا نادى بضرورة إلغاء العقوبات وابدالها بالتدابير الوقائية والتربوية والاجتماعية والدفاعية .

وانتقل بعد ذلك جراماتيكا لنقد حق الدولة في العقاب ، وقرر ان الدولة ليس من حقها عقاب الافراد حين يجنحون ، بل عليها واجب تنشئتهم من جديد .

(١) انظر : جراماتيكا ، مبادئ الدفاع الاجتماعى ، باريس ، كوجاس ، ١٩٦٣ .

وليس هنا مقام التعليق النقدي على أفكار جرماتيكيا الفلسفية ، فكل ما هدفنا إليه أن نشير إليها لكي ندلل على التكامل المنهجي الذي تتسم به نظريته .

وتمهيدا لعرض أفكاره الثورية الجديدة ، شن جرماتيكيا هجوما شديدا على الأفكار الرئيسية للنظام العقابي التقليدي وهي : **الجريمة ، والمسئولية الجنائية ، والجرم ، والعقوبة** .

وقدم مصطلحات جديدة تتناسب مع مسلمات نظريته وذلك بالنسبة للجانب الموضوعي في النظرية وكذلك بالنسبة للجانب الإجرائي .

وخلاصة نظرية جرماتيكيا أن على قانون العقوبات أن يخلو سبيله لقانون الدفاع الاجتماعي ، الذي يركز في نظره على مبادئ ثلاثة أساسية هي :

(أ) استبدال معيار « المناهضة للمجتمع » (الذي يؤسس على ضوء المعطيات الذاتية لفاعل الجريمة) « بالمسئولية » المؤسسة على الجريمة .

(ب) استبدال مقياس « المناهضة للمجتمع » الذاتي بدرجته « بالجريمة » (المعتبرة بحسببتها واقعة) .

(ج) استبدال « تدابير الدفاع الاجتماعي » التي تتكيف مع حاجات كل فاعل لجريمة « بالعقوبة » التي تقاس على ضوء الجريمة .

وإذا كانت هذه المحاولة هي « النظرية » حقا في سياسة الدفاع الاجتماعي فماذا عن « الحركة » في هذا المجال ؟

« الحركة » في سياسة الدفاع الاجتماعي :

أحدثت نظرية جرماتيكيا أصداء بالغة العمق في مجال العلوم الجنائية المعاصرة . وقد أيدها بعض الباحثين وهاجمها بعنف شديد باحثون آخرون ، ممن ما زالوا ينظرون بقداسة الى قانون العقوبات كنظام قانوني ، هذا القانون الذي يريد جرماتيكيا هدمه لكي يقيم على أنقاضه مدونة جديدة للدفاع الاجتماعي تستمد أصولها من العلوم الانسانية والجنائية وتطبيقاتها .

وقد ركب موجة هذه الانتقادات قانوني فرنسي بارز هو المستشار مارك آتسل الذي استفاد الى أقصى حد من الأفاق الجديدة التي فتحتها جرماتيكيا ، ولكنه استطاع بطريقة حاذقة أن يلعب دورا توفيقيا ، وظهر ذلك في محاولته التوفيق بين بعض مبادئ جرماتيكيا وبين أفكار قانون العقوبات التقليدي وخصوصا حرصه على الحفاظ على فكرة المسئولية ، وإن حاول أن يعطي لها مفهوما ذاتيا . ويمكن القول أن حركة مارك آتسل تقوم على ثلاثة أسس نظرية : نقد لطغيان التفكير القانوني المجرى ، تني اتجاه جديد إزاء الجانب ، وأخيرا إقامة رد الفعل الاجتماعي ضد الجريمة على أساس الاستعانة بعلوم الإجرام .

وقد اتبعت لحركة مارك آنسل التي اطلق عليها « الدفاع الاجتماعي الجديد » (١) لكي يتميز عن جرماتيكيا ، قدرا كبيرا من الذبوع والانتشار ، مع انها ليست سوى محاولة ماثلة لجميع شتات من الافكار غير المتناسقة في اطار نظري متكامل . غير ان الطابع التوفيقى للمحاولة هو الذى جذب اليها كل هؤلاء الذين - تحت تأثير عوامل متعددة - لا يريدون أو لا يستطيعون أن يتخذوا موقفا حاسما من الافكار التقليدية السائدة .

ومن خلال الصراع بين نظرية « جرماتيكيا » و « حركة » مارك آنسل ظهر « البرنامج » في سياسة الدفاع الاجتماعي .

برنامج الحد الأدنى للدفاع الاجتماعي :

حاولت الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعي أن تتحاشى الخلافات الفقهية السديدة داخل صفوفها ، ولذلك أمام الاتجاهين السابقين للدفاع الاجتماعي ارادت الجمعية أن تستقر على برنامج يتضمن حدا أدنى من المبادئ المتفق عليها لتحقيق الدفاع الاجتماعي . ويتضمن ذلك أن كل موقف يتخذه أعضاء الجمعية خلافا لهذه المبادئ لا يعبر إلا عن رأى صاحبه ولا يلزم الجمعية ولا ينسب اليها .

وينقسم برنامج الحد الأدنى لجمعية الدفاع الاجتماعي الى أربعة اقسام : (الأول) في نظرية القانون الجنائي (الثانى) في المبادئ الأساسية للقانون الجنائي (الثالث) في نظرية القانون الجنائي (الرابع) في برنامج تطوير القانون الجنائي .

ويتضح من تحليل مواد البرنامج - التى لا يتسع المقام لعرضها والتعليق عليها (٢) أنها غلبت أفكار مارك آنسل على أفكار جرماتيكيا . وتبدو أفكار جرماتيكيا في مقرة واحدة هي الفقرة الثانية من القسم الثالث الخاص « بنظرية القانون الجنائي » اذ تذهب هذه الفقرة الى أنه « يجب ألا تؤسس نظرية القانون الجنائي على الفقه الميتافيزيقي . ولذا يجب تجنب وقوع القانون الجنائي أو تطبيقه تحت تأثير بعض الأفكار ذات الطبيعة الميتافيزيقية مثل الإرادة الحرة ، والخطأ ، والمسئولية » . غير انه سرعان ما تحول الشق الثانى من الفقرة الى نقد ظاهر اجرماتيكيا ، اذ يستتر الحديث هكذا . . « على أنه من ناحية أخرى يجب ألا نسلم بالقدر الذى ينكر القيم الابدية . فمن الضروري أن تكون العدالة الجنائية مطلوبة للشعور الاجتماعى الذى يعطى اهتماما كبيرا بالمسؤولية الابدية للفرد » .

وهكذا استطاع مارك آنسل أن يحصر نظرية جرماتيكيا في اطار بالغ الضيق عن طريق الترويج « لحركته » أولا ثم عن طريق السيطرة على صياغة برنامج الحد الأدنى للجمعية الدولية للدفاع الاجتماعي ، وبذلك أصبحت نظرية جرماتيكيا مجرد « ايدولوجية معلنة » في مجال السياسة الجنائية المعاصرة لم تجد طريقها الى التطبيق .

(١) انظر : مارك آنسل ، الدفاع الاجتماعى الجديد ، باريس ، كوجاس ، ط ٢ ، ١٩٦٦ .

(٢) راجع الترجمة الكاملة للبرنامج في : د. د. أحمد غنى سرور ، السياسة الجنائية ، فكرتها ، ومذاهبها وتطبيقاتها ، القاهرة ، النهضة العربية ، ١٩٦٩ ، ص ٩٧ .

(٣)

موقف الدفاع الاجتماعى من مشكلة العالمية والمحلية

آن لنا أن ندخل الى صميم المشكلة التى تعيننا فى بحثنا ، بعد أن انتهينا من تحديد اطار البحث والتعريف بالمناهج الأساسية ، ونعنى تحديد موقف الدفاع الاجتماعى من مشكلة العالمية والمحلية .

والسؤال الرئيسى المطروح هو : هل يمكن صياغة سياسة جنائية صالحة للتطبيق على كل المجتمعات المعاصرة ، أم أن هذه السياسة الجنائية لا يمكن أن تصاغ وتأخذ طريقها الى التطبيق الفعلى ، نظرا للاختلافات الجسيمة بين أنماط المجتمعات المختلفة ، وتباين أنظمتها الاقتصادية والسياسية ؟

سبق لنا أن ميزنا فى الدفاع الاجتماعى بين النظرية والحركة والبرنامج ، وسنعرض لموقف الدفاع الاجتماعى من المشكلة المعروضة على ضوء هذا التمييز الأساسى .

نظرية جرامشكا :

صاغ جرامشكا نظريته باعتبارها نظرية عالمية صالحة للتطبيق فى كافة المجتمعات . ويساعد نظرية جرامشكا على أن تتسم بهذا الطابع — بغض النظر عن صلاحيتها لتحقيق هذا الغرض أولا — أنها تقوم على أساس مسلمة فلسفية مثالية ، كتجريد الحديث عن الدولة والفرد . ومن المعروف أن السمة البارزة للفلسفات المثالية أنها لا تضع فى حساباتها اعتبارات النسبية الزمانية والمكانية . فالقيم عندها مطلقة ، والمفاهيم عامة ومجردة ، فهذه الفلسفات حين تتحدث عن الدولة على سبيل المثال ، تتحدث بطريقة مجردة وكأن الدولة هى فى كل المجتمعات وفى كل المراحل التاريخية . التحليل الطبقي للدولة من أبعد الأمور بالنسبة لهذه الفلسفات .

ومن هنا نستطيع أن نخلص الى أن الاحكام العامة التى اطلقتها جرامشكا عن ماهية الطبقية الانسانية يقصد بها الإنسان فى كل مكان ، وأن حديثه عن الدولة والفرد والعلاقة بينهما يقصد بها الدولة كل دولة والفرد ايا ما كان .

وهكذا تبدو نظرية جرامشكا تجريدا يعلو على اعتبارات الزمان والمكان ؛ ولعل هذا أحد الأسباب الرئيسة فى بقاءها باعتبارها مجرد ايدولوجية مطلقة فى مجال السياسة الجنائية المعاصرة . فالنظرية التى لا تلتقى بالا الى المواضع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى يتسم بها كل نمط من أنماط المجتمعات المعاصرة ، ليس مقدرا لها النجاح فى تحقيق أهدافها .

حركة مارك آنسل :

إذا كنا استخلصنا زعم جرماتيكنا الكامن بأن نظريته في الدفاع الاجتماعي نظرية عالمية ، على ضوء فحص مسلماتها وأحكامها الإطلاعية ، فإن مارك آنسل قد كنهنا مؤونة الاجتهاد . لقد اهتم مارك آنسل بابرار الجوانب المختلفة للسياسة الجنائية للدفاع الاجتماعي الجديد ، ونجد بين هذه الجوانب تحديده الواضح للهدف من حركته . فحركته هدفها — كما يقرر بالنص — الحفاظ على القيم الأدبية والاجتماعية للحضارة الغربية (١) .

وينبغي أن نبرز بوضوح هنا أن هذه القيم هي التي تحدد أطار المجتمعات الرأسمالية المعاصرة من حيث : النظام الاقتصادي الذي يقوم على الملكية الخاصة والمنافسة ، ومن النظام السياسي الذي يقوم على أساس الديمقراطية البورجوازية .

فكان الدفاع الاجتماعي الجديد — كسياسة جنائية — الهدف منه أولا وأخيرا الحفاظ على المجتمعات الرأسمالية القائمة بكل القيم السائدة فيها .

ويزعم مارك آنسل أن قيم الحضارة الغربية هذه ليست مقصورة على الغرب فقط ، ولكنها — كما يزعم مارك آنسل — تعد قيما مشتركة بالنسبة للانسانية جمعاء . ويخلص آنسل الى النتيجة الهلابة التي مؤداها أن : الدفاع الاجتماعي حركة عالمية بطبيعتها وبحكم اتجاهها ، وكل نزعة قومية تعد غريبة بالنسبة لها . فالظاهرة الإجرامية — في نظره — هي أولا ظاهرة انسانية ، ينبغي أن تبحثها أولا علوم الانسان التي لا تعرف حدودا . وعلاج الاجرام ينبغي أن يبحث عنه في التعاون العلمي المخلص ، وفي تحليل الخبرات الاجنبية وفي مقارنتها ، بغض النظر عن الوسائل الخاصة بكل بلد ، وحتى بغض النظر عن الاختلافات بين النظم .

وهكذا يسفر مارك آنسل عن وجهه بوضوح ، باعتباره مفكر البورجوازية الغربية في ميدان العلوم الاجتماعية المعاصرة ، كما قرر بحق الأستاذ ستانيسلاس رابابور ، بالرغم من محاولة بعض الفقهاء المصريين نفى ذلك عنه (٢) .

وسنرى عند مناقشتنا النقدية لكل هذه الآراء ، أن الزعم أن سياسة جنائية ما يمكن أن تصاغ لتطبق على كافة المجتمعات المعاصرة هو محض ايدولوجية من صنع المنظرين البورجوازيين ، الذين يريدون أن يتجاهلوا حقائق الاقتصاد والسياسة والتاريخ .

برنامج الحد الأدنى للدفاع الاجتماعي :

هذا البرنامج — كما سبق أن اشرنا — سيطر آنسل على صياغته ، وغلب بالتالي أفكاره . ويبدو ذلك بوضوح شديد فيما يتعلق بمشكلة العالمية والمحلية .

(١) راجع مارك آنسل ، الدفاع الاجتماعي الجديد ، المرجع السابق ، ص ٣٢١ .

(٢) راجع : د. أحمد نعي مرور ، أصول السياسة الجنائية ، المرجع السابق ، ص ٨٩ .

فحين تحدث البرنامج في القسم الثاني منه عن « المبادئ الأساسية للقانون الجنائي » قرر في مقرريه الاولى والثانية ما يلى :

١ — « يجب التسليم بأن الغرض الحقيقى للقانون الجنائى ليس الا حماية المجتمع وأعضائه ضد الاجرام .

٢ — وللوصول الى هذا الغرض يجب اولا تأكيد احترام القيم الانسانية ، والاقتناع بأنه لا يمكن مع التعتل أن نفرض على المجرمين سلوكا غير معيب دون أن نتبع فى شأنهم الوسائل المطابقة لمبادئ المدنية .

فالسياسة الجنائية يجب أن تستمد من التقاليد الانسانية المبنية على حضارتنا » .

وهكذا ربط البرنامج بطريقة واضحة صلة سياسة الدفاع الاجتماعى بالتقاليد الانسانية المبنية على الحضارة الغربية . ومع ذلك فالزعم بعالية مبادئ البرنامج يستند بطريقة ضمنية الى أن قيم هذه الحضارة هى قيم الانسانية جمعاء . غير أن هذا الزعم محل نظر فى حقيقة الامر ، اذ لا يمكن ببساطة فرض قيم الحضارة الغربية على كافة المجتمعات المعاصرة بدون تمييز .

(٤)

تحليلنا لمشكلة السياسة الجنائية بين العالمية والمحلية

ان مشكلة السياسة الجنائية بين العالمية والمحلية تثير مشكلة اعم هي وحدة قوانين التطور الاجتماعى وتنوعها (١) .

ويمكن القول ان قوانين التطور الاجتماعى تنجز الى قوانين عامة صالحة لجميع التكوينات الاجتماعية والاقتصادية ، (مثل قانون الدور الحاسم لنمط الانتاج فى التطور الاجتماعى ، وقانون الصلة بين علاقات الانتاج وطابع الدول المنتجة) ، والى قوانين محددة بتكوينات اجتماعية واقتصادية معينة .

والحقيقة ان القوانين العامة تعبر عن ارتباطات ضرورية خاصة بهذه التكوينات ، فى حين ان القوانين الخاصة تعبر عن ارتباطات وعلاقات تتميز بها تكوينات معينة .

على هذا الضوء نستطيع ان نقرر انه اذا كانت هناك بعض الموجهات العامة التى يمكن ان نجدها فى مجال السياسة الجنائية فى حقبة تاريخية ما صالحة للتطبيق فى كل المجتمعات ، الا ان هناك قواعد ومبادئ وتطبيقات لا يمكن نقلها وتطبيقها بحذائرها فى كل مكان . ذلك ان السياسة الجنائية، تتأثر تأثرا بالغا بالسياسة الاجتماعية المطبقة وهذه بدورها تحدد سماتها وتضع حدودها الايديولوجية السائدة فى مجتمع ما . ومن هنا فان كثيرا من التعديلات الجزئية المطبقة فى قطر ما غالبا ما تنفصل فى تحقيق الاهداف التى رمت اليها ، اذا ما بقيت السياسة الاجتماعية على حالها بغير تعديل . وعلى ذلك يمكن القول ان السياسة الجنائية بوجه عام تنقسم بسمتين اساسيتين (٢) :

١ - السمة الاولى للسياسة الجنائية انها ذات طابع اجتماعى . وتؤكد الطابع الاجتماعى لها ، معنى عدم عزلها عن السياسة الاجتماعية فى المجتمع .

فالسياسة الجنائية لا يمكن فى نظرنا ان تفهم ولا ان تدرس الا اذا ربطت ربطا وثيقا بالامراض الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة . فسياسة

(١) انظر بهذا الصدد : غلزيان ، قوانين التطور الاجتماعى ، بيروت ، مطبعة النجاش ، ١٩٦٥ ، ص ١٨ - ١٩ .

(٢) راجع : السيد حسن : علم الاجتماع للقانون والسياسة الجنائية ، ملاحظات منهجية ، المجلة الجنائية القومية ، مجلد ١١ ، ١٩٦٩ .

التجريم بكل ما تتضمنه من معايير التجريم ، واتجاهاته ، ونوعية المصالح التي تختار لحمايتها الى غير ذلك ، وكذلك سياسة العقاب واتجاهاته ووسائله ، تربطها صلات عضوية وثيقة بالسياق الاقتصادي والثقافي والاجتماعي الذي تصاغ هذه السياسة في ظله .

٢- السمة الثانية للسياسة الجنائية انها ذات طابع تاريخي . ذلك لانها ليست نسقا من القواعد الثابتة الغير قابلة للتغيير ، بل انها للتغير وفق تعاقب المراحل التاريخية التي تمر بها الانسانية . وأن يتبع تاريخ السياسات الجنائية ليستطيع أن يلمس بوضوح الفقرات الجوهرية التي كانت تدخل باستمرار على السياسات الجنائية .

فقد مر خطر التطور ابتداء من السياسة الجنائية الكلاسيكية الى السياسة النيوكلاسيكية ، الى السياسة الجنائية الوضعية ، الى السياسة الجنائية التوفيقية الى سياسة الدفاع الاجتماعي ، التي تعاصرها السياسة النيوكلاسيكية الجديدة .

وفي كل مرة كانت تهدم أسس وتبنى أسس جديدة وتلقى مفاهيم قديمة وتحل محلها مفاهيم جديدة ، وتهجر أفكار وتتبنى أفكار أخرى .

غير انه تجدر الإشارة ان الدراسات التي أجريت عن تطور السياسة الجنائية اقتصرت - في غالبيتها العظمى - على ملاحظة التطورات في الانساق الفكرية للسياسة الجنائية ، وتندر الدراسات التي تبنت منظور علم اجتماع المعرفة ، والذي يقضي بربط التطور الفكري بالتطور المادي للمجتمع (١) .

ويترتب على الطابع التاريخي للسياسة الجنائية نتيجتان :

١ - ضرورة ربط السياسة الجنائية بالمكان والزمان ، وعدم الحديث عنها على سبيل التجريد ، ونعني هنا بالسياسة الجنائية المبادئ التي يعتنقها المشرع الجنائي ويطبقها فعلا ، ولا نتحدث عن مذاهب السياسة الجنائية .

٢ - ان السياسة الجنائية يصيبها التغير ولا تتسم بالثبات . وهناك عوامل عديدة تسهم في تغيير السياسة الجنائية ، ولعل أهمها على الاطلاق انتقال الانسانية من مرحلة تاريخية أخرى أكثر رقيا ، وذلك اذا نظرنا للتغيرات الجذرية ، وكذلك تغير الايديولوجية التي يطبقها المجتمع . وقد لوحظ بهذا الصدد ان السياسة الجنائية قد تغيرت تغيرات جوهرية بعد ما انتصرت ثورة اكتوبر الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ، وكذلك في المجتمعات التي طبقت الاشتراكية من بعده . ومعنى ذلك ضرورة وضع التغيرات التي تلحق بالسياسات الجنائية في الاعتبار ، وكذلك أهمية تحليل عوامل هذا التغير وآثاره .

(١) تال دراسة الفكتور ثروت انيس الاسيوطي من « فلسفة التاريخ المعاصر » ، مثلا فريدا على هذا النمط من الدراسات . وقد نشرت بمجلة مصر المعاصرة ، المجلد ٣٣٥ ، يناير ١٩٦٨ ، ٢٠٩ - ٢٩٤ .

على ضوء ذلك كله نستطيع أن نقدر مزاعم سياسة الدفاع الاجتماعي بكلفة غزوها ونعني النظرية والحركة والبرنامج بشأن عالمية سياسة الدفاع الاجتماعي .

فنظرية جرامشكا لا تستطيع — بحكم اغفالها للأسس الرئيسية للسياسة الجنائية التي معنا إليها فيما سبق أن تصلح كإطار شامل للمبادئ العامة التي يمكن أن تحدد جوانب السياسة الجنائية الصالحة للتطبيق في كل المجتمعات المعاصرة .

والحقيقة أن نظرية جرامشكا ليست سوى « بوتويبا » لا تصلح للتطبيق إلا في مجتمع خال من الصراع الطبقي . في مثل هذا المجتمع يمكن تصور زوال الشقاق الرئيسي بين الدولة والفرد ، ويمكن موافقة جرامشكا على فكرته الخاصة بأن ليس للدولة عقاب الفرد ، وإنما عليها واجب تنشئته . أما ونحن في مرحلة تاريخية تتسم بوجود التقسيمات الطبقة — وبالتالي الصراع الطبقي بمختلف صورته وأشكاله — في المجتمعات الإنسانية المعاصرة ، فليس هناك مجال لتطبيق « جمهورية أفلاطون » الحديثة التي يدعو لها جرامشكا (١) .

أما حركة مارك آتسل التي تقوم على أساس الفلسفة الفردية ، التي تركز على الفرد وحقوقه وحريةته وإنسانيته ، وتنسى ربط هذا الفرد بالطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها ، هروباً من مواجهة حقيقة الظلم الاجتماعي في المجتمعات الطبقة ، فمما تسرف في الادعاء بأن قيم الحضارة الغربية التي تهدف حركة الدفاع الاجتماعي إلى الحفاظ عليها هي قيم الإنسانية جمعاء . أن في هذا الزعم تجاهلاً للواقع التاريخي الذي يشير إلى أن هناك ثلاث أنماط أساسية من المجتمعات : الرأسمالية . والاشتراكية ، والنازية . والقول بأنه تسود في كل هذه المجتمعات قيم الحضارة الغربية يعد مجرد استخفاف بأوليات التفكير العلمي التي تتطلب الدقة في تلخيص الحقائق قبل التورط في صياغة التعميمات الجارفة التي لا تنهض على أي أساس .

غير أنه لا يكفي أن نقفد زعم سياسة الدفاع الاجتماعي بعالمية مبادئها ، بل ينبغي أن نتجاوز نقد هذه الزاعم ، لكي نقيم أساساً علمياً يسمح لنا بالتصنيف العلمي للسياسات الجنائية المعاصرة .

وهذا التصنيف العلمي للسياسات الجنائية المعاصرة يمكن أن يقوم على أساس عدد من المسلمات البحثية هي :

(١) لا يمكن الحديث بشكل مطلق عن المجتمعات الاشتراكية المعاصرة ، بل لابد من التمييز بين ثلاثة أنماط أساسية من المجتمعات :

(١) مما هو جدير بالإشارة أن الدكتور خليفة يتخذ جرامشكا من زاوية أخرى إذ يقول : « أن تحول القانون العقابي إلى نظام علاجي لا يمكن أن يتم بشي أحسن للفساد الاجتماعي ومدى قدرته على حضم هذا التحول . فالجامة لا تصحح عدالة لا تهبها أو لم ترق يد إلى مستواها » .

د . أحمد خليفة ، النظرية العامة للجريمة ، المرجع السابق ، ص ٣٢ .

الرأسمالية ، والاشتراكية ، والنامية .

(ب) هناك بعدين يمكن على أساسهما وصف وتحليل ونهم البناء الاجتماعى لاي مجتمع وهما : البعد الاقتصادى — الثقافى ، والبعد السياسى . ونعنى بالبعد الاقتصادى — الثقافى ، البناء التحتى للمجتمع بما يتضمنه من قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ، بالإضافة الى القيم الاجتماعية التى تعلو هذا البناء والتى اصطلح على تسميتها — بالإضافة الى عناصر اخرى كالدين والقانون — بالبناء الفوقى .

لها البعد السيلسى فنعنى به نوعية النظام السياسى السائد وخصوصا بالنسبة لمشكلة الحرية .

(ج) نستطيع على ضوء تحديد البعدين الاقتصادى — الثقافى والسياسى بالنسبة لكل نمط من أنماط المجتمعات تحديد صيغة السياسة الجنائية فيه وطابعها الغالب .

على هذا الاساس نستطيع أن نعرض ونحلل مختلف نماذج السياسات الجنائية المعاصرة .

not justified. This conclusion was the product of an analysis of criminal policy based upon a theoretical framework concerning /the laws of social evolution in its unity and diversity.

CRITICISM OF THE CLAIMS OF UNIVERSALITY IN THE MOVEMENT OF SOCIAL DEFENSE

By

E. YASSIN

Researcher, N.C.S.C.R., Cairo

The Social Defense Movement, as it is well known, is a doctrine of a criminal policy, which has been elaborated in Italy about 1945 by the Italian jurist F. Grammatica. This doctrine has spread all over Europe, through the efforts and writings of some European scholars and jurists, especially the French jurist Marc Ancel, and also through the activities of the International Association of Social Defense.

To better understand this doctrine of criminal policy, one should differentiate between three main concepts: the theory, the movement, and the programme in the Social Defense. We mean by the «theory», the principles of a new criminal policy which had been formulated in a consistent theoretical body by Grammatica. On the other hand, we mean by the «movement» of Social Defense the eclectic essay of Marc Ancel, which is characterized by his endeavour to group in a non systematic way various trends and elements which are spread in the literature concerning criminal policy.

To resolve the conflict which had taken place between the theory of Grammatica and the movement of the «New Social Defense» of Ancel, the minimum programme of Social Defense was formulated to be the «Manifesto» of the International Association of Social Defense.

Putting this differentiation between «theory», «movement», and «programme» into consideration, the writer discussed the claims of universality held by the adherents of Social Defense in its various forms. The writer concluded that these claims are

الرعاية الوقائية والعلاجية لمرتكبي جرائم الآداب

بجمهورية مصر العربية

مع دراسة تطبيقية لمائة حالة تجريبية وضابطة *

سهر لطفى على

باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

مبررات الدراسة وأهميتها :

تشكل جرائم الآداب خطرا يهدد كيان الأسرة وينعكس أثره بالتالى على المجتمع كله . وقد دلت الإحصائيات فى أعقاب الحرب العالمية الأخيرة على اضطراب الزيادة فى جرائم الآداب ولم تسلم جمهورية مصر العربية من هذا الاضطراب الوييل ، على أن هذا الخطر على بلادنا لم يجنب انتباه الباحثين لدراسة أعراضه واستنباط الحلول اللازمة لمواجهته . وقد اقتصر البعض على دراسة جريمة أو جرائم معينة بذاتها دون التعرض لجرائم الآداب كفكرة يحكمها أصل واحد أو تتبع من مصدر واحد بل اقتصرتم الدراسات التى جرت حتى الآن — بقدر ما أعلم — على دراسات جنائية أو إحصائية دون اهتمام بدراسة تلك الجرائم دراسة اجتماعية بما تستلزمه هذه الدراسة من دراسة وسائل الوقاية والعلاج .

وإنه وإن كان صحيحا أن المشرع المصرى قد حاول إيجاد حلول تشريعية للوقاية من بعض الجرائم أو علاج مرتكبيها من إدانها إلا أن هذه الحلول ما زالت بعيدة عن الغاية المطاوعة . فالمتشرد الذى يعاقب بالإنذار بتغيير أحوال معيشتة لا ينتهى له بهذا العقاب وحده إيجاد الوسيلة المشروعة لتعيشه ولابد للباحث الاجتماعى من معالجة التشرد فى أسبابه وبواعثه للقضاء عليه .

الموضوع وهدف الدراسة :

يتناول هذا البحث دراسة جرائم الآداب ، بتعريف ماهيتها وإعطاء التفسير لمعاملها ودراسة الرعاية الوقائية والعلاجية لمرتكبي تلك الجرائم .

وجرائم الآداب هى الجرائم التى ترتكب ضد الآداب العامة المتواضع عليها فى مجتمع من المجتمعات أو هى الانحراف عن السلوك الطيب الذى تتطلبه شريعة الجماعة .

وأظهر جرائم الآداب في جمهورية مصر العربية هي :

— الجرائم الجنسية بأنواعها المختلفة .

— القمار بأنماطه المختلفة .

— التشرد والتسول .

قسمت البحث الى ثلاثة أبواب :

عرفت في الباب الاول ماهية جرائم الآداب بصفة عامة ومفاهيمها من خلال التشريع المصري وأخيرا من وجهة نظر الأديان السماوية . ثم انتقلت بعد ذلك الى دراسة عوامل السلوك الإجرامى ضد الآداب من وجهة نظر التفسير البيولوجى والنفسى وأخيرا من وجهة نظر التفسير الاجتماعى ومن واقع علاقة هذا السلوك المنحرف بالنظم الاجتماعية وأيضا من واقع علاقة تأثير الفرد بالبيئة والموقف الاجتماعى . وفى مجال ذلك التفسير الأخير فضلت دراسة نظرية « سخرلاند » « المخالطة الفارقة » كنموذج لهذا النوع من التفسير ، ودرست تلك النظرية دراسة نقدية تحليلية انتهت منها الى استخلاص فرض للعوامل المسببة للسلوك الإجرامى أو المنحرف ضد الآداب العامة ، ومع ذلك فإن مجال البحث لم يتسع لتفسير جميع جرائم الآداب فى ضوء الفرض المستخلص لذا اقتصرنا الدراسة الميدانية على نمط القمار للخروج بحكم صحيح فى شأن الفرض . وقد وجهنى الى اختيار القمار للدراسة الميدانية اعتبارات جمة ، أهمها أن نمط القمار لم يحظ فى جمهورية مصر من قبل بما يستحقه من اهتمامات البحث الاجتماعيين ، هذا الى أن القمار دون غيره من جرائم الآداب لا يقع من الفرد الا من خلال وجوده ضمن جماعة من الأفراد وهو بهذا الوصف يكشف عن انحراف الجماعة بقدر ما يكشف عن الانحرافات الذاتية للفرد الواحد من الناس .

أما الباب الثانى فشمّل دراسة الرعاية الوقائية والعلاجية لمرتكبى جرائم الآداب بجمهورية مصر العربية وفيه تعرضت :

أولا : لمفهوم الرعاية ووظيفتها والدور الذى تقوم به كل من الدولة والهيئات الخاصة فى مجال الرعاية الاجتماعية ثم تعرضت بعد ذلك لأسس مكافحة بصفة عامة ولارتباطها الوثيق بالسياسة الجنائية القائمة فى المجتمع ، ولدور الشعب فى مجال المكافحة على ذلك عرض لأسس الرعاية الوقائية بصفة عامة ومعبرا عنه بمصطلح الوقاية من منع قيام جريمة ، وأن الوقاية من الجريمة لا تعنى القضاء عليها نهائيا وإنما تعنى أن نقتل من معدنها الى حد ما ، كما عرضت أيضا للبرامج المختلفة الخاصة بالوقاية من الجريمة .

ثانيا : لأجهزة ومكافحة جرائم الآداب بجمهورية مصر العربية وتتمثل تلك الأجهزة فى شرطة حماية الآداب ونيلبات ومحاكم الآداب والقوانين الخاصة بجرائم الآداب .

ثالثا : لاسمى الرعاية الوقائية من جرائم الآداب بجمهورية مصر العربية ولا حظت أنه لا يوجد فى جمهورية مصر رعية وقائية تقوم بتوجيه رعايتها بطريقة مباشرة وبصفة خاصة الى جرائم الآداب الا فى القليل القادر ، وبصفة عامة توجه جمهورية مصر رعايتها الوقائية الى الجريمة والانحراف وتشمل هذه الرعاية جرائم الآداب . وفى هذا المجال عرضت لاهم أوجه تلك الجرائم تلى ذلك دراسة أنظمة الرعاية العلاجية فى المؤسسات خاصة لجرائم الآداب .

رابعا : لاهية الرعاية العلاجية وأنواعها (رعية علاجية فى المؤسسات العقابية ورعية علاجية خارج المؤسسات العقابية) .

خامسا : للرعية العلاجية لمرتكى جرائم الآداب بجمهورية مصر العربية وفى هذا المجال لزم على بادىء ذى بدء الوقوف على العقوبات المقررة لجرائم الآداب وطريقة تنفيذها قبل استعراض الرعاية العلاجية لمرتكى تلك الجرائم على ذلك دراسة أنظمة الرعاية العلاجية فى المؤسسات العقابية والاجتماعية ثم نظام الرعاية العلاجية خارج المؤسسات العقابية والاجتماعية .

وبخصوص الباب الثالث والآخر فشمى الدراسة الميدانية لنمط القمار بمدينة القاهرة ، وكانت خطى فى تلك الدراسة الميدانية تنقسم الى :

أولا دراسة مسحية : كانت عنايتى تنجه الى البدء بالدراسة المسحية الاحصائية لأن هذه الدراسة تعطى بيانات اجمالية عن النمط وحججه ولأنها أقرب الى الاستكشاف . ولقد شملت الدراسة المسحية القماريين والمتهمين والشهود فى قضايا القمار بمدينة القاهرة على مدى خمس سنوات ١٩٦٤ — ١٩٦٨ مع جمع البيانات الخاصة بهم فى صورة أرقام ومعالجتها بالمعاملات الاحصائية وتفسيرها كحيا ، وكذلك أيجاد العلاقات والارتباطات بين البيانات المختلفة . وكنت فى ذلك كله اعتمد على الاحصاءات الجنائية لأنها تتناول سمات كثيرة عن نمط القمار منها : قياس النشاط على النطاق العام ، وقياس أنواع الاتهامات وتوزيعها الجغرافى والبشرى ، وتوزيع الصفات بينهم طبقا للسن والجنس والحالة المهنية والتعليم والسوابق . ولقد بلغ مجموع المتهمين والشهود فى قضايا القمار مجال الدراسة ٥٢٧ منهم وشاهدا وبلغ مجموع الاتهامات ٤٦٦ اتهاما .

ثانيا — الدراسة التجريبية : ولقد دعا البحث الى أن تكمل الدراسة المسحية بدراسة تجريبية لعينة من لاعبى القمار لكى نستخلص الحقائق عن حالة الفرد التى لا يمكن استخلاصها من الدراسة المسحية . وتختصر أهداف تلك الدراسة فى الآتى :

١ — التحقق من صحة الفرض الذى استخلصته من الدراسة النظرية لأحكام نظرية سخرلاند القتال (أن ممارسة لعب القمار بأنواعه المختلفة سلوك منحرف مكتسب يتم اكتسابه من خلال اتصال وثيق بجماعات وأفراد منحرفين ، وتضم عملية اكتسابه مهارات واتجاهات وقيم معينة) .

٢ — معرفة الخصائص المميزة للمعب القمار وأهدافه .

٣ — التعرف على نماذج من شخصيات المقامرين في المجتمع القاهرى ودراسة ما يأتى عنهم :

- التوافق الأسرى والظروف الأسرية التى نشأ فيها المقامر .
- الحياة الاقتصادية له .
- اثر القمار على عمله .
- تقييمه للقمار والمقامرة .
- رايه فى الوقاية والعلاج .
- رايه فى اعتبار القمار جريمة .

٤ — هذا الى جانب اعتبار تلك الدراسة مخفلا وتمهيدا لدراسات أخرى تتناول النمط تنافلا منهجيا أكثر عمقا .

ثالثا — دراسة حالة لبعض شخصيات من المقامرين : وهذه الدراسة كانت محاولة لإجراء دراسة متعمقة لبعض المقامرين ، ولقد بلغ مجموع من أجريت عليهم دراسة الحالة خمسة مقامرين بعضهم كان من حملة الشهادات العليا والآخر من يقرأون ويكتبون ، وقد تمت بتصميم اطار لتلك الدراسة مع إجراء اختبار فضاء لن بحثهم (اختبار الاشكال المجردة للذكاء) .

منهج الدراسة :

أولا — المنهج الإحصائى : استخدمت المنهج الإحصائى لان اهتمامه يتجه الى المجموعات دون المفردات ، ومن أهداف خطة البحث التعرف على حجم ومجموعات نمط القمار قبل دراسة مفرداته . والمسح الإحصائى كان الاداة المستخدمة فى المنهج . أما المصدر فقد كان ما يأتى :

— دفتر قيد قضايا الاداب بمكتب شرطة الاداب بمديرية امن القاهرة .

— بطاقات « أرشيف » مكتب الاداب التى يقوم بتحريرها المكتب لكل نمط من أنماط الاداب على حدة وترتيبها إيجديا .

— جداول قيد قضايا الاداب بأقسام الشرطة لمدينة القاهرة وبلغ عددها اثنين وعشرين قسما .

ثانيا — المنهج التجريبي : استلزم طبيعة الدراسة التجريبية من حيث النمط الذى تقوم بدراسته أو من حيث امكانيات هذه الدراسة — اتباع المنهج التجريبي ، واستلزم ذلك ان تضم عينة البحث مجموعتين احداها تجريبية والاخرى ضابطة ، وقد كانت الاداة استمارة البحث يتم ملء بياناتها عن طريق المقابلة .

وفىما يلى ساعرض لاسس كل من العينة التجريبية والعينة الضابطة
ثم كيفية تكوين أداة البحث وكيفية ملئها .

١ - العينة التجريبية :

ترأى لى فى بداية وضع خطة الدراسة التجريبية أن تكون عينة البحث
من النوع العشوائى وبطريقة استخدام جداول الأعداد العشوائية على
أنى ما ليئت أن عدلت الى انتهاج البحث على أساس العينة العمدية وقد
حدثنى الى ذلك ما يأتى :

— يقوم البحث على اساس المفهوم الاجتماعى للقمار دون التقييد
بالحدود القانونية للقمار باعتباره جريمة معاقبا عليها ، فاذا كان سبيل
البحث هو العينة العشوائية فان اختيار العينة يكون بالضرورة من خلال
البطاقات المحفوظة بشرطة الآداب ، والمشاهد أن هذه الشرطة لا تسجل
فى محفوظاتها غير أسما المتهمين والشهود فى أنمال القمار المعتمدة من
الجرائم ، وعلى ذلك فان اتباع العينة العشوائية يقصر البحث فى أنمال
القمار المجردة ويفغل اتواعا أخرى من القمار ، وفئات كثيرة من القمارين
تخرج عن طائلة القانون .

— ولأنه فى حالة ضبط لاعبى القمار الذين ينتمون الى طبقة اجتماعية
معينة ، أو يشغلون مركزا اجتماعيا لا يسجل لهم بطاقات ولا يعتبرون
شهودا فى القضية حرصا على سمعتهم ومركزهم الاجتماعى . ولذلك
فتم تحديد اختيار عينة البحث من خلال البطاقات المسجلة للقمارين لن يعطى
صورة واضحة عن القمارين المتهمين ، وعن مجتمع القمارين ككل .

— ولأن البطاقات المسجلة بمكتب الآداب مبنية إيجابيا ، وليست
مسجلة طبقا لآى اعتبار آخر ، ولذلك رايت الاستعانة بآية عينة غير العينة
العمدية لن يعطى صورة كاملة عن مجتمع القمارين الذى أردت دراسته
فى جميع المستويات على أن يكون المستوى الثقافى هو معيارى فى البحث
لأنه — فيما أرى — أكثر المعايير صدقا فى التعبير عن المستويات —
وقسمت المعيار الثقافى الى ثلاثة مستويات (مستوى أسمى ويقرأ ويكتب —
مستوى حاملى الشهادات المتوسطة بتواعها المختلفة — ومستوى حاملى
الشهادات العليا بمستوياتها المختلفة) على أن يمثل كل مستوى بعدد
أفراد متساو لجموع أفراد كل من المستويين الآخرين . وكان مجموع كل
مستوى على حدة خمسة وعشرين قمارا ، على أن يكون المجموع الكلى
للمستويات جميعها خمسة وسبعين قمارا ، وراعت أن أختار المجموعات
الثلاث من مقامى ومحال بمدينة القاهرة تمثل المستويات الثقافية الثلاث .
أماكن يعتبر أغلب روادها من القمارين أصحاب الشهادات العليا ويليههم الرواد
من أصحاب الشهادات المتوسطة كمتهى عماد الدين ، والفاليرو . وأماكن
يعتبر أغلبية روادها من أصحاب الشهادات المتوسطة ويليههم الرواد من
أصحاب الشهادات العليا ثم الرواد من فئة أسمى ويقرأ ويكتب كمتهى حبيبو
ويسكر بالقرعة البولاقية ، وأماكن يعتبر أغلب روادها من فئة أسمى ومن
يقرأ واكتب ويليههم الرواد أصحاب الشهادات المتوسطة كمتهى الشيخ

عتريس بخرطة التونسي بالامام الشافعى ومتهى اسماعيل بالامام الشافعى
واخيرا اماكن لاقامة حفلات سبق الخيل كنادى الجزيرة والشمس وهى
شاملة لجميع المستويات الثقافية .

— ولانه من مبررات الاستعانة بالعينة العمدية كذلك صعوبة الوصول
الى افراد العينة العشوائية حيث انصح من الدراسة الاسترشادية ومن
محاولة استخدام العينة العشوائية من خلال بطاقات المقامرين أن عنوان
محل اقامة المقامرين المذكور فى بطاقتهم غير صحيح غالبا .

— ولأن ما استخلصته من الدراسة الاسترشادية من أن كسب ثقة
المقامرين عن طريق معاشتهم والاختلاط بهم فى مراكز تجمعاتهم يكون أكثر
يسرا وسهولة فى فهم واستيعاب طبائعهم ، ولذا وجب على مبدئيا أن
انتمى فى مناطق تجمعات المقامرين لفترة زمنية لانه من العسير كسب ثقة
المقامرين بغير هذه الطريقة ، فاذا استتمت بالعينة العشوائية فأنى حينئذ
سالجا الى اجراء المقابلة فى منازل المقامرين ، وهذا قد يؤدى بى الى
البعد وعدم الذهاب الى مراكز تجمعاتهم وعدم معرفة طبائعهم كجماعة
وعدم الوصول الى كسب ثقة المقامرين .

٢ — العينة الضابطة : —

اتفق مجموع افراد ومتغيرات العينة الضابطة معه مجموع افراد ومتغيرات
العينة التجريبية فيما عدا متغير لعب المقار .

وفىما يلى عرض للمتغيرات التى رايت تثبيتها فى المجموعتين : —

المؤهل : — راعيت عند اختيار المجموعة الضابطة أن تكون من المستويات
الثقافية التى اخترتها فى المجموعة التجريبية وأن يكون مجموع افراد كل
مستوى ثقافى هو نفس مجموع افراد المستوى الثقافى للمجموعة التجريبية ،
ويقضى ذلك أن يكون مجموع افراد كل مستوى داخل اطار المجموعتين
خمسة وعشرين فردا .

السن : — وراعيت كذلك ألا يوجد اختلاف يذكر بين متوسط اعمار كل
من المجموعتين .

محل الإقامة : — واخذت فى اعتبارى ايضا تثبيت متغير محل الإقامة بحيث
يكون افراد المجموعة الضابطة من المقيمين بمدينة القاهرة بمفهومها الواسع ،
وأن يكونوا من المقيمين فى احياء مماثلة من حيث المستوى الاجتماعى للاحياء
التي يقيم فيها المقامرين .

الديانة : — كما حرصت أن اثبت متغير الديانة الى حد ما بحيث يكون هناك
تماثل بين مجموع افراد كل ديانة فى كل من المجموعتين .

الجنس : — وراعيت أيضا أن يكون افراد المجموعة الضابطة من الذكور
ليكونوا ممثلين فى متغير الجنس مع افراد المجموعة التجريبية .

الحالة الاجتماعية : — وأردت ألا يوجد اختلاف يذكر في الحالة الاجتماعية لكل من المجموعتين .

الحالة الاقتصادية : — ورأيت فيها تثبيت متغير الدخل بحيث ألا يوجد اختلاف جوهري بين متوسط دخل كل من المجموعتين .

٣ — أداة البحث

لقد مرت استمارة البحث بعدة مراحل إلى أن وصلت إلى صورتها النهائية، وقد اشتملت على مائة وخمسة وخمسين سؤالاً تتناول النقاط الآتية : —

- بيانات عن مدى انتشار لعب القمار .
- بيانات عن جو القمار وأسلوبه .
- بيانات عن كيفية تعلم المقامر للعب ودور التنشئة الاجتماعية في ذلك ..
- بيانات عن أسرة المقامر كجماعة وعلاقته بها .
- بيانات عن أثر اللعب على عمل ومركز المقامر .
- بيانات عن قيم المقامر الروحية .
- بيانات عن رأى المقامر في قانون القمار .
- بيانات عن رأى المقامر في الوقاية والعلاج من القمار .
- بيانات أولية عن المقامر .

ولقد بدأت أول مرحلة في تكوين الاستمارة بالاتصال بمصادر جمع بيانات الاستمارة والإطلاع على الأبحاث السابقة وانحصرت تلك المصادر فيما يأتى : —

— مقابلة بعض المقامرين ومعايشتهم والاختلاط بهم والتحدث معهم في مجال اللعب والمقامرين للوصول إلى فكرة عامة وبيانات عن القمار والمقامرين .

— الإتصال بضابط شرطة الاداب على مختلف مستوياتهم والاستمانة بخبراتهم وملحوظاتهم في هذا المجال .

— ورأيت أنه من الضروري الإطلاع على بعض الأبحاث السابقة والمثابة في طبيعتها إلى حد ما لطبيعة هذا البحث كدراسة البغاف والحشيش الذى قام المركز بإجرائهما ونشرها في سنة ١٩٦٠ ، سنة ١٩٦١ .

ولقد تلا تلك المرحلة تكوين استمارة الدراسة الاسترشادية وتجربتها وتطبيقها ، وتولت الدراسة الاسترشادية ستة عشر مقامرا . وقمت بتعديل استمارة الدراسة الاسترشادية على ضوء نتائج تلك الدراسة .

وحرصت بصفة عامة في تصميم الاستمارتين الاسترشادية والنهائية على ما يأتي :

- ان تغطي الاستمارة اهداف الدراسة التجريبية ..
- ان ابداءها بأسئلة علمية أولا كعمق رآى المقامر في القمار بصفة عامة قبل البدء بسؤاله عن كيفية ممارسته لعب القمار .
- ان استخدم المصطلحات المتداولة بين المقامرين ليسهل عليهم فهمها وللارتياح الى الاستمارة ، وذلك لكي يتسنى لى كسب ثقتهم .
- الا تتطلب الاجابة على الاسئلة تفكيرا عميقا والا تتطلب القيام بعملية حسابية معقدة ترهق المقامر وتجعله يشعر بالملل .
- واعتمدت على نفسي في ملء جميع استمارات البحث . هذا الى جانب مراعاتي واخذى في الاعتبار عاداتهم التي عرفتها من خلال دراساتي الاسترشادية ، اذ كنت حريصة على الا اقترب من المقامر لمجرد تحيته أثناء لعبه الطاولة مثلا ، لان محادثتي اليه في ذلك الوقت تحمل عنده معنى التفاوض والتسالم وقد يصادف ان يخسر اللعب في ذلك الوقت وبذلك يتشام وتنتظر الى على انى كنت نحسا عليه ، وتكون نتيجة ذلك انى لا أستطيع ان أقوم بملء الاستمارة . واذا تكرر ذلك مع أكثر من مقامر فاتى ساعتبر ممثلة للنحس .
- على كل من المقامرين الذين يجتمعون في ذلك المجال .

ولجأت الى اختبار ثبات الاستمارة ، لتحديد مدى دقة البيانات التي حصلت عليها ، ولقد اتبعت طريقة اعادة تطبيق الاستمارة مع مراعاة تحديد المدة الزمنية التي تفصل بين تطبيق الاستمارة في المرة الاولى وتطبيقها في المرة الثانية ، وكانت المدة الفاصلة تتراوح ما بين خمسة عشر يوما الى عشرين يوما . وقد اعتمدت في حساب الثبات على نسبة الاتفاق .

كما قيمت بحساب صدق الاستمارة لمعرفة مدى صدق البيانات التي جمعت ولمعرفة صدق اجابات المبحوثين . واتبعت في حساب صدق الاستمارة طريقة عرض الاستمارة على لجنة من المحكمين لمعرفة وجهة نظرهم فيما تقيسه الاستمارة من بيانات ، ورأيت ايضا اختيار لجنة المحكمين ممن لديهم تخصصات متنوعة على ان تكون تخصصاتهم في حدود الاطار العام للبحث .

ثالثا : — منهج دراسة الحالة : —

من اهداف الدراسة الميدانية محاولة الوصول الى فهم خاص عميق لبعض الحالات الفردية واجراء دراسة متعمقة مع بعضهم ، ولهذا لجأت الى استخدام منهج دراسة الحالة لانه يهتم بالفردات دون المجموعات ، وكانت الاداة التي استخدمتها في هذا المسلك هي المقابلة والملاحظة . ولقد قيمت بتصميم اطار لدراسة الحالة من خلال خبرتي التي اكتسبتها من تطبيق

استشارة البحث ومن اطلأ على بعض المراجع المختصة بهذا الشأن .
ولقد شمل الأطار الذى تمت بأعداده على ما يلى من بيانات يليجاز .

مقدمة علمية : — تشمل وصف لظهر المبحوث واتجاهاته ازاء لعب
القمار .

تاريخ النمو الجسمانى : —

التاريخ الاجتماعى ويشمل : — تاريخ تكوين الاسرة وعلاقة افرادها
بالمبحوث — التاريخ الثقافى للمبحوث — التاريخ المهنى — التاريخ
الاجرامى .

سمات وعادات المبحوث : —

كيفية تعلم المقامر لعب القمار :

المجال الزمنى للدراسة

انحصرت الاوقات للدراسات الثلاث فيما ياتى :

المسح الاحصائى : — استغرقت عملية جمع بياناته من ابريل سنة ١٩٦٩
الى سبتمبر سنة ١٩٦٩ .

الدراسة التجريبية : — استغرق المجال الزمنى لتلك الدراسة الفترة
ما بين نوفمبر سنة ١٩٦٩ الى مايو ١٩٧٠ .

دراسة الحالة : — واستغرقت دراستها شهرى يونية ، يولية
سنة ١٩٧٠ .

صعوبات صادفت الدراسة الميدانية : —

أورد فيما يلى اطرافا من هذه الصعوبات : —

١ — بالنظر الى ظروف البيئة المصرية والتقاليد التى ورثتها المرأة فى
بلادنا جيلا بعد جيل لم يتيسر لى الحصول على عينة للدراسة التجريبية من
النساء رغم ما بذلته من المحاولات واساليب الاقتناع ، فلم يتجاوز عدد من
تجاوبن معى على اربع سيدات ، وعلى الرغم من أن التقائى بهن قد تم فى
الاماكن التى حددتها ويفضلنها لقضاء وقت الفراغ « كبار » مدام رو بشارع
شريف ، وفندق « كوزموبوليتان » فان اجاباتهم على استلثى كلفت مشوية
بالتردد والتحفظ والميل الى الاستخفاء ، مما أفقدنى الثقة فى العثور فيهن على
ما يعتبر عينة معبرة عن نمط القمار من النساء . ولم أستطع مخالبة تلك
الصعوبة أو مد الاتصال بمقاربات أخريات ، بل وحدث أن أوقعتنى أحداهن
فى مشاكل طريفة حيث أبدت استعدادها لمعاونتى ولكنها ذهبت الى شرطة
الاداب وأبلغت انى أدمعها للعب القمار ، ولولا ان مكتب الاداب كان على
علم بجهنى العلمية وببئلى لى كل المساعدات المستطاعة لسبب لى تصرف

تلك السيدة كثيرا من المتاعب ، ولذلك جئيمه فقد صرحت النظر عن اجراء دراسة تجريبية على النسوة المقاترات في القاهرة .

٢ — عندها صرحت في الاجراءات اللازمة للدراسة التجريبية اى في مرحلة الدراسة الاسترشادية ، تعرفت عن طريق مكتب آداب القاهرة على أحد كبار المقاترين ويطلق « ملك القمار » لمعرفة التامة بالغالبية العظمى من ممارسي ألعاب القمار ، وأوضحته له مهمتى العلمية ، وهدف البحث الذى أقوم به واستطعت بذلك أن أكسب ثقته واقتناعه ، وقد عولت عليه بالفعل في التعرف على مراكز تجمع المقاترين كما قدمنى في كثير من الأحوال الى البعض منهم لتقديمها طيبا ومفيدا للغاية ، وفي غضون ذلك قضى على « ملك القمار » بعقوبة الحبس وتردد النبا بسرعة في كافة الاوساط التى أجوبها لاجراء البحث ، ولمست عنئذ انى فقدت كثيرا من الارض التى كنت كسبتها بين عالم المقاترين بسبب ما راودهم من الشك في حقيقة مهمتى بعد القبض على ملكهم فقصصت الى مكتب الاداب اتحرى الامر ووقفت على أن العقوبة التى وقعت على ملك القمار كانت بسبب جريمة وقعت منه من سنتين موضوعها ادارة محل لألعاب القمار فصرت انتقل بين المقاترين وأفضى اليهم بهذه الحقيقة وبذلك استطعت أن أعود الى مكانى من ثقمت بى حتى أطردهم البحث بنجاح الى غايته .

٣ — ومن الصعوبات التى احتطت لها من بادئ الامر انى كنت قد عرفت أثناء ترددى على مكتب الاداب انهم يقومون بين الحين والحين فجأة بضبط المقاهى التى تدار في بعض الاحياء البلدية لألعاب القمار ، ولذلك فانه في أثناء اجراء أبحاثى في تلك الاحياء درجت على اخطار مكتب الاداب بأوقلت أنتقالى إليها ، كيلا ألتجأ أثناء وجودى بها بعملية من عمليات الضبط فتزول كل ثقة للمبحوثين في حقيقة مهمتى العلمية وأغراضها الانسانية ، وقد وافق مكتب الاداب بشكورا على هذا المطلب ونزل على مقتضاه طوال المدة التى استغرقتها البحث .

٤ — كان على أن اتعرف على الاشخاص الذين ينطبق عليهم تعريف العينة الضابطة لإيجاد فرصة التعادل فيما بينها وبين العينة التجريبية ، ولم يكن الطريق الى العينة التجريبية ذلولاً في البداية ولكن امكن على كل حال الوصول الى أشخاص هذه العينة بطريقة الاختيار العمدى في أماكن تجمعات المقاترين ، وبالنسبة الى العينة الضابطة فقد كان الوصول إليها أكثر صعوبة وأعظم مشقة لما يقتضيه البحث عن أشخاص هذه العينة في مجسات غير محصورة ومشروطة فيهم التعادل مع العينة التجريبية في جميع التفسيرات ما عدا متغير لعب القمار .

٥ — وصعوبة عامة واجهتني في كافة المواقع التى جئتها تقريبا وترجع هذه الصعوبة الى كونى سيدة ، ففى بداية البحث كل دخول أو جلوس في مقهى لا يدخله غير المقاترين من الرجال موضع دهشة واستنكار من بعضهم وبوضع شك من باقيهم ، وتحملت كثيرا من الإحراج في بعض المواقع حتى استطعت في النهاية أن أحرز الثقة التى كانت تلزمنى لنجاح هذه المهمة .

٦ — ومن الصعوبات التي واجهتني في الدراسة الميدانية صعوبات متعلقة بالمسح الإحصائي لأنني لم أجد إحصاءات كاملة بمكتب شرطة آداب القاهرة واضطرت مجبرة إلى أن احتل بعض الصعوبات في استكمال بعض البيانات من أقسام شرطة القاهرة (٢٢ قسما) واستغرقت عملية جمع تلك البيانات وقتا طويلا كنت في غنى عن ضياعه لو أن بيانات مكتب آداب القاهرة كان تسجيلها كاملا بجميع أنواع اللعب القمار .

ويمكن أن أوجز فيما يلي النتائج والتوصيات التي انتهت إليها من خلال الدراسة النظرية والأبحاث التطبيقية التي قمت بها في هذه الدراسة .

في مجال الدراسة النظرية : —

أولا : — أن دراسة جرائم الآداب في إطارها القانوني يجب أن تتم في المقام الأول على ضوء من تعريفاتها الاجتماعية .

ثانيا : — أن نظرية « سذرا لاند » « المخالطة الفارقة » وإن كانت تصلح لتفسير بعض أتماط الجرائم إلا أنها لا تصلح لتفسير كافة الجرائم ، وأن جرائم الآداب بصفة عامة وجرائم القمار بصفة خاصة تعد نموذجا للأفعال التي تؤيد الأسس العقابية عليها تلك النظرية .

وتد جاءت الدراسة الميدانية التي قمت بها في نمط القمار بنتائج مؤكدة لصحة الفرض المستخلص من النظرية المشرل إليها .

ثالثا : — وفي مجال مكافحة جرائم الآداب ، لكي تكون المكافحة أوفى بالفعالية وأسد في القصد يتمعن إنشاء تنظيم جديد في الشرطة ، يطلق عليه الشرطة الاجتماعية تلحق به مكاتب الآداب المختلفة بعد فصلها من إدارة البحث الجنائي ، على أن تزود المكاتب بالعدد الكافي من العاملين الأكفاء في مجال شرطة الآداب ، وأن يضاف إليها العنصر النسائي الذي لا غناء عنه بالنسبة لتكشيف بعض أنواع الجرائم المذكورة .

رابعا : — وفي مجال الرعاية الوقائية : أرى وجوب الاهتمام بصفة عامة بالتوسع في توجيه رعاية وقائية مباشرة ومتخصصة لجرائم الآداب ، كما يجب الاهتمام بالقائنة الجنسية وفرض الحماية على الفتيات الصغيرات السن لحمايتهن من الاتحراف ، وتكريس المزيد من الجهد لاشاعة القيم الخلقية ودعم التقاليد الفاضلة في المجتمع ، هذا إلى جانب إجراء دراسات حول الإبلكن العامة كالمقاهي للوقوف على انسب الوسائل لجذب انتباه الرواد والبعاد بهم عن أسباب الاتحراف نحو جرائم الآداب .

خامسا : — وفي مجال الرعاية العلاجية : وفي هذا المجال — أرى — أنه من اللازم أن تدعم تشريعات الآداب ومحاكم الآداب والمؤسسات العقابية بها يكفل لها النهوض بالفعالية المرجوة منها في العلاج .

ففي تشريعات الآداب يتمعن أن تضاف إلى قوانين الآداب الإجراءات الاجتماعية المكحلة لها . بحيث يتبع في تحقيق كل نوع من أنواع الجرائم وفي محاكمته الإجراءات الاجتماعية التي تنسبه ، مع الزام الجهات المختصة

٦ — الجنائية

وفي جميع الحالات اجراء دراسات متعمقة تكون تحت نظر القاضى عند اصدار حكمه ويلزم سدا للنقص في التشريع سن احكام عديدة لمكافحة الامراض التناسلية وذلك بايجاب الكشف الطبى على المحكوم عليهم في الجرائم الجنسية وعلاج من يثبت اصله بشيء منها .

هذا وقد ثبت من البحث في نمط القمار بصفة خاصة أن احكامه مشتقة من عدة قوانين عامة في حين أن الخلية منها واحدة ، وقد ترتب على تفرقتها على ذلك النحو اختلاف احكامها تبعاً لاختلاف القوانين الفرعية التي تشملها ، ولذلك يجب أن يوضع للقمار قانون واحد يتضمن احكامه العامة ويليهما بعد ذلك اقسام مفصلة بالقواعد الفرعية المناسبة للأنواع المختلفة من القمار .

كذلك يجب في جميع الأحوال أن تشفع العقوبات في جرائم الاداب بنصوص تقضى بتأهيل المحكوم عليهم تأهيلاً مهنياً مناسباً لآحوالهم واتجاهاتهم ، فقد يجدون في المهن التي يمارسون عليها ما يقوم أسباب انحرافهم ، ويعرضهم في جرائم القمار بصفة خاصة عن التكسب من الطريق غير المشروع الذى اعتادوه .

وبالنسبة لدور القضاء لا يغوتشى التشبيه الى الدور الذى يمكن أن تقوم به محكمة الاداب كـمؤسسة اجتماعية — وأرى — انه يجب حتى يتاح للمحكمة تحقيق هذا الدور أن يضاف الى تشكيلها القضائى عناصر متخصصة في الشؤون الاجتماعية والنفسية .

وبخصوص المؤسسات العقابية ينبنى لها في مجال جرائم الاداب أن تقوم على قاعدة التخصص بمرتكى هذا النوع من الجرائم وأن تزود بكافة الخصائص المميزة للمؤسسات الاجتماعية ، ولا يقف دورها على التحفظ على المحكوم عليهم ، بل يتاح لها استقبال غيرهم ممن وقعت منهم افعال تهجها الاداب ولو أم يتناولهم القانون بالعقاب .

النتائج المستخلصة من الدراسة الميدانية

بعض النتائج المستخلصة من الدراسة المسحية : —

١ — أعمار المقامرين :

— أن جملة اللاعبين من مختلف الاعمار في المقاهى يمثلون أعلى نسبة بين كافة اللاعبين ويرجع ذلك الى عاملين الاول أن لاعبي المقاهى يشكلون أكبر عدد بين المقامرين والثاني أن المقاهى العامة تستقبل الرواد من المقامرين دون تمييز بين الاعمار خلافاً لماكن اللعب الأخرى .

وبالنظر الى مرحلة العمر المبكرة أقل من ٢٠ سنة بصفة خاصة تبين أن أعلى نسبة فيها هي التي تمارس لعب القمار في الطريق العام . ومرد ذلك بـداة الى أن اللاعبين من صغار السن تكون دخولهم ضئيلة في العادة فيناسبهم لعب القمار على قارعة الطريق حيث تقدم تكاليفه ويتناول اللعب أقل القيمة الممكنة خلافاً لما يقتضيه اللعب في الأماكن الأخرى كالمقاهى والمنازل .

وبعد مرحلة العمر المبكرة أى بعد عشرين سنة تأخذ نسبة من يلعبون القمار فى المقاهى بالنسبة الى جملة اللاعبين فى الزيادة حتى تبلغ ذروتها فى مرحلة العمر ٣٠ - ٣٥ عاما فتصل ٦٠.٩٪ ثم تبدأ هذه النسبة فى التناقص حتى مرحلة ما بعد الستين سنة فتقل الى ٢٨.٨٪ من مجموع اللاعبين فى هذه المرحلة ، وأما بخصوص اللعب فى المنازل فلا تسمى النسب على التدرج السابق للعب فى المقاهى حيث تستمر النسبة فى الارتفاع حتى تبلغ ذروتها بنسبة ١٨.٨٪ فى مرحلة العمر ٤٥ - ٦٠ عاما ، وترجع هذه الفارقة الى انه مع تقدم العمر وزيادة الدخل وتوثق الروابط يجنح المقامرون الى اللعب فى المنازل وأن غلت تكاليفها وبخاصة أن أغلبهم يصلون مع الوقت الى مراكز اجتماعية أو وظائف عالية تمنعهم من اللعب فى المقاهى وهى أكثر تعرضا لنقد الناكدين فضلا عن أنها اقرب الى الوقوع تحت طائلة القانون واجراءات الشرطة .

وأعلى نسبة لأصحاب المقاهى تكون فى مرحلة العمر بعد ستين سنة ، ويرجع ذلك الى أن الغالبية العظمى من هذه الطائفة بدأوا أولا كلاعبين ، ومع تقدمهم فى السن وتشبعهم بروح المقامرة فانهم الى جانب استثمارهم فى اللعب يحترفون اعداد مقاهى اللعب كوسيلة ثلثة لكسب المال عن طريق الالماب التى الفوها طوال حياتهم ، ولا يختلف عن ذلك كثير الوضع بخصوص أصحاب المنازل التى تعد للعب القمار .

وفى مرحلة العمر بعد ستين سنة فإن اكبر نسبة منهم تمارس القمار بالراهنه خفية على سباق الخيل حيث تبلغ هذه النسبة ١٦٪ منهم وهذا يرجع الى طبيعة هذا النوع من القمار حيث يسهل على المقامرين من كبار السن ممارسة وارضاء شهوة المقامرة الكامنة فى نفوسهم دون حاجة الى قضاء فترات طويلة بأماكن القمار الأخرى كالمنازل والمقاهى .

والمشاهد أخيرا انه كلما تقدمت العمر كلما كثرت عدد مرات ضبط اللاعبين مما يدل على أن اللاعب لا يثنيه عن اللعب والاستمرار فيه مجرد ضبطه فى واقعة أو وقائع سابقة .

ثانيا : — بعض النتائج المستخلصة من الدراسة التجريبية : —

— أثبتت الدراسة انه لا يوجد بين المجموعتين التجريبية والضابطة اختلاف فى ظروفهما الاسرية يمكن أن يؤسس عليه اختلافهما فى الأمان على القمار أو الاعراض عنه .

— تقم عن النتائج التحليلية أن الراى الاغلب فى المجموعتين التجريبية والضابطة هو أن القمار سلوك منحرف .

— اسفر التحليل عن أن تعلم القمار يؤدي بالمقامر الى اكتساب مهارات واتجاهات وقيم معينة .

— فبالنسبة للمهارات تبين أن جميع المقامرين . بفنائهم الثقافية الثلاث ، يكتسب كل منهم مهارة فى نوع معين من الالماب يفضلها على غيرها وينغمس فيها دون ما عداها من الاتواع .

وبالنسبة للاتجاهات تبين ان غالبية المقامرين يجتمعون الى الاحب في بداية اللعب لجرد التسلية وارضاء الهواية ثم يتجهون فيه بعد ذلك بغرض تحقيق الكسب لتعويض ما يكون قد لحق بهم من خسارة ، كما قد يأخذون اتجاهات مختلفة باختلاف درجة ثقافتهم في طريقة اداء اللعب ومن ذلك على سبيل المثال انه اذ وقع غش من أحد اللاعبين في اللعب فيتجه الراى الاغلب في فئة الاميين ومن يقرأون ويكتبون الى تحكيم صاحب المكان المعد للعب بينما يتجه الراى الاغلب في فئة ذوى المؤهلات المتوسطة والعالية الى الغاء اللعب ، والى ذلك توجد اتجاهات عامة بين جميع الفئات ، فاللاعبون من مختلف الطبقات الثقافية قلما توجد بينهم روابط تتمدى الزمالة في اللعب ، وقلما تكون لهم أنشطة اجتماعية أخرى سوى لعب القمار . ويألف الغالب من جماعاتهم اللعب مع مقامرين من مختلف الاعمار .

— وأما فيما يتعلق بالقيم التى تتولد عن القمار ، فقد تبين من تحليل البيانات انه يوجد لدى عامة المقامرين قيميا لا تشبه قيم المجموعة الضابطة . مثل ذلك اختلاف المجموعتين من ناحية القيم الدينية فبينما يتجه الراى الغالب في المجموعة الضابطة الى تبغيض القمار تجنح المجموعة التجريبية الى عكس ذلك متذرة بضرورة اخذ الاحكام بالمرونة والتصرف فى الاراء ، كما انها لا تهمل ميل المجموعة الضابطة فى اقلية الشعائر الدينية .

وينتهى ذلك كله الى ان دلالات تحليل بيانات الدراسة التجريبية قد قطعت فى صحة الفرض الذى وضعته .

ثالثا — بعض النتائج المستخلصة من دراسة الحالة : —

على الرغم من قلة الصدد الذى تمت بداراسته الا انه قد أمكن من خلال تلك الدراسة الوصول الى نتائج جديرة بالتسجيل ولقد امدتني تلك النتائج بمؤشرات مؤيدة للخط الرئيسى العلم فى هذا البحث . ويمكن توصيف تلك النتائج فى طائفتين الاول خصائص وعلاقات انسانية تختلف باختلاف حالات الدراسة وبالتالي يمكن القول بانها لم تكن بذات اثر فى اكتساب وتعلم لعب القمار ، والطائفة الاخرى خصائص وعلاقات انسانية تتماثل او تتشابه فى حالات الدراسة الخمسة ولذلك يصح القول بانها العامل المؤثر فى اكتساب وتعلم لعب القمار .

وعن الطائفة الاولى من النتائج الآتى :

١ — الحالة الاجتماعية للمبحوثين : — تبين ان المبحوثين لم يكونوا بحالة اجتماعية واحدة فمنهم من وجد متزوجا او أرملًا او غير متزوجا ..

٢ — الحالة الصحية : — واثبتت الدراسة ان احدا من افرادها لم يصب بامراض فيسيولوجية خطيرة على مدى حياته وقد تفاوتت اصابتهم بامراض عادية مختلفة .

٣ — المستوى العائلى : — وتبين ان افراد العينة لا ينتمون الى مستوى اجتماعى او اقتصادى واحد فمنهم من ينتمى الى أسرة غنية ومنهم من ينتمى

الى اسرة فقيرة وكذلك فان بعضهم يرجع بأصله الى اسر الريف العريقة كما ان بعضهم من الاسر التي تكونت في العاصمة .

٤ — العلاقات الاسرية : — واخطفت العلاقات الاسرية من حالة لآخرى ، فقد تميزت بعض الحالات بأن العلاقات الاسرية بالمائلة التي نشأت فيها كانت سوية تماما وودية بين أعضائها ، وانما اختلفت هذه الحالات فيما بينها ، فبعضها من كان بعض أفرادها يلعبون القمار ومنها من لم يعرف القمار طريقه اليها . بينما تميزت بعض الحالات الاخرى بسوء العلاقات الاسرية وقلة الترابط بين أعضائها ومنهم أيضا من كانوا يلعبون القمار ومنهم من لم يلعبونه .

٥ — مشاكل الحياة : — لم تتفق حالات العينة في المشاكل التي واجهت حياتها الفردية او الاسرية فقد تبين أن جميعها من المشاكل العادية التي تعرض لحياة الاسرة المصرية .

٦ — مستوى الذكاء : — واسفر البحث أيضا عن ان افراد العينة ينسبون الى مستويات مختلفة من الذكاء فمنهم من وجد في منسوب فوق المتوسط من الذكاء ومنهم من وجد متوسط أو أقل ، وكذلك تفلوت حظ افراد العينة من حيث الدراسة فمنهم من ثبت تفوقه ومنهم من اعتراه الفشل ولم يستطع أن يتم دراسته .

وعن العلاقة الثانية من النتائج الاتي : —

١ — اتفق الباحثين على انهم تعلموا اللعب في جماعة من أصدقاء الطفولة في الحي أو زملاء الدراسة وقد ذكر فرد واحد انه تعلم اللعب ابتداء من والده ولكنه وافق الآخرين على انه مدّين بالاستمرار في اللعب والادمان عليه لجماعة أصدقاء اللعب .

٢ — ويتفق افراد البحث جميعهم في انهم يتعلقون بصداقات كثيرة مع مقاربين آخرين ويمتقدون تماما انهم لا يستطيعون التخلي عن هذه الصداقات كما لا يستطيعون الإقلاع عن لعب القمار مع ادراكهم بذات الوقت للضرر الناجم من لعب القمار .

ويضاف الى النتائج السابقة ، تلك النتائج الاخرى المشار اليها بصلب الرسالة .

واخيرا فان ارتيادي لذلك الموضوع قد كشف لي عن ضرورة توجيه النظر الى بذل المزيد من الاهتمام والعناية بدراسة كل نمط من انماط جرائم الاداب دراسة متعمقة للوصول الى عواملها الجذرية والوقوف على أنجح الطرق للوقاية منها وعلاجها ، وفي تقديرى ان القمار الذي تناولته بالدراسة التطبيقية لم أبلغ فيه سوى نقطة الابتداء لباحث تالية . فلذا كنت قد اصبت فيما تقدمته فهذا حسبى وعلى الله التوفيق .

2. The theory of sutherland : "Differential Association" can be used to explain some types of crimes but cannot be used to explain all crimes.

Vice crimes in general and gambling crimes in particular are examples of the actions which confirm the principles of this theory.

3. In the field of crime control, to have it fully controlled, a new organisation of police guards should be established. It would be called the social police and comprise the vice brigade.

4. In the field of prevention of crime I see the inevitability of the expansion of the preventive welfare of vice crimes, and the concernment of sexual culture and the protection of young girls and giving more attention to the propagation of moral values and good traditions of the society.

5. In the field of the treatment of crime, I see it is necessary to support the legislation and tribunals of behaviour and penal institutions to fulfill the hoped ends of treatment.

In this thesis ,it could be added also the results comprised in the research itself or resolutions of survey, empirical research and case study concerning the gambling type from the point of view of its size during five years and from the point of view of its style, characteristics and its causes from the hypothesis deducted from the Sutherland's theory.

Vice crimes are those crimes committed against public behaviour agreed-upon in the society and they are the deviation from good behaviour required by the laws of society.

The most eminent of vice crimes in the A.R.E. are :—

1. Sex crimes, with all their types.
2. Gambling, with all their types.
3. Vagrancy and mendicant.

This research work comprises an interpretation of the criminal attitude against public behaviour on the basis of Sutherland's theory. The theory deals with the influence of the social environment and social attitudes of the individuals, and its consequences towards criminal behaviour.

Nevertheless, the scope of the research work cannot interpret all vice crimes on the basis of the theory; therefore the field study limits itself to the gambling type, in order to deduct a right judgement as to the theory, whether its criteria are right and to reach new results concerning gambling and to seek effective solutions for the treatment, welfare and to devise correct principles to protect gamblers from their delinquency or to treat them in case of drift.

2. Scope of study

- a) Human scope : The research in this point is on gamblers.
- b) place scope : Cairo city.

3. Applicative study technique :

- a) Statistical method.
- b) Empirical method.
- c) Case study method.

Results and recommendations of the research work.

I can sum up the result and recommendations which I reached through this theoretical and field study in these points :

1. The study of vice crimes in its legal contexture should take place primarily on the basis of their social definitions.

***PREVENTIVE AND TREATMENT WELFARE FOR VICE CRIMES IN CAIRO WITH APPLICATIVE STUDY OF 150 EMPIRICAL CASES**

SONAIB LOTFY

1. Subject of Study

Vice crimes are one of the dangers that threaten the integrity of the family, and reflect their effect on the whole society. Statistics in post second world war indicated the increase of such crime in all countries, including Egypt. But this danger did not attract the attention of scholars to study its symptoms and deduct necessary solutions for facing it. Some of them have limited themselves to study certain crimes without handling them as an idea governed with one origin and emanating from the same source. All studies were limited to criminal statistical studies without any concern to study them from the social point of view with all the necessary studying means of prevention and means of treatment.

This study is of great importance for our country because gambling and prostitution crimes, and other such crimes through their effects are reflected directly not only on those who commit them but their harm goes on to the whole society, and this impedes its progress and handicaps its capability for production. It is true that Egyptian legislators tried to enact legislations for the individual's protection from some of these crimes or for the treatment of the offenders from their dangers, but these solutions are still far from sufficient. For example, Just a warning to a vagabond to change the form of his life cannot bring about the change desired. The social worker has to treat the reasons for this phenomenon in order to eradicate it.

This research studies vice crimes, and defines their entities and interprets their elements on the basis of the scientific theory known as "Differential Association" of Sutherland, and studies the prevention and treatment of the offenders of these crimes.

* Summary of the M.A. thesis.

أحكام

تكيف طبيعة أسباب تخفيف العقاب بمقتضى بمقتضى أحكام محكمة النقض^(١)

للككتور عادل عازر

خبر بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

أصدرت محكمة النقض المصرية حكما بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٦٦^(٢) أرست فيه مبادئ هامة تناولت كيفية تطبيق أحكام المادتين ١٧ و ٢٥١ من قانون العقوبات ، ومدى الارتباط بين أحكامهما ، وحدود سلطة القاضي التقديرية في أعمال أحكام هذين النصوص .

وفي سياق الرد على أسباب الطعن التي تتلخص في أنه رغم أن محكمة الجنائيات طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات إلا أنها أوقعت على الطاعن أقصى عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادة ٢٥١ من قانون العقوبات دون أن تنزل إلى الحد المنصوص عليه في المادة ١٧ - قضت محكمة النقض بالمبادئ التالية :

(١) حكم محكمة النقض المصرية في الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٦ . الصادر بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٦٦ المنشور بمجموعة الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجزائية ومن الدائرة الجزائية السنة ١٧ العدد الثاني القاعد رقم ١٠٥ ص ٥٨٦ .

(٢) وتلفص وتلغ الدعوى في أن شخصاً يدمى جلال تشاجر مع جاره فتمشى ، وقد أسفرت المشاجرة عن إصابة الثاني ، فتوجه الأخير إلى قسم الشرطة وحرر مذبذراً بالواقعة . ثم رأى أن يرد الاعتداء والاهتة التي لحقت أمام جرائنه فجمع بعض أقربه وأصدقائه ، واتجهوا جميعاً إلى منزل جلال فاصدين نذيريه ، فدخلوا شقته وبغروهم بالمهايب . فتوهم أن الأمر خطر فحضر مدمسه العكوى وأطلق عدة أميرة نارية للأرملة ، وفكك بذلك من إبعاد الجميع إلى أن خرجوا إلى الطريق العلم . غير أنهم لمسجروا في السبيل مع تجميعه بالاعتداء وإزاء ذلك أطلق جلال عدة أميرة نارية على الجميع ، فاصابت الأميرة شخصاً من تجمعوا ، وانضت الاصابت إلى وماله .

وقد تعرض حكم محكمة الجنائيات لمرد وتلفع الدعوى وانتهى إلى نفي نية القتل وقضى بإدانة الجاني في جريمة القرب الملقى إلى الموت . ثم تطرق إلى القول بأنه « نظراً للظروف التي أحاطت بالمهم والتي رأت معها المحكمة أنه تجاوز حدود الدفاع القرمي المنصوص عليها في المادة ٢٥١ من قانون العقوبات تجاوزوا وأشوا ولكيدا ، فأنها ترى استعمال الرأفة معه أعمالاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات .. » وقد حكمت محكمة الجنائيات بمسلاً بنس المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ منه بمقتضى المذم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات .

وقد طعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ، وذكر ضمن الأسباب التي بني عليها بطلانه أنه كان في حالة دفاع قرمي من النفس ، وأنه على الرغم من أن محكمة الجنائيات طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات إلا أنها لمؤقت عليه أقصى عقوبة الحبس المتصوص عليها في المادة ٢٥١ من ذلك القانون دون أن تنزل بها إلى الحد المنصوص عليه في المادة ١٧ مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

المبدأ القانوني :

« لما كان ما تقدم ، وكان لا ارتباط بين تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة وبين المادة ٢٥١ الخاصة بالعصر القانوني المطلق يتجاوز حدود الدفاع الشرعي ، وكل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو ألا تبلغ العقوبة الموقعة الحد الأقصى المقرر للجريمة التي وقعت . وفي حدود هذا القيد يكون للحكمة أن توقع العقوبة التي تراها مناسبة نازلة بها في الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات إلا إذا وجدت أن ذلك لا يسعها نظرا لما استبانت من أن التجاوز كان في ظروف تقتضي النزول بالعقوبة الى ما دون هذا الحد ، فمعتدئ فقط يكون عليها أن تعدده معذورا طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تصل الى الحد الأدنى .

« ولما كانت المحكمة قد رأت اعتبار الطاعن متجاوزا حدود الدفاع الشرعي وأعلنت في حقه المادة ٢٥١ من قانون العقوبات ، فإن ما تزيت به من أضافة المادة ١٧ عقوبات يكون نافذة ولا جدوى للطاعن من التحدي بالظروف المخففة التي تنص عليها تلك المادة .

« وحيث أنه لما تقدم ، يكون الطعن على غير اساس متعيينا رفضه موضوعا » .

موضوع البحث :

تثير المبادئ التي أرسنها محكمة النقض في حكمها المسالك الذكر أكثر من تساؤل خاصة وأن لهذه المحكمة مواقف سابقة أصدرت فيها أحكاما مماثلة .

ومن الواضح أن المبادئ التي قررتها محكمة النقض في حكمها المشار اليه تتعلق بسلطة القاضي الجنائي التقديرية في تخفيف العقاب . فقد نظم قانون العقوبات سلطة التخفيف بنصوص عديدة وردت بعضها في القسم العام من القانون ، بينما تضمن القسم الخاص بنصوص أخرى متفرقة تمنح القضاء سلطة تخفيف العقاب بالنسبة لبعض الجرائم . والامثلة على ذلك كثيرة ، غير أن ما يعنينا في هذا البحث هو تنظيم سلطة القضاء في تخفيف العقاب الوارد في المادتين ١٧ و ٢٥١ من قانون العقوبات . ويشير هذا التنظيم عدة تساؤلات نوجزها فيما يلي :

١ — ماهية الطبيعة القانونية لأسباب التخفيف المنصوص عليها في المادتين ١٧ و ٢٥١ عقوبات .

٢ — مدى الارتباط بين أحكام المادتين ١٧ و ٢٥١ من قانون العقوبات .

٣ — حدود سلطة القاضي التقديرية في أعمال أحكام هاتين المادتين وما يثيره ذلك من جواز الجمع بين أحكامهما أو الخيار بينهما .

ونرى أن نبدأ هذا البحث بدراسة الطبيعة القانونية لأسباب التخفيف ،
وفي ضوء هذا التكيف نرى التعرض لسدى الارتباط بين أحكام المادتين ١٧
و ٢٥١ عقوبات ، ولما يتمتع به القاضى من سلطة تقديرية فى تطبيق أحكام
هاتين المادتين . ثم نختم البحث بتحليل لأحكام محكمة النقض التى تعرضت
لموضوع البحث .

الطبيعة القانونية لأسباب التخفيف :

تنص بعض التشريعات الجنائية الحديثة على نظامين لتخفيف العقاب
تتورد تنظيها عاما يمنح القضاء سلطة تقديرية فى النزول بالعقوبة الى مادون
الحد الأدنى المقرر لعقوبة الجريمة مع تقييد ممارستها لهذه السلطة بحدود
قانونية يلتزم بمراعاتها ويتقيد بعدم تعديها ، ولذلك أطلق على هذا النظام
« نظام التخفيف المحدود للعقوبات » . وإلى جانب هذه السلطة تنص بعض
القوانين على حالات ترخص فيها للقاضى أن يجرى تخفيف العقوبة الى الحد
الذى يراه ملائما ، غير أنه فى هذه الحالات لا يلتزم القاضى بتخفيف العقوبة
الى حد معين ، بل يطلق القانون له سلطة تخفيف العقاب ، ولذلك يسمى
هذا النظام « نظام التخفيف الحر » .

ونتناول فيما يلى بيان كل من النظامين مع تكيف طبيعته القانونية . ونبدأ
بلمحة عن نشأة نظام تخفيف العقاب .

أولا : نشأة نظام تخفيف العقاب :

كانت العقوبة فى ظل التشريع الفرنسى الصادر فى سنة ١٦٧٠ سلطة
تحكيمية مطلقة فى يد القضاء ، ثم أصبحت العقوبة فى ظل تشريع سنة ١٧٩١
قانونية محددة لا تسمح بممارسة أية سلطة تقديرية .

ولما ظهرت ميوب هذا النظام وجموده ، تم تعديل قانون العقوبات الفرنسى
فى سنة ١٨١٠ ، فأدخل للمرة الاولى نظام العقوبات القانونية ذات الحدين —
أحدهما أقصى وآخر أدنى . كما نصت المادة ٦٣ من القانون المذكور على
أن للقاضى أن يقضى بتخفيف العقوبة متى اقترنت « ظروف مخففة » بالجريمة .
وقد اقتصر نظام التخفيف الذى استحدثته هذه المادة على الجنح التى
لا يتعدى الضرر فيها خمسة وعشرين فرنكا .

ومع ما حققه تشريع سنة ١٨١٠ من اصلاح إلا أنه ظل عاجزا عن مواجهة
بعض المشكلات العملية الهامة ومن بينها :

١ — لم تكن هناك وسيلة لتحقيق تفريد قضائى للعقوبات المحددة تحديدا
جامدا مثل الإعدام والإشغال الشاقة المؤبدة .

٢ — يواجه القضاء فى بعض الحالات باعتبارات تظهر أن العقوبات
القانونية أشد مما يجب ، وقد كان هذا السبب يدعو المحلفين الى التحليل ،
فكثرت صدور أحكام البراءة .

٣ - نظام الظروف المخففة الذى ادخله قانون سنة ١٨١٠ عجز عن مواجهة هذه الاعتبارات كما عجز عن تحقيق الافكار الانسانية التى سادت في القرن التاسع عشر والتي اخذت تطالب بتفريد العقاب .

ولهذه الاعتبارات صدر قانون في ٢٥ يونيو سنة ١٨٢٣ معدلا نص المادة ٤٦٣ من القانون الفرنسى ، فمضى بنقل سلطة تخفيف العقاب من المحلفين الى القضاة ، وأجاز النزول بعقوبات بعض الجنائيات مثل قتل الام وليسدها وبعض السرقات المشددة - الى حد عقوبات الجنع . كما سمح بتخفيف العقاب بالنسبة لبعض طوائف من المجرمين مثل المقتربين والعائدين .

ومع ذلك لم يحقق هذا التعديل الغرض المرجو ، فقد ظل المحلفون يتحذرون ويكتفون من احكام البراءة او يرفضون تقرير توافر ظروف مشددة .

ولخيرا صدر قانون في ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٢ واعاد سلطة المحلفين في تقرير توافر « الظروف المخففة » .

وفى تفسر طبيعة هذا النظام الجديد ، قيل ان الهدف منه هو تصحيح اخطاء التشريع وأوجه النقص فى النظام العقابى : « فقد نص قانون العقوبات على نماذج الجرائم ولم ينزل الى مستوى ما قد يقترن بهذه الجرائم من ملابسيات تؤثر فى جسامتها . كما أن القانون لم يتوصل الى النص على طوائف المجرمين وصفاتهم وخصائص كل منهم بحيث يتيسر تفريد كامل للعقاب . ولذلك رأى سد هذا النقص والاخذ بنظام الظروف المخففة (١) .

وتنص المادة ٤٦٣ من القانون الفرنسى - بعد تعديلها - على انه « يجوز تخفيف العقوبات التى يقرر القانون توقيما على التهم أو التهمين الذين تثبت اذانتهم وذلك اذا ما قرر المحلفون توافر ظروف مخففة . ويجرى التخفيف على الوجه التالى ... » .

وقد اخذ القانون الايطالى ايضا بنظام التخفيف المحدود للعقاب الى مادون الحد الأدنى المقرر لعقوبة الجريمة ، فنصت المادة ٦٢ مكررا على أنه فى غير الحالات المنصوص عليها فى المادة ٦٢ يجوز للقاضى أن يقرر توافر ظروف تبرر تخفيف العقاب . كما تقضى هذه المادة بأنه مهما تعددت الاسباب المبررة لتخفيف العقوبة ، فإن التخفيف يجرى مرة واحدة ومع ذلك يمكن أن تتعدد اسباب التخفيف المشار اليها فى المادة ٦٢ مكررا مع ظرف أو أكثر من الظروف المنصوص عليها فى المادة ٦٢ .

ومن المعلوم أن المادة ١٧ من قانون العقوبات المصرى تقرر للقضاء سلطة تقديرية فى تخفيف عقوبة الجريمة ، فتنص هذه المادة فى فقرتها الاولى على أنه « يجوز فى مواد الجنائيات اذا اقتضت احوال الجريمة المثابة من أجلها الدعوى العمومية رافة القضاء تبديل العقوبة على الوجه الاتى :

وتد بين القانون حدود سلطة القضاء التقديرية في تخفيف عقوبات الجنليات، واقضى تخفيف تجيزه المادة ١٧ هو النزول بمقوبة الجناية الى الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة شهور وقد اطلق الفقه على هذه الاحوال التي تقتضى رامة القضاء اسم « الظروف القضائية المخفة » . ومع ذلك فقد ثار في الفقه خلاف حول تكييف الطبيعة القانونية لهذه الاحوال ، واختلفت آراء الكتاب في هذا الصدد (١) .

ثانيا : الطبيعة القانونية لنظام التخفيف المحدود للمقوبات :

وتتلخص النظريات المختلفة في تفسير طبيعة نظام تخفيف العقوبة الى ما دون الحد الأدنى المقرر قانونا لمقوبة الجريمة في أربعة اتجاهات :

اولها يرى في هذا النظام سلطة شبه تشريعية تمنح القضاء لتصحيح اخطاء ونقص القانون . والاتجاه الثاني يذهب الى ان نظام تخفيف العقاب هو سلطة تمنح للقضاء لاستعمالها اذا ما وجدت أسباب تبرر معاملة الجاني بالرأفة . أما الاتجاه الثالث فيرى ان أسباب التخفيف لا تخرج عن كونها ظروفًا تلحق بالجريمة وتؤثر في جسامتها . والنظرية الرابعة تربط تخفيف العقاب بفكرة الخطورة . وتعرض فيما يلي لبيان كل من هذه النظريات وما يترتب على الاخذ بها من آثار . ثم نبين رأينا في الطبيعة القانونية لهذا النظام .

النظرية الاولى :

تتجه الى ان سلطة القضاء في تخفيف العقاب تتميز بصيغة شبه تشريعية، وذلك لانه بممارسة هذه السلطة التقديرية الواسعة في تخفيف العقوبة يتمكن القاضي من معالجة عيوب التشريع وأوجه النقص التي تتضح عند تطبيق النصوص .

وترجع هذه النظرة الى أسباب تاريخية ، فقد مر التشريع الفرنسي بعدة مراحل كانت فيها العقوبة تحكمية وسلطة مطلقة ، ثم أصبحت قانونية محددة وغير مرنة ، ثم أدخل نظام حدى العقوبة القانونيين ، وأخيرا أدخل نظام « الظروف المخففة » بقصد معالجة شدة النصوص القانونية وقسوة بعض العقوبات ولذلك اتجه الرأي في الفقه الفرنسي القديم الى ان هذا النظام يهدف الى تصحيح اخطاء القانون وسد أوجه النقص فيه (٢) .

ومع ذلك نجد بعض الكتاب الفرنسيين الحديثين مازالوا متأثرين بهذا التفسير ومتمسكين بالهدف الاصلى الذى من أجله أدخل نظام « الظروف القضائية المخفة » في فرنسا ، وهو كما قلنا لتخفيف شدة قانون العقوبات الفرنسي الصادر في ١٨١٠ (٣) .

(١) تراجع رسائلنا عن « النظرية العامة في ظروف الجريمة » سنة ١٩٦٦ ص ٦٣ .
(٢) Faustin Hélie et A. Chauveau : Théorie du Code Pénal, Sixième édition, n. 2685.

Roger Merle : Droit Pénal Général 1967, P. 306.

(٣) تراجع ميل المرجع السابق ص ٢٠٧ وكذلك
R. Garraud : Traité Théorique et pratique de droit pénal Français
1913 V. 11 No. 834.

وقد أدى اعتناق هذا الرأي الى توسع في تطبيق الظروف المخففة في فرنسا، كما أن محكمة النقض الفرنسية لم تظهر رغبة في الرقابة أو التدخل للحد من هذا التطبيق (١) .

ومع أن هذه النظرة وما أدت اليه من توسع في التطبيق ، قد سمحت بتقبل بعض النظريات الحديثة مثل حالات المسؤولية المحدودة أو المخففة ، إلا أن هذا التوسع أدى الى أضرار عديدة ، فكثر أحكام الحبس القصيرة المدة التي لا تسمح بتحقيق أهداف العقوبة في الردع والإصلاح . وقد نادى الكثيرون بوجوب معالجة الوضع ، أما بالزام القضاء الفرنسي بتسبيب أحكامه وبيان الأسباب التي تدعوه الى تخفيف العقب . وأما بالنص على قائمة من الظروف المخففة على أن يتقيد بها القضاء في ممارسة سلطته في التخفيف (٢) .

النظرة الثانية :

تهتم بالجانب الشخصي في الجريمة أكثر من اهتمامها بالجانب الموضوعي، وتجه الى أن القانون قد حدد الجرائم وعقوباتها وترك سلطة تقديرية محدودة بين حدين أحدهما أقصى والآخر أدنى وذلك لكي يلائم القاضي العقوبة لجسامة الواقعة المرتكبة ولشخص مرتكبها .

غير أنه قد يقرن من الأسباب الشخصية المتعلقة بالمتهم ما يوجب معاملته بالرافة وقد تعوق الحدود القانونية للعقوبة النزول بها الى الحد الذي يراه القاضي ملائماً . ولهذا الاعتبار فإن نظام ظروف الرافة يمنح القضاء سلطة تقديرية تسمح له بالتخفيف إذا ما دعت الظروف الى ذلك .

وقد كانت هذه النظرية محلًا لنقد الفقه الإيطالي ، فقبل أنها لا تقوم على أساس قانوني في تكييف طبيعة نظام تخفيف العقوبة ، بل تعتمد على أسس انسانية وعاطفية . فالقول بأن نظام التخفيف يعتمد على فكرة الرافة بالمتهم هو قول لا يستند الى أسس قانونية ولا يمكن قبوله في تكييف طبيعة هذه الأسباب وتبرير منح هذه السلطة للقضاء .

فالتخفيف حسب هذه النظرية لا يعتمد على ما يحيط بالواقعة المرتكبة من أسباب تقتضي تخفيف العقوبة بل يعتمد على مجرد تقدير شخصي وميل عاطفي لاخذ المتهم بالرافة .

والنتيجة الطبيعية للاخذ بهذه النظرية هي ألا ينص القانون على تحديد أسباب أو ظروف مخففة ، بل يترك سلطة التخفيف مطلقة لتقدير القضاء . ويعارض الكتاب الإيطاليون هذا الاتجاه خاصة وأنه لا يتماشى مع القانون الإيطالي الوضعي الذي ينص في المادة ١٣٣ على المعايير التي تبرر للقضاء ممارسة سلطته التقديرية (٣) .

(١) يراجع ميل المرجع السابق ص ٢٠٦ .

(٢) يراجع ميل المرجع السابق ص ٢٠٧ .

Michele Maass : Le attenuanti Generiche 1969, P. 42 e segg. (٣)

هذا وقد يوحى نص المادة ١٧ من قانون العقوبات المصرى بأن هذا القانون يمتنع فكرة تأسيس تخفيف العقوبة على مجرد الرافة بالمتهم إذ نصت المادة ١٧ على أنه « يجوز في مواد الجنائيات إذا اقتضت أحوال الجريمة القائمة من أجلها الدعوى العمومية رافة القضاء بتبديل العقوبة على الوجه الآتى ... » :

ومع أننا نعارض هذه الصياغة ونوصى بإبدالها حسب التفصيل الذى سنبينه فيما بعد إلا أننا مع ذلك نرى أن المادة ١٧ لا تفيد أخذ القانون المصرى بهذه النظرية ، ويظهر ذلك من عبارة : « إذا اقتضت أحوال الجريمة القائمة من أجلها الدعوى العمومية » . ودلالة هذه العبارة أن النظر في تخفيف العقوبة لا يقتصر على مجرد الرافة بالمتهم والميل العاطفى الى معاملته بالرحمة والشفقة . بل أن النظرة يجب أن تكون موضوعية وشاملة للجريمة بكل ملبساتها ، وهى نظرة لا تقتصر على مجرد الرافة والشفقة .

النظرية الثالثة :

ويتجه غالبية الكتاب الإيطاليين الى أن المادة ٦٢ مكرر من القانون الإيطالى تنص على « ظروف » تخضع لتقدير القضاء ، وأنها لا تختلف في طبيعتها عن « الظروف القانونية » التى نصت عليها المادتان ٦١ ، ٦٢ من القانون الإيطالى ، وهى تخضع تبعا لذلك لجميع أحكام الظروف القانونية .

ويقول هؤلاء الكتاب أن مؤدى الأخذ بهذا الرأى هو اعتبار هذه الظروف عناصر تبعية طارئة تلحق بالجريمة وتؤثر في جسامتها مثلها مثل الظروف القانونية .

وأن القانون الإيطالى قد حدد في المادة ١٣٣ المعايير التى يلتزم بها القضاء في التعرف على هذه الظروف وهى تنقسم الى ظروف موضوعية وظروف شخصية (١) .

وقد أخذت بهذه النظرية بعض أحكام محكمة النقض الإيطالية ، فقررت أن هذه الظروف غير المحددة ، لها نفس طبيعة ودور الظروف المنصوص عليها في المادة ٦٢ (٢) .

ومع ذلك يعترض على هذه النظرية بأنها تضيق نطاق تطبيق المادة ٦٢ مكررا من القانون الإيطالى فتقتصر تطبيقها على ما يقتصر بالجريمة من ظروف موضوعية وشخصية تؤثر في جسامتها الجريمة وتدعو الى تخفيف العقاب .

كما أن الأخذ بهذا الرأى يؤدي الى ازدواج النص على أسباب التخفيف (في المادة ٦٢ والمادة ٦٢ مكررا) التى يكون لها نفس الوظيفة القانونية

Arturo Santoro : Le Circostanze del Reato 1962, No. 212, Remo (١)
Pannain : Manuale di diritto penale No. 370.

(٢) يراجع نفس إيطالى في ١١ يوليوس سنة ١٩٥٠ منشور في :

Massimario della giurisprudenza penale n. 1442.

ونفس الطبيعة ، فجميعها حسب هذا الرأي تعتبر من الظروف التي تلحق بالجرمة وتؤدي الى تخفيف جسامتها . . وإذا كان الامر كذلك فمن الواجب الاختباء بنص المادة ٦٢ مكررا دون حاجة الى النص على ظروف قانونية عامة في المادة ٦٢ تؤدي دورا اصيل في التخفيف ، مع اتحادها في النوع والطبيعة .

وواقع الامر ، وكما يقول بعض الكتاب الايطاليين ، ان المادة ٦٢ مكررا تسمح بتخفيف العقاب في حالات عديدة لم يكن من الممكن الاعتماد بها دون الأخذ بهذا النظم (١) .

وقد قال Zanardelli الذي أدخل نص المادة ٦٢ مكررا في القانون الايطالي ان هذا النظام يحقق فكرة العدالة فهو يسمح بان تؤخذ في الاعتبار جميع الاسباب التي تؤثر بطريقة ما في المسؤولية والتي لا يكون في مقدور المشرع ان ينص عليها مقدما (٢) .

ونضيف انه لما كان الفقه والقضاء في ايطاليا يسلمان بوجوب التقيد بنص المادة ١٣٣ في تقرير ما يسمى بالظروف المخففة تطبيقا لنص المادة ٦٢ مكررا ، فانه بالرجوع الى المادة ١٣٣ (وهي المنظمة لسلطة القضاء التقديرية في تحديد العقوبة) يتبين انها توجب الاعتماد في تفريد العقاب بميل الجاني الى الاجرام ، ويتكشف ذلك من معايير متعددة اوردتها هذه المادة ومن بينها . سوابق الجاني الجنائية ، وسلوكه السابق على ارتكاب الجريمة واحواله المعيشية والعائلية والاجتماعية . . الخ . ومن ذلك يتبين ان جميع هذه الاسباب لا تعتبر من قبيل الظروف بالمعنى القانوني الدقيق ، وانما هي اسباب واحوال تتعلق بالفاعل وتعين القاضي في التعرف على شخصيته لكي يتمكن من تفريد العقوبة . ومن الواضح ان هذه المعايير لا تعتبر من الظروف التي تقتزن بالجريمة ولا تؤثر في جسامتها .

وينبنى على ذلك عدم صحة النظرة التي تتجه الى اعتبار اسباب التخفيف المنصوص عليها في المادة ٦٢ مكررا من قبيل ظروف الجريمة . وهذه المادة تعادل المادة ١٧ من قانون العقوبات المصري .

وقد اتجهت بعض احكام محكمة النقض الايطالية الى ان المادة ٦٢ مكررا تضع تنظيمها لسلطة القضاء التقديرية في توقيع العقوبة ، وان الاسباب التي تدعو الى التخفيف لا تعتبر من قبيل ظروف الجريمة ولا تخضع لاحكامها (٣) .

هذا وقد جاء بالمذكرة الايضاحية ، للقانون الفرنسي الصادر في ٢٨ ابريل ١٨٣٢ الذي أدخل ما اسماء بنظام الظروف المخففة : « ان الظروف المخففة ليست توابع للفعل الاصلى ، بل هي تكون جزءا أساسيا من الفعل نفسه تؤثر في جسامته (٤) وهو ما يؤيد وجهة نظرنا ولنا عود لهذا الموضوع تفصيلا .

(١) Raoul Alberto Frossali : Sistema Penale Italiana V. 1, 1968, No. 356.

(٢) يراجع ستقودير المرجع السابق بند ٢١٢ .

(٣) نفس ايطالي في ١٨/٢/١٩٤٧ المرجع السابق ملخص رقم ٦٥ ص ٤٨ .

(٤) يراجع شولو وهلي المرجع السابق الجزء الخامس بند ٢٦٨٦ .

وقد حاول *Massa* أن يتجنب هذه الاعتراضات ، فأتجه الى مخالفة النظرية التي سلم بها غالبية الفقه الإيطالي والتي تذهب الى أن الظروف عناصر اضافية طارئة تلحق بنموذج الجريمة وتؤثر في جسامتها . وقال لمسا ان الظروف لا تؤثر في جساملة الجريمة بل تؤثر في التقدير أو الحكم على جساملة الاثم أو الانذاب *Valutazione della disobbedienza Coie della colpevolezza* وهو يخالف المفهوم القانوني المسلم به للانذاب ، فمري أن الانذاب لا يتعلق بوجودان الفاعل ، بل هو التقدير أو الحكم على المخالفة أو الاثم أي أنه يتعلق بذهن من يحكم ويقيس جساملة الاثم .

وعلى أساس هذا المفهوم للانذاب ، يرى المؤلف المذكور أن ظروف الجريمة — بما في ذلك الظروف التي لا يحددها القانون ويترك تقديرها للقضاء وتؤدي الى تخفيف العقاب — تؤثر في الانذاب أي الحكم على جساملة المخالفة (١) .

ومن الواضح أنه لا يمكن قبول هذا الرأي ، فانه يؤدي الى انقسام كامل بين الجريمة المرتكبة والظروف التي تلحق بها .

كما يؤدي الى نتائج غير مقبولة اذ مؤداه القول بعدم تأثير الظروف في العناصر المكونة للجريمة وهو قول لم يقل به احد ولا يتصور قبوله . هذا علاوة على خطأ الأساس الذي تقوم عليه النظرية ومخالفته للمفهوم الصحيح لفكرة الانذاب .

النظرية الرابعة :

ترتبط هذه النظرية بين الظروف المخففة وبين فكرة الخطورة . لقد اهتمت المدرسة الإيطالية الحديثة بفكرة الخطورة التي يظهرها الجاني أي الحالات التي يظهر فيها من سلوك الجاني أنه خطر على المجتمع وأن لديه ميلا نحو ارتكاب الجرائم (٢) .

فقد اتجهت الأفكار الحديثة في الدفاع الاجتماعي الى الاهتمام بالخطورة الاجتماعية ونادت بوجوب اتخاذ ما أسمته بتدابير الدفاع الاجتماعي لمواجهة هذه الحالة ، كما نادى الكتاب بوجوب فحص شخصية المجرم والحكم بالعقوبة الملائمة أو اتخاذ التدابير الاحترازية المناسبة لمواجهة خطورته الاجتماعية (٣) .

وقد ربط بعض الكتاب بين نظرية الخطورة وبين الظروف التضائية المخففة فقالوا أن القانون يمنح للقضاء سلطة تخفيف العقوبة الى ما دون الحد الأدنى المقرر للجريمة اذا ما ظهر من فحص شخصية الجاني وظروفه الخاصة قلة خطورته بقدر يبرر تخفيف العقوبة (٤) .

(١) يراجع لمسا المرجع السابق ص ٢٠١ وما بعدها .

(٢) هذا التعريف مستمد من نص المادة ١٢٢ من قانون العقوبات الإيطالي .

(٣) يراجع بدل نظرية الخطورة الاجرامية للكتور أحمد بنمي مرور بمجلة القانون والاقتصاد البنية الرابعة والثلاثون العدد الثاني ص ٤١٢ .

(٤) يراجع لمسا المرجع السابق ص ١٩٨ وفي نفس المنى :

Jean Constant — (de Belgique) *Légalité des Délits Rapport au Congrès International de Droit Pénal, Paris 1937, Rev. Intern. de Dr. Pén. 1937, P. 148.*

ومع التسليم بإمكان تخفيف العقوبة إذا ما ظهر للقضاء أن الجاني لا يعتبر خطراً على المجتمع ولا يحتفل عودته إلى الإجرام ، إلا أن نطاق تخفيف العقاب يتسع لصور أخرى ولاسباب عديدة تبرر التخفيف ، وذلك إلى جانب حالة خطورة الجاني ، وتتضح صحة هذا الرأي بالرجوع إلى نص المادة ١٣٣ من قانون العقوبات الإيطالي فهي تنص على معايير موضوعية وأخرى شخصية ، وتوجب الاعتماد في التفريد بالجائنين معا . ومن الواضح أن الخطورة تعتبر أحد معايير تقدير الجانب الشخصي في الجريمة .

هذا وبدراسة نظرية الخطورة يتبين اختلاف مجالها عن مجال سلطة القضاء في تخفيف العقاب . فيقسم غيرى مثلاً الخطورة إلى :

١ — خطورة جنائية تظهر بمناسبة ارتكاب الجريمة ، بمعنى أن ارتكاب الجريمة يظهر أن لدى الجاني ميلاً إلى الإجرام مما يحتفل معه عودته إليه .

٢ — وخطورة اجتماعية وهي سابقة على ارتكاب الجريمة . وفي شرح هذه الخطورة يقول أنه طبقاً للتجارب الإنسانية يمكن الحكم سلفاً بأنه متى توافرت في شخص صفات أو أحوال معينة ، فإنه يعتبر خطراً على المجتمع رغم عدم ارتكابه أفعالا غير مشروعة . وينتج أصحاب هذه النظرية المساواة بالدراسة الوضعية إلى أنه يجب أن يقاس العقاب بقدر ما يظهره الجاني من خطورة كما أنهم يرفضون فكرة التفرقة بين العقوبات والتدابير الاحترازية . ففي نظرهم أن النوعين يهدفان إلى نفس الغرض .

غير أن التطرف إلى حد المساواة بين العقوبة والتدابير الاحترازية فيه شيء من المفالة ، فالعقوبة توقع على مرتكب جريمة بينما التدبير الاحترازي قد يتخذ قبل ارتكاب أي جريمة . ويقتصر التدبير الاحترازي على تقييد حرية الجاني مع محاولة علاجه دون إيلاء ، بينما تهدف العقوبة إلى الردع علاوة على الإصلاح . وأخيراً يلزم تناسب العقوبة مع الجريمة المرتكبة وشخصية مرتكبها . أما التدبير الاحترازي فلا يتناسب مع جسامة الجريمة بل يتناسب مع خطورة الجاني (١) .

وبذلك يبين اختلاف مجال العقوبة عن مجال التدابير الاحترازية .

ونخلص مما سبق إلى أن أسباب تخفيف العقاب — وهي تقاس حسب جسامة الفعل المرتكب وشخصية مرتكبه والملابسات المحيطة بالجريمة ومرتكبيها — لا يمكن أن تنسب إلى نظرية الخطورة الإجرامية .

Enrico Ferri : La fonction juridique de l'état de danger chez le criminel (١)
rev. intern. de dr. pen. 1927 P. 58 Molasses A. Vieltes : Triple aspect
de l'état dangers de l'homme vis-à-vis de la loi pénale Rev. intern.
de dr. pen. 1928 P. 420. G. Battaglini : La peine dans le système des
sanctions juridiques. Rev. intern. de dr. pén. 1924 P. 62.

ثالثا : رأينا في تكيف طبيعة اسباب التخفيف المحدود (المادة ١٧) :

مما سبق يتبين أن الرأي الراجح فيها وقضاء اتجاهه الى أن « الاحوال » المشار اليها في المادة ١٧ من قانون العقوبات المصري لا تعتبر من قبيل الظروف بمعناها الفني الدقيق فلك أن الظروف عناصر تبعية عارضة لا تدخل في تكوين نموذج الجريمة — أي لا تعتبر من قبيل العناصر المكونة للجريمة — وانما تلحق الظروف بجريمة كاملة التكوين ، لتحدث أثرا مفررا لجسامتها ، يقابله المشرع بتشديد أو تخفيف للعقوبة حسب كونها ظروفنا مفردة أو مخففة للجريمة .

أما الاحوال التي تشرع فيها المادة ١٧ من قانون العقوبات والتي تعارف الفقه والقضاء على تسميتها « بالظروف القضائية المخففة » ، فهي لا تعتبر من قبيل الظروف بالمعنى الفني الدقيق ، اذ انها ليست عناصر تبعية عارضة تلحق بجريمة تامة التكوين . وواقع الامر أن المادة ١٧ عقوبات تنص على سلطة تقديرية يتحقق بها للقضاء المسبيل الى ملاعبة العقوبة لمدى جسامته الجريمة ذاتها .

ويؤيد هذا الرأي ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون الفرنسي الصادر في ٢٨ ابريل سنة ١٨٣٢ وهو الذي استحدثت نظام « الظروف القضائية المخففة » فقد عرفت المذكرة الايضاحية هذه « الظروف » بأنها « ليست توابع للفعل الاصلى ، بل هي تكون جزءا أساسيا من الفعل نفسه ، يؤثر في جسامته » .

وقد اعتنقت محكمة النقض الإيطالية في أحد أحكامها الرأي الذي تؤيده ، فقضت بأن الظروف غير المحددة تهذف الى تقدير شامل valutazione complessiva للجريمة المرتكبة وشخص مرتكبها (١) .

كما تعرضت محكمة النقض الإيطالية في أحد أحكامها للفرق بين ظروف الجريمة وبين المعايير التي تنص عليها المادة ١٣٣ من القانون الإيطالي (وهي التي تنظم سلطة القضاء التقديرية وتعين القاضي في تخفيف العقوبة تطبيقا للمادة ٦٢ مكررا) . فجاء بهذا الحكم أن الفرق يتلخص في الآتي :

« أن الظروف تعتبر عناصر عارضة وتبعية ينص عليها المشرع لما يترتب عليها من تغيير في جسامته الجريمة . أما العناصر التي تنص عليها المادة ١٣٣ فهي تراعى وتؤخذ في الاعتبار بعد اكتمال عناصر الجريمة ، وبعد أن يكون القضاء قد أعدت بجميع الظروف التي تقتدر بها ، وذلك من أجل تحديد العقوبة تحديدا دقيقا في نطاق الحدود القانونية المقررة للجريمة (٢) .

ويقول الكاتب الإيطالي كاتالو أن السلطة التقديرية التي يمنحها المشرع للقضاء تعتبر أخذاً ببدا المساواة في المعاملة Principio di equità وما يقتضيه

(١) يراجع نقض إيطالي بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٦ منشور بمجموعة Giuseppe Lattanzi : *Rassegna di giurisprudenza sul codice penale* 1956.

(٢) يراجع نقض إيطالي بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٤٧ منشور بمجموعة : Massimo della giurisprudenza penale della Cassazione No. 1455.

تحقيق ذلك من وجوب الحد الجزئي من مبدأ قانونية العقاب بغية تمكين القضاء من مواجهة كافة الملبسات التي تحيط بالجريمة المرتكبة (١) .

وفي رأى هذا الكاتب أن السلطة التقديرية في تخفيف العقاب تعتبر « جزءا من حق رئيس الدولة في العفو » (٢) .

وواقع الأمر أن هذه السلطة يمنحها المشرع للقضاء من أجل تحقيق العدالة والمساواة وهو ما تعارف الفقه على تسميته بتفريد العقاب . وتقول محكمة النقض الإيطالية في معنى مقارب : « أن هذه السلطة الممنوحة للقضاء بغية تحقيق ذلك المبدأ الذي يؤمن به كل إنسان والذي يهدف إليه كل قاضي : وهو الوصول الى تقدير وحكم عادل لما يرتكب من أعمال — ذلك المبدأ الذي أصبح في مرتبة القواعد القانونية الاساسية ، والذي يجب أن يتضمنه كل تشريع وضعى (٣) .

وتقدير العدالة هو تقدير موضوعي وليس تقديرا عاطفيا أو تقديرا يبغي الرحمة أو الشفقة بالمتهم . ويلاحظ أنه مع استقرار أحكام محكمة النقض المصرية على الإشارة الى ما أسمته « بطروف الرأفة » — وهو تعبير مستمد من صياغة المادة ١٧ ع — الا أننا نعتقد أن محكمتنا العليا لم تتجه الى الأخذ بتلك النظرية التي سبق لنا الإشارة إليها ، والتي تعتبر أسباب التخفيف « أسبابا للرأفة تتوقف على شعور القاضي واحساسه بوجوب تخفيف العقوبة تحقيقا لمجرد اعتبارات انسانية وشعور بالرحمة » . ويؤيد وجهة نظرنا حكم محكمة النقض الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩٥٥ اذ قضى بأن تقدير ظروف الرأفة إنما يكون بالنسبة الى الواقعة الجنائية التي ثبت لدى المحكمة وقوعها (٤) .

وجاء بحكم آخر لمحكمة النقض المصرية : « أن تقدير ظروف الرأفة وموجباتها مناطه بالواقعة الجنائية في ذاتها » (٥) .

وعلى ذلك يتبين أن المادة ١٧ ع تمنح القضاء سلطة تقديرية في النزول بالعقوبة الى ما دون الحد الأدنى المقرر لعقوبة الجريمة وذلك للمأمة العقوبة لجسامة الواقعة ولشخصية مرتكبها . ويقول الكاتب الإيطالي Capograssi أن على القاضي أن يستعين في ممارسة سلطته التقديرية بالخبرات القانونية والانسانية حتى يتوصل الى تقدير دقيق للواقعة المعروضة ، ويذكر Welzel أن النظرة الى السلوك الانساني ليست نظرة مجردة جامدة ، ولا يجوز أن يكون تقدير هذا السلوك عبارة عن عملية ميكانيكية آلية (٦) .

(١) Vincenzo Cavallo : Diritto penale, parte generale 1955, p. 443

(٢) Giuseppe Maggioro : Diritto penale, parte generale, V. 1. P. 530.

(٣) يراجع كافالو المرجع السابق ص ٤٤٣ .

(٤) يراجع حكم النقض الإيطالي الصادر في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ المشار اليه في كافالو المرجع السابق بند ٣٠٩ .

(٥) حكم النقض المصري في القضية رقم ١٧٠ لسنة ٢٥ ق . بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٥٥ مجموعة أحكام محكمة النقض السنة السادسة ص ١٠٠٣ .

(٦) حكم النقض في القضية رقم ١٩١٨ لسنة ١٢ ق . بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢ بمجموعة للقواعد القانونية الجزء السادس ص ٦١ .

(٧) يراجع بلما المرجع السابق ص ٨٥ وما بعدها كذلك : Pieter N. Drost : The Crime of State : Humanicide International Government Crime Against Individual Rights 1960, P. 1-5.

فالقانون يواجه بحقائق مليئة بالقيم ، وهو عندما يشير الى واقعة معينة ، انما يشير اليها كحقيقة متعلقة بالوجود تدب فيها الحياة بكل ما فيها من قيم ، ولذلك يتعين على المشرع وعلى القاضي ان ينظر كل منهما الى الامور بما يحيط بها من حقائق ومعان وقيم .

وقد صدق بعض الكتاب اذ قرروا انه ليس القانون ولا العلم ولا القضاء هو الذى يخلق الحقائق — ومن بينها ما يتعلق بالسلوك الانساني — بل انها الحياة نفسها هي التى تفرض على القانون وجوب التعرف على هذه الحقائق وترتيب الاثار الطبيعية عليها وفي هذا المعنى يذكر Filippo Vassalli انه لا يكفى العلم بنصوص القانون فليس الهدف من القانون ان تظل نصوصه مجردة ، بل الهدف هو تطبيق هذه النصوص . وتطبيق النصوص يستلزم بالضرورة التعرف على الحقائق التى ينظمها القانون (١) .

ونخلص من هذا التخليل الى ان ما يتمتع به القضاء من سلطة تقديرية في تخفيف العقاب الى ما دون الحد الأدنى المقرر لعقوبة الجريمة ، يعتبر نظاما يهدف الى تحقيق العدالة والمساواة والملازمة — هذه المعاني التى يطلق عليها الفقه اسم تفريد العقاب . ويستعين القضاء في ممارسة هذه السلطة بالحقائق والقيم القانونية والاجتماعية السائدة .

رابعا : نظام التخفيف الحر : *Atténuation Libre*

الى جانب السلطة التقديرية التى يتمتع بها القضاء لقياس جسامة الجريمة والنزول بالعقوبة طبقا لنص المادة ١٧ الى الحد الذى يراه ملائما مع التقيد بالحدود المنصوص عليها في هذه المادة ، ينص القانون المصرى على تجاوز حدود الدفاع الشرعى في المادة ٢٥١ وتقرر هذه المادة في فقرتها الاولى مبدا « الا يعفى بالكلية من تعدي بنية سلبية حدود الدفاع الشرعى اثناء استعماله اياه دون أن يكون قاصدا احداث ضرر اشد مما يستلزمه هذا الدفاع » .

وتنص الفقرة الثانية : « ومع ذلك يجوز للقاضي اذا كان الفعل جنائية ان يعده معنورا اذا رأى لذلك محلا وان يحكم عليه بالحبس بدلا من العقوبة المقررة في القانون » .

ومن الواضح ان الفقرة الثانية من هذه المادة تمنح القضاء سلطة تقديرية لتخفيف العقاب ان كانت هناك اوجه يراها جديرة باعتبار الجاني معنورا في تجاوز حدود الدفاع . وقد تناول الفقه بحث طبيعة ما أسماه القانون بعذر « تجاوز حدود الدفاع الشرعى » ونرى من الاهمية تكيف طبيعة هذا « العذر » ، وذلك توطئة لبيان مدى ارتباطه بنص المادة ١٧ .

تتجه معظم التشريعات الى منح القضاء سلطة تقديرية لتخفيف العقوبة الى ما دون الحد الأدنى المقرر لعقوبة الجريمة ، وتكون هذه السلطة محدودة عادة بجواز تخفيف العقوبة درجة أو درجتين ، وتسمح بعض القوانين — مثل

القانون البلجيكي — بتخفيف بعض العقوبات ثلاث درجات . وقد سبق أن ذكرنا أن القانون المصري قد اعتنق هذا النظام فنص عليه في المادة ١٧ ع . وتمتلك طائفة من القوانين نظاما آخر — الى جانب النظام السابق الذكر — يجيز للقضاء في حالات معينة تخفيف العقوبة تخفيفا غير محدود بمعنى أن القانون لا يقيد القضاء بحد أدنى لمقدار التخفيف الذي يجريه ، وإنما يمنح القضاء في حالات معينة سلطة تخفيف العقوبة التي يختارها الى الحد الذي يراه مناسباً . ولا يقيد من سلطته التقديرية سوى تقيده بالحد الأدنى المأمور المقرر في القانون للعقوبة التي يقضى بها (١) ، فمثلا لا يجوز النزول بعقوبة الحبس الى ما دون ٢٤ ساعة .

ومن أبرز القوانين التي اعتنقت نظام التخفيف الحر (أو التخفيف غير المحدود كما يطلق عليه البعض) القانون السويسري ، فقد نص في المادة ٦٦ على ما يأتي : « في الأحوال التي ينص فيها القانون على تخفيف العقوبة تخفيفا غير محدود ، لا يكون القاضي مقيدا بنوع العقوبة ولا بالحد الأدنى المقرر لعقوبة الجنائية أو الجسدية . غير أنه مع ذلك يتقيد بالحد الأدنى القانوني المقرر لكل عقوبة » .

وفي بعض الحالات يكون التخفيف الحر جوازيا فيقضى القانون السويسري بجواز تخفيف العقوبة في الحالات الآتية : الخطأ في القانون (المادة ٢٠) اصلاح الضرر المترتب على الشروع في الجريمة (المادة ٢٢ / ٢) والجريمة المستحيلة (المادة ٢٣) .

وقد ينص القانون على اعتبار التخفيف الحر وجوبيا ، فيقرر القانون السويسري وجوب التخفيف في الحالات الآتية : المسئولية المحدودة (المادة ١١) تجاوز حدود الدفاع الشرعي (المادة ٢٣ / ٢) وتجاوز حدود حالة الضرورة (المادة ٣٤ / ١) .

كما أخذ القانون الاثيوبي بنظام التخفيف الحر ، فنص عليه في المادة ١٨٥ وجعله وجوبيا أو جوازيا حسب ما يقضى به القانون . فنصت المادة ٧٨ مثلا على أن « على القاضي أن يخفف العقوبة تخفيفا غير محدود طبقا لنص المادة ١٨٥ بالنسبة للشخص الذي يرتكب الجريمة وهو يعتقد بحسن نية ، أن من حقه اتيان هذا العمل وبشرط أن تكون هناك أسباب محددة ومبررة لفظله . ويراعى القاضي في تحديد العقوبة الظروف والاسباب التي تبرر هذا الخطأ » .

ومن الواضح أن نظام التخفيف الحر أو غير المحدود يمتاز بتحقيق أكبر قسط من المرونة في تفريد العقاب ، ليمنع القضاء سلطة تقديرية — تماثل في طبيعتها — سلطته في تخفيف العقوبة تخفيفا محدودا الى ما دون الحد الأدنى المقرر لعقوبة الجريمة .

وقد نصت المادة ٢٥١ على جريمة تجاوز حدود الدفاع الشرعى بحسن نية ، وقضت بعدم اعفاء مرتكبها من العقوبة بالكلية ، ولذلك اتجه الفقه الى اعتباره مرتكباً جريمة معدية (١) .

وعلى ذلك وبحسب الاصل يحكم القاضى بعقوبة تتراوح مدتها بين الحدين المقررين لعقوبة الجريمة المرتكبة ، ويتقيد بشرط واحد وهو الا يعنى الجانى من العقاب .

ثم نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٥١ على انه اذا كان الفعل جنائياً يجوز للقاضى أن يعد المتجاوز معذوراً وذلك اذا رأى لذلك محلاً ، وأن يحكم عليه في هذه الحالة بالحبس بدلاً من العقوبة الاصلية المقررة للجريمة .

وقد اختلفت آراء الفقهاء المصريين حول تكييف طبيعة التخفيف الذى تقرره المادة ٢٥١ فذهب الراى الغالب الى انه عذر قانونى مخفف ، بينما اتجه قلة الى انه طرف قضائى مخفف (٢) .

وفى رأينا أن تجاوز حدود الدفاع الشرعى بحسن نية لا يعتبر من قبيل الاعذار القانونية (وهى ظروف قانونية مخففة) . فالظروف تعتبر عناصر اضافية تلحق بنموذج الجريمة الاصلى وتؤثر فى جسامته . ولا يصق هذا التعريف على ما تنص عليه المادة ٢٥١ ، فهذه المادة تعتبر تجاوز حدود الدفاع الشرعى بحسن نية جريمة ، ولا يمكن منطقياً اعتبار نموذج الجريمة ذاته مكوناً لنموذج ظرف مخفف أ

أما ما تقرره الفقرة الاخيرة من المادة ٢٥١ من جواز الحكم بالحبس بدلاً من العقوبة المقررة للجريمة — وذلك اذا رأى القاضى اعتبار الجانى معذوراً — فيعتبر امتداداً لسلطة القاضى التقديرية فى قياس جسامته الواقعة المكونة للجريمة وفى ملائمة العقوبة لجسامتها ولشخصية مرتكبها . ولذلك نعتقد أن القانون المصرى فى معالجته لاحكام عذر تجاوز حدود الدفاع الشرعى ، قد اعتنق نظام التخفيف الحر الذى يجيز النزول بعقوبة الجنائى الى حد عقوبة الحبس ، ولا يتقيد فى المدة التى يقضى بها الا بالحد الأدنى المقرر لعقوبة الحبس وهو ٢٤ ساعة .

وفى تحليل طبيعة هذا العذر يذكر بعض الكتاب المصريين انه لا يختلف عن الظرف القضائى الا فى امكان النزول بمقتضاه الى الحد الأدنى المقرر لعقوبة

(١) يراجع الدكتور محمود محمود مصطفى : شرح قانون العقوبات القسم العام ١٩٦٤ بند ١٦٩ من ٢١٩ ، وكذلك الدكتور محمود نجيب حسنى : شرح قانون العقوبات القسم العام ١٩٦٢ من ٢٤٤ .

(٢) يراجع الدكتور رؤوف عبيد مهابذ القسم العام من التشريع المعالى المصرى ١٩٦٥ من ٣٧ ، والدكتور نجيب حسنى المرجع السابق من ٢٤٦ ، والامام أحمد صفت شرح القانون الجنائى القسم العام بند ١٦٢ .

الحبس . وهو ما يؤيد رأينا في تكيف طبيعته القانونية ، وفي أنه سلطة تقديرية نهائية طبيعتها السلطة المقررة في المادة ١٧ ، وتهدف الى تفريد العقاب (١) .

نخلص من هذا العرض لاحكام المادتين ١٧ و ٢٥١ من قانون العقوبات ومن تحليل الطبيعة القانونية لهذه الاحكام الى ان القانون المصرى قد عالج بأحكام هاتين المادتين سلطة القاضي التقديرية في تخفيف العقاب ، وذلك اذا ما اقتضى الامر النزول بالعقوبة الى ما دون الحد الأدنى المقرر لعقوبة الجريمة . ومن الواضح ايضا أن كلا من النظامين مستقل عن الآخر ، بمعنى أن القانون المصرى قد وضع نظاما عاما للتخفيف تضمنته المادة ١٧ ع . وإلى جانب هذا النظام ، اعتنق نظام التخفيف الحر وخص به ما أسماه « بعذر » تجاوز حدود الدفاع الشرعى (المادة ٢٥١) .

خامسا : مدى الارتباط بين احكام المادتين ١٧ و ٢٥١ :

بينما انه سبق لمحكمة النقض أن تعرضت لموضوع البحث وأصدرت احكاما عديدة أرست مبادئ فكر من بينها الآتى :

١ - جاء ضمن حيثيات الحكم في الطعن رقم ٣٢١ لسنة ١٥ ق . الصادر بجلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٤٥ (٢) « اذا كانت المحكمة قد اعتبرت المتهم متجاوزا حدود الدفاع الشرعى بحسن نية ومع ذلك فانها أوقعت عليه - بناء على المادة ١٧ - عقوبة الحبس بدلا من عقوبة الاشغال الشاقة أو السجن المنصوص عليه في المادة ٢٣٦ لجناية الضرب المفضى الى الموت ، فلا يصح من المتهم ان ينمى عليها انها اخطأت في حقه . فان كل ما تقتضيه المادة ٢٥١ الخاصة بتجاوز حد الدفاع هو ألا تبلغ العقوبة الحد الاقصى المقرر لعقوبة الجريمة . وفي حدود هذا القيد يكون للمحكمة توقيع العقوبة التى تراها مناسبة نازلة بها حتى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات ، إلا اذا وجدت أن ذلك لا يسعها نظرا لما استبانته من أن التجاوز كان في ظروف تقتضى النزول بالعقوبة الى ما دون هذا الحد ، فعمدئذ ، وعمدئذ فقط ، يكون عليها أن تعدد معنورا طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة » .

٢ - وقد أكدت محكمة النقض اتجاهها السابق بصور حكمها في الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٢٧ ق بجلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٥٨ (٣) ، وجاء ضمن حيثيات الحكم ما يفيد أن الارتباط الوحيد بين المادة ١٧ والمادة ٢٥١ هو أن على المحكمة - اذا ما رأت تخفيف العقوبة اعمالا لنص المادة ١٧ - ألا تقضى بالحد الاقصى المقرر لعقوبة الجريمة . فاذا وجدت أن ظروف الجريمة تقتضى النزول بالعقوبة الى ما دون الحد الذى تسمح به المادة ١٧ ، فعمدئذ فقط يكون عليها أن تعدد معنورا طبقا للمادة ٢٥١ .

٣ - وقد تأثرت محكمة النقض في احكامها المشار اليها بها جاء بالتعليقات على المادة ٢١٥ من قانون سنة ١٩٠٤ (٢٥١ من القانون الحالى) وذلك في

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٢١٧ . والدكتور رؤوف عبيد المرجع السابق ص ٤٩ . والدكتور محمود نجيب حصى المرجع السابق ص ٢٤٦ .

(٢) مجموعة القواعد القانونية للاستئناف محمود عمر الجزء السادس العامة رقم ٤٩١ ص ٦٣٥ .

(٣) مجموعة احكام النقض السنة التاسعة العامة رقم ٧٢ ص ٦٦٢ .

محال بيان الحكمة من وضع هذا النص الى جانب حكم المادة ١٧ . فقد جاء بالتعليقات ما يأتي : « ويمكن تنزيل العقوبة في جميع الاحوال الى الحبس مدة ما عدا بالمادة ١٧ ع وذلك حسب درجة المعنوية التي يعتبر القاضي وجودها عند ارتكاب الفعل . وقد يكون الحد الأدنى المصرح بالحكم به حسب ما هو مقرر في هذه المادة زائدا عن اللازم . . ولذلك قد أجاز القانون للقاضي ان يعتبر المتهم معذورا فيما فعل وأن يحكم عليه بالحبس لمدة يجوز أن تزيد من يوم واحد » .

ويلاحظ على ما جاء بالتعليقات الاتي :

(أ) اقتضت على بيان الحكمة التشريعية من وضع المادة ٢٥١ الى جانب الحكم العلم المقرر في المادة ١٧ .

(ب) لم تذكر التعليقات أن تطبيق المادة ٢٥١ قاصر على الحالات التي يرى فيها القضاء الحكم يعقوبة تقل على الحد الأدنى للتخفيف المنصوص عليه في المادة ١٧ ، بل على العكس ورد في التعليقات صراحة أنه في حالة اعتبار « المتهم معذورا » يحكم عليه بالحبس لمدة يجوز أن تزيد عن يوم واحد « ومفاد ذلك أن مدة الحبس الجائز الحكم بها تطبيقا لنص المادة ٢٥١ تتراوح بين يوم واحد وثلاث سنوات .

٤ - وأخيرا صدر حكم محكمة النقض في الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٦ ق وأرست فيه المبدأ التالي :

(أ) لا ارتباط بين تطبيق المادة ١٧ والمادة ٢٥١ . ونرى أن يفسر هذا المبدأ في ضوء المناسبة التي دعت محكمة النقض الى ترديده . فقد طعن المحكوم عليه بأن « محكمة الجنائيات اذ عاملته طبقا لنص المادة ١٧ ، أوقعت أقصى عقوبة الحبس المنصوص عليه في المادة ٢٥١ ، وهو ما يعيب حكمها » .

وقد صفحت محكمة النقض اذ قررت أن لا ارتباط في التطبيق بين المادتين ، وأن كل ما توجبه المادة ٢٥١ (في فقرتها الاولى) هو ألا تبلغ العقوبة الموقعة الحد الأقصى المقرر للجريمة المرتكبة .

(ب) ثم ردد هذا الحكم المبدأ الذي سبق أن اعتنقته محكمة النقض في أحكامها السابقة ، والذي استمدته مما ورد بالتعليقات ، وقد سبق لنا أن أبدينا رأينا في هذا الاتجاه (في بند رقم ٣) .

وتحس نؤيد ما اتجهت اليه محكمة النقض في الحكم المشار اليه فيما قررته من عدم وجود أي ارتباط أو صلة بين أحكام المادتين ١٧ و ٢٥١ من قانون العقوبات ، ذلك أن القاضي يتمتع بسلطة تقديرية في اختيار ما يراه ملائما للاسنادات الدعوى المعروضة عليه . هذا مع مراعاة أن المادة ١٧ ع تجيز تخفيف العقوبة المبينة بها تخفيفا محدودا ، ومن جهة أخرى تطلق هذه المادة سلطة القضاء في تقدير احوال الجريمة التي تدعو الى الزاغة بالتهم . وبالعكس يفترض الاخذ بنظام التخفيف الحر اطلاق سلطة القاضي التقديرية

في تخفيف العقوبة ، وفي ذات الوقت تقيد ممارستها لهذه السلطة بحيث تقتصر على الحالات التي ينص عليها القانون صراحة والتي ترد على سبيل الحصر .

ونضيف الى ما ذهبت اليه محكمة النقض في حكمها سالف الذكر ، اننا نرى انه متى توافرت شروط تطبيق نص المادة ٢٥١ ، وأوضحت محكمة الموضوع في حكمها صراحة انها ترى اعتبار الجاني معذورا ، نفى هذه الحالة بتعين عليها تطبيق احكام المادة المشار اليها والحكم بعقوبة الحبس الذي تتراوح مدته بين ثلاث سنوات و ٢٤ ساعة ، ولا يكون هناك مبرر في هذه الحالة لتطبيق احكام المادة ١٧ . أما اذا رأت المحكمة ان الجاني قد تجاوز حدود الدفاع الشرعي ولم تر وجها لاعتباره معذورا في ذلك ، فمعتدذ يتمتع القضاء بسلطة تقديرية في تحديد العقوبة بين حديها الاقصى والادنى المقررين للجريمة . كما يتنبع القضاء بالاصل الصام في ممارسة سلطته التقديرية المنصوص عليها في المادة ١٧ ع .

تطبيق المبادئ العامة على وقائع الدعوى في الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٢٦ ق .

تعرضت محكمة النقض في حكمها الصادر في ٩ من مايو سنة ١٩٦٦ لموضوع هام يتعلق بتكييف محكمة الجنائيات لما مارسته من سلطة تقديرية في تخفيف العقاب . فقد جاء بحكم محكمة النقض الذي سبق الإشارة اليه انه : « لما كانت المحكمة قد رأت اعتبار الطاعن متجاوزا حدود الدفاع الشرعي وأعملت في حقه المادة ٢٥١ من قانون العقوبات فان ما تزييد به من اضافة المادة ١٧ عقوبات يكون نافلا . . » .

ومع ذلك فنحن نعتقد ان محكمة الجنائيات لم يجانبها الصواب فيما قضت به ، وذلك في ضوء ما استخلصته من وقائع الدعوى ، وفي حدود حقها في ممارسة سلطتها التقديرية . ونبين رأينا فيما يلي بقدر من التفصيل :

قضت محكمة الجنائيات بعد سرد وقائع الدعوى (حسب التفصيل الذي بيناه في صدر هذا البحث) بنفي نية القتل وبادانة الجاني في جريمة ضرب مغضى الى الموت . ثم استطردت الى القول بأنه : نظرا للظروف التي أحاطت بالمتهم والتي رأت معها المحكمة انه تجاوز حدود الدفاع الشرعي المنصوص عليها في المادة ٢٥١ من قانون العقوبات تجاوزا واضحا واكيدا ، فانها ترى استعمال الرأفة معه اعمالا للمادة ١٧ من قانون العقوبات .

ويلاحظ على هذا الحكم ما يأتي :

١ — انتهت محكمة الجنائيات الى نفي نية القتل وخلصت الى ادانة المتهم في جريمة الضرب المغضى الى الموت ، وهو تكييف سليم لوقائع الدعوى .

٢ — ذكرت محكمة الجنائيات في حيثيات الحكم (وذلك نقلا عما جاء بحكم محكمة النقض) انها ترى اعتبار الجاني متجاوزا حدود الدفاع الشرعي المنصوص عليها في المادة ٢٥١ من قانون العقوبات تجاوزا واضحا واكيدا . ومن الواضح ان محكمة الجنائيات قصدت من الإشارة الى نص المادة ٢٥١ ، الاحالة الى ما تقرره تلك المادة في فقرتها الاولى من حكم تجاوز حدود الدفاع

الشرعى اذ تقرر هذه الفقرة «الا يعفى من العقاب بالكلية من تجاوز.. الخ» .
٣ — لم تعتبر محكمة الجنائيات معذورا ، ولم تشر الى انه قد استبان لها توافر شروط المعنوية التى نصت عليها الفقرة الثانية من المادة ٢٥١ بل ولم تتعرض لبحث توافر هذه الشروط ، وانما رددت عبارات تفيد ان «التجاوز كان واضحا واكيدا» . كما ذكرت ان الجانى قد تعمد اصابة من وجهوا اليه السباب والتهديد بالتعدي ، غير انه لم يقصد ازهاق روح أحد . ثم اضافت ان اشهار المسدس دون اطلاقه كان يكفى ، واطلاق الاعيرة فى الهواء للارهاب كان يكفى حتما .

ومن ذلك يتبين ان محكمة الجنائيات لم تر اعتبار الجانى معذورا ، ونرى انها كانت فى هذا التقدير على حق .

٤ — رأت محكمة الجنائيات اخذ الجانى بالرأفة نظرا للظروف التى احاطت به ، وهى مسألة موضوعية تخضع لتقديرها . وعلى هذا الاعتبار قضت بأعمال نص المادة ١٧ والحكم عليه بالحبس لمدة ثلاث سنوات .

الخلاصة

نخلص من هذه الدراسة الى تقرير النتائج التالية :

١ — لا ارتباط بين المادة ١٧ (التى تنظم سلطة القضاء التقديرية فى التخفيف المحدود للعقاب) وبين حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٥١ (التى تنظم سلطة القضاء التقديرية فى اجراء التخفيف الحر أو غير المحدود) ، ذلك ان كلا من النظاميين يستقل عن الآخر بمجال تطبيقه وبشرط انطباق احكامه .

٢ — المعيار الذى يحدد لمحكمة الموضوع أى النصين (المادة ١٧ والمادة ٢٥١) ينطبق على وقائع الدعوى ، لا يتحدد بمقدار العقوبة التى ترى الحكم بها ، بل يتوقف على تكييفها للأسباب الداعية لتخفيف العقاب . فان قدرت ان دواعى التخفيف هى احوال تتطلب اخذ المتهم بالرأفة ، وجب تطبيق احكام المادة ١٧ والالتزام بالحدود التى تقررها . اما اذا رأت اعتبار الجانى معذورا فى تجاوزه حدود الدفاع ، وتوافرت شروط هذا « العذر » ، فقد وجب عندئذ الالتزام بأحكام المادة ٢٥١ .

يصدر قريبا العدد الثانى من المجلد التاسع — مايو ١٩٧٢ من

المجلة الاجتماعية القومية

متضمنتا المواد التالية :

— الانماط الشائعة للتنشئة الاجتماعية فى الريف
الدكتور محمود عبد القادر

— علاقة الاداء على الاختبارات المقننة بالنجاح المهنى
سيد عبد العال

— سيكولوجية العامل المشكل فى الصناعة
الدكتور فرج عبد القادر طه

— سوسولوجية الجماعات الصغيرة
على جلى

— ازمة المجتمع الجاهلى
السيد شتا

— اثر اناحة مرس التعليم على التغير الاجتماعى فى القرية المصرية
سالم عبد العزيز محمود

وغيرها من المواد بالعربية والانجائزية

دور كايم الدكتور سيد عويس

١ — من هو دوركايم ؟

ولد في ١٨٥٨ في فرنسا ومات سنة ١٩١٧ .
استاذ علم الاجتماع في جامعة بورديو ثم استاذ علم الاجتماع والتربية
في جامعة باريس .

L'Année Sociologique مؤسس ورئيس التحرير

مؤلف الكثير من الكتب والموضوعات ومن هذه :

- 1 — De la division du travail social, 1893.
- 2 — Les règles de la méthode sociologique.
- 3 — Le suicide, 1897.
- 4 — Les formes élémentaires de la vie religieuse, 1912.

يصفه Sorokin انه قد جمع بين القدرة الواسعة في المنطق والفكر
الفلسفي والعناية الفائقة للعالم ..

٢ — أفكاره

أول من هاجم روسو الذي قال بنظرية العقد الاجتماعي Social contract
فقال ان كان هناك عقد فانه يقتضي موافقة افراد المجتمع لان العقد يتضمن
الموافقة . اما اذا لم يوافق افراد المجتمع فالعقد ينهار ولكن الواقع ان الناس
يعيشون في المجتمع بدافع القهر والناس اذ يفعلون فائهم يفعلون ما ينبغي
عليهم ان يفعلوه People want to do what they should do .

وتنحصر أفكار دور كايم فيما يلي : —

١ — ان المجتمع هو ظاهرة توجد خارج نطاق وتختلف عن الافراد الذين
يعيشون في المجتمع (Sui generis)

٢ — وان الظواهر الاجتماعية تختلف من علم النفس ولا يمكن ان تفسر
على أساس سيكولوجي أي ان :

٣ — عقل الإنسان وسلوكه ومميزاته تتوقف على تفاعله الاجتماعي مع
المجتمع .

- ٢ — وإن الظواهر الاجتماعية هي ظواهر قائمة بذاتها .
 ٣ — وإن المجتمع شيء يختلف عن مجرد مجموع افراده ..
 ٤ — وأنه يوجد معامل ارتباط بين الفئات الرئيسية للظواهر الاجتماعية وبين الفئات الرئيسية لصفات الشخصية .
 بعض أو كل هذه الآراء والإنكار كانت معروفة من قبل .
 (البوذية Confucianism — أرسطو كونت) .

- ٣ — بعض العوامل التي أثرت في تفكير دور كايم
 ١ — المدرسة النفعية بانجلترا Utititarian theory of England
 Bentham : The greatest happiness of the greatest number
 John Stuart Mill and others (England)

٢ — Trade منافسه في فرنسا

- ٤ — مدرسة دور كايم
 ١ — أكد وجود عقل جمعي Collective consciousness وهو يختلف عن العقل الفردي .. فكل له عناصره التي تختلف عن الأخرى .
 ٢ — أن علم الاجتماع ليس نتيجة أو تابعاً لعلم النفس .
 ٣ — وأنه لكيما نفساً ظاهرة اجتماعية يجب على الباحث أن لا يسترها على أساس نفسي بل يبحث ويدقق البحث في طبيعة المجتمع ذاته .
 ٤ — ولكي يفرق بين العقل الجمعي وبين العقل الفردي وبين الحقيقة الاجتماعية والحقيقة النفسية ، وضع دور كايم الأساسيين التاليين :
 (أ) الأساس الأول أن الظاهرة الاجتماعية خارجية Exteriority
 (ب) الأساس الثاني أن الظاهرة الاجتماعية قاهرة Constraint
 (أ) وقد أوصل ذلك دور كايم إلى ضرورة وجود عقل جمعي مستقل وخارجي عن الأفراد أي أن الثقافة والحضارة خارجة عن الأفراد ، والأفراد يأتون ويذهبون والثقافة والحضارة تبقى .
 (ب) أن نظام القيم الاجتماعية Culture في المجتمع يضطرننا إلى أن نعمل بأسلوب معين لا سبيل لتغييره .

٥ — نقد دور كايم

- ١ — أن دور كايم كان ضد علم النفس الفردي لا علم النفس الاجتماعي .
 ٢ — أن المجتمع في نظر دور كايم كان ملغى فيه culture بصرف النظر عن its structure وكان هم دور كايم الفرد culture

٣ — لقد أخطأ دور كايم عندما قال (homogeneity of culture)
... We got to ask what groups what structure is, its levels ?

٤ — لم يفسر لنا دور كايم الا قليلا deviant behaviour او
social change (زيادة السكان) ؟ .

٥ — لم يستطع دور كايم ان يرد على سؤال Tarde اذ لم ندخل في
حسابنا الافراد الذين يكونون المجتمع لماذا تبقى في المجتمع ؟

— لا يمكن وجود مجتمع بلا افراد او افراد بلا مجتمع يقول Zalinger :
(Better we may say internalized norms instead of exeriority)

٦ — يقول Sorokin في التعليق على بحثه عن الانتحار انه أوضح
مما لا يدعو الى الشك دور العوامل الاجتماعية في موضوع الانتحار ولكنه
لم ينجح في التدليل على ان العوامل الاخرى ليس لها تأثير .

— ٧

Durkheim systematically ignored "Power", "people conform
because they simply want to conform", that is what Durkheim
implied when he ignored "Power".

Learning is power — Durkheim was just concerned with
"Culture".

Durkheim was :

- 1) Culture determinist.
- 2) Rational.
- 3) Materialist.

16. Basic hypothesis should be stated as follows :

"That suicidal behaviour is a combination of psycho-instinctual impulse and social precipitation". (George Simpson)

(psychoanalysts appear to hold that the fundamental patterns of behaviour set in infancy are not seriously effected by social factors at all, and that neuroses are not cured by social analysis) (or that to the death-in-stinct there must be opposed the life-instinct, by calling forth from man his will to conquer his own self-annihilatory drives.....).

But they fail to analyze the relation between these self-annihilatory drives and the manner in which they are called forth by social factors, and also what social factors must be strengthened or called into being in order to overcome these drives.

13. It is the basic hypothesis that interrelating psycho-analytic discoveries on the motives for suicide with the *social conditions* under which suicide occurs, offers the most fruitful method of advancing our knowledge of the phenomenon.....

14. Feelings of melancholia, depression or any of the other states which Durkheim describes when he comes to classifying what he calls *Morphological types of suicide* in terms of their social causes, are not those of the moment of suicide; they have a long history in the individual.

15. Durkheim's contention was that it was impossible to start an aetiological investigation of suicide as a social phenomenon by seeking to establish types of individual behaviour in suicides..... *We now know better* and Durkheim would have strived to bring his sociological analysis into harmony with psychoanalysis. (Durkheim's ability always showed itself in utilizing the findings of psychology.....Zalinger.

But the *inadequency* of statistics on suicide generally has been even more sharply pointed up by psychoanalysts :

- + Gregory Zilboarg has to say. "Suicide cannot be subject to statistical evaluation, since all too many suicides are not reported as such."

(those who kill themselves through automobile accidents are not recorded as suicides.....).

(those who sustain serious injuries during an attempt to commit suicide and die weeks or months later of these injuries are never registered as suicides.....).

(a great many genuine suicides are concealed by families.....).

9. Also Fenichel, Brill and Menninget, have pointed out the *prevalence* of "partial suicides" where death does not occur but which consist of "self-destructive actions, during melancholic states, carried out as self-punishment, as an expression of certain delusions or without any rationalization."

(it is clear that these "partial suicides" never find their way into the statistics of suicides.....).

10. Durkheim and others show little if any suicide among children.

11. The conclusion reached by Durkheim that suicide shows up the deep crisis in modern society and that it grows as civilization advances is seriously challenged by Zilboarg.

- + Zilboarg concludes that suicide is evidently

"as old as the human race, it is probably as old as murder and almost as old as natural death. The lower the cultural niveau of the race, the more deep-seated the suicidal impulse appears..... The man of today, as far as suicide is concerned, is deficient, indeed, as compared with his forefathers who possessed a suicidal ideology, mythology and and unsurpassed technique."

12. Modern developments in motive-analysis and in the description of the fundamental characteristics of the emotional life were unknown to Durkheim of course.

is power, and political power; but he was just concerned with culture.

3. The fallacy of Durkheim's assumption of homogeneity of culture.

4. Also did he pay little attention to the problem of deviant behaviour (social change).

5. Durkheim was culture determinist and materialist and as Freud spent much time on unconscious and conscious behaviour, he also spent much time on the fact that the individual is a part of his culture.

Both Freud and Durkheim were rationalists.

6. If his study has made evident the role of the social factors in the movement of suicide, it did not succeed in showing that all other factors do not have any influence.

Many fluctuations of the suicide-curve are unaccountable through Durkheim's theory. On the other hand, a series of investigations have shown quite a tangible correlation of the suicide movement with other biological psychological, geographical and social influences. (Sorokin).

7. Since Durkheim's work, the chief advances in our knowledge of the subject have come from :

actuarial statistics

psychoanalytic psychiatry

Parsons and others saw there is *no antithesis such as Durkheim posited, between the social and the psychopathological explanations of suicide, but, that they are complementary.*

8. Durkheim is skeptical about the reliability of the statistics on suicide with regard to *motives* for two reasons :

a untrained enumerators

b) motive ascribed by *suicides* to their acts are unreliable.

" Intent is too intimate a thing to be more than approximately interpreted by another."

12. For Durkheim all ameliorative measures must go to the question of social structure. (Suicide rate cannot be halted in its upward curve by education, exhortation or repressions, he says :

- a) Egoistic suicide can be reduced through the re-establishment of *occupational groups* + compact voluntary *associations* based on work interests.
- b) The occupational group will also serve to limit the number of *anomic suicides*.
- c) In the case of conjugal anomy, his solution is in greater freedom and *equality for women*.

13. No social fact to Durkheim has been explained until it has been seen in its full and complete nexus with all other *social* facts and with the fundamental structure of society.

Thus suicide for Durkheim shows up the deep crisis in modern society.

IV. THEORY :

Durkheim claims that :

"The aggregate of individual views on life is more than the sum of the individual views".

It is an existence in itself; what he calls the "collective conscience", the totality of beliefs and practices, of folkways and mores. It is the repository of common sentiments, a well-spring from which each "individual conscience" draws its moral sustenance

V. CRITICISM :

1. Durkheim is a social psychologist inspite of his opposition to Psychology. He was actually against individual psychology.

2. Durkheim systematically ignores "Power". "People conform because they simply want to conform". That is what Durkheim implied when he ignored "Power". For example, learning is power, productive means if owned by certain individuals

- b) *Divorce* : as an example of conjugal anomy : Here marital society no longer exercises its regulative influence upon the partners, and the suicide-rate for the divorced is comparatively high. The anomic situation is more severely reflected among divorced men than among divorced women, why? Since it is the man, according to Durkheim, who profited more from the regulative influence of marriage.

8. Durkheim claims that now the 3 aetiological types have been established it is possible to describe the individual behaviour-patterns to those exemplifying these types. *Seeking to find the causes of suicide by investigating the individual types Durkheim had originally claimed to be fruitless.*

also

9. In addition to tabulating the individual forms of the three different types, Durkheim seeks to establish that there are individual forms of suicide which display *mixed types* : such as

the ego-anomic

the altruist-anomic

the ego-altruist

10. Durkheim claims that "each society has a *collective inclination* towards suicide, a rate of self-homicide which is fairly constant for each society so long as the *basic conditions of its existence* remains the same."

Collective inclination : this inclination is a reality in itself + exterior to the *individual inclination* + exercising a coercive effect upon him.

In short, the *individual inclination* to suicide is explicable scientifically only by relation to the *collective inclination*, and this *collective inclination* is itself a determined reflection of the structure of the society in which the individual lives.

11. When the rate of suicide increases rapidly, it is symptomatic of the breakdown of the collective conscience, and "a basic flaw in the social fabric".

Suicide and criminality are not correlative, although both when excessive may indicate that the social structure is not operating normally.

c) *Political and national Communities*

His thesis is that in great crises the suicide-rate falls because then society is more strongly integrated and the individual participates actively in social life. His egoism is restricted and *his will to live strengthened*.

2. *Altruistic Suicide*

After establishing the variation of suicide-rate *with the degree of integration of social groups* Durkheim is led to consider the fact of suicide in social groups where there is *compatatively great integration of the individual*, as in Lower!!! societies.

Here, where the individual's life is *rigorously governed by custom and habit*, suicide is what *he calls* : altruistic, that is, it results from individual's taking his own life because of higher commandments, either those of religious sacrifice or unthinking political allegiance.

In the so-called *modern society*, this type of suicide exists in the army where ancient patterns of obedience are ripe (prevalent).

3. *Anomic suicide*

Results from lack of regulation of the individual by society. *It is a chronic state in the modern economy.*

" The individual's needs and their satisfaction have been regulated by society; the common beliefs and practices he has learned make him the embodiment of what Durkheim calls the collective conscience. When *this regulation* of the individual is upset so that his horizon is broadened beyond what he can endure, or contrariwise contracted unduly, conditions for anomic-suicide tend toward a maximum." *Examples* :

- a) *Sudden wealth* : as stimulative of suicide on the ground that the newly enriched individual is unable to cope with the new opportunities afforded him. The upper and lower limits of his desires, his scale of life, all are upset.

6. To Durkheim the suicide-rate is a phenomenon *sui generis*; that is the totality of suicides in a society is a fact separate, distinct, and capable of study in its own terms.

7. Durkheim proceeds to relate currents of suicide to social concomitants..... (accompanying social factors).

1. *Egoistic Suicide* :

From a study of

- a) religious affiliation (suicide-rates is lowest among Catholics).
- b) marriage and family
- c) political and national communities

Durkheim is led to the first of his 3 categories namely :
"Egoistic suicide" which results from lack of integration of the individual into society.

a) *Religious affiliation*

- + Catholicism's rate is low (closely integrating individuals).
- + Protestantism's rate is high (this correlates with the high state of individualism).

also the advancement of science and knowledge which is an accompaniment of the secularization process under Protestantism, while explaining the universe to man, nevertheless disintegrates the ties of the individual to the group and shows up in higher suicide-rates.

b) *Marriage and the Family*

- + The greater the density of the family the greater the immunity of individuals to suicide.
- + The individual characteristics of the spouses is unimportant in explaining the suicide-rate. It is dependent upon the structure of the family and the roles played by its members.

directly or indirectly from a positive act of the victim himself, which he knows *will* produce this result. "

2. *What is an attempt of suicide ?*

" is an act thus defined but falling short of the actual death".

This definition exclude suicide of animals.

3. Durkheim has treated or touched on normal and abnormal psychology, social psychology, anthropology (especially the concept of race), meteorological and other "cosmic" factors, religion, marriage, the family, divorce, primitive rites and customs, social and economic crime (especially homicide) and law and jurisprudence, history, education and occupational groups.

4. *The basic theme :*

" Suicide which appears to be a phenomenon relating to the individual is actually explicable aetologically with reference to the social structure and its ramifying functions."

5. *The early chapters :*

are devoted to the negation of doctrines which ascribe suicide to *extra-social* factors :

- + mental alienation
- + race
- + heredity
- + climate
- + temperature
- + and finally to a negation of the doctrine of "imitation" (Tarde).

In these chapters Durkheim is involved in a process of elimination : all these which *require* resort to individual or other *extra-social* causes for suicide are dispatched leaving only *social causes* to be considered.

3. That society is something different from a mere sum of its individual members.
4. There is a correlation between the fundamental categories of social phenomena and those of personality-traits.

These ideas were all well known (Buddhism + Confucianism + Plato ... Aristotle «man is a social animal» ... and Comte...)

However, his fundamental contributions may be :

His challenge of the conception of social contract. By division of labour Durkheim says that you have an element of collective conscience (culture). Contract has a meaning because people agree ; if they disagree contact falls apart.

b) *Factors in the Author's life affecting his selection and statement :*

1. Utilitarian theory of England «Bentham + John Stuart Mill...»
2. Tarde his opponent... in France, who said commenting on Durkheim's statement of the existence of a social mind independent from and exterior to individuals. «After excluding the individuals how can we have a society as a remnant ?»

III. Preliminary Steps by Author :

This is an empirical research which supports Durkheim's theory.

His method is statistical.

1. *What is suicide ?*

Durkheim began the definition by saying

" The term suicide is applied to any death which is the direct or indirect result of a positive or negative act accomplished by the victim himself. "

and then he found that this definition was inadequate.....

He re-stated it in the following

" The term suicide is applied to all cases of death resulting

SUICIDE

By

EMILE DURKHEIM

(A Summary)

By

SAIED EWIES

I. Biography of the Author :

Born in 1858 in France, died in 1917 ; professor of Social Science at the University of Bordeaux ; later professor of Sociology and Education at the University of Paris.

Founder and editor-in-chief of *L'année Sociologique*. Author of numerous articles and books, among which the most important are :

- + *De la Division du travail Social* 1893.
- + *Les règles de la méthode Sociologique*.
- + *Le Suicide* 1897.
- + *Les formes élémentaires de la vie religieuse*, 1912.

II. History of the Ideas Incorporated in the Theory :

a) *Background of the ideas :*

Society, or sociality is the psycho-social reality of *sui generis* (in a class by itself) which exists apart, and is different from, that of the individuals who compose a society. Sociological regularities are different from, and cannot be reduced to, the psychological. The ideas can be clearly stated as follows :

1. That *man's* mind, behaviour and his characteristics depend upon social interaction and society.
2. That social regularities are *sui generis*.

with lacerations of the meninges and brain underneath and the bullet lodges in one of the latter structures.

The explosive fractures of both the vault and the base of the skull which is a characteristic of bullets fired by rifled high-velocity weapons does not occur in these cases.

IV.—The outlet wound :

A bullet which is fired by a home-made non-rifled weapon is commonly lodged if it passes through soft tissues only and exclusively so if it hits a bone.

In actual fact the wound simulates injury by a blunt instrument more than by a firearm.

Medicolegal experts experienced in this type of injuries can diagnose their nature usually on the spot.

- d) Signs of near firing occur around this type of inlet wounds at fairly longer distances than in case of rifled weapons.

Powder tatter is the most characteristic sign of them and this is because the combustion of the gun powder in these cases is incomplete.

In some cases cordite rods are found prickled into the skin around the inlet wound. These rods should be distinguished from woody particles resulting from the passage of a bullet fired by a rifled high-velocity weapon through an intervening woody object.

II.—Soft tissue injuries.

These are mainly in the form of tunnels or canals produced by the passage of the bullet through the organs, unlike the massive lacerations produced by bullets fired from rifled high-velocity weapons.

The injuries are limited to the path of the bullet only and are produced by the mechanical passage through the organs as it has not the explosive power of bullets fired from rifled high-velocity weapons.

III.—Bones :

- a) If the bullet hits a thick long bone, for example the femur, it either causes just a fissure fracture or non at all. They never produce comminuted or chipped fractures.
- b) If the bullet hits a thin long bone, for example the ulna, it may fracture it into two pieces with irregular edges, but with no comminution.
- c) If the bullets were fired at the skull from a near distance it may produce a localised comminuted fracture

- ii.—The bullet is not large enough to fit tightly into the barrel of these weapons. Consequently, most of the gases produced by burning of the powder escape through the space left between the barrel and the bullet and the pressure generated behind the bullet is low.
- iii.—In case of rifled weapons the bullet acts both as a wad and a projectile. It compresses the gases and so increases their pressure and consequently their propulsive power. This mechanism is lacking in case of bullets fired by non-rifled weapons such as those under discussion.
- iv.—The firing riflings impart to the bullet a high speed spinning movement which in turn causes its powerful drilling mechanism. This mechanism is absent if the bullet is fired from a non-rifled weapon.

Characteristics of the injuries produced by these weapons.

These weapons usually produce characteristic types of injuries different from those produced by bullets fired from rifled high-velocity weapons. The characteristics of these injuries can be summarised as follows :—

I.—The inlet wound :—

It is characterised by :—

- a) It is usually oval or irregular in shape, unlike the strictly rounded inlets of high-velocity bullets even if the weapon was fired perpendicular to the target. This is because the high speed spinning movement imparted to the bullet by the riflings of the barrel which causes the round shape of inlet wound in case of high-velocity weapon is lacking in the home-made ones under discussion.
- b) It is usually surrounded by contusions rather than by abrasions. This is because the bullet inflicts the injury by hitting the body rather than by drilling through it as in case of the rifled weapons.
- c) The edges of the wound are not typically inverted. This is also due to the lack of the spinning mechanism.

**INJURIES CAUSED BY HOME - MADE NON - RIFLED
WEAPONS DESIGNED FOR FIRING HIGH-VELOCITY
BULLETS**

By

SAMIR YASSA FARAG (M.D.)

In my review through the literature, I did not come across any report about injuries caused by home-made non-rifled weapons which are designed to fire high-velocity bullets : Accordingly I feel it is not unworthy too, to write few notes about this type of weapons which is common in Upper Egypt, based on my own observations through my practice as a medical officer in Assiut province.

Weapons of this variety are becoming more common nowadays all over Upper Egypt in general and at Assiut province in particular. This is because the population believe that these weapons are more injurious than the shotgun variety and also because these cartridges can be easily obtained. The vast majority of these weapons are short barreled in the form of pistols and only a minority of them are long barreled guns.

Most of these weapons are designed for firing cartridges of the Lee-Enfield and Russian types, although some of them can be made to fire other types of cartridges.

DYNAMICS OF FIRING

Bullets fired by such weapons are very weak, even weaker than shots and this is because of the following reasons :—

i.—The incomplete burning of the gun powder.

I have tried personally some of these weapons and found that after firing there is always a good amount of gun powder left unburnt.

استخدام الورق السيلولوزى المالح في تحليل السموم الجزء الخامس مشتقات الانيون

دكتور زين العابدين مبارك

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

يعتبر الانيون ومشتقاته من أخطر المواد التى تسبب الاعتماد الفسيولوجى، ولقد أسئء استخدام هذه المواد فى مصر . ونظرا لكثرة تداولها زادت حالات التسمم بل والوفاة ، لذا كان لابد من استخدام طريقة عملية وحساسة فى فصل هذه المواد والتعرف عليها . وبهذه الطريقة أمكن فصل الانيون الخام ومشتقاته الطبيعية الموزمين والبيافرين والكودايين ومادة مخلفة تسمى البيتيدين على ورق تبادل أيونى باستخدام مخيمات مائية . وأمكن الحصول على فصل واضح لهذه المواد فى فترة زمنية قصيرة .

REFERENCES

- 1 — Street, H. V., «Progress in Chemical Toxicology», (Stolman, A., ed.), vol. 2, Academic Press, New York-London. 1966.
- 2 — El-Darawy, Z. I. and Mobarak, Z. M., Pharmazie, (part 1), 1971 (in press).
- 3 — El-Darawy, Z. I. and Mobarak, Z. M., Pharmazie, (part 2), 1971 (in press).
- 4 — El-Darawy, Z. M. and Mobarak, Z. M. Pharmazie (part 3), 1971 (in press).
- 5 — El-Darawy, Z. M. and Mobarak, Z. M., U.A.R. J. Chem., (part 4, 1971 (in press).
- 6 — Pfeifer, S. and Miram, R., Sci. Pharm., 28, 153 (1958).

Opium analysis (6)

During the course of opium analysis preliminary separation of morphine from the other alkaloids is essential because the proportional concentration of morphine is so much higher than that of the other alkaloids which makes the application of the required quantity of the extract to be applied to produce suitable spot areas for all the alkaloids simultaneously, impossible.

The sample of opium was crushed finely with few drops of 0.5 N sulphuric acid and suspended in 1% sulphuric acid in 70% methanol and filtered.

1 — 5 ml. were mixed to 10 ml 0.1 N sodium hydroxide and extracted with chloroform. The chloroformic extract contained the nonphenolic opium alkaloids. This chloroform solution was then extracted with three 10 ml portions of a buffer solution at pH 2 (50 ml M/5 KCl 10.6 ml N/10 HCl-completed to 200 ml. water). The aqueous layer was separated and rendered alkaline with sodium hydroxide and reextracted with chloroform. The chloroform is evaporated and the residue dissolved in 1 ml. of methanol.

2 — The sodium hydroxide layer that contains the phenolic alkaloids i.e. morphine, narcine, and narcotine was treated with hydrochloric acid till slightly acidic then rendered alkaline to pH 9 with ammonia. The morphine was extracted with chloroform — isopropanol 3 : 1 mixture which was evaporated to dryness and dissolved in 1 ml methanol.

3 — The methanolic solution each fraction were be applied separately to the paper.

Following the above technique the analysis of opium was successfully performed.

d — An excellent separation of the opium alkaloids on CM82 paper was obtained by development with 0.25% ammonia. See table (II).

e — A sample of methanolic solution of opium was applied to the CM 82 paper and developed with 0.25% ammonia gave only one spot corresponding to morphine. This is due to the unequivalent concentration of morphine (10%) compared to that of papaverine (1%) and codeine (0.5%) which leads to the very low concentration of the later two alkaloids and does not allow their detection with the iodoplatinate reagent. This was further studied in the course of opium analysis.

2. On diethylaminoethyl cellulose DE 81.

Development of the DE 81 paper with 0.1 M sodium chloride and the other solvents in the same order mentioned above did not give encouraging results. Consequently 0.25% ammonia solution gave excellent results compared with those given on CM82 paper Table (II).

TABLE (I)

*Separation of Narcotic Analgesics
on Carboxymethyl Cellulose CM 82 Cation-exchange Paper.*

Solvent	Pe	Pap.	Cod.	Mo.
0.1 M NaCl	0.36	0.36	0.66	0.65
2.0 M NaCl	0.27	0.42	0.73	0.73
0.1 M NaNO ₂	0.32	0.30	0.33	0.36
0.1 M CH ₃ COONa	0.17	0.18	0.29	0.24
0.1 M Na ₂ CO ₃	0.00	0.20	0.48	0.48
0.25% Ammonia	0.00	0.28	0.58	0.78

Pe = Pethidine

Pap. = Papaverine

Cod. = Codeine.

Mo. = Morphine

TABLE (II)

*Separation of Some Narcotic Analgesics
on CM 82 and DE 81 Ion-exchange Papers.*

Alkaloid	CM 82	DE 81
Pethidine	0.00	0.00
Papaverine	0.28	0.19
Codeine	0.58	0.79
Morphine	0.78	0.34

Solvent = 0.25% ammonium hydroxide.

3. *Solvents.*

- Sodium chloride solution 0.1 M and 2 M.
- 0.1 M sodium nitrite.
- 0.1 M sodium carbonate.
- 0.25% H_2O_2 .

4. *Location of spots :*

By viewing the chromatograms under u.v light.
Spraying with iodoplatinate or Draggendorff reagents is possible only on the carboxymethyl cellulose CM 82 paper.

RESULTS AND DISCUSSION

The use of modified cellulose ion-exchange papers in routine toxicological analysis was successfully applied by several authors (1-5)

The separation and estimation of the different opium alkaloids constitute an important part in opium analysis. Investigation of the behaviour of the main opium alkaloids namely morphine, papaverine, and codeine together with synthetic morphine substitutes mainly pethidine was suggested. The following observations were noticed. Table (I).

1. *On carboxymethyl cellulose paper CM 82*

a — When 0.1 M solution of sodium chloride was tried it was found that morphine moved with the same R_f value of codeine (0.65) and pethidine moved together with papaverine (0.36). The increase of the sodium chloride concentration in the solvent did not improve the results but a slight decrease in the R_f value of pethidine which did not allow complete separation from papaverine, was given.

b — In case of Salicylates⁽³⁾ it was found that the nitrite radical showed significant variation of the R_f values of the salicylates. This was as well tried with the morphine alkaloids on the CM 82 paper. The results obtained were not encouraging as the different compounds travelled very close to each other.

The same results were given with sodium acetate.

c — With 0.1 M sodium carbonate solution the separation of pethidine (R_f zero) from papaverine (R_f 0.28) was affected while codeine and morphine gave the same R_f value (0.48).

Occasionally, a delayed type of morphine poisoning may occur from the injection of the drug into chilled skin areas or into patients with low blood pressure. In which case the drug is not fully absorbed, and hence a subsequent dose may be given. When normal circulation is established, an excessive amount of morphine that is toxic or lethal to man may be absorbed in the blood.

Synthetic Analgesics

Products of morphine, and synthetic analgesics having «morphine-like» action have been developed extensively in recent years.

The main side effects of morphine are nausea, vomiting, constipation, sweating, and respiratory depression. The common synthetic analgesics, such as pethidine, amidone, and methorphan, are said to have side-effects less commonly and in slighter degree when given in equivalent analgesic doses.

All of these synthetic analgesic drugs, if given in excessive doses, are powerful poisons.

Pethidine has among the synthetic drugs, caused more cases of rapid addiction than any of other drugs. The drug is given by injection, as are most, and dosage grows larger and larger in order to obtain the desired effect, intellectual dulling and personality changes ensuing rather more rapidly than is the case with morphine.

EXPERIMENTAL

Materials and reagents

1. *Alkaloids used.*

5—10 ul. of methanolic solution of 1 mg/1 ml. of each of morphine, codeine, papaverine, and pethidine were applied to the paper.

2. *Ion-exchange paper.*

Carboxymethyl cellulose CM 82.

Diethyl aminoethyl cellulose DE 81.

The new history of opium is developed by the isolation of more than 25 plant bases, the knowledge of pharmacological action of them and its high point came by the synthesis of drug.

The poppy plant is cultivated chiefly in Asia, Turkey, India, China, Persia, and some Balkan countries. Opium is prepared from the dried milky juice of the unripe capsules of *Papaver Somniferum* Family; *Papaveraceae*. The milky juice is then dried and powdered.

Powdered opium contains some twenty-five or more alkaloids which constitute about 25% by weight of the opium and are responsible for its pharmacological activity.

Morphine, codeine, thebaine, papaverine, narcotine, and narceine are the most important bases, many of the remaining alkaloids occur only in traces. The quantities of the alkaloids present in opium vary widely with the specimen from which they are obtained, but the generally accepted average percentages are as follows :—

Morphine 10, codeine 0.5, thebaine 0.3, papaverine 1, narcotine 0.6, and narceine 0.2.

The above alkaloids exist in opium in chemical configuration and fall into two distinct classes : the phenanthrene and the benzyl isoquinoline classes.

The alkaloids of the phenanthrene are considerably more important from the therapeutic standpoint than the alkaloids of the benzyl isoquinoline group with they differ sharply in pharmacological properties.

Although a vast amount of investigation has been carried out on these bases, the study of opium alkaloids still remains an active field of research.

The possession of addiction liability necessitates the exercise of strict control over their manufacture, sale and distribution.

Acute morphine poisoning may result from clinical overdosage, accidental overdosage in addicts, or suicidal attempts.

THE USE OF MODIFIED PAPERS IN ROUTINE TOXICOLOGICAL ANALYSIS

Part 5 - Narcotic Analgesics

By

Z.M. MOBARAK*

National Center for Social and Criminological Research
Awkaf City, Giza Post Office, Cairo, Egypt (A.R.E.)

INTRODUCTION

Homer in 800 B.C. mentioned opium in the *Odyssey* and the *Iliad*. In Grecian mythology, Demeter used poppy to drown her sorrow for her daughter, Persephone, abducted by Socrates. Socrates knew of opium, but preferred hemlock at the end. Theophrastus, the Greek botanist, mentioned poppy as an emetic and anticonvulsant and Heraclitus seventy years later praised it as an anodyne.

Its use came, with Greek culture, to Rome, Celsus, in 25 A.D. recommended it strongly and Scribonius Largus in 40 A.D. described the method the latex from poppy and the extract of the whole plant, called meconium, noting that the first was the better. Dioscorides (80 A.D.) gave a clear account of its use and Galen (131-201 A.D.) used the dried latex for the treatment of some diseases, and stressed its tendency to addiction.

By separating morphine crystals in the year 1806, Friedrich Wilhelm became the pioneer who isolated the pure alkaloid. Sertürner isolated morphine and tried it on his friends and himself with near-fatal results.

* The team work was : Prof. Dr. Z.I. El-Darawy, Supervisor and Z.M. Mobarak, member.

نقد البحوث التى أجريت بشأن نظريتى

« المخالطة الفارقة » و « الاحتواء »

نقد البحوث التى أجريت بشأن نظريتى « المخالطة الفارقة » و « الاحتواء »

لا يتصور إجراء البحوث العلمية بغير نظريات تتولى تحديد أهداف هذه البحوث وبيان مضمونها . وينصب البحث على مشتملات النظرية لاثبات صحتها ، فان كانت قد صيغت على نحو يجعلها غير قابلة لإجراء بحوث عليها ، أو لم تثبت البحوث التجريبية صحتها ، فان النظرية فى هذه الحالة تتجرد من كل قيمة علمية .

وعلى ضوء ذلك ، غنينا فى هذا المقال ببحث القيمة العلمية لنظريتى المخالطة الفارقة التى وضعها سزرلاند ونظرية الاحتواء التى قدمها ركلس ، بوصفها من النظريات التى وضعت لبيان أسباب الجريمة .

أما عن نظرية المخالطة الفارقة التى وضعها سزرلاند سنة ١٩٣٩ ، فهى توضح أسباب الاجرام فى تسعة بنود . وتتلخص هذه النظرية فى أن السلوك الإجرامى ينتقل الى الفرد بالتعليم خلال مخالطة الآخرين ، لاسيما فيما بين افراد « الشلة group » وأن التعليم يتضمن أسلوب ارتكاب الجريمة والدوافع اليها . فإذا وضعنا فى الاعتبار أن كل فرد فى المجتمع معرض لأن يتعلم خلال اتصاله بالأشخاص المنحرفين المبادئ والقواعد التى تحبذ ارتكاب الجريمة ، كما أنه معرض لأن يتعلم خلال اتصاله بالأشخاص الأسوياء المبادئ التى تنفر من ارتكاب الجريمة ، أمكننا أن نفهم ما انتهى اليه سزرلاند فى نظريته من أن السلوك الإجرامى يحدث اذا كانت المبادئ التى تحبذ ارتكاب الجريمة (موضوعة فى البسط) عند نسبتها الى المبادئ التى لا تحبذ ارتكابها (موضوعة فى المقام) تزيد عن الواحد الصحيح ، وهو أمر يتوقف على نوعية المخالطين بالفرد ، ومدة المخالطة ، ومدى توثق الصلة .

وبالرغم من أن بحوثا لم تعمل لاثبات صحة هذه النظرية خلال الخمس عشرة سنة التالية لظهورها ، إلا أنها قد لاقت قبولا لدى كثيرين . ويرجع ذلك الى المكائنة التى كان يتبع بها كاتبها بين علماء الاجرام ، فضلا عن تصور علم انجريمة خلال هذه الفترة ، والرغبة الملحة لدى العلماء فى وجود نظرية تفسر ظاهرة الاجرام بصفة عامة .

وبمرور الزمن بدأ النقد يوجه الى هذه النظرية ، ومن ثم حاول بعض المؤيدين لها أن يجروا بحوثا للتدليل على صحتها ، وتأكيد مالها من قيمة علمية ومن قبيل ذلك البحث الذى أجراه cresssey فى هذا الخصوص بشأن جرائم التعدي على مال الغير التى يرتكبها افراد الطبقة المتعارف على تسميتهم بنوى الباقة البيضاء ، وأيضا البحث النظرى الذى نشره فى مقال عن بعض

الجرائم كجنون السرقة وجنون الحريق . ورغم الاعتراضات التي وجهت الى هذين الباحثين ، وخاصة فيما يتعلق بمفوض المصطلحات المستعملة ، فان النتائج التي توصل اليها الباحث تتعلق بالبندين الاولين من بنود نظرية سزورلاند دون البند السادس ، الذي يعد بحق جوهر النظرية وبيت التصيد فيها .

ومن البحوث التي أجريت أيضا في هذا الخصوص ، البحث الذي أجراه شورت لإثبات صحة البند السابع من هذه النظرية ، بشأن قياس مدى الصلات بين المنحرفين ومخالطتهم من ذوي الاتجاهات الإجرامية ، سواء من حيث مدتها أو تكرارها أو عمقها . وبالرغم من أن الباحث قد انتهى الى أن العلاقات التي أوضحتها معاملات الارتباط تدعم نظرية المخالطة الفارقة ، إلا أن العينة والاسلوب اللذين استعملتا في البحث كانا بحق محل نقد شديد ، وهو امر يدعو للشك في صحة النتيجة التي انتهت اليها الباحث .

وقد أجرى شورت بحثا آخر لكي يثبت أن السلوك الإجرامي للحدث يزيد بزيادة عدد أصدقائه من المجرمين . وهذا البحث — كسابقه — يعيبه العينة والاسلوب المتبع فيه ، وبالتالي لا يمكن التسليم بصحته .

أما عن نظرية الاحتواء التي قدمها ركلس ، فهي تفسر ظاهرة الاجرام على أساس ضعف النظامين (systems) الداخلي والخارجي أو أحدهما عن ضد المؤثرات التي تدفع الشخص الى الانزلاق في هوة الجريمة ، سواء اكانت هذه المؤثرات ضغوطا اجتماعية كالقفز أو البطالة أم دوافع ذاتية كالشعور بعدم الرضا والشعور بالنقص .

وقد ذهب ركلس الى أن خير مؤشر على ضعف هذين النظامين أو أحدهما هو ثبات أو اضطراب قواعد السلوك الواجبة الاتباع ، وهذه بدورها يمكن قياسها بالوقوف على رأى الشخص في نفسه self-concept ومن ثم حاول أن يثبت أنه اذا كان للفرد رأى مستحب عن نفسه ، فان هذا يجعله بآمن من الانحراف في طريق الجريمة .

ولقد أجرى ركلس بعض اختبارات لتحديد الأسباب التي يعزى لها عدم انحراف بعض الشباب المراهق الذين يسكنون في الأحياء التي تكثر فيها ظاهرة الجريمة . ففي ربيع سنة ١٩٥٥ طلب الباحث من مدرسي الصف السادس ببعض المدارس الابتدائية الموجودة في هذه الأحياء أن يحددوا تلاميذ فصولهم الذين لن يخالفوا القانون ، مع ابداء الاسباب . وفي الربيع التالي قام بمثل هذا الاجراء ، إلا أنه طلب في هذه المرة تحديد تلاميذ فصولهم الذين يعتقدون أنهم سيخالفون القانون . وبعد أربعة سنوات تمت متابعة العينة ، وانتهى الباحث الى أن النتائج التي توصل اليها تؤكد صحة نظريته .

وفي رأينا أن هذا البحث قد قام على أساس بعض الافتراضات التي لا يمكن التسليم بصحتها ، وأن النتائج التي توصل اليها الباحث غير محددة وقابلة لأكثر من تفسير مما يشكك في قيمتها .

- Short, James F. Jr., "Differential Association and Delinquency" *Social Problems* 4 : 233 - 239, January, 1957.
- Short, James F. Jr., "Differential Association and Problems of Empirical Testing", *Social Problems*, 8 : 14 - 25, Summer 1960
- Sutherland, Edwin H., and Donald R., Cressey, *Principles of Criminology*, Sixth Edition, Philadelphia : J. B. Lippincott Company, 1960.

CONTAINMENT THEORY

- Nye, F. Ivan, *Family Relationships and Delinquent Behavior*. New York : John Wiley and Sons, Inc., 1958.
- Reckless, Walter C., *The Crime Problem*, New York : Appleton-Century Crofts, Inc., 1961.
- Reckless, Walter C., "A New Theory of Crime and Delinquency". *Federal Probation*, 25 : 42 - 46, December, 1961.
- Reckless, Walter C., "A Non-Causal Explanation : Containment Theory", *Excerpta Criminologica*, 2 : 131 - 134, March-April 1962.
- Reckless, Walter C., and Shlomo Shoham, "Norm Containment Theory as Applied to Delinquency and Crime", *Excerpta Criminologica*, 3 : 637 - 645, November-December, 1963.
- Reckless, Walter C., Simon Dinitz and Ellen Murray, "Self Concept as an Insulator against Delinquency", *American Sociological Review*, 21 : 745, 1956; "The Self Component in Potential Delinquency and Potential Non-Delinquency", *Ibid.*, 22 : 566 - 570, 1957; "The Good Boy in a High Delinquency Area", *Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science*, 48 : 22 - 24, 1957; Simon Dinitz, Barbara Ann Kay and Walter C. Reckless, "Group Gradients in Delinquency Potential and Achievement Score of Sixth Graders", *American Journal of Orthopsychiatry*, 28 : 598 - 605, 1958; Edwin Lively, Simon Dinitz and Walter C. Reckless, "Self Concept as a Predictor of Juvenile Delinquency", *Ibid.*, 32 : 159 - 168, 1962; Frank Scarpitti, et al., "The Good Boy in a High Delinquency Area ; Four Years Later .", *American Sociological Review* 25 : 555 - 558, 1960.

BIBLIOGRAPHY

DIFFERENTIAL ASSOCIATION

- Ball, John C., "Delinquent and Non-Delinquent Attitudes Toward the Prevalence of Stealing", *Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science*, 48 : 259 - 274, September-October, 1957.
- Cohen, Albert K., Alfred R. Lindesmith, and Karl F. Schuessler, Editors, *The Sutherland Papers*. Bloomington : Indiana University Press, 1956
- Cressey, Donald R., "Application and Verification of the Differential Association Theory", *Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science*, 43 : 43 - 52, May - June 1952.
- Cressey, Donald R., "The Differential Association Theory and Compulsive Crimes", *Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science*, 45 : 29 - 40, May - June 1954.
- Cressey, Donald R., "The Theory of Differential Association : an Introduction", *Social Problems*, 8 : 2 - 6, Summer, 1960.
- Glaser, Daniel, "Criminological Theories and Behavioral Images", *American Journal of Sociology*, 61 : 433 - 444, March, 1956.
- Glaser, Daniel, "Differential Association and Criminological Prediction", *Social Problems*, 8 : 6 - 14, Summer, 1960.
- Glueck, Sheldon, "Theory and Fact in Criminology", *British Journal of Delinquency*, 7 : 92 - 109, October, 1956.
- Jeffery, Clarence R., "An Integrated Theory of Crime and Criminal Behavior", *Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science*, 49 : 533 - 552, March - April 1959.
- Short, James F. Jr., "Differential Association with Delinquent Friends and Delinquent Behavior", *Pacific Sociological Review*, 1 : 20 - 25, Spring, 1958.

boys who had adequately internalized the norms of society as they have been defined by the particular area, but conforms to the middle class patterns of existence.

This could possibly explain why forty-three of their predictions in regard to future delinquents were wrong. They were choosing non-conformists to their value system instead of delinquents and it would seem obvious that only a certain percentage of this non-conformity behavior is actually delinquent.

EVALUATION

In conclusion, it might be said that the basic premise of containment theory, that the delinquent undergoes a period of norm erosion prior to his entrance upon delinquent activity, is made without any scientific support and that it would be better to say that the delinquent, rather than going through a process of norm erosion retains the norms of society but defines these norms in conformity with the milieu in which he is socialized.

companions, and/or delinquent subculture. We feel that components of the self strength, such as a favourable concept of self, act as an inner buffer or inner containment against deviancy, distraction, lure, and pressures."⁽⁹⁾

The "tangible evidence" which is referred to in this paragraph is presented in such a manner as to allow for any number of interpretations, and is based on assumptions which are of questionable validity. First and most obviously, Reckless has assumed that in an area of high delinquency it is the delinquent whose socialization process has failed, and who is the deviant from the prevailing norms of the community. Do the facts presented by Reckless support such an assumption? It would seem questionable to maintain that boys described as "timid", "naive", "immature" and "overprotected" have been the product of a favorable socialization process. It would also seem strange that while living in the highest delinquency areas of the city, only twelve per cent of the good boys were able to claim friends who were delinquents. Reckless would have done well to demonstrate whether they had any friends at all. A more valid interpretation would be that it is the delinquents who are acting in conformity to the norms of the area, and it is the "good" boy who has failed to internalize these norms because of weaknesses in their socialization process. This is not based on the fact that they are not delinquents, but on the concepts they used to describe themselves: "conformist", "keep out of trouble at all costs", etc. It should be remembered that only 27 of the 70 predicted delinquents actually became involved in delinquent behavior, despite the fact that as a group they scored low on the scale designed to measure their self-concepts. This is not an over-whelming record and it would be interesting to find out why the remaining 43 boys did not become delinquents. If this assumption by Reckless is invalid the whole foundation of containment theory dissolved.

Another assumption made by Reckless which can be questioned is the use of teachers in selecting the "good" boys and the potential delinquents. Teachers as carriers of the middle class value system would seem likely to allow the biases of this system to influence their selection. They would not be selecting

9. Reckless and Shoham op. cit. 640.

relationships. In general, the family situation was one of conflict. The mothers of the predicted delinquents often disagreed with their sons about the family situation. The mothers were often unaware of their sons' whereabouts, and all but one of the mothers thought their sons could have chosen better friends.

In the follow-up studies that were carried out four years later, 103 of the 105 "good" boys and 70 of the 101 predicted delinquents were located in the Columbus area, and a re-assessment was made of them. In the four year period, four of "good" boys had one minor delinquency each. One of these was placed on probation and the other three were let off with a warning. On the other hand, 27 of the 70 predicted delinquents came into frequent and serious contact with the court.

Three supplementary measures were taken of the contrast between the two groups. A check list devised by James Short, described in the first part of this article, was administered and the "good" boys showed an average score of 1.3 admitted delinquencies during their lifetime, while the group of predicted delinquents had a score of 3.1.

The delinquency proneness scale was administered again and the "good" boys had a mean score of 13.6, while the predicted delinquents had a score of 23.4.

The third scale measured the boy's projection of self. The scores are presented as 15.8 for the good boys and 18.9 for the predicted delinquents, but the failure to provide any additional information renders these figures virtually meaningless.

Rekleas and his associates sum up their position with the following words :

"In our quest to discover what insulates a boy against delinquency in a high delinquency area, we believe we have some tangible evidence that a good self concept, undoubtedly a product of favourable socialization, veers slum boys away from delinquency, while a poor self concept, a product of unfavorable socialization, gives the slum boy no resistance to deviancy, delinquent

design. Four self administered scales were completed by participants in both groups :

- 1 & 2. The delinquency proneness and social responsibility scales of the Gough California Personality Inventory.
3. An occupational preference instrument.
4. A scale measuring the boys conception of self, his family and other inter-personal relationships.

The mothers of the boys were interviewed separately with an open-end schedule to determine the boy's developmental history, his patterns of associations and the family situation.

There were significant differences between the means scores on the delinquency proneness and social responsibility scales :

Delinquents	"Good Boys"	Predicted	Possible High Score
Delinquency Proneness	14.57	22.60	54
Social Responsibility	28.88	24.28	42

The "good" boys tended to describe themselves as law-abiding and obedient, and 85% described themselves as possessing a desire to keep out of trouble at all costs. They expressed a liking for school, and in only 12% of the cases did the boys have friends with juvenile court experience. Eighty-four per cent were concerned with the reaction of friends and others to their behavior. Seventy per cent of the boys seemed certain that they would never be brought before the Juvenile Court, and fifty-seven per cent did not rule out the possibility of becoming policemen.

There was little distinction in the descriptions of the family situations of the boys and their respective mothers. The mothers thought their sons to be more active, punishment less severe and parental tranquility more pervasive than did the nominees.

On the other hand, the predicted delinquents were more negative in their appraisals of self and in the perceptions of their

parts, the methods utilized being the same in both cases. In the spring of 1955 all sixth-grade teachers⁽⁸⁾ in selected elementary schools in the highest delinquency areas of Columbus, Ohio, were asked to nominate the white boys in their classes who would not, in their opinion, ever experience police or juvenile court action and to give reasons for their selections. In the spring of the following years the same procedure was followed, only this time the teachers were asked to nominate those white boys in their classes who were most likely to become involved in trouble with the law. Four years after each of these endeavours a follow-up study was made in order to re-assess those who had been nominated in the two respective groups.

One hundred and ninety-two boys were nominated by their teachers as boys who would never experience police or juvenile court action. This amounted to 52% of the eligible white population. Of the 192 boys, 16 already had a police record of one form or another. III-advisedly, I think, these boys were dropped from the study. Field work failed to locate 51 others, and the actual sample numbered 125 boys. The reasons given by the teachers for their selections would seem to be what one would expect: favorable personal characteristics, good home situations, and group and religious activity. Some boys, however, were described as timid, naive, immature or overprotected.

One hundred and eight boys were nominated in the group judged to be headed for trouble with the law. Of these, 24 boys were found to have already come into contact with the police. These, however, were retained in the study. The failure to locate several boys reduced the sample size to 101.

There were no significant differences in the social backgrounds of the two sets of participants, although 36% of the predicted delinquents came from broken homes as against 22% for the good boys. This difference is significant. The variables of age, sex, race and economic status had been eliminated by

8. Sixth-graders were chosen because this is the age that Reckless believed to be the "threshold to legal and social delinquency". Walter C. Reckless, Simon Dinitz and Ellen Murray, "Self Concept as an Insulator against Delinquency", *American Sociological Review*, 1956, 2: 744.

When the "inner" components are strong the individual is able to hold on to the norms he internalized as a child. If the socialization process has been deficient and the inner components are weak, the previously internalized norms tend to erode in the adolescent and young adult years and deviancy results. In describing this erosion process Reckless writes :

"The age Curve of delinquency and crime supports the strong suspicion that adolescence and young adulthood comprise the period of norm erosion : norm reshuffling, a moving toward sanction-oriented compliance, a breaking down of normative barriers, the neutralization of moral standards, or the final discarding of certain norms. Official delinquency in most countries is a fast rising storm, beginning at about twelve years of age. It merges with adult crime in late adolescence and continues to gather momentum in the period of young adulthood and then makes a slow retreat into old age."⁽⁶⁾

According to this theory the amount of deviancy varies directly with the degree of norm erosion and as such, following the logic of Reckless, the explanation of a large range of crime and delinquency ⁽⁷⁾ is dependent upon the ability to adequately measure the degree of norm erosion or norm retention. Reckless assures that an individual's self-concept provides such a measure, and in a series of tests, has undertaken to show that a favourable concept of self insulates a person against delinquency.

These tests were basically designed to determine what it is that insulates early adolescent boys in high delinquency areas against delinquency. This project was divided into two main

6. Reckless, op. cit., p. 40.

7. "Containment theory does not apply to extreme cases of character disorders, emotional disturbance and pathogenic damages. It does not apply in the instance of the crime of the moment, when fastmoving events overwhelm a person. It does not apply when a total group, family, tribe, or village is devoted to a life of parasitic activities, begging and theft, such as the criminal tribes of India in generations past. Ibid. p. 356.

person away from his accepted norms of living and consist of "prestige individuals, bad companions, delinquency or criminal subculture, deviant groups, mass media, propaganda, suggestions and so on."⁽³⁾

At the bottom of this arrangement are psychological and organic pushes. These include extreme restlessness and discontent, inner tensions, hostility rebellion against authority, feelings of inferiority, guilt reactions and so on.⁽⁴⁾

In the middle of these pressures and pushes and immediately surrounding the individual is what he refers to as the external containment system. The components of this system are a consistent moral front, institutional reinforcement, reasonable norms, cohesiveness, effective supervision and discipline etc.⁽⁵⁾ The main task of this system is to help the family and supportive groups to absorb the pressures and to counter the pulls of the environment. Where this system is strong, mainly in under-developed and highly-controlled societies, there is less need for a strong inner containment system.

At the middle of this structure is the inner containment system within the individual. Its aspects include self control, ego strength, superego, self concept, frustration tolerance, goal orientation, sense of responsibility and so on. Rockless feels that in the mobile industrialized settings of modern society this is the most important of the two containing buffers against deviancy.

The relation between these two systems and the probabilities of deviancy in an industrialized urban society is best illustrated by the following table :

Inner containment	External containment	Probability of Deviancy
Strong	strong	very low
strong	weak	moderately low
weak	strong	medium to moderately high
weak	weak	very high

3. Ibid., p. 355.

4. Ibid., p. 356.

5. Ibid., p. 355.

up by explaining nothing. The fact that the theory is still in a position of moderate influence can be attributed mainly to the two men whose work has been discussed in this article, particularly Donald Cressey. Although Cressey seems to accept the fact that, as a scientific principle, the ratio concept of differential association is sterile, he continues to pay tribute to the formula and to offer fruitless theoretical defenses in its behalf.

It would seem that if one felt obliged to remain within the framework of Sutherland's teachings, it would be better, as Short has attempted to do, to set boundaries to the concepts of the seventh statement, particularly that of intensity, and to strive to develop the fertility which they latently possess.

CONTAINMENT THEORY

Discontent with the current sociological theories of crime causation because "none of them is able to explain who it is that embraces the pattern of crime and/or criminal companions and who it is that steers himself away from such confrontation",⁽¹⁾ Reckless has suggested that crime and delinquency be studied as a problem of non-conformity to the norms of society. Toward this end and growing out of a series of research endeavours undertaken by him and his associates, Reckless has emerged an explanation for a large middle range of deviant behavior which he refers to as "containment theory". In essence, this theory posits two containing systems which act as buffers to protect the individual from the "pressures" and "pulls" of the environment and from internal "pushes".

He describes this process in terms of a vertical arrangement. At the top of the order are the "pressures" and "pulls" of the environment. By "pressures" he is referring to adverse living conditions : poverty, unemployment, economic insecurity, family conflicts, minority group status, lack of opportunities, class and social inequities.⁽²⁾ The "pull" factors are those which draw a

1. Walter C. Reckless and Shoham, "Norm Containment Theory As Applied to Delinquency and Crime", *Excerta Criminologica*, (November-December 1963) 3 : 639.
2. Walter C. Reckless, *The Crime Problem* (New York: Appleton-Century-Crofts, Inc., 1961), p 365

This test serves as a good example of what would be involved in a direct test of Sutherland's theory. Short has attempted to get a differential measurement of one possible interpretation (best friends) of one small component (intensity) of the theory. Although "intensity" is another one of the terms that Sutherland leaves to private interpretation, it would seem that any measurement of this element would at least have to include the family and should probably include all primary groups. Even with this limited scope, Short has not met with a great deal of success, although he does claim that the data "tend to confirm" the hypotheses and to support the theory of differential association.

As before, the sample and instruments used are inadequate for the purpose intended. By failing to control the social and economic background in selecting the sample and by omitting to state how many of the "well-to-do" groups were contained in each of the delinquency prone categories, Short automatically allowed for other possible interpretations of the hypothesized differences. In addition, the difference in the three groups as determined by the delinquency proneness scale is not so decisive as to be able to account for any significant differences in the responses.

As the test turned out, most of the differences in the direction hypothesized by Short could possibly be explained by chance⁽¹³⁾.

It would seem that the test would have been more meaningful scientifically if Short had made a clearer distinction between the groups he was comparing and had taken more care in selecting the items for the check list. Some of his assumptions concerning the items seen as delinquency producing and those seen as delinquency inhibiting were obviously erroneous, as the data indicate.

EVALUATION

If one is to evaluate Sutherland's sixth statement by the criteria established at the beginning of his article, it is found to be empirically weak. In attempting to explain all forms of deviant behavior with vague and inoperative concepts, he has wound

(13) Short did not perform tests of significance on the data.

TABLE 4.
(GIRLS)

Differential Association Items Expected to Be	Delinquency Involvement (By grouped scale types)		
	Low (N=23)	Medium (N=65)	High (N=30)
Delinquency Inhibiting			
good citizens	23 100%	54 30.8	16 56.7
usually law abiding, no matter what the situation	13 56.5	28 43.1	9 30.0
good Christians	16 69.6	33 50.8	15 50.0
not so wild as I wanted to be	0 0.0	4 6.2	9 30.0
Delinquency Producing			
out for a good time	5 22.7	20 30.8	17 56.7
usually law abiding, except when nobody would be hurt if they disobeyed the law	5 22.7	22 33.8	15 50.0
usually law abiding, but they didn't mind breaking the law if it was to their advantage	1 4.3	5 7.7	8 26.7
often delinquent	0 0.0	2 3.1	8 26.7
the kind who felt the world owed them a living	0 0.0	0 0.0	0 0.0
«wild»	0 0.0	4 6.2	6 20.0
wilder than I wanted to be	2 8.7	8 12.3	5 16.7
Neutral			
leaders in our crowd	11 47.8	33 50.8	17 56.7
just kids in our crowd, not leaders	14 60.9	34 52.3	11 36.7
ordinary nice guys (or girls) who got along with everybody	18 78.3	54 83.1	23 76.7
good kids who stuck pretty much to our crowd	12 52.2	23 35.4	13 43.3

TABLE 3
(BOYS)

Differential Association Items Expected to Be	Delinquency Involvement (By group scale types)		
	Low (N=45)	Medium (N=97)	High (N=48)
Delinquency Inhibiting			
good citizens	38 84.4%	69 71.2%	23 54.8%
always law abiding no matter what situation	19 42.2	22 22.7	6 14.3
good Christians	23 51.1	46 47.4	19 45.2
not so wild as I was or wanted to be	11 24.4	19 19.6	11 28.2
Delinquency Producing			
out for a good time	16 35.6	41 42.3	28 66.7
usually law abiding, except when nobody would be hurt	22 48.9	59 60.8	25 59.5
If they disobeyed the law usually law abiding, but they didn't mind breaking the law if it was to their advantage	2 44	18 18.6	20 47.6
often delinquent	2 44	7 7.2	11 26.2
the kind who felt the world owed them a living	2 44	6 6.2	5 11.9
«wild»	1 2.2	11 12.4	15 35.7
wilder than I wanted to be	2 44	12 12.4	8 19.0
Neutral			
leaders in our crowd	21 46.7	45 46.4	21 50.0
just kids in our crowd, not leaders	21 46.7	43 44.3	18 42.9
ordinary nice boys (or girls) who got along with everybody	36 80.0	79 81.4	35 83.3
good kids who stuck pretty much to our crowd	19 42.2	38 39.2	21 50.0

TABLE 2
DELINQUENCY SCALE, GIRLS

Scale Type	Delinquency Act	Number of Girls in Scale Type
01	Skipped school without a legitimate excuse	23 L
02	Taken things of small value (under \$2.)	38
03	Driven a car without a license	27 M
04	Defied parent's authority to their face	13
05	Sexual intercourse with person of opposite sex	11
06	Taken things of medium value (between \$2. and \$50.)	3 H
07	Destroyed personal or public property purposely	2
08	Drank beer, wine, etc.	1
		118

The measure of differential association was obtained from the responses of the participants to a check list composed by the author. The participants were asked to check the characteristics which "would best apply to people who have been your best friends". The items on the list were divided into three groups hypothesized by the author to be either delinquency producing, delinquency inhibiting, or neutral with respect to definitions regarding juvenile delinquency. The participants were allowed to check as many items of the list as they wished.

The results were then summarized in two tables which showed the number and percentage of boys and girls divided into three groups according to their degree of delinquency involvement.

involved in delinquent behavior will have characterized their best friends in terms hypothesized to be delinquency inhibitions; boys and girls in-between these extremes in delinquency involvement will also fall in-between them in characterisations of best friends."⁽¹³⁾

The sample consisted of all the juniors of a Pacific city high school serving both the most depressed area in the city and the well-to-do-section. It consisted of negroes, orientals and caucasians. He does not specify exactly what he means by a well-to-do section or what proportion of the sample came from this section of the city.

Using a delinquency scale quite similar to the one he used in the previous tests, he divided the boys and girls into three groups according to whether their delinquency involvement score was low, medium or high.

TABLE 1
DELINQUENCY SCALE, BOYS

Scale Type	Delinquency Act	Number of Boys in Scale Type
01	Taken things of little value (under \$2.)	19
02	Skipped school without legitimate excuse	18 L
03	Driven a car without a license	8
04	Drank beer, wine, etc.	97 M
05	Sexual intercourse with person of opposite sex	5
06	Bought beer, wine, etc.	3
07	Been placed on school probation or expelled from school	9
08	Taken things of medium value (between \$2. and \$50.)	14 H
09	Stolen a car	8
10	Run away from home	2
10 and 11	Taken things of large value (over \$50.)	1
		<hr/> 184

(13) Ibid.

groups.⁽¹¹⁾

In examining the correlations and significance levels cited by Short, other weaknesses are in evidence. The data, Short admits, fail to fulfill the conditions necessary for tests of significance such as randomness and constancy of population, and the correlations themselves are not remarkably high considering the sample and instruments used. At any rate, even if one has faith in the scientific value of correlations, it must be admitted that to use them as predictive instruments they must be more marked than the ones presented by Short.

Finally, the question arises whether the differential association scores obtained by Short are actual measures of differential association. It would seem, rather, that at best they are merely measures of a person's delinquent associations and that they provide no indication whatsoever of the vital differential aspect of the theory. Any test of differential association must, by definition, obtain some measure of non-delinquent associations as well as delinquent associations. We can only conclude that this has been a most inadequate test of Sutherland's theory.

Short made a further study in which he hoped to show that the more the juvenile is involved in delinquent behavior, the greater his association will be with friends involved in delinquent behavior.⁽¹²⁾ In particular he tested the following three hypotheses derived from the differential association theory :

"Those boys and girls who are most seriously involved in delinquent behavior will indicate that their best friends are persons whom they characterize in terms hypothesized to be delinquency producing; boys and girls who are least

(11) Short later applied this same test to boys and girls from three mid-west high schools. Again the correlations were all moderate and positive and most of the objections made above apply equally to this test, although the delinquency scales for these groups were not provided.

James F. Short Jr., "Differential Association with Delinquent Friends and Delinquent Behavior", *Pacific Sociological Review*, (Spring 1958), 1 : 20 - 25.

(12) James F. Short, "Differential Association and Problems of Empirical Testing", *Social Problems*, (Summer, 1960), 8 : 13 - 25.

Although he failed to provide any of the figures, he also noted that he had computed the correlation between the measures of differential association and twenty-six delinquent offenses. Among the boys he found all the correlations to be significant at the 5% level. Among the girls no significant correlations were found between the measures of differential association and the five delinquencies of robbery, homosexual behavior, skipping school, "taking things you really didn't want" and inflicting pain on someone just to see him squirm. Short believed that the consistently positive relationship shown throughout these particular correlations also added support to the differential association theory.

Upon examination of the individual components of this test, the weaknesses revealed would cast considerable doubt on such an optimistic interpretation of the facts as presented. Both the sample and instruments used by Short fall below the mark. The sample consisted entirely of institutionalized delinquents who, at least for some period of time, had been isolated from non-criminal associations. Asking a group of this nature if any of their friends have ever been juvenile delinquents or if any of their present friends are juvenile delinquents isn't a very rigorous test of differential association. It would seem to be most unlikely that a correlation between institutionalized delinquents and the extent of their delinquent friends would result in a negative score.

Despite this, however, Short was still not taking any chances. The delinquency scale that he used was so constructed that 27% of the boys were accumulated in its last type and over one-third had been guilty of all listed offenses. The scale categories for girls were even less precise. More than 50% committed all scale offenses and were gathered into the most serious scale type. The first six of these categories contained only one person. Such a scaling procedure makes a comparison between the individual scale types and delinquent association rather impractical.

In addition, his use of memory, a questionable scientific instrument, and his failure to define such vital terms as "delinquent" and "admit criminal" seem to render the questionnaire unreliable. In allowing the participants to supply their own definitions to these key concepts, Short cast doubt on any future attempt to compare the scores of this group with other control

- 1) Was there much crime or delinquency committed by young people in the community in which you grew up ?
- 2) Have any of your friends been juvenile delinquents ?
- 3) Are any of your present friends juvenile delinquents ?
- 4) Do you know any adult criminals ?
- 5) How well have you known criminals ?

Each question was followed by an appropriate set of four or five responses — such as “more were”, “several were”, etc. The responses were numbered consecutively, the highest numbers representing minimal association.

The “specific” and “general” differential association scores were obtained by adding the numbers of the participants’ answers to the respective groups of questions. A total differential association score was obtained by combining the “specific” and general “scores”. These three scores were then correlated with the measure of the degree of delinquency involvement.

The results of these three correlations are presented in the following table :

	Specific	General	Total
Boys	.581	.674	.672
Girls	.506	.393	.506

(All correlations significant at .01 level)

The correlations between these two measures were more marked for boys than girls, and for boys the general index of differential association provided a better index of delinquency involvement than did the specific score. Without too much elaboration on the actual significance of these scores, Short maintained that these findings provided a strong support for the differential association theory.

The girls were distributed over a scale of ten categories according to their participation in the following nine offenses :

- 1) Driving a car without a license or permit.
- 2) Skipping school without a legitimate excuse.
- 3) Buying or drinking alcoholic beverages.
- 4) Defying parent's authority to their faces.
- 5) Taking little things (less than \$2).
- 6) Sex relations with persons of opposite sex.
- 7) Running away from home.
- 8) Purposely damaging or destroying public or private property.
- 9) Taking things of medium value.

A questionnaire was administered to the participants which was designed to provide three different measures of differential association.

The following four questions were intended to quantify the concepts of frequency duration, priority and intensity and to provide a "specific differential association score" :

- 1) Think of the friends you have been associated with most often. Were any of them delinquent ?
- 2) Think of the friends you have known for the longest time.
"Were (or are) any of them juvenile delinquents ?
- 3) Think back to the first friends you can remember. Were any of them juvenile delinquents at the time you first knew, them ?
- 4) Have any of them been juvenile delinquents while they were your best friends ?

In order to provide a general differential association score the following five questions were administered :

in demonstrating that forms of behavior are learned in social interaction, but, here again, Cressey modified the theory in such a way as to destroy the essential elements of differential association. He has only shown that certain forms of compulsive crimes conform with the first two of Sutherland's nine statements.

Another and more valid approach to test this theory is a series of research endeavours conducted by James Short, in the only directly positive attempt to empirically verify this theory, undertook to operationalize the concepts contained in Sutherland's seventh statement and, by so doing, to provide some measure, although an indirect one, of the theory.

In the first of these projects Short studied students in a state training school for girls and boys in a western state in an attempt to measure «the frequency, duration, priority and intensity of interaction with delinquent peers, the degree of presumed exposure to crime and delinquency in the community and knowledge of and association with adult criminal.»⁽¹⁰⁾ The participants were numbered 126 boys and 50 girls between the ages of 16 and 17. The boys were distributed over a scale of eleven types according to their participation in the following delinquent actions: (listed in an increasing order of seriousness).

- 1) Driving a car without a driver's license.
- 2) Buying or drinking beer, wine or liquor.
- 3) Skipping school without a legitimate excuse.
- 4) Taking little things (worth less than \$2.) that did not belong to them.
- 5) Purposely damaging or destroying public or private property.
- 6) Sex relations with the opposite sex.
- 7) Taking things of medium value, \$ 2.50 — 50.00.
- 8) «Running away» from home.
- 9) Taking things of large value (worth more than \$ 50.)
- 10) Defying parents' authority to their faces.
- 11) Narcotics violation.

10. Short, op. cit., pp. 433-439.

This claim, like the theory itself, is a pretty hard one to refute if for no other reason than that nowhere in the writings of Sutherland and Cressey have they explicitly stated what they mean by a criminal behavior pattern. It is certainly not enough to consider criminal behavior to be actions which follow upon associations with criminal behavior patterns, and a criminal behavior pattern to be one which tends to produce criminal behavior in those who come into contact with it.

The vagueness of the terminology is one of the major problems encountered in trying to develop an adequate test of the theory. Before one could effectively measure a person's association with criminal and non-criminal behavior patterns, one must first determine exactly what is implied by these terms. This in itself would seem to be an impossible task because what might produce criminal behavior in one person might have an entirely different effect upon another.

However, even if it were conceded that Cressey had validly established the conditions necessary for criminal violation of financial trust and that a person does learn that there are conditions under which a trust may be violated from a criminal behavior pattern, these facts do little more than demonstrate that criminal behavior is learned in social interaction.⁽⁸⁾ They do nothing to establish the validity of Sutherland's sixth statement which is the crux of the differential association theory.

On an even more theoretical level, Cressey published an article purporting to show that compulsive crimes, particularly Kleptomania and Pyromania, were not exceptions to the differential association theory.⁽⁹⁾ The explanation of this phenomenon undertaken within the framework of the sociological theories of motivation, identification and role playing was again effective

8. Cressey failed in attempts to pinpoint the specific source of their knowledge that the trust could be violated under certain conditions "...rather than naming a specific source, the subjects referred directly or indirectly to rather general cultural ideologies with which they had informal contact at some vague period in their lives"; Ibid, p. 49.

9. Donald R. Cressey, "The Differential Association Theory and Compulsive Crime", *Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science*, (May-June, 1954) pp. 29-40.

was to determine whether or not these two necessary conditions could be present without the person having had an excess of associations with criminal behavior patterns. To accomplish this he developed two specific hypotheses which he stated as follows :

- (1) «Criminal behavior patterns of specific persons or agencies can be identified as the source from which the trusted violator learns the techniques and information necessary for the criminal violation of financial trust ;
- (2) criminal behavior patterns of specific persons or agencies can be identified as the source from which the trust violator learns the rationalizations necessary for that behavior»

Cressey was immediately forced to abandon the first of these hypotheses on the basis of the evidence revealed through interviewing the participants in the experiment. From a technical point of view the only skills required were the ones that the offenders use every day in the course of their occupations. Although Sutherland does maintain in his theory that the techniques of criminal behavior are learned from criminal behavior patterns, yet it seems obvious from Cressey's study and from common experience that there are many crimes whose techniques can be learned from perfectly acceptable occupations.

He maintained, however, that the general implication of his second hypothesis mainly, that the «rationalizations which are applied to the person's own conduct in the criminal violation of financial trust are learned in association with criminal behavior patterns» is necessarily correct. He went on to say, «It is not possible for trust violators to use rationalization in the manner indicated without first having come into contact with definitions of situations which to a greater or lesser degree sanction the criminal violation of financial trust». ? His whole position was based on the assumption that it is impossible for one person to present to another an idea that there are conditions under which positions of trust may be violated criminally without presenting to him a criminal behavior pattern.

Sutherland, however, did not undertake the task of attempting to construct the mathematical formula necessary for the adequate testing of the validity of statement six.

In the face of mounting criticism, scholars in sympathy with Sutherland's theory have, during the past decade, made some noteworthy attempts to develop empirical support for the theory. However, even the leading advocates of the theory, notably Donald Cressey and James Short, have admitted that any direct verification of statement six, in its present form, is impossible.⁽⁵⁾

Writing in a very defensive, and at times almost apologetic manner, Cressey has attempted to refute the critics assertion that certain forms of criminal behavior, notably «white collar» and «compulsive» crimes cannot be explained by differential association. His defence of this theory was in terms of a detailed analysis of certain forms of criminal behavior.

Thus, in one test, Cressey, using the data on financial trust violations presented in his book, «Other People's Money», sought to ascertain whether or not certain necessary elements in this form of criminal activity are learned through association with criminal behavior patterns, and if so, whether a ratio establishing the relationship between the two kinds of behavior patterns described by the process could be calculated.⁽⁶⁾

In an examination of sixty-five persons confined at the Illinois State Penitentiary at Joliet, twenty confined at the California Institution for men at Chino and forty confined at the United States Penitentiary at Terre Haute, Indiana, Cressey found that two of the conditions necessary for the criminal violation of financial trust were: the possession of the appropriate technical information and skill, and the possession of verbalization which enabled the trusted person to identify himself as a «user of the entrusted funds or property». His main problem in this article

5. Donald R. Cressey, "Application and Verification of the Differential Association Theory", *Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science*, (May-June, 1952) 43: 52.

James F. Short, Jr., "Differential Association and Delinquency", *Social Problems*, (January 1957) 4: 23.

6. Cressey, *op. cit.* pp. 43-52.

It is in statement six that Sutherland explains criminal behavior in terms of a ratio between associations with criminal and non-criminal behavior patterns, which is the statement of the differential association theory. For the fifteen years following its publication this statement assumed almost the status of law in criminological circles. Despite the complete lack of attempts to establish its validity, it received, in general, quite an uncritical acceptance. This fact can be partly attributed to the pre-eminent position of Sutherland among American criminologists, and partly to the formal text book manner in which it was presented, as well as to the existing state of affairs of criminology at the time of its presentation. The uncontrolled fact-finding and census taking which had characterized criminology during the 1920's had accomplished little. In reaction to this failure, a need was felt for a theory which would include within the boundary of its conceptualisms, an explanation for all forms of criminal behavior. Within the framework of sociology, differential association filled this need.

Sutherland himself realized the need of empirically verifying this theory. Although he was aware of the difficulties involved in such a test he did believe, as the following words indicate, that such a verification was possible :

«...the possibility of quantifying it, is implicit in the abstract proposition. If a scoring method were developed, it might show, for instance, that association with a particular criminal pattern, such as murder or homosexuality, had a score of five, that association with the anti-criminal pattern also had a score of five, and that the differential association quotient was unity, which would be the ideal borderline between committing a particular crime and not committing that crime. Since associations with various patterns of crime vary, the quotient would vary from one crime to another. A quotient in excess of unity would mean that the person would engage in crime, whereas a quotient of less than unity would mean that the person would not engage in crime.»⁽⁴⁾

4. Albert E. Cohen, Alfred R. Lindesmith and Karl F. Schuessler, *The Sutherland Papers*. (Bloomington, Indiana University Press, 1956) p. 36.

theory can operate in furthering the development of criminology as a science. Sutherland's differential association is an attempt within a sociological framework to offer an all inclusive explanation for deviant behavior. It looks upon deviancy as the positive product of an overabundance of associations with criminal behavior patterns in comparison with associations with non-criminal behavior patterns.⁽²⁾ On the other hand, Reckless, reacting against attempts to explain criminal behavior by the «pressures» and «pulls» of the environment, seeks to explain a large «middle range» of this phenomenon by the failure of the personal and social «containment systems» to hold the deviant within the bounds of acceptable conduct as defined by society.

After first reviewing the content of these theories in more detail, the research done within their respective framework will be analyzed in an attempt to determine whether either of these explanations adequately fulfill the objectives of their authors.

DIFFERENTIAL ASSOCIATION THEORY

Attempting to provide an all-embracing explanation of deviant behavior, Edward H. Sutherland published in 1939 a set of nine propositions which are summarized as follows : 1. criminal behavior is learned ; 2. in interaction with other persons ; 3. in particular within intimate personal groups ; 4. the learning includes the techniques of committing crime as well as the specific direction of motives, drives, rationalizations and attitudes ; 5. the direction of these motives and drives is learned from definitions of the legal code as favorable or unfavorable ; 6. «a person becomes delinquent because of an excess of definitions favorable to violation of law over definitions unfavorable to violation of law» ; 7. these associations may vary according to frequency, duration, priority and intensity ; 8. criminal behavior involves the same mechanism that is involved in any other learning ; 9. criminal behavior cannot be explained by general needs and values because non-criminal behavior is also an expression of the same needs and values.⁽³⁾

-
2. Donald R. Cressey, *Epidemiology and Individual Conduct: A Case from Criminology*. The Pacific Sociological Review (Fall, 1940), 3 : 48.
 3. Edward H. Sutherland and Donald R. Cressey, *Principles of Criminology* 6th ed. (Philadelphia, J.B. Lippincott Company, 1960), pp. 77-79.

DIFFERENTIAL ASSOCIATION AND CONTAINMENT THEORY :

A Critical Evaluation of the research done within their respective frameworks

Dr. SAMIR EL-SHINNAWI

«The frequently used, value tinged, term 'research' is the English form of the French word *recherche*, meaning a search or quest, and when used as a verb, quite literally 'to search again'. But it is obviously impossible to search with any degree of effectiveness unless one knows what one is looking for. In the search for explanations of criminal behavior (i.e. research on crime causation) it is the underlying theory of criminality that makes specific what the search is about, what it is that one is looking for. In other words, 'research in criminology' can find only that which the theory of criminality underlying the project makes it possible to look for.»⁽¹⁾

As this statement of George Vold points out, empirical research must be carried out within the framework provided by an underlying theory if it is going to have any scientific value. By the same token, the scientific contribution made by any theory can be assessed by its ability to produce empirical research and to integrate the findings of such research. It is on the basis of this criteria that this paper will attempt to evaluate the scientific contribution of the criminological theories of Edward H Sutherland and Walter C. Reckless.

These theories, operating on separate dimensions, are two responses to the query as to the most effective level at which

1. George Vold, *Theory of Criminology*, London. Oxford University Press, 1958, p. 265.

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES
INDEX

	<i>Page</i>
<i>Articles :</i>	
— Alcohol. The Factors Affecting its Concentration in the Different Tissues of the Body. <i>Dr. Zakaria El-Darawy</i>	3
— The Procedural Guarantees in the New Constitution <i>Dr. Samir El-Ganzoury</i>	17
— Les Circonstances et leurs Effets sur la Peine de L'instigateur. <i>Dr. Ahmed El-Magdoub</i>	31
— Criticism of the Claims of Universality in the Movement of Social Defense. <i>E. Yassin</i>	53
— Preventive and Treatment Welfare for Vice Crimes in Cairo with Applicative Study of 150 Empirical Cases. <i>Sohair Lotfy</i>	71
<i>Sentences :</i>	
— Nature of Attenuating Circumstances. <i>Dr. Adel Azer</i>	89
<i>Books :</i>	
— Suicide "Emile Durkheim" A Summary. <i>Dr. Saied Ewies</i>	122
<i>In Foreign Language :</i>	
— Injuries Caused by Home-Made Non-Rifled Weapons Designed for Firing High-Velocity Bullets. <i>Samir Yassa Farag</i>	126
— The Use of Modified Papers in Routine Toxicological Analysis. <i>Dr. Z. M. Mobarak</i>	134
— Differential Association and Containment Theory. <i>Dr. Samir El-Shinnawi</i>	153

**THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGY RESEARCH**

CHAIRMAN OF THE BOARD

Dr. AHMED M. KHALIFA

Members of The Board :

Mr. A. Fathy Morsy

Dr. Gaber Abdel Rahman

Mr. H. Awad Brekey

Mr. Abdel Minim Maghraby

General Moharram Ibrahim

Sheikh M. Abou Zahra

Mr. M. Maher Hassan

Mr. Mohiey El-Din Taher

Dr. Mokhtar Hamza

General M. Ahmed Elmeniaawy

Mr. M. Fathy

Dr. Aly El-Mofty

EDITOR - IN - CHIEF

Dr. AHMED M. KHALIFA

BOARD OF EDITORS

Dr. ADEL M. FAHMY — ESSAM MILIGUI — ALY GALABY —

EL SAID ALY SHETA

Single Issue

Twenty Piasters

Annual Subscription

Fifty Piasters

Issued Three Times Yearly

March — July — November

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Issued by
The National Center for Social
and Criminological Research
EGYPT

- Alcohol. The factors affecting its concentration in the different tissues of the body.
- The procedural guarantees in the new constitution.
- Les circonstances et leurs effets sur la peine de l'instigateur.
- Criticism of the claims of universality in the movement of social defense.

In Foreign Languages.

- Suicide (Emile Durkheim)
- Differential Association and containment theory.



المجلة الجنائية القومية

يصدرها

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
جمهورية مصر العربية

- محكمة الأحداث « دراسة ميدانية » .
- حجة البصمات في اثبات الجنائي .
- الظروف والرها في عقوبة المجرم .
- القاعدة القانونية بين المثلث والاحراف .
- سوسيولوجية الاحراف في المجتمع الجماهيري .

باللغات الأجنبية

- الوسائل الحديثة في الحرب الكيميائية .
- ارتفاع تركيز المنيبيولوجيين الناتج عن التسمم في الأطفال .



المركز القومي للبحوث الاجتماعية وأجنائية

وليس مجلس الإدارة

الدكتور أحمد محمد خليفة

اعضاء مجلس الإدارة :

المستشار محمد ماهر حسن
المستشار يحيى الدين طاهر
الدكتور مختار حمزة
اللواء محمد أحمد النياوي
المستشار محمد فتحي
الدكتور علي المفتي

المستشار أحمد فتحي رمسي
الدكتور جابر جاد عبد الرحمن
المستشار حسين عوض بريس
الاستاذ عبد المنعم المنصيري
اللواء محرم إبراهيم مصطفى
الشيخ محمد أبو زهرة

المجلة الجنائية القومية

ميدان ابن خلدون بمدينة الأوقاف — بريد الجزيرة

رئيس التحرير

الدكتور أحمد محمد خليفة

هيئة التحرير

الدكتور عادل محمد نسي — عصام الميجي — علي جليبي

السيد علي شخا

يلد النشر : الناشر ، الطبعة

مكتبة النشر ، الصفحات .

اللتالات من مجلات : اسم المؤلف .

عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا) ،

السنة ، المجلد ، الصفحة .

للتلات من الموضوعات : اسم

المؤلف ، عنوان المقال (اسم

الموسومة) ، تاريخ النشر .

وتثبت المصادر في نهاية المألمرية

حسب الترتيب الهجائي لأسماء

المؤلفين وتورد الاحالات الى المصادر

في الفن في صورة (اسم المؤلف ،

الرقم المسلسل للمصدر الوارد في

نهاية المقال ، الصفحات) .

• أن يرسل المقال الى مكتبة التحرير

المجلة منسوخا على الآلة الكاتبة من

أصل وصورتين على ورق فولسكلاب ،

مع مراعاة ترك حاشيتين جانبيين

عريضين ومسافة مزدوجة بين

المسطور .

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيها

يرسل اليها من مقالات الامتيازات الآتية:

١ — أن يذكر عنوان المقال موجزا . ويتبع

باسم كاتبه ومؤلفاته انجليزية

وخبراته ومؤلفاته في ميدان المقال

أو ما يتصل به .

٢ — أن يورد في صدر المقال عرض موجز

لرؤوس الموضوعات الكبيرة التي

عولجت فيه .

٣ — أن يكون الشكل العام للمقال :

— مقدمة للتعريف بالمشكلة وعرض

موجز للدراسات السابقة .

— خطة البحث أو الدراسة .

— عرض البيانات التي توافرت

من البحث .

٤ — أن يكون اثبات المصادر على النحو

التالي .

للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ،

الاشتراك في سنة (ثلاثة أعداد)

خيسون فرنسا

تصدر ثلاث مرات في العام

مارس ، يوليو ، نوفمبر

فمن المسدد

مخرون فرنسا

المجلة الجنائية القومية

محتويات العدد

صفحة

بحوث :

- محكمة الاحداث — دراسة ميدانية
الدكتور عادل عازر وسلوى بكر ١٦٧

مقالات :

- حجية البصمات في الاثبات الجنائي .
الدكتور عادل غانم ١٨٣
- الظروف واثرها في عقوبة المرحض .
الدكتور احمد المجذوب ١٩٥
- القاعدة القانونية : بين الامتثال والانحراف .
عاطف احمد نواد ٢٠٩
- سوسيولوجية الانحراف في المجتمع الجاهري .
السيد شقا ٢١٩

مجالات :

- مجلة البحوث الاجتماعية والجنائية ٢٤٣

باللغة الانجليزية :

- الوسائل الحديثة في الحرب الكيميائية .
الدكتورة بهيرة فهمم والدكتور ابراهيم وجيه ٢٥٨
- ارتفاع تركيز الميتيمولوجيين الناتج عن التسمم في الاطفال .
الدكتور عادل فهمى وآخرون ٢٧٦

« محكمة الأحداث »

« دراسة ميدانية »

اعتماد

سلوى بكر
باحثة بالمركز القومي
للبحوث الاجتماعية والجنائية

دكتور عادل عازر
خبير بالمركز القومي للبحوث
الاجتماعية والجنائية

ما من شك في أن تقاس مدى الرعاية المكفولة - في أى مجال من المجالات - لا يقاس بما يقرره القانون من نصوص ، بل تقاس الرعاية والحماية وكفايتهما بدراسة الواقع للتعرف على ما تحققه الأجهزة المختصة من خدمات فعلية .

وفي مجال تقييم الخدمات التي تؤدي للأحداث اتجه القائمان بهذه الدراسة الى إجراء بحث ميدانى يهدف الى التعرف على ما تكفله محاكم الأحداث من رعاية فعلية للصغار المنحرفين ولأن يتعرضون للانحراف .

وقد رأى واضعا هذا التقرير اتباع منهج اجتماعى في دراستهما لمحاكم الأحداث ، واعتمدا في إجراء دراستهما على أسلوب الملاحظة Observation وعلى إجراء بعض المقابلات Interviews للسادة قضاة الأحداث في محافظتى القاهرة والاسكندرية .

وقد أسفرت الدراسة عن نتائج عملية فإظهرت ايجابيات وسلبيات نظام محاكمة الأحداث كما هو مطبق حالياً في مصر .

وفىما يلى نذكر أهم الملاحظات والنتائج التي توصلنا اليها من خلال دراستنا الميدانية :

تفصى قاضى الأحداث :

تنص المادة ٣٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أن : « تشكل محكمة الأحداث في دائرة كل محكمة جزئية من قاضى يندب لها بالطريقة التي يندب بها القاضى الجزئى ، ويشكل في عاصمة كل مديرية وفي كل محافظة محكمة للأحداث .. » .

وأول ما تجدر الإشارة اليه هو أنه لا توجد في مصر محاكم متخصصة بالمعنى الفنى الصحيح ، ومع ذلك يقال عادة أنه قد تم إنشاء محاكم متخصصة للأحداث في ثلاث من محافظات الجمهورية : في القاهرة والاسكندرية والجيزة ، بينما يختص القاضى الجزئى في غير هذه المحافظات بالمحافظات بالنظر في دعاوى الأحداث الى جانب اختصاصه بالنظر في الجناح التي ترتكب من البالغين .

وقد أسفرت دراستنا لواقع النظام المطبق فيما يسمى بالمحاكم المتخصصة في محافظتى القاهرة والاسكندرية أنه لا يوجد تخصص فعلى ، وكل ما فى الأمر أنه قد تم تخصيص قاعة أو مبنى كمقر للنظر فى دعاوى الأحداث .

والواقع الذى واجهنا فى محاكم الأحداث بالقاهرة والاسكندرية أظهر لنا أن قاضى الأحداث لا يتفرغ للنظر فى دعاوى الأحداث بل أن النظام المطبق لا يسمح له إلا بتخصيص يوم واحد من الأسبوع للنظر فى مشكلات الأحداث ، أما فى باقى أيام الأسبوع فينشغل بالنظر فى دعاوى أخرى مدنية وتجارية وعملية .. الخ وبعبارة أخرى فإن « قاضى الأحداث » مثله مثل سائر القضاة فى المحاكم الجزئية والكلية غير متخصص بل وأكثر من ذلك فإن الوقت الذى يخصص للنظر فى قضايا الأحداث لا يسمح للقاضى إلا بإصدار أحكام سريعة فى الدعاوى التى يزعم بها « رول » كل جلسة . وقد لاحظنا أن « رول » جلسة محكمة أحداث القاهرة شمل حوالى مائة وثلاثين قضية بينما عرضت على محكمة الأحداث بالاسكندرية حوالى ثمانين قضية فى الجلسة الواحدة . وقد أبدى السادة القضاة رأيهم فى أن العدد الملائم الذى يوفر للقاضى الوقت الكافى لدراسة القضايا التى تعرض عليه هو ثلاثون قضية فى الجلسة الواحدة .

ونعتقد أن الأفضل هو أن تخصص وزارة العدل قاضيا أو أكثر حسب الحاجة ، لكى يكون متفرغا للنظر فى دعاوى الأحداث . ويحقق هذا الوضع مزايا عديدة :

١ - أن يكتسب القاضى خبرة فى معاملة الأحداث .

٢ - أن يخصص كل وقته لدراسة احتياجات هذه الطائفة من الصغار الذين تعوزهم الرعاية والحماية والتربية القوية .

٣ - أن يوفر له الوقت لكى يتابع الأحكام التى يصدرها ويميد النظر فى التدابير التى يحكم بها طبقا لظروف كل حالة وأن يتمكن من مراقبة تنفيذ تدابير الإيداع فى المؤسسات المختصة للأحداث . ومما يجدر ذكره أن قاضى الأحداث لا يتمكن حاليا من متابعة الأحكام التى يصدرها ، كما أنه لا يراقب تنفيذ تدابير الإيداع فى مؤسسات الأحداث وذلك رغم صراحة نص المادة ٣٥٩ التى تقضى بأن « يراقب قاضى محكمة الأحداث تنفيذ الأحكام الصادرة على المتهمين الصغار فى دائرة محكمته » .

تشكيل هيئة المحكمة :

أوضحنا أن محكمة الأحداث تشكل من قاضٍ مُرد يحكم فى قضايا الأحداث والملاحظ أن حضور ممثل النيابة العامة ليس وجوبيا ، فقد لاحظنا عدم حضور ممثل النيابة أثناء انعقاد محكمة الأحداث بالقاهرة . وهذا وضع يؤيده حتى تعتمد محاكم الأحداث من الطابع الجنائى وتنتهى عن مظاهر الرهبة التى تصاحب المحاكمات الجنائية .

وقد لوحظ وجود سيده تقوم بعمل « أمينة سر » بكل من محكمتي القاهرة والإسكندرية ، وقد أبدى السادة القضاة أن وجود سيده أثناء محاكمة الحدث يفيد في تبديد مظهر الرهبة ويجعل الحدث أكثر اطمئنانا .

كما أيد السادة القضاء فكرة وجود هيئة استشارية من المتخصصين مثل باحث اجتماعي ونفسى لمعاونة المحكمة في دراسة الحالات التي تعرض عليها .

وتشكل اللجنة المختصة بالإشراف على الإصلاحات ، من قاضي محكمة الأحداث رئيساً وممثل النيابة العامة وموظف من وزارة الشؤون الاجتماعية ينتدبه لذلك وزيرها . وتتنظر هذه اللجنة في الحالات التي تعرض عليها للإفراج عن الحدث . وبهذه المناسبة أبدى السيد رئيس مكتب شرطة الأحداث بالإسكندرية أنه كان من المتعين أن تمثل شرطة الأحداث في اللجنة المختصة بالنظر في الإفراج .

اختصاص المحكمة فيما يتعلق بسن الحدث :

من المعلوم أن محكمة الأحداث تختص بالنظر في نوعين من قضايا الأحداث :

١ — تختص بالنظر في جميع الجرائم التي يرتكبها حدث لا تزيد سنه عن خمس عشرة سنة .

٢ — كما تختص بالنظر في حالات تشرّد الأحداث وذلك بالنسبة لمن لم تزد سنه عن ثمانى عشرة سنة .

ومن الواضح أن المشرع لم يراع توحيد السن في الحالتين المشار إليهما ، ولا تبدو المحكمة من هذه المفارقة .

وبالإضافة الى ما تقدم فقد أثبتت التجربة أن هذا الوضع يثير صعوبات ويسبب متاعب جمة ، ويذكر المسئولون في شرطة الأحداث بالإسكندرية مثالا لذلك : اذا ارتكب شخص تزيد سنه على خمس عشرة سنة جريمة ما ففي هذه الحالة يقدم الى المحكمة المختصة باعتباره بالغا وقد يحكم عليه بعقوبة سالبة للحرية فيحبس في السجون المختصة للكبار ، وفيها يخالط مجرمين عتاة في الاجرام . فاذا تصورنا أنه بعد الإفراج عنه وجد في احدى حالات التشرّد ، وهو لم يبلغ بعد سن الثامنة عشرة ، ففي هذه الحالة يتمين بتدنيه لمحكمة الأحداث بوصفه حدثا طبقا لاحكام قانون تشرّد الأحداث . وبالإضافة الى هذا الوضع الغريب الذى يجافى المنطق السليم ، فان مثل هذا الشخص الذى سبق سجنه مع كبار المجرمين يعتبر عنصراً غير مرغوب في مخالطته للصغار من الأحداث .

ولهذه الاعتبارات نرى ضرورة إعادة النظر في هذا الوضع ، على أن يوحد سن الحدأة في كل من قانونى العقوبات وتشرّد الأحداث .

مقر محكمة الأحداث :

خصص لمحكمة الأحداث بالقاهرة مبنى بشارع جزيرة بدران بشبرا ، أما محكمة الأحداث بالاسكندرية لمقرها مبنى محكمة الأحوال الشخصية الجزئية بشارع محمد كريم بالمنشية .

وقد لاحظنا خلال زيارتنا لمحكمة الأحداث بالقاهرة أنه قد خصصت قاعة صغيرة تعقد فيها جلسات نظر قضايا الأحداث . وقاعة الجلسة عبارة عن حجرة عادية يوجد بها أثاث قليل : وعلى وجه التحديد مكتب وبضعة كراسي ولا يوجد بها مكان يحجز فيه الأحداث ، والملاحظ أن الطفل كان يقدم للقاضي ويقف مباشرة أمام مكتبه . وهو ما يتفق مع اتجاه قانون الإجراءات الجنائية ، إذ ينص على :

أن « تعقد جلسات محكمة الأحداث في غرفة المشورة ، ولا يجوز أن يحضر المحاكمة سوى اقارب المتهم ومندوبي وزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات الخيرية المشتغلة بشئون الأحداث » .

ومع ذلك فقد لاحظنا أن محكمة الأحداث بالاسكندرية تعقد جلساتها في حجرة للسادة وكلاء النائب العام ، ويسأل السيد قاضي الأحداث عن السبب في ذلك ، قال سيادته أن المبنى مخصص للنظر في قضايا الأحوال الشخصية . وأنه لا يوجد مكان مخصص للنظر في قضايا الأحداث سوى هذه الحجرة . وقد لاحظنا وجود السادة وكلاء النائب العام أثناء انعقاد الجلسة ، وكثيرا ما كان يدخل قاعة الجلسة شرطى أو موظف لكي يعرض على وكيل النيابة أحد الموضوعات العاجلة . وقد علق قاضي المحكمة على ذلك قائلا أن الأفضل ألا يتردد رجال الشرطة وغيرهم ممن لا تدعو الحاجة الى وجودهم أثناء انعقاد الجلسة حتى تظل سرية طبقا لنص القانون .

إجراءات المحاكمة :

تتبع أمام محكمة الأحداث إجراءات خاصة تضمن النص عليها قانون الإجراءات الجنائية في الفصل الرابع عشر من الباب الثالث من الكتاب الأول .

١ — بحث حالة الحدث :

ومن أهم الإجراءات التي تضمنها قانون الإجراءات ما قضى به من وجوب بحث حالة الحدث قبل المحاكمة (مادة ٣٤٧) ، وقد حدانا هذا الاعتبار الى الاهتمام بدراسة هذا الموضوع باستفاضة .

وقد لاحظنا في دراستنا الآتى :

(١) ذكر السادة قضاة الأحداث أن هذه التقارير تقدم بمعرفة الإخصائيين الاجتماعيين بالمؤسسات الإصلاحية التي يودع فيها الأحداث « أيداعا احتياطيا » قبل تقديمهم للمحاكمة . أما الأحداث الذين

لا يودعون قبل المحاكمة في مؤسسات ، فلا تقدم عنهم غالبا تقارير اجتماعية وذلك لأنهم يجيئون مباشرة من « البيئة الأسرية » . والمفروض في هذه الحالات — على حد قول السادة القضاة — أن يأمر وكيل النيابة ببحث حالة الحدث قبل تقديم القضية للمحكمة .

(ب) باطلاعنا على التقارير الاجتماعية التي تقدم لمحاكم الأحداث ، تبين أن هناك نماذج مطبوعة في كل مؤسسة للبيانات الأساسية التي يحصل عليها الباحث وقراءة بعض هذه التقارير تبين أنها لا تحوى إلا بيانات عامة وقليلة عن الحدث وأسرته : مثل سنه ، اسم أبيه ، مهنته ، ونحله . وأقل ما يقال عن هذه التقارير هو أنها لا تفى بالفرض المراد تحقيقه ، فهي لا تحوى بحثا عن حالة الحدث التي أدت الى انحرافه .

وقد لاحظنا فعلا في إحدى الجلسات التي حضرناها ، أن القاضي طلب من إحدى الباحثات الاجتماعيات الحاضرات في الجلسة إجراء بحث عن حالة أحد الأحداث الذين لم يقدم عنهم تقرير . ولم يستغرق استيفاء المطلوب أكثر من عشر دقائق قدمت الباحثة بعدها التقرير للقاضي . وذلك لمجرد استيفاء الشكل طبقا لنص القانون . ويسلم السادة القضاة بأن التقارير لا تفى بالفرض المطلوب .

٢ - حضور الحدث :

تنص المادة ٣٤٩ على أن تتبع أمام محكمة الأحداث في جميع الأحوال الإجراءات المقررة في مواد الجنب ما لم يوجد نص يخالف ذلك .

وقد لاحظنا أنه في بعض القضايا — وعلى وجه الخصوص في المخالفات — كان الحدث يتغيب عن حضور المحاكمة . ومن المسلم به أن جواز الحكم على الحدث غيابيا يكون مشروطا بتقديم تقرير للمحكمة عن حالته الاجتماعية وذلك طبقا لنص المادة ٣٤٧ إجراءات جنائية .

أما في الحالات التي يحضر فيها الحدث المحاكمة فقد لاحظنا أن تدومه يكون إما من بيئته الطبيعية أو من المكان الذى أودع فيه أيداعا احتياطيا وذلك حسب التفصيل الآتى :

(١) في الحالات التي لا يكون فيها الحدث مودعا احتياطيا في إحدى المؤسسات أى إذا كان مفرجا عنه ، لاحظنا أنه يحضر في كثير من الأحيان مع أحد والديه . وقد ذكر لنا القضاة أنه رغم أن القانون لا يتطلب حضور الوالدين أو ولي أمر الحدث أثناء نظر الدعوى ، إلا أن المصلحة تقتضى النص على وجوب حضورهم حتى تتمكن المحكمة من مناقشتهم في أسباب انحراف الحدث والأسلوب الكفيل بمعالجته . وقد لاحظنا أن أحد الأحداث قدم لمحكمة الأحداث بالقاهرة بتهمة السرقة ، وقد كان واضحا من مظهر الحدث ذاته ومن مظهر والديه اللذين حضرا معه أن الأسرة موسرة ، وهو ما حدا بالمحكمة الى

تسأل الوالدين من سبب انحراف الحدث ، ويعد مناقشتهم حكم القاضي بتسليم الحدث الى والديه وأشار عليهما بعرض الحدث — وكان يبلغ من العمر حوالي أربع عشرة سنة — على أحد الأطباء النفسيين لمعالجته .

(ب) وقد يكون الحدث قادما من مكان أودع فيه احتياطيا ، ويلاحظ أن المادة ٢٤٥ من قانون الإجراءات لا تجيز حبس الصغير الذي تقل سنه عن اثنتي عشرة سنة احتياطيا .

ومما يجدر ذكره بهذه المناسبة أن لمحافظة الاسكندرية تجربة رائدة فقد أنشأت دارا للملاحظة يودع فيها الأحداث احتياطيا الى أن يفصل في الدعوى . وقد توفرت لهذه الدار الامكانيات اللازمة لإقامة الأحداث بعيدا عن محيط الاصلاحات التي يودع فيها الأحداث المحكوم عليهم بالإيداع . ومع نجاح هذا النظام إلا أنه لم يمتد لكي يشمل الإناث . كذلك لاحظنا أنه لا توجد امكانيات لنقل الأحداث من مكان الإيداع الى مقر المحكمة ، وقد ذكر لنا بعض القضاة أن الحدث يجيء الى مقر المحكمة مسجرا على الأقدام ، وفي كثير من الأحيان تكون المسافة طويلة مما يقترب عليه حضور الحدث منهمكا الى مقر المحكمة .

ونحن نتساءل : ألا يمكن أن تخصص لكل مؤسسة إيداع سيارة لنقل هؤلاء الصغار ؟ وهل من المنطق أن توفر سيارات لنقل المجرمين البالغين ، تحقيقا لدواعي الأمن ، وفي الوقت ذاته لا توفر سيارة واحدة لنقل الأحداث الى مقر المحكمة تحقيقا لأبسط دواعي الإنسانية؟ ونفسائل : هل من المتصور أن تبدأ معاملة الحدث بمثل هذه القسوة ويتوقع مع ذلك تجاوب الحدث في خطة الإصلاح التي ترسم له ؟

(ج) ويحق للحدث أن يستصحب معه محاميا لتولى الدفاع عنه . وتقضي المادة ٣٥٠ من قانون الإجراءات بوجوب أن يكون للمتهم أمام محكمة الأحداث محام يدافع عنه اذا كان متهما في جناية .

وقد لاحظنا أنه في غير الجنايات ، لا يكثر حضور المحامين في قضايا الأحداث ، بل الغالب هو أن يصحب الحدث أحد والديه .

٣ — نظر الدعوى والفصل فيها :

لثناء زيارتنا لحاكم الأحداث لاحظنا أن الإجراءات التي تتبع في نظر دعاوى الأحداث تشبه الى حد كبير الإجراءات التي تتبع أمام محكمة الجنح التي تنتظر في قضايا البالغين .

ومع ذلك فهناك خلاصتيف في بعض ما يتبع ، ومرجع ذلك اما الى نصوص خاصة وأرداء في قانون الإجراءات أو الى أسلوب القاضي في «إدارة الجلسة» .

ونرى أن نورد وصفا موجزا لما رأيناه من إجراءات :

بعد أن يأمر القاضي ببدا الجلسة ، يطلب الحاجب من الجمهور الخروج من قاعة الجلسة ، ولا يبقى سوى عدد وافر من الاختصاصيين والاختصاصيات الاجتماعيين . ثم يبدأ الحاجب في « النداء » على القضايا حسب دورها في رول الجلسة .

ويبدأ القاضي في نظر الدعوى بالاطلاع على المحضر الذي حرر عن التهمة الموجهة الى الحدث ثم يطلع على التقرير الاجتماعي . ولا يستغرق ذلك مدة طويلة . وبعد اطلاع القاضي على أوراق الدعوى يسأل الحدث عما اذا كان قد ارتكب الفعل المنسوب اليه ، ثم تتوالى أسئلة القاضي ، وتشمل سؤال الحدث عن اسم والديه ، وعمل والده وعن الظروف التي أحاطت بارتكاب الجريمة والظروف الأسرية المحيطة بالحدث .

وقد استوضحنا السيد قاضي الاسكندرية رأيه فيما اذا كان يرى الإبقاء على النظام التقليدي في سؤال المتهم (أى س و ج) فرد سيادته بالإيجاب قائلا أن سرد أقوال الحدث في محضر يكتبه كاتب الجلسة بدون تدخل القاضي لتوضيح أقوال الحدث ، قد يترتب عليه الإساءة اليه ، وذلك اذا حور كاتب الجلسة المعنى الذي تصده الحدث .

وقد لاحظنا أن الاختصاصية الاجتماعية ، لا تدلى بأية معلومات أو بيانات تعين القاضي في نظر الدعوى والفصل فيها . وقد تبين أنها لا تعلم عن الحدث الا البيانات العامة التي أوردتها في تقريرها .

ولوحظ أن قاضي محكمة الاسكندرية كان يكثر من توجيه الأسئلة عن ظروف الحدث البيئية والأسرية وعما يؤديه من عمل .. وقد أوضح لنا أن الحكم الذي يصدره بالتسليم أو بالإيداع يتوقف على ما يستظهره من ظروف الحدث وذلك من خلال محاكمته .

وبهذه المناسبة ذكر أن السبب الرئيسي في انحراف الأحداث هو مساواة البيئة الأسرية ، وأضاف أنه قد صادف حالات تبين منها أن الأسرة ترغب في الخلاص من ابنها بإيداعه في إحدى المؤسسات الإصلاحية . ويرجع ذلك غالبا الى كثرة عدد الأولاد وتصعد الأسرة . وعلى عكس ذلك ، حكم السيد القاضي في دعوى اتهم فيها حدث بارتكاب جريمة ضرب أفضى الى الموت بتسليم الحدث الى أسرته وذلك لأنه تبين أن الأسرة صالحة وقادرة على تربية الحدث .

وبعد أن يصدر القاضي حكمه أو قراره ، يصطحب الشرطي الحدث الى غرفة الحجز المجاورة لقاعة الجلسة . وقد طلبنا معاينة حجرة الحجز في محكمة الأحداث بالقاهرة فوجدنا أنها حجرة متسعة لا يوجد بها أى أثاث — لا أرائك ولا كراسي — وقد رأينا بعض الأحداث المحتجزين يجلسون على الأرض انتظارا لما يتخذ قبلهم من إجراءات تالية لصدور الحكم . ونرى أن هناك حاجة الى تخصيص مكان أكثر ملاءمة لاحتجاز الصغار مراعاة للاعتبارات الإنسانية .

وكما تبيننا من خلال دراستنا الميدانية أن هناك عددا ملحوظا من القضايا يقدم فيها الحدث الى محكمة الأحداث لارتكابه أفعالا قليلة الأهمية مثل ركوب المواصلات بدون أجر ويسؤال السيد قاضي محكمة الاسكندرية عن السبب في ذلك ، فذكر أن المسؤولين في محافظة الاسكندرية يشكون من كثرة ركوب الأحداث وسائل المواصلات بدون أجر . وقال أن حكمه في مثل هذه القضايا يكون اما للتسليم اذا كان الحدث لم يبلغ اثنتي عشرة سنة أو الحكم بالفرامة اذا كانت سنه تزيد عن ذلك .

كما لاحظنا تقديم كثير من الأطفال للمحكمة لارتكابهم جرائم الضرب البسيط . وقد تسألنا عن مدى ملائمة تقديم مثل هذه القضايا التي تتسم بقلّة الأهمية . ورد السيد قاضي محكمة الأحداث بالقاهرة أنه بمجرد تحرير محضر بشرطة الأحداث عن الواقعة يقدم الحدث للمحاكمة ، وقد تنيد المحكمة — في رأى السيد القاضي — في ردع الحدث .

ونرى ضرورة إعادة النظر في مدى ملائمة عرض مثل هذه الحالات على محكمة الأحداث . وقد تقضى مصلحة الحدث ألا يعرض لمحاكمة بها يصاحب ذلك من انفعالات وآثار نفسية قد تكون ضارة في بعض الحالات . وقد يكون من الأوفق في مثل هذه الحالات أن تستدعى النيابة ولي أمر الحدث وتكفله بالتعهد برقابة سلوكه .

٤ — إعادة النظر في الحكم والإفراج عن المحكوم عليه :

تخول المادة ٣٦١ من قانون الإجراءات ، محكمة الأحداث سلطة إعادة النظر في الحكم الذي سبق لها إصداره وذلك بناء على طلب النائب العام إذا تبين أن العقوبة المحكوم بها لا تلائم حالة المحكوم عليه ، ولا يجوز عند إعادة النظر الحكم بغير العقوبات الخاصة بالأحداث . ولم نصاف خلال دراستنا في مكبتي القاهرة والاسكندرية حالات تعرض على المحكمة لطلب إعادة النظر في الحكم الذي سبق أن أصدرته ، وذلك فيما عدا الحالات التي تعرض على لجنة الإفراج لكي تقرر ملائمة الإفراج عن الحدث المودع في مؤسسة اصلاحية تطبيقا لنص المادة ٣٦٠ من قانون الإجراءات . ونرى أن السبب هو أن نص المادة ٣٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية غير مطبق عملا . فلا « يرأب القضاة تنفيذ الأحكام الصادرة على الصغار » .

وقد لاحظنا أن حالات الإفراج التي عرضت على اللجنة المشكلة لهذا الغرض كانت خاصة بأحداث يبلغون من العمر حوالى أربع عشرة سنة — وتزيد سنهم على وجه اليقين على اثنتي عشرة سنة وذلك لأن ممثل المؤسسة كان يبلغ اللجنة أن المؤسسة قد ألحقت كل حدث بعمل يرتق منه . وكانت اللجنة تسأل الحدث عن ظروفه الأسرية وعما اذا كان المبلغ الذي يتقاضاه عن عمله يكفي له يعيش حياة كريمة خارج أسوار المؤسسة . وفي ضوء الظروف التي كانت اللجنة تتبينها من بحث كل حالة كانت تفصل في مدى ملائمة إصدار قرار بالإفراج عن الحدث .

ومما يجدر فكره في هذا الصدد أن لأولياء أمور الأحداث الحق في التقدم للجنة الإفراج بطلب للإفراج عن الحدث وتسليمه لهم ،

٥ — تعاون الأجهزة المعنية بشئون الأحداث :

ومع عدم وجود تنظيم قانوني يهدف الى التنسيق او التعاون بين الأجهزة المعنية بشئون الأحداث الا أننا نبين أن هناك جهوداً فردية يقوم بها بعض الأفراد طوعية لإيمانهم ببعض القيم الإنسانية ولشعورهم بمسئولية العمل الذى كلفوا بأدائه .

ففى محافظة الاسكندرية رأينا تعاوناً بين نيابة الأحداث وشرطة الأحداث . وتبين أن السيد رئيس مكتب شرطة الأحداث يتصل فى كثير من الأحيان بالسيد وكيل نيابة الأحداث للسماح لبعض التلاميذ بالتقدم للامتحانات مع تأجيل تقديمهم الى نيابة الأحداث حتى يؤدوا امتحاناتهم . وأضاف السيد رئيس مكتب شرطة الأحداث بالاسكندرية أنه قد لاحظ أن السبب فى انحراف الكثير من الأحداث هو احجام أرباب الأعمال بمحافظة الاسكندرية عن تشغيل صغار السن وذلك لأنهم يضطرون الى دفع تأمينات اجتماعية عنهم مما حداهم الى تفضيل تشغيل البالغين . وذكر السيد رئيس مكتب الشرطة أنه بعرض هذه المشكلة على المسؤولين ، تم اتصال بين محافظ الاسكندرية وبين المسؤولين عن التأمينات الاجتماعية وتقرر اعفاء أرباب الأعمال من دفع تأمينات على من تقل سنه عن ثمانى عشرة مع تمتع الصغير فى الوقت ذاته بزايا التأمينات ، وقد لوحظ بعد ذلك اقبال أرباب الأعمال على تشغيل الأحداث .

التوصيات :

فى ضوء دراستنا لمحاكم الأحداث ، وبالنظر الى قرب صدور قانون الأحداث ، نود أن نؤكد حقيقة هامة : أن الإصلاح فى مجال رعاية الأحداث ليس فى حاجة الى اصدار قانون جديد بقدر ما هو فى حاجة الى نظرة جادة الى المشكلات التى تواجه هذا المجال .

ان النداءة بتطوير النظم الحالية وباصدار قانون يتضمن نظاماً جديدة ، هو قول ، فى حد ذاته ، مقبول ولا غبار عليه . غير أن ذلك مشروط بأمرين :

أولاً : أن نكون فى حاجة فعلية الى مثل هذا التطوير . وثانياً : أن يكون لدينا من الامكانيات ما يسمح بتطبيق النظم المستحدثة ، تطبيقاً سليماً . وبغير هذين المطلبين ، لن يعدو القانون المقترح أن يكون مجموعة من النصوص البراقية التى لا تجد طريقها الى مجال التطبيق .

أما عن قولنا بأن الإصلاح فى مجال معاملة الأحداث فى حاجة الى نظرة جادة ، فمردده الى أننا لاحظنا من خلال دراستنا ، أن المشكلات التى تواجه مجال رعاية الأحداث ترجع أساساً الى سوء تطبيق بعض النظم الحالية .

اننا نؤمن بأن الرغبة الجادة فى تحقيق الإصلاح ، جديرة فى حد ذاتها بتحقيق الكثير . وأول الطريق الى الإصلاح يبدأ — فى رأينا — بتحقيق الأسس الهامة التالية :

١ — ان تعيد وزارة العدل النظر في النظم المتبعة حاليا في محاكم الاحداث وذلك لان النظم المطبقة لا تسمح بتفرغ قاضي الاحداث . وقد سبق ان اوضحنا ان عدم تفرغ قاضي الاحداث ادى الى تعطيل تطبيق النصوص التي تفرض عليه واجب متابعة الاحكام التي يصدرها ، واعادة النظر فيما قضي به من تدابير وذلك حسب تطور حالة الحدث .

٢ — ان تضع وزارة الشئون نظما تكفل تطبيق نص المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات تطبيقا يتسم بالجدية والفاعلية ، وذلك حتى تقدم لقاضي محكمة الاحداث تقارير اجتماعية تفي بالفرض الذي ابتغاه القانون من تطلبها . كما نرى ضرورة التشديد في متابعة ومراقبة اعمال الباحثين الاجتماعيين .

٣ — يتعين ايجاد أسلوب فعال للتعاون بين جميع الاجهزة المعنية بشئون الاحداث — وعلى وجه الخصوص بين المحكمة والنيابة والشرطة والمؤسسات الاصلاحية . وبذلك لا يتوقف التعاون والتنسيق بين انشطة هذه الاجهزة على مجرد جهود فردية تبذل بمحض الصنفة التي تجمع بين افراد يؤمنون بأن مسئولياتهم لا تقتصر على مجرد اداء مهام مناصبتهم بل تتعداها الى بذل الجهود طوعية لسد الثغرات المترتبة على عدم كفاءة النظم الحالية للتنسيق وتضافر الجهود بين الاجهزة المعنية بشئون الاحداث .

وبتحقيق الاسس الثلاثة التي اشرنا اليها لا تكفل الرعاية والحماية للاحداث ، بل تعتبر مجرد بداية تقوم على اسس سليمة ، ويجب ان تعقبها جهود خالصة ورقابة فعالة لاصلاح مؤسسات ايداع الاحداث ، ولتوفير الرعاية الاجتماعية للاحداث بعد الافراج عنهم . وبعد وضع اساس سليم للاصلاح يجوز القول بتعديل القوانين المتعلقة بشئون الاحداث ، على ان يجرى التعديل في ضوء الاحتياجات الفعلية .

وبعد .. فاننا نؤمن بان تحقيق الاصلاح في اى مجال ليس من الامور المسيرة ، وكل ما يتطلبه هو الايمان بتحقيق الهدف المنشود ، ثم باعتماد نظم تتعدى مرحلة الاهتمام بالشكل ، وتسمى الى البحث عن حلول عملية لجوهر المشكلات المعروضة .

tion of efforts between the juvenile police unit and the district attorney in Alexandria.

Recommendations :

Radical change in the field of child care and protection is not in need of a new legislation as much as it is in need of a new and serious outlook to the problems which face these services.

Moreover, Amelioration of the present services can only be effected if the following principles are taken into consideration.

- 1—The juvenile court judge must be specialized in the field of juvenile care and protection. He must also be able to give all his time to the adjudication of juvenile cases, and to follow-up the treatment he proposes for each juvenile.
- 2—Appropriate case studies must be presented to the court, and this can only be achieved by adopting an efficient and practical system for the administration of this service, and for the supervision and control over the services rendered by social workers.
- 3—Full and efficient coordination must be achieved between the services rendered by the different institutions responsible for child care and protection.

This mere beginning must be followed by serious and responsible efforts for the administration of the services, the control and follow-up of the services, and the amelioration of the institutions responsible for juvenile care and protection.

method of questioning ; he said he did, and explained his view by saying that this system assures accuracy in recording the questions and answers.

In addition, Article 353 C.P. empowers the judge to avoid confronting the juvenile with the witnesses.

The juvenile court judge in Alexandria expressed his belief that the major cause of delinquency in Egypt is related to unfortunate family conditions. He added that in some cases, due to excessive poverty the family seeks to place the juvenile in an institution.

We also observed certain negative elements related to the juvenile court system as it is applied in Egypt.

Juveniles are sometimes brought before the court for committing trivial acts such as travelling without a ticket.

We also noticed that in many cases, juveniles are accused of participating in fights. We question the necessity and the propriety of a trial in these cases.

Reconsideration of the Case and the Release :

Article 361 c.p. empowers the juvenile court judge to reconsider the sentences he has passed against juveniles. However we did not encounter, during our study, any cases brought before the court for reconsideration, except the cases that were presented for court consideration of the propriety of release (Art. 360 c.p.).

We believe that the main reason for the inapplicability of article 361 c.p. (before mentioned) is the lack of judicial supervision and follow-up of the sentences passed by the juvenile court.

Coordination of efforts for juvenile protection :

During our study we found out that there are individual efforts that seek achieving a certain degree of coordination between the services rendered in the field of juvenile care and protection. For example, we found that there is full coordina-

Procedures of the Juvenile Court :

The criminal procedure act in Egypt includes several articles that state clearly the procedures applicable during the trial of juvenile offenders. We believe that the procedures stipulated by the law are suitable to meet the needs of children - the problem is to ascertain that they are applied with efficiency.

1 — Case Study :

The law states that the court may seek the assistance of social workers working in the ministry of social affairs, doctors and any other experts.

However, the judges we interviewed said that social reports are actually submitted to the court if the juvenile is placed in an institution pending trial. On the other hand if the juvenile is free, no report is submitted. The judges complain that the reports are usually not prepared with efficiency.

We noticed that the reports do not offer more than general information about the juvenile, and no serious case work is presented.

2 — Detention Pending Trial :

In Alexandria, the governorate established a special center for the detention of juveniles pending trial. Nevertheless, no accommodations were established for the detention of females.

In addition, we noticed that there were no available accommodation for the transport of juveniles from the detention center to the juvenile court, and vice versa.

The Trial :

The trial procedures in the juvenile court do not differ much from those which are applied in adult-trials. Nevertheless the juvenile-trials are less formal and lack the appearance of harshness and awe.

We noticed that whenever a question was put to the juvenile, the judge dictated the question and its answer to the clerk. We asked the Alexandria court judge if he approved of this

Alexandria and Giza. However our case study has revealed that the above mentioned courts cannot be considered from the technical point of view - to be specialised juvenile courts. As a matter of fact, the judges in these courts are not specialized in juvenile cases. Each judge presides over two or three sessions per week only one presides over the juvenile court.

In addition, each session of the juvenile court is packed with cases : for example in one session the judge of the juvenile court in Alexandria reviewed eighty cases of juvenile offenders. There was general agreement among the judges we interviewed, that the number of cases brought before them in each session is unsuitable, and they expressed their belief that the appropriate number ranges between twenty to thirty cases per session.

In view of these facts, we believe that a radical change should be introduced in the juvenile court system in Egypt.

The Organization of Juvenile Court :

A single judge presides over the juvenile court ; his competence includes crimes, misdemeanours, contraventions and vagrancy. The attendance of the district attorney during the sessions is not obligatory.

On the other hand, we have noticed the presence of a female "clerk". The judges expressed their consent to this procedure, stating that the presence of a woman during the court's sessions helps in avoiding the harsh appearance of the court's procedures.

The judges unanimously agreed that a consultative committee of experts would be desirable and would aid the court in performing its duties.

Jurisdiction of the Juvenile Court in View of Age Limits :

In Egypt, the juvenile court's jurisdiction includes two categories of juveniles :

- 1 — Juvenile offenders who do not exceed fifteen years of age.
- 2 — Juvenile vagrants who do not exceed eighteen years of age.

The difference between the two age limits has no plausible reason.

THE JUVENILE COURT

A CASE STUDY

Dr. ADEL AZER

**Expert at the National Center for
Social and Criminological Research**

and

SALWA BAKIR

**Researcher at the National Center
for Social and Criminological Research**

It is our belief that the adequacy of any legal system cannot be delineated by a mere review of the laws and regulations. The propriety of a system can only be measured through a study of factual data concerning the ways, the means, and the requirements which are available and appropriate for an efficient application of these laws. With this purpose in view, we have carried out a case study of the juvenile court, and tried to measure the efficiency of the services rendered by the court to children who lack sufficient protection and care.

Our methodology can be best described as being sociolegal. Two methods have been used :

- 1 — Participant observation of juvenile courts located in Cairo and Alexandria.
- 2 — Juvenile court judges have been interviewed by members of the legal committee.

The Specialization of the Juvenile Court Judge :

Article 343 of the law of criminal procedure (C.P.) states that a judge is to be chosen in every district court, for the purpose of acting as juvenile judge. The same article stipulates that a specialized juvenile court is to be established in every governorate.

It is generally known that three specialized juvenile courts have been established in the following governorates Cairo,

صدر أخيراً العدد الثامن من المجلد التاسع من :

المجلة الاجتماعية القومية

متضمناً المواد التالية :

— سيكولوجية العامل المشكل في الصناعة •

الدكتور نرجس عبد القادر طه •

— سسيولوجية الجماعات الصغيرة •

على عبد الرازق •

— القيم والتنمية الاجتماعية « دراسة انثروبولوجية للمجتمع

التوبى والواحات الخارجية •

الدكتور السيد أحمد حامد والدكتورة عليّة حسين •

باللغات الأجنبية

— الصوفية : تفسير تحليلي نفسي •

الدكتور مصطفى زيور •

— البناء الاجتماعي : دراسة تحليلية •

الدكتور عبد الهادي الجوهري •

— القيمة وتوجيه القيمة •

الدكتور محبت صبرى •

• وغيرها من الدراسات والمقالات •

حجية البصمات في الإثبات الجنائي

الدكتور عادل غاتم

مقدمة -

البصمة عبارة عن تلك الخطوط البارزة ridges التي تحاذيها خطوط منخفضة Furrows ، والتي تتخذ أشكالا مختلفة على بشرة أصابع اليدين والكفين من الداخل وعلى أصابع وباطن القدمين ، وتسمى هذه الخطوط بالخطوط الحليمية Papillarin ، ونظرا لأن هذه الخطوط توجد في حالة رطبة دائما لافرازات العرق التي تنتشر بسطحها فهي تترك طابعها على كل جسم تلامسه . وهذه الافرازات تزيد كيتها أثناء الانفعالات النفسية ، ولا شك أن وقت ارتكاب الجريمة هو أكثر الأوقات انفعالا بالنسبة لارتكبي الجرائم .

ويرجع استخدام البصمات كدليل علمي له حقيقته القاطعة في اثبات الشخصية الى أوائل القرن التاسع عشر ، وان كانت الأبحاث التي قامت بشأنها ترجع الى ما قبل ذلك بكثير (١) .

وستناول بالدراسة في هذا المقال ، الأساس العلمي لنظرية البصمات ، ثم نتكلم عن البصمات كوسيلة لاثبات الالتزامات ، ثم ننتهي بدراسة قيمة الدليل المستمد من البصمات .

أولا : الأساس العلمي لنظرية البصمات :

يمكن من واقع الدراسات والبحوث المختلفة تلخيص الأساس العلمي لنظرية البصمات .

١ - ثبات البصمة وعدم قابليتها للتغيير :

تبدأ البصمات في التكوين منذ الشهر الرابع للجنين أى قبل أن يولد

(١) يرجع الفضل في الدراسات العلمية التي أجريت في العصر الحديث لعديد من أساطنة التشريح وعلى رأسهم مارسيل مالبجي بإيطاليا سنة ١٦٨٦ ، جون بركزل بألمانيا سنة ١٨٢٢ ، إلا أن بحوثها لم تستغل مليا في تحقيق الشخصية ، وكان أول من استغل البصمات علميا في تحقيق شخصية المسجونين وليام هرقل الإنجليزي سنة ١٨٥٨ بالهند ، ونالت بعد ذلك الدراسات العلمية والمهنية حتى تكون العالم البيوطاني فرانسيس جالتون سنة ١٨٨٦ ، وأدوارد هنري سنة ١٨٩٠ من كبار رجال شرطة إنجلترا من أثبت عدم تطابق بصمات الأصابع ، وقسم الأول البصمات الى أربعة أقسام رئيسية هي : المقوس ، المستدير ، المتعرج بين ، والمتعرج يسار - كما وضع الثاني نظائرا عاليا لحفظ وشهادة البصمات عرف باسمه . وأدخل نظام البصمات في مصر كطريقة رئيسية لتحقيق شخصية المحكوم عليهم ومرتكبي الحوادث الجنائية سنة ١٩٠٤ .

الشخص ثم تستمر مدى الحياة الى ما بعد الوفاة لفترة غير قصيرة ، اذ انها آخر ما يدركه التحلل (١) .

ولقد اثبتت الدراسات العلمية أن البصمات تتميز بعدم القابلية للتغير فتبقى ثابتة لا تتغير من المهد الى اللحد ، فقد يتغير حجمها أو مساحتها ولكن شكل خطوطها واعدادها ومميزاتها تبقى ثابتة كما هي لا تتغير .

وقد يتعرض الشخص لاصابات عارضة أو تشويه عمدي الا أن البصمات تعود الى اشكالها الاولى دون تغير بعد زوال العارض الذي ألم به ، فاذا وصل التشويه العمدي الى الطبقة الداخلية للجلد ، فإنه يترك أثرا مستديما ببشرة الأصابع فتكون بذلك علامة مميزة تدل على صاحبها ، ولا يمنع ذلك أيضا من تحقيق شخصية الفرد بواسطة البصمات الاخرى التي لم يتأولها التشويه .

٢ — عدم انطباق بصمتين لشخصين أو في أصبعين لشخص واحد :

اكتبت الدراسات والبحوث والتجارب والأحصاءات العلمية أنه لا يمكن أن تنطبق بصمتان في العالم لشخصين مختلفين كما أنه لا يمكن أن تنطبق بصمة أصبعين لشخص واحد ، كما لا تتأثر البصمات بمعامل الوراثة ولا تتطابق بصمات الآباء مع الأبناء أو الأشقاء ولو كانوا توأماً ، بل ثبت تنوع البصمات بالنسبة لكل شخص تنوعا لا حد له بحيث تتميز بصمات كل شخص بمميزات خاصة ينفرد بها دون أي شخص آخر في العالم أجمع .

هذه الحقيقة هي التي تضفي على البصمات أهميتها وتكسبها قيمتها باعتبارها دليلا قاطعا في تحقيق الشخصية لا يرقى اليها الشك .

ويمكن تأسيس ذلك على ما يأتي :

(أ) أساس حسابي :

أكد جالتون في نظريته أنه بإجراء عملية حسابية ثبت له أنه لا يمكن أن تتفق بصمتان تمام الانطباق الا بين ٦٤ ألف مليون شخص ولما كان تعداد العالم كان قد بلغ ١٦٠٠ مليون شخص لذلك فإنه لا يمكن أن تنطبق بصمتان الا بعد مضي أربعة ملايين قرن من الزمان (٢) .

(ب) أساس علمي :

ويدعم هذه الحقيقة العلمية أنه منذ أن طبقت نظرية البصمات لم يكشف ضمن ملايين البصمات المأخوذة بإدارات تحقيق الشخصية في جميع أنحاء

(١) بل لقد حدث أن أمكن تحقيق شخصية أشلاء جثة مضي عليها سبع سنوات عن طريق بصمات أصابعها (انظر مجلة الهيئة الدولية للشرطة الجنائية عدد ٢١ من ١٣٥) .

(٢) Fingerprints fifty years of scientific crime, detection by Douglas

Brown, London, 1968; P. 25.

العالم وبسجلات الهيئة الدولية للشرطة الجنائية بصمتان منطقتان سواء لشخصين مختلفين أو لشخص واحد ، بل ثبت تنوع البصمات لكل شخص تنوعا لا حد له ، بحيث تتميز بصمات كل فرد بميزات خاصة تنفرد بها .

(ج) أساس طبيعى :

لقد ثبت أن الطبيعة لا تكرر نفسها متطابقة ، بمعنى أنه لا يوجد شخصان متشابهان في الأوصاف تمام التشابه بل يختلفان دائما في الدقائق التفصيلية بأوصافها ويمكن تأسيس نظرية البصمات على هذا الأساس الطبيعى (١) فقد تتشابه البصمتان وانما لا تطبقان .

٣ — عدد العلامات المميزة لتطابق البصمة :

لعل من أهم الدراسات فائدة في علم البصمات هي التي أجريت حول عدد النقط المميزة الواجب توافرها دوليا لاثبات تطابق البصمتين ، فالخبر يستند عند مضاهاته بين بصمتين الى عدد من العلامات المميزة (Characteristic Point) يجب أن تتوافر في كل منها قبل أن يقطع بتطابقها

ولما تبين أن دول العالم تختلف في عدد هذه العلامات ، ونظرا لما قد يترتب على هذا الاختلاف من نتائج خطيرة في مكافحة الجرام الدولي بالنسبة للمجرمين الدوليين أو الجرائم التي ترتكب في أكثر من دولة ويسببهم في ارتكابها مجرمون من دول متعددة ، متى كانت البصمات هي الدليل الوحيد للادانة ، فقد يحكم بادانة متهم في دولة ما ، ويبرأ هو أو شريكه في دولة أخرى بسبب اختلاف عدد العلامات المميزة التي تعتبرها كل دولة كأساس في تطابق البصمات .

فقد استقر الراى عالميا (٢) على أنه يجب أن يتوافر عدد اثني عشر علامة مميزة (٣) في بصمتين للقول بتطابقهما بشرط أن تكون هذه العلامات واضحة تماما ولا يدخل في هذه العلامات فتحات المسام وأشكالها وعددها أو عرض الخطوط الحلبية وعمقها ولا توجد في البصمتين نقطة اختلاف واحدة لا يمكن تفسير سببها .

٤ — تصنيف البصمات وتسجيلها على اساس فنية محددة :

لعل من أهم أسباب نجاح هذه النظرية أنه أمكن التعرف على مختلف أشكال البصمات وخطوطها وتصنيفها وتسجيلها في مجموعات رئيسية وفرعية وفقا

(١) Crime investigation by Paul Kish, New York 2nd print 1961, p. 3.

(٢) انظر توصيات حلقة الدراسات الدولية لشكلات البصمات المنعقدة في باريس ، يناير ١٩٦٨ ، اللواء / يوسف بهادر رئيس وفد جمهورية مصر العربية في الحلقة — مجلة الابن العام صدد ٤١ .

(٣) اشترط اثني عشر نقطة مميزة يرجع الى احتمال تطابق بصمتين في نقطة مميزة واحدة يبلغ من ١ : ١٠ طبقا لآخر البحوث التي أجريت في هذا الشأن ، وعلى ذلك يكون احتمال تطابق بصمتين في ١٢ نقطة مميزة هو (١٢) أى مليون شخص ، ولما كان تعداد العالم حسب آخر احصاء أجرته هيئة الأمم المتحدة هو ٢٦٩٢ مليون شخص . فإن احتمال تطابق بصمتين في ١٢ نقطة مميزة يستلزم تضاعف مكان العالم ٣٧٤ مرة .

لاتنوع هذه الاشكال وعدد الخطوط وطبقا لقواعد وأسس محددة تحديدا دقيقا يمنع أى ليس أو أدنى خطأ ويسهل عمل خبير البصمات عند القيام بعملية المضاهاة .

ومع تطور أبحاث البصمات لم يعد يقتصر الأمر على تسجيل بصمات الأصابع العشرة مجتمعة للرجوع إليها في عملية المضاهاة والتي كان نجاحها يتوقف على ضبط الفاعل أو المشتبه فيه بل وضع نظام لتسجيل البصمات الفردية لمعتادى الاجرام والخطرين والمشتبه فيهم لأجراء عملية المضاهات (١) بحيث يكفى العثور على بصمة واحدة أو جزء منها بمسح الجريمة لامكان تحقيق شخصية صاحبها (٢) من واقع هذا النظام .

هذا ويلاحظ أن آثار راحة الأيدى وباطن القدم يأخذ حكم بصمات الأصابع في تحديد الشخصية ، اذا ما توافرت بها عدد معين من الخطوط الطولية المميزة لها أو الآثار الخلفية الفريدة بها (٣) .

وفضلا عن فائدة نظرية البصمات في اسناد بصمة معينة الى شخص معين على سبيل القطع فانه يمكن عن طريق البصمات التعرف على عمر الشخص وحرافته وطوله وحالته الصحية وبعض الأمراض ، بل التمييز بين بصمة الفكر والأثنى ، وهو ما يفيد المحقق في تضيق دائرة البحث وتوجيهه على أساس علمى سليم .

ثانيا : البصمات كوسيلة لاثبات الالتزامات :

لما بدى في استعمال الكتابة كوسيلة للاثبات كان الملمون بها تليلون مجرى العرف على الاستعاضة عن الامضاء ببصمة الختم ، ومن ثم اعتبر المشرع المدنى التوقيع بالختم كالتوقيع بالامضاء في مجال الاثبات المدنى ، أما التوقيع ببصمة الأصبع فلم يكن ينص عليه التقنين المدنى الملغى ، ولكن ظهر في العمل أنه أكثر ضمانا من التوقيع ببصمة الختم حيث اثبت العلم أن بصمات الأصابع لا تتشابه ، لذلك جرت المحاكم على التمويل على بصمة الأصبع في توقيع المحررات (٤) .

وقد أقر المشرع في القانون المدنى الحالى رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ في الباب السادس الخاص باثبات الالتزام التوقيع ببصمة الأصابع حيث نص في المادة ٣٩٤ منه على أن « تعتبر الورقة العرفية صادرة ممن وقعها مالم

Battley.H. Single Finger Prints» London 1939 p. 21.

(١)

(٢) انظر الكتاب الدورى رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ تحقيق الشخصية بشأن تسجيل البصمات الفردية الذى أوجب على إدارات البحث الجنائى بمحيريات الابن تسجيل البصمات الفردية لكل من يفرج منه من السجون والنيابات ممن يكون قد حكم عليه ولو لمرة واحدة أو ممن اشتهر عنه لأسباب مقبولة امتياده ارتكاب جريمة من الجرائم الموصى عليها بالمادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٥ .

(٣) التعرف على آثار الاقدام للسيد سيارام جونا مجلة الشرطة الجنائية الدولية عدد يناير صام ١٩٦٧ .

(٤) انظر الدكتور / سليمان مرقس الآلة الخطية وإجراءاتها سنة ٦٧ ص ١٦١ ، ونحن نرى أن البصمة أقوى حجة في الاثبات من التوقيع بالكتابة ، ملغى أثبت العلم أنها دليل قاطع في تحديد شخصية الإنسان ، أما الخط فلم يصل الى هذه المرتبة .

ينكر صراحة ما هو منسوب اليه من خط أو امضاء أو ختم أو بصمة »
(انظر المادة رقم ٣٩٠ فقرة ثانية والمادة ٣٩٥ فقرة أولى د منى) وكذلك الحال في قانون الاثبات الصادر بمقتضى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ في الباب الرابع الخاص باثبات صحة المحررات مواد ٢٩ و ٣٠ و ٣٦ و ٣٧ و ٤٢ و ٤٥ و ٤٧ (١) وبذلك يكون التشريع المبنى قد اعترف ببصمات الاصابع كوسيلة من وسائل اثبات الالتزامات .

كما قضت محكمة النقض المدنية بأن التوقيع بالامضاء مثله مثل التوقيع ببصمة الاصبع وبصمة الختم هو المصدر القانوني الوحيد الذى يضفى صفة الحجية على الأوراق العرفية وفقا لما تقتضى به المادة ٣٩٠ د منى (٢) ، كما قضت في حكم آخر بأن للبصمة قوة الامضاء في نظر الشارع المصرى (٣) ويجوز اثبات واقعة التوقيع بالختم أو بصمة الاصبع على الورقة بكافة الطرق بما فيها البنية والقرائن (٤) .

أما المشرع في قانون العقوبات فقد جعل للبصمة حكم الامضاء في تطبيق أحكام التزوير المنصوص عليها في الباب السادس عشر منه ، اذ نص المادة ٢٢٥ منه على أنه « تعتبر البصمة المزورة مثل الامضاء المزور من طرق التزوير المادى المنصوص عليها في المادة ٢١١ ع (٥) » .

ولقد اضيفت المادة ٢٢٥ ع لأول مرة سنة ١٩٣٧ ، وكان سبب ذلك شيوع هذا النوع من التزوير الذى كثيرا ما يرتكب بأن يصمم المزور بأصبعه أو أصبع غيره على ورقة وينسب الورقة لشخص آخر ، واختلفت المحاكم في اعتبار هذا الفعل تزويرا ، فذهبت محكمة النقض الى نفي المساواة بين الامضاء والبصمة على اعتبار أن القانون قصر طرق التزوير المادى على الامضاءات والاختتام دون البصمات وجاء بهذا الحكم (٦) « أما البصمة التى يضعها شخص ما بأصبعه فيستحيل عقلا أن تكون مزورة لا في ذاتها ولا في نسبتها لغير بأصبعها لأنها لو نطقت لما فاهت الا باسم بأصبعها لا باسم المراد نسبتها اليه » ثم عدلت عن رأيها واقرت المساواة بينهما واعتبر الفعل تزويرا بانتحال شخصية الغير اذ قضت في حكم لها (٧) « للبصمة حرمة

(١) هذه المواد حلت محل المواد ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٨ و ٢٧٤ و ٢٧٧ و ٢٧٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٧ ، كما حلت المادة ١٠ من قانون الاثبات الجائى محل المادة ٣٩٠ من القانون المبنى الحالي .

(٢) نقض د منى ٣ مايو سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام النقض ٧ - ٥٧٢ - ٧٨ .

(٣) نقض د منى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٣ مجموعة أحكام النقض ١٦ - ٥٧ - ١٠ .

(٤) نقض د منى ١٤ يناير سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض ١٦ - ٥٧ - ١٠ .

(٥) هذا ولقد حرص المشرع في المشروع قانون العقوبات لسنة ١٩٣٧ على بيان طرق التزوير على وجه دقيق معالجة لاضطرابات النصوص الحالية ، فنص « آفة في المادة ٢٢٥ من المشروع على اعتبار تخيير الامضاء أو الختم أو البصمة الصحيحة اذا أساء استعمالها أو الحصول بطريق المباغتة أو الخس فيها من طرق التزوير المادى الملغى عليه .

(٦) انظر نقض ٩ مايو سنة ١٩٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٤١ ص ٢٥٦ وكذلك نقض ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ج ٣ رقم ٥١ ص ٥٨ .

(٧) انظر نقض ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤ ، مجموعة القواعد القانونية ه ٣ رقم ٢٤٨ ص ٤٤٩ وكذلك نقض ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٤ ه ٦ رقم ٣٢٨ ص ٤٦٢ .

وللمحرر المذيل بها حجية فيها سطر من أجله والعبث بها عبث بالمنفعة العامة التي وضعت فيه تستوجب العقاب ، فالمحرر الذي يسند فيه للغير أى تعهد أو التزام وتذيل ببصمة تنسب كذبا لهذا الغير يكتسب في الظاهر شكل الورقة الصحيحة المثبتة لذلك التعهد أو الالتزام ويمكن أنه يخدع من يتعامل به كما تخدع الورقة المذيلة بالبصمة المزور أو ختم مزور من يتعامل بها ، ذلك لأن البصمات تتشابه وهى لا تقرا الا بعد تحقيق فنى فيمكن للمرور أن يقدم ذلك المحرر للقضاء ويحصل منه على ما يحصل عليه ولو قدم له ورقة عليها ختم أو امضاء مزور فهو إذن محرر يصلح مجنيا أن يكون أساسا للمطالبة بحق ويمكن أن ينشأ عنه ضرر للغير . ومن يبصم بأصبعه أو أصبع غيره على محرر وينسب كذبا تلك البصمة لشخص آخر انما ينتحل شخصية ذلك الغير ، والانتحال طريقة مستقلة من طرق التزوير المادى التى نست عليها المادة ١٧٩ ع . هذا فضلا عن أن من ينشئ محررا بشتا لتعهد أو التزام وينسبه الى غيره بأن يبصم عليه ببصمة ينسبها كذبا الى هذا الغير يصح من جهة أخرى أن يعد مزور بطريق الاصطناع وهو من طرق التزوير المتصوص عليها قانونا .

هذا ولقد وضع نص المادة ٢٢٥ ع فحسم هذا الخلاف ، فالبصمة بديل للامضاء يستعملها الشخص الذى لا يستطيع التوقيع بعد أن عرفت دلالتها في تحقيق شخصية صاحبها (١) .

ثالثا : قيمة الدليل المستند من البصمات :

من المعروف أن أدلة الدعوى الجنائية اقتناعية تخضع في جميع الأحوال لتقدير القاضي ، فتنص المادة ٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أن « يحكم القاضي في الدعوى حسب العقيدة التى تكونت لديه بكامل حريته » وعلى هذا استقرت أحكام محكمة النقض ، فلمحكمة الموضوع أن تستخلص صورة الواقعة كما اُرسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة امکانات العقلية ما دام ذلك سليما متقفا مع حكم العقل والمنطق ، ولا يصح مطالبة القاضي بالأخذ بدليل معين بل أن العبرة باقتناعه بناء على الأدلة المطروحة (٢) .

وتتمثل شهادة الشهود واعترافات المتهمين مكان الصدارة بين الأدلة الجنائية ، بل إن الأدلة المستندة منها كانت ولا زالت أهم الطرق التى رسمتها القوانين في معظم أنحاء العالم للأبواب الجنائية ، كما انها تشغل الحيز الأكبر من مناقشات الفقه الجنائي .

ولعل التجارب القضائية قد أثبتت أن مثل هذه الأدلة القولية لم تعد الأدلة التى يمكن أن يطمئن اليها القاضي دائما في تكوين اقتناعه بادانة شخص أو ابراء سألته ، فالشاهد عرضة للخطأ بسبب ما للقدرة البشرية من حدود

(١) انظر الدكتور محمود مصطفى — قانون العقوبات القسم الخامس سنة ١٩٦٤ مقرة ١١ ص ١٣٦ ، والدكتور محمود نجيب حسنى ، الجرائم الموفرة بالمصلحة الملية لسنة ١٩٧٢ ص ٢٠٧ .
(٢) نفس ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ مجموعة القواعد ص ١٨ رقم ١٥٥ ص ٧٧١ .

سواء من ناحية حدة الإبصار وبقته أو قوة الذاكرة ومداها ، بل قد يكون شاهد زور قد ختمت قلبه الاحقاد أو استهدف مأرب مادية ، كما قد يكون الاعتراف مرجعه اكراه أو تعذيب أو اسباب أخرى ، ليس من بينها الحق والعدالة .

وإذا أضفنا لذلك ، أنه مع تطور المدنية وتطور العلوم والفنون وانتشار الثقافة وازدياد مشاكل الحياة واعتماد الناس في معاملاتهم وتصرفاتهم على العلم والتكنولوجيا ، أصبح القاضي أو المحقق يواجه عقبات جمة بشأن اثبات كثير من المسائل التي يتطلب الإثبات فيها معرفة خاصة — لذلك كان لابد لأجهزة العدالة أن تلجأ الى وسائل أخرى أقوى أثرا وأكثر ثقة في الانتفاع — وأصبح الاعتماد على النظريات والقواعد والاكتشافات العلمية الحديثة في اثبات وقوع الجريمة واسنادها الى مرتكبها الحقيقي ، أمرا ضروريا خصوصا بعد أن عرف المجرم كيف يطوع العلم في استنباط أساليب حديثة في ارتكاب جريمته (١) .

وانته رجاء التحقيق الجنائي الى الاستفادة من الآثار المادية التي تترك بمسرح الجريمة ومعالجتها بالأساليب العلمية لاستخلاص الدليل المادي القائم على أساس علمي مستقر ، ولا شك أن الأدلة المادية أقوى أثرا ومفعولا في الانتفاع من الأدلة القولية ، وهي أدلة محايدة لا تتغير ولا تتأثر مع مر الزمان .

ولعل من أهم الآثار المادية التي يتركها الجاني بمسرح الجريمة هي بصمات أصابعه وراحة يده وتقدميه ، فهي دليل علمي قاطع لا يحتمل منازعة في تحقيق الشخصية ، كما سبق أن أوضحنا .

وإذا كانت أدلة الدعوى الجنائية اقناعية تخضع في جميع الأحوال لتقدير القاضي كما سبق أن قلنا إلا أنه لما كانت بعض المسائل الفنية يحتاج الأمر في تقديرها الى معرفة فنية أو دراية علمية خاصة قد لا تتوافر لدى القاضي ، لذلك فلقد أجازت التشريعات للقاضي الاستعانة بالخبير لاستشارته في هذه المسائل الفنية ، ويخضع تقرير الخبير أيضا لتقدير القاضي (٢) . إلا أنه إذا كانت المسألة المعروضة على المحكمة من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع أن تشق طريقها لإبداء الرأي فيها ، فالمحكمة ملزمة بنصب خبير (٣) ، بل أنها ملزمة بالأخذ برأي هذا الخبير ، إذا كان العلم قد انتهى برأي قاطع الى صحة النتائج التي توصل اليها ، كما هو الحال في الدليل المستند من البصمات (٤) فلا يصح الطعن في الأساس العلمي لنظرية البصمات ، وإذا ساور المحكمة شك فيما يقرره الخبير يتعين عليها أن تستجلى الأمر بالاستعانة بغيره من أهل الخبرة لكونه من المسائل الفنية البحتة التي لا يصح للمحكمة أن تحل نفسها محل الخبير فيها (٥) .

(١) انظر « كشف الجريمة بالفوسل العلمية الحديثة » بحث لنا ، مجلة المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية ، عدد خاص ١٩٧١ ، من اوراق الحديثة في تنظيم العدالة الجنائية .

(٢) نفس ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٢ طعن رقم ٤٧٦ مجموعة القواعد ص ٤٠ .

(٣) نفس ١٢ مايو سنة ١٩٦٨ مجموعة الاحكام رقم ١٠٧ طعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٨ ق ص ٧٢٩

(٤) الدكتور آمال عثمان الخيرة في المسائل الجنائية ١٩٦٤ ص ٢١٧ .

(٥) نفس ٢٦ يونيو سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٨ ص ٦١٠ .

هذا ولقد أبدت محكمتنا العليا هذا الاتجاه فقضت بأن الدليل المستمد من تطابق البصمات دليل له قيمته وقوته الاستدلالية على أساس علمي دقيق لا يوهن منها ما يستنبطه الطاعن في طعنه من احتمال وجود تماثل غير تام بين بصمات شخص وآخر (١) .

كما قضت في حكم آخر (٢) بأنه متى كان كتاب مدير عام مصلحة تحقيق الشخصية قد أفصح عن أن بصمات راحة اليد ذات حجة مطلقة في تحقيق الشخصية كبصمات الأصابع تباعا ، أنها تستند الى نفس الأسس العلمية التي تقوم عليها بصمات الأصابع فتختلف بصمات راحة اليد باختلاف الأشخاص ولا يمكن أن تتطابق ما لم تكن لشخص واحد ، فإن ما جنع اليه الطاعن من تفرقة بين الدليل المستمد من بصمة الأصبع وذلك المستمد من بصمة راحة اليد أو جزء منها وإطلاق حجة الإثبات في أحدها وحصرها عن الأخرى ، إنما هي تفرقة لا تستند الى سند علمي أو أساس فني ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب في أخذه بهذه الحقيقة العلمية ، وفي الاستناد الى ما جاء بتقرير فحص البصمات من أن أثر بصمة راحة اليد المرفوعة من على الخزانة ينطبق تمام الانطباق على بصمة راحة اليد اليمنى للطاعن ، لتوافر النقط المميزة بالبصمة المرفوعة ومطابقتها لنظائرها ببصمة راحة اليد اليمنى للطاعن (٣) . أي أنه لا يصح الطعن في أساس أو صحة نظرية البصمات .

لذلك فإننا نخالف الرأي القائل بأن وجود بصمة أصبع المتهم أو آثار تدبیه في مكان الجريمة قرينة على وجوده فيه (٤) ، فالبصمة دليل مادي والأدلة المادية تنبعث من عناصر مادية يلاحظها القاضي بنفسه وتؤثر في اقتناعه بطريق مباشر ، ونرى أن البصمة التي يعثر عليها في مسرح الجريمة تعد دليلا قاطعا على أن صاحبها كان موجودا في هذا المكان ويقع على هذا

(١) نقض ٢٦ مارس سنة ١٩٥٤ مجموعة أحكام النقض من ٥ رقم ١٤٤ من ٤٠٨ .

(٢) نقض ١٧ أبريل سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض من ١٨ رقم ١٩ من ٥١٨ .

(٣) ولقد جاء بحجتيه هذا الحكم ، التي : كما ينص الطاعن على الحكم أنه قد حول على ما انتهى اليه تقرير فحص البصمات من انطباق أثر بصمة راحة اليد اليمنى للطاعن على أثر بصمة راحة اليد المرفوعة من على الجانب الأيمن للخزانة ، مع أن كثيرا من الأيدي لا تستطاع وقد جرى ربح هذا الأثر دون اشراك النخيلة العلوية وبطريقة غير فنية ، وبغير تحديد دقيق للمكان الذي رجمت منه ومقدار الأثر بالنسبة لراحة اليد كلها ، دون أخذ بصمات سائر اليدين والمجنى عليه ومن يسلكونه لطبقتهما على البصمة المرفوعة كما خلا تقرير الفحص من بيان النقط المميزة التي اعتمد عليها في ذلك التطابق ، فضلا عن ثبات عدم تطابق بصمات أصابع الطاعن على بصمات الأصابع المرفوعة من على الخزانة ذاتها ، هذا بالإضافة الى ما هو مقرر عليها من تشابه البصمات وراحة اليد في كثير من الناس لخضوعها لعلم الكف وهو غير علم البصمة ، وحيث أن الحكم المطعون فيه قد تبين أن تقرير فحص البصمات أثبت أن أثر بصمة راحة اليد الذي على الجانب الأيمن للخزانة ينطبق على بصمة راحة اليد اليمنى له . ولما كان ذلك ، وكان كتاب مدير عام مصلحة تحقيق الشخصية قد أفصح عن أن — بصمات راحة اليد ذات حجة مطلقة في تحقيق الشخصية كبصمات الأصابع تباعا ومن ثم يكون الطعن بمرتبته ممتنع الرفض .

(٤) انظر المذكور أحمد فحوى سرور : أصول قانون الإجراءات الجنائية سنة ١٩٦٦ من

٣٢٤ ، نقض ١٢ يونيو سنة ١٩٣٩ ، المجموعة الرسمية من ٤١ رقم ٧٥ من ١٩٥ .

الشخص وحده عبء اثبات مشروعية وجوده فيه وترك بصمته به ما دام لا علاقة له أصلا بهذا المكان .

ويمكن القول بأنه أصبح من أهم الآثار التي يتركها المجرم بمسرح الجريمة هي بصمات أصابعه وراحة يديه وقدميه ، وبات من الآمال الرئيسية التي يعلق عليها المحقق الجنائي العلمى نجاحه فى الكشف عن الجريمة هو العثور على بصمة أصبع المجرم أو جزء منها بمسرح الجريمة بعد أن أصبح لهما سيادة مطلقة بالنسبة لباقى الأدلة .

وأخيرا قد يقال بعدم مشروعية إجراء عملية مضاهاة آثار بصمات عثر عليها بمسرح الجريمة ببصمات تؤخذ من المشتبه فيه ، على اعتبار أنها تمس الحرية الفردية ، إلا أن الإجماع يكاد ينعقد على مشروعية الإجراءات الفنية والمعملية فى مجال الإثبات الجنائى ، فمثل هذه الإجراءات لا تتخذ إلا بالقدر اللازم لتحقيق عملية المضاهاة وفى ذلك تغليب للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة (١) .

(١) الدكتور حسن المرصافى ، الأساليب الحديثة فى التعقيب الجنائى ، المجلة الجنائية القومية — العدد الأول مارس سنة ١٩٦٢ ص ٢٢

proofs upon which the judge depends in forming his conviction to state his judgement in the procedure. But the judicial experiments have proved disconfidence in these kind of proofs. Therefore, with the progress of civilisation and the development of science the judge had been confronted many problems which needs certain technical experiments to be proved especially after the offenders had known how to render science in committing his crime.

The justice had seeked to the scientific theories, rules and systems for dealing with the material traces that is left by the offender in the scene of crime to get out the material proof which is held upon a scientific basis in proving crime, the material proof became more convincing for the judge than the moral ones and the most important proof is that which is taken from fingerprints whereas science had proved it to be a decisive proof in identification .

As the proof in criminal procedure is left to the mere estimation of judge, else, in some certain problems which needs special technical or scientific knowledge, the legislations had allowed the judge to appeal for an expert whose opinion is left for the judge to determine, moreover the Court of Cassation's judgement had been settled that if the offered problem is one of a mere technical problems, then the Court is obliged to delegate an expert and to agree with his opinion since science had ascertained the correctness of the results which he had been arrived at, as it is the case in the proof which is taken from fingerprints and considered it an proof which has a deductive strength based upon an accurate scientific basis, the defence has no right to refute the basis and correctness of the fingerprints' theory.

FINGERPRINTS AS A LEGAL PROOF IN CRIMINAL PROCEDURE

The research dealt with the following subjects :—
Firstly : The scientific basis of the fingerprints' theory :—

From the fact of scientific researches statistics, this is based upon the following :—

- 1—Persistence of the fingerprint and its disability to change.
- 2—Uncorrespondance of two fingerprints of two persons or two fingers of one person and this is based upon the following :—
 - a) Counting basis.
 - b) Scientific basis.
 - c) Natural basis.
- 3—Number of the distinguished marks for the correspondance of fingerprint.

Secondly : Fingerprints as a means for proving obligations :—

The research demonstrated that the Egyptian Civil Law had been depended upon fingerprints as a means for proving obligations at a time proceeding the dependence upon the stamp print or writing, then the legislator equalized writings proof with stamp print and fingerprint in proving obligations as well as the Egyptian Court of Cassation had accepted this state.

In the Egyptian Penal Law the legislator had given fingerprints similar value of signature in applying its articles upon the documents and considered it one of the ways of material forgery.

Thirdly : The value of fingerprints as a legal proof :—

The proofs in criminal procedure are convincable, the oral proofs as the witnesses' testimony and the offender's confessions are considered one of the most important find of oral

الظروف وأثرها في عقوبة المحرض الدكتور احمد على المجنوب الخبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية

في هذا الجزء سندرس الظروف وأثرها على المحرض لا بصفته شريكا ولكن بصفته فاعلا مع غيره في الفروض التي يمكن أن يعتبر فيها كذلك — وسوف نبدأ بالظروف المشددة تليها الظروف المخففة بنوعها أي الظروف القانونية والأعذار والظروف القضائية أو أسباب التخفيف ، ونختم الدراسة بموانع العقاب وأثرها على المحرض .

الظروف المشددة وأثرها على المحرض (فاعل مع غيره) :

ان التحريض بعكس صورتي الاشتراك الآخرين (الاتفاق والمساعدة) — يعتبره المشرع في حالات كثيرة نوعا من المساهمة الأصلية في الجريمة ويعاقب من صدر عنه باعتباره فاعلا مع غيره فما هو موقف المحرض فيما يتعلق بتوفر ظرف من الظروف المشددة الشخصية الخاصة به أو الخاصة بالفاعل الآخر والمرتبطة بالجريمة ؟ وهل يسرى عليه الأثر المشدد الناشئ عن توفر هذا الظرف أو ذاك أم لا يسرى عليه ؟

بالنسبة للظرف المشدد الشخصي الخاص بالمحرض فانه يسرى عليه فيشدد عقوبته لأنه يعتبر فاعلا مع غيره يستقل بجرمه عن جرم غيره من الفاعلين فوضعه هنا مختلف عن وضعه في الأحوال التي يعتبر فيها شريكا حيث يستمد جرمه من الطبيعة الإجرامية للفعل الأصلي وبالتالي لا يتأثر بما قد يقوم لديه من ظروف شخصية مشددة طبقا لما يقضى به مذهب الاستعارة الإجرامية . فاذا حرض (أ) وهو مستخدم عمومي الشخص (ب) على إجراء تزوير في أوراق رسمية فانه ، أي (أ) يعاقب بالعقوبة المشددة لأنه ليس شريكا في هذه الجريمة يستمد جرمه من جرم الفاعل الأصلي وانما هو فاعل مع غيره في الجريمة .

اما بالنسبة للظرف المشدد الذي يتوفر لدى الفاعل فان المحرض في حالة اعتباره فاعلا مع غيره لا يتأثر به اذ لا يوجد نص شرعي يفرض على الفاعلين مع غيرهم الالتزام بتحمل التشديد الناشئ عن وجود ظرف خاص يقوم لدى احدهم (١) ، وهو ما أدى الى أن عقوبة الشريك أصبحت أشد من عقوبة الفاعل مع غيره وهي نتيجة غير منطقية بالمرّة (٢) وقد جاء في تعليقات الحقانية

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق رقم ٢٢٤ و ٢٢٥ والدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٤٨٢ و ٥٢٨ .
(٢) الاستاذ على بدوي المرجع السابق ص ٢٦٥ وما يليها .

تبريرا لهذه النتيجة أن الفاعل مع غيره مستقل عن الفاعل الآخر ومعامل كأنه ارتكب الجريمة منفردا أما الشريك فانه مساعد على اتيان امر له عقوبة خاصة في القانون فهو يستند مسئوليته من فعل الفاعل بما يتصل بجريمته من ظروف خاصة (١) وفيما يتعلق بالفرض الذي تطبق بشأنه نظرية الفاعل المعنوي فإن المحرض يظل معتبرا شريكا بالرغم من حسن نية الفاعل أو عدم اهليته وبالتالي فلا يتأثر بطروقه الشخصية المشددة بالمادة (٤٢) عقوبات تنص على أنه « إذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من أسباب الإباحة أو لعدم وجود القصد الجنائي أو لأحوال أخرى خاصة به وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانونيا » .

فإذا لم يكن قد توفر لدى الفاعل قصدا جنائيا لا يسأل عن الجريمة — بحكم القواعد العامة — فإذا كان شريكه قد توفر لديه القصد الجنائي وجبت عقوبته كشريك وليس كمعامل للجريمة وبالتالي فانه يتأثر بالظرف المشدد الخاص بالفاعل دون الظرف المشدد الخاص به . لأن المشرع المصرى لم يأخذ بنظرية الفاعل المعنوي .

أما بالنسبة للظروف الشخصية الخاصة بالفاعل مع غيره الآخر والمرتبطة بالجريمة فإن هناك رأى يذهب الى امتدادها الى المحرض (فاعل مع غيره) لأن هذه الظروف تصبح مرتبطة بالفعل نفسه وتشد من طبيعته الإجرامية وبالتالي فانه يجب منطقيا أن نعاقب كل الذين عاونوا في الفعل الإجرامى سواء كانوا فاعلين مع غيرهم أم شركاء . ويستند هذا الرأى الى نفس الأسباب التى سبق الاستناد اليها بالنسبة للشركاء فيما يتعلق بمد أثر الظروف المشددة الشخصية الخاصة بالفاعل اليهم (٢) . وهو أن نص المادة ٥٩ عقوبات فرنسى وأن كان قد ورد به اصطلاح الشركاء إلا أن هذا الاصطلاح لا يجب أن يؤخذ بمعناه الضيق ، وإنما بمعنى واسع جدا بحيث يضم كل الذين عاونوا في الجريمة سواء بصورة أصلية أم بصورة تبعية . يؤكد هذا أن المادة (٦٠) عقوبات التى تتضمن حصرا لأفعال المساعدة تشمل فيما تشمله المساعدة في الأعمال المنتمية للجريمة ، وهى من قبيل النشاط الذى يقوم به الفاعل وليس الشريك . فضلا عن ذلك فإن الأشخاص الذين يعاونون في ارتكاب الجريمة يفعلون ذلك بشكل متساو في الأعمال التى تتم بها الجريمة فهم بالضرورة شركاء بعضهم لبعض ، وبالتالي فإن التشديد الذى ينشأ عن صفة واحد منهم يجب أن يشمل الجميع بآثاره . فلا يكتفى أن نمد أثر الظروف المادية المشددة فحسب بل أيضا الظروف الشخصية المشددة مثل سبق الإصرار والترصد .

ولكن يعيب هذا التبرير أمران :

الأول:

أن هذا التفسير للمادة (٥٩) عقوبات فرنسى يفترض أن الذين وضعوا قانون العقوبات قد استخدموا كلمة شريك بمعناها الواسع الذى يشمل

(١) التطبيقات ص ٣٦ .

Blanche, op. cit. No. 21 p. 25 et No. 40 p. 63.

(٢)

الفاعل مع غيره ، وذلك استنادا الى ان المادة (٦٠ ع) تتضمن بين حالات المساعدة الواردة بها حالة المساعدة في الأعمال المنمعة للجريمة وهو ما يدخل في معنى الفاعل مع غيره ، ولكن الحقيقة ان المقصود هو حالة المساهمة الثانوية .

ونفيا يتعلق بكلمة اشتراك فالتا نلاحظ انها يمكن أن يقصد بها معنيين ، احدهما واسع والاخر ضيق ، فبالنسبة للغة الدارجة حين يكون عددا من الأشخاص قد ساهموا في جريمة فالتا نتكلم عنهم فنسيهم شركاء ولا نهتم الا قليلا بالدور الذي قام به كل منهم سواء كان كبيرا أو صغيرا ، من حيث اهميته ، وهذا هو المعنى العام لكلمة اشتراك .

ولكن حين يتكلم المشرع عن الشركاء فانه يعطى لهذه الكلمة معنى شديد التحديد ومتميزا من وجهة النظر القانونية لانه يهدف الى تحديد درجات الاجرام كل المساهمين ، وبهذا المعنى فان الشريك هو الشخص الذي لعب في المشروع دورا ثانويا . املا يكون من المتناقض القول ان نفس الشخص يمكن أن يكون فاعلا مع غيره وشريكا ؟ . وهل من الممكن ان يكون نفس الفعل مساهمة أصلية ومساهمة ثانوية في نفس الوقت ؟ . وأكثر من هذا هل من المنطقي اعتبار الفاعلين مع غيرهم شركاء بعضهم لبعض .

موقف محكمة النقض الفرنسية :

اتسم موقف المحكمة العليا الفرنسية من هذه المشكلة بالوضوح فهي تميز أثر الظروف الشخصية المشددة الخاصة بالفاعل مع غيره الى الفاعل مع غيره الآخر ، مستندة الى نفس التفسير الذي قال به بلانش (١) بالرغم من اننا لا نجد في نص المادة ٥٩ عقوبات ما يسمح بالقول بمدى الأثر المشدد الناشئ عن صفة متوفرة في أحد المساهمين الى غيره ممن ساهموا في نفس الجريمة فهذه المادة تنص على أن « الشركاء في الجريمة يعاقبون بنفس عقوبة الفاعلين » ولكنها لم تقل أبدا أن شخصين يكون احدهما شريكا للآخر وأن التشديد في العقوبة الناشئ عن صفة في واحد منهما يجب أن يمتد الى الآخر .

وهذا التفسير يؤدي الى أن نطبق على الفاعل مع غيره في السرقة التي ارتكبتها خادم على مال مملوك لمخدومه العقوبة الخاصة بالخادم نفسه . وإذا كنا نقرر أن (١) شريك لـ (ب) فلماذا لا نقول أيضا أن ب هو شريك لـ ١ ونطبق على الجميع عقوبة السرقة البسيطة ؟

وما هو المبدأ الذي نستند اليه لكي نقرر أن العقاب المطبق على كل الفاعلين مع غيرهم هو الذي يستحقه أحدهم نتيجة توفر ظرف مشدد ناشئ عن صفة فيه (٢) .

Cass. 9 juin. 1848 S. 1848.1527 ; 11 Sept. 1851. D. 1851. 5. 378 ; (١)

22 janv. 1852. D. 1852. 5. 24; 24 Mars 1853. S. 1853. 1. 452; 11 Mai 1866. S. 1867.1143.

V. en sens contraire Blanche No. 40 p. 63.

(٢)

ومع ذلك فإن محكمة النقض الفرنسية لا تذهب في أخذها برأى بلانش الى نهايته - فهي تقرر مد اثر الظرف المشدد الشخصى على ما كان له علاقة بالفعل الإجرامى دون الظرف الشخصى الخالص (١) . كظرف سبق الإصرار والترصد .

ويحاول القضاء الفرنسى بهذا الموقف أن يخفف من وحدة الوضع الناشئ عن مد اثر المشدد للظروف الشخصية المشددة المرتبطة بالجريمة الى الشريك مما جعل عقوبته أشد مما لو كان قد ساهم في الجريمة كفاعل مع غيره . فاعتبرت الفاعل مع غيره شريكا في نفس الوقت . وبالرغم من شذوذ هذا الموقف إلا أنه يتلاءم مع الوضع الذى يعتبر المحرض فيه فاعلا مع غيره ويستغل الصفة الشخصية او الظرف الشخصى المشدد القائم لدى الفاعل الآخر أو لدى المنفذ لارتكاب الجريمة فهو يكون قد قام بتعريضه أخذا في اعتباره هذا الظرف . حين يحرض مستخدما عموما على التزوير في أوراق رسمية يكون قد قصد توفر هذه الصفة في الفاعل سواء كان سوء النية أم حسن النية ولذلك يجب أن يعتد الاثر الناشئ عن هذه الصفة الى المحرض .

الظروف المخففة وأثرها على المحرض :

وهذه الظروف تنقسم الى نوعين ظروف مخففة قانونية أو الاعذار *les excuses* التى يستفيد منها بعض المجرمين فتخفف عقوبتهم أو يعفون منها تماما وهى تسمى ظروفًا قانونية لأن المشرع ينص عليها ويحدد شروط كل منها وأثره في العقوبة وتتميز من الظروف المخففة القضائية أو كما يسميها البعض أسباب التخفيف وهى التى يمنحها القاضى بوحى وجدانه (٢) .

والاعذار نوعان ، مطلق وهى التى تمنع توقيع العقاب ، ونسبى وهى التى يقتصر أثرها على التخفيف فقط . كذلك فانها من حيث نطاقها تنقسم الى اعذار مرتبطة بالجريمة أى اعذار أو ظروف مادية مخففة وأخرى ترتبط بشخص الجاني وتقوم على صفة خاصة فيه وهى الظروف الشخصية بالشريك يستفيد من الظروف المخففة المادية لأنه يستفيد من الفعل الاصلى ومن ثم يجب أن يستفيد من الظروف التى تخفف من الطبيعة الاجرامية لهذا الفعل ، مثال ذلك العذر الخاص بمن يقتل أو يجرم من يعتدى على جسده للسرقة أو لسبب آخر (م ٢٥٠ عقوبات) ، فمن يحرض من يقع عليه الاعتداء لى يردده يستفيد من العذر الذى تقره هذه المادة . (وانظر المادة ٣٢٢ عقوبات فرنسي) وكذلك العذر الخاص بمن يحتجز شخصا بدون مبرر شرعى لمدة تقل عن عشرة أيام (م ٣٤٣ فرنسي) يترتب عليه تخفيف العقاب على الفاعل ويستفيد من حرضه على ذلك من هذا التخفيف

Cass. 28 Mai 1875 et 7 Juin 1877 précité.

(١)

(٢) هناك تشريعات تذكر الظروف المخففة القانونية (الاعذار) على سبيل الحصر (م ٦٢ عقوبات ايطالي) و (م ٩ عقوبات اسباني) في حين أن المشرع المسمى لم يتم بحصر هذه الظروف وإنما اقتصر على ذكر بعضها في القسم الخامس من قانون العقوبات أما مشروع قانون العقوبات الموحد فقد نص على بعض الظروف المخففة في المادة ١٢٩ الفقرة البقرة ١٢١ من مشروع القانون الجنائي سنة ١٩٦٢ .

لأن الجريمة في هذه الحالة تمثل خطراً بسيطاً يستوجب تخفيف العقاب . وما تنص عليه المادة ٥٤ عقوبات مسوري من أن « من رأى زوجته أو أحد أصوله أو فروعه أو أخته مع شخص آخر في حالة مربية مضرب أو جرح أو قتل أحدهما فهو معذور » وهذا العذر من النوع المطلق الذي يترتب عليه منع العقاب (١) .

أما الأعداء التي تقوم على توفر صفة خاصة بالفاعل (الظروف الشخصية) فإن آثارها تقتصر عليه ، مثال ذلك عذر صغر السن . فمن يحرض صغيراً في الرابعة عشرة من عمره على ارتكاب جريمة ما ، لا يستفيد من التخفيف الوارد بالمادة ٦٦ عقوبات لمصلحة الصغير الذي تصرف بدون تمييز (٢) .

وكذلك في حالة العذر الوارد بالمادة ٢/٣٢٤ عقوبات فرنسي الخاص بمن يقتل زوجته أو بمن تقتل زوجها في حالة تعرضه أو تعرضها للخطر في نفس اللحظة التي ارتكب فيها القتل . والعذر الخاص بمن يقتل زوجته وشريكها في لحظة وقوع الزنا بمنزل الزوجية لأن المشرع قرر هذا العذر للزوج فقط الذي يتوفر فيه السبب الشخصي ولا يمكن للشريك أن يستند إلى نفس السبب ، ولذلك فإنه يعتبر شريكاً في جريمة قتل عادية (٣) ولا يمكن التسليم بالرأى الذي يذهب إلى أن هذا العذر ذو طبيعة مادية يستفيد منه المساهم في الجريمة على أساس أن الشارع يعتبر القتل في هذه الحالة متميزاً بخطورة أقل مما يكون للقتل في الحالة العادية ، ولما كان الشريك يستمر أجرامه من الفعل الأصلي فانه يكون بالتالي أقل خطورة في هذه الحالة مما يكون عليه في حالة القتل العادية . على شريطة أن يكون الشريك عالماً بقيام ذلك العذر عند مساهمته في الجريمة لكي يستفيد منه ، فإذا ساهم فيها على أنها جريمة قتل عادية عوقب بهذه الصفة بالمقوبة العادية .

فهذا الرأي يعنيه أنه ينطوى على تناقض ، فهو يعتبر الطرف الخاص بمن يقتل زوجته الزانية ، ومن يزنى بها ظرفاً مادياً يتعلق بالجريمة وفي نفس الوقت يشترط علم الشريك بهذا الطرف لكي يسرى عليه بالرغم من أن الظروف المادية المخففة تسرى على الشريك حتى ولو لم يكن يعلم بها . فلو كان هذا الطرف مادياً حقاً لما كان هناك داع لاشتراط علم الشريك به ويسرى عليه رغم جهله بقيامه . ولكن الواقع أنه ظرف شخصي يتعلق بصفة خاصة بالفاعل ويرتبط بما يعتريه من حالة نفسية في لحظة معينة تؤدي إلى فقدان السيطرة على نفسه وهياجه واتداهه رغماً عنه على ارتكاب الجريمة رداً على ما يواجهه

(١) الملاحظ أن الإصدار الملتقى في ق.ع. مسوري يشبه مواعع العقاب من حيث إزالتها للمقوبة تماماً وبذلك فإن العذر الخاص بمن يقتل زوجته الزانية لا يقتصر على تخفيف العقوبة في ذلك القانون بل يزيلها تماماً ويستفيد الشريك منه بلا جدال .

Case. 19 Août. 1813. D. P. 1813.1950: 21 Avr. 1815. D.P.1815 1.315. (٢)

Teodoreaco op. cit. p. 100, Ortolan, op cit. No. 459 p. 187. (٣)

وبلاط ان هناك قوانين لا تعصر هذا العذر على الزوج فقط وإنما تده الى الزوجة أيضا والى الاب والام (قانون عقوبات سربينا ١٨٥٩ المادة ٥٠١) ويذهب قانون العقوبات الإيطالي الى أبعد من هذا فيهد العذر الى الاخ الذي يقتل أخته الزانية .

من استفزاز (١) وهو ما يتفق مع حكمة وجود هذا العذر وقد يكون للمعرض سواء كان دوراً مقداً تقتصر على التشجيع أم تجاوزه إلى خلق فكرة الجريمة الأثر الأقوى في وقوعها فلا يجب أن يستفيد من هذا الظرف ، فمن يجرى زوجاً على قتل زوجته الزانية لا يفعل ذلك بنفس الدافع الذى يجعل الزوج يرتكب الجريمة ولا في نفس الظروف التى تتم فيها الجريمة .

وهناك عذر ينص عليه قانون العقوبات الفرنسى في المادة ٣٢٥ وهو الخاص بجريمة الخصى *Castration* إذا كانت قد ارتكبت مباشرة رداً على اعتداء بالقوة على العرض من جانب من تم خصيه فهى تعتبر قتلأ أو جرحاً توغر له عذراً مخففاً ، والسبب هنا شخصى تماماً يخص من وقع عليه الاعتداء فرداً بالخصى فلا يستفيد أى شخص آخر من هذا الباعث .

ويلاحظ أن ظرف الزنا وغيره من الظروف تدخل في المعنى الواسع للاستفزاز ، وهو عذر تنص عليه أغلب التشريعات . وإن لم يكن هناك نص بشأنه في قانون العقوبات الحالى ولكن مشروع قانون العقوبات الموحد نص عليه في المادة (١٤٩) فاعتبره من الظروف المخففة العامة وقد أخذه عن قانون العقوبات السورى (م ٢٤٢) الذى يطلق عليه عذر الإثارة ، وتقرر هذه المادة أنه « يستفيد من العذر المخفف فاعل الجريمة الذى أقدم بسورة غضب شديد ناتج عن عمل غير محقق وعلى جانب من الخطورة إثارة الجنى عليه » وقد حددت المادة شروط الإثارة وهى وجود غضب شديد وإن لم تضع معياراً لهذا الغضب وإنما تركت تقديره للمحكمة لتقرى ما إذا كانت الظروف التى أحقت بالمجرم من شأنها إثارة الغضب الشديد ، وتعتبر الغضب الشديد لا يتطلب قيام المقابلة بين فعل الاستفزاز *provocation* أو الإثارة ورد الفعل من جانب من تم استفزازه أو إثارته فلو أن رجلاً شاهد ابنته في حالة تهريب مع شخص وقتلها دون أن يقابله أحد بضرب أو أهانة فانه يستفيد من العذر المخفف . وهذا ما قرره المحكمة العليا السورية (التمييز) في أحد الأحكام التى أصدرتها (٣) .

ولقد ثار الخلاف في الفقه بشأن طبيعة هذا العذر ، وهل هو عذر شخصى يقتصر أثره على الفاعل دون الشريك أم أنه ذو طبيعة مادية يسرى على الشريك سريانه على الفاعل ؟

هناك رأى يذهب إلى أنه يجب الاعتراف لهذا العذر بالطبيعة المادية على أساس أن المشرع لى يخفف العقوبة في هذه الحالة (م ٣٢١ عقوبات فرنسى) أخذ في اعتباره الظروف الخاصة التى تصاحب الفعل فالجائى يكون ضحية إن استفزته وهو يرتكب الجريمة دفاعاً عن نفسه أو شرفه أو ماله فلم تكن

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى - المرجع السابق مقرة ٥٣٦ ص ٥٣٤ وراجع أيضاً الأستاذ على بخارى ص ٢٩٩ .
(٢) نفس ١٩٥٣/١/٢٨ ، ذكره الدكتور عبد الوهلب حويد ، المرجع السابق ص ٢٨٥ مابعد ١ .

الجناية أو الجنحة لتتبع لولا استنزاز الشخص الذي يبرر الجريمة فهو يرتبط بالفعل نفسه ويترتب عليه تعديل طبيعته القانونية وبالتالي فإن الشريك والفاعل مع غيره أيضا يجب أن يستفيدا من تخفيف العقوبة لأن خطورة الشريك تقاس على أساس خطورة الفاعل الأصلي (١) . وهو ما أخذت به محكمة النقض الفرنسية في بعض أحكامها (٢) .

والواقع ان الطبيعة الشخصية لهذا العذر واضحة وبالتالي يجب أن يقتصر أثره على الفاعل دون غيره ممن ساهموا معه في الجريمة (٣) فالمرحض بصفة خاصة قد يستفيد من هذا العذر سواء بخلقه له أو باستغلاله لوجوده لكي ينفذ الجريمة فمن يحرص آخر على التعرض لابنة رجل سريع الاستئثار بقصد اعتداء الآخر على المرحض وقد لا يكتفى بهذا بل يحرص الأب على رد الاستنزاز الصادر من الشخص الآخر ، لا يجب أن يستفيد — أى المرحض — من هذا العذر . وكذلك إذا حرص أ ، ب على رد الاستنزاز الموجه اليه من ج لوجود عداوة بين أ و ج ورغبته في الانتقام منه فانتهاز فرصة صدور الاستنزاز وحرص ب على الاعتداء على (ج) فهنا يختلف الدافع وراء الرد على الاستنزاز لدى (أ) عنه لدى (ب) (٤) .

وبصفة عامة فإن الرأي الذي يذهب الى أن مد الإثر المخفف للأضرار الشخصية الى الشركاء في الجريمة لا يستند الى القانون وإن استند الى المنطق المجرد فالشريك — في عرف هذا الرأي — يجب أن يستفيد من الإعذار القانونية سواء كانت خاصة بالفاعل أو تعلقت بالجريمة طالما أن هذا الشريك يتأثر بالظروف المشددة فانه يجب أن يستفيد من أسباب التخفيف سواء تعلقت بالجريمة فقللت من خطورتها أو بالعقوبة فخفضت من شدتها . ولكن هذا الرأي وإن كان يتفق مع ظروف الشريك بالمساعدة إلا أنه يتعارض مع الدور الذي يقوم به المرحض ويستلزم تشديد العقاب عليه دون إتاحة الفرصة له للاستفادة من الظروف المخففة التي لا شك أنه كان يأخذها في اعتباره عند تحريضه على الجريمة .

Blanche, op. cit. No. 23 p. 31; Hauss, op. cit. T. 1 No. 575; Garraud (١)

T.2 No. 282 p. 472; Chauten, op. cit. p. 163; Janicott op. cit. p. 93.

Frejaville, op. cit. No. 42 p. 41.

Cass. 12 Oct. 1882 S. 1884.1353 ; Grenoble 12 Juin 1834. 5.1935.2.300. (٢)

(٣) الدكتور عادل مائر — النظرية العامة في الظروف ص ٢١٤ وما يليها .

(٤) ويختلف الدفاع الشرعي عن الاستنزاز من حيث أن الأول يكون المدافع فيه معرضا لخطر منحقق به ليبيح له القانون دفع الخطر بالكتابة فعل غير مشروع مع اشتراط تناسب الدفاع مع جسيمة الخطر الذي يحرص له المدافع في حين أنه في الاستنزاز فإن المترحض يفترض وقوع الإحدى معال في شكل تشاغل يصدر من الجنى عليه بدون وجه حق مما جعل الموجه اليه الاستنزاز يتصرف بدون تقدير للدور .

الظروف المخففة التفضائية (أسباب التخفيف) وأثرها في عقوبة المحرض :

وهي أمدار قضائية تمنحها المحاكم بصورة حرة لتخفيف العقوبات التي نص عليها المشرع (١) ولم يبين المشرع طبيعة هذه الأسباب المخففة للعقوبة وإنما تركها لتقدير القاضي يلجأ إليها في الأحوال التي يرى فيها أن العقوبة التي يقررها المشرع للجريمة شديدة بالنسبة للمجرم ، أو حين يقدر أن المجرم يستحق الرحمة وتخفيف العقاب لسبب ما (٢) ، كأن يكون فقيرا ارتكب جريمة سرقة لبعض الأغنية أو الاغنية . أو لتفاهة الضرر كضالة المسال المسروق اذا كانت الجريمة جنابة . وهذا السبب يختلف عن العذر القانوني الذي تنص عليه المادة (٣١٩) عقوبات حيث يجوز ابدال عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادتين (٣١٧ و ٣١٨) بغرامة لا تتجاوز جنيتين مصريين اذا كان المسروق غلالا أو محصولات أخرى لم تكن منفصلة عن الأرض وكانت قيمتها لا تزيد على خمسة وعشرون قرشا مصريا . كما قد يكون السبب في التخفيف الذي يأخذه القاضي في الاعتبار هو الكرامة أو حسن سير المجرم أو ندبه بعد ارتكاب الجريمة وكلها أسباب تؤدي الى الإقلال من الطبيعة الإجرامية الشخصية لدى الجاني دون أن تقلل منها بالنسبة للجريمة نفسها ولذلك فانها تكون قاصرة على من توفرت لديه ولا يستفيد منها الشريك (٣) وهو أمر منطقي وخاصة بالنسبة للمحرض الذي يكون موقفه — على العكس — هو موقف المستغل لهذه الظروف كمن يحرض شخصا محتاجا على ارتكاب جريمة السرقة .

وتمنح المادة (١٧) عقوبات القاضي سلطة النزول بالعقوبة الى ما دون الحد الأدنى المقرر لعقوبة الجريمة وهو ما يجعله قادرا على تقدير الظروف المخففة الشخصية عند توقيع العقوبة ، وهو نفس الوضع في المشروع الموحد (م ١٥٣) ومشروع القانون الجزائي (م ١٢٣) .

موانع العقاب وأثرها على المحرض :

ويدخل تحت مفهوم موانع العقاب أسباب الإباحة وأسباب عدم الاسناد والاعذار المطلقة وبعض حالات عدم اقامة الدعوى ذات الصلة المؤقتة أو الدائمة .

والمبدأ الذي يحكم هذا الموضوع ذو تطبيق عام لان أسباب أو موانع العقاب هذه تنفيذ الجاني وحده أو تنفيذ جيبسج من ساهموا معه في

Garçon, op. cit. T. 2. p. 338.

(١)

(٢) وقد لجأت بعض التشريعات الى حصر هذه الأسباب ، كقانون الصوفي الذي حصرها في ثمانية أسباب ، وقانون العقوبات السويسري (م ٦٤) .

Faustin Hélie, op. cit. No. 180; Vidal et Magnol, op. cit. No. 435 p. (٣)

الجريمة بحسب ما اذا كانت مرتبطة بالجريمة أو بشخص الجنائي . وهذا يتم بدون اجراء تفرقة بين ما اذا كانت هذه الاسباب ترجع الى شخص الفاعل مع غيره أو شخص الشريك .

فاذا كان هناك فعل أصلي يجب أن يعاقب عليه لكي يمكن معاقبة الشريك لأن عدم معاقبته يمكن أن يتفق على معاقبة الفاعل .

فبالنسبة لاسباب الإباحة كالدفاع الشرعي واطاعة القوانين ، وحق التأديب ، فانها تجعل الفعل مباحا لكل من ساهموا فيه نظرا لانها تزيل عن الفعل طبيعته غير المشروعة ، فاذا حرض شخص آخر على تأديب زوجته أو ابنته بعد أن أبلغه بأمور تتعلق بسمعتها وسيرها لا أساس لها من الصحة مقام الآخر بضرب ابنته أو زوجته فإن ذلك منه يعتبر عملا مباحا لأن القانون أباح التأديب ، ويستفيد منه الشريك (المحرض) وحتى ولو كان قد قصد الانتقام (١) .

ولكن هذا الرأي قد جانبه التوفيق لأن الشروط الموضوعية التي تقوم عليها الإباحة ليست متوافرة في هذه الحالة . ومن هذه الشروط ضرورة وجود السبب الذي يدعو الى التأديب فطالما أن هذا السبب منعدم فلا تكون هناك إباحة للفعل غير المشروع . ولكن بالنظر الى عدم وجود القصد الجنائي لدى الزوج أو الأب لوجود اعتقاد خاطيء لديه بتوفر سبب إباحة فانه لا يسأل عن الجريمة ويسأل المحرض فقط الذي تنطبق عليه في هذه الحالة شروط الفاعل المعنوي ، ولكن حيث أن المشرع المصرى لا يأخذ بهذه النظرية فإن المحرض يبقى شريكا في الجريمة وتوقع عليه عقوبتها (٢) .

وبالنسبة لاسباب الإباحة النسبية فانه لا يفيد منها سوى الفاعل فقط اذا توفرت لديه ، أما أسباب الإباحة المطلقة فإن أثرها يمتد الى الشريك أيضا فيستفيد منها . فالمستخدم العمومي الذي يرتكب فعلا من الأفعال تنفيذا لأمر صادر اليه من رئيس تجب عليه طاعته أو يعتقد انها واجبة عليه فترتب على ذلك وقوع جريمة وكان قد اشترك معها فيها شخص آخر بتحريض ، فإن سبب الإباحة الذي يقوم في هذه الحالة يكون نسبيا يستفيد منه الفاعل دون المحرض هذا مع وجوب تحقيق الشروط الواردة بالمادة (٦٣) عقوبات .

أما سبب الإباحة المطلق ومثاله ما تنص عليه المادة (٢٤٥) عقوبات من أنه لا عقوبة مطلقا على من قتل غيره أو أصابه بجراح أو ضربة أثناء استعماله حق الدفاع الشرعي عن نفسه أو ماله ، أو عن نفس غيره أو ماله فإن المحرض للمدافع عن نفسه أو ماله يستفيد من إباحة فعل الدفاع لانه من الاسباب المطلقة .

وفيما يتعلق بما تنص عليه المادة (٤٢) عقوبات فإن المقصود بالاسباب الإباحة الواردة بها الاسباب النسبية أى الخاصة بالفاعل كالسبب الوارد

(١) الدكتور على راشد المجرى رقم ٢٨٢ من ٤٦١ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى — القسم العلم من ٥٣٩ جلد ١ .

بالمادة (٦٣) ولا يسرى حكم هذا النص على أسباب الإباحة المطلقة كالدفء الشرعى .

والسبب المطلق يصح أن يقوم لدى الشريك دون الفاعل ومع ذلك فإن الآخر يستفيد منه أيضاً لأنه سبب مطلق مثال ذلك أن يكون شخص في حالة دفء شرعى عن نفسه أو ماله ولكنه يجد نفسه عاجزاً عن مواجهة الاعتداء فيلجأ الى تحريض آخر لردده فمن يتصدى للمعتدى يستفيد من حالة الدفء الشرعى جنباً الى جنب مع الشريك الذى حرّضه (١) .

أما أسباب عدم الاسناد وهى التى تستبعد خطأ الجانى دون أن تزيل عن الفعل طبيعته الاجرامية كالجنون ولاكراه فانها أسباب شخصية وامتناع العقاب يقتصر على من توفرت لديه فقط . وهذه الأسباب هى التى تصدها المشرع بالمادة (٤٣) عقوبات فهى تنشأ عن انعدام المسؤولية الجنائية الذى لا يؤدي الى زوال صفة الجريمة وإباحة الفعل . أما أسباب الإباحة بالمعنى الصحيح فهى التى تؤدي الى ازالة صفة الجريمة وإباحة الفعل . وهى كما سلف أسباب موضوعية تسرى على كل المساهمين في الجريمة فاعلين وشركاء لانها تقضى على شرط اساسى في التجريم هو شرط ارتباط نشاط الشريك بفعل اصلى معاقب عليه (٢) .

وتقرر محكمة النقض انه اذا صدر حكم نهائى من اية محكمة جنائية مختصة بأن الواقعة المرفوعة بها الدعوى لا يعاقب القانون عليها فان المتهم بالاشتراك في ارتكابها مع من صدر له الحكم يستفيد حتماً منه ولو لم يكن هو طرفاً فيه لأن أحكام البراءة المؤسسة على أن الواقعة في ذاتها غير صحيحة أو لا عقاب عليها تعتبر — ويجب أن تعتبر — على خلاف أحكام الادانة أو أحكام البراءة الصادرة لأسباب متعلقة بأشخاص المتهمين — حجة في حق الكافة أى بالنسبة لكل من له شأن في الواقعة موضوع الدعوى ولو لم يكن خصماً فيها (٣) .

ومثل عدم الاسناد الأعداء المعفية المطلقة وهى ذات طبيعة شخصية لا يمكن أن تمتد باثرها الى الغير لانها تفترض قيام الجريمة والخطأ ولكن الجانى يستفيد من الاعفاء من العقاب نظراً لتوفر ظرف ما ، كان يكون قد عوض الضرر الذى تسبب فيه كزواج الخاطف بمن خطفها (م ٢٩١ عقوبات (٤) وأن كان هناك رأى يذهب الى أن هذا العذر يمتد باثره الى الشريك أيضاً لأنه يزيل الصفة غير المشروعة عن الفعل نتيجة زواج الخاطف بمن خطفها ، ومن ثم لا يعاقب الشريك اذ لا تكون هناك جريمة بالنسبة للفاعل الذى يستعير هو أجرأه منه ولكن الفاعل مع غيره لا يستفيد من هذا الاعفاء (٥) . ولكن من الواضح عدم صحة هذا الاستنتاج .

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٢٠ .

(٢) الدكتور على راشد المرجع السابق ج ١ ص ٢٨٧ .

(٣) نقض ١٧ نوفمبر ١٩٤١ المجوعة الرسمية ص ٤٢ رقم ٢٢ ص ٤١ .

(٤) البرشيريون وعلى بدوى المرجع السابق ص ٢١٢ — الدكتور مصطفى السيد المرجع السابق ص ٢٢٥ الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١١٧ .

(٥) الدكتور على مناذى أبو هيف — القسم العام

كما قد يستفيد الجاني من الاعفاء نظرا لقيام ضلة قرابة أو نسب مع الجاني عليه ، كما في السرقة بين الزوجين والأقارب (م ٣١٢ عقوبات) والمادة (١/٣٨٠ عقوبات) فرنسي لا يعاقب على الاشتراك في السرقة التي تقع بين الأزواج ، فشريك الزوج السارق لا يعاقب ، في حين أن الفاعل مع غيره في هذه الجريمة يعاقب (١) ، فإذا حرض شخص آخر على سرقة مال مملوك لوالده أو لزوجته لا يعاقب وهو وضع معيب ، وقد اعتبرت محكمة النقض الفرنسية مانع العقاب الوارد بالمادة (١/٣٨٠ عقوبات) مانعا عاما يشمل الشركاء أيضا ، وألغت حكما قضى بإدانة الشريك في جريمة السرقة على أساس أنه يفترق إلى السند الشرعي حيث أنه لم يتحقق ما إذا كان هذا الشريك قد أخفى عن عبد المسروقات أم أنه حصل لمصلحته على كل أو بعض الأشياء المسروقة (٢) .

وهناك رأى يذهب إلى قصر هذا العذر على من كان قريبا للجاني عليه فقط أما الشريك الغريب فلا يستفيد منه (٣) .

وقد يستفيد الجاني من الاعفاء من العقوبة بسبب خدمة أداها للمجتمع كما في حالة الإخبار عن الجريمة قبل وقوعها (م ١٠١ عقوبات) .

وهناك أعدار من هذا النوع في المواد (١٠٣ و ٢١٣ و ٢/٢١٤) عقوبات فرنسي ولا يستفيد الشريك من هذه الأعدار طالما أنها ليست متوفرة لديه .

وفيما يتعلق بأسباب عدم اقامة الدعوى العمومية فهي تنقسم إلى قسمين ، أحدهما يقوم على أسباب خاصة بالفاعل لا يمكن أن يستفيد منها سواه لأنها مرتبطة بشخصه ، مثال ذلك الحصانة الدبلوماسية وقوة الشيء المحكوم فيه إذا تعلقت بانعدام الخطأ لدى الجاني ، والحصانة الخاصة بأعضاء البرلمان والسفراء وحالة الجنون التي تصيب الجاني بعد الجريمة .

أما ثاني الأسباب التي تؤدي إلى عدم اقامة الدعوى العمومية فهي التي تقوم على أساس اعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة أو على أساس نسيان الجريمة وهي ذات أثر مطلق يشمل كل المساهمين في الجريمة مثال ذلك الحكم في الدعوى على أساس عدم قيام الجريمة وضرورة تقديم شكوى من الجهة التي أصابها الضرر ، والعفو العام ، وبضئ المدة . وفيما يتعلق بضرورة تقديم شكوى كشرط لتحريك الدعوى العمومية فإنها ليست مانع علق ، وإنما هي تجعل نظر الدعوى متوقفا على شكوى من الجهة صاحبة المصلحة . وهناك حالات كثيرة تصيب الجريمة فيها مصلحة خاصة أكثر مما تصيب المصلحة العامة فتكون شكوى الجاني عليه المصاب بالضرر ضرورية لكي يتم تحريك الدعوى العمومية مثال ذلك جرائم القذف والسب والزنا والتزوير في أوراق عرقية ، واختطاف الصغار أو الفتيات وزواج

Garçon, op. cit. Art. 60 No. 16 p. 155.

(١)

Cass. 15 Avr. 1825 B. No. 73; 14 Mars 1838-B. No. 79; 1 Oct. 1840 .

(٢)

B. No. 292; 8 Janv. 1921 B. No. 12.

Roux, op. cit. p. 352.

(٣)

الخاطف بمن خطفها (م. ٣٥٧ عقوبات فرنسي) وجرائم الصيد في أرض الغير (القانون الصادر في ٢٣ مايو ١٨٤٤ المادة ٢٦) والجرائم التي يرتكبها أحد الفرنسيين في الخارج (م. ٣/٥ من قانون الإجراءات الجنائية) والاعتداءات التي تقع على رجال السلك الدبلوماسي أو رجال السلطة العامة من لديهم ودائع. ففى كل هذه الجرائم تكون يد النيابة العامة مغلولة عن مباشرة الدعوى نظرا لسكوت الضحية الذي يعنى عدم وقوع الجريمة .

وكذلك فان عدول المضرور عن شكواه في جرائم القذف والسب والزنا يستفيد منه الشريك أيضا . أما في جريمة السرقة فان تنازل الزوج عن الدعوى لا يمتد الى شريك الزوجة السارقة (١) . كذلك فان العفو العام يزيل الجريمة ويشمل أثره الشريك أو يحول دون محاكمته الى جانب عدم محاكمة الفاعل . ولكن هناك (٢) . من يقيم تفرقة بين حالتين الأولى يكون العفو فيها خاصا بالفعل نفسه وعندئذ يستفيد منه الفاعل والشريك . أما في الحالة الثانية فان العفو يكون خاصا بالشخص نفسه أى عفوا شخصا فلا يستفيد منه الا من توفر لديه فاذا كان هو الفاعل فلا يستفيد منه الشريك .

ولكن يعترض على هذه التفرقة بأن العفو العام يتعلق دائما بالفعل وليس بالأشخاص أما العفو الخاص *grâce* فهو على العكس يكون موجها الى الشخص دون الجريمة فآثاره تقتصر اذن على من صدر بشأنه بدون أن يستفيد منه الشريك . أما التقادم أو مضي المدة فهو مثل العفو العام يتعلق بالجريمة دون الأشخاص وآثاره مطلق يشمل كل المساهمين فيها (٣) .

(١) نفى ٨ أكتوبر ١٩٥٦ مجموعة التواضع الدولية رقم ٧٦٠ - ٢ - ٥٩٩ .

Carnot, Instruction criminel T. I. p. 6 No. 25. (٢)

Cass. 26 Juin 1873 D. 1873.1398; 19 Déc. 1882 B. No. 394. (٣)

particuliers prévus par la loi, n'ont pas pour résultat d'augmenter la culpabilité du complice (si le provocateur est complice) mais ici le provocateur est auteur, par conséquent sa culpabilité est augmentée.

On aboutit dans cette théorie à rendre communes au provocateur (auteur moral) non seulement les circonstances aggravantes matérielles, mais les circonstances aggravantes intellectuelles.

La même règle s'applique aux excuses atténuantes purement personnelles; comme par exemple l'excuse de minorité, qui ne réduit pas la peine du provocateur (complice) mais il réduit la peine du provocateur (auteur moral), le même résultat pour les causes subjectives de non culpabilité, telles que la folie, la contrainte etc; ont le même effet.

La Cour de Cassation Egyptienne ne n'est pas bornée, en effet, à considérer comme telles les circonstances réelles, telles que l'effraction, l'escalade, la nuit qui ont pour résultat d'augmenter la culpabilité du provocateur dans tous les cas (complice ou auteur moral), en ce qui concerne les circonstances mixtes, qui sont de nature hybride : personnelles parce qu'elles résident dans la personne de l'auteur principal, par exemple qualité de domestique en matière de vol, elles sont en même temps réelles, car se repercutent sur l'infraction, dont elles changent la nature objective, elles augmentent la culpabilité du provocateur dans les cas où les législateurs le considèrent comme un auteur moral.

La Cour de Cassation en Egypte a de bonne heure consacré cette manière de voir dans un cas particulier.

LES CIRCONSTANCES ET SES EFFETS SUR LA SANCTION DU PROVOCATEUR

Dr. AHMED ALI EL MAGDOUH

Il n'est pas vrai de dire qu'en toute hypothèse le rôle du complice (provocateur) a été moins déterminant que celui de l'auteur. Tout dépend des cas d'espèces. Il peut arriver qu'un individu dont l'activité s'est limitée à des actes répondant à la définition de la complicité ait été véritable participant à l'infraction conscient et volontaire, par exemple l'instigateur qui a conçu, calculé et fait exécuter d'acte délictueux est tenu à raison d'une infraction qui psychologiquement est réellement la leur. Il en est ainsi à propos de la provocation dans plusieurs circonstances, par exemple; provocation à l'avortement, à l'insoumission ou à la désertion, à l'attroupement provocation par la voie de la presse. Dans certains cas de provocation, on peut punir comme auteur celui qui fait faussement croire à l'exécutant que l'acte est licite et qui le décide ainsi à agir, mérite d'être puni comme auteur médiateur, car l'agent apparaît comme un simple instrument de sa volonté de réaliser le délit. En particulier, on peut punir comme auteur celui qui se sert d'un instrument humain irresponsable ou victime d'une erreur sur l'éllicéité, agissant avec conscience et volonté, et celui qui décide un irresponsable à se tuer volontairement.

Elles ont surtout érigé en délit distinct pour les besoins de la défense sociale.

Cette manière d'appréciation, est toute proche de la théorie de l'auteur moral, laquelle cependant n'est pas expressément reçue par la jurisprudence égyptienne. Elle montre les efforts faits pour éviter les inconvénients de l'emprunt de criminalité surtout en ce qui concerne les circonstances. Dans l'hypothèse où le provocateur mérite d'être puni comme auteur d'un délit distinct, surtout dans les cas où les législateurs considèrent le provocateur comme un auteur moral, en ce qui concerne les circonstances aggravantes purement personnelles à l'auteur (provocateur), telles que la qualité de récidiviste ou de militaire dans les cas

القاعدة القانونية : بين الامتثال والانحراف (*)

عاطف احمد فؤاد

ماجستير في علم الاجتماع

كان القانون — وما زال الى حد كبير أحد السمات التي تميز المجتمع الحضري ، وأمنى بالقانون هنا تلك القواعد التي يفسمها المشرع ، لكي يحكم من خلالها العلاقات القائمة بين الأفراد من جهة ، وتلك التي تنشأ بين الأفراد والدولة من جهة أخرى .

والامتثال للقواعد القانونية ، إذا كان أمرا يميز المجتمعات الحضرية أو تلك التي بلغت درجة معينة من التنظيم السياسي كما يذهب في ذلك روسكو باوند Pound ، فإن الأمر الذي كان محلا للخلاف والجدل : هو موقف المجتمعات الريفية أو البسيطة من الامتثال للقواعد القانونية ، فبينما يؤكد البعض ضعف القانون كوسيلة ضابطة تحكم سلوك الأفراد في هذه المجتمعات القروية يبرهن آخرون على قوته ، أو على الأمل يؤكدون تساوى كل من القانون والأعراف كضوابط تحكم سلوك الأفراد في تلك المجتمعات .

والحقيقة أن كلا الفريقين لديه من الشواهد والأدلة ما يؤكد من خلالها صحة قوله حيث أن وجهتي النظر هذه لم تكن مجرد تأملات ذاتية ، أو ضربا من التفكير النظري المحض ، ولكن الأمر كان على العكس من ذلك ، حيث كان نتاجا لدراسات واقعية ، أجرى البعض منها على مجتمعات قروية بينما أجرى البعض الآخر على مجتمعات بسيطة أو قروية وعلى الرغم من الفروق الكيفية بين المجتمعات الثلاثة إلا أنهم يشتركون في سمة أساسية وهي بساطة الحياة ولا سيما في أسلوب الإنتاج ووسائله .

وأهمية القانون للمجتمع — كما يرى روسكو باوند — أنها تحمي إرادة الإنسان من أن تكون موضوعا لتعسف الآخرين ، ومن ثم فإن الضرورة تحتم وجود هذا القانون لمنع الإرادة التعسفية من أن تمارس سلطتها . والقانون بهذا هو أرقى شكل من أشكال الضبط الاجتماعي .

والقانون والقوة عنصران متلازمان فلا غنى لأحدهما عن الآخر ، فيدون القوة يصبح القانون اسما أجوف لا معنى له ، أو نارا لا تحرق ونورا لا يضيء على نحو ما يذهب أهرنج Thring .

والدراسة الراهنة (١) تحاول أن تكشف عن قوة القانون ومفاعيلته كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي في إحدى القرى المصرية وهي قرية بني قاسم ،

(*) جزء من بحث تقدم به الباحث للحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع من كلية الآداب — جامعة عين شمس تحت إشراف الدكتور / عبد الحيد ملهى وأتظر تفاصيل هذه الدراسة في المجلة الاجتماعية القومية عدد سبتمبر ١٩٧٢ .

(١) يشكر الباحث السيد الدكتور سمير نعيم أحمد بدرس علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس على حسن تعاونه في اخراج هذه الدراسة في شكلها الراهن .

محافظة بنى سويف ، وذلك من خلال عدة مواقف تمثل مناحى الحياة الاجتماعية المختلفة وهى بذلك تحاول أن تجيب عن التساؤلات الآتية :

١ — ما هى فاعلية القانون كوسيلة ضابطة فى المجتمع القروى المصرى ؟

٢ — ما هو موقف القانون كوسيلة ضابطة بالمقارنة بالوسائل الأخرى كالعرف والدين فى القرية المصرية ؟

٣ — ما هى المجالات والمواقف التى يمثل من خلالها القرويون الى القانون بشكل أقوى وتلك التى لا يمثلون فيها بنفس القوة ؟

٤ — أى مدى يمثل القرويون للقانون ؟ ومتى ينحرفون عنه ؟

وللاجابة عن هذه التساؤلات فلقد قسمنا الدراسة الى المجالات الآتية :

أولاً : العلاقات التنظيمية ، وتشتمل على :

- (أ) الأحوال الشخصية والعلاقات الأسرية .
- (ب) علاقات العمل وما يرتبط به من مسائل وأمر .

ثانياً : العلاقات غير التنظيمية — الانحرافية وتشمل :

- (أ) تعاطى المخدرات وتناول الخمر .
- (ب) الأخذ بالثأر والمساكنات والسب والقذف .
- (ج) السرقة والرشوة .

فلسوف نعرض فيما يلى لموقف القانون والامثال له بالنسبة لهذه المجالات والمواقف .

أولاً : العلاقات غير التنظيمية :

(أ) الأحوال الشخصية والعلاقات الأسرية :

تعتبر محورا هاما من المحاور التى تدور من خلالها حياة القروى المصرى ، وذلك على اعتبار أن هذه الأمور تهمس حياته مما مباشرا . ولقد عرضنا فى هذا المجال لبعض قضايا الأحوال الشخصية والعلاقات الأسرية من خلال بعض المواقف ، تفرض الكشف عن مدى امتثال القرويين للقانون فى مثل هذه المواقف .

ومن أهم القضايا التى عرضنا لها فى هذا المجال ، فقضية الزواج المبكر (من قبل الفتاة) حيث وجدنا أن القانون قد احتل المركز الثانى كوسيلة ضابطة حيث تفوق عليه العرف فى هذا المجال كذلك الأمر فى الموقف الثانى الخاص بمدى أحقية الشاب الفاسخ لخطبته فى استرداد شبكته وهداياه ،

حيث نجد أن القانون قد احتل المركز الثاني في حين أن العرف قد احتل المركز الأول بينما لا نجد أثرا للدين .

لها الموقف الثالث الخاص بالأحوال الشخصية والعلاقات الأسرية فهو ذلك الموقف المتعلق بمدي أحقية الشئب المطلق لمروسته قبل الدخول بهما في استرداد مهره ، فنجد أن القانون قد تفوق على كل من العرف والدين حيث نجد أنه قد احتل المركز الأول يليه العرف في المركز الثاني ثم الدين في المركز الثالث .

ويستمر تفوق القانون على كل من العرف والدين في الموقف الذي يلي ذلك وهو الخاص بالعسانة حيث يحتل القانون المركز الأول يليه العرف في المركز الثاني ثم الدين في المركز الثالث .

ويمثل الموقف الخاص بيت الطاعة تفوقا واضحا للقانون حيث نجد أنه قد احتل المركز الأول يليه الدين في المركز الثاني ولا نجد أثرا للعرف .

واستمرار التفوق للقانون نجد أنه قد احتل المركز الأول في الموقف الخاص بالزوج المعقيم ، يليه العرف في المركز الثاني ثم الدين في المركز الثالث .

ألا أن القانون يصعب بنكسة حيث يتقهقر من المركز الأول في المواضع السابقة إلى المركز الأخير في الموقعين التاليين : الأول خاص بموقف الزوجة الخائنة والثاني خاص بالزوج الخائن حيث يتفوق عليه في الموقعين التاليين : الأول خاص بموقف الزوجة الخائنة والثاني خاص بالزوج الخائن حيث يتفوق عليه في كلا الموقعين العرف حيث احتل المركز الأول ثم الدين حيث احتل المركز الثاني .

وعلى الرغم من تهقر القانون في الموقعين السابقين إلا أنه يعود قويا في الموقف الخاص بزواج الفتاة دون إرادة أبيها حيث احتل المركز الأول يليه الدين في المركز الثاني ثم العرف في المركز الثالث .

ويستمر القانون في تأكيد تفوقه حيث نجده قد احتل المركز الأول في الموقف الخاص بالميراث في حين يشترك كل من العرف والقانون في المركز الثاني :

ومن الجلي أن القانون يحتل المركز الأول يليه العرف في المركز الثاني ثم الدين في المركز الثالث بالنسبة لهذا المجال .

ب — علاقات العمل :

العلاقات الخاصة بالعمل وما يرتبط به من مسائل وأمر هي المجال الثاني الخاص بالعلاقات التنظيمية ويشتمل على مواقف ثلاثة هي :

— الأرض البور .

— التقاوى .

— تقطيع الزرع .

فاما من الموقف الخاص بالأرض البور فنلاحظ تفوق القانون ، حيث نجده قد احتل المركز الأول يليه العرف في المركز الثاني ولا نجد أثرا للدين .

وإذا كان القانون قد احتل المركز الأول في المواقف السابقة إلا أننا نجده قد احتل المركز الثاني في الموقف الخاص بالتقاوى في حين احتل الدين المركز الأول يليه العرف في المركز الثاني .

أما الموقف الأخير من مواقف علاقات العمل فهو ذلك الموقف الخاص بتقطيع الزرع فنجد أن القانون قد استرد قيمته يليه الدين في المركز الثاني ثم العرف في المركز الثالث .

ويتضح تفوق القانون في هذا المجال الخاص بالعمل من احتلاله بالنسبة للنتيجة الخاصة بهذا المجال — للمركز الأول يليه الدين في المركز الثاني ثم العرف في المركز الثالث .

أما موقف القانون بالنسبة للترتيب النهائي لوسائل الضبط الاجتماعي الثلاث (القانون — العرف — الدين) داخل العلاقات التنظيمية فكان على النحو التالي :

١ — القانون : في المركز الأول (٢٣ درجة) .

٢ — العرف : في المركز الثاني (٢٤) درجة .

٣ — الدين : في المركز الثالث (٢٥) درجة .

هذا شأن العلاقات التنظيمية ، أما العلاقات غير التنظيمية فلقد اشترنا الى أنها تشتمل على ثلاثة مجالات هي :

تعاطي المخدرات وتناول الخمر ، والقتل السب والغضب ثم أخيرا السرقة والرشوة وغنى عن البيان أن كل مجال من هذه المجالات يشتمل على عدد من المواقف .

١ — تعاطي المخدرات وتناول الخمر :

يشتمل هذا المجال على موقفين موقف خاص بتعاطي المخدرات وآخر

(١) كيفية حساب الترتيب التنازلي : اعطينا ثلاث درجات للوسيلة التي حصلت في المركز الأول بالنسبة لكل مجال ، ودرجتين للوسيلة التي حصلت على المركز الثاني ودرجة واحدة للوسيلة التي حصلت على المركز الثالث ثم نحصى درجات كل وسيلة على حدة ونعين الترتيب التنازلي للوسائل الثلاث .

خاص بتناول الخمر والموتان لا يمثلان تفوقا للقانون حيث تلاحظ أن القانون في الموقف الخاص بتعاطي المخدرات قد احتل المركز الثالث في حين أن العرف قد احتل المركز الثاني أما الدين فلقد احتل المركز الأول .

أما الموقف الثاني الخاص بتناول الخمر فنجد أن القانون قد احتل المركز الثاني في حين أن العرف قد احتل المركز الأول ولا نجد اثرا للدين .

وواضح أن القانون في هذا المجال قيد خبا نجمة ، حيث احتل المركز الثاني مشتركا في ذلك مع الدين ، في حين أن العرف قد احتل القمة .

ب — الأخذ بالثأر والسب والقذف :

لعل السمة الغالبة على موقف القانون بالنسبة لهذا المجال هو احتلاله المركز الثاني في كل المواقف ما عدا موقف واحد احتل فيه المركز الأول .

أما المواقف التي احتل فيها المركز الثاني فهو مواقف :

- الأخذ بالثأر .
- خطف الابن .
- الاساءة لسبعة الزوجة .
- تسميم الحيوانات .
- الاساءة لسبعة الشخص .
- النزاع بسبب الأرض .

وفي الوقت الذي احتل فيه القانون هذا الموقف المتأخر بالنسبة لهذه المواقف ، نجد أن العرف قد احتل مركزا متقدما ، حيث احتل المركز الأول في كل المواقف الخاص بهذا المجال الا في موقف واحد احتل فيه العرف المركز الثاني ، وهو الموقف الخاص بالنزاع بسبب الأرض ، وهو الموقف الوحيد الذي احتل فيه القانون المركز الأول بالنسبة لهذا المجال :

نلاحظ من ذلك أن القانون قد احتل المركز الثاني في حين نجد أن العرف قد احتل المركز الأول والدين المركز الأخير بالنسبة لهذا المجال .

ج — السرقة والرشوة :

هو المجال الأخير الخاص بالمعاملات غير التنظيمية — الاتحرافية ويتضح تفوق القانون في هذا المجال من مواقف ثلاثة هي :

- كيفية التصرف مع اللص .
- اللص ذو العائلة المرموقة .

— التستر على اللص .

حيث نلاحظ انه قد احتل المركز الاول في هذه المواقف الثلاثة في حين أن الدين قد احتل المرتبة الثانية والعرف قد احتل المرتبة الأخيرة .

من الجلى إذن أن القانون قد احتل المركز الاول يليه الدين في المركز الثالث فيما يتعلق بالمجال الخاص بالسرقة والرشوة .

أما الترتيب التنازلى لوسائل الضبط الإجتماعى الثلاث بالنسبة للعلاقات غير التنظيمية فكان على الوجه التالى :

١ — اشترك كل من القانون والعرف في المركز الاول . (٢٨ درجة لكل منهما) .

٢ — احتل الدين المركز الأخير . (١٦ درجة) .

وبما أننا قد استنتجنا فيما يتعلق بالمجالات الخاصة بالعلاقات التنظيمية أن :

١ — القانون في المركز الاول : لأنه حصل على ٣٣ درجة .

٢ — العرف في المركز الثانى : لأنه حصل على ٢٤ درجة .

٣ — الدين في المركز الثالث : لأنه حصل على ٢٠ درجة .

وفي ضوء النتيجة الخاصة بالعلاقات غير التنظيمية يكون الترتيب التنازلى لوسائل الثالث على الوجه التالى :

أولا : القانون : احتل المركز الاول لأنه حصل على ٦١ درجة .

ثانيا : العرف : احتل المركز الثانى لأنه حصل على ٥٢ درجة .

ثالثا : الدين : احتل المركز الثالث لأنه حصل على ٣٦ درجة .

وذلك بالنسبة لمجالات الامتثال بوجه عام .

« خاتمة »

وأخيرا أود أن أشير الى أن نتيجة هذه الدراسة قد تثير كثيرا من النقاش حول كيفية اتساق هذه النتيجة مع لكتته لنا الدراسات من أن المجتمعات الريفية مجتمعات تتميز بسيطرة وسائل الضبط غير الرسمية في توجيه سلوك أفرادها والتي من أهمها العرف ، ولكن الذى أود أن أؤكد هو أن العرف قد ظهر متفوقا على القانون في كثير من المواقف التى تمس حياة القروى بصورة مباشرة والتى تتميز بحساسية خاصة مثل الأحوال الشخصية والعلاقات الأسرية والنار والسب والعنف ، إلا أن امثال القروى للقانون في المواقف الكثيرة التى رأيناها لا يمثل امثالا عن طوعية لإدراكه لأهمية هذا الامثال الذى نراه في كثير من المجتمعات المتقدمة ، ولكن الامثال هذا هو امثال المجرى الخائف من العقاب ، وهو أمر له جذوره التاريخية الخاصة بالمجتمع المصرى الذى قد نغرد له مقالا خاصا به .

Consequences :

1 — Organized Relations :

(a) The hierarchy of the three means of social control in the *family relations* is : law, Mores, and Religion.

(b) The hierarchy of means of social control in the *relations of work* is : law, Religion, and Mores.

(c) The hierarchy of the three means of social control in the *Scope of organized Relations* is : law, Mores and Religion.

2 — Disorganized Relations :

(a) The hierarchy of the three means of social control in the field of *vendetta and defamation* is : Mores, Law, and Religion.

(b) The hierarchy of the three means of social control in the field of *stealing and corruption* is : Law, Religion and, Mores.

(c) The hierarchy of the three means of social control in the *field of drug adiction and alcoholism* is : Mores, law, and Religion.

(d) The hierarchy of the three means of social control in the *scope disorganised Relations* is : Mores at the first class, law in the second class, and Religion in the third class.

3 — General Results :

(a) The hierarchy of the three means of social control relative to the all situations and scopes of conformity as whole is : Law, Mores Religion.

(b) The response to the situations different from one to another according to the difference of some social variables, for example, the ownership, education, and reading of newspaper.

(c) The response to the situations different from one to another according to his position on the *Rural-Urban Continuum* which clear the form of his thinking and the style which he utilize in the questions of life. We divided the style of thinking according to Rural-urban continuum to.

— Pure Urban.

— Pure Rural

— Semi Urban.

LAW BETWEEN CONFORMITY AND DEVIATION

MASTER THESIS RESUME

Presented by

ATIF AHMED FOUAD

Aims of the Study :

Sociologists and Anthropologists who studied Means of social control, especially in the rural and simple communities wrote that : Rural and simple communities has one kind of social control, this kind is the informal means of social control, mores and religion are the representatives of the informal means of social control. Urban communities has the formal means of social control. Law is the representative of the formal means of social control.

According to this introduction we can define the aims of our study, These aims are :

(1) What are the situations and fields which individual conform, through mores, religion and law ?

(2) What is the hierarchy of the three means of social control (mores, religion and law) inside the situations and fields.?

(3) What is the hierarchy of means of social control inside all fields of conformity, according to the consequences of the hierarchy of the means of social control in the different situations and fields ?

(4) We want to test the efficiency of the law as a means of social control in an Egyptian village.

Technique :

The Study depended upon the following techniques for collection of the data research :

- (1) Group interviews
- (2) Interviewing Schedule
- (3) Questionnaire.
- (4) Rural - Urban Continuum.

سوسيولوجية الانحراف

في

المجتمع الجماهيري *

السيد شستا

باحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

تمهيد :

تهتم هذه الدراسة ، بأبعاد الوظيفة الاجتماعية للانحراف ، في المجتمع الجماهيري . وهى في سبيل ذلك تبحث عن ماهية هذه الوظيفة من ناحية ، وحدودها الاجتماعية من ناحية أخرى . والجدير بالذكر في هذا الشأن ، اننا لا نستطيع ان نحدد ماهية هذه الوظيفة ، ولا حدودها في المجتمع الجماهيري ، الا اذا عرفنا مسبقا ، ما يتمتع به هذا المجتمع ، من عقلانية هائلة ، تجعله يعنى خطورة العقل النقدية والتي تتجه دائما الى ما يجب أن يكون ، لا الى ما هو كائن . وهذه القوى التي تمكن المجتمع الجماهيري من كسب سلطة العقل النقدية ، تمثل في جوهرها ، قوة ايديولوجية جديدة تمتص ما عداها من ايديولوجيات . وتبطل مفعولها . (راجع في ذلك مقالنا عن أزمة المجتمع الجماهيري ، المجلة الاجتماعية القومية ، ١٩٧٢ . العدد الثاني) . وبذا تسود عقلانية التكنولوجيا ، ويصير التسليم بالنظام القائم ضرورة تؤكد كدها عقلانية المجتمع الجماهيري ، التي تسلب من الجماعات والتنظيمات عقلانيتهما . وبالتالي تحصر دورها ، في مجرد تهيئة الناس للسلوك السياسي (١) . ومن ثم يكون اساس مسيطرة الجماعات والافراد هو غياب الجانب العقلاني . والتي سلبتهما اياه عقلانية المجتمع الجماهيري . ولهذا يصاحب ظهور الجانب العقلاني لدى الجماعات ، والافراد مظهران للفعل الاجتماعي ، يتمثلان في الامتثال والمسيرة المفرطة والزائدة ، او الخروج والانحراف ، عن المعايير الاجتماعية التي تقرها الثقافة الجماهيرية . وفيما بين عقلانية المجتمع الجماهيري من ناحية ، ولا عقلانية الجماعات من ناحية أخرى ، تكمن القضية الجوهرية للانحراف . والتي تؤكد على الجوانب العقلانية والنفعية للسلوك الانساني .

وبذلك يمثل الهدف من هذه الدراسة ، في محاولتها الغاء بعض الضوء حول التساؤل عما اذا كانت بعض الشروح السوسيولوجية ، الدارجة للانحراف تميل للتأكيد على الجوانب العقلانية ، والنفعية ، للسلوك البشري ؟

(*) يشير مصطلح المجتمع الجماهيري لفقدان الجماعات الفرعية لنفوذها وارادتها الذاتية ، بالقدر الذي لا تستطيع معه ان تمارس سلطة الردع على أعضائها ، وذلك نتيجة لاحتواء المجتمع لها وتكاملها مع الثقافة الجماهيرية ، التي تمارس سلطة التنظيم ، والضغط ، لمسالك الفعل الاجتماعي ، للجماعات والافراد ..

(1) Creer, Scott & Orleans, Peter : The Mass Society and the Parapolitical: American Sociological Review, 1962, P. 635.

وعلى الرغم من التحذيرات العديدة لبعض علماء الاجتماع من مثل هذا النوع من التساؤل الفلسفي . فإن الكثير من أعمالهم ، تركز بوضوح على الفرضية الضمنية التي مؤداها ، أن الإنسان في صوميته كائن ذو عقلانية عالية . ولذلك فإن عملية مسابقتها أو انحرافه عن المعايير الاجتماعية تخضع الى حد كبير لاعتبارات نفسية . وقد ترتب على اعتراض بعض الآراء التي تهتم بطبيعة الإنسان (١) . محاولة أنصار هذا الاتجاه تدارك بعض المتغيرات الضرورية ، ووضعها موضع الجد ، لتحديد ما إذا كان الانحراف السياسي (كشكل من أشكال السلوك المنحرف) عقلانيا أم لا عقلاني (٢) . وبالتالي الاهتمام بتحليله باعتباره وظيفة أو معوقا وظيفيا . .

وعلى أساس الطابع العقلاني ، واللاعقلاني للسلوك المنحرف ، يمكن تمييز نوعين أساسيين للانحراف ، في المجتمع الجماهيري :

● يرتبط النوع الأول بلا عقلانية الجماعات ، والتي يترتب عليها الامتثال والمسايرة المفرطة والزائدة لما تقرره الثقافة الجماهيرية بالنسبة لاختيار الأهداف ، وانتقاء الوسائل المسايرة لهذه الأهداف . غير أنه يترتب على عملية الطمس التي يصاحبها امتثال ومسايرة مفرطة ومتزايدة ، تزايد تقاضي الأعضاء في دعم البناء الاجتماعي والحفاظ عليه ، الأمر الذي يترتب عليه بدوره اتساع دائرة تطلعاتهم بالقدر الذي يتجاوز تطلعات الثقافة الجماهيرية ، ومن ثم يقتضي الأمر التجديد والابتكار لوسائل جديدة تسليح تطلعات تلك الجماعات ، ومن هنا يؤدي الانحراف دورا بالغ الأهمية في تعزيز البناء الاجتماعي للمجتمع الجماهيري الذي يتقبل بدوره التجديد ويستوعبه (٣)

● ويرتبط النوع الثاني للانحراف بعقلانية الجماعات وهو يتمثل في خروج تلك الجماعات عما تقرره الثقافة الجماهيرية . ويندرج تحت هذا النوع من الانحراف ثلاثة مظاهر سلوكية :

(أ) يتمثل المظهر الأول في أشكال الخروج عن معايير الثقافة المتسامح فيها .

(ب) ويتمثل المظهر الثاني في أشكال الخروج عن مقررات الثقافة المرفوضة بالنسبة لواحد من الاختيارات المتعلقة بالأهداف ، أو الوسائل المحققة لتلك الأهداف .

(ج) ويتمثل المظهر الثالث : في أشكال الخروج عن مقررات الثقافة بالنسبة لكل من الأهداف ، والوسائل التي يستعان بها لتحقيق هذه الأهداف .

(1) Fols, Michael A : Alienation, Structural, Strain, and Political Deviancy : Social Problems, 14, N : 4-Spring, 1967. P. 391.

— Mukerjee, Radhakamal, Towards A General Theory of Human Nature and Evolution, Sociology and Social Research. Vol. 46. N — 3 — 1962, P.P. 317-324.

(2) Fols, M., op. cit. PP. 391-392.

(3) Coser, Lewis A ; Some Function of Deviant Behavior and Normative Flexibility : The American Journal of Sociology September 1962. Vol. : LXVIII N. 2.

وفي ضوء هذا التصور المبني لمظاهر الانحراف ، ووظيفتها في المجتمع الجماهيري تنحصر إبعاد الدراسة في الجوانب التالية :

- **أولا : المدخل السوسيولوجي لدراسة الانحراف في المجتمع الجماهيري .**
- **ثانيا : التحليل السوسيولوجي لأشكال الانحراف في المجتمع الجماهيري .**
- **ثالثا : الأبعاد القياسية للانحراف في المجتمع الجماهيري .**
- **أولا : المدخل السوسيولوجي لدراسة الانحراف في المجتمع الجماهيري .**

بتحليل النظريات الاجتماعية التي تتناول السلوك المنحرف ، قد يتبادر للذهن وجود قدر من التناقض فيما بين تلك النظريات . إذ أن بعضها يعرف سوء التنظيم الاجتماعي . بحالة اللامعيارية (ضياع الهدف - وصراع المعايير) (١) ، التي تخلق حالة من عدم التوازن الاجتماعي . وبالتالي تهيئ لطور جديد للتغير الاجتماعي . فزيادة معدلات الانحراف الاجتماعي ، وبلوغها لمستوى معين للانحراف من مقررات الثقافة بالنسبة لاختيار الأهداف ، وانتقاء الوسائل المحققة لها . يعنى حينئذ اعتبار الانحراف عاملا هاما في عملية التغير الاجتماعي . وفي الجانب الآخر يركز بعض علماء الاجتماع ، على الوظائف الاجتماعية للانحراف في بلوغ التوازن الاجتماعي . وهنا يعمل الانحراف كصمام أمان (Safety-valve) يساعد المجتمع على تكشف أبعاد الضغوط التي يترتب عليها أحداث التغير (٢) .

والحقيقة أن النظرية العامة للمجتمع الجماهيري ، تركز بصورة أساسية على الفرضيتين السابقتين ، وتصيغ منهما نسقا تصوريا واحدا لنفسه - العمليات الاجتماعية المتعلقة بالانحراف في المجتمع الجماهيري . (راجع في ذلك مقالنا عن أزمة المجتمع الجماهيري ، المجلة الاجتماعية القومية - العدد الثاني - ١٩٧٢) . فقد تبين من تحليلنا لأزمة المجتمع الجماهيري أن المجال الاجتماعي ، يعتمد في استمرارية تغيره التلقائي على الوظيفة الاجتماعية للانحراف ، وأن النظرية الجماهيرية تغفل لتداخل نسق التكامل والصراع ، على أنه ضرورة أبدية يتطلبها وجود المجال الاجتماعي ، وبالتالي استمرارية تغيره التلقائي . وأن ما فيها من عناصر حادثة زمنية طارئة ، تمثل في نوعية عملية السلب الاجتماعي التي يترتب عليها شمول البناء الاجتماعي ، للتنقيض في صورة جديدة تغاير صور مكوناته ، وتلائم مقتضيات العصر المتغيرة . وذلك يعنى بدوره تأكيد النظرية الجماهيرية على قضية تداخل التضاد . معتبرة في ذلك أن اتصال الدائرة الاجتماعية للصراع والتكامل ، ضرورة لوجود المجال الاجتماعي الجماهيري . وبذلك يكون لنسق

(1) Dean, Dwight, Alienation its meaning and measurement American. Soci. R. Vol.: 26 — Nu. 5 — october, 1961. PP. 754 - 55.
(2) Faia, Michael, A.: Alienation, Structure Strain : Social Problems, Vol. 14. N — 4 — 1967 — PP. 389 — 391.

التكامل والصراع الوجود الدائم ، لدعم دينامية البناء الاجتماعي الذي ينظم وينمط حياة المجتمع الجماهيري . (١) وننقل على ذلك لجرد التفسير بنظرية المجال الكهربائي ، والذي يرتبط وجوده باتصال الدائرة الكهربائية بين السالب والموجب وبذا يترتب على انفصال تلك الدائرة الفناء المجال الكهربائي) ، ولذلك يسمى المجتمع الجماهيري للحفاظ على اتصال الدائرة الاجتماعية بين الصراع ، والتكامل ، بنية تحقيق استمرارية المجال الاجتماعي الجماهيري . أما كيف يحل المجتمع الجماهيري ، صراع الاضداد ؟ وبالتالي كيف يحقق تداخلها ؟

فالامر يقتضى القاء بعض الضوء على ابعاد النسق التصوري للنظرية العامة للمجتمع الجماهيري . والتي تهتم بفهم العملية الاجتماعية للانحراف خلال عملية النفي الاجتماعي . والتي تطلب بالضرورة التحليل السوسيولوجي للعلاقة بين عناصر الانحراف ومشتقاته ، وبالتالي تحليل العلاقة بين هذه العناصر ، والمستويات الاجتماعية . معتبرة في ذلك السبل الكيفية لتحديد المفهوم الاجتماعي للانحراف في المجتمع الجماهيري . ومن ثم يعبر المفهوم الاجتماعي للانحراف عن معنيين : أحدهما خاص ، والاخر عام . ويشير المعنى الخاص للمفهوم الاجتماعي للانحراف لمجموعة المضامين التي تتدرج تحت نسق الانحراف ، وما بينها من علاقة . أما المعنى العام للمفهوم الاجتماعي للانحراف فيشير للترابط القسائم بين مضامين الانحراف وبين المستويات الاجتماعية ، وهذا التفسير النوعي يعبر عن الترابط ، وتبادل التأثير بين هذه الظواهر . وبهذا المعنى التحليلي يعنى المفهوم الاجتماعي للانحراف بتحديد عناصر النسق ، والعلاقة القائمة فيما بينها ، وهذا هو المعنى الخاص للانحراف . ويعنى ايضا بوضع عناصر نسق الانحراف في اطارها الاجتماعي ، بحيث تبدو علاقتها واضحة المعالم بالتغير الاجتماعي من ناحية ، والتوازن الاجتماعي من ناحية أخرى . اذ أن المجتمع كلا وظيفيا لا يتعزل السلوك عن السياق الاجتماعي الذي يحدث فيه (١) . ومن التحليل الخاص بمقالاتية المجتمع الجماهيري ، ولا عقلانية الجماعات الجماهيرية . والتحليل الخاص بالمدخل السوسيولوجي لدراسة الانحراف في المجتمع الجماهيري تطرح القضية التالية نفسها : يؤدي المجتمع الجماهيري لحالته من الاغتراب الاجتماعي ، والتي تؤدي بدورها للانحراف (٢) الذي يرتبط بالتوازن الاجتماعي في جانب ، والتغير الاجتماعي في الجانب الآخر :

المجتمع الجماهيري اغتراب (٢) العزلة الاجتماعية انحراف التغير الاجتماعي
التوازن الاجتماعي

ويسوقنا التحليل السابق للانحراف في المجتمع الجماهيري لضرورة تحليل الانحراف الجماهيري في ضوء النظرية الوظيفية ، والتي تنسق مصادراتها

(١) محمد عارف هيان ، المفهوم الاجتماعي للرشوة : المجلة الجنائية القومية ، ج ٥ عدد ٢ ١٩٦٦ ص ٤٦٦ — ٤٣٦ .

(2) Faia, Michael : op. cit. P. 390.

(٣) للاطلاع على مشكلات الاغتراب انظر مقالنا من :

Mass Society Crisis : The National Review of Social Sciences 1972,
N — 2.

الأساسية مع عملية النفي الاجتماعي في المجتمع الجاهري (انظر مقالنا أزمة المجتمع الجاهري — المجلة الاجتماعية القومية ١٩٧٢ — العدد الثاني) . وذلك لأن اهتمامنا ينصب في المقام الأول على ما هو وظيفي ، وما هو معوق وظيفي للنسق الجاهري . ومن ثم يخرج من دائرة مناقشتنا الأسباب المؤدية للانحراف ، وكذا الظروف والأحوال الاجتماعية المتعلقة بمسيرة الجماعات ، أو عدم مسيرتها لتوكلت للنسق المجتمع . وينحصر اهتمامنا فيما إذا كانت هذه المسيرة حسنة أو سيئة للنسق الاجتماعي . مستهدين بذلك إيضاح العلاقة الوظيفية فيما بين الانحراف والتوازن الاجتماعي من ناحية ، والانحراف والتغير الاجتماعي من ناحية أخرى ورغم أن التصورات السوسيولوجية التي اهتمت باثارة مفهوم الانومي ، «Anomie» ومناقشته قليلة ومحدودة ، إلا أنها تمكنت من تقديم شرحاً منطقياً للعلاقة بين الانحراف والبناء الاجتماعي للمجتمع . فالانومي بمعناه الأصلي يعنى حالة اللامعيارية «Normless» (ضياغ الهدف — صراع المعايير) أما المعنى الحديث له فيعنى عدم مقدرة البناء الاجتماعي على الاحتياط ، والتلازم لانجاز أهداف المجتمع . ومن ثم تأثرت النظرية الاجتماعية المعاصرة به إلى حد كبير في تقديم الشروح السوسيولوجية للسلوك المنحرف . وعلى وجه العموم كان لاستخدام أميل دور كايم لمصطلح الانومي في أول عمل له (١) « تقسم العمل في المجتمع ١٨٩٣ » ، واستخدام روبرت ميرتون لفهم المصطلح في مقالته حول البناء الاجتماعي والانومي (التي ظهرت لأول مرة عام ١٩٣٨) أثارها البالغة على المحاولات التي تناولت المفهوم . والتي اهتمت في المقام الأول بتحييس وتطوير نظرية روبرت ميرتون . ومن هؤلاء الذين اهتموا بنظرية ميرتون Talcott Parsons, Robert Dubin, Richard Cloward, Lloyd ohlin, and Albert Cohen)

ورغم أهمية الجهود التي بذلت لدراسة العلاقة بين الانومي والبناء الاجتماعي ابتداء من استخدام دور كايم للمفهوم في دراسته الكلاسيكية للانتحار (Suicide) والتي استهدفت تفسير النوع المرتبط منه بالمجتمع الصناعي المعقد ، واستخدام ميرتون للمفهوم والذي ترتب عليه تقريره للفرضية الكبيرة ، أكتي مؤداها أن السلوك المنحرف بصورة المتعددة ينتج جانب كبير منه من التناقضات أو التعارضات التي تعب في البناء الاجتماعي ، ورغم أن تلك الدراسات قد ساعدت على كشف العلاقة بين الانومي ، أو التضارب والتعارض بين الأهداف المقررة والوسائل المشروعة لتحقيق أهداف المجتمع ، إلا أنها لم تتمكن من تحديد أبعاد العلاقة بين الانومي وبعض المفاهيم الأخرى مثل الاغتراب . فمغم الاتفاق على التمييز بين مفهوم الانومي والاستخدام الواسع لمصطلح الاغتراب . إلا أن القضية التي أثارها «مزريخ» بالنسبة لنشابه النتائج المسجلة لكل من الانومي والاغتراب (٢) . تتطلب بالضرورة تحليل العملية الاجتماعية للانحراف من جانب — والمفاهيم المرتبطة

-
- (1) Durkheim, Emile, The Division of Labor in Society. trans. George Simpson. N.Y. The free Press of Glencoe, 1947.
 (2) Mizruchi, Ephraim Harold, Success and opportunity: A study of Anomie, N.Y. free Press, 1964 PP. 25 — 38.

بهذا الانحراف من جانب آخر . اذ ان ذلك سوف يساعدنا على تصديق العلاقة القائمة بين مضامين المفهوم والنتائج المصاحبة له . وبالتالي نتمكن من التعرف على جوانب الالتقاء ، والمفارقة بين عناصر مفهوم الانحراف ومفهوم الاغتراب ، ولن نستطرد كثيرا في مناقشة بعض القضايا الخلافية في التحليل السوسولوجي للانحراف ، ونكتفى بالتاكيد على أهمية التصور الذي نطرحه لفهم العملية الاجتماعية للانحراف . والذي يقتضى ، تقديم التعريف الخاص للانحراف ، بتحديد متضمناته ، والعلاقة القائمة بين تلك العناصر . هذا من جانب وفي الجانب الاخر يتطلب التعريف العام للانحراف تحليل العلاقة بين تلك العناصر - والظواهر الاجتماعية الاخرى مثل التغير الاجتماعى والتكامل الاجتماعى .. الخ .. ونأمل بهذا التصور أن نتمكن من مواجهة مشكلة التداخل بين النتائج المصاحبة لبعض المفاهيم . وان نقدم التفسير السوسولوجى الملائم للعملية الاجتماعية للانحراف فى المجتمع الجماهيرى .

وذلك ما سوف تدور حوله المناقشة التالية ، والتي تهتم بعرض وتعريف مضامين الانحراف ، وتحليل أشكال العلاقة القائمة بين تلك العناصر المكونة لنسق الانحراف (وهذا هو التعريف الخاص للانحراف) . ثم تتناول العلاقة الوظيفية فيما بين الانحراف والتغير الاجتماعى من ناحية ، والانحراف والتوازن الاجتماعى من ناحية أخرى ، مستعينين فى ذلك بالأبعاد القياسية للانحراف والتي تمثل فى رد الفعل الاجتماعى فى جانب . والادار الوظيفى أو قصوره فى جانب آخر . واعتمادنا على هذين البعدين يرجع الى انهما يساعدان على وضع نسق الانحراف فى اطاره الاجتماعى ، وبالتالي الوقوف على علاقة الانحراف بالتكامل الاجتماعى وتماسك بناء المجتمع من ناحية ، والعلاقة بين الانحراف وتفكك البناء الاجتماعى وتغيره من ناحية أخرى (وهذا هو التعريف العام للانحراف) وبإيضاحنا للتعريف الخاص والعام للانحراف ، تتحدد أبعاد المفهوم الاجتماعى للانحراف . وفى تحليلنا لسوسولوجية الانحراف فى المجتمع الجماهيرى نجد أننا فى حل من مناقشة المشكلات الاجتماعية : فمرغم أن بعض المشاكل الاجتماعية قد تكون نتيجة مصاحبة لسلوك منحرف . كما أن بعضها الاخر قد يتضمن بدوره صورا للانحراف . الا أن جميع صور الانحراف ليست بالمشكلة الاجتماعية .

— وأن العديد من المشكلات الاجتماعية لا يتعلق بالانحراف فى شيء .

ثانيا : التحليل السوسولوجى لأشكال الانحراف فى المجتمع الجماهيرى .

يعد تعريف « كوهن » للانحراف من أكثر التعريفات شيوعا بين علماء الاجتماع ، اذ يعرفه « بأنه السلوك الذى يخرج على التوقعات المشتركة .

والمشروعة داخل النسق الاجتماعي^(١) . وقد نظر «سبروت» الى الانحراف باعتباره متضمنا لمفهوم النظام ^(٢) . وفي ذلك يقرر أن فكرة النسق الاجتماعي راسخة في أذهاننا ، بتنظيماته المعيارية ، ومن ثم تتمثل دالة الانحراف في خروج بعض الأعضاء عن القواعد الاجتماعية ، وانماط السلوك المتوقعة ثقافيا . غير أنه يثير قضية هامة مؤداها أن الانحراف مقوم غير باثولوجي للتغير الاجتماعي المتزايد ^(٣) .

وجهة النظر الاجتماعية التي سوف نتناقص في ضوءها أشكال الانحراف ، هي تلك التي تعتبر الانحراف خروجاً عن القواعد المتفق عليها^(٤) ، سواء بالنسبة لاختيار الأهداف ، أو انتقاء الوسائل المسيرة لتلك الأهداف . والحقيقة أن دراسة « روبرت ميرتون » للبناء الاجتماعي والاثومى ، لها بمثابة الخطوة الرائدة تجاه النظرية الاجتماعية العلمية للسلوك المنحرف^(٥) . إذ ترتب عليها تزايد الاهتمام بالنظور السوسيولوجي في تحليل الانحراف السلوكي عن أنماط السلوك المقررة اجتماعيا . والباعث لذلك يرجع أساسا لجوانب القصور الوظيفي للاتجاهات البيولوجية في دراسة الانحراف ، الاجابة على الاسئلة التالية :

— لماذا يختلف نوع السلوك المنحرف باختلاف البناءات الاجتماعية المتنوعة .

— وكيف يحدث أن تأخذ الانحرافات اشكالا وأنماطا مختلفة تبعا لتنوع البناءات الاجتماعية ؟

غثة توقعات قائمة في المجتمع ، وإذا ما كان البناء التنظيمي لبعض الانساق الاجتماعية معوقا وظيفيا ، لتكيف النسق أو تكامله مع هذه التوقعات ، يفضل هنا ألا تكون الجماعات متكيفة معه . إذ تقتضى الضرورة الاجتماعية انحراف تلك الجماعات حفاظا على سلامتها ، وتكاملها . وبالتالي عملية للنسق الاجتماعي من الجمود الذي قد يفضي في النهاية لانهياره . فانحراف أعضاء النسق عن توقعاته المقررة تقيه من بلوغ نهايته . وذلك لان المسايرة والامتثال المطلق للنسق لا تعنى توازنه بقدر ما تعنى جموده ، وعدم تغيره . الأبر الذي يترتب عليه في فترة معينة أن يكون مصير جميع أعضائه الانحراف الذي يؤدي بالضرورة لتغيره .

-
- (1) Cohen, A.K. The Study of Social Disorganization and Deviant Behavior, in Sociology Today (ed.) by R.K. Merton, et al, N.Y., Basic Book, 1969, P. 462.
 - (2) Sprott, W.J.H. Science and Social Action Glencoe, III : The Free Press, 1956. P. 107.
 - (3) Sprott, W., op. cit. PP. 104 - 107.
 - (4) Becker, Howard, Deviance by Definition, in Sociological theory: ed. by Coser, Lewis, Macmillan Company, London, 1970. P. 601.
 - (5) Cohen, Albert K. : The Sociology of the Deviant Act, Anomie Theory and Beyond, Am. Socio. R. Vol. 30 - P. 5.

وفي ضوء تصورنا الذي طرحناه سلفا ، والذي ينظر للانحراف باعتباره فشل في مسابقة المعايير التي تحكم وتنمط الاهداف ، والوسائل . نستطيع تصنيف نسق الانحراف في اربعة انماط منطقية (١) ، تتسق مع تصورنا للانحراف في المجتمع الجماهيري ، وذلك على النحو التالي :

١ - الانحراف عن الوسائل :

يتمثل هذا النوع في مسابقة الاهداف المحددة ، مع الخروج عن الوسائل التي تقرها الثقافة الجماهيرية والمنحرفون في ذلك يستنبطون وسائل جديدة ، لانتهاك المعايير ، ويعملون على استخدام الوسائل المنحرفة استخداما خافيا . وبذلك يتمثل هذا النوع في عدم مسابقة الوسائل المختارة للاهداف المقررة . وقد اسمى روبرت ميرتون هذا الشكل من الانحراف بالـ «الابتكار» .

٢ - الانحراف عن الاهداف :

يتحدد بمسابقة الوسائل المحددة والفشل في تعيين الاهداف المقررة ، وهم في ذلك يستمدون رضاهم من مسابرتهم للوسائل ، في الوقت الذي يكونون فيه متحرون من ضغط الاهداف المقررة اجتماعيا . وبذا يكون سلوكهم منحرفا نظرا لتوقع مقاومتهم عند مستويات معينة بالنسبة للاهداف المقررة . وقد اسمى ميرتون « بطوقسية البيروقراطية » الذين يكونون شديدي التدقيق في مراعاة الروتينيين .

٣ - الانحراف عن الاهداف والوسائل معا

يتعين هذا النمط ، من اعتراض الجماعات وفشلها ، في استيعاب كل من الاهداف ، والوسائل المحددتان ثقافيا . وهنا يكون النسق الفيزيقي لهؤلاء المنحرفون في النسق الاجتماعي ، غير مصحوب بالالتزام بقيمة معينة ، كما أنهم يفشلون لحد بعيد في تحقيق نموذج التكيف الاجتماعي ، وهم لا يبذلون أية جهود لسد تلك الفجوة بالوسائل الملائمة ، أو غير الملائمة . رغم وجودهم في النسق الا أنهم ليسوا معه فيما يتعلق بالاهداف والوسائل المحددتان . وقد اسمى ميرتون هذا النمط من الانحراف بالانتحابية ، أو الانتهازية . ومن بين هؤلاء المنحرفين ، توجد فئات محمى الكحول ، ومحمى المخدرات . أو الهامشيين .. الخ .

٤ - الامتثال ، والمسابقة المفرطة للاهداف والوسائل ، مع تجاوز تطلعات الثقافة :

قد يتم الانحراف عن المعايير المتعارف عليها والتي تعين الاهداف ، والوسائل ، باظهار المسابقة المفرطة والزائدة لكل من تلك الاهداف ،

(١) استعنا في تحليلنا لاشكال الانحراف بالتحليل الذي اقترحه « اسبهايس » في كتابه تحليل التنسق الاجتماعي . والتي اعتمد فيها على اسباب كل من روبرت ميرتون في كتابه النظرية ، والبناء الاجتماعي وفلكوت بارسونز في كتابه النسق الاجتماعي .

والوسائل التي تعينها وتمثلها المعايير الثقافية ، هذا بدلا من الخروج عليها أو هجرها والتخلي عنها : وذلك لانهم يوقفون جهودهم على تجاوز هذه التوقعات ، بالتعلق بتطلعات تعلو على تلك التي تخص الثقافة الجماهيرية ، جاعلين مطالبهم المتطرفة تلك فوق ذواتهم والاخرين .

● ومن التحليل السبيل لاشكال الانحراف نستطيع ان نميز بين مظهرين أساسيين : يتمثل المظهر الاول في الانحراف المرتبط بالصراع ، والرفض لتوقعات الثقافة . ويعبر عنه في الانواع الاول ، والثاني ، والثالث للانحراف . ويتمثل المظهر الثاني في انحراف الطمس والامتثال ، والذي يترتب عليه ، تجاوز تطلعات الجماعات لتطلعات الثقافة الجماهيرية في صورة تسمو على ذاتهم وزوات الاخرين . وذلك ما يعبر عنه الشكل الرابع للانحراف .

● وفي الجانب الآخر يساعدنا هذا التحليل على تحديد المصطلحات المرتبطة بنسق الانحراف ومضامينه . والتي تمثلت في عناصر الفعل الاجتماعي التي حللنا في ضوئها انواع الانحراف . هذا بالاضافة الى ما يسهم به هذا التحليل من ايضاح للعلاقة القائمة فيما بين مضامين نسق الانحراف وبعضها - وفي ذلك اتساق مع التعريف الخاص بالمفهوم الاجتماعي للانحراف .

● أما ما يسهم به هذا التحليل بالنسبة لتحديد التعريف العام لنسق الانحراف في المجتمع الجماهيري . فيتمثل أساسا فيما يقدمه التحليل من تعيين لأنواع الانحراف بالقدر الذي يساعد على ربطها بعناصر الانسان الاخرى المتمثلة في التكامل الاجتماعي من ناحية والتغير الاجتماعي من ناحية أخرى وذلك يساعد بدوره على وضع الظاهرة في اطارها الاجتماعي . وهذا ما سوف نوضحه بصورة أكثر في الخطوة التالية ، والتي نطل خلالها العلاقة بين أنواع الانحراف والانساق الاجتماعية (التكامل ، والتغير) مستعينين في ذلك بالابعاد القياسية المتمثلة في رد الفعل الاجتماعي من ناحية ، والاداء الوظيفي للانحراف في المجتمع الجماهيري من ناحية أخرى .

ثالثا : الابعاد القياسية للانحراف في المجتمع الجماهيري

والجدير بالذكر أن بعدى رد الفعل الاجتماعي ، والاداء الوظيفي للانحراف متساويين وظيفيا في عملية قياس الانحراف الجماهيري ، وتحديد أنواعه المختلفة والمظاهر المصاحبة لها . وبالتالي العلاقة بين أنواع الانحراف تلك وبينها وبين التكامل من ناحية ، والتغير من ناحية أخرى . ومن ثم يستعين المجتمع الجماهيري بها لتعيين أنواع الانحراف ومدى اداءها الوظيفي أو اعاقبتها الوظيفية للبناء الجماهيري . وذلك بدوره يهيئ للمجتمع الفرصة لتعيين أساليب الضبط الاجتماعي التي تمكنه من حصار الانحراف واحتوائه .

● البعد الخاص برد الفعل الاجتماعي للانحراف الجاهري :

لمتصل رد الفعل الاجتماعي للانحراف أهمية بالغة في قياس الانحراف وذلك ما أكدته « هوارد بيكر » في دراسته لسوسيولوجية الانحراف (١) واستعملته « لويس كوز » في تحليله للوظائف الاجتماعية للانحراف (٢) . وذلك لأنه يمكننا من ايضاح العلاقة بين نوع الانحراف ودرجة تكامل المجتمع ، واثرتك العلاقة على رد فعل المجتمع واستجابته لانواع الانحراف . وذلك ما توضحه الخريطة التالية لمتصل رد الفعل الاجتماعي للانحراف :

انحراف				
مصحوب	الخروج عن	الخروج عن	الخروج عن	امثال مفرط
بصالح المجتمع	الوسائل	الأهداف	الوسائل والأهداف	لوسائل والأهداف
قطة الصفير في المتصل	حمل الأعضاء	حمل الأعضاء	إعادة بناء المجتمع	تغيير بنام المجتمع
	المسيرة	المسيرة	التطرق	
المجتمع قوى	المجتمع قوى	المجتمع قوى	المجتمع ضعيف	المجتمع ضعيف

وباستخدام متصل رد الفعل الاجتماعي للانحراف ، يمكننا معرفة أن موقف التسامح وردود الفعل الأولى والثانية لنوعى الانحراف (الخروج على الوسائل — الخروج على الأهداف — المقرتان) يؤدى الى تقدم من التوازن ، والتكامل بالنسبة للنسق الاجتماعي للمجتمع الجاهري . اذ أن انحراف بعض الأعضاء عن مقررات الثقافة واضع وبين للمجتمع في الوقت الذى يكون فيه البناء الاجتماعي متكامل وقوى ، وذلك بدوره يمكن الاعضاء الباقين من الاستعانة بالانحراف «كصمام أمان» للحفاظ على تكامل النسق ، بحمل الاعضاء المنحرفين على إعادة تقييم معاييرهم ، والعودة للامثال ومسايرة المعايير الجاهرية . وبصورة عامة يمكن تصنيف وتنظيم متصل رد الفعل الاجتماعي للانحراف الى جانبين أساسيين :

— جانب يتمثل في الأداء الوظيفي للانحراف — وهو الجانب الذى يربط ما بين الانحراف والتوازن الاجتماعي .

— وجانب يتمثل في الاعاقة الوظيفية للانحراف ، وهو الجانب الذى يربط ما بين الانحراف والتغير الاجتماعي .

معتبين في ذلك على قوة الجباعة ودرجة تماسكها من ناحية وعلى نوعية الانحراف وشدة من ناحية أخرى .

(1) Coser, Lewis A., Sociological Theory : ed. N.Y. Macmillan Company, 1970. P. 601.

(2) Coser, Lewis A., Some Function of Deviant Behavior and Normative flexibility. The Am. J. Soci. Vol. LXVIII N. 2. P. 172.

الجوانب الوظيفية للانحراف في ضوء رد الفعل الاجتماعي :

— ينحصر الجانب الأول المتعلق بالاداء الوظيفي للانحراف في الاعمال المتسامح فيها والافعال التي تتضمن الخروج على جانب واحد من مقررات الثقافة المتعلقة بكل من الاهداف أو الوسائل . وفي كلتا الحالتين يكون المجتمع قويا متماسكا الى الحد الذي يسمح له بممارسة سلطة الردع ، وحصر الانحراف . واحتواء الحركات المناهضة له .

— وينحصر الجانب الثاني المتعلق بالاغاة الوظيفية للانحراف في الاعمال التي تخرج على المعايير المقررة ثقافيا بالنسبة لكل من الوسائل ، والاهداف معا . في الوقت الذي يكون فيه المجتمع ضعيفا ، وهي الاعمال التي تعنى الامتثال والمسايرة المفرضة لتعينات الثقافة ، بالنسبة للاهداف والوسائل ، مع تجاوز تطلعات الاعضاء لتطلعات الثقافة الجاهرية ، والتي تتطلب ابتكار الوسائل التي تسائر تطلعات هؤلاء الاعضاء . في الوقت الذي يكون فيه المجتمع ضعيفا يعانى من عدم التكامل .

١ — الاداء الوظيفي للانحراف :

يمثل هذا الجانب الاتجاه السوسيولوجي الذي يربط فيها بين الانحراف والتوازن الاجتماعي . فقد أبانت الدراسات المتعلقة بالجماعات الصغيرة ، أن ثمة علاقة بين قوة الجماعة وتكاملها وبين نبذها للانحراف . وتسوق ذلك في مصادرة عامة مؤداها أن جميع أشكال الجماعات لا ترفض الانحراف تحت مختلف الظروف . وذلك ما سوف تستوضحه عند تحليلنا المتصل رد الفعل الاجتماعي للانحراف . والذي تستعين به لتحليل رد فعل المجتمع الجاهري للانحراف . وذلك بغية ايضاح العلاقة القائمة بين الانحراف ودرجة تكامل المجتمع ، ولا شك أن تحليلنا لهذه العلاقة على هذا النحو سوف يساعدنا أيضا على تكشف أبعاد الرابطة بين أنواع الانحراف ومضامينه ، في ضوء الفرضيتين اللتين تربطان فيما بين الانحراف والتوازن الاجتماعي في جانب ، والانحراف والتغير الاجتماعي في الجانب الآخر .

والحقيقة أن المصادرة التي أثارها البحوث المتعلقة بالجماعات الصغيرة ، والتي تشير الى أن جميع أنواع الجماعات لا ترفض الانحراف تحت مختلف الظروف . ترجع في أساسها الى ما يعطيه الانحراف من فرص لتلك الجماعات لتأكيد نسقتها القيمي مرة ثانية ، دون أن تتجسم مغبة الرفض والنبذ للجماعات ، وذلك ما أوضحه منتظر . اركسون . وبالنسبة لبعض الجماعات التي يخرج بعض أعضاؤها . على حدودها المرسومة ، والتي ترى في ذلك تعبيرا أكيدا عن حاجتها لعمل شيء ما بالنسبة لنسقتها القيمي .. الخ . وبالقدر الذي يكفل تكاملها وذلك نظرا لأنه هذا الانحراف يكشف للجماعة : من أى وضع تكون عليه ؟ وما الذي تستطيع عملية لتحسين هذا الوضع (١) ؟

(1) Robert, A. Dentler and Kai T. Erikson, The Functions of Deviance in Groups, Social Problems, VII, N. 2. 1959 P. 98 — 107.

ويعتبر كل من دفنكر ، واركسون من انصار الفرضية التي تؤكد على علاقة الانحراف بالتوازن الاجتماعي .

وانصار هذا الاتجاه يؤكدون على جانبين لرد الفعل الاجتماعي يتمثل الاول في التسامح في بعض صور السلوك المصحوبة بقوة المجتمع وتكامله ، ويتمثل الثاني في الخروج على جانب واحد من مجدندات الثقافة المتعلقة بكل من الاهداف او الوسائل . في الوقت الذي يكون المجتمع فيه قويا ومتكاملا ، وسوف نعرض بالتحليل لصورتى رد الفعل هذا على التوالي :

(ا) التسامح في الانحراف المرتبط بقوة المجتمع :

ان ما يؤكد « لويس كوزر » في هذا الصدد يعنى التركيز على التسامح في الانحراف باعتباره عنصرا أساسيا في ايدولوجية المجتمعات التي تنظر للانحراف على أن له وظيفة اجتماعية (١) .

(ب) رفض الانحراف المرتبط بقوة المجتمع :

يتواجد هذا النوع من الانحراف في محيط المجتمعات القوية ، وبذا يترتب عليه مزيدا من تماسك أعضاء المجتمع وتكاملها لمواجهة الانحراف . غير أن المجتمع لا يسمى مجرد تهينة المشاعر العامة فقط لمواجهة الانحراف ، ولكنه يسمى لخلق القواعد المعيارية المستقرة ، ويعين أيضا السلوك السوى ويحدد أبعاده . وهو دائما يصيغ الجزاءات لمواجهة صور السلوك المتطرفة تلك .

وهنا يكون تعريف ما يعتبر عاليا أو سويا في المجتمع ، راجعا في أساسه لما يعتبر انحرافا في نظر المجتمع . وهنا يؤخذ الانحراف باعتباره تحذيرا وانذارا بوجود ما يشين أو يندس البناء الاجتماعي وبالتالي يعبر عن الحاجة للتصحيح . ولا يقتصر التصحيح على مستوى الفرد ، ولكنه يشمل الدائرة الاجتماعية أيضا . كما أن تزايد الانحراف قد يساعد على استيضاح الحاجة لتقوية التنظيم بالنسبة للبيروقراطية (الإدارات في التنظيمات) لتصبح أكثر تأثيرا وفعالية على السلوك المقلق ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى استيضاح لإيجاد حاجته لتحقيق النظام والتكامل العام (٢) . وواضح في هذا المجال أن التصحيح يركز على الجماعات المنحرفة ، وأنه يتم بالنسبة للمجتمع في دائرة إعادة تعيين المعايير ، وأنماط السلوك السوى ، وذلك بصياغة الجزاءات الاجتماعية المساعدة على تحقيق ذلك .

فعند ظهور أية بادرة على قرب حدوث الانحراف نتيجة لتصاعد المراكز والأدوار ، يستعين المجتمع عن طريق إحدى ميكانزمات الضبط الاجتماعي ثلثا في هذا التصدد ، وتخفيف التوتر (٣) . لكن عندما يعجز البناء الاجتماعي

(1) Coser, Lewis, Some Functions of Deviant Behavior and Normative flexibility : The Am. J. Soci. 1962 N. 2. P. 175.

(2) Coser, Lewis, Op. cit. P. 174.

(٣) دكتور محمد علفك فيث ، علم الاجتماع . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٢ ، ص ٢٤٨ .

من وقف التصدع ، والتوتر ، يسعى المجتمع لمنع الجماعات المنحرفة من الاسترسال في الانحراف مستعينا في ذلك بتوظيف الانحراف ، والاعتماد عليه كوسيلة من وسائل تطويع التصدع . وهنا يلعب توظيف الانحراف دورين أساسيين : -

● يتمثل الدور الوظيفي الاول للانحراف : في استئانة المجتمع به على نحو ما أكد دنتلر وأركسون بالنسبة لوظيفة الانحراف المتمثلة في التعبير للجماعة عن حاجتها لعمل شيء ما بالنسبة لبناء نسقها القيمي ، وهنا يكون للسلوك التمويضي وعلى وجه الخصوص النوع المتسامح فيه ، عاملا مساعدا لمعرفة ما تكون الجماعة عليه من وضع ؟ وما يمكن عمله لمواجهة هذا الوضع ؟ في الوقت الذي يخفف هذا النوع من السلوك من حدة الانحراف . وذلك يعطيها غرصة لمراجعة قيمها ، وبالتالي استخدام الاساليب الكفيلة بحمل الجماعات المنحرفة على مسطرة النسق القيمي للمجتمع .

● ويتمثل الدور الوظيفي الثاني : في مساعدة السلوك التمويضي للجماعات المنحرفة على تخفيف حدة توترها ، وبالتالي مراجعة اختياراتها بالنسبة لتحديدات الثقافة العامة . الامر الذي يترتب عليه العودة للامتثال للمعايير الثقافية ، ومسيرة ما تقرره الثقافة العامة بالنسبة للاهداف ، والوسائل ، « ومن تأكيد أميل دوركايم ، جورج ميد » على الجوانب الوظيفية للانحراف وأهميته في تقوية الجماعة ودعم تكاملها ، يتضح أن الانحراف يلعب دورا واضحا كصمام أمان للمجتمع فعندما يحدث الانحراف عن معايير المجتمع ، تبدأ الجماعة في مراجعة نسق قيمها ، ثم يمارس أعضاء المجتمع الباقون ضغوطهم لحمل الجماعات المنحرفة على العودة للمسيرة (١) .

وقد كتب ميد في هذا الشأن ما مؤداه أن الجريمة تلعب دورا هاما في دعم التضامن في المجتمع (٢) . وعند هذا المستوى من الانحراف يكون لميكانيزمات الحصار والتمويضي لمنع الانحراف من أن يصبح سلوكا ، دورا كبيرا ، وذلك بإقامة المجتمع بعد مراجعة نسقه القيمي ، لواقف تمنع تكيف المنحرف واستمراره في سلوكه ، وهو في سبيل ذلك يستعين بأسلوبين :

يتمثل الاسلوب الاول في تصمييب الطريق على المنحرف بعد تخفيف حدة توتره الامر الذي يترتب عليه التقليل من تأثير الانحراف نسبيا .

ويتمثل الاسلوب الثاني في تقوية بناء المجتمع ودعم النسق القيمي بعد مراجعته بحيث يصير عدم الرضاء عن الانحراف واضحا ، وبذا يسهل على المنحرف العودة لمسيرة أخيارات الثقافة . وهذان الاسلوبان ، من أهم العوامل التي تساعد على إيجاد السبل وتفتحها أمام الامتثال والمسيرة (٣) .

(1) Coser, Lewis A. Some Functions of Deviant Behavior and Normative Flexibility the American Journal of Sociology. 1962 N 2 P. 172.

(2) Mead, Gorge Herbert, Ame. J. Soci. 23. 1928. PP. 557 — 602.

(٣) دكتور محمد عاطف فيث ، المرجع السابق ، ص ٢٥٩ .

أما الاداء الوظيفى للانحراف بالنسبة لردود الفعل السابقة (التسامح فى الانحراف — حمل الأفراد على المسيرة) . فتنظر أبعاده الوظيفية بإعطاء الانحراف لأعضاء المجتمع الفرصة لإعادة تثبيت ، وترسيخ القيم العامة ، وذلك يمكنهم من حمل الأعضاء المنحرفين على الامتثال بصددهم جماعيا . كما هو الحال فى الحالة الثانية للانحراف (١) ، وأشهر الأوضاع التى تقبلها ثقافة المجتمع ، وذلك بالتأكيد على اعتناق المعتدات العامة ، كما هو متبع فى الحالة الأولى . وفى هاتين الحالتين يكون المجتمع قويا ومن ثم ظهر التأكيد على العلاقة الوظيفية بين الانحراف والتكامل ، لما يؤديه من دور فى كشف الضغوط الاجتماعية التى قد تجعل البناء الاجتماعى غير متكامل ، وغير قادر على التلاؤم والاحتياط لتحقيق أهدافه .

٢ — جوانب الإعاقه الوظيفية للانحراف فى المجتمع الجماهيرى .

ثمة انحرافات أخرى لها دور وظيفى يرتبط بالتغير الاجتماعى للمجتمع الجماهيرى وهذه الانحرافات تشمل ، الخروج على الأهداف والوسائل المقررة من ناحية ، والامتثال والمسيرة الزائدة والمفرطة لمقررات الثقافة من ناحية أخرى . فى الوقت الذى يكون فيه المجتمع غير قادر على التلاؤم والاحتياط لتحقيق أهدافه . ويواجه المجتمع هذه الانحرافات برودود أفعال مختلفة وذلك على النحو التالى :

(١) رد الفعل الاجتماعى الداعى لتغير البناء الاجتماعى . والذى يواجه الانحراف عن الأهداف والوسائل معا ، فى الوقت الذى يكون المجتمع ضعيفا ، وغير قادر على التلاؤم أو حمل المنحرفين على الامتثال والمسيرة . اذ أن نقص مقدرته على التسامح فى الانحراف يؤدى لشبوع الحركة وانتشارها ، وتزايد تكاملها نتيجة لتزايد توترها . فى الوقت الذى يكون المجتمع فيه ضعيفا وعاجزا عن ممارسة سلطة الردع على الجماعات المنحرفة . ومن ثم يكون نبذه لعدم المسيرة بالجزاءات السلبية ضد السلوك المنحرف غير مترابط ، نظرا لضعف العلاقة فيما بين الجماعة المنحرفة ، والبيئة الخارجية التى يحدث فيها الانحراف . وهنا يكون الانحراف من الشدة بحيث يعجز المجتمع أمامه عن ممارسة سلطة الردع . طالما أنه عند هذا المستوى من التفكك وعدم القدرة على الاحتياط لتحقيق الأهداف . ومن ثم يقتضى الأمر مراجعة المجتمع لنسقه القيمى ، وأنواع تكامله المختلفة (التكامل الثقافى ، التكامل الاتصالى ، التكامل المعيارى ، التكامل الوظيفى) لمعرفة ما يتطلب منها الترشيح لإعادة توازنه ، ودعم نسق التكامل الاجتماعى .

(ب) الانحراف غير مرفوض مع عجز البناء عن التلاؤم .

يتمثل هذا النوع من الانحراف فى الامتثال المفرط من قبل الأعضاء لكل من الأهداف والوسائل المتعارف عليها . مع تجاوز تطلعات الأعضاء لتطلعات الثقافة . ونظرا لضعف البناء الاجتماعى ، وعدم مقدرته على التلاؤم مع

تطلعت الاعضاء فانه لا يعتبر هذا النوع من الانحراف مشكل بالنسبة له (١) . وحتى لو لم يكن الامر كذلك فهل لا يعتبر ضعف المجتمع وعجزه عن التلاؤم مع تطلعات الاعضاء ، عاملا قويا لامتناله لتطلعات الاعضاء وبالتالي امتثاله التفاضلي في دعم بناء المجتمع ؟ . وعند هذا الحد الا يكون ذلك كفيل باعادة تقييم للوسائل المسيرة لهذه التطلعات ، طالما انها تعملو على نواتهم وتعتبر عن تعينات الثقافة الجماهيرية ومعاييرها ، وبالتالي محاولة تطويرها بما يتلاءم مع تطلعات الاعضاء وتجديداتهم . ومن ثم يؤدي الانحراف دورا بالغ الاهمية في الاعاقة الوظيفية للبناء الاجتماعى . اذ انه يساعد على اعادة تقييم البناء وتطويره ، بالقدر الذى يساعد على اعادة توازنه ليسترد مقدرته على التلاؤم مع تطلعات الاعضاء وتجديداتهم ، بالنسبة للاهداف والوسائل .

والواقع ان مظاهر التجديد التى يبتكرها الاعضاء ، فيها يتعلق بالاهداف والوسائل تؤدي بدورها دورا بالغ الاهمية بالنسبة لتغير البناء الاجتماعى . أضف الى ذلك قبول المجتمع لتجديدات الاعضاء بالنسبة للوسائل في الشكل الاول من اشكال الانحراف ، والتي تؤدي دورا وان كان بصورة اقل بالنسبة لبعض التعميدات التى تتم في البناء الاجتماعى وذلك نظرا لمقدرة المجتمع على تطويع الانحراف وحصاره في هذه الحالة فقط .

والجدير بالذكر في هذا الشأن ان التجديدات تتمتع بقيمة عالية في الثقافة العلمية (ثقافة المجتمع الجماهيرى) وذلك يرجع لاعتبارها ان السلوك الجديد نوع خاص من المسيرة . اكثر من كونه انحرافا عن محدداتها .. وهذا واضح في المجتمع الجماهيرى بصورة خاصة .

أما المجتمعات ذات الثقافة التقليدية ، التى لا تعطى نفس القيمة للتجديدات فانها تعتبر الاستجابة للتجديدات انحرافا وعدم مسيرة لتعينات الثقافة التقليدية . (راجع في ذلك مقالنا حول أزمة المجتمع الجماهيرى .. المجلة الاجتماعية القومية . ١٩٧٢ العدد الثانى) .

ولهذا يعنى التجديد في المجتمع الجماهيرى انجازا لوظائف الجماعات الإيجابية نحو الثقافة الجماهيرية أما في المجتمعات التقليدية فيؤدي التجديد لبث بذور الصراع داخل المجتمع ، وبصورة تعوق القضايا المطروحة ، وفي حالة حدوث ذلك يتحول المجدد لعضو غير مسليح لما تتره هذه المجتمعات التقليدية بالنسبة للاهداف والوسائل . ومن ثم يعتد الصراع في تلك المجتمعات على طبيعة تنظيمها الاجتماعى . وعلى نحو ما أكد «لويس كوزر» . يكون لهذه الصراعات اداء وظيفى للنسق الاجتماعى لتلك المجتمعات التقليدية (٢) اذ ان سلوك الاعضاء المجددون قد يساعد على تقليل فرص المشايعة ، والانساق مع الروتينية ، التى تجعل هذه المجتمعات غير قادرة على التلاؤم والاحتياط لمقابلة تحديات العصر .

(1) Coser, Lewis, op. cit. P. 173.

(2) Coser, Lewis A Social Conflict and the Theory of Social Change ; British Journal of Sociology : 1967. Vol. VIII — No. 3. PP. 197 - 207.

ومن ثم يكون للتجديدات في المجتمعات العلمية أثر بالغ في عملية التغير الاجتماعي ، كما أنها تلعب نفس الدور ، ولكن بصورة أقل في المجتمعات التقليدية ، وذلك نتيجة لكسرها لحدة الروتين الذي يجعل الثقافة التقليدية غير قادرة على التلاؤم والاحتياط لمقابلة تحديات العصر . ومن ثم يكون لتجديدات الأعضاء في الثقافة العلمية ، والثقافة التقليدية على السواء ، دور هام في عملية تغير البناء الاجتماعي (١) .

ولهذا يجب ألا نهتم بحسب تحليل أثر التجديدات في ضوء المصطلحات المتعلقة بالظروف البنائية للمجتمعات ، بل يجب أن نحللها أيضا في ضوء المصطلحات المتعلقة بالزمن . أي يجب أن نعين في الزمن الاجتماعي ، بنفس القدر الذي نعين به في المجال الاجتماعي . فنوع السلوك الذي قد يدركه المجتمع على أنه هجوم موجه ضد معايير ونسق قيمه في وقت ما . قد يعتبره في وقت آخر في صورة مختلفة ومغايرة تماما لما كان عليه في الفترة السابقة .

وبتحليلنا لنوع الانحراف الثالث ، والرابع يتضح ارتباطهما بوجهة النظر السوسيولوجية التي تركز على الفرضية الخاصة بقيام علاقة وظيفية فيما بين الانحراف والتغير الاجتماعي .

● البعد الوظيفي والتكامل في المجتمع الجماهيري :

أوضحنا في مقالنا عن أزمة المجتمع الجماهيري أن عملية النفي الاجتماعي تعتمد أساسا على الاحتفاظ بجانبى المجال الاجتماعي (التكامل - الصراع) . وذلك لأن نفي حركة مناهضة للمجتمع الجماهيري يعتمد على وسيلتين ، تتمثل الوسيلة الأولى في السلوك التعويضي ، والتي يترتب عليها تراكم الانسلاط الثقافية التي تصل عند مستوى يتطلب وجود منافذ اجتماعية . تتمثل في امتثال الثقافة الأصلية ، لتلك الانسلاط الجديدة التي تحمل بذور التغير ، ولكن عندما ينجح المجتمع في استخدام الوسيلة الثانية المتمثلة في البدائل الوظيفية ، يكون أمام الثقافة الأصلية الفرصة في رفض بعض الانسلاط الثقافية التي لم تندمج مع الانسلاط القديمة ، والتي ما زالت تتصارع معها في الوقت الذي يحتفظ فيه البناء الاجتماعي ببعض الانسلاط القديمة ، التي توحدت مع بعض الانسلاط الجديدة في الوقت الذي يستبعد فيه بعض الانسلاط القديمة - والجديدة التي تحمل له بذور الاختلاف . وبذلك يجذب المجتمع نفسه مغبة التغير الطفرى . في الوقت الذي يتجاوز فيه مرحلة الجمود الثقافي .

وقبل أن نفسر عملية النفي الاجتماعي في ضوء الطرق الإجرائية للجدلية النقدية ، نود الإشارة الى استخدام هيجل لمصطلح « يرفع » (٢) aufgehoben

(1) Berghe, Van Den, Dialectic and Functionalism Am. Soci. R. 1969. Vol. 28. N. 5. P. 696.

(2) Solf, Ivan : An introduction to Hegel's Metaphysics, Chicago. The University of Chicago Press, 1969. P. 139.

باعتباره مصطلح ذات دالتين : تشير دالته الاولى للالغاء أو النفي وتشير دالته الثانية للاحتفاظ والإبقاء . وذلك يعني في الجبلية النقدية لهيجل أن الفكرة (المباشرة-التكامل) يلغىها نقض الفكرة (التوسط-الصراع) ولكن المركب (البناء الجماهيري) يحتفظ بالمباشر والتوسط معا في صورة متطورة . وبذلك يلغى المركب وهو البناء الجماهيري الاختلاف بين المباشر والتوسط ويحتفظ به في آن واحد .

ويسوقنا ذلك لتحليل قضية النفي الاجتماعي في المجتمع الجماهيري في ضوء الطرق الاجرائية للجبلية النقدية (١) .

اذ يشير جدل الاستقطاب للحوار الدائم والمستمر فيما بين التكامل والصراع في المجتمع الجماهيري كما يشير جدل التضمين : للتداخل البنائي بين الصراع والتكامل في بناء المجتمع الجماهيري في حين يشير جدل الاستكمال للتكامل الوظيفي بين نسق التكامل والصراع لتحقيق استمرارية اطلاق البدائل الوظيفية لكشف التناقض القائم في البناء ، والذي يترتب عليها محو البناء للاختلافات ، والاحتفاظ بها في نفس الوقت في صورة جديدة ثلاث مقتضيات العصر .

وبمعنى ذلك ضرورة اتساع افق النظرة للاتساق الاجتماعية والتاريخية بحيث تندرج في كليات اعم منها ، وأن تحل هذه النظرة محل الفهم الالى للمجتمع والتاريخ (٢) وتطبيق هذه المقولة على المجتمع الجماهيري يعنى النظر الى كل عنصر اجتماعي (التكامل — الصراع) ، وكل حادثة تاريخية كاجزاء في كل شامل . لأن ذلك سوف يمكننا من ادراك الطابع الكلى للمجتمع الجماهيري . ولجرى التاريخ البشرى في هذا المجتمع ، وبافتراضنا لاتساق الاداء الوظيفي لنسقى التكامل والصراع في المجتمع الجماهيري معنى قيام حالة من التكامل القائم على فكرة « الرفع » (٣) الدائم للبناء الاجتماعي الجماهيري . اذ أن افتراض مثل هذه القضية في ظروف المجتمعات المعاصرة بدون عملية الرفع أصبح محل شك فيما بين علماء الاجتماع ، وذلك لما يحمله بناء المجتمعات المعاصرة من عناصر الصراع والتي تعنى بدورها قيام حالة من القصور الوظيفي بين عناصر النسق الاجتماعي وعلى أساس هذه الفكرة نطرح فكرة الرفع — حيث يرفع الصراع حالة التكامل الأمر الذي يدفع بالمجتمع الجماهيري لتوسيع دائرة سلوكه التعويضي التي يترتب عليها تفاعل أنماط الثقافتين (القديمة — والمصاحبة للحركة المناهضة) والتي يترتب على شمولها في البناء الاجتماعي للمجتمع الجماهيري اطلاق البناء الاجتماعي تلقائيا لبدائل بنائية يكون من وظيفتها اظهار جوانب القصور الوظيفي في عناصر البناء الاجتماعي وذلك يرشد

(١) دكتور محمد عارف عثمان : المنهج الكيفي والمنهج الكمي في علم الاجتماع ، في ضوء نظرية التكامل المنهجي (رسالة دكتوراه) القاهرة — جامعة القاهرة ، (لم تشر) ١٩٧١ ص ٨٦ — ٨٧ .

(٢) دكتور محمد عارف عثمان المرجع السابق ص ٨٥ .

(٣) نستخدم مصطلح الرفع بنفس الدالتين المشار اليهما سلفا .

المجتمع الجماهيري لكوامن القصور الوظيفي في البناء ، الأمر الذي يزيد من عقلانية المجتمع الجماهيري بالقدر الذي يمكنه من مواجهة هذا القصور « ورفعته » في كل ينفيه ويحتفظ به في آن واحد . وقبل أن نناقش في شيء من الفصل النسق الاجتماعي للانحراف الجماهيري في ضوء النظرية الوظيفية نشير لأهم الاعتبارات التي ساقط بنا لاستخدام النسق الوظيفي لتحليل الانحراف في المجتمع الجماهيري وتتمثل هذه الاعتبارات في الجوانب التالية (١) .

١ — توجه البحث للتأكد من نتائج الظاهرة المعطاة وتقدير دلالتها البنائية .

٢ — تتمثل الوظائف الظاهرة في الجوانب المتوقعة للسلوك الاجتماعي والتي تسهم في التكيف التلقائي .

٣ — تتمثل الوظائف الكامنة في الجوانب غير المتوقعة للسلوك الاجتماعي الذي يسهم في التكيف البنائي .

٤ — عندما لا تكون نتائج السلوك مفيدة ونافعة ، يتجه الانتباه أيضا للقصور الوظيفي والذي ينفي البناء الاجتماعي ويدفعه للتغير .

٥ — يساعد التحليل الوظيفي على تفهم ميكانزمات العمليات التأثيرية للسلوك المنحرف .

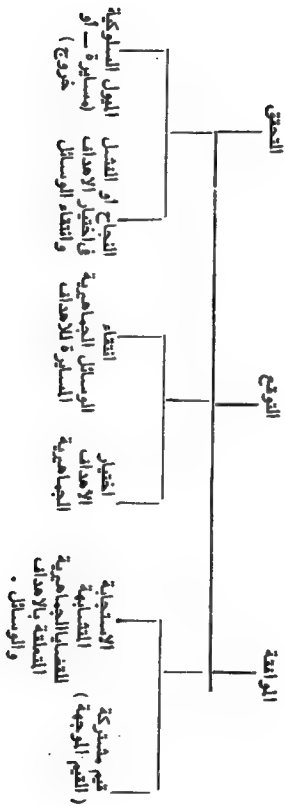
وعند الاستعانة بالمعصر الوظيفي لقياس درجة الانحراف وعلاقتها بالتكامل الاجتماعي الجماهيري . يقتضي الأمر الاعتماد على متصل الإجماع باعتباره البعد الرئيسي لقياس التكامل (٢) الذي اعتبره « فان دن بيرج » إحدى المصادر الرئيسية للوظيفية (٣) . كما أن الاستعانة بمتصل الإجماع يساعدنا على تحديد ما إذا كان الإجماع من طرف واحد أم من جميع الأطراف (٤) ولا مكان أيضا تحليلنا لمتصل الإجماع أنظر الخريطة التوضيحية التالية :

(1) Blau, Peter, Functional Theory, See, Grusky, Oscar & milerx G. The Sociology of Organizations, N.Y. The Free Press, 1970. P. 87 — 91.

(2) Cheff, Thomas : Toward A sociological Model of Consensus, Am. social R. Vol. 32 N-1- P. 32.

(3) Van Den Berghe, Pierre I. Dialectic and Functionalism. Toward A Theoretical Synthesis. Am., Soci., R. october, 1969, Vol. 28. W. 5. P. 696.

(4) Shaff, op. cit. P. 44.



ولاشك أن استخدامنا لمتصل الاجتماع ، سوف يمكننا من التعرف على العلاقة بين القصور الوظيفي ودرجة التكامل في المجتمع الجماهيري . ويمكن أيضا من التعرف على العلاقة بين الاداء الوظيفي ودرجة التكامل . فبإطلاق البناء الاجتماعي تلقائيا لحركة كبدل وظيفي في عملية التنى الاجتماعي نستطيع ان نحدد الدرجة التي عندها تكامل هذه الحركة والحركة السابقة عليها . وبالتالي لدرجة قصورها الوظيفي ، بالنسبة للبناء الاجتماعي وذلك على النحو التالي :

— تتمثل درجة التكامل الأولى في الموافقة المتمثلة في القيم المشتركة (القيم الموجبة) والتي تتمثل في الاستجابة المتماثلة للقضايا الجماهيرية فيما يتعلق باختيار الأهداف وانتقاء الوسائل المسيرة لتلك الأهداف . وتعد الاستجابة المتماثلة للقضايا الجماهيرية قضية جوهرية وذلك لان تراش المجتمع الجماهيري ، لوجود نموذج الانسان الجماهيري ، والجباة الجماهيرية في القطاعات الاجتماعية المختلفة . الامر الذي يترتب عليه وجود استجابة واحدة للقضايا الثقافية . وإذا ما تحقق ذلك بتحقيق التكامل على مستوى الموافقة — وتصور وظيفي على مستوى التوقع (في اختيار الأهداف وانتقاء الوسائل) والتحقق والذي يترتب عليه وجود ميول سلوكية خارجة عن توقعات المجتمع . ومن ثم يبدأ تعامل المجتمع مع الحركات المضادة على أساس عقلانيته بجوانب قصورها الوظيفي .

اما اذا تحقق التوقع عند مستوى اختيار الأهداف التي يقرها المجتمع بنحصر القصور الوظيفي عند مستوى انتقاء الوسائل المسيرة للأهداف . وأيضا التحقق الذي يتمثل في فشله وخروجه عن المعايير المقررة بالنسبة لانتقاء الوسائل .

وبذا يبدأ تعامل المجتمع الجماهيري مع الحركات على أساس قصورها الوظيفي عند هذا المستوى .

وإذا ما تحقق انتقاء الأعضاء للوسائل المسيرة للأهداف يكون مستوى تكامل الحركات عند الموافقة والتوقع — في حين ينحصر القصور الوظيفي عند مستوى التحقق وإذا تنحصر الميول السلوكية في الخروج المحدود عن المعايير الثقافية . نظرا لوجود مسيطرة على مستوى الموافقة ، والتوقع بالنسبة للأهداف والوسائل .

وإذا ما بلغ الاداء الوظيفي لمستوى التحقق ونجح الأعضاء في المسيرة التامة للمعايير الثقافية فيما يتعلق بالأهداف والوسائل التي تساعد على تحقيق أهداف المجتمع تكون الحركة الجديدة قد تمكنت من سلب الحركة القديمة وبالتالي يرفع البناء الاجتماعي الحركة القديمة — بعد طمسها واحتوائها . ثم يشرع في التعامل مع الحركة الجديدة بنفس المستوى الذي تعامل فيه مع الحركة السابقة ولكن بصورة ثلاث طبيعة الحركة الجديدة .

والجدير بالذكر في هذا الشأن أن فهم متصل الإجماع هذا يقوم على أساس نسقي إذ لا يمكن تصور غياب القيم الموجهة — أي غياب الموافقة

مع توازن أى من مستويات الإجماع الأخرى . كما لا يمكن تصور وجود تحقق للأهداف في حالة غياب المسيرة بين الوسائل والأهداف .

وعلى نحو ما لاحظ « كولب » يمكن استخدام درجات الإجماع كمؤشر أو دليل لدرجات التكامل في الأداء الوظيفي على اعتبار أن الإجماع التام يمثل القطب الإيجابي الذي يشير للأداء الوظيفي . في حين أن الانومي بمعنييه المشار إليهما سلفا في مستهل الدراسة يمثل القطب السالب (١) الذي يشير للتصور الوظيفي .

وهذا ما تعيه عقلانية المجتمع الجماهيري تماها بالنسبة لأنواع التكامل المتمثلة في التكامل الثقالى ، والتكامل المعيارى ، والتكامل الاتصالى والتكامل الوظيفي في المجتمع الجماهيري (انظر في ذلك مقالنا عن أزمة المجتمع الجماهيري — المجلة الاجتماعية القومية — ١٩٧٢ — العدد الثاني) .

الخلاصة :

— وضع من التحليل السابق للمجال الاجتماعى للمجتمع الجماهيري ، ومن التحليل السوسيوولوجى أيضا لأشكال الانحراف ، وأبعاده القياسية في المجتمع الجماهيري .

أن عقلانية المجتمع الجماهيري ، قد مكنته من سلب عقلانية الجماعات الفرعية بالقدر الذى ترتب عليه اغترابها في صورتى الطمس الاجتماعى أو العزلة الاجتماعية .

وذلك أدى بدوره لبث بذور الانحراف بنوعية (انحراف الطمس والامتثال الزائد . أو انحراف الخروج عن تعينات الثقافة الجماهيرية بالنسبة لاختيار الأهداف أو انتفاء الوسائل) . ومن ثم كانت العلاقة بين الانحراف والتوازن الاجتماعى في جانب وبين الانحراف والتغير الاجتماعى في الجانب الآخر ، ولا شك أن ارتباط الانحراف بكل من التوازن الاجتماعى والتغير الاجتماعى . يعتمد في أساسه على الفهم النسقى لأشكال الانحراف . والتي تشير للتغير في بعض الجوانب التى يكون التجديد مصحوبا بضعف البناء الاجتماعى وعدم قدرته على التلاؤم والاحتياط ولاتجاز الأهداف . وبالتوازن في بعض الجوانب التى يكون فيها البناء متكاملا وقادرا على التلاؤم . وفهم العلاقة القائمة بين الانحراف وكل من التغير ، والتوازن . يتطلب بالضرورة التأليف بين التصورين في وحدة عامة (دون إلغاء التمييز فيما بينها) وبحيث تصير مصادرات النسق التصورى العام أساس المدخل السوسيوولوجى لدراسة الانحراف الجماهيري (١) .

(1) Scheff, Thomas J. Toward a Sociological Model of Consensus : Ibid : P. 44.

— وأن العلاقة القائمة فيما بين اشكال الانحراف المشار اليها سلفا تتطلب بالضرورة الفهم النسقى للانحراف في خلال تحليل العلاقة التي تربط بين متضمناته التي يشتمل عليها . وذلك لتحقيق الرؤية الواضحة لابعاد العملية الاجتماعية للانحراف . كما أن فهم العملية الاجتماعية للانحراف يقتضى أيضا التحليل السوسولوجى للعلاقة القائمة بين عناصر المفهوم والمستويات الاجتماعية الأخرى .

وبذلك نتمكن من وضع نسق الانحراف في اطاره الاجتماعى — ومن ذلك كله نخلص بقضية مؤداها : أن نسق التكامل والصراع يمثلان ضرورة أبدية يتطلبها وجود المجال الاجتماعى ، وما فيهما من عناصر حادثة زمانية ، فتتمثل في نوعية السلب الاجتماعى والتي يترتب عليها رفع البناء الاجتماعى للتقيضين وشمولهما في صورة جديدة ثلاثى مقتضيات العصر .

(١) كان للملاحظات النقاشية التى أبدتها الدكتور محمد عارف ، والاستاذ سيد يس ، والاستاذ صلاح تنصوه ، والاستاذ على أبو ليلة أثر طيب في توجيه بعض مسلك هذه الدراسة . ورغم انى أمزو بعض محاسنها لتلك الملاحظات . الا انى لا أهملها ما فيها من مأخذ لمباحث وحدة المسئول عنها .

portant factor in social change. On the other hand. Some social theorists have focused on the functions of social deviancy in maintaining scial equilibrium.

It seems reasonable to conclude, therefore that before we can make viable theories about the relation between deviancy and social change, and the relation between deviancy and social equilibrium, we must first learn sometihng about the types, and functions of deviant behavior. This is the motivation behind the present study.

THE SOCIOLOGY OF DEVIANCY WITHIN THE MASS SOCIETY

By

EL-SAYED ALY SHEHA

**Researcher — The National Center for Social and
Criminological Research.**

The basic goal of this study is to try to shed light on, the functions of deviant behavior within mass society. And the question of whether current sociological explanation of deviancy tend to place undue emphasis upon the rationalistic, utilitarian aspects of human behavior.

The specific form of deviancy to be explored in this study is deviancy from structure standards. One of the more difficult sociological concepts is that of social structure. Conventional usage seems to involve the conception of social structure as a recurrent pattern of interaction within a social system (such as the pattern which we observe in street corner society). Or from the standpoint of sociometry, a certain pattern of interpersonal sentiments. Such as "likes" and "Dislikes", Among the members of a society or a groups. In keeping with the Marxian tradition of sociological analysis, social structure is often thought of as consisting of the patterns of similarity and difference — Usually with respect to a number of "distributive values". Such as power or wealth, which exist among the various strata of a society, insofar as these patterns may be determinants of such strata interact with one another. In the present study an attempt will be made to a third conception of social structure, that of merton, which emphasizes the idea of a means — ends discrepancy" merton would describe such a situation or being anomie.

Sociological theories about deviant behavior are something of a paradox. Some of it have considered social deviancy an im-

مجلة

البحوث الاجتماعية والجنائية

أصدرت المديرية العامة للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالجمهورية العراقية ، العدد الأول من مجلتها العلمية الفصلية « مجلة البحوث الاجتماعية والجنائية » .

ويتبع العدد الأول في ٢٧٠ صفحة من القطع المتوسط ، ومغلفة بغلاف أزرق اللون .

ويرأس تحريرها الدكتور أكرم نشأت إبراهيم مدير عام المركز .

ويتضمن العدد مجموعة من المقالات في علوم الاجتماع والجريمة والعقاب تام بكتابتها عدد من خبراء ويأخذ المركز وأساقفة الجامعة والقضاة .

بالإضافة الى دراستين قام بهما المركز ، الأولى عن مؤسسة الحجز الاصلاحى للنساء ، والثانية دراسة استطلاعية لحالة جماعات تمارس انحرافات سلوكية في احدى ضواحي بغداد .

كذلك تضمن العدد مجموعة من التقارير عن نوات وحلقات دراسية عقدت في نطاق الدول العربية في مجال الجريمة .

وتقدم للعدد الأول السيد وزير العمل والشؤون الاجتماعية العراقي .
وستقدم فيما يلى عرضا سريعا لمحتويات العدد الأول من المجلة .

— التخطيط الاجتماعى السليم فى ميثاق العمل الوطنى ، د. أكرم نشأت إبراهيم .

يبدأ كاتب المقال بعرض أهمية التنمية بجانبها الاقتصادى والاجتماعى فى الدول النامية . فالتنمية الاقتصادية لا يمكن أن تحقق هدفها ما لم يصلحها عدالة توزيع الدخل بين المواطنين بما يكفل لهم الحياة الكريمة .

كما بين أهمية التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وغيرها فى خلق الإنسان ذى الكفاية الانتاجية العالية القادر على المساهمة فى عمليات النمو الاقتصادى .

ومن ثم فقد بين الكاتب مدى اهتمام ميثاق العمل الوطنى بهذه الجوانب . فقد نص على حق المواطن فى العمل المناسب بالأجر المناسب الذى يضمن له المعيشة اللائقة ، مع ضمان الحياة الكريمة للعاجزين عن العمل .

كذلك أكد الميثاق ضرورة توفير الرعاية الصحية المناسبة والسكن اللائم والتعليم المجاتى لكل المواطنين .

— ملاحظات حول ظاهرة تعاطي المسكرات في العراق ، يوسف الياس

يفكر الباحث أن ظاهرة تعاطي المسكرات من الظواهر الاجتماعية الموهلة في القدم ، يدل على ذلك ما اكتشفه الباحثون في المقابر المصرية القديمة والمدن البابلية من أن استعمال المسكرات كان معروفا عند هذه المجتمعات .

أما عن حجم الظاهرة في العراق ، فيفكر الباحث أنها ظاهرة شائعة في المدن ، نادرة في الريف ، منعومة في البادية . ويخلص الى أن الايمان بمعناه العلمي محدود جدا في العراق ولا يرقى الى حجم المشكلة . والغالب هو أن يبلغ المتعاطون مرتبة الاعتقاد نتيجة لتكرار التعاطي لفترات طويلة دون أن يرقى هذا الى مرتبة الايمان .

وفي تحليله لأسباب التعاطي في العراق يرفض الباحث الرأي القائل بأن التعاطي من وجهة النظر الاجتماعية في المدن العراقية من مظاهر (الرجولية) وأن أهل العراق يجدون في شرب الخمر مجالا ينفسون به عما يعانونه من كبت في حياتهم الاجتماعية .

ويرى أنه يجب الربط بين التعاطي والظروف والمراسيم التي يتم فيها التعاطي وموقف الفرد ذاته وموقف الآخرين والمجتمع عموما منه . فالتعاطي من وجهة نظر الباحث يعود الى الرغبة في تحقيق الاندماج الاجتماعي والابتساق والتخلص من مشاكل الشخصية سواء كانت ناتجة عن أسباب شخصية أو نتيجة لصراع النور أو غير ذلك .

وبين الباحث بعد ذلك الأساليب التي يتم عن طريقها مواجهة ظاهرة تعاطي المسكرات في العراق وهي كالآتي :

— التشريع : الذي ينظم الانتاج والتداول . ويحرم على الأحداث الحصول على المسكرات ، ويجرم حالات السكر البين ، ويعتبر السكر ظرفا مشددا في حالة ارتكاب جريمة .

— السياسة الضريبية : التي ترفع الرسوم عموما على المسكرات مما يؤدي الى ارتفاع سعرها ومن ثم الاقلال من تعاطيها .

— السياسة الادارية في منح رخص البيع : التي تهدف الى الاقلال من عدد الحانات .

— التقليل من نسبة الكحول في المسكرات .

— الطرق الحديثة لمعالجة المجرمين ، الدكتور اقبال الفلوجي .

بدأت هذه الدراسة باستعراض تاريخي لتطور فكرة العقاب وأفراضها ، فبينت أن الغرض من العقاب في الماضي كانت تقتصر على الاتصاف من الجاني لردمه وردع غيره ، وأن هذه الفكرة قد تطورت فأصبحت السياسة العقابية الحديثة تهدف الى اصلاح الجاني لكثرة الانتعاف منه .

ويعد هذا استعراضا لدراسة التطور التاريخي للأنظمة المطبقة في السجون معرض للنظام المخطط حيث يوضع جميع السجناء معا بصرف

النظر عن فئاتهم المختلفة ، ثم لنظام السجن الانفرادى ، ولنظام (اوبرن) وهو خليط من النظامين السابقين ، ثم للنظام الايرلندي التدريجى حيث يفرض على النزول نظام السجن الانفرادى ثم يطبق عليه نظام السجن المختلط في مرحلة تالية حيث يتمتع بمجموعة من المزايا . ثم أخيرا لنظام السجون المفتوحة .

اما عن الأساليب الحديثة في معاملة السجناء ، فقد بين كاتب التقرير انها تقتضى استعمال أساليب علمية في المعاملة منها محص شخصية السجين ومتابعة السجين داخل السجن والتأهيل السلوكى والمهنى والتعاقى .

وبين أهمية وجود جهاز مؤهل تأهيلا كافيا لإدارة السجون .

ومن بين ما تركز عليه المبادئ الحديثة لمعاملة السجناء العناية بصحة السجناء وحالتهم المعنوية والذهنية ، وضرورة عدم قطع علاقة السجين بالعالم الحر والحفاظ على وسائل الاتصال التى تأخذ صورة الزيارات والمراسلات ، والسماح بحالات استثنائية للخروج من السجن . وأخيرا تهيئة السجناء للحياة الحرة .

— الاحياء الشعبية والمشاكل الاجتماعية ، فتحية الجملى .

يقصد بالاحياء الشعبية المناطق التى يسكنها ذوو الدخل القليل أو الطبقات الفقيرة المعتمدة . وقد اهتم كثير من الباحثين بدراسة هذه الاحياء . وذكروا أسبابا عدة لنشأتها وأوضحوا أن الاحياء الشعبية توجد في كل الدول حتى الدول الصناعية المتقدمة ، وهى تمثل بالنسبة للدول النامية مشكلة اقتصادية واجتماعية ، وقد أعطت الكتبة مثلا بالعراق وبيئت أن الاحياء الشعبية فيها على نوعين :

١ — الاحياء الفقيرة القديمة التى تكون غالبا في مراكز المدن .

٢ — الاحياء الشعبية الجديدة التى تنتشر في اطراف المدن .

ثم حاولت دراسة أسباب ظهور هذه الاحياء فذكرت انها ترجع الى عوامل مختلفة منها :

— أن انتشار حركة العمران ادى بالطبقة الغنية الى ترك مساكنها القديمة في مراكز المدن الى الاطراف وهو ما ادى الى انخفاض ايجارات المساكن القديمة مما شجع الفقراء على الطول محلهم .

— كما أن الهجرة المستمرة من الريف الى المدينة نتيجة لسوء توزيع الاراضى الزراعية ادى الى ظهور احياء فقيرة جديدة في اطراف المدن تتناسب مع الحالة الاقتصادية السيئة للمهاجرين .

اما عن المظاهر الملحظة في الاحياء الشعبية فهى الفقر ، والازدحام في السكن ، وسوء الحالة الصحية وعدم الكفاءة الفنية ، قلة الثقافة والتعليم ، ونسبة الجريمة والجنوح العالية .

وعن علاج مشكلة الاحياء الشعبية نوهت الكاتبة بأهمية التأهيل الذى يأخذ صورة انشاء المراكز الاجتماعية والصحية والعيادات الشعبية ومراكز الامومة والطفولة . وضرورة ازالة معالم الاحياء الشعبية بمعنى اعادة بنائها . وتشجيع المهاجرين من الريف الى المدن على العودة مرة أخرى الى الريف عن طريق اعادة توزيع الملكية الزراعية وغيرها من التدابير .

— تصنيف السجناء ، محيى الدين عبد الوهاب .

يبين الكاتب أن التصنيف العلمى للسجناء يختلف عن مجرد فصل طوائف المسجونين بعضهم عن بعض ، وأن التصنيف منهج يجمع بين التشخيص وبرامج المعاملة وبين طريقة التنفيذ لكل حالة على حدة وتتبع التغيرات التى تطرأ على السجن بصورة مستمرة وأن أهدافه الأساسية ترمى الى وضع برنامج معاملة متكامل وواقعى للسجين .

وأوضح الطرق المختلفة المتبعة فى التصنيف ونوع المعاملة التى يمكن أن يسفر عنها رأى القائمين عليه والتى تواجه احتياجات السجن . كما بين الأمور التى يجب أخذها فى الاعتبار عند التصنيف مثل عدد الجرائم المرتكبة وأتباعها ومدى خطورتها وعدد ونوع العقوبات التى سبق توقيعها والعمر والحالة العقلية وغيرها .

وقد اهتم الباحث بالمجرمين العائدين وعرض للدراسات التى أجريت بشأنهم ولتصنيفاتهم التى قال بها بعض الباحثين مثل تصنيفهم الى ثلاثة أنواع :

— المجرمين غير الشائنين .

— المجرمين الشائنين .

— المجرمين الشائنين السلبيين ، وهم المجرمون غير الفعالين والخالين ذؤ الذكاء المحدود .

— تجربة شخصية فى معاملة الأحداث الجانحين ، الدكتور زكية العمارى

تعرض الكاتبة لمفهوم العلاج وأساليبه وطرقه والوسائل والطرق العملية التى اتبعت فى تقويم وعلاج الجانحين الذين تضمهم المؤسسة (مؤسسة بيت العناية بالأولاد المنحرفين التى عملت به الكاتبة وتعرض هنا لتجربة عملها بهذه المؤسسة) .

فبينت أوجه العلاج التى اتبعتها مع الأحداث فى صورة : العلاج النفسى الفردى الذى يركز على الإحياء والإقناع وتقوية الأنا لدى الجانح . والعلاج الجماعى الذى يستعمل لحالات سوء التوافق فى موقف جماعى . والمبادئ التربوية التى استعملت للأحداث الجانحين ذؤ الطباع الصعبة الناتجة عن تكوين طبيعى لا اجتماعى والذي يرجع الى الفشل فى التربية . مع محاولة صقل حواس الأحداث بإثارة حب الجمال فى نفوسهم . كما وجهت صاحبة التجربة عناية كبيرة الى التربية الجنسية للحدث والتوجيه نحو مهن تؤمن للحدث مستقبله .

وفي النهاية عرضت لنظام العقوبات التي توقع على الأحداث الذين يرتكبون بعض المخالفات داخل المؤسسة ، وفكرت أنه كان يراعى فيها عدم المساس بشخص الحدث .

— المفاهيم والقضايا في النظرية والبحث ، كريم محمد حمزة .

تهدف هذه الدراسة الى التعريف بما تعنيه المفاهيم والقضايا وموقع كل منهما في بناء النظرية بالإضافة الى عرض للاتجاه العملي في تعريف المفاهيم . ويذكر الكاتب أن الباحث يعجز عن البدء بتناول أى مشكلة بقصد اخضاعها للبحث العلمى الا اذا كان يمتلك هيكلًا أو أطارا من المفاهيم والقضايا المحددة التي توجه مسار استقصاءاته منذ الخطوات الأولى ، وتظل تمارس تأثيرها حتى مرحلة عرض النتائج النهائية للبحث .

وفي تناول الكاتب لموضوع دراسته عرف المقصود بالمفهوم والقضية ثم تحدث عن أنواع المفاهيم والقضايا وبعدها تناول موضوع تحديد المفاهيم ، ثم أنهى دراسته بالحديث من علاقة النظرية بالبحث .

— التدابير الاحترازية في القانون العراقي ، الدكتور اكرم نشأت ابراهيم .

ابتدأ الكاتب بعرض لنشأة التدابير الاحترازية في الفقه الجنائي كنتاج لتهاليم الدراسة الوضعية ، وأوضح اهتمام الفقه بهذا النظام . ولوضح أن الاهتمام بالتدابير الاحترازية تعدى الفقه الجنائي فوجدت مكانها في القوانين الجنائية التقليدية مثل القانون الفرنسي والمصري أو القوانين التي جرت على أنماج مبادئ المدارس الوسطية مثل القانون النرويجي والايطالى والبناني والسوري والعراقي .

أما من موقف القانون الجنائي العراقي من التدابير الاحترازية ، فبين أن القانون العراقي ينتهى الى المدارس الوسطية ، وأن التدابير الاحترازية التي أوردها تنقسم الى ثلاثة أقسام :

١ — التدابير الاحترازية السابقة : وتطبق على من لم يرتكب جريمة وإن كانت ظروف حياته تجعل سلوكه سبيل الاجرام أمرا غالب الاحتمال ، أى يقصد بها مواجهة الخطورة الإجرامية لمثل هذا الشخص .

٢ — التدابير الاحترازية اللاحقة للجريمة : الى جانب العقوبات ، نص القانون العراقي عن تدابير احترازية تطبق على من ثبت في حقه ارتكاب جريمة معينة ودلت ظروفه على أن حالته خطيرة على سلامة المجتمع ، ويستدل على ذلك من ماضيه وسلوكه ومن ظروف الجريمة وبواعثها .

٣ — التدابير الاحترازية لغیر الجديرين بتحمل المسؤولية الجنائية : وهى التي تطبق على الأحداث غير المسؤولين جنائيا وعلى المصابين بمرض عقلى .

— برامج اصلاح السجناء ، يوسف الياس .

يعرض الكاتب في هذه الدراسة لاهمية عملية تاهيل المذنب في المؤسسات العقابية الحديثة ، والتي تبني على أسس علمية وهادفة الى تحقيق التاهيل والاصلاح . وبين ان هذه البرامج تبدأ من لحظة دخوله المؤسسة العقابية وتتمتد الى ما بعد الإفراج فتشمل . برامج الاستقبال والتشغيل ، والتعليم ، والتأهيل الديني ، والتوعية والرعاية البدنية والتأديب والامتيازات والترفيه والاعداد للإفراج ثم الإفراج والعملية اللاحقة .

— الأسر البديلة ، طارق الجبوري .

تهدف هذه الدراسة الى توضيح الشكل العلمي للرعاية الاجتماعية للأطفال الذين مثلت جماعة الأسر الطبيعية في رعايتهم والذين تقع مسئوليات رعايتهم واشباع حاجاتهم المختلفة على عاتق المجتمع وممثليه من الهيئات الاجتماعية .

وذكر الكاتب انه خلال القرن التاسع عشر كانت القاعدة هي ابواء هؤلاء الأطفال في الملاجئ أو المؤسسات الايوائية المختلفة ، ولكن ظهر انها لا تعوض الطفل بالقدر الكافي عن الجو الأسري اللازم له ، لذا اتجه التفكير الى الأسر البديلة لإيداع الأطفال لديها ضمانا لنشوء الطفل في جو أسري يوفر له احتياجاته الاجتماعية والنفسية . ويجب مراعاة توفز شروط معينة في الأسر البديلة حتى تكون قادرة على القيام بدورها بصورة مناسبة .

— التخطيط الحديث للمدن ، عبد الرحمن علي خميس الدليجي .

توضح الدراسة أهمية التخطيط في عصرنا الحاضر وكيف أنه الأساس العلمي الذي تركز عليه سياسات الإنشاء والإنتاج والتعمير وغيرها على ضوء التوزيع العلمي المناسب للموارد المائية والصلاحيات الفنية والقوى البشرية المتوافرة لدى المجتمع . ثم عرضت الدراسة لأنواع التخطيط . وأوضحت أن الاهتمام بموضوع التخطيط الحديث للمدن قد برز بعد الحرب العالمية الثانية حين إعادة بناء المدن التي خرجت خلالها ، وقد روعي في ذلك مجموعة اشتراطات متعلقة بالجو الصحي وتخفيف الازدحام وزيادة المشاريع العمرانية من مدارس ومستشفيات وغيرها من الاشتراطات . ثم تعرضت الدراسة بعد ذلك لعناصر وموضوعات واعتبارات تخطيط المدينة التي تقوم على التنبؤ بالمستقبل والاستعداد لمواجهة .

— تطوير نظم التدابير الوقائية لجناح الأحداث ، د. ف. بالديريف ، عرض وترجمة الدكتور مصباح محمد الخيرو (١)

توضح الدراسة اتجاه السياسة الجنائية السوفيتية الى أساليب الوقاية من الجناح . والاتجاه الى اشراك الاوساط الاجتماعية في هذه التدابير . وتذكر اثر الحرب العالمية وقلة عدد الوسائل التربوية في بعض الاقاليم بما يتناسب مع عدد الاحداث فيها في زيادة حجم الجناح فيها . وترى أن الارتفاع

(١) نشرت هذه الدراسة في مجلة الدولة السوفيتية والقانون ، العدد الاول ، كانون الثاني ١٩٦٦ ، ص ١٠٠ — ١٠٥ .

بمستوى دراسة أسباب الانحراف يشكل جزءا هاما من الاعمال الوقائية ،
وانه لا يجب الركون الى التفسيرات البرجوازية للجنح والتي تعزوه الى
التركيب الشخصى أو الخصائص الفردية . وانها يجب فهم الجناح على انه
نتاج للموامل الاجتماعية . ثم تختتم الدراسة بالحديث عن تطوير أنشطة
الهيئات الحكومية والمنظمات الاجتماعية المكرسة للوقاية من جناح الاحداث .

— الحرمان من الحرية كاجراء للعقوبة الجنائية بحق الاحداث الجانحين وفعاليته الاجتماعية ، كلوجينسكايا ل١٠

يفكر التقرير ان التدابير الاجتماعية الفعالة لها الصدارة في التطبيق على
الغالبية من الاحداث الجانحين في جمهورية لاتفيا السوفيتية ، بينما تطبق
الاجراءات العقابية الجنائية وفي مقدمتها الحرمان من الحرية على الاحداث
مرتكبي الجرائم وذوى الخطورة الكبيرة . ويذكر أن قسم القانون في جامعة
لاتفيا قد قام بدراسة جزئية حول فعالية العقوبة الجنائية ، وقد أجريت هذه
الدراسة على مائة حدث جانح من المحكومين في عامى ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ .
وقد استخدمت الملاحظة والمقابلة الشخصية وكذلك استمارة دراسة الحالة
في اجراء هذا البحث .

وظهر من نتائج هذا البحث أن عددا من هؤلاء الجانحين قد تم اصلاحهم
وتقويمهم ، واطهر ايضا أن عقوبة الحرمان من الحرية لم تكن دائما ذات
اثر ايجابى . وأن تطبيق الافراج المبكر والافراج الشرطى المبكر من الموامل
التي تؤدي الى عدم فعالية هذه العقوبة ، وعودة الجانحين الى الاجرام .

كما تبين أنه بالنسبة للاحداث الذين حكم عليهم جنائيا وحدد امضاء
عقوبتهم في مستعمرة عمل للاحداث ، فإن نقلهم الى مستعمرة عمل أخرى
للكبار بالاضافة الى الافراج المبكر من الموامل المؤدية الى القلق وعدم
الاستقرار بالنسبة للجانحين .

كذلك تبين أن من أسباب تصور فعالية عقوبة الحرمان من الحرية انتهاك
مواعيد التحقيق وتأخير النظر في القضايا وبقاء الاحداث خلال هذه المدة
الطويلة تحت الحراسة وفي الحبس الانفرادى .

— دراسة عن مؤسسة الحجز الاصلاحى للنساء ، اعدتها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالمراق .

تهدف هذه الدراسة الى تقويم المؤسسة لتحديد أسباب الفشل التي
تواجهه لذا فقد اهتمت بعرض واقع المؤسسة من حيث البنية والموقع
والجهاز الادارى والفنى والبرامج والتشريع الذى يحكم البغاء (قانون
مكافحة البغاء — نظام مؤسسات الحجز الاصلاحى) .

وفي الفصل الثانى استعرض التقرير المقترحات والتوصيات المتعلقة
بمفهوم وطبيعة مؤسسات رعاية وتأهيل البغايا وبموقع ومبنى المؤسسة
وبالجهاز الادارى والفنى وبالبرامج المقترحة (برنامج الاستقبال — البرنامج
التعليمى التوجيهى — برنامج العمل — برنامج الامتيازات — برنامج

الرعاية البدنية والصحية — برنامج الرعاية اللاحقة — رعاية أفراد أسرة
البنى المسنولة عن أعالئهم) وكذلك المقترحات الخاصة بالتعديلات التشريعية
على قانون مكافحة البغاء ونظام مؤسسات الحجز الإصلاحى .

— دراسة استطلاعية لحالة جماعات تمارس انحرافات سلوكية فى احدى
ضواحي بغداد . اعدھا المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائنة
بالمراق

هذه الدراسة عبارة عن دراسة استطلاعية لظاهرة تعاملى جماعات من
الذكور لمهنة الرقص ولاشكال مصاحبة من السلوك غير السوى كالانحراف
الجنسى فى ضاحية من ضواحي بغداد . وقد اتبع فى هذه الدراسة منهج
دراسة الحالة عن طريق استخدام المقابلة غير المحددة باستشارة لمعرفة
التاريخ الشخصى للحالات التى امكن دراستها . الى جانب الملاحظة .
وقد تركزت الدراسة على الموضوعات التالية :

- ١ — تحديد الظاهرة موضوع الدراسة .
- ٢ — وضعها فى الاطار التاريخى والاجتماعى الخاص بها .
- ٣ — مدى خطورتها واهليتها لدراسة اعمق فى المستقبل .
- ٤ — تحديد الظروف التى يمكن اعتبارها عوامل أساسية فى نشوئها .
وفى النهاية قمت الدراسة نتائجها ومقترحاتها منها :

١ — أن للظاهرة امتدادا جغرافيا واسعا يتمثل فى عدد متزايد من الفرق
التي تمارس هذا السلوك غير السوى وهو ما يقتضى دراسة الظاهرة
بصورة شاملة .

٢ — أن موقف المجتمع المحلى من الظاهرة يتميز بالقبول المتمثل فى
استمرار التعامل مع هذه الفرق فى الحفلات ، وفى نفس الوقت بالرفض
الذى يتمثل فى عدم قبول هذا السلوك الذى يتناقى مع قيم الرجولة .

٣ — أن هذه الجماعات تشكل وحدات اجتماعية ذات ثقافات فرعية
مضادة لحضارة المجتمع .

- ٤ — أن هذه الجماعات قد تمارس اشكالا من السلوك الاجرامى .
- ٥ — أنه يجب استكمال هذه الدراسة بدراسة أخرى أكثر شمولاً لوضع
اسس للعلاج السليم .

— نذوات —

وقدمت المجلة عرضا لبعض النذوات والحلقات الدراسية العربية وهى :

- الندوة العربية العلمية حول دراسة ظاهرة البغاء ووسائل مكافحته .
- الندوة الدولية العربية حول ظاهرة تعاملى المخدرات .
- الحلقة الدراسية العربية عن دور الجمهور فى منع الجريمة والوقاية
منها .

— الندوة العربية العلمية حول دراسة ظاهرة تعاملى المسكرات والادمان
عليها .

كذلك قمت المجلة تقريراً عن أعمال المركز القومى للبحوث الاجتماعية
والجنائنة بالمراق وقرارات المؤتمر الاول لوزراء الشؤون الاجتماعية العرب،
وتقريراً عن الحلقة الرابعة للبحوث فى القانون .

الوسائل الحديثة في الحرب الكيميائية (ب)

دكتورة ب. فهم ونكتور م. وجيه

هذه المقالة تصف اعراض التسمم بالمواد الكيماوية المستعملة في الحروب الحديثة وهي اما مواد قاتلة او مواد تنقذ الانسان احدى قدراته او مواد تسبب له الضيق والضجر الشديدين .

References

- 1— W.H.O. Chronicle : Chemical and biological Weapons, Vol. 24, No. 3. March 1970, p. 99-109.
- 2— Halmstedt, B. Pharmacology of Organophosphorus cholinesterase inhibitors. Pharmac. Rev., 1959, 11, 567-688.
- 3— Heath, D.F. Organophosphorus Poisons. Oxford. London - New York; Paris, 1961. Pergamon press.
- 4— Durham, W.F. & Hayes, W.J. Jr. Organic Phosphorus poisoning and its therapy. Arch. Envir. Hlth, 1962, 5, 21-47.
- 5— Coleman, I.W., Little, P.E., Paton, G.E. & Bannoud, R.A.B. Cholinolytics in the treatment of anticholinesterase poisoning. IV. The effectiveness of 5 binary combinations of cholinolytics with oximes in the treatment of organophosphorus poisoning. Can. of Physiol. Pharmacol., 1966, 44, 742-764.

2 — *Toxic proteins :*

This group includes certain proteins which are highly toxic and they occur in nature having a high molecular weight. We will mention two examples of these :

a) Ricin : It is produced on a large scale as a by-product in the process of extraction of castor oil from the castor oil bean. The lethal dose of aerosols of the crude toxin is estimated to be the same as that of sarin but more highly purified material might be more toxic than the agent VX. Less developed countries who lack the manufacturing capacity to produce nerve gases can easily produce ricin and apply it as a potent warfare agent.

b) Botulinal toxins : These are liberated from *Clostridium botulinum* and they are potent neurotoxins. Thus by cultivating this organism and purification of the neurotoxic proteins extracted from the culture it is easy to produce it on a large scale.

2 — *Incapacitating Agents*

The action of these agents is limited to incapacity of victims involved not amounting to death.

We have two groups of these. The staphylococcal enterotoxins, of which the most extensively studied is the type B toxin called SEB being stable and not affected by heat and giving a picture of food poisoning. The second group includes the psychotropic drugs which affects the central nervous system leading to hallucinations which are mostly visual.

3 — *Harassing Agents*

These are the least dangerous leading to temporary incapacity only. They were originally made for police operations, such as riot control.

As an example of these we have the agent called CS (o-chlorobenzalmalononitrile). It produces a wide range of unpleasant symptoms, and is about ten times more potent than CN (m-chloroacetophenone).

The lethal dose for man varies from 25000 to 15000 mg-min/m³.

central nervous system damage can occur as a result of anoxaemia.

B : V agents.

These constitute another series of nerve gases which are 10 times more toxic than sarin. The respiratory lethal dose is 0.1 mgm. In addition as little as 5 mgm. of a V agent are needed to kill a man if applied to his skin, as compared with 1000-2000 mgm. of sarin and about 5000 mgm. of mustard gas.

They were discovered during the year 1955 and were first prepared as potential insecticides. Their toxic effects are identical with those produced by the "G" agents.

The most potent member of this group is the agent called VX, this compound could be used to create long-term hazards by contaminating ground vegetations and equipment in which case it is applied as a coarse liquid spray.

Treatment

Since the lethal action of nerve-gases is due to respiratory failure thus artificial respiration is life saving (Halmstedt)⁽²⁾.

However even when the airways are cleared and atropine is given to reduce bronchial secretion and bronchospasm, increased airway resistance usually renders artificial respiration initially difficult and care must be taken to avoid excessive respiratory pressure.

Numerous drugs particularly those who compete with acetyl choline for the various cholinceptive receptors reduce or abolish symptoms of poisoning (3,4). Oximes particularly mono and bisquaternary pyridine aldoxime such as pralidoxime and TMB-4 have dramatic effect. (3,4,5)

Their effect is greatly enhanced when given with atropine or atropine like drug.

If applied in liquid form on the bare skin it penetrates somewhat less rapidly, but two or three drops may kill within half an hour. Ordinary clotting cannot be relied upon for protection as it is quickly penetrated within a few minutes.

The estimated respiratory lethal dose for serin is one milligram as compared with 50 mgm for phosgene (one of the most effective agents used in the first world war). The dangerous qualities of the nerve poisons are attributable to the irreversible inhibition of choline esterase. This leads to accumulation of acetyl choline in excessive amounts and hence all neuromuscular mechanisms are upset. Voluntary muscles including those of respiration finally become paralyzed and smooth muscles pass into state of spasm. The inhibition of choline esterase activity may persist for many weeks.

The signs and symptoms of poisoning include muscarine-like effects, nicotine-like effects and central nervous system effects. They can be summarised as follows :

In mild cases the main symptoms will be tightness of the chest and throat, intense headache, constriction of the pupils and difficulty in focusing. There may be nausea, vomiting, dizziness, abdominal pain and diarrhea. A severe case of nerve gas poisoning will present itself as one of acute asphyxia with cyanosis, severe sweating and copious salivation, lacrimation and moisis. The nose may be involved producing rhinorrhea or a profuse watery discharge. Inhalation of the gas produces pressure-like pain in the chest from the spasm in the bronchial tree, increased production of bronchial secretions which may interfere with breathing, wheezing and cough. Nausea, vomiting and diarrhea may occur from the effect on the gastro-intestinal tract. The nicotine-like effects produce muscle weakness and sometimes generalised muscular fibrillation. The muscles of respiration are weakened or paralyzed, the diaphragm being affected most, thus producing one of the most serious effects of the agent.

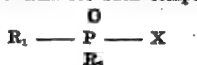
Also, due to anoxia brought about by the gas there is anxiety, restlessness, headache and dizziness, muscle twitches and tremors, up to convulsions. Death occurs suddenly from the effects of anoxia which leads to respiratory and circulatory failure. Even if poisoning does not prove fatal, irreversible

The most dangerous of these are the lethal agents, the least dangerous are the harassing agents, although sometimes an incapacitating agent may be lethal if the victims are suffering from malnutrition or they are exposed to unusually high concentrations as in enclosed spaces or in the near vicinity of the weapons used.

Lethal Agents :

1 — Nerve gases. These include the "G" and "V" agents⁽¹⁾.
A : G. agents. These highly toxic chemical agents were discovered during the second world war. The members of this group are similar both chemically and toxicologically, to many of the organophosphorus insecticides.

A general type formula for such compounds is as follows :



R_1 = alkoxy

R_2 = alkoxy, alkyl or tertiary amines

X = F or C = N.

The best known of these compounds are Sarin, Taboun and Soman.

	R_1	R_2	X
Sarin	OCH_2CH_3	$-\text{CH}_3$	F
Tabun	OCH_2CH_3	$\text{N}(\text{CH}_3)_2$	$\text{C} = \text{N}$
Soman	$\text{OCH}-\text{C}(\text{CH}_3)_2$	$-\text{CH}_3$	F

These substances are absorbed through any body surface and when dispersed as a vapour or aerosol or adsorbed on dust are readily absorbed through the respiratory tract or conjunctiva or by the ingestion of contaminated food or water.

They are amazingly rapid in their action and are effective in extremely low concentrations. One deep breath may be sufficient for inhalation of a lethal dose and a few droplets applied unnoticed to the exposed skin may result in death.

MODERN WARFARE AGENTS

BAHIRA FAHIM (M.D.) — IBRAHIM M. WAGIH (M.D.)*

Pessimism is sometimes the best way to prevent calamity. It is difficult for many individuals to face the possibility that chemical agents might be used. Bullets, and shell fragments they can accept but the idea of using a poisonous gas produces a feeling of frustration and hopelessness. In addition, it is inevitable that with the new weapons the vast non-military population could be involved to a degree that would overwhelm our existing health resources and facilities. A large scale use of these chemical agents could cause unpredictable long-term changes in man's environment.

Also isolated attacks on civilian targets and sabotage attacks for example, on water supply systems could cause health, medical emergencies including mass illness, deaths.

Futhermore, in military operations, chemical agents would be used in high concentrations and this could lead to serious casualties both in the target area and for considerable distances downwind, even if civilians were not being directly attacked.

Classification

Chemical warfare agents are usually divided into three main groups :

- 1 — Lethal agents.**
- 2 — Incapacitating agents.**
- 3 — Harassing agents.**

* Lecturer Forensic Medicine and Toxicology Eln Shams University.

* Assistant Prof. Forensis Medicine and Toxicology, Mansoura Faculty of Medicine.

**ارتفاع تركيز الميتهيموجلوبين الناتج عن التسمم في الاطفال
مع دراسة ميكانيكية التسمم
دكتور بهيره على فهم ، دكتور محمد خليل عبد الخالق ، دكتور احمد
فرج والتكوير عادل فهمي (١)**

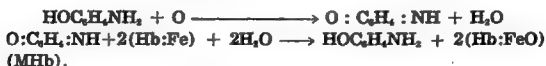
يتناول هذا البحث دراسة عن السموم والخصائص الكيميائية للدم التي تؤدي الى تكون مادة الميتهيموجلوبين به . كما اشتمل على دراسة ووصف لحالات حدث لها تسمم بمواد ، النيتروبنزين ، والنفثالين والنونالجين كينين ادى الى تكون مادة الميتهيموجلوبين كما ان البحث يصف طرق تشخيص مثل هذه الحالات وطرق علاجها .

وقد خلص البحث الى ان تحديد انواع مادة الميتهيموجلوبين التي قد تتكون بالدم له اهمية عملية أكثر من مجرد اهميته الاكاديمية — حيث ان كل نوع له طريقة مختلفة تؤدي الى تكونه كما انه يوجد لكل صنف منها طرق علاج مؤثرة مختلفة لذا فانه لا يجب أن نقنع بمجرد اثبات وجود تلك المادة عن طريق البحث الاسبكتروسكوبى لها بل يجب أن نبحث كيميائيا عن الدورات الانزيمية الموجودة داخل الكرات الحمراء والتي قد تكون السبب في تكون مادة الميتهيموجلوبين .

REFERENCES

- 1) Cornblath, M. and Hartman, A.F.; J. Pediat 33, 421 (1948).
- 2) Ross, I.D. and Desforages, J.F.; Pediatrics 23, 718 (1959).
- 3) Rodanaki, O.; Pharmacol. Rev. 3, 144 (1951).
- 4) Evelyn, K.A. and Malloy, H.T.; J. Biolog. Chem. 126, 655 (1938).
- 5) Prewer, G.G. et al; JAMA 180, 386 (1962).
- 6) Vennesland, B.; Methods in Enzymology 2, 719 (1955).
- 7) Abdel-Khalek, M.K.; M.D. Thesis, Med. Faculty, Cairo University (1965).
- 8) Jacobs, M.B.; Analytical Chemistry of Industrial Poisons, Hazards and solvents, Interscience, 1941.
- 9) Ewing, M.C. and Mayon-White, R.M.; Lancet 260, 931 (1951).
- 10) Wallace, W.W.; JAMA 133, 1280 (1947).
- 11) Darling, R.C. and Roughton, F.J.W.; Am. J. Physiol. 137, 56 (1942).
- 12) McDonald, W.B.; Med. J. Aust. 38, 145 (1951).
- 13) Kravitz, H.; Elegant, L.D.; Kaiser, E. and Kagan, B.M.; Am. J. Dis. Child. 91, 1 (1956).
- 14) Harely, J.D. and Robin, H.; Nature 198, 397 (1963).
- 15) Jaffe, E.R.; Blood 21, 561 (1963).
- 16) Ross, J.D.; Blood 21, 51 (1963).
- 17) Scott, E.M. and Griffith, I.V.; Biochim. et Biophys. acta 34, 584 (1959).
- 18) Gibson, Q.H.; Biochem. J. 42, 13 (1948).
- 19) Barton, G.M.G.; Lancet 1, 190 (1954).
- 20) Dern, R.J.; Beutler, E. and Alving, A.S.; J. Lab. & Clin. Med. 45, 30 (1955).
- 21) Wood, W.B. Jr.; JAMA 11, 1916 (1938).
- 22) Brewer, G.J.; Alving, A.S.; Kellermeyer, R.W. and Tarlov, A.R.; J. Lab. & Clin. Med. 59, 905 (1962).
- 23) Ford, C. and Hansen, R.C.; Am. J. Med. Technol. 2, 14 (1936).
- 24) Davidson, L.S.P. and Fullerton, H.W.; Quart. J. Med. 7, 43 (1938).
- 25) Rhoads, C.P. and Miller, D.K.; J. Exp. Med. 67, 273-99 (1938).
- 26) Zuelzer, W.W. and Apt, L.; JAMA 14, 185 (1949).
- 27) Gidron, E. and Laner, J.; Lancet 1, 228 (1956).
- 28) Haggerty, R.J.; New England J.M. 225, 919.
- 29) Mackell, J.V.; Rieders, F.; Brieger, H. and Bauer, R.; Pediatrics 7, 722 (1951).
- 30) Schaffer, W.B.; Pediatrics 7, 173 (1951).
- 31) Zeitoun, M.M.; J. Trop. Ped. 5, 73 (1959).

benzene forms a complex with Hb which is stable until a reducing agent is introduced when MHb is formed immediately. From this it is apparent that the actual MHb former is an intermediate between the nitroso and hydroxylamino compound ;



According to the above equations, one molecule of aminophenol can oxidized two atoms of Hb-iron, but since quinone-imine is regenerated, one molecule of aminophenol can convert an almost unlimited quantity of Hb to MHb.

Additional factors are at work in these small children (cases No. 1 and 2) rendering them more susceptible to methemoglobinemia from nitrobenzene at dosage levels which may not affect older individuals : a) they both showed a raised level of hemoglobin F when their bloods were submitted to cyanogel electrophoresis. Fetal hemoglobin was proved to form MHb more readily than does adult hemoglobin, b) there is also a relative immaturity of the NADH dependent reductase system in this period of age^(16, 18).

Treatment is fortunately comparatively simple, and is rapidly effective in all but the most severe cases. The cases reported above showed clinical improvement within hours from admission to hospital. In case No. 1 where cyanosis was severe, methylene blue given intravenously in 0.4% solution, 1 mg/Kg body weight produced clinical cure within 30 minutes. In moderately severe cases ascorbic acid by mouth or intravenously will produce a cure within 12 to 24 hours (as in case No. 2 'Fig. 1'). Such infants may die if the cyanosis is attributed to congenital heart disease and treatment is not given.

In all the cases the diagnosis depended primarily on accurate history taking, inquiring about recent medicines or the ingestion of some house-hold substance or drug. Moreover, one should not rest content with the diagnosis but should seek biochemical assistance in examining the enzyme systems within the red cells. It is believed that similar cases may then arise more often than has previously been recognized and less blame may be put on «Idiosyncrasy» as an explanation for the sudden onset of cyanosis and hemolysis.

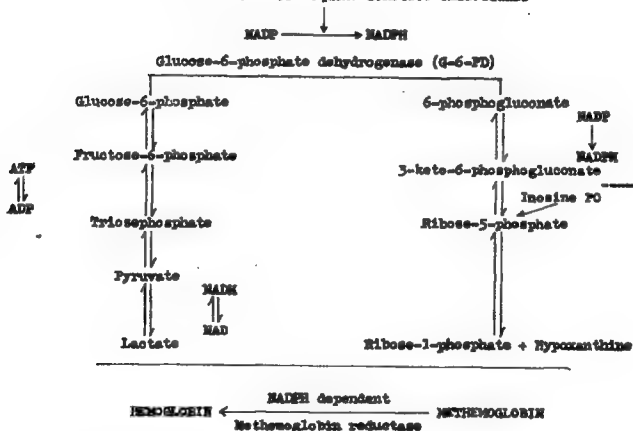


Fig. 4: A scheme of a portion of the carbohydrate metabolism of the red blood cell. In primaquine sensitive individuals there is a defect of G-6-PD. This causes a decreased conversion of NADP to NADPH (After Beutler, E.; *Blood* 14: 103-129 (1959)).

the low levels of G-6-PD in their bloods (Table I). The produced hemolysis and the dissolution of the pigment outside the red cells aggravated the condition as the reducing ability of the plasma is quite limited and further oxidation of Hb to MHb became appreciable. This is evidenced by the presence of oxyhemoglobin in their sera and of MHb in the supernatant fraction of the centrifuged urine. (A more accurate term would be methemalbuminaemia). This can explain the finding that hemolytic anaemia and hemoglobinuria were more conspicuous than the cyanosis in such cases.

Acute hemolytic anaemia following the administration of quinine has been described^(15,23) and it is well known that its therapy should be avoided when there is a history of some hemolysis. In our case No. 4, where there is evidence of considerable intravascular hemolysis and MHb formation, a potentiating effect of novalgine (methylaminomethane sulphonated derivative of antipyrine) may be considered. Other possible factors which may have a bearing on the aetiology are : a) an increase in the red cell fragility produced by the «fever»^(23,24) b) by the patient's poor nutritional state⁽¹⁵⁾.

Similar findings have been described in patients who had suffered from naphthalene poisoning. Zuelzer⁽²⁵⁾ described four Negro infants in whom methemoglobinaemia, acute hemolytic anaemia, and hemoglobinuria followed the ingestion of moth balls. They induced the same findings experimentally, but, they attributed differences in response of individuals to variations in intestinal absorption of naphthalene and the detoxifying ability of the liver. Since then there have been additional cases reported in the American and British literature⁽²⁶⁻³⁰⁾ were Negroes and the Eastern races appeared to be far more susceptible than the Western races.

However, contrary to these cases, more commonly the normal reducing mechanisms are intact, but, overwhelmed by the large amounts of MHb produced by the toxic agents (cases 1 and 2). In these cases the methemoglobinaemic cyanosis was induced by «bitter almond» oil which proved to be adulterated by nitrobenzene. Bitter almond oil is known to the lay people as a laxative, a soothing agent and an antipyretic. Mothers often resort to certain shops of native remedies to get the oil where a substit-

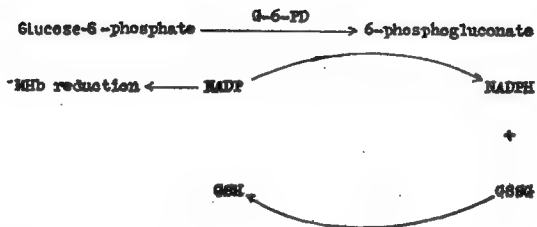


Fig. 3 : The key role of G-6-PD in the generation of NADPH required for reduction of oxidized glutathione (GSSG) to the reduced form (GSH).

In the acquired toxic methemoglobinaemia the enzyme is inhibited by thiol poisons and oxidants in general (owing to its sulph-hydryl group).

Similarly, a deficiency or a congenital absence of this enzyme (diaphorase I) may lead to a rise of MHB to form about 30% of the total pigment⁽¹⁸⁾. Further rise is probably prevented by nonspecific reducing substances as ascorbic acid and glutathione. The frequency of this deficiency may explain the ease with which young infants develop methemoglobinaemia.

The second mechanism (diaphorase II) plays a smaller role in the reduction of MHB. This reduction operates in conjunction with the formation of the reduced triphosphopyridine nucleotide NADPH. In the erythrocyte there are only two reactions producing NADPH both steps in the hexose monophosphate shunt (Dickens Scheme)⁽¹⁸⁾. The first of these is the generation of NADPH upon the oxidation of glucose-6-phosphate to 6-phosphogluconate in the presence of glucose-6-phosphate dehydrogenase (G-6-PD). The second reaction, dependent on the normal formation of the first, generates NADPH upon the oxidation of 6-phosphogluconate in the presence of 6-phosphogluconic dehydrogenase (6-PGD). The formed NADPH does not react with MHB, but requires an intermediate hydrogen carrier (methylene blue), and the reaction is catalyzed by diaphorase II⁽¹⁸⁾.

A deficiency of G-6-PD, an inherited inborn error of erythrocyte metabolism, will lead to deficient generation of NADPH. A consequent instability of erythrocyte glutathione results (Fig. 3), and one could postulate that loss of activity of the sulphhydryl containing enzyme could lead to hemolysis⁽¹⁶⁻¹⁹⁾. This defect constitutes the basis for sensitivity to certain drugs and to fava beans^(12, 20, 21) (Primaquine-sensitive). However, the hemolysis induced by these drugs seems to be mediated through MHB accumulation in the erythrocytes followed by their auto-oxidation destruction⁽²²⁾ as these individuals have a diminished capacity for reducing MHB⁽²⁾ (Fig. 4).

These facts explain the rapid and extensive accumulation of MHB and the acute hemolytic anaemia after the ingestion of naphthalene in case No. 3 and novalgine-quinine in case No. 4 who proved to be primaquine-sensitive subjects as evidenced by

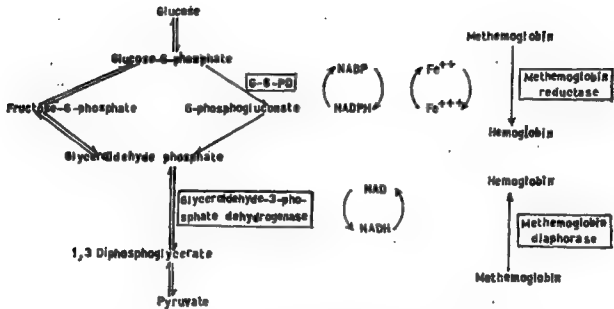


Fig. 2 : Erythrocytic methemoglobin reducing mechanisms of the glucose pathway

than those produced by the same amount of anaemia. Consequently, some further action besides the lowering of the oxygen carrying power of the blood has been suspected⁽¹²⁾. In addition there is a shift to the left of the oxygen saturation curve of the remainder of the functioning Hb (as in the presence of carboxyhemoglobin), so that the liberation of oxygen to the tissues is decreased⁽¹¹⁾. The mechanism of this effect has been attributed to the formation of compounds intermediate between Hb, which is wholly ferrous, and MHb which is wholly ferric, the conversion of one or more of the four ferrous atoms in the Hb molecule to ferric leading to an increased affinity of the remaining ferrous atoms for oxygen⁽¹¹⁾. Oxygen carriage may also be diminished because of inactivation of cytochrome⁽¹²⁾. The severe anoxia resulting from combination of these factors, if poisoning is severe, endangers life.

In the normal red cell, MHb is being formed continuously by a side reaction of Hb auto-oxidation, but, this process is kept in check by active reducing mechanisms so that only traces of MHb are found in the circulating blood. Kravitz and his associates⁽¹³⁾ gave the following values for MHb in normal subjects: premature infants 2.2%, infants up to one year 1-1.5%, and older children and adults up to 1%. The higher normal values and the susceptibility of infants to toxic methemoglobinaemia^(1,2,13) suggest that there may be a defect in the system which maintains the iron of Hb in the ferrous state.⁽¹³⁾ This is maintained by at least two enzymatic reducing mechanisms both associated with erythrocytic glucose metabolism (Fig 2) ⁽¹⁴⁻¹⁷⁾

The main normal mechanism depends on the enzyme methemoglobin diaphorase (diaphorase 1). This enzymatic reduction is coupled by the diphosphopyridine nucleotide system ($\text{NAD} \rightleftharpoons \text{NADH}$) to the anaerobic Embden-Meyerhof pathway of glycolysis. The chief reactions are:

- a) Lactic acid + NAD \rightleftharpoons pyruvic acid + NADH.
- b) Glyceraldehyde-6-phosphate + NAD \rightleftharpoons diphosphoglycerate + NADH.
- c) Methemoglobin + NADH \rightleftharpoons hemoglobin + NAD.

These reactions require the presence of lactic and triose phosphate dehydrogenases and a prosthetic group, glutathione.

and examination showed a generalized peculiar grayish pale colour of the skin specially over the lips, ear lobes and nails. His temperature was 39° blood pressure 100/70 mmHg., the pulse rate was 60/minute and the respiration rate 18/minute. His spleen was just palpable, but no other abnormality was detected in the abdomen, heart, lungs or nervous system. The patient passed dark reddish-brown urine which even deepened more on the second day.

Investigations — Benzidine test was positive for urine and spectroscopy of the second day sample showed the typical methemoglobin bands, pH 5.0, no albumin, no red cells and no casts. The peripheral blood smear showed : Hb 30%, red cells 2,400,000/cmm, leucocytic count was 12,000/cmm. A sample of the venous blood was brown in colour and revealed methemoglobin and oxyhemoglobin bands by spectroscopy.

Progress and treatment — Blood transfusion was given on the same evening (250 ml fresh blood) together with 500 ml of a 5% glucose solution to initiate diuresis and potassium citrate to alkalinize the urine. Slight improvement occurred and he was given another blood transfusion (250 ml) after 12 hours. Twenty four hours later, Hb became 45% and red cells 2,800,000/cm. A third blood transfusion was given (250 ml). Ascorbic acid in a total dose of one gm/day was given intravenously. On the third day the condition ameliorated then a gradual steady improvement occurred until discharge from hospital one week after admission. The patient was requested to return for further investigations. When seen after one month Hb was 82%, red cells 4,200,000/cmm, white cells 6,900/cmm. and no abnormality was found in the urine.

DISCUSSION

Oxidation of ferrous hemoglobin iron to the ferric state results in a pigment called methemoglobin (MHb) which is incapable of being oxygenated i.e. is valueless as a respiratory pigment. Various poisons activate the oxidation of ferrous (Fe^{++}) to the ferric (Fe^{+++}) in the iron porphyrin compound heme, forming MHb. The quantity of the poison necessary to activate these changes to a degree sufficient to cause intense cyanosis is often surprisingly small and the signs of toxicity are much greater

Case No. 3 :

A boy child, aged four years, had ingested an unknown number of moth balls (naphthalene) after which he developed abdominal pain, a progressive discolouration of the skin, grunting respirations and hematuria. On examination, the child was restless, dyspnoeic and sweating profusely. There was a generalized grayish-palor of the skin; tachycardia, pulse rate 100 per minute and tachypnea, respiration rate 60 per minute. The abdomen was normal and spleen could not be palpated. The father of the child made the remark of a similar reaction occurring for the child's cousin (mother's side) following the administration of "anaesthesia" for tonsillectomy.

Investigations — The urine was first passed after 4 hours, deep brownish in colour, acid reaction, with a specific gravity of 1016, albumin + + +, no red cells, Benzidine test was positive and the supernant fraction of the centrifuged urine sample showed absorption band of methemoglobin. The blood was dark brown in colour and spectroscopic examination showed methemoglobin and oxyhemoglobin bands in plasma. Blood picture showed: Hb 40%, red cells 2,180,000/cmm and white cells 10,000/cmm. As inquiry pointed to a familial condition further tests were performed : osmotic fragility of the red cells, hemolysis started at 0.46% and was completed at 0.28%, mean corpuscular fragility, 0.33 + . Hemoglobin by cyanogel electrophoresis revealed a normal pattern.

Progress and treatment — the stomach was washed out by a salt and water emetic on admission and transfusion of 200 ml fresh compatible blood was given. Alkaline therapy was initiated. The cyanosis gradually and completely cleared by the third day and the urine became light brown in colour to return gradually to normal 8 days after admission.

Case No. 4 :

A seven years old, boy farmer, was admitted to hospital having had a severe febrile condition for which he was given two tablets of novalgin-quinine, but his condition became worse. He had headache, easy fatiguability and the mother noticed that his urine became scanty and dark in colour. The child was thin

parent pain on defecation for which the mother applied "bitter almond" oil daily for three consecutive days. It was given rectally by means of a small paper cone (acting like a suppository). Local examination of the rectum revealed congestion and the presence of a small fissure.

Investigations — Urine was brownish red in colour and contained albumin ++, hemoglobin and red cells. Benzidine test was positive. The blood picture showed hemolytic anaemia with a normal differential leucocytic count: Hb. 70%, red cells; 3,280,000/cmm. and serum was turbid and coloured. A venous blood specimen showed the typical brownish appearance of methemoglobin to the naked eye. Spectroscopic examination of the sample performed 12 hours later (in the Toxicology Department) was negative. The lack of cardiac and respiratory abnormalities led to reexamination for methemoglobin one day later (36 hours after admission) by a more sensitive technique (Evelyn and Malloy). The concentration of methemoglobin was found to be 34%. The next morning the blood curve showed 6% methemoglobin and another day after it was 3%.

A specimen of the bitter almond oil was obtained and sent to the Toxicology Department for analysis. Using the technique of Jacob's⁽²⁾, the presence of nitrobenzene was proved and the sample was found to consist of cotton seed oil, sodium chloride and nitrobenzene.

Treatment and progress — Ascorbic acid in a total daily dose of 300 mg was given divided with the four-hourly feeds, together with a total dose of 1.5 gm of sodium citrate per day. Alkaline therapy was intended to prevent anuria due to crystallization of hemoglobin in the kidneys. A course of penicillin was initiated to guard against bronchopneumonia. Cyanosis deepened during the first 12 hours then gradually started to improve with the administration of vitamin C and faded completely within three days after admission. The peripheral blood picture and the urine gradually returned to normal within six days (Hb 78% and red cells 3,900,000 per cmm.). Ten days after admission complete remission occurred and the infant was discharged cured.

CASES INVESTIGATED

Case No. 1 :

A male infant, breast fed, aged 3/12 10/30, presented to outpatient clinic, Pediatric Hospital, Cairo University, because of a progressive cyanosis of one day's duration.

Two days prior to admission he had mild constipation for which the mother gave him three tablespoonfuls of "bitter almond" oil as a laxative. Physical examination was unremarkable except for the marked grayish cyanosis and a just palpable spleen. Venous blood was chocolate brown in appearance. There was an inevitable delay in spectroscopic examination of the sample. The blood was negative for methemoglobin as it was not appreciated that to demonstrate the absorption band, if examination is delayed, it is necessary to store the specimen of blood "under oil" in the refrigerator⁽¹⁰⁾. However, the mode of onset, the lack of cardiac and respiratory abnormalities and the rapidity of response to treatment made the diagnosis of methemoglobinaemia certain.

Treatment consisted of methylene blue in a 0.4% aqueous solution given intravenously 1.0 ml (1 mgm/Kgm body weight) as this was the only sterile solution available. Ascorbic acid was administered in an oral dose of 50 mg. and repeated four-hourly for two days. A course of penicillin was given. Following the methylene blue injection a rapid (30 minutes) remarkable clearance of the cyanosis was noted. On discharge, three days after admission, the child was perfectly alright.

Case No. 2 :

A female infant, aged 4/12 5/30, was admitted to the Pediatric Hospital, Cairo University, suffering from cyanosis and dyspnea. A diagnosis of congenital heart disease was made before admission. On examination, there was a generalized grayish-blue cyanosis of the skin specially over the lips and fingers which were almost black in colour. She had labored respiration but there was no evidence of any abnormality in the heart, lungs, or nervous system. On inquiry it was found that during the previous week the infant had constipation and ap-

Glutathione reductase activity compared to the normal is shown in Table II, where blood No. 3 and No. 4 revealed

decreased glutathione reductase activity when compared to No. 2 which was within normal limits.

Cyanogel electrophoresis showed a raised level of hemoglobin F in both No. 1 (aged 3 months) and No. 2 (aged 4 months), while No. 3 (aged 4 years) and No. 4 (aged 7 years) showed hemoglobin A only.

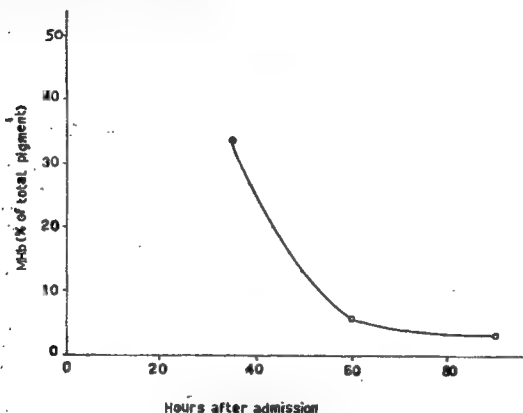


Fig. 1 : Reduction of methemoglobin level under treatment with 300 mgm per day ascorbic acid.

Table I

Subjects Tested	G-6-PD
Patient No. 2	Within normal
Patient No. 3	Less than normal
Patient No. 4	Deficient

Table I : Illustrate the G-6-PD activity of hemolysates obtained from the cases as compared to the normal.

Table II

Subject Tested	Glutathione reductase generated
Patient No. 2	Within normal
Patient No. 3	Less than normal
Patient No. 4	Deficient

Table II : Shows glutathione reductase activity of hemolysates obtained from the patients and compared to the normals.

MATERIAL AND METHODS

.....Samples from the peripheral blood of the cases were studied as described in the reports.

For methemoglobin determination the blood samples were collected into tubes containing potassium and ammonium oxalate mixture and kept ice-cold until analyzed 2-3 hours later. Using the method of Evelyn and Malloy⁽⁴⁾, which depends on the increase in transmission of red light when methemoglobin is removed by addition of cyanide, the absorption band at 630m μ was made more intense by dilution with a pH 6.6 phosphate buffer. The absorption maximum was abolished by the conversion of methemoglobin to cyanomethemoglobin on the addition of potassium ferricyanide. The resultant decrease in optical density is directly proportional to the concentration of methemoglobin.

Prewer's method was used in estimating the relative percentage (to the normal) of glucose-6-phosphate dehydrogenase⁽⁵⁾. Glutathione reductase was measured titrimetrically with iodate⁽⁶⁾. Cyanogel electrophoretic technique was used in determination of hemoglobin pattern⁽⁷⁾.

Nitrobenzene was determined as dinitrobenzene using Jacobs method⁽⁸⁾.

RESULTS OF ANALYSIS

Methemoglobin determination for case No. 2, where the causative agent was nitrobenzene, done 36 hours after admission, showed methemoglobin concentration to be 34%. Sixty hours from admission, the blood curve showed 6%, and 24 hours later, it was 3% (Fig. 1). These figures are likely to be an underestimate of the actual concentration of methemoglobin present as under the conditions of storage, the methemoglobin content diminishes rapidly⁽⁹⁾.

Results of glucose-6-phosphate dehydrogenase activity in the blood of the three cases (2, 3 and 4), are presented in Table 1. There was a deficiency of this enzyme in cases No. 3 and 4.

METHEMOGLOBINAEMIA RESULTING FROM POISONING IN CHILDREN, WITH INVESTIGATIONS INTO THE MECHANISM OF TOXICITY

By

**B.A. Fahim (M.D.),⁽¹⁾ M.K. Abdel-Khalek, (M.D.),⁽²⁾
A. Farag (Ph.D.)⁽³⁾ and A.M. Fahmy (Ph.D.)⁽⁴⁾**

INTRODUCTION

Apart from familial idiopathic types, infants appear to be more susceptible to methemoglobinaemia when exposed to toxic agents in doses which would not affect an older child or an adult^(1,2). The condition may be produced by a variety of ways, non of which are really common and a wide range of drugs and chemicals may cause formation of this abnormal pigment^(3,4).

Since different mechanisms of formation exist and different effective means of therapy are available, the recognition of distinct varieties of methemoglobinaemia is of something more than academic interest. One should not be content with the spectroscopic demonstration of methemoglobin in the blood but should seek biochemical assistance in examining the enzyme system within the red cells.

In this communication, a study of the toxicological and biochemical aspects of methemoglobinaemia is combined with the description and investigations of the mechanism of poisoning by nitro-benzene, naphthalene and novalgin-quinine. The awareness and recognition of this toxic condition as a cause of unexplained cyanosis are stressed as the diagnosis and proper treatment may be life-saving.

(1) Lecturer of Forensic Medicine, Eln Shams University.

(2) Lecturer of Pediatrics, Cairo University.

(3) Professor of Toxicology, Cairo University.

(4) Expert, National Center for Social and Criminological Research.

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES
INDEX

Page

Researches :

- The Juvenile Court, A Case Study
Dr. Adel Azer and Sahoia Bakir 167

Articles :

- Fingerprints as a Legal Proof in Criminal Procedure.
Dr. Adel Ghanem 183
- Les Circonstances et ses Effets sur la Sanction du
Provocateur.
Dr. Ahmed El Magdoub 195
- Law between Conformity and Deviation.
Atif Fouad... .. 209
- The Sociology of Deviancy within the Mass Society
El-Sayed Sheta... .. 219

Reviews :

- Review of Social and Criminal Researches 243

In English :

- Modern Warfare Agents.
Dr. B. Fahim and Dr. M. Wagih 258
- Methemoglobinaemia Resulting from Poisoning in
Children.
Dr. Adel Fahmy and others 276

مطبع الاحرام التجارية

رقم الايداع بدار الكتب

١٩٦٩ / ٣٤٣

**THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGY RESEARCH**

CHAIRMAN OF THE BOARD

Dr. AHMED M. KHALIFA

Members of The Board :

Mr. A. Fathy Morsy

Mr. M. Maher Hassan

Dr. Gaber Abdel Rahman

Mr. Mohiey El-Din Taher

Mr. H. Awad Brekey

Dr. Mokhtar Hamza

Mr. Abdel Minim Maghraby

General M. Ahmed Elmeniawy

General Moharram Ibrahim

Mr. M. Fathy

Sheikh M. Abou Zahra

Dr. Aly El-Mofty

EDITOR - IN - CHIEF

Dr. AHMED M. KHALIFA

BOARD OF EDITORS

Dr. ADEL M. FARMY — ESSAM MILIGUI — ALY GALABY —

EL SAID ALY SHEHA

Single Issue

Annual Subscription

Twenty Piasters

Fifty Piasters

Issued Three Times Yearly

March — July — November

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Issued by
The National Center for Social
and Criminological Research
EGYPT

- The Juvenile Court « A Case Study »
- Fingerprints as a legal proof in criminal procedure.
- Les circonstances et ses effets sur la sanction du provocateur.
- Law between conformity and deviation.
- The sociology of deviancy within the mass society.

In Foreign Languages

- Modern Warfare agents.
- Methemoglobinemia resulting from poisoning in children.



المجلة الجنائية القومية

يصدرها

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
جمهورية مصر العربية

- المجرمون الملقنون : دراسة تطبيقية احصائية .
- ادارة المدالة الجنائية .
- الانواء والاعتصاب في التقاليد القبلية الافريقية .
- البحث العلمى في مجال الوقاية من الجريمة .
- البحث العلمى في مجال اصلاح العقابى .
- البحث العلمى في مجال القانون الجنائى .
- علم الاجنماع القانونى .
- مفهوم السلطة القانونية .

بالانجليزية

- التعرف على بعض الجبهات العشرية التونسية
- الكشف عن الجبهات العنصرية التونسية في ابن البقر المسمم .



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

الدكتور أحمد محمد خليفة

أعضاء مجلس الإدارة :

المستشار محمد باهر حسن
المستشار يحيى الدين طاهر
الدكتور مختار حسنة
اللواء عبد الطيم حناته
المستشار محمد ناصي
الدكتور علي المصني

المستشار أحمد ناصي مرسى
الدكتور جابر جاد عبد الرحمن
المستشار حسين عوض بريثي
الاستاذ عبد النعم المشعري
اللواء يحيى الدين المسويقي
الشيخ محمد أبو زهرة

المجلة الجنائية القومية

معدان ابن خلفون ومحنة الأوثان - برية الجزيرة

رئيس التحرير

الدكتور أحمد محمد خليفة

مؤلة التحرير

الدكتور عادل محمد ناصي - عصام الهادي - علي جلي

المعد على شفا

ولد النشر : النشر ، الطبعة
مكة النشر ، الصفحات .

للإقتالات من مجلات : اسم المؤلف .
عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصراً) ،
السنة ، المجلد ، الصفحة .

للإقتالات من الموموعات : اسم
المؤلف ، عنوان المقال (اسم

الموسوعة) ، تاريخ النشر .
وتنبت المصادر في نهاية المقال حسب

حسب الترتيب الأبجدي لأسماء
المؤلفين وتورد الإحالات إلى المصادر

في المتن في صورة (اسم المؤلف ،
الرقم المسلسل للمصدر المؤرد في

نهاية المقال ، الصفحات) .
• أن يرسل المقال إلى مركزنا بـتحرير

المجلة منسوخاً على الآلة الكاتبة
أصل وسورتين على ورق أولسكاب ،

مع براماة ترك ملصقين جديدين
عريضين ومسجلة بملووعة بـتون

السطور .
الانكسار عن سنة (ثلاثة أعداد)
حسبون قرناً

أرجو مؤلة تحرير المجلة أن يراعى فيها
يرسل إليها من مقالات الإقتالات الآتية:

١ - أن يترك عنوان المقال موجزاً . ويضع
باسم كاتبه ومؤلفاته العلمية
وغيره ومؤلفاته في معدان المقال
أو ما يصل به .

٢ - أن يورد في صدر المقال عرض موجز
لأولوس الموموعات الكبيرة التي
عولجت فيه .

٣ - أن يكون الشكل العام للمقال :
- مقدمة للتصريف بالمشكلة وعرض

موجز للأبحاث السابقة .
- خطة البحث أو الفرضية .
- عرض البحوث التي قرأنا

من البحث .
٤ - أن يكون أبحاث المصادر على النحو

التالي .
الكاتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ،

تصدر ثلاث مرات في العام
مارس ، يوليو ، نوفمبر

من المعد
معدون قرناً

مطابع الأهرام التجارية

رقم الإيداع بدار الكتب
١٩٦٩/٢٤٢

محتويات العدد

صفحة

بحوث :

- المجرمون العائدون : دراسة تحليلية احصائية .
الدكتور أحمد المجذوب ٢٨١

مقالات :

- ادارة العدالة الجنائية .
المستشار عادل يونس ٣١١
- الاغواء والاغتصاب في التقاليد القبلية الافريقية .
الدكتور محمود سلام زنتلى ٣٢٧
- البحث العلمى في مجال الوقاية من الجريمة .
الدكتور سيد عويس ٣٤٥
- البحث العلمى في مجال الاصلاح العقابى .
الدكتور أحمد عبد العزيز الالى ٣٥٣
- البحث العلمى في مجال القانون الجنائى .
الدكتور سمير الجنزورى ٣٦٧
- علم الاجتماع القانونى .
الدكتور محمد عبد الله أبو على ٣٧٧
- مفهوم المصلحة القانونية .
الدكتور عادل عازر ٣٩٣

باللغة الانجليزية :

- التعرف على بعض المبيدات الحشرية الفسفورية .
الدكتور حسين كامل محمد الكاوى ٤٢٠
- الكشف عن المبيدات العضوية الفسفورية في لبن البقر المسمم .
الدكتور عادل محمد فهمى ٤٤٣

المجرمون العائدين
دراسة تحليلية احصائية (١)
الدكتور احمد على المجنوب
الخبر بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية
والجنائية

من البيانات الهامة التي لا غنى عنها لاي جهاز اصلاحى حديث ، ولاى مخطط للسياسة الجنائية ، تلك البيانات الخاصة بالعود والعائدين : لتحديد نسبة العائدين بين من يدخلون السجون ، ويخضعون للتعاملة الإصلاحية أمر بالغ الأهمية ، اذ يعتبر الى حد كبير - مؤشرا لنجاح السياسة الإصلاحية ، فكلما قلت نسبة العائدين كان هذا دليلا على أن تلك المعاملة قد أتت ثمارا طيبة ، وانفلحت في تأهيل المحكوم عليهم ، وعلى العكس فان فشل السياسة الإصلاحية يظهر في صورة ارتفاع في نسبة العائدين .

كذلك من الضروري أن يتوافر لدى الأجهزة الإصلاحية بيانات تفصيلية عن العائدين ، من حيث فئات أعمارهم ، ومستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية والجرائم التي تزيد فيها نسبة العود .. الخ وغير ذلك من البيانات التي تفيد في فهم ظاهرة العود وتساعد في تخطيط السياسة الجنائية لمواجهة هذه الظاهرة بل وتكون أساسا لاي دراسة علمية لاحقة تهدف الى مزيد من الفهم للظاهرة ، والتعرف على خصائص العائدين .

والسبب في اجراء هذا البحث هو عدم توافر هذه البيانات لدى الجهاز اصلاحى في مصر (مصلحة السجون) ، فمع وجود ادارة احصائية متقدمة داخل هذا الجهاز لديها بيانات على درجة كبيرة من الوفرة والدقة عن خصائص المسجونين ، فانه يعوزها باتى البيانات - فيما عدا النسخ اليسير - عن العود والعائدين ، فنسبة العائدين غير معروفة ، وبالتالي فان خصائصهم غير معروفة كذلك . وانصافا للحق ، فلا يرجع ذلك الى تقصير من هذه الادارة بالذات ، او من مصلحة السجون بصفة عامة ، وانما يرجع الى الانتقال الى التعاون والتنسيق في العمل بين بعض الأجهزة التي تشارك في تحقيق العدالة الجنائية ، كما سيتضح لنا فيما بعد .

(١) اجريت هذه الدراسة هيئة بحث مكونة من : الدكتور سمير الجبوري مشرقا والدكتور عادل غانم والدكتور احمد على المجنوب مضمونين وعاونها في بعض مراحل الدراسة الدكتور ناهد صالح الخبر بالمركز والاستاذ محمد امين رئيس قسم الاحصاء بمصلحة السجون واشترك في كتابة التقرير النهائي للبحث الدكتور سمير الجبوري والدكتور احمد على المجنوب .

وستتناول فيما يلى خطة هذه الدراسة وهى تشمل : —

- الغرض من الدراسة .
- طريقة الدراسة .
- العينة .
- جمع البيانات وتحليلها .
- صعوبات الدراسة .
- مروض البحث .

اولا : الغرض من الدراسة :

كان لهذه الدراسة عدة أغراض هى : —

١ — تحديد نسبة العود بين نزلاء السجون المصرية ، فبينما رأينا أن هذه النسبة تختلف من بلد الى آخر ، فانها لم تكن معلومة فى مصر على وجه التحديد ، صحيح أن بعض البحوث أو الدراسات الفردية ، قد حاولت الوصول الى نسبة تقريبية عن طريق اجراء بعض التحليلات الاحصائية إلا أن هذه المحاولات لا تعبر عن الواقع تماما .

ولتحديد هذه النسبة أهمية كبيرة للباحثين فى علمى الاجرام والعقاب ، ولمخططي السياسة الجنائية ، بل أن تحديد هذه النسبة أمر له أهميته الكبرى فى القيام باجراء أساسى فى أى نظام اصلاحى حديث ، وهو تصنيف المسجونين أو مجرد تقسيمهم الى عائدين ، وغير عائدين .

٢ — التعرف على سمات وخصائص العائدين ، ومقارنة ذلك بخصائص وسمات غير العائدين ، ومن هذه السمات ما يتعلق بالنوع والعمر والمهنة والتعليم والدين والحالة الزوجية وغير ذلك من البيانات ذات الاهمية والتي قد تميز العائدين عن غير العائدين .

٣ — التعرف على الانبساط الاجرامية الأكثر شيوعا بين العائدين وهل يكون العود أكثر فى جرائم المال أم فى جرائم الأشخاص أم فى غيرها من الجرائم وهل يزداد فى الجرائم البسيطة كالجنح الخفيفة أم فى الجرائم الجسيمة كالجنايات والجنح المشددة ، وهل يرتكب العائدون أكثر من نوع من الجرائم أو يميلون الى التخصص فى نوع معين من الجرائم .

٤ — وثبة هدف آخر — لم تتناوله هذه الدراسة وإن كان يرجى تحقيقه فى مرحلة تالية وهو دراسة متعمقة للانبساط المختلفة للعود التي تكشف عنها الدراسة الحالية ، بحثا وراء العوامل التي تؤدي الى العود وهى دراسة تتبع منهج « دراسة الحالة » .

ثانيا : — طريقة الدراسة :

الاصل هو توافر البيانات الخاصة بالعود بين نزلاء السجون المصرية في احصاءات مصلحة السجون ، فان بطاقة المسجون تحوى بيانا عن عدد السوابق لكل مسجون الا انه وجد ان نسبة المسجونين المعلومة سوابقهم لدى مصلحة السجون لا تزيد عن ٣٠٪ من المسجونين . اما باقى المسجونين حوالى ٧٠٪ فان سوابقهم غير معلومة للمصلحة ، ويشار فى بطاقتهم الى ذلك ، والسبب فى ذلك هو أن أوامر تنفيذ الاحكام التى ترد الى السجون من التيابات المختلفة لا تكون . فى أغلب الاحوال — مصحوبة بصحائف الحالة الجنائية للمحكوم عليهم وهى الصحائف التى تظهر فيها سوابقهم والتى تدل بذلك على عودهم الى الجريمة وعلى هذا فان مصلحة السجون لا تستطيع ان تتبين العائد من غير العائد فيمن يرد اليها من مسجونين ، ورغم بذل كثير من المحاولات وتشكيل لجان مشتركة بين وزارة العدل ووزارة الداخلية فلم يتم حتى الان سد هذه الثغرة .

لذلك فان هيئة البحث لم يكن امامها سوى البحث عن وسيلة أخرى تستطيع بها الوصول الى سوابق المسجونين ، وقد اهتمت الى هذه الطريقة بالتعاون مع ادارة الاحصاء بمصلحة السجون ومصلحة تحقيق الشخصية .

وملخص هذه الطريقة هو أن تخصص نسخ اضافية من بطاقات الحالة الجنائية لعينة البحث تميز بخاتم خاص ، وتملأ بالبيانات الخاصة بالسجين وتبصم ببصمات السجين ثم ترسل اسبوعيا الى مصلحة تحقيق الشخصية حيث يتم الاستلال عن طريق البصمات — على سوابق المحكوم عليهم وتدون فى تلك الصحائف ثم تعاد ثانية الى مصلحة السجون حيث يتم افراغ البيانات (من بينها بيانات السوابق) فى بطاقات احصائية تهيدا لجدولة هذه البيانات ثم تحليلها .

وقد تم تخصيص موظف فى كل سجن وبعض الموظفين فى ادارة الاحصاء بمصلحة السجون ، وكذلك فى مصلحة تحقيق الشخصية لانها هذه العملية نظير بعض المكافآت التى قدمتها هيئة البحث مقابل هذا الجهد الاضافى من جانب هؤلاء الموظفين .

وقد تمت هذه العملية بانتظام ودقة وفى تعاون تام بين ادارة الاحصاء بمصلحة السجون باشراف مديرها وبين مصلحة تحقيق الشخصية باشرافه وكيلها (الذى عين مديرا لها لثناء فترة البحث) .

ثالثا : عينة الدراسة :

رأت هيئة البحث اختيار العينة على أساس زمني ، فاعتبرت أن عينة البحث تشمل جميع المحكوم عليهم بأحكام سبالة للحرية الذين يدخلون السجون المصرية تنفيذا لهذه الأحكام خلال مدة ثلاثة شهور ابتداء من أول مارس ١٩٦٩ حتى نهاية مايو ١٩٦٩ ، ولما كان العسدد التقريبي للمسجونين الذين يدخلون السجون خلال العام الواحد يبلغ حوالي ثلاثون ألف مسجين فقد رأت هيئة البحث أن هذا العدد كاف كمينة ممثلة لكافة فئات المسجونين وأنماطهم الإجرامية .

رابعا : جمع البيانات وتحليلها :

تم تجميع سوابق عينة البحث من المسجونين على النحو السابق بيانه في « طريقة البحث » اى بالتعاون بين مصلحة السجون (ادارة الاحصاء) وبين مصلحة تحقيق الشخصية وقامت هيئة البحث بتحديد الانماط الاجرامية عن طريق فرز البطاقات تسهيلا للعمل على من يقومون بتفريغ البيانات احصائيا بالجهاز الاحصائي بمصلحة السجون وتجنبنا لاي خلط أو خطأ .

وقد تم تفريغ البيانات عن المسجونين وسوابقهم وغيرها من البيانات في بطاقات احصائية ثم اعدادها في جداول بسيطة وجداول مركبة وقامت لبيئة البحث التى قامت بعملية تحليل البيانات وتفسيرها .

خامسا : صعوبات الدراسة :

صادفت الدراسة بعض الصعوبات التى لمكن التغلب عليها : —

— فمن ذلك مثلا أن بعض البطاقات التى كانت ترسل من مصلحة السجون الى مصلحة تحقيق الشخصية كانت تحتوى على بصمات مطبوسة أو غير واضحة للمسجونين مما يتعذر معه الاستدلال على شخصية السجين وكانت هذه البطاقات تعاد الى السجون لاستيفائها ثم ترد بعد ذلك الى مصلحة تحقيق الشخصية للاستدلال على سوابق اصحابها .

— كذلك فقد وجد أن نسبة تبلغ حوالى ٢٠ ٪ من هذه البطاقات المعادة الى السجون لا يمكن استيفاؤها نظرا لخروج اصحابها من السجن مما يتعذر معه الحصول على بصماتهم مرة أخرى وقد رؤى أنه يمكن تعويض هذه المجموعة عن طريق اخذ مجموعة أخرى مبالغة لها في العدد في نهاية مدة البحث .

سادسا — فروض الدراسة :

هذه الدراسة استطلاعية تهدف الى التعرف على بعض البيانات والسمات بالنسبة لظاهرة العود ، وقد كان لدى هيئة الدراسة بعض

التوقعات والافتراضات عند اجراء هذه الدراسة ، وذلك نتيجة الاطلاع على بعض الاحصاءات والبحوث العالمية والمحلية .

ومن ذلك مثلاً

— ان نسبة العود في السجون المصرية تتراوح بين ٤٠ ، ٥٠ ٪ وذلك بالمقارنة بالاحصاءات العالمية ، واستنادا الى ما ورد في بعض البحوث المصرية نتيجة لبعض التحليلات الاحصائية .

— ان هناك بعض السمات التي تميز المجرمين العائدين عن غيرهم من المسجونين غير العائدين وان هذه الصفات تختلف باختلاف أتماط العائدين .

وقد تبين ان عدد نزلاء السجون قد انخفض خلال العشر سنوات (١٩٥٩ — ١٩٦٨) بنسبة ٣٨٫٧ ٪ مما كان عليه سنة ١٩٥٩ وهي نسبة مرتفعة بشكل ملحوظ وتستدعى اجراء دراسة لمعرفة الاسباب والعوامل التي أدت الى هذا الانخفاض غير المادى خاصة اذا لاحظنا ان عدد السكان في خلال هذه الفترة قد ارتفع من ٢٥ مليون و ٣٦٥ ألف نسمة الى ٣٢ مليون و ٢٨٠ ألف نسمة أى بنسبة ٢١٫٤ ٪ الامر الذى كان يقتضى على العكس مما حدث — ان يزداد عدد المسجون نتيجة للزيادة في عدد الجرائم التي يرتكبها العدد الزائد من السكان أو على الأقل ان يبقى نزلاء السجون على ما هم عليه دون نقصان أو أن ينقصوا بنسبة طفيفة . لذلك ترتب على انخفاض عدد الواردين الى السجون وزيادة عدد السكان ان انخفض معدل الواردين الى السجون بنسبة تزيد على النصف ، فبعد أن كان هذا المعدل سنة ١٩٥٩ هو ٢٠٫٨ مسجون لكل مائة ألف من السكان انخفض سنة ١٩٦٨ الى ١٠٠ مسجون لكل مائة ألف من السكان . مما يستوجب — كما سبق القول — اجراء دراسة للتعرف على الاسباب والعوامل خاصة وأن هذا الانخفاض في المعدل يشمل بدون شك العائدين الى الاجرام شموله للمجرمين لأول مرة الا انه نظرا لعدم وجود دراسة سابقة لظاهرة العود والانتقار الى احصاءات دقيقة للعائدين يجعل من الصعب معرفة نسبة العائدين الى الجريمة الى المجموع الكلى للمجرمين الواردين الى السجون ومدى تغير أو ثبات هذه النسبة .

نسبة العائدين الى المجرمين لأول مرة :

لعل هذا البيان هو أهم ما نتج عن هذه الدراسة الاحصائية ، فهذه هي المرة الاولى التي يمكن فيها استخراج نسبة العائدين بين نزلاء السجون في مصر على أسس علمية سليمة ، تسمح بالثقة في البيانات الناتجة عنها . وقد ظهر من بيان منهج البحث وخطته الخطوات التي اتبعت في استخراج هذه النسبة ، وهي خطوات روعى فيها الدقة واللجوء الى المصادر الاصلية للبيانات ، ولعل هذا ما يعطينا أكبر قدر من الاطمئنان الى سلامة هذه النسبة وصحتها .

ويلاحظ ان الجهود السابقة على هذه الدراسة والتي استهدفت استخراج نسبة للعائدين كانت تعتمد على اساليب احصائية تقوم على الافتراض واستخدام بعض الحيل الاحصائية بعكس هذه الدراسة التي بنيت على اساس الواقع الموجود فعلا والكشف عن سوابق عينة البحث بطريقة دقيقة .

وقد فوجئت هيئة البحث — لاول وهلة — بان نسبة العائدين من نزلاء السجون منخفضة جدا عند مقارنتها بالنسبة العالمية للعائدين في البلاد المختلفة والتي اطلعت عليها هيئة البحث في الدراسات المقارنة وان كان قد لوحظ ان هذه النسبة (٢٧.٥٪) قريبة من نسبة العائدين في بحث الهجرة والجريمة والتي بلغت ٢٣.٢٪ (راجع التقرير النهائي للبحث ص ٢٨٣ الجدول رقم ١٢٨) في حين تبين من الدراسة التي اجرتها الباحثة ناهد صالح عن العود الى الاجرام عند المراقمة (١) ان نسبة العود بين النساء المجرمات تتراوح بين ٣٨.٥٪ و ٥٠.٠٪ .

بل وعند مقارنتها كذلك بما قدره أحد الباحثين لنسبة العائدين في ج.م.ع في عامي ١٩٥٩ ، ١٩٦٤ باستخدام الاساليب الاحصائية (٢) . فقد كانت في العام الاول ٤٠.٢٪ ثم ارتفعت في العام الثاني الى ٤٧.٢٪ وهذه النسبة مطابقة للنسب التي وردت بالتقرير النهائي لبحث الحبس القصير المدة خاصة بنزلاء السجون المعلومة سوابقهم والمودعين بالسجون في يوم ١٢/٣١ من السنوات ١٩٥٩ — ١٩٦٠ — ١٩٦١ — ١٩٦٢ فقد بلغت نسبة العائدين الى هؤلاء النزلاء ٤٥.٢٪ ، ٤٧.٢٪ ، ٤٩.٤٪ ، ٤٧.٢٪ على التوالي وبلغت نسبتهم الى النزلاء المعلومة سوابقهم الواردين الى السجون خلال نفس هذه السنوات ٥٢.٢٪ ، ٥٧.٥٪ ، ٣٣.٦٪ ، ١٨.٤٪ على التوالي (٣) الا انه بمراجعة هذه النسبة ومقارنتها بتمعداد نزلاء السجون في الجمهورية والانخفاض المستمر خلال العشر سنوات الاخيرة ، وذلك رغم التزايد المستمر في عدد السكان ، وبمقارنة هذه النسبة كذلك بمعدل المسجونين بالنسبة لسكان الجمهورية والذي انخفض حل العشر سنوات الاخيرة بما يزيد على ٥٠٪ ، يتضح لنا ان هذا الانخفاض في نسبة العائدين يسير مع الاتجاه العام في انخفاض عدد النزلاء في السجون ولكن هل هذا الانخفاض في نسبة النزلاء يفسر لنا انخفاض نسبة العائدين بينهم ؟

ان الاجابة على هذا السؤال ليست سهلة ، فمن الضروري ان يكون لدينا علم بالاسباب التي ادت الى انخفاض نسبة النزلاء في السجون خلال هذه السنوات العشر ، ان معرفة هذه الاسباب قد يفسر لنا انخفاض نسبة العائدين ، والواقع ان التعرف على هذه الاسباب يحتاج الى بحث خاص

(١) المجلة الجنائية القومية المجلد الثاني التاسع يوليو سنة ١٩٦٦ ص ٢٢٨ .
(٢) مصطفى توكي ، ميكولوجية المجرم المائد — رسالة ماجستير سنة ١٩٦٨ ص ١٠ وما يليها .
(٣) راجع التقرير النهائي للبحث بالمجلة الجنائية القومية المجلد الاول التاسع مارس سنة ١٩٦٦ ص ٢٧ .

يبين لنا ما اذا كان هذا الانخفاض ظاهريا فقط ام هو انخفاض حقيقى ، وما هى العوامل التى أدت اليه ، خاصة انه يبدو من مراجعة تقارير الامن العام خلال الاعوام الاخيرة ان هناك انخفاضا مماثلا فى معدل الجرائم بصفة عامة .

وعلى أية حال فان نسبة المائدين ٢٧٥٪ هذه تعتبر نسبة منخفضة جدا بالمقارنة بالاحصاءات العالية . ولعل هذا يعتبر ملائما ومناسبا للعائمين على عملية التنفيذ العقابى اذ ان مشكلة العائدين هى المشكلة التى تترك وتثير قلق رجال التنفيذ العقابى فى كل البلاد ، فانخفاضها على هذا النحو ييسر مهمة الجهاز العقابى فى معالجة هذه الفئة من النزلاء التى تحتاج الى عناية ومعاملة خاصة وذلك فى اطار تنظيم شامل لعملية التنفيذ العقابى تتضمن تفريد النزلاء وتصنيفهم واعداد البرامج المناسبة لكل فئة من فئاتهم .

نوع الجريمة الاخيرة :

هذا البيان على جانب كبير من الاهمية لانه يفصح لنا عن توزيع حصة البحث حسب نوع الجريمة الاخيرة التى دخلوا من اجلها السجن فى المرة الاخيرة وتوزيع العائدين ونسبتهم حسب الجرائم المختلفة .

وقد تبين ان اكبر نسبة من النزلاء سواء كانوا من العائدين او المجرمين لاول مرة هم من مرتكبى جرائم السرقة وبالاخص جنح السرقة . اذ بلغت نسبة العائدين فى السرقات المعدودة من الجنح الى مجموع العائدين ٢٠٥٪ ونسبة المجرمين لاول مرة ١٨٤٪ . كذلك لوحظ ارتفاع نسبة الشروع فى السرقات المعتبرة من الجنح اذ بلغت نسبتهم بين العائدين ٩٤٪ وبين مجرمى المرة الاولى ٥٢٪ .

واذا اضعفنا الى هؤلاء مرتكبى جرائم جنائك السرقة والشروع فيها لوجدنا ان ما يقرب من ثلث العائدين هم من مرتكبى السرقات بأنواعها والشروع فيها فقد بلغت نسبتهم الى مجموع العائدين ٣٣٪ بينما بلغت نسبة مجرمى المرة الاولى من مرتكبى السرقات بأنواعها والشروع فيها ٢٤٩٪ أى ما يقرب من ربع مجموع المجرمين لاول مرة .

أى انه بينما تبلغ نسبة المجرمين لاول مرة فى جرائم السرقات ما يوازى الربع تقريبا من مجموع المجرمين لاول مرة ، فان نسبة العائدين فى هذه الجرائم يزيد ليصل الى ما يقرب من الثلث .

واذا اردنا ان نحدد نسبة العائدين الى المجرمين لاول مرة فى جرائم السرقات والشروع فيها لمقارنتها بالنسبة العامة للعود لوجدنا ان نسبة العائدين فى هذه الجرائم هى ٣٣٪ تقريبا أى انها تزيد كثيرا عن النسبة العامة للعود وهى ٢٧٪ وهذا يدل على أن جرائم السرقات هى من أكثر

الجرائم التي تزيد فيها نسبة العائدين ، بل اننا لو فحصنا نسبة العائدين في جنابات السرقة وجدناها تصل الى ٤٦٪ تقريبا ، وكذلك نسبة العائدين في جرائم الشروع في جنابات السرقة ترتفع الى ٦٦٫٦٪ اي الثلثين من مجموع مرتكبي جرائم الشروع في جنابات السرقة . كما تصل نسبة العائدين بين مرتكبي جرائم الشروع في جنح السرقات الى ٤٠٫٦٪ من مجموع مرتكبي هذا النوع من الجرائم .

واذا اخفنا جريمة التبييد كذلك باعتبارها من الجرائم التي تقع ضد المال ايضا لوجدنا ان نسبة العائدين فيها تصل الى ٨٣٪ من المجموع الكلي للعائدين مقابل ٦٧٪ من اجمالي المجرمين لاول مرة . كما ان نسبة العائدين في جريمة التبييد الى مجموع مرتكبي هذه الجريمة هي ٣٢٫٠٪ تقريبا اي انها تزيد كذلك عن النسبة العامة للعود وهي ٢٧٪ .

وفي جريمة تعاطي المخدرات تبين ان ١٣٫٢٪ من مجموع العائدين هم من مرتكبي هذه الجريمة مقابل ٧٫١٪ من المجرمين مرتكبي هذه الجريمة لاول مرة . بينما تبلغ نسبة العائدين في تعاطي المخدرات الى مجموع مرتكبي هذه الجريمة من عينة البحث حوالي ٤١٫٣٪ وهي تزيد كثيرا عن النسبة العامة للعود التي تبلغ ٢٧٪ .

اما جريمة الاتجار في المخدرات فان نسبة العائدين فيها الى مجموع العائدين لا تزيد عن ١٫٦٪ الا ان نسبة العود في هذه الجريمة تصل الى ٤٢٫٢٪ .

كذلك من الجرائم التي ترتفع فيها نسبة العائدين عن النسبة العامة للعود : - جريمة غش الابيان حيث تبلغ نسبة العود فيها ٦٠٪ تقريبا ، وجريمة الفسق والتحريض بنسبة ٥٢٫٧٪ وجرائم الدعارة بنسبة ٣٨٫٧٪ .

وبالمثل ترتفع نسبة العائدين عن النسبة العامة للعود (٢٧٪) في جرائم مخالفة الرقابة ٧٣٫٠٪ تقريبا ، واحراز سلاح حوالي ٥٠٪ . رغم ضالة نسبة العائدين في هذه الجرائم الى مجموع العائدين في عينة البحث .

ويتضح مما سبق النقاط الآتية : -

١ - ان ما ورد في هذا البيان يمثل الجرائم التي تزيد فيها نسبة العائدين الى المجموع الكلي للعائدين في العينة عن ١٠٪ ، وقد ضمت الجرائم الاخرى التي تقل فيها هذه النسبة الى بعضها لتكون مجموعة جرائم اخرى بلغت نسبة العائدين فيها ١٢٪ . وقد رؤى اتخاذ هذا الاجراء نظرا لضالة نسبة العائدين في هذه الجرائم التي يزيد عددها عن ٢٧ جريمة (وذلك حسب تصنيف الجرائم الذي تتبعه مصلحة السجون) .

٢ — لوحظ ارتفاع نسبة العود في الجرائم التي تحقق عائدا ماديا لارتكابها فمرتكبو جريمة السرقة مثلا يكثر العود بينهم لما يحققه العود الى هذه الجريمة من تحقيق منافع مادية ، اضافة الى ذلك ما يترتب على دخول السجن لأول مرة في احدى هذه الجرائم والاتصال بغنائم العائدين في السجن من عقد اتفاقات وتنمية مهارات تؤدي الى العود الى الجريمة بمجرد الخروج من السجن ، خاصة وأنه لا يتم داخل السجن أى برنامج جدى لاصلاح الجناة قائم على تصنيف يؤدي الى الفصل بين الفئات المختلفة للمسجونين ، هذا بالإضافة الى أن اعتياد ارتكاب نوع معين من الجرائم التي يأتى من ورائها عائد يسهل الاستمرار في ممارستها .

ويسرى هذا التفسير كذلك على جرائم الاتجار في المخدرات والتبديد وغش الابان والدعارة والفسق والتحريض .

٣ — على أنه يلاحظ مع ذلك وجود فئة من الجرائم التي ترتفع فيها نسبة العود ارتفاعا كبيرا رغم أنها لا تتفق مع الفرض السابق فهي لا تحقق عائدا مباشرا لارتكابها ومثال ذلك جرائم مخالفة المراقبة ويبدو لنا أن مخالفة المراقب لشروط المراقبة قد يكون لجهل المراقب بشروط المراقبة اذا كان يراقب للمرة الاولى أو أن يكون ذلك — وهو الغالب في نظرنا — راجعا الى قيامه بارتكاب جريمة أخرى تكون عقوبتها اشد .

توزيع العائدين حسب مكان ارتكاب الجريمة الأخيرة :

تبين أن مدينة القاهرة كانت المكان الذى وقع فيه ٢٤,٨٪ من المجموع الكلى للجريمة الاخيرة يليها الاسكندرية التي ارتكب فيها ١٥,٥٪ فالنيليا ٦,٢٪ ثم الجيزة ٤,٧٪ فالغربية ٣,٨٪ وتساوت محافظتى الشرقية والقليوبية في نسبة ما ارتكب فيها من الجريمة الاخيرة حيث بلغت النسبة ٣٪ (جدول رقم ٥) .

والملاحظ أن ارتفاع نسبة ما ارتكب من الجريمة الاخيرة في كل من القاهرة والاسكندرية يتفق مع ما اعتادت الاحصاءات الجنائية أن تسفر عنه في هذا الشأن وكذلك البحوث التي أجريت على الظواهر الإجرامية . وذلك يرجع الى أن المحافظتين هما أكثر المحافظات ازدحاما بالسكان بالإضافة الى وجود العوامل الأخرى التي تؤدي الى الانحراف لذلك نجد أن المحافظتين تأتيان في المرتبتين الاولى والثانية من حيث نسبة ما ارتكب فيها من الجريمة الاولى فقد بلغ نسبة ما ارتكب منها في القاهرة ٣٠,٤٪ وفي الاسكندرية ٢٠,٣٪ كذلك جاءت محافظة المنيا في المرتبة الثالثة من حيث نسبة ما وقع فيها من الجريمة الاولى والجريمة الاخيرة التي بلغت في الجريمة الاولى ٧٪ وفي الجريمة الاخيرة ٦,٢٪ والملاحظ أن هناك اتجاها الى انخفاض نسبة الجريمة الاخيرة عن نسبة الجريمة الاولى في المحافظات الثلاثة القاهرة والاسكندرية والمنيا التي تأتي في المقدمة من حيث ما وقع فيها سواء من الجريمة الاولى او من الجريمة الاخيرة كما وجد هذا الاتجاه في غيرها من

المحافظات كالغربية التي كانت نسبة ما وقع فيها من الجريمة الاولى ٤٣٪ انخفضت الى ٣٨٪ في الجريمة الاخيرة ومحافظه الشرقية التي كانت النسبة فيها ٤٣٪ فانخفضت الى ٣٪ والفيوم ٣٣٪ انخفضت الى ٢٣٪ والقليوبية ٢٢٪ انخفضت الى ٣٪ واسيوط ٢٢٪ انخفضت الى ٢٣٪ والدقهلية ٢٣٪ انخفضت الى ٢٢٪ وبصفة عامة يلاحظ وجود هذا الاتجاه في الغالبية العظمى من المحافظات ولقد كان المنطق يقضى بغير هذا ، فطالما أن العدد الاجمالي لمرتكبي الجريمة الاولى ومرتكبي الجريمة الاخيرة واحد لان البيان في كلتا الحالتين يتعلق بصفة واحدة فقد كان يجب أن يظهر النقص في عدد مرتكبي الجريمة الاولى في موضع آخر بالنسبة لمرتكبي الجريمة الاخيرة بحيث ترتفع النسبة في محافظات وتنخفض في الاخرى لتتساوى النسبة الاجمالية في الحالتين . الا أن ذلك لم يتحقق نظرا لوجود نسبة عالية من العائدين لم يعرف مكان ارتكابهم الجريمة الاخيرة بلغت ١٩٪ من اجمالي العائدين وهذا يدل على أن البيانات التي تسجلها مصلحة السجون لا تثال نفس العناية والاهتمام في كل مرة يتم فيها الحصول عليها .

وفيهما عدا هذا نجد أن المحافظات التي ارتفعت فيها نسبة الجريمة الاخيرة التي ارتكبتها المجرمون العائدين لم تحز نفس النسبة المرتفعة من الجريمة الاولى فقد جاءت محافظة الجيزة في المرتبة الثالثة بالنسبة لما وقع فيها من الجريمة الاولى التي بلغت نسبتها ٧٣٪ .

واذا حاولنا أن نتعرف على نسبة العود في كل محافظة على حدة ومقارنتها بنسبة العود العامة بين عينة البحث وهي ٢٧٪ فإننا نلاحظ تفاوتاً كبيراً بين المحافظات فبينما ترتفع هذه النسبة كثيراً في بعض المحافظات . نجد أنها تنخفض في محافظات أخرى ومن ذلك مثلاً نجد من المحافظات التي ترتفع فيها نسبة العود كثيراً ، محافظة بورسعيد حيث بلغت نسبة العائدين فيها ٥٣٪ ، ومحافظة قنا ٥٠٪ ومحافظة المنيا ٤٧٪ ، والغربية ٤٠٪ والدقهلية ٣٦٪ وكفر الشيخ ٣٦٪ ، ودبيات ٣٥٪ والاسكندرية ٣٤٪ .

بينما نجد بعض المحافظات الاخرى تقل فيها نسبة العائدين عن النسبة العامة للعود ومن ذلك مثلاً المنوفية ١٠٪ والسويس ١٣٪ والاسماعيلية ١٥٪ واسيوط ٢٢٪ وسوهاج ٢٣٪ بينما تقترب نسبة العود في المحافظات الاخرى من النسبة العامة للعود ومن ذلك مثلاً القاهرة ٢٦٪ ، والقليوبية ٢٦٪ ، والبحيرة ٢٥٪ ا جدول رقم ١٥ .

توزيع العائدين حسب السن :

فيهما يتعلق بتوزيع العينة حسب السن تبين أن الاشخاص الذين تقع سنهم بين الثالثة والعشرين والسابعة والعشرين يمثلون أعلى نسبة بين مرتكبي الجريمة لاول مرة حيث بلغت نسبتهم ٢٢٪ من اجمالي مرتكبي الجريمة لاول مرة يليهم الاشخاص الذين تتراوح سنهم بين ١٨ الى ٢٢ سنة

بنسبة ١٩ر٥٪ فالأشخاص الذين تتراوح سنهم بين ٢٨و٢٢ سنة بنسبة ١٤ر٤٪ أما الذين تتراوح سنهم بين ٣٧و٢٢ سنة فيأتون في المرتبة الرابعة بنسبة ٩ر٤٪ يليهم الذين تتراوح سنهم بين ٢٨-٤٢ سنة بنسبة ٧ر٥٪ ثم من هم في السابعة عشرة أو دونها بنسبة ٧ر٢٪ هذا فيما يتعلق بالجرائم لأول مرة أما بالنسبة للعائدين فقد تبين أنه بالرغم من أن الذين تتراوح سنهم بين ٢٢ و ٢٧ سنة يأتون في المقدمة بنسبة ١٩ر٥ كما هو الحال بين المجرمين لأول مرة مع اختلاف طفيف في النسبة إلا أن فئة الذين تتراوح سنهم بين ٢٨ و ٣٢ سنة هي التي تليهم في الترتيب وليس فئة من تتراوح سنهم بين ١٨ و ٢٢ سنة كما هو الحال بين المجرمين لأول مرة وتأتي في المرتبة الثالثة فئة السن من ٣٣ الى ٣٧ سنة بنسبة ١٣ر٩٪ في حين تأتي فئة السن من ١٨ الى ٢٢ سنة في المرتبة الرابعة بنسبة ١٣ر٥٪ أما فئة السن من ٢٨ الى ٤٢ سنة فتأتي في المرتبة الخامسة بنسبة ١٠ر١٪ وهكذا يتبين أن ارتكاب الجريمة لأول مرة يبدأ في سن مبكر هي فئة السن من ١٨ الى ٢٢ سنة بنسبة ١٩ر٥٪ وفئة الذين بلغوا ١٧ سنة بنسبة ٧ر٢٪ في حين أن العود يقع بنسبة أقل في هاتين الفئتين من السن إذ بلغت نسبة العائدين من الفئتين ١٦٪ مقابل ٢٦ر٦٪ بين المجرمين لأول مرة وترتفع النسبة لمن تتراوح سنهم بين ٢٢ و ٣٧ سنة الى ٢٣ر٨٪ عما هي عليه بين العائدين حيث لا تتجاوز ١٩ر٥٪ وعلى العكس ترتفع نسبة العائدين من تتراوح سنهم بين ٢٨ و ٤٢ سنة فتصل الى ٤٢ر٨٪ من إجمالي العائدين من المجرمين مقابل ٣١ر٣٪ من إجمالي المجرمين لأول مرة . وكذلك فيما يتعلق بفئات السن من ٤٣ الى ٥٢ سنة التي تصل فيها نسبة العائدين الى ١٢ر٨٪ مقابل ٩ر٦٪ في المجرمين لأول مرة مما يدل على أن العود الى الجريمة يقع بنسبة أعلى في الفئات العليا من السن من ٢٨ الى ٥٢ سنة بعكس الاجرام لأول مرة الذي يقع بنسبة أعلى في الفئات الأصغر من السن دون السابعة عشرة وحتى السابعة والعشرين وهذا امر طبيعي إذ أن العود الى الاجرام يقع بعد فترة من ارتكاب أول جريمة يكون الشخص خلالها قد قطع مرحلة من العمر كما يتوقف الامر على مدة العقوبة التي توقع عليه بسبب ارتكابه للجريمة الاولى ، أما فيما يتعلق بفئات السن التي تزيد على ٥٣ سنة فيلاحظ أن نسبة المجرمين لأول مرة لا تختلف كثيرا عن نسبة العائدين فالنسبتان متقاربتان فيما عدا فئة السن ٦٨ الى ٧٢ سنة حيث ترتفع نسبة العائدين بشكل محسوس عن نسبة المجرمين لأول مرة فهي تبلغ ١٢ر٢٪ في الحالة الاولى بينما لا تتجاوز ٠ر٩٪ في الحالة الثانية . (جدول رقم ٦) والملاحظ بصفة عامة أن ارتفاع نسبة المجرمين في المراحل الاولى من العمر سواء بين المجرمين لأول مرة أو بين العائدين ليست شيئا جديدا فقد تبين من كل البحوث التي أجريت على الظواهر الإجرامية ان هذه المراحل من العمر يتميز فيها الشخص بالانفعال والتهور وسرعة الانفعال والقوة البدنية كوسيلة لحل المشكلات التي تصادفه ولكن الجديد الذي كشف عنه هذا البحث والذي يتفق مع المنطق هو ارتفاع نسبة المجرمين العائدين من فئات العمر المتأخرة وهي الفئات التي لوحظ في البحوث الأخرى — انخفاض نسبة المنتمين اليها بين المجرمين نظرا لما يطرأ على الأفراد الذين تقدموا

في السن من رغبة في الاستقرار وزهد في العنف وبعد عن الشرور وخوف من العقاب . إلا أن الأمر يختلف بالنسبة للمجرمين العائدين الذين تهرسوا بالجريمة واعتادوا حياة السجون والفوا المعاملة السائدة فيها .

وفيما يتعلق بكل سنة من سنوات العمر على حدة لوحظ أن سن الخامسة والعشرين تمثل أعلى نسبة بين سنوات العمر التي يرتكب فيها الأشخاص الجريمة لأول مرة فقد بلغت ١٩٨٪ تقابلها لدى العائدين سن الخامسة والثلاثين بنسبة ٨٤٪ يليها سن الثلاثين بنسبة ٧٧٪ أما بالنسبة لمجرمين لأول مرة فإن سن الثالثة والعشرين تأتي في المرتبة الثانية بنسبة ٥٧٪ وتتساوى معها سن الثلاثين في حين تأتي في المرتبة الثالثة سن الخامسة والثلاثين بنسبة ٤٧٪ أما بالنسبة للعائدين فإن الذين تقع سنهم في الخامسة والعشرين فيأتون في المرتبة الثالثة من حيث نسبتهم بين العائدين بنسبة ٦٪ وهذا التباين يؤكد ما سبق أن أوضحناه من أن العود إلى الإجرام يستغرق فترة من عمر المجرم متوسطها ثمانى سنوات تقريباً فبينما يأتي في المرتبة الأولى من حيث النسبة من كانوا في الخامسة والعشرين ممن ارتكبوا الجريمة لأول مرة ١٩٨٪ يأتي في هذه المرتبة بين العائدين من هم في الخامسة والثلاثين من العمر ، كذلك فيما يتعلق بالمرتبة الثانية فبينما يأتي فيها من المجرمين لأول مرة من هم في الثالثة والعشرين بنسبة ٥٧٪ نجد أن الذين يشغلون هذه المرتبة من العائدين هم الذين في سن الثلاثين إلا أن هذا الفرق لا يلبث أن يتضائل في الفئات المتأخرة في العمر حتى يتلاشى تماماً فتتساوى نسبة المجرمين لأول مرة من ينتمون إلى فئة عمرية واحدة وهو ما أسفر عنه البحث (جدول رقم ٦) لذلك فإن أى محاولة تهدف إلى القضاء على العود أو على الأقل خفض نسبة العائدين من المجرمين يجب أن توجه إلى الفئات الصغرى من العمر أى إلى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة عشرة والخامسة والثلاثين وهى المرحلة التي يكثر فيها العود إلى الجريمة .

توزيع العائدين بحسب الجنس :

تبلغ نسبة العائدات بين نزيلات السجون ٨٪ من المجموع الكلى ، بينما تبلغ نسبة النزيلات لأول مرة ٧٧٪ من مجموع النزيلات ، والنسبتان متقاربتان (جدول رقم ٨) .

أما نسبة الإناث إلى الذكور سواء من العائدات أو من المجرمات لأول مرة ، فهى تبدو لنا مرتفعة بعض الشيء إذا قورنت بالبيان المقابل الوارد بالبحث الذى أجرى على النزيلات المحكوم عليهم في السجون المصرية حيث تبين أن نسبة إجرام المرأة تتراوح بين ٣٪ ، ٤١٪ على الأكثر (١) .

كذلك لوحظ أن نسبة العود بين النساء تتقارب مع النسبة العامة للعود ،

(١) راجع بحث النزيلات المحكوم عليهم في السجون المصرية - المجلة الجنائية القومية ١٩٥٩
صفحة ٣٠٥ .

مقد بلغت حوالى ٢٧٪ بينما النسبة العالية هى ٢٧٥٪ . وخلافا لذلك نجد أن بعض الباحثين في مصر قد توصلوا الى أن نسبة المود بين النساء المجرمات تتراوح بين ٢٨٪ و ٥٠٪ وذلك في دراسة للمود الى الاجرام عند النساء أجريت سنة ١٩٦٢ .

العلاقة بين السن والجنس واثرها في المود الى الجريمة :

كذلك يلاحظ من دراسة العلاقة بين السن والجنس (راجع جدول رقم ٨) أن المود الى الجريمة يقع بنسبة أكبر لدى الذكور في السن التي تتراوح ما بين ٢٣ سنة و ٢٧ سنة (٤٨٢ عائدا) وهى نفس المرحلة من العمر التي ترتفع فيها نسبة ارتكاب الجريمة لأول مرة بين الذكور ٢٤٩٪ وتبلغ نسبة العائدين ممن هم في هذه المرحلة من العمر أعلاها فتصل الى ٢٠٢٪ من اجمالي العائدين من الذكور في حين أن المرحلة من العمر التي تبلغ نسبة الاناث العائدات أقصى ارتفاع لها هى فئة السن ٢٨ - ٣٢ سنة حيث بلغت نسبتهن الى المجموع الكلى للعائدات ٢٨٢٪ وهى نفس المرحلة من العمر التي تزيد فيها نسبة ارتكاب الجريمة لأول مرة بين الاناث عن غيرها من المراحل حيث بلغت ٢٤٥٪ والواقع انه ليس هناك اختلاف كبير بين نسبة العائدين من الذكور ممن تراوح سنهم بين ١٨ و ٣٧ سنة وبين الاناث ممن هن في نفس السن فبينما بلغت نسبة العائدين من الذكور ٧٥٪ من اجمالي العائدين من الذكور بلغت نسبة الاناث من العائدات ممن هن في هذه المرحلة العمرية الى اجمالي العائدات ٧٢٪ وكذلك الحال بالنسبة للمراحل التالية من العمر فبينما بلغت نسبة العائدين من الذكور الذين يتراوح عمرهم ما بين ٣٨ و ٥٢ سنة ٢٣٪ كانت النسبة بين العائدات من الاناث من نفس فئة العمر ٢١٪ الا أن الاختلاف لا يلبث أن يتضح في المرحلة التالية من العمر والتي تتراوح فيها السن ما بين ٥٣ و ٦٧ سنة فبينما بلغت نسبة العائدين في الذكور ٩٧٪ لم تزد نسبة العائدات من الاناث عن ٣٨٪ وهذا راجع الى أن المرأة في هذه السن تكون أكثر ضعفا من الرجل وأشد ميلا منه الى الاستقرار والبعد عن ميدان الجريمة أو الاقتصار على مجالات من النشاط الاجرامى تكون أكثر أمنا وبحيث يصعب فيها الوقوع في أيدي رجال الشرطة ومن الملاحظ أن أكثر الجرائم التي ترتكبها المرأة هى الجرائم الخلقية كالبيغاء والتحريض على الفسق ويغلب أن ترتكب المرأة التي تقدم بها السن الجريمة الأخيرة وهذا النوع من الجرائم يصعب في الكثير من الاحيان ضبط مرتكبها كما قد ترتكب المرأة جريمة الاتجار في المخدرات والسرقة من المساكن .

توزيع العائدين حسب الجنسية :

من الطبيعي أن تكون الغالبية العظمى من العائدين ٩٩٩٪ من المصريين فان الاجنبى الذى يوجد على الاقليم المصرى غالبا ما تكون اقامته لمدة محددة ، كما أنه يكون أكثر حرصا على احترام القوانين والحذر في تصرفاته

هذا وبالإضافة الى أن سلطات الامن لا تسمح بدخول أو بقاء الاجنبى الذى له ماضى من الاجرام أو تتضح خطورته الاجرامية .

ومن الطبيعى كذلك أن تكون نسبة المود بين غير المصريين اقل من النسبة العامة للمود حيث أنه غالبا ما لا تسمح سلطات الامن ببقاء الاجنبى بعد تنفيذ العقوبة السالبة للحرية فى الاقليم المصرى ، وقد بلغت نسبة المود بين غير المصريين ما يقرب من ١٧ ٪ بينما النسبة العامة للمود هى ٢٧ ٪ (راجع جدول رقم ٩) .

توزيع العائدين حسب جهة الميلاد :

تبين أن النسبة الكبرى من العائدين هم من مواليد محافظة القاهرة ٢٨٩ ٪ يليها محافظة الاسكندرية ١٦ ٪ ، ثم محافظة المنيا ٦٧ ٪ فسوهاج ٥٣ ٪ ثم الجيزة ٤٧ ٪ فالغربية ٤٦ ٪ وهكذا تتدرج المحافظات ونجد أن اقل المحافظات من حيث نسبة الذين ولدوا بها من العائدين هى محافظات الاسماعيلية والسويس وكفر الشيخ ٥ ٪ لكل منها واسوان ٦ ٪ .

وبالمقارنة بين محافظات الوجه القبلى ومحافظات الوجه البحرى تبين أن نسبة المولودين من العائدين فى محافظات الوجه القبلى تزيد عما هى عليه فى الوجه البحرى فهى فى الوجه القبلى ٢٩ ٪ ، وفى الوجه البحرى ٢٢ ٪ بينما تصل النسبة فى المحافظات الحضرية وهى القاهرة ٢٩ ٪ والاسكندرية ومحافظات القتال ٤٨ ٪ .

كذلك تبين أن ٥٥ ٪ من العائدين ارتكبوا جريمتهم الاولى فى محافظات القاهرة والاسكندرية ومحافظات القناة ، بينما بلغت نسبتهم فى محافظات الوجه القبلى ٢٣ ٪ ، وفى محافظات الوجه البحرى ٢٠ ٪ (راجع جدول رقم ١٠) .

العلاقة بين جهة الميلاد ومكان ارتكاب الجريمة الاولى ومكان ارتكاب الجريمة الاخيرة . .

وقد اتضح من مقارنة بيانات جهة ميلاد العائدين ، بالبيانات الخاصة بالمكان الذى ارتكبت فيه الجريمة الاولى ، أن هناك بعض المحافظات التى تعتبر مناطق جذب للجرمين ، بينما تعتبر بعض المحافظات الأخرى مناطق طرد لهم ، ومن بين مناطق الجذب نجد القاهرة والاسكندرية والاسماعيلية والسويس ومياط والقليوبية ، والمنيا .

بينما تعتبر بعض المحافظات من مناطق الطرد وهى المنوفية والبحيرة والشرقية والدقهلية والغربية ، والجيزة وبنى سويف واسيوط وسوهاج واسوان وقتا .

وتتفق هذه البيانات مع ماورد في بحث الهجرة والجريمة الذى اجراه المركز سنة ١٩٦٦ اذ تبين أن أشد المناطق جذباً لسكان عموماً هي محافظات القاهرة والإسكندرية والقناة (السويس وبورسعيد والإسماعيلية) (جدول ك ص ٩٩ من التقرير النهائى للبحث) كما تتفق البيانات الواردة في هذا البحث مع ما ورد في بحث الهجرة الجريمة بالنسبة لمناطق طرد المجرمين فقد ظهر أن أشد المناطق طرداً للمجرمين هي محافظات سوهاج وأسيوط والمنوفية وقنا وكذلك معظم محافظات الوجه البحرى والقلى .

وهذا يرجع الى ما تتميز به المحافظات الحضرية (الجاذبة) من توفر فرص ممارسة الجريمة سواء من حيث الإزحام الذى يحول دون التعرف على المجرمين بسهولة أو ضبطهم ووجود المجال المناسب لارتكاب الجرائم سواء للارتفاع الملحوظ في مستوى المعيشة في هذه المناطق عنه في غيرها من مناطق الجمهورية أو لسهولة الاختفاء عن أعين رجال الشرطة .

ويبدو مما سبق أن المحافظات الجاذبة هي المحافظات الحضرية (القاهرة - الإسكندرية - محافظات القناة) وهي مناطق جذب للأفراد المقيمين في المحافظات الأخرى حيث تتوافر بها فرص أكثر للعمل ، وفرص أكثر للحياة واللهو في نفس الوقت فهي تجذب من تضيق به الحال في بلده ، وتجذب من يكثر معه المال ويهدف إلى الاستمتاع به .

على أن الحياة في المحافظات الحضرية ليست سهلة ميسرة أو مألوفة لمن يأتي إليها من الريف ، بل هي تخالف حياته التي اعتادها تلياً ، ويصعب تكيفه فيها إلى حد كبير ويستغرق اعتياده عليها وقتاً طويلاً ، وهو يصانف الكثير من العقبات التي تصيبه بالأرهاق البدني والنفسي وتفقده توازنه في كثير من الأحيان ، بل تزداد متاعبه إذا أخفق في الحصول على العمل المناسب (خاصة وأن معظم المهاجرين من العمال غير الفنيين) ولم يعد في وسعه أن يعود إلى قريته التي أنهى أعماله فيها ، فيقع فريسة للفاقة والمعاناة ويكون مستوطه في الجريمة أيسر كثيراً .

كذلك فإن فرص اللهو والمجون في المدن الحضرية تكون من العوامل الهئية لوجود بعض الانحرافات والجرائم ، والاعتقاد على تعاطي الخمر والمخدرات والعباب القمار وما يترتب على ذلك من مشاكل مع القانون ورجاله .

توزيع العائدين بصحب الديانة :

تبلغ نسبة العائدين من غير المسلمين ٢٥٪ ، وهذا أمر طبيعى ينبثق مع نسبة غير المسلمين إلى المجوع الكلى للسكان إلا أنه إذا كانت نسبة العود العامة هي ٢٧٪ من مجموع نزلاء السجون ، فإن الملاحظ أن نسبة العود بين غير المسلمين لا تزيد على ٢٠٪ فقط من النزلاء

من غير المسلمين أى أن نسبة العود بين غير المسلمين تقل عنها بين المسلمين (راجع جدول رقم ١٢) .

توزيع العائدين حسب الحالة الزوجية :

إن فئة غير المتزوجين من النساء لا سواء من العائدين أو المجرمين لأول مرة (تزيد عن غيرها من الفئات مما يظهر أثره في ارتفاع نسبة العائدين منهم وكذلك المجرمين لأول مرة فقد بلغت في الحالة الأولى ٤٩٪ وفي الحالة الثانية ٥٤٪ (راجع جدول رقم ١٣) ويرتبط ارتفاع هذه النسبة بما يلاحظ من ارتباط بين الزواج وبين صغر السن ، وما يتميز به الشباب من حب للمغامرة والمجازفة مما قد يدفعه إلى ارتكاب الجريمة . يشجع على ذلك عدم مسؤوليته عن أسرة يهتم برعايتها وأهليتها ، نجد أن المتزوج الذى يكون له من النضج ما يؤهله لتحمل مسئولية أسرته وهو ما يجعله مترددا في الإقدام على الجريمة .

الآن أن الانتصار على هذا لا يكفى ، بل أن ما يهمنا هو معرفة نسبة العائدين من بين فئة من الفئات المذكورة ، أى أن ما يهمنا معرفته هو نسبة العائدين بين فئة المتزوجين فقط ونسبة العائدين بين غير المتزوجين وبين الفئات الأخرى كذلك .

وقد اتضح لنا أن العائدين تبلغ نسبتهم أعلى درجة لها في فئة المطلقين فقد بلغت ٣٠.٢٪ ، يلي ذلك فئة المتزوجين حيث بلغت نسبتهم ٢٩.٧٪ في حين جاءت فئة غير المتزوجين في المرتبة الثالثة إذ بلغت نسبة العائدين فيها ٢٦.٢٪ ، وأخيرا فئة الأرمال ٢٣٪ . وقد يفسر ارتفاع نسبة العائدين بين المطلقين إلى ما قد يتسم به المطلق من عدم استقرار نفسى يؤدي إلى الفشل في الحياة الزوجية ، وهو نفسه السبب الذى يجعله يعود إلى ارتكاب الجريمة .

وقد لوحظ من دراسة العلاقة بين الحالة الزوجية والنوع أن الإناث المتزوجات يكون عودهن إلى الجريمة بنسبة أعلى من عود المتزوجين من الذكور بل أن المتزوجات يمثلن الغالبية العظمى من العائدات فقد بلغت نسبتهم ٦١.٧٪ من أجمالى العائدات في حين كانت نسبة العائدين من الذكور ٤٥.٤٪ وهى نسبة تقل كثيرا عن نسبة المتزوجين في المجتمع الخارجى التى تصل إلى ٧١٪ . أما غير المتزوجين فانهم يفوتون المتزوجين من العائدات في النسبة إذ بلغت نسبتهم ٥٣.٣٪ مقابل ٤٨٪ من أجمالى العائدات من الإناث وهى ظاهرة جديرة بالدراسة خاصة إذا لاحظنا أن نسبة المطلقات والأرمال من الإناث العائدات تفوق نسبة نظائرهن من الذكور ، فهى بين الإناث ٢٢.٥٪ ومطلقات و ١٢٪ أرمال يقابلها ٥.٠٪ مطلقات و ٨.٠٪ أرمال (راجع جدول رقم ١٤) وإذا كان الملاحظ أن غير المتزوجين من الذكور يمثلون الجانب الأكبر من المجرمين سواء المجرمين

لاول مرة أو العائدين وهو يمكن تفسيره بعدم وجود التزاماته أسرية على غير المتزوج تحول بينه وبين سلوك طريق الجريمة الذى يؤدى به الى السجن وبالتالي ترك أسرته بلا عائل يحمىها ويقوم بتلبية احتياجاتها وسد مطالبها وهو ما يجعل المتزوج اكثر ترددا فى ارتكاب الجريمة فان وجود غالبية من الاناث المتزوجات بين العائدات لا يجد له تفسيراً الا اذا كانت الظروف الاسرية التى تعيش فيها هى السبب المباشر فى عودتها الى الجريمة كأن تخالط جماعات اجرامية فقد تبين من الدراسة التى أجريت على العود انى الاجرام عند المرأة (١) وجود علاقة قوية بين عود المرأة الى الاجرام وبين زواجها من اشخاص من المجرمين ، بل ان زوج المرأة العائدة يكون له نفس تخصصها الاجرامى وهو يقف عادة موقفاً ايجابياً من ارتكابها الجريمة يتخذ صور التشجيع والتحريض على استمرارها فى هذا الطريق ، كما تبين وجود علاقة بين عود المرأة الى الاجرام وبين السلوك الاجرامى لرفاتها ، وأن المرأة العائدة تصاحب عادة الرجال الذين لهم نفس نشاطها الاجرامى الذى تزاوله المرأة ويكون سبباً فى زواجها الذى يكون الطرف الآخر فيه مجرماً بدوره وهو ما أسفرت عنه الدراسة التى أجريت على طائفة من الفجر فى قرى الدقهلية والمنوفية (بحث الظاهرة الاجرامية فى قرى طهواى) ومن المعروف ان الاناث يتزوجين فى سن مبكرة مما يجعل نسبة المتزوجات بين الاناث اعلى منها بين الذكور ولذلك ترتفع نسبة العائدات بينهم عنها بين الذكور وقد تبين ان النسوة المجرمات يعشن حياة زوجية غير مستقرة فيكثر طلاقهن وزواجهن مما جعل نسبة المطلقات من العائدات تفوق نسبة المطلقين وهى ظاهرة اسفر عنها أيضاً بحث الحبس الاحتياطى الذى أجراه المركز اذ تبين ارتفاع نسبة المطلقات بين المحبوسات احتياطياً وهى نسبة تفوق نسبتهن بين السويات الامر الذى فسره التقرير الخاص بالبحث بأنه يرجع الى زيادة عدد من يرتكبن جرائم الدمار والجرائم المخفية للاداب بين المطلقات وكذلك الحال بالنسبة للارامل وقد تبين من الدراسة الخاصة بالعود الى الاجرام عند المرأة (٢) ان الحياة الزوجية للمرأة العائدة غير مستقرة فهى اما مطلقة او منفصلة عن زوجها — واما أنها تعيش مع زوج تسود علاقتها الخلافات ، كذلك فان وجود الاسرة التى تضم الزوج والزوجة والابناء نادراً ما يتحقق فى حالة المرأة العائدة . وتتفق هذه النتيجة مع ما أسفر عنه بحث الحبس الاحتياطى حيث تبين أنه بينما بلغت نسبة

(١) المرجع السابق ص ٢٢٢ .

(٢) راجع التقرير المنشور بالجلد الجنائية القومية العدد الثالث نوفمبر سنة ١٩٦٦ المجلد التاسع ص ٤٠٨ .

المحبوسات احتياطيا من المتزوجات ٤٤ر٥٥ فإن نسبة اللواتى لم يتزوجن لم يتجاوز ٦٩١٣٪ في حين بلغت نسبة المطلقات ٣٤٦٦٪ مقابل ١٩١٩٪ من الذكور ونسبة الارامل ١٣٨٦٪ مقابل ١٩٤٩٪ من الذكور .

توزيع العائدات حسب عدد الاشخاص المعالين :

ان حوالى ثلثي الاشخاص سواء من المعالين ٦١٪ أو من المجرمين لاول مرة ٦٤٪ هم ممن لا يحملون اعباء عائلية ، فهم لا يعملون أحدا . وهذه النتيجة منطقية فكلما قلت اعباء الفرد والتزاماته العائلية كلما كان اقل حرصا في علاقاته والتزاماته حيال القوانين وبالتالي اكثر تعرضا للوقوع في الجريمة أو العود اليها كما أنه غالبا ما تتناسب اعباء الفرد مع سنة ونضجه فكلما تقدم في السن زادت اعباؤه وبالتالي زادت القيود والروابط التى تشده الى أسرته وترغبه على الحرس والصغر في علاقاته ورعاية لأسرته وخوفا من تعريضها لاي مفاجأة تهدد كيانها . ويؤيد ذلك أنه قد لوحظ أنه كلما قل عدد الاشخاص الذين يعملهم المعالون أو المجرمون لاول مرة ، كلما زادت نسبة الانحراف . أى أن التناسب عكسي بين عدد المعالين وبين عدد المنحرفين من عينة البحث (راجع جدول رقم ١٥) .

كذلك لوحظ من دراسة العلاقة بين عدد الاشخاص المعالين والنسوع (راجع جدول رقم ١٥ - ١) ان الذكور من المعالين الذين يعملون أشخاصا يفوقون في النسبة الاناث المعالينات وهذا يرجع الى سبب عام هو وضع الرجل في المجتمع الذى يعتبر المسئول دون المرأة عن اعادة الاسرة سواء كانت أسرته التى نشأ فيها (الوالدان والاخوة والاخوات) أم أسرته الجديدة التى تكونت بزواجه والتى تضم زوجته وأولاده فمن المعروف أن المرأة لا تقوم عادة بخور المعال للأسرة الا في ظروف استثنائية .

اما السبب الخاص فهو الذى يقوم بالنسبة للنساء المعالينات والمجرمات بصفة خاصة دون غيرهن فهن كما أسفر عن ذلك بحث العود الى الاجرام عند المرأة (١) يعشن حياة زوجية غير مستقرة ويعتبر وجود الاسرة التى تضم الزوج والزوجة والابناء أمرا نادرا في حالة المرأة المعالدة وقد يرجع ذلك الى طبيعة حياتها التى تقوم على الجريمة والتكسب منها مما قد يجعل من انجذاب الابناء عاملا معوقا لنشاطها . كذلك فإن وجود احتمال قوى دائما للقاء القبض عليها والزج بها في السجن قد يجعلها تحجم عن انجذاب الابناء أو الاحتفاظ بهم في رعايتها .

توزيع المعالين بحسب المهن :

تبرز في مقدمة المهن التى يكثر فيها المعالون عمال الخدمات ، اذ تبلغ نسبتهم بين المعالين (٢٠٣٪) الا أنه لوحظ أن نسبة المجرمين لاول مرة من عمال الخدمات متقاربة مع نسبة المعالين اذ تبلغ (١٨٩٪) وهى

(١) المرجع السابق ص ٢٢٤ .

أعلى نسبة في المهن من بين ما يزاوله المجرمون لأول مرة من مهن (راجع جدول رقم ١٦) .

وقد تبين أن نسبة العائدين من عمال الخدمات الى اجمالي المنتهين الى هذه المهنة مقارنة مع النسبة العامة للعود اذ تبلغ ٢٨,٨٪ .

أي أن نسبة العائدين بين عمال الخدمات لا تزيد عن النسبة العامة للعود كما أنها مقارنة مع نسبة المجرمين لأول مرة من المنتهين لهذه المهنة وهي في نفس الوقت أعلى نسبة ولعل تفسر ارتفاع نسبة عمال الخدمات بين المجرمين لأول مرة وبين العائدين يرجع الى ما تعانيه هذه الفئة من انخفاض مستوى الدخول ، بالإضافة الى عدم ضمان استقرارهم في الاعمال التي يزاولونها فانهم لا يقومون بأعمال متخصصة تحتاج الى خبرة فنية معينة ، بل يقومون بأعمال متعددة وليست متخصصة وكثيرا ما تكون أعمالهم مؤقتة ، فيعلنون بصفة مستمرة من عدم الاستقرار في العمل وما يترتب على هذا من ضيق وعسر اقتصاديين ، وقد يكون ذلك من الظروف المهيئة لانحرافهم .

أما الفئة المهنية التالية التي ترتفع فيها نسبة العود فهي فئة الفلاحين حيث تبلغ نسبتهم ١٦,٥٪ من مجموع العائدين ، وتبلغ نسبتهم بين اجمالي المجرمين لأول مرة ١٣,٤٪ وهي نسبة مرتفعة كذلك تلي نسبة عمال الخدمات .

كذلك لوحظ أن نسبة العود بين الفلاحين مساوية تقريبا للنسبة العامة للعود اذ تبلغ ٢٧٪ .

ولا شك أن ارتفاع نسبة المنحرفين من الفلاحين يتناسب تناسباً طردياً مع تعداد المشتغلين بالزراعة وبالنسبة للتعداد العام للسكان في مصر اذ تبلغ نسبة الفلاحين حوالي ٦٥٪ من المجموع الكلي للسكان .

أضف الى ذلك ما يعرف عن الريف من انتشار البطالة المقنعة بين سكانه ، وانخفاض مستوى الدخول ، وسيادة بعض التقاليد والعادات التي تعتبر من العوامل المهيئة لارتكاب انواع معينة من الجرائم .

من الفئات التي كانت نسبة العائدين فيها مرتفعة فئة الباعة الجائلين اذ تبلغ نسبة العائدين منهم ٨,٠٪ من مجموع العائدين ، كما يزيد العود بينهم عن النسبة العامة للعود ، فقد بلغت ٣٤,٤٪ .

وتفسر ذلك أن كثيرين ممن يمارسون هذه المهنة لا يتقيدون بالشروط القانونية ولا يحصلون على التراخيص اللازمة لذلك ، بل يمارسونها بعد أن يفشلوا في الحصول على أعمال أخرى تحتاج ممارستها الى خلو سجلاتهم الجنائية من السوابق كما أن ثمة فئة منهم يمارسون هذه المهنة كسبيل لارتكاب بعض الجرائم ، بل ان مزاوله بيع بعض السلع التافهة تعتبر من وجهة نظر المشرع في بعض الاحيان صورة من صور التشرد .

وتبلغ نسبة الإناث غير المشتغلات العائدات الى الجريمة ٦٠,٢٪ في حين تبلغ نسبة المجرمات لأول مرة ١٨,٦٪ ، ولا تزيد نسبة العود بين النساء عن ٢٥,٣٪ وهي اقل من النسبة العامة للعود التي تبلغ ٢٧,٧٪ وتبلغ نسبة الإناث غير المشتغلات بين العائدات الى الجريمة ٧٦,١٪ أما بالنسبة للإناث اللواتي يشتغلن فقد تبين أن عددهن يصل الى ٤٩ أنثى منهن ٣١ يعملن بمهنة لبان أو حلوانى أى بنفسية ٦٣٪ بينما اللواتي يعملن في الزراعة نسبتهن ١٦,٣٪ أما اللواتي يعملن بأمهات متجولات فقد بلغت نسبتهن ١٢٪ في حين بلغت نسبة اللواتي يعملن عاملات خدمات ٦٪ والملاحظ أن العدد من الإناث اللواتي يشتغلن بمهنة اللبان والحلوانى وعددهن ٣١ أنثى يتفق مع العدد من الإناث الذى ورد - بالجدول الخاص بالجريمة الأخيرة - فقد بلغ عدد الإناث اللواتي ارتكبن جريمة غش اللبان ٢٢ أنثى أما اللواتي كانت جريمتهم الأولى غش اللبان فقد بلغ عددهن ٣٣ أنثى . لذلك فإن اللواتي ارتكبن جرائم الاداب كن من الإناث غير المشتغلات ومنهن ٢٦ ارتكبن جريمة دعارة و ٣٢ ارتكبن جريمة فسق وتحريض أى أن نسبتهن الى المجموع الكلى للإناث غير المشتغلات ٣٦,٢٪ في حين بلغت نسبة اللواتي ارتكبن جرائم السرقة والشروع فيها « ٢٦,٢٪ » من اجمالى غير المشتغلات وبلغت نسبة اللواتي ارتكبن جرائم النسل ومخالفة المراتبة ٢٩,٣٪ وتوزعت الباقيات بين جرائم تعاطى المخدرات ٣٪ والتبديد ٦٪ والاشتباه والعود له ٣٪ راجع جدول رقم ١٦ - كذلك لوحظ أن هناك بعض الفئات المهنية ترتفع فيها نسبة العود بالمقارنة مع النسبة العامة للعود ، رغم انخفاض نسبة المنتهين الى هذه المهنة من العائدين ، ومن ذلك مثلاً مهنة « القهوجى » التى بلغت نسبة العود فيها ٤٠,٦٪ رغم أن نسبة العائدين من هذه المهنة لا تزيد عن ٣٩,١٪ من مجموع عينة البحث . كذلك مهنة الكهوى التى بلغت نسبة العائدين من يزاولونها ٦٤,٤٪ بينما لا تزيد نسبة العائدين من هذه المهنة عن ١٠٪ من مجموع العائدين من عينة البحث وأيضاً مهنة « الجزجى » اذ بلغت نسبة العود فيها ٣٥,٢٪ ، ومهنة الجزار ٣٠,٤٪ . (راجع جدول رقم ١٦ - ب) .

توزيع المهنة حسب الحالة التعليمية :

من الامور التى تثار كثيراً في دراسات علم الاجرام موضوع علاقة الالمية بالجريمة ، وهل هناك تناسب طردي بينهما ، بمعنى أن الجريمة بكثير ارتكابها في اوساط الاميين ، بينما تقل كلما ارتفع المستوى التعليمى للمواطنين ، أم أن هناك ظروف أخرى تحجب الكثير من الجرائم التى يرتكبها من هم في مستوى تعليمى مرتفع ، نتيجة ارتفاع مستواهم الاقتصادى والاجتماعى وعلاقتهم الوثيقة بالسلطات ، بحيث لا تصل جرائمهم الى القضاء ، ولا تظهر بالتالى في الاحصاءات الجنائية واحصاءات السجون ، هذه التساؤلات وغيرها تثار بالنسبة لهذه العلاقة .

على انه لا يجب أن نفعل حقيقة هامة بالنسبة للمجتمع المصرى ، وهى

ان نسبة الامية في مصر تكاد تصل الى ٧٠٪ ، ولا شك ان هذا ينمكس بوضوح على نسبتها بين المجرمين العائدين كذلك .

ومن استقراء بيانات البحث تبين أن ٨٣٪ من العائدين هم من الاميين وهى نسبة تزيد عن نسبة الاميين بصفة عامة فى المجتمع .

بينما لا تزيد نسبة من يحملون مؤهلات دراسية عن ٠.٦٪ وتصل نسبة من يقرأون ويكتبون بدون مؤهلات الى ١.٦٪ (راجع جدول رقم ١٧) .

وبمقارنة هذه البيانات ببيانات الحالة التعليمية لمجرمين لأول مرة من افراد العينة تبين أن نسبة الاميين فى فئة المجرمين لأول مرة تقل عنها فى العائدين فتصل الى ١.٦٪ وكذلك الامر بالنسبة لفئة من يقرأ ويكتب اذ تصل نسبتهم فى المجرمين لأول مرة الى ٢١.٢٪ .

وأنن يمكن القول ان نسبة الاميين تزيد بين المجرمين بصفة عامة ، وبين المجرمين العائدين بصفة خاصة فى المجتمع .

وأن نسبة نوى المؤهلات ومن يقرأون ويكتبون بغير مؤهلات تزيد بين المجرمين لأول مرة عنها بين المجرمين العائدين .

وقد يكون تفسير ذلك فى أن الامية قد تقف عقبة فى سبيل استفادة المجرم من الامكانيات المتاحة داخل المؤسسات العقابية كالتدريب المهنى والحرفى ، كما قد تقف الامية عقبة فى سبيل الحصول على عمل مناسب بعد خروجه من السجن .

وفىما يتعلق بالعلاقة بين الحالة التعليمية والنمط الاجرامى تبين وجود علاقة بين الحالة التعليمية والنمط الاجرامى فبينما يرتكب المتعلمون الجرائم التى تنتهى الى نمط التكسب كالرشوة والسرقة والنصب والتصيد دون الجرائم التى تنتهى الى نمط الاعتياذ نجد أن الاميين والذين يقرأون ويكتبون دون أن يحملوا مؤهلا هم الذين يرتكبون الجرائم التى تنتهى الى نمط الاعتياذ الى جانب الجرائم التى تنتهى الى نمط التكسب فمقد انحصر ارتكاب الانماط المختلفة جميعا (فيما عدا الرشوة والسرقة والنصب والتهديد والتزيف) فى فئتي الاميين ومن يقرأون ويكتبون فقط وهذه النتيجة ترتبط من ناحية بالحالة التعليمية التى تتيح للفرد فرصة الالتحاق بعمل يمكنه عن طريقة أن يرتكب جريمة كما فى الرشوة مثلا كذلك تحتاج اساليب النصب والاحتيال الى قدر من التعليم والا فشلت فى تحقيق الهدف منها . ولذلك يتخصص المجرمون من المتعلمين فى نمط التكسب دون غيره . . . فى حين يتخصص الاميون ومن هم على الملم بسيط بالقراءة والكتابة فى النمط الآخر وفى نمط التكسب ايضا وخاصة فى الجرائم التى لا تحتاج الى مهارات تتصل بالحالة التعليمية أو قدرات معينة تتصل بالعلم من قروب أو من بعيد (راجع جدول رقم ١٧) .

توزيع العائدين بحسب عدد السوابق وعدد مرات الإيداع في السجن :

تبين أن هناك تناسباً عكسياً بين عدد السوابق وبين نسبة العائدين منتقل نسبة العائدين كلما زاد عدد السوابق ، فأصحاب السابقة الواحدة يكونون أكثر من ثلث مجموع العائدين حيث تبلغ نسبتهم ٣٧,٣٪ يليهم أصحاب السابقتين الذين تبلغ نسبتهم ١٥,٠٪ من إجمالي العائدين .. وهكذا حتى نصل إلى من لهم ١٠ سوابق فنجد أن نسبتهم تصل إلى ٢,١٪ .

كذلك تبين قيام التناسب العكسي بين عدد مرات الإيداع في السجون وبين نسبة العائدين فبينما بلغت نسبة من أودعوا في السجن مرة واحدة ٣٥٪ ونسبة من أودعوا مرتين ١٥,٤٪ لم تزد نسبة من أودعوا في السجن عشر مرات عن ١,١٪ في حين لم تتجاوز نسبة من أودعوا أكثر من عشرين مرة ٠,٧٪ (راجع جدول رقم ١٨) .

وقد لوحظ وجود تقارب كبير بين عدد مرات الإيداع في السجن وعدد السوابق ، وهذا أمر طبيعي غير أنه تبين أن هناك ٧,٢٪ من العائدين لم يسبق لهم الإيداع في السجن ، وغالباً ما يكون ذلك نتيجة هروبهم من تنفيذ الأحكام التي صدرت عليهم للمرة الأولى .

وقد تبين من الدراسة التي أجريت عن العود إلى الإجرام عند المرأة أن العود المتكرر هو الشائع بين النساء العائدات حيث بلغت نسبة النساء العائدات أكثر من مرتين ٨٤,٦٪ وبلغ متوسط عدد الجرائم التي أدينت بارتكابها المرأة العائدة ٨ جرائم (١) .

كما تبين من المناقشات التي دارت في المؤتمر الدولي الثاني لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الذي انعقد في لندن سنة ١٩٦٠ أن حوالي نصف عدد العائدين في بلاد كثيرة حكم عليهم بعقوبة تقل عن ستة أشهر وهو ما اعتبر من بين العوامل التي تشجع على العود (٢) .

توزيع العائدين حسب نوع الجريمة الأولى :

من البيانات الهامة التي تنفذ في دراسة المجرمين العائدين ، التعرف على بداية انحرافهم أي على نوع الجريمة الأولى التي كانت بداية للانحراف ، فغالباً ما تكون السقطة الأولى هي الدرجة الأولى في سلم الإجرام والاعتقاد عليه .

ولتحديد نوع الجريمة الأولى أهمية كبيرة بالنسبة للعود ، فهناك من

(١) راجع البحث المخبر ص ١٢٨ .

(٢) بحث الحبس القصير المدة ، المجلة الجنائية القومية المجلد الأول -- المجلد التاسع مارس ١٩٦٦ ص ٢٧ .

الجرائم ما يكون احتمال العود فيها كبيرا ، ويكون ذلك عادة في الجرائم التي يترتب عليها كسب مادي كالسرقة والنصب وغيرها من جرائم الاعتداء على الأموال ، وكذلك الحال بالنسبة لجرائم غش الماكولات والألبان والبضائع وجرائم الدعارة . كما ترتفع نسبة العود في جرائم الاتجار في المخدرات لما يترتب عليها من كسب مالى فاحش ، وكذلك الجرائم التي تكون ممارستها ناشئة عن وجود العادة كتعاطي المخدرات .

وهناك نوع من الجرائم يكثر فيه العود لا لشيء إلا لأن رجال الشرطة ينشطون لضبط من يرتكبونه لما يترتب عليه من إخلال بالأمن العام يستحوذ على اهتمام الرأي العام أو لأن الاعتداء يقع على حق فردى وقيام المجنى عليه بالإبلاغ مما يدفع رجال الأمن إلى العمل للكشف عن الجريمة والقبض على الجاني ، مثال ذلك السرقة البسيطة في صورة النشل أو في سرقات المساكن فهي تؤدي إلى الإخلال بالأمن وتلقى اهتماما من السلطات أكثر من جريمة تعاطي المخدرات التي تعتبر أخطر منها من وجهة النظر القانونية مما يجعل نسبة العود في جرائم السرقة تفسد من الناحية الإحصائية أكثر منها في جرائم تعاطي المخدرات .

وبالإضافة إلى ما تقدم ، هناك نوع من الجرائم يكون وصولها إلى علم السلطات بالغ الصعوبة رغم وجود مجنى عليه ورغم ما فيها من اعتداء على حق فردى ، كالجرائم الجنسية ، التي غالبا ما يميل المجنى عليه إلى عدم إثارتها لما يترتب على ذلك من أساءة لسميته وشرفه وبالتالي فإن نسبة اكتشافها واكتشاف العود إليها تكون ضئيلة .

وهناك الجرائم التي تكون نسبة العود إليها ضئيلة بسبب طبيعتها كجرائم الرشوة التي تقع من موظف عمومي ، لأنه يترتب على الحكم فيها لأول مرة فصل الموظف كمقوبة تيمية ، وبالتالي لا يعود إلى وظيفته ثانية ، ونفس الأمر بالنسبة لاختلاس الموظف لأموال عامة كذلك قد تقل نسبة العود في الجرائم التي يكون الباعث عليها عاطفيا أو تتم نتيجة انفعال مؤقت كجرائم القتل للثأر وللعرض أو الضرب بأنواعه وكذلك جرائم اتلاف المزروعات أو تسميم المواشى . كذلك قد يؤدي طول مدة العقوبة المقررة للجريمة إلى تقليل احتمال العود بسبب طول المدة التي يقضيها المحكوم عليه في السجن ، ويكون ذلك في الجرائم التي يحكم فيها بالإشغال الشاقة المؤبدة أو الإشغال الشاقة المؤقتة أو السجن لحد طويلة .

وقد تبين — فيما يتعلق بالعلاقة بين نوع الجريمة الأولى والعود أن نسبة العائدين الذين كانت جريمتهم الأولى سرقة (جنحة) بلغت ٣٧٪ بينما أن الذين كانت جريمتهم الأولى سرقة (جنحة) بلغت نسبتهم ١٦٪ في حين أن الذين كانت جريمتهم الأولى جنحة تبديد بلغت نسبتهم ١٢٪ أي أن ٦٥٪ أي حوالي ثلثي العائدين كانت جريمتهم الأولى هي من جرائم الاعتداء على الأموال وهي جميعها من الجنج التي لا تزيد عقوبتها في القانون عن الحبس ثلاث سنوات وإن كان العرف القضائي

يميل دائما الى التزول بالعقوبة كثيرا بالنسبة للمجرم لأول مرة بحيث يمكن القول أن الغالبية العظمى من هذه الجرائم تتراوح عقوبتها بين الحبس من ٦ شهور الى سنة .

كذلك تبين أن ٩١٪ من العائدين كانت جريمتهم الاولى تعاطى المخدرات بينما لم تزد نسبة الاتجار في المخدرات كجريمة أولى عن ١٨٪ ، ونميل الى الاعتقاد أن ارتفاع نسبة جرائم تعاطى المخدرات عند مغارتها بالاتجار في المخدرات يرجع الى ميل القضاة الى التخفيف من القسوة الشديدة لقائون مكافحة المخدرات وذلك بتكييف الجريمة المعروضة عليهم باعتبارها جريمة تعاطى مخدرات وليست اتجارا خاصة اذا كانت الكمية المضبوطة مع المتهم قليلة وذلك تلمسا لاسباب التخفيف على المتهم .

وقد لوحظ أن نسبة ملحوظة من العائدين كانت جريمتهم الاولى غش الألبان اذ بلغت ٣٦٪ وهى من الجرائم التى يترتب عليها كسب مادى ، وغالبا ما يكون العود فى هذه الجريمة خلاصا أى أن المجرم يعود الى نفس الجريمة (راجع جدول رقم ٢٠) .

جهة الميلاد وعلاقتها بمحل الإقامة ومكان ارتكاب الجريمة الاولى ومكان ارتكاب الجريمة الأخيرة :

تبين أن القاهرة كانت المحافظة التى وجد بها محل إقامة العدد الأكبر من العائدين ٦٠٤ عائدا أى بنسبة ٢٣٢٪ من أجمالى العائدين تليها محافظة الاسكندرية ٤١٧ عائدا أى بنسبة ١٦٪ وهو نفس الوضع بالنسبة للمجرمين لأول مرة وتفسر ذلك أن المحافظتين تعتبران أعلى المحافظات من حيث عدد السكان مما يجعل نسبة المجرمين فيها مرتفعة بالمقارنة مع معدل الجريمة فى مصر .

وبالتالى ترتفع نسبة العائدين من بين المجرمين المقيمين فى هاتين المحافظتين (راجع جدول رقم ٢١) أما بالنسبة للمحافظات الأخرى فإن ترتيبها من حيث نسبة العائدين فيها يختلف عنه بالنسبة للمجرمين لأول مرة فبينما ترتفع نسبة المجرمين لأول مرة فى بعض المحافظات بالنسبة لأجمالى المجرمين فى المحافظات نجد أن نسبة العائدين بين المجرمين فى نفس هذه المحافظات تنخفض بحيث تأتى فى الترتيب بعد ذلك ، مما يمكن أن يقال معه أن العود لا تكون بينه وبين حجم الاجرام علاقة طردية على الدوام بمعنى أنه كلما زاد عدد المجرمين زادت نسبة العائدين من بينهم فقد يحدث العكس أى أن يكون عدد المجرمين كبيرا ولكن نسبة العائدين منهم قليلة وفى هذه الحالة يكون هناك أعضاء جدد دائما فى جماعة الخارجين على القانون . مما يؤدي الى اتساع هذه الجماعة وارتفاع نسبة المجرمين فى المجتمع ومن ناحية أخرى فإن انخفاض نسبة العائدين يعنى أن العقوبة التى وقعت على من أجزموا قد أحدثت اثرها وابتل الى عودة الأشخاص الذين وقعت عليهم الى الطريق السوى وفى هذه الحالة ينبغى

البحث عما اذا كانت هناك علاقة بين محل الإقامة وانخفاض أو ارتفاع نسبة العود الى الجريمة بقصد تحديد علاقة البيئة التي يقيم فيها الشخص بعوده الى الجريمة وما اذا كان لطبيعة البيئة سواء كانت ريفية أم حضرية علاقة بالعود .

وقد تبين أن البيانات الخاصة بالجهة التي ولد بها العائدون لا تتطابق مع البيانات الخاصة بمحل إقامتهم فمن المقابلة بين النوعين من البيانات اتضح أن نسبة كبيرة من العائدين قد تركوا المحافظات التي ولدوا بها وأقاموا في محافظات أخرى أي أنهم قد هاجروا الى تلك المحافظات . وكانت محافظة القاهرة أكثر المحافظات طردا للمجرمين العائدين فقد بلغت نسبة الذين ولدوا بها منهم ٢٨,٩٪ من المجموع الكلي لعينة البحث بينما لم تزد نسبة الذين أقاموا بها منهم عن ٢٣,٢٪ أي أن ٧,٥٪ من العائدين الذين ولدوا بمحافظة القاهرة قد هاجروا منها بالرغم مما هو معروف عن هذه المحافظة من أنها في مقدمة المحافظات الجاذبة وكذلك الحال بالنسبة لمحافظة الاسماعيلية ويور سعيد اللتين تعتبران أيضا من المحافظات الجاذبة حيث هاجر من الاولى ٢,٠٪ ومن الثانية ٣,١٪ في حين أن الاسكندرية وهي بدورها من محافظات الجذب تساوت نسبة المولودين بها مع المقيمين فيها من المجرمين العائدين فبلغت هذه النسبة ١٦,٠٪ .

الآن هذه الظاهرة أي ظاهرة هجرة المجرمين العائدين لم تقتصر على المحافظات الجاذبة فقط بل شملت المحافظات الطارئة كالدقهلية والقليوبية والغربية والبحيرة والشرقية والنقهيية وبنى سويف والفيوم وأسيوط وسوهاج وقنا . أما المحافظات التي هاجر اليها المجرمون العائدون فهي دمياط وسيناء وكفر الشيخ والجيزة وكانت نسبتهم بصفة عامة ضئيلة بحيث لا يمكن الاستناد اليها للقول بأن هناك محافظات جاذبة لهذه الفئة من المجرمين أو للمجرمين بصفة عامة ، خاصة إذا لوحظ أن ١٧,٢٪ من المجرمين العائدين كانوا غير معلومي محل الإقامة وهذا يعني أن المجرم العائد يميل الى التنقل الدائم بحيث لا يكون له في اغلب الاحوال محل إقامة معروف وقد يكون السبب في ذلك سعيه المستمر الى البحث عن ميادين جديدة لنشاطه خاصة وأنه قد تبين أن غالبية العائدين من مرتكبي جرائم السرقة بأنواعها ، ورغبته في الابتعاد عن الأماكن التي تطلبه الشرطة فيها والتي انكشف نشاطه في نطاقها .

يؤيد هذا الاستدلال ما نلاحظه من المقارنة بين البيانات الخاصة بمكان ارتكاب الجريمة الاولى والبيانات الخاصة بارتكاب الجريمة الأخيرة فبينما ترتفع نسبة المجرمين لأول مرة في بعض المناطق نلاحظ أن نسبتهم في نفس المناطق تنخفض في الجريمة الأخيرة فعلى حين كانت القاهرة مكان ارتكاب الجريمة الاولى بنسبة ٣٠,٤٪ من العائدين انخفضت نسبة الذين ارتكبوا الجريمة الأخيرة فيها الى ٢٤,٨٪ مما يدل على أن نسبة من ارتكبوا الجريمة الأولى فيها كانوا من المهاجرين اليها فقد ولد بها منهم ٢٨,٩٪ ثم لم يلبث هؤلاء أو غيرهم من يمثلون الفرق بين النسبتين (مكان ارتكاب الجريمة الأولى ومكان ارتكاب الجريمة الأخيرة) أن هاجروا منها لتصل

نسبة من ارتكبوا الجريمة الأخيرة فيها الى ٢٤,٨٪ وكذلك الحال في الاسكندرية فنسبة الذين هاجروا منها من المجرمين العائدين ٤,٨٪ وبور سعيد ١٣,١٪ والسويس ٤,٠٪ والغربية ١٢,١٪ والمنوفية ٥,٠٪ - والبحيرة ٩,٠٪ - والشرقية ٣,١٪ والدقهلية ٩,٠٪ والقليوبية ٢,٠٪ وبني سويف ٥,٠٪ والفيوم ١,٠٪ والنيا ٢,١٪ واسيوط ٩,٠٪ وسوهاج ٢,٠٪ وقنا ٥,٠٪ وأسوان ١,٠٪ ولم تشذ عن هذا الوضع سوى محافظات قليلة انتقل اليها المجرمون العائدون ، منها الاسماعيلية ٦,٠٪ والجيزة ٨,٠٪ في حين بلغت نسبة غير معلومة محل الإقامة في الجريمة الأخيرة ١٩٪ مما يدل على أن المجرم العائد لا يميل الى أن يكون له محل إقامة معروف للأسباب التي سبق ذكرها .

توزيع العائدين حسب النمط الإجرامي :

تبين من هذا البحث أن النمط السائد في العود بصفة عامة هو نمط التكسب من الجريمة فالسرقات والشروع فيها تستحوذ على النسبة الكبرى من النشاط الإجرامي للعائدين فهي تبلغ ٢٢,١٪ تليها السرقة والنصب والتشرد والاشتباه بنسبة ٢٠,٤٪ ثم السرقة والنصب وتعاطي المخدرات والاتجار فيها بنسبة ٦,٤٪ فتعاطي المخدرات والتبديد بنسبة ٣,٥٪ ثم غش الألبان والمأكولات بنسبة ٣٪ وكلها جرائم يهدف مرتكبوها الى التكسب منها ، أما النمط الذي يقوم على اعتياد الإجرام دون التكسب فيتمثل في تعاطي المخدرات وقد بلغت نسبة العائدين ممن ينتمون الى هذا النمط ٦,٣٪ وأن كان يلاحظ أن التفرقة بين الاتجار في المخدرات وتعاطيها ليست حاسمة نظرا لأنها تعتمد في الغالب على الكمية المضبوطة الأمر الذي جعل المتجرين في المخدرات يلجأون الى التعامل في كميات صغيرة مما يدخل في نطاق التعاطي . وهذا يجعل جرائم المخدرات تختلط بجرائم الاتجار وحتى مع الاعتراف بصحة هذه النسبة الخاصة بالمتعاطين فإن النمط السائد بين العائدين هو نمط التكسب من الجريمة إذ لا يمثل نمط الاعتياد على الإجرام سوى نسبة ضئيلة فالجرائم التي تقع ضد الأشخاص نسبتها ضئيلة للغاية بحيث لا يعتد بها وأن كانت نسبة العائدين الذين ارتكبوا جرائم اتلاف المزروعات وقتل الحيوانات تصل الى ٣٪ أما جرائم القتل العمد والقتل الخطأ والضرب بأنواعه وهتك العرض والاعتصاب والجرائم ضد النفس والمخدرات فلم تتجاوز نسبة العائدين الذين ارتكبوا ٩,٠٪ في حين تصل نسبة العائدين في جرائم التشرد والاشتباه الى ٣,٢٪ وقد تبين أن النمط الغالب من الجريمة عند العائدين هو نمط التكسب الذي يبلغ حوالي ٧٧,٧٪ من أجمالي العائدين . وهي نسبة قريبة من تلك التي أسفر عنها بحث العود الى الجريمة عند المرأة حيث ذكرت ٨٢,٦٪ من النساء العائدات أن العود الى الجريمة عند المرأة حيث ذكرت ٨٢,٦٪ من ماضي كذلك تبين أن ٤,٨٪ ارتكبن جرائم البغاء و٣,٢٪ ارتكبن جرائم ضد المال و ١,٢٪ ارتكبن جرائم المخدرات . في حين لم تزد نسبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص عن ٠,٧٪ (١) .

(١) بحث العود الى الإجرام عند المرأة المرجع السابق ص ٢٢٩ .

الجريمة الأولى للعائد وعلاقتها بالجريمة الأخيرة :

تبين من المقارنة بين نوع الجريمة الأولى التي ارتكبها العائد ونوع الجريمة الأخيرة وذلك بقصد التعرف على مدى وجود ما يعرف بالتخصص في مجال الجريمة بين العائدين أن نسبة كبيرة من المجرمين العائدين كانت جريمتهم الأخيرة مماثلة لجريمتهم الأولى وذلك بالنسبة لثلاثية عشر نوعا من الجرائم التي وقع فيها العود وأن كان يلاحظ وجود تفاوت في النسبة بين جريمة وأخرى فبينما بلغت نسبة الذين كانت جريمتهم الأخيرة مماثلة لجريمتهم الأولى من العائدين في جريمة أحرار سلاح ٤٢٪ من المجموع الكلي لمن كانت هذه الجريمة هي جريمتهم الأولى نجد أن هذه النسبة تنخفض إلى ٢٦٪ من العائدين الذين كانت جريمتهم الأولى إخفاء مسروقات ثم ارتكبوا نفس الجريمة أخيرا . في حين بلغت هذه النسبة ٢٩٪ بين مرتكبي جريمة الاستيلاء والعود له . وغيبا يتعلق بجريمة التبيد فإن نسبة الذين كانت جريمتهم الأخيرة مماثلة لجريمتهم الأولى وهي التبيد بلغت ٦٣٫٩٪ وهي نسبة شديدة الارتفاع وتدل على أن غالبية مرتكبي جريمة التبيد يعودون إلى ارتكابها . كذلك تبين أن ١٣٫٩٪ من الأشخاص الذين كانت جريمتهم الأولى التبيد كانت جريمتهم الأخيرة السرقة (جنحة) وهذا يرجع إلى التشابه الكبير بين الجريمتين وتمائل الأساليب المستخدمة في كليهما . في حين لم تزد النسبة من ٤١٫٤٪ في جريمة القسول والتشرد : بينما وصلت إلى ١٠٠٪ في جرائم التهوين والتسمية مما يدل على أن مرتكبي هذا النوع من الجرائم يعودون إلى ارتكابها بل أنهم يتخصصون في ارتكابه من ناحية لأنه مرتبط بمعلمهم ومن ناحية أخرى لأن الجزاءات فيه غير رادعة . أما بالنسبة لجريمة الدعارة فقد تبين أن ٣٠٪ ممن كانت هذه الجريمة هي أولى جريمة يرتكبونها كانت آخر جرائمهم دعارة أيضا بينما كانت الجريمة الأخيرة عند ٢٠٪ منهم فسق وتحريض وهي من نفس نوع الجريمة الأولى ، في حين كانت الجريمة الأخيرة عند ١٧٪ منهم جريمة تسول وتشرد مما يدل على أن الغالبية ممن كانت جريمتهم الأولى من جرائم الآداب كانت جريمتهم الأخيرة هي أيضا من جرائم الآداب . كذلك وصلت نسبة الذين كانت جريمتهم الأخيرة مخالفة مراقبة إلى ٢٥٪ منهم وهي جريمة ترتبط بجرائم أخرى صمرت فيها أحكام تكميلية بالوضع تحت المراقبة .

أما الذين كانت جريمتهم الأولى سرقة (جنحية) وعددهم ١٧ شخصا فقد بلغت نسبة الذين كانت جريمتهم الأخيرة سرقة (جنحية) أيضا ٢٣٫٥٪ وبلغت نسبة الذين كانت جريمتهم الأخيرة سرقة (جنحة) ١٧٫٦٪ أي أن الذين تخصصوا في ارتكاب جرائم السرقة نسبتهم ٤١٫١٪ من أجمالي الذين كانت جريمتهم الأولى سرقة (جنحية) كذلك تبين أن من بين ٨٣٦ عائدا كانت جريمتهم الأولى سرقة (جنحة) يوجد ٢٨٩ عائدا كانت جريمتهم الأخيرة سرقة أيضا أي بنسبة ٣٤٫٤٪ بينما أن ١٢٣ عائدا كانت جريمتهم الأخيرة شروع في سرقة (جنحة) أي بنسبة ١٤٫٧٪ مما يصل بنسبة العائدين الذين كانت جريمتهم الأولى والأخيرة سرقة وشروع فيها إلى ٤٩٫٢٪ وهي نسبة عالية وتقترب من نسبة العائدين ممن كانت جريمتهم الأولى وجريمتهم الأخيرة هي سرقة (جنحية) فقد بلغت نسبتهم ٣٣٫٣٪ وإذا أضفنا

كليم الذين كانت جريمتهم الأخيرة سرقة (جنحة) ونسبتهم ٤٤٪. فإن النسبة تصل الى ٧٧٪ وهذا يدل على أن الذين تكون جريمتهم الأولى شروع في سرقة يتحولون فيها بعد الى مجرمين مهرة تصل بهم مهارتهم الى حد ارتكابهم الجريمة التامة ولذلك نجد أن نسبة الذين كانت جريمتهم الأولى سرقة ثم ارتكبوا شروعاً (الجريمة الأخيرة) تقل نسبته من نسبة الذين كانت جريمتهم الأولى شروعاً ثم ارتكبوا جريمتهم الأخيرة تامة وهو وضع منطقي إذ لا يلبث المجرم المبتدئ أن يجيد أساليب السرقة ويتفهمها بحيث لا يضبط وهو في مرحلة الشروع يؤكد هذا ما لوحظ بالنسبة للعائدين الذين كانت جريمتهم الأولى شروع في سرقة (جنحة) والذين بلغ عددهم ٣٦٩ شخصاً فقد بلغت نسبة الذين كانت جريمتهم الأخيرة منهم شروع في سرقة (جنحة) أيضاً ٢٠.٣٪ في حين كانت نسبة الذين كانت جريمتهم الأخيرة سرقة (جنحة) ٣.٠٣٪ مما يدل على أن الشروع في السرقة ينتهي بمرتكبه الى السرقة الكاملة .

كما تبين أنه من بين ١٢٦ عائدًا كانت جريمتهم الأولى غش البان يوجد ٧٢ شخصاً كانت جريمتهم الأخيرة غش البان أيضاً أي بنسبة ٥٧٪ في حين بلغت نسبة الذين كانت جريمتهم الأخيرة السرقة (جنحة) ٢١.٧٪ ، وفيما يتعلق بجرائم الفسق والتحريض فقد بلغ عدد العائدين الذين ارتكبوا كجريمة أولى ٣٧ شخصاً منهم عشرة أشخاص ارتكبوا أيضاً كجريمة أخيرة أي بنسبة ٢٧٪ بينما أن ١٢ شخصاً منهم ارتكبوا جريمة الدعارة أي بنسبة ٣٢.٤٪ مما يجعل التخصص في ارتكاب الجرائم الخافية واضحا وكل التغيير الذي يحدث يقع في نطاق هذا النوع من الجرائم فالشخص الذي يبدأ تاريخه الإجرامي بالدعارة ينتهي في الغالب بالتحريض على الفسق والفجور وهو ما كشف عنه البحث فبينما بلغ إجمالي العائدين الذين كانت جريمتهم الأولى الدعارة ٤٠ شخصاً نجد أن بينهم ١٢ شخصاً كانت جريمتهم الأخيرة الدعارة أي بنسبة ٣٠٪ بينما كانت الجريمة الأخيرة لـ ٨ أشخاص منهم فسق وتحريض أي بنسبة ٢٠٪ في حين كانت الجريمة الأخيرة لـ ٩ أشخاص منهم مخالفة مراقبة وهي جريمة ترتبط بالجريمة التي ارتكبها العائد أخيراً أي بنسبة ٢٥٪ بينما نسبة ضئيلة جداً منهم هم الذين كانت جريمتهم الأخيرة من نوع مختلف أي ليست من الجرائم الخلقية كالسرقة أو الاتجار في المخدرات أو تعاطي المخدرات والملاحظ أن ارتفاع نسبة مرتكبي جريمة مخالفة المراقبة تنحصر في العائدين من مرتكبي جرائم التدبير والتسول والتشرد والدعارة والسرقة والفسق والتحريض وفيما يتعلق بجريمة الاتجار في المخدرات نجد أن العائدين الذين كانت هذه الجريمة هي أول جرائمهم عددهم ٤٥ شخصاً منهم ١٤ شخصاً كانت الجريمة الأخيرة التي ارتكبوها هي الاتجار في المخدرات أيضاً أي بنسبة ٣١٪ بينما كانت الجريمة الأخيرة لـ ٢٢ شخصاً منهم هي تعاطي المخدرات أي بنسبة ٤٨.٨٪ والملاحظ أن التفرقة بين الاتجار والتعاطي ليست من الدقة المعروفة بحيث يمكن الاعتماد عليها فكثيراً ما يستند وصف الجريمة على أنها اتجار أو تعاطي الى الكمية المضبوطة ولذلك فإنه غالباً ما يكون المتهم متاصداً الاتجار في المخدرات إلا أن ضالة الكمية تجعل الجريمة تعاطي

وليس انتجارا وهذا يرجع الى ميل القضاة الى تجنب توقيع عقوبة الانتجار على الجناة ومن ثم يمكن القول أن التخصص يبدو أرجح لأنها عقوبة شديدة وخصوصا في نطاق جريمة الانتجار في المخدرات إذ بلغت نسبة الذين كانت جريمة الانتجار هي آخر جريمة ارتكبوها ٧٩٨٪ من اجمالي الأشخاص الذين ارتكبوها جريمة الانتجار لأول مرة وهي نسبة قريبة من مثيلتها بين مرتكبي جريمة التعاطي فقد بلغ المعدد الاجمالي للعائدين الذين كانت جريمة التعاطي هي أولى جرائمهم ٢٠٧ شخصا منهم ١٥٩ شخصا كانت آخر جرائمهم تعاطي مخدرات أيضا أي بنسبة ٧٦٨٪ وكما سلف فإن التفرقة بين الانتجار والتعاطي ليست واضحة . ويلاحظ بالنسبة لجريمة الهروب من الخدمة أن العائدين الذين ارتكبوها كجريمة أولى في سجل تاريخهم الاجرام وعددهم ٩ أشخاص ارتكبوها أيضا كآخر جريمة في هذا السجل أي بنسبة ١٠٠٪ .

حركة العائدين بين الجريمة الاولى والجريمة الأخيرة :

تبين أن اتجاه العائدين من الجرائم المختلفة — يتباين من جريمة الى أخرى مما يكشف عنه ارتفاع أو انخفاض نسبة من يرتكبون هذا النوع أو ذاك بعد ارتكابهم الجريمة الأولى وعن طريق اجراء المقارنة بين عدد الذين ارتكبوها الجريمة الاولى وعدد الذين ارتكبوها نفس الجريمة كجريمة أخيرة يتضح اتجاه العائدين من كل نوع من هذه الجرائم ، ففي حين كان عدد العائدين الذين ارتكبوها جريمة احراز سلاح لأول مرة ٩ أشخاص ارتفع عددهم الى ٤١ شخصا ارتكبوها كجريمة أخيرة أي أن نسبة الزيادة بلغت ١١٥٪ وهذا يرجع الى أن المجرم بعد أن يوغل في طريق الاجرام لا يثبت أن يجد أنه بحاجة الى احراز السلاح سواء لاستخدامه في ارتكاب الجريمة أو مجرد توفير الشعور بالأطمئنان أثناء ارتكابها . في حين انخفضت نسبة مرتكبي جريمة اخفاء المسروقات بنسبة ٣٤٦٪ عما كانت عليه باعتبارها جريمة أولى وبينما ازدادت نسبة مرتكبي جريمة الاشتياء والمودله بلغت ١١٥٪ وهذا يرجع الى أن المجرم بعد أن يوغل في طريق الاجرام فقد انخفض عدد مرتكبيها بنسبة ٢٥٣٪ وزاد عدد مرتكبي جريمة التسول والتشرد بنسبة ٣٩٪ وكذلك جريمة التموين والتسعيمة التي زاد عدد مرتكبيها بنسبة ٨٦٦٪ أما جريمة الدعارة فقد زادت بنسبة ٢٥٪ فقط كجريمة أخيرة عما كانت عليه كجريمة أولى في حين زادت نسبة جريمة السرقة (جنائية) بنسبة ٣٦٪ وهو عكس ما حدث في جريمة الشروع في سرقة (جنائية) التي ارنفعت بنسبة ٣٣٣٪ والملاحظ فيما يتعلق بجرائم السرقة بصفة خاصة أنه بينما انخفضت نسبة ارتكاب جريمة السرقة والشروع فيها للمعتبرة من الجنح ارتفعت نسبة ارتكاب السرقة والشروع فيها للمعتبرة من الجنايات وهذا يدل على اتجاه المجرمين العائدين الى الجرائم الأشد خطورة عندما يتكرر عودهم الى الجريمة فقد انخفض عدد مرتكبي جريمة الشروع في السرقة المعدودة من الجنح بنسبة ٣٦٨٪ أما جريمة غش الابان فقد انخفض عدد مرتكبيها كجريمة أخيرة بنسبة ٢٨٨٪ وكذلك الحال في

جريمة الفسق والتحريض اللتين انخفضتا بنسبة ٢٧٪ وجريمة الاتجار في المخدرات التي انخفضت بنسبة ١٣٢٪ أما جريمة تعاطي المخدرات فقد ارتفعت كجريمة أخيرة بنسبة ٥٦٪ مما كانت عليه كجريمة أولى والملاحظ أن الاتجاه إلى ارتكاب جريمة التعاطي وانخفاض نسبة ارتكاب جريمة الاتجار يرجع من ناحية إلى صعوبة الفصل بين التعاطي والاتجار في كثير من الأحوال ومن ناحية أخرى إلى تجنب المجرم العائد التعامل في كميات كبيرة من المخدرات تؤكد اتجاه قصده إلى الاتجار فيها والاكتفاء بكميات قليلة توحى بأنه يحتفظ بها للتعاطي في حين تميز ارتكاب الجرائم الخلقية بنبات نسبي مبيتها زادت نسبة ارتكاب جريمة الدمار ٢٥٪ انخفضت نسبة ارتكاب جريمة الفسق والتحريض ٢٧٪ مما يدل على اتجاه مرتكبي هذا النوع من الجريمة إلى التخصص فيها .

ادارة العدالة الجنائية

عادل يونس

رئيس محكمة النقض (سابقا)

العدل معنى جليل تطمئن اليه النفوس وترتاح اليه الامتدة . وهو صفة من صفات الله سبحانه وتعالى ، وبمبدأ أساسى دبر به نظام الكون وأسس عليه الوجود .

ونشر العدل باعطاء كل ذى حق حقه ، بالميزان والقسط ، هو غاية كل مجتمع وسبيله الى تحقيق الأمن والطمانية للكانة .

ومن هنا تبدو اهمية ادارة شؤون العدالة فى ارساء أسس الحكم الصالح القائم على احترام الحقوق والحفاظ على الحريات وتحقيق المساواة .

وسأقصر حديثى على ادارة العدالة الجنائية ، وهو موضوع مسالك البحث فيه جبهة متشعبة ، ولا ادمى اتنى اكتب دراسة بالمعنى الدقيق للكلمة بل مجرد حديث يقوم على خلاصة ما تيسر لى من مماسة عملية لشئون العدالة الجنائية فى مصر — وقد اضطلعت بها من بداية السلم القضائى فى مدارج النيابة العامة وساحات القضاء حتى وصلت الى خاتبة المطاف — كما يقوم على خلاصة مطالعاتى فى هذا المجال والاطلاعى على ما يدور فى مختلف الدول التى تيسر لى زيارتها بمناسبة حضور المؤتمرات الدولية او الزيارات الرسمية او غير الرسمية لها .

فهو حديث يقوم على الواقع كما عشته وكما درسته وعلى الأمل الذى أرنو اليه لتحسين وسائل ادارة العدالة الجنائية وتطويرها وتطعيمها بالوسائل العلمية والفنية التى تنهض بها وتهى لها الانتفاخ فى الخط السليم الذى يحقق العدل ويرفع الظلم .

وقبل أن نخوض فى دروب الموضوع ومسالكه ، يجب أن نتفق على معنى العدالة الجنائية فى المجتمع الحديث .

يمكن تعريفها بأنها مجموعة الاجراءات المنظمة للكشف عن الجرائم وتحقيقها وملاحقة مرتكبيها والحكم عليهم وتنفيذ الاحكام عليهم . وقد عرفها بعض الفقهاء (١) ، بأنها مجموعة الاعمال التى من شأنها البحث عن الجرائم وتحقيقها ورفع الدعوى العمومية عنها وتلك التى ترمى الى حل النزاع باصدار قرار قضائى فيه . وفى نظر بعض شراح القانون

(١) Cyr Combier فى مؤلفه من « مسئولية السلطة العامة وملاحها — بروكسل ١٩٤٧

الإنجلوسكسوني^(١) ، تقوم على ادارة العدالة الجنائية ست أجهزة : الشرطة ، والانهام ، والمحكمة ، والاختيار القضائي ، والمؤسسات العقابية ، ومراقبة المخرج عنهم تحت كلمة الشرف .

غير أن هذا التحديد قاصر عن تعريف العدالة الجنائية ، ذلك بأنه يرتكز كلية على الجريمة ويوهم بأن العدالة الجنائية لا تتجه الا للجريمة كواقعة قانونية أى كظاهرة يرتب القانون على مقارنها جزاء عقابيا . وهذا تعريف يقوِّع نفسه في الاطوار التقليدي الذي يجعل من الجريمة محورا للجزاء دون اعتداد بشخص المجرم وظروفه وواقعه ، كما يهذر المبادئ الحديثة للدفاع الاجتماعي التي تقوم على مكافحة الانحراف ورد الفعل الاجتماعي للسلوك الإجرامي بوصف أن الجريمة هي قبل كل شيء فعل مضاد للمجتمع . ولا شك أن معالجة المنحرف قبل أن يتردى في هاوية الاجرام قد تمس حريته وتحتاج الى ضوابط لممارسة التقويم والاصلاح . ومن هنا تبدو الحاجة الى وضع الأسس والمبادئ التي تحقق التوازن القانوني الكامل الذي يقوم على وقاية المجتمع من الجانحين بالمعنى الأعم — أى المجرمين والشواذ عموما — ورسم أسس السياسة الجنائية الكفيلة بالكشف عن مواطن الزلل بالمجتمع وتعقب الخارجين عليه بالعلاج والاصلاح ومحكمة الفالين منهم عند الاقتضاء ، محكمة عادلة مجردة من الشكليات المعوقة لسير المحاكمات وخلق الاجهزة الجديدة بالاضطلاع بمهمة الحكم وتزويدها بالقوانين العقابية والاجرائية الحديثة وانشاء دور العقاب والتقويم والعلاج والتربية المناسبة لكل حالة على حدة طبقا لمبادئ التفريد والتصنيف الحديثة وأخيرا امتداد الرعاية للمحكوم عليهم والموضوعين في دور العلاج بعد اخلاء سبيلهم .

هذه هي العدالة الجنائية المثلى . واعترف انها بهذا التحديد تخطط بالسياسة الجنائية ، ولكنى أبادر فأقول هذا اللبس فأقول ان السياسة الجنائية هي علم يتضمن دراسة وتقدير المصالح الاجتماعية الجديرة بالحماية الجنائية وتقييم مدى ملائمة التجريم في نظام قانوني معين واتجاهات الفقه والقضاء والوسائل المتبعة في تطبيق القانون ، حتى اذا ما استخلصت الدراسة من كل ذلك خلاصة سليمة ، وضعت التوصيات المناسبة والاساليب التي تقترحها لمحاربة ظاهرة الجريمة في ضوء الامكانيات المتاحة عمليا . أما العدالة الجنائية فتنحصر أساسا الى ادارة أجهزة العدالة الجنائية كما هي في الواقع لا كما يجب أن تكون . والنجاح في ادارتها مرده ان فهم الحسى والادراك الصحيح فهي أقرب الى الفن منها الى العلم^(٢) .

The Administration of Justice by Paul Weston and Kenneth Welles, 1967 (١)

٤٠ في المقدمة من

(٢) تنجّه توصيات المؤتمرات الدولية الى الدعوة الى تدميم السياسة الجنائية في الدول المختلفة — تراجع التقارير التي قدمها في المؤتمرات التي دعت اليها الأمم المتحدة في جنيف عن مكافحة الجريمة ومعالجة المجرمين سنة ١٩٥٥ وفي استوكهولم سنة ١٩٦٥ وفي جنيف سنة ١٩٦٨ كما تقوم الدول الكبرى بتكليف لجان على مستوى عال بدراسة اسباب الاجرام ووضع الحلول الجذرية لمكافحته من ذلك اللجنة الأمريكية لتطبيق القانون وادارة العدالة التي شكلت في ١٩٦٥/٧/٢٢ لتقديم تقرير من رايها في تصحيح وتطوير أداء العدالة في المستوى الاقتصادي والقوى والخطى حدد له يناير سنة ١٩٦٧ — انظر مجلة العلم الجنائي وقانون العقوبات المجلد ١٩٦٦ من ٩٥٧ .

ويقتضينا البحث أن نتفق أيضا على رأى فى صعد تكيف التصرفات المتصلة بإدارة العدالة عموما من حيث اعتبارها عملا قضائيا أو إداريا فى مفهوم الفقه الإدارى وما يستتبع ذلك من خضوع تلك التصرفات لآى من القضاة العادى أو الإدارى . ولا أعتقد أن المجال يسمح بالتعمق فى دقائق هذا الموضوع ويكفى أن نشير إلى أن الأصل هو أن جميع الأعمال المتصلة بسير التنظيم القضائى لمرافق العدالة تعد إجراءات قضائية ، وتخرج بالتالى عن اختصاص مجلس الدولة سواء أكانت تلك القرارات قضائية بحتة أو ولائية . وقد قضى مجلس الدولة فى فرنسا بعدم اختصاصه بالفصل فى القرارات المتصلة بالوظيفة القضائية أو بحسن سير الأجهزة القضائية ولو كانت قد صدرت من وزير العدل (١) .

خطة البحث

أما وقد وصلنا إلى هذا التعريف ، وعرفنا أن إدارة العدالة الجنائية تتطلب الحديث عن الأجهزة التى تقوم على تلك المهمة ، فإن المجال يقتضى التمهيد للموضوع باستعراض موجز للدارس العقابية المختلفة وما انتهت إليه فى تطورها . ثم نعرض إلى مراحل إدارة العدالة الجنائية ونتعقب الجريمة — أن أمكن — من مرحلتها الكامنة — أى قبل تفتحها ومقارنتها — إلى الأطوار التى يمر بها مقارنوها من كشف عنها وتحقيق وانتهام ومحاكمة وتوقيع الجزاء أو العلاج المناسب ثم طرائق التنفيذ وأخيرا الرعاية اللاحقة .

وقبل أن نبدأ بالتمهيد ، أرى أن المجال يقصر عن توفية الأمر حقه ، ولذلك سأقتصر حديثى على تنظيم العدالة فى **مراحل التحقيق والمحاكمة والحكم** وهى المراحل التى تبدو فيها عملية توزيع العدالة الجنائية ظاهرة جلية وأقرب إلى المعنى الذى يقرع السمع ويصل إلى الذهن فى هذا النطاق . غير أننى سأشير بإيجاز إلى المراحل الأخرى كلها رأيت هذا محققا للفائدة والنفع .

التمهيد التاريخى

اختلفت النظرة إلى الجريمة باختلاف العصور والمجتمعات ، فما يعده مجتمع ما فعلا مؤثما قد يراه مجتمع آخر فعلا مباحا . فالتاريخ يحدثنا أن أهل أسبرطة القدامى كانوا لا يجدون غضاضة فى قتل الأطفال غير الأصحاء . وكان أهل جزر فيجى يجسّدون قتل الوالدين المعمرين واجبا مقدسا . كما كان العرب فى الجاهلية يثنون البنات خثية أملاق . بل أن

(١) حكم ١٩٤١/١١/٢١ مجموعة أحكام مجلس الدولة الفرنسى سنة ١٩٤١ من ١٩٥ . وانظر فى الموضوع بحثا لنا من رقابة محكمة القضاء الإدارى على قرارات سلطات التحقيق والتهام — مجلة مجلس الدولة السفة الخامسة ٩٥٤ من ١٠٩ .

السرقة كانت في وقت ما تعتبر نوعا من البطولة يكافأ مرتكبها في بعض المدن اليونانية القديمة وعند أهل الفسأل والليفوريين من سكان فرنسا الأصليين . وفي عهد الفايكجز في أيسلندة كانت كتابة الشعر عن آخر ولو مدحا — الى ما يزيد على أربعة أبيات تعد جريمة (١) .

وكان العقاب من شئون الأفراد أنفسهم ثم انتقل الى رب الأسرة ثم الى شيخ القبيلة ثم الى الدولة بوصفها السلطة العامة التي يخضع لها الجميع . وتخلصت العقوبة في طورها التاريخي من طابع التعذيب والتشكيل الى الأيلام الذي اتخذ مظهر التفكير وسابرت التطور الاجتماعي فظهرت فلسفة العقيد الاجتماعي التي أضاعت الطريق أمام النظريات والاتجاهات المنادية بالحفاظ على الحريات .

وكانت الاتجاهات الأولى لفلسفة العقاب — بعد أن اجتاز في مراحل تطوره فكرتي الانتقام الفردي والتكفير — تنظر الى الواقعة الإجرامية نظرة مجردة بعيدة عن شخص المجرم وظروفه وواقعه . فقامت النظرية التقليدية الأولى على مبدأ **النفعية الاجتماعية** بتقدير أن أساس حق العقاب هو مصلحة الجماعة المتمثلة في المنع الخاص والمنع العام على أساس أن الأفراد قد ارتضوا النزول عن قدر من حرياتهم حماية لحقوقهم ومصالحهم الجماعية من ضرر الجريمة ورتبت تلك النظرية على هذا الفهم وجوب تناسب العقاب مع الضرر الناتج من الجريمة بالقدر اللازم لتحقيق ذلك الغرض ، وهو معيار موضوعي بحث لا يعتد بشخص المجرم . وكان الفقه التقليدي يرى أن هذا التجريد يحقق المساواة حين يرسم جزاء واحدا للواقعة الإجرامية يسرى على كافة مرتكبيها على الرغم من تباينهم ، كما أنه يحقق الشرعية حين يحدد الجزاء تحديدا مطلقا يتوفر به علم الكافة مقدما .

ثم أعقب ذلك ظهور اتجاهات جديدة أقامت حق العقاب على **فكرة العدالة المطلقة** لا النفعية ، على اعتبار أن غاية العقوبة هي إرضاء شعور العدالة . ثم جاءت **مذاهب القويق** منادية بأن أساس حق العقاب **مزيج من فكرة العدالة ومبدأ النفعية** بما يتعين معه تقييد العقوبة بحد أقصى لا يجاوز ما تقتضيه العدالة أو المنفعة . وهذا هو أساس **المدرسة التقليدية الجديدة** وكان لها أثرها في إصلاح السجون حتى تحققت العقوبة غايتها النفعية في إصلاح المجرم لتجنب ترديه في الأجرام وتقوم تلك المبادئ على حرية الأفراد في الاختير وإكمال الإدراك والإرادة على اعتبار أن الجريمة وليدة إرادة الفرد الحرة فإن تخلف شيء منها انتفت مسئوليته .

ثم جاءت **المدرسة الوضعية** مستلهمة فلسفتها من دراسة ظاهرة الجريمة دراسة علمية تجريبية تقوم على الاستقراء والمشاهدة ، ونادت **بفكرة النفعية** التي تقضى — في مجال السياسة الجنائية — بأن مكافحة الجريمة تستوجب تعرف أسبابها ودوافعها اعتبارا بأن كل أثر يفترض له سببا أحدثه يدور

(١) انظر في الموضوع بحثا لنا عن مكافحة صور الأجرام الناجمة عن التفريعات الاجتماعية المصاحبة للنمو الاقتصادي — مجلة عمر المصرية سنة ١٩٦٧ — والمراجع المشار إليها به .

معه وجودا وعدما . فعنيت بشخص المجرم ودراسة سلوكه وبنوافعه ، وخلصت من ذلك الى أن رد الفعل القضائي المعادل يجب ألا يتخذ سلفا تحديدا تحكيميا تبعا لجسامة أو اثر الجريمة التي ليست إلا عرضا من اعراض الخطورة الكامنة في شخص المجرم ، وانما يتحدد طبقا لدراسة العوامل الداخلية لشخص المجرم والعوامل الخارجية المحيطة به ، فنبئت بذلك **فكرة الردع العام** وتبينت وقاية المجتمع وهو ما كان له اثره في التفكير لنظرية الجزاء وظهور الاتجاهات الحديثة التي ابرزت فكرة الخطورة الاجتماعية وأهمية التدابير الاحترازية في هذا المجال .

وقد تبلورت هذه الاتجاهات اخيرا في فكرة الدفاع الاجتماعي التي نجد بذورها في مؤلفات العلامة برنز أحد مؤسسي الاتحاد الدولي لقانون العقوبات منذ نهاية القرن الماضي الذي اتخذ حالة المجرم الخطورة بديلا للمسئولية الأدبية ، وقسم المجرمين تبعا لذلك الى طائفتين فقط هما الشواذ ومعتادو الاجرام متايها بعزلها عن المجتمع حتى تستأصل منهما حالة الخطورة مهما طاللت مدة العزل وذلك دون أن يطب لها بأوجه العلاج اللازمة مما أدى الى اصطبغ فقته عن الدفاع الاجتماعي بالسلبية .

ثم بدأت فكرة الدفاع الاجتماعي تنحو منحى جديدا ، فظهر اتجاهان هامان في الدعوة اليها حمل لواء أولهما الاستاذ جراماتيكا وتزعم الآخر المستشار مارك آسبل . وعلى الرغم من اختلاف هذين الاتجاهين الى الحد الذي أنكر فيه الأول كلية أفكار قانون العقوبات في الجريمة والمجرم والمسئولية والعقاب كي يفسح مكانها محلا للتدابير الاجتماعية ، وتوخى فيه الآخر الإبقاء على قانون العقوبات في صورة محددة تمتزج فيها مبادئ ذلك القانون بتدابير الدفاع الاجتماعي ، فان الاتجاهين تلاقيا في وجوب تفريد تدابير الدفاع الاجتماعي لكل مجرم وفقا لمقتضيات شخصيته وحالته الخطرة بالقدر الذي يحقق اصلاحه وتقويمه .

فالعدالة الاجتماعية تمارس — في ظل مبادئ الدفاع الاجتماعي الحديثة — وظيفة اجتماعية هي تأهيل المجرم وحماية المجتمع . وهنا يفترق الدفاع الاجتماعي الحديث عن الاراء الوضعية المادية التي تؤمن بالحتبية ولا تعترف بالخطأ (١) .

وفكرة الدفاع الاجتماعي في طورها الجديد ترفض كل الأفكار التي تنادي بإلغاء قانون العقوبات أو تلك التي تقول بإلغاء القسم الخاص منه اكتفاء بقسم عام يبين مختلف التدابير التي يمكن انزالها بكل من تثبت للقاضي خطورته ، أو تلك التي أخذت بنظام التجريم بطريق القياس كقانون العقوبات الدانمركي والايسلندي والقانون السوفييتي حتى سنة ١٩٥٨ وقانون عقوبات رومانيا وبلغاريا (٢) .

(١) انظر في الموضوع : علم العقاب للدكتور محمد نجيب حسنى طبعة ١٩٦٧ ص ٨٧ — ٩٦ وعلم الاجرام والعقاب للدكتور يسر أنور على والدكتور آمال ميد الرحيب طبعان ١٩٧٠ ص ٣٢٧ وما بعدها .

(٢) الحدود القانونية لسلطة القاضي الجنائي في تقدير العقوبة للدكتور اكرم نشأت ابراهيم سنة ١٩٦٥ ص ٥١ .

وأساس ذلك الرفض هو أن الدفاع الاجتماعي يهدف الى تأكيد وضمان حقوق الانسان بل هو تعبير جديد لتلك الحقوق في مواجهة المجتمع ومن ثم كان لابد من قيام فكرة الشرعية بالنسبة الى تدابير الدفاع الاجتماعي وتوقيعها بحكم من القضاء بل أن الدفاع الاجتماعي الحديث لا ينكر فائدة الجزاءات العقابية كوسيلة للتقويم الاجتماعي بالنسبة الى بعض المجرمين الذين لا يجدى فيهم غير العقوبة بوظيفتها التثقيمية .

بعد هذا التمهيد التاريخي ، الذي وقفنا فيه عند التطور الذي وصلت اليه المدارس العقابية واتجاهها الى العناية بشخص المجرم والعمل على تكيفه مع المجتمع ، ننقل الى مسار العدالة الجنائية وأطوارها في المجتمع الحديث وذلك في ظل الفهم الذي وقفنا عنده .

وكما قممت ، سأقصر حديثي على مراحل سير العدالة الجنائية في طور التحقيق والاثام والمحكمة والحكم .

الواقع من الامر أن جميع النظم القانونية المتصلة بالعدالة الجنائية تهدف الى الوصول الى الحقيقة . فهي لم توضع للقصاص من المجرمين وحدهم اذ كثيرا ما يحدث أن يؤخذ برىء بشبهات توقعه في دروب الاتهام والمحكمة . والمجتمع السليم ينشد الحقيقة فكما لا يرغب في افلات مجرم من العقاب ، يتأذى من الحكم ظلما على برىء . ولذلك تقوم العدالة الجنائية على التوفيق بين حق المجتمع في مجازاة المجرم وحماية نفسه من الخارجين عليه وبين حق الفرد في صيانة حريته وكرامته وتمكينه من الدفاع عن نفسه .

كما تقوم على تبسيط الاجراءات واحاطتها بسياج من الشرعية القانونية وتوفر المحاكمات العادلة وتهيئة سبل التظلم منها .

وهنا يبرز دور المحقق والقائم على الاتهام والقاضي . ويتقضينا الحديث الكلام بايجاز على النظم المتبعة في هذا المجال والضمانات المتاحة فيه مع التطلع الى ما يحقق ضبط عملية ادارة العدالة الجنائية وتسييرها على خير حال .

وستتناول فيما يلي النقاط الآتية :

اولا - بالنسبة الى مرحلة التحقيق الابتدائي :

١ - الغرض منه . .

٢ - ضماناته وما يتصل بهذا من نظم التحقيق والفصل بين الاتهام والتحقيق أو الجمع بينهما وهل هناك محل لتدخل الرقابة الشعبية في هذا الطور من سير الدعوى الجنائية ، ومدى فائدة الاستعانة بالعلوم الحديثة في اجرائه وشرعية وسائل كشف الحقيقة ، ومدى التوفيق بين مصلحة التحقيق والحرية الشخصية للأفراد ، وحقوقهم في التمييز عن تقييد حريتهم

أو الاعتداء عليها في ذلك الطور من الدعوى . ويخزل في هذا البحث وسائل الإثبات ومدى شرعية الاستعانة بأجهزة الاستماع والرقابة على المكالمات التليفونية .

ثانيا - مرحلة الاتهام :

١ - أنظمة الاتهام : النظام الاتهامى والنظام التتقىى والنظام المختلط . والمقارنة بينهما وأيهما يحقق العدالة .

٢ - نظام النيابة العامة : وسلطتها في الدعوى الجنائية وتقييم سلطة الملاعة *pouvoir d'opportunité* المسلم لها بها في بعض النظم القانونية من حيث حريتها في استكمال الدعوى الجنائية أو عدم استعمالها . وحدة النيابة العامة أو انفصالها .

ثالثا - مرحلة المحاكمة :

القاضي الجنائي وموأسفاته . الأدلة الجنائية . مبدأ حرية القاضي في الاقتناء . سلطة القاضي في تقدير العقوبة ومدى تدخل المشرع في ذلك . العقوبة والتدبير الاحترازي والمقابلة بينهما . ملف شخصية المتهم ومدى فائدته . أعوان القاضي في تنفيذ العدالة الجنائية : الطبيب النفسى والعقلى وغيرهم .

تدخل الشعب في المحاكمات الجنائية . قضاء المحلفين وتقيييه .

رابعا - الحكم الجنائى :

صياغة الحكم وأسلوبه والطرق الفنية في تحريره .

وفى كل ما تقدم يجب أن نمس أعوان الأجهزة القائمة على تلك الامور من كتبة ومحضرين وخبراء وكذلك خدام العدل من المحامين ووكلاء الدعاوى وغيرهم .

وكنته أود أن يكون حديثى شاملا النظم المختلفة كما يعرفها القانون المقارن ، ولكن ضيق المجال يحول دون الاماضة في هذا الخصوص ولذلك سأكتفى بالمقارنة على قدر الامكان بين النظم الغالبة في العالم القانونى المعاصر .

اولا - تنظيم العدالة الجنائية في مرحلة التحقيق الابتدائى

متى وقعت الجريمة نشأ للدولة حق في عقاب الجائى وهنا تبدأ الدعوى الجنائية وما يندمج فيها من خصومة جنائية تقوم منذ تحريك الدعوى الجنائية وتنتهى بصدر حكم فيها أو بغير ذلك من أسباب الانتضاء . وتفترض الخصومة الجنائية توجيه الإجراءات ضد متهم معين .

ويتجه الآراء الحديثة الى وجوب التحرك في الطور السابق على الجريمة وهو ما يطلق عليه مرحلة الجريمة الكائنة وهي المرحلة التي تنبئ باتجاه الشخص الى الجريمة وخروجه على الجماعة بحيث اذا لم يتدارك امره في الوقت المناسب باتخاذ وسائل العلاج الملائمة أنزلق في هاوية الاجرام (١) .

ويتصل هذا الموضوع بالسياسة الجنائية وما أشرت اليه الا لمساسه بالنظريات الحديثة التي تجعل من شخص المجرم محلا للدراسة العقابية تطبيقا للفكر السائد حاليا ، وسنورد فيها بعد تاصيل فكرة التدخل في هذا الطور من أطوار الجريمة .

ولعل أهم ضمانات التحقيق الابتدائي أن يقوم به شخص غير متحيز . وقد جرت غالبية التشريعات على الفصل بين وظيفتي التحقيق والادعاء ، وعلى هذا الأساس قام التشريع الفرنسي . وقد تنبذ نظام التحقيق في مصر منذ سنة ١٨٨٣ حتى الآن بين الفصل بين تلك الوظيفتين والجمع بينهما والوضع الحالي يعطى للنباة العامة بوصفها سلطة الادعاء سلطة التحقيق في جميع الاحوال مع اعطائها حق طلب اجراء التحقيق في الجنايات والجنح بمعرفة قاضي التحقيق .

والنظام الأمثل هو الفصل بين الادعاء والتحقيق . ولكن الاعتبارات العملية هي التي تحكم الأمر فإذا كان الجمع بين الوظيفتين ملائما من حيث التطبيق العملي فإن التطلع الى المثل العليا في هذا المجال يبدو غير مجد .

وتثور في مرحلة التحقيق عدة أمور :

علنية التحقيق أو سريته . والمقصود بالعلنية اجراء التحقيق في حضور الخصوم لا اجراؤه في حضور الجمهور (٢) .

وبالإضافة الى الاجراءات الشكلية لتدوين محاضر التحقيق تثار هنا عدة مسائل خاصة بجمع الأدلة . فليس يكفي في العصر الحديث أن تقتصر مهمة المحقق على استبعاد الدليل من الأدلة العادية وهي شهادة الشهود وأقوال المتهمين والمعاينة . بل يجب على المحقق اللحاق بأساليب المجرمين الحديثة وأن يطوع العلم في خدمة أغراض التحقيق وأن يستكشف أغوار شخصية المتهم ليساعد القضاء على تكوين ملف الشخصية الذي سيرد ذكره فيها بعد .

وقد احتل التحقيق الجنائي العملي محله في أسلوب التحقيق وأصبح الاعتماد على البصمات وأساليب العمل الجنائي والاجهزة الالكترونية حقيقة مسلما بها .

(١) تقريرنا عن أعمال وقرارات المؤتمر الأول للامم المتحدة من مكفحة الجريمة ومعالجة المجرمين جنيب سنة ١٩٥٥ - ويراجع على وجه الخصوص ص ١٤٨ حيث أشارت الى الدراسة المقارنة لمصومات الأحداث وجداول القبض بالجريمة لبتدعيمها بالكوران شلدون واليانور جليك .
(٢) شرح قانون الاجراءات الجنائية للكفور مصدق سنة ١٩٦٤ ص ٢٤٤ .

على أن الاستعانة بالأساليب الحديثة في كشف الجريمة وتحقيقها يجب ألا تمس الحقوق الأساسية للفرد وكرامته وحرية ، وذلك بأن تكون بالقدر الذي يستهدف الوصول إلى الحقيقة بغير افتئات على تلك الحقوق (١) .

وأصبح الاستعانة برأى الخبراء ضروريا في المسائل الفنية البحت وهو ما استقر عليه قضاء محكمة النقض في مصر (مجموعة أحكام محكمة النقض الدائرة الجنائية سنة ١٩٦٨ ص ٧٢٩) .

كما يثور هنا مدى مشروعية الاستعانة بأجهزة فضح الكذب وأجهزة التصنت التليفوني والتسجيل الصوتي . والضابط في كل ذلك ، هو مشروعية استعمال الوسائل التي لا تؤثر على إرادة المتهم أو تعطل من حريته أو تمس كرامته الإنسانية .

وغنى عن البيان أنه من الضمانات الأساسية للتحقيق الابتدائي أن يدور في إطار من الشرعية والمشروعية بمعنى أن يباعد بينه وبين أساليب اقتناص الأدلة بالتلصص أى من غير الطريق المشروع أو أن يكون نتيجة جريمة تحريضية أى مختلقة من أساسها وغير ذلك من الوسائل غير المشروعة .

ومن المصلحة أن يقوم نظام التحقيق بدور إيجابى في الدعوى الجنائية بمعنى أن المحقق مكلف بجمع الأدلة وعدم تركها لمشيئة الخصوم كما هي الحال في الدعوى المدنية .

ويتميز النظام الانجلوسكسوني عن النظم اللاتينية بالبساطة في التحقيق إذ لا يعرف نظام النيابة العامة أو قاضى التحقيق بل تتولى الشرطة ضبط الجريمة وتقديم تقرير عنها إلى محكمة الحكام المختارين Magistrates Courts كهيئة محلفين Grand Jury وتتولى سماع الأدلة والفصل في الدعوى إذا كانت من اختصاصها والا أمرت بإحالتها إلى المحكمة المختصة . ويتولى تمثيل الاتهام أمامها محام مترافع من الجدول ينتدبه مكتب الادعاء في كل قضية على حدة ويعاونه في مهمته محام غير مترافع Solicitor لتحضير الدعوى والإشراف على إجراءات الاعلان .

وهنا تثار المفاضلة بين النظامين الاتهامي والتتقبي في إدارة التحقيق الابتدائي . ففى النظام الأول يقف المحقق حكما في التحقيق ويقصر دوره على تحريك الدعوى دون مباشرتها ويحقق هذا النظام حرية كبرى للمتهم ، ويقوم النظام الانجلوسكسوني على النظام الاتهامي بعكس النظام اللاتينى الذى يقوم على التتقيب والتحرى .

وتنادى المدارس الحديثة في الدفاع الاجتماعى بوجوب تبنى النظام الاتهامى وإبعاد طابع النزال القضائى بين السلطة العامة والمتهم على اعتبار

(١) كشف الجريمة بالوسائل العلمية الحديثة مشروعيتها وهجيتها — اللواء دكتور عادل حافظ غانم مطبوعات المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية عن الاتفاق الحديثة في تنظيم المدالة الجنائية سنة ١٩٧١ ص ٢١٨ .

أن نظام التنقيب والتحرى نظام غير ديمقراطى لاعتماده على السلطة التحكيمية للاتهام في تحريك الدعوى الجنائية ولا يحافظ على المساواة بين موثق كل من الاتهام والدفاع فضلا عن أن عنصر السرية في التحقيق قد يخفى وراءه انتهاكات عديدة لحقوق الانسان .

وإذا دخلنا في صميم الواقع المبلى نجد أن معظم التشريعات تجمع بين النظامين الاتهامى والتنقيبى في أطوار الدعوى الجنائية : فهو تنقيبى في طور التحقيق الابتدائى ، اتهامى في طور المحاكمة .

وتتضى المبادئ الحديثة في هذه المرحلة من مراحل ادارة العدالة الجنائية بوجود احاطة المهتم بضمائمات تحافظ على حريته الشخصية وذلك بوضع قيود على القبض والحبس الاحتياطى والتنقيش وضبط الأشياء الخ . بل نادى البعض بوجود تعويض المتهمين عن الضرر الناتج عن حبسهم احتياطيا بغير حق ، ونجد لهذه الصيحات صدى في بعض التشريعات (١) .

والواقع أن مسؤولية الدولة عن أعمال رجال القضاء عموما موضوع احدثت فيه المناقشات الفقهية (٢) ، ونرى أنه يمكن حسم هذه المناقشات إذا قصرت المسؤولية على أحوال المخاصمة القضائية نهى بإجراءاتها المعقدة ضمان لعدم الاسراف في استعمال هذا الطريق . على أننا نرى وجوب النص على مسؤولية الدولة بالتضامن مع القاضى في حالة الحكم عليه بالتعويض في دعوى المخاصمة .

ولما كانت مرحلة احوالة الدعوى على المحكمة تعد من مراحل التحقيق ، فقد ثار الخلاف حول التمسك بتلك المرحلة أو الغائها . ويستند الراى القائل بالغاء تلك المرحلة على التطبيق المبلى وتبسيط الاجراءات والاحصائيات التى دلت على أن نسبة التقرير بالا وجه التى تصدر عادة في تلك المرحلة ضئيلة . غير أن هذه المرحلة ضمانة كبرى للمتهمين ويعارض الغائها الغالبية من الشراح .

ثانيا - مرحلة الاتهام

اقتضت حماية مصلحة المجتمع في الدول المختلفة انشاء هيئة تتولى مراقبة تطبيق قانون العقوبات من أجل حماية النظام القانونى بها .

وتقوم النيابة العامة في النظم اللاتينية بتلك المهمة (٣) . وقد أنشأ النظام الانجلوسكسونى نظاما شبيها بنظام النيابة العامة ، فالى جانب هيئات

(١) الحق في التعويض من الحبس الاحتياطى للدكتور سمير الجنزورى ، مطبوعات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية من الاماق الحديثة في تنظيم العدالة الجنائية ص ١٠٥ .
(٢) رسالة الدكتور محمود مصطفى من مسؤولية الدولة من أعمال السلطة القضائية .
(٣) انظر في التطور التاريخى لذلك النظم بحثنا السابق الاشارة اليه من رقابة محكمة القضاء الادارى على قرارات سلطات التحقيق والاتهام ص ١١٤ .

الشرطة التي يجوز لها توجيه الاتهام أمام المحاكم الجزئية يوجد مدير الادعاء العام الذي يجوز له أن يرفع الدعوى في الجرائم الهامة وله أن يستعين فيها بوكيل للدعوى (١) .

وتنظر الدول الاشتراكية الى النيابة العامة على أنها حارس للشرعية الاشتراكية ، وتتمثل في تحقيق السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة الاشتراكية أي أنها لا تقتصر على قانون العقوبات بل تمتد الى القانون الاشتراكي بجميع فروعه (٢) .

وكان موضوع النيابة العامة ووظيفتها في الدعوى الجنائية موضع توصيات المؤتمر الدولي التاسع لقانون العقوبات الذي عقد في لاهاي سنة ١٩٦٤ (٣) وأثرت في ذلك المؤتمر مناقشات هامة حول دور النيابة العامة واستقلالها وسلطانها التقديرية في رفع الدعوى الجنائية أو حفظها . وقد عاب البعض على سلطة الملامة هذه أنها تخالف مبدأ الشرعية . ولكن الواقع أن النيابة العامة حين تمارس هذه السلطة أنها تمارسها بهدف حماية المصالح العامة والموازنة بين حق المجتمع والفرد (٤) .

والواقع من الأمر انه اذا كان القاضي الجنائي يواجه الجريمة المطروحة عليه ، فإن النيابة العامة تواجه الاجرام كظاهرة اجتماعية وتسهر على حسن تطبيق القانون وعدالة تنفيذه .

بل ان بعض التشريعات تعطى النيابة العامة سلطة الطعن في الأحكام لمصلحة القانون وحده كما هي الحال في التشريع المصري .

وليس أدل على الدور الخلاق للنيابة العامة في الدعوى الجنائية ، ما تقوم به من معاونه القضاء في تجهيز تلك الدعوى للحكم كخصم عادل لا يهجم الا تحقيق الصالح العام . بل ان القضاء يعتمد أحيانا الى الانتفاع بتجارب النيابة العامة في تطعيم الاجراءات الجنائية بالحديث عن الأفكار قبل ادخالها في التشريع ، ويحضرنا المثل الحي الذي اتبعته فرنسا قبل ادخال نظام الاختبار القضائي في قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي الأخير ، وهو المعروف بتجربة تولوز (٥) ومقتضاها اعطاء النيابة العامة سلطة تقدير مدى ملائمة تنفيذ العقوبة المحكوم بها اذا كانت لا تجاوز سنة بعد دراسة شخصية المحكوم عليه .

المراجع

(١) الاتهام الفردي للدكتور عبد الوهلب المشاوي ص ١٢٩ .

(٢) المركز القانوني للنيابة العامة للدكتور احمد تقي سرور — مجلة القضاة سنة ١٩٦٨ ص ٨٦

(٣) انظر تقريرنا من هذا المؤتمر .

(٤) انظر الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/٥/٧ الصادر من الدائرة الجنائية بمحكمة النقض حيث أكد مبدأ حرية النيابة العامة في التقرير بالألا وجه لاثانة الدعوى الجنائية لعدم الاهمية بعد التحقيق الذي تجرجه على عكس فلسف التحقيق .

(٥) الاختبار القضائي للدكتور احمد تقي سرور طبعة ١٩٦٩ ص ٩٠ .

ويشترك الجنى عليه في بعض النظم القانونية مع النيابة العامة في مباشرة الاتهام بوصفه مدعيا مدنيا كما تتولى المحاكم في بعض النظم القانونية مباشرة الاتهام كما هي الحال في التصدي المقرر في التشريع المصري المستمد من التشريع الفرنسي .

ولا يقتصر دور النيابة العامة في حماية الشرعية الجنائية على مرحلة الاتهام بل ان لها سلطة الطعن لمصلحة المتهم ولها ان تطلب اعادة النظر في الأحكام النهائية وعليها عرض القضايا المحكوم فيها بالاعدام على محكمة النقض للتحقيق من سلامة الحكم .

ثالثا — مرحلة المحاكمة

تتضي القواعد الأساسية في مرحلة المحاكمة ان تقوم على العلنية وشفوية المرافعة ، وان تتم في حضور الخصوم في حدود الدعوى المطروحة .

وتتور في هذه المرحلة عدة مسائل : اختيار القضاة ، ومبدأ التخصص ، وتدخل الشعب في سير العدالة الجنائية (قضاء المحلفين) ، وسلطة المتاضي في تقدير العقوبة ، وحدودها ، ونظام ملف شخصية المتهم وغير ذلك من الموضوعات المتصلة بحسن سير العدالة في هذه المرحلة .

ويظن البعض أن الفصل في الخصومات هين يسير يكفى فيه الايام بالتوائين . ولكن الحق أن القضاء من نوع خاص ليس يكفى فيه توافر المعرفة بأصول المهنة بل يلزم أن تقوم بهن يلى هذا المنصب صفات أخلاقية ومواهب عقلية ونفسية . وهذا رأى مجمع عليه نجده في كتب السلف الصالح والمحدثين من كتاب المشرق والمغرب . فهذا هو ايباس بن معاوية المتوفى سنة ١٢٢ هجرية ، وقد كان مثالا في الذكاء والفطنة ، لما ولى القضاء بالبصرة طار صيته في الأماق حتى جاءه الناس يطلبون منه أن يعلمهم القضاء ، وكان يقول لهم : « ان القضاء لا يعلم . وانما القضاء فهم . ولكن تولوا علما العلم » (١) .

وتتبع الدول في اختيار القضاة احدى طرق ثلاث :

١ — الانتخاب — (المباشر أو غير المباشر حين يقتصر على هيئات خاصة مثل المحامين أو الحاصلين على شهادة في القانون) كما هي الحال في الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة الى القضاء المحلى فقط .

٢ — الاختيار بواسطة السلطة التشريعية كما هي الحال في بعض الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا — بالنسبة الى المحكمة الاتحادية العليا فقط .

(١) انظر من القضاء لوانسون ترجمة المستشار محمد رشدي ص ٤ .

٣ - التعيين بواسطة السلطة التنفيذية وهى الطريقة الغالبة فى النظم القانونية (١) .

والطريقة الأخيرة - اذا أحيطت بضمانات الحصانة والاستقلال - تتوافر فيها ميزة حسن الاختيار .

ويتم اختيار القضاة فى فرنسا الآن من خريجي المركز القومى للدراسات القضائية المنشأ بالقرار رقم ٧٧ / ١٩٥٩ فى ٧ يناير سنة ١٩٥٩ الذى يقبل المستمعين القضائيين من خريجي الحقوق بعد امتحان مسابقة (٢) .

ومما يتصل بموضوع اختيار القضاة ، تعيين النساء فى القضاء . ولا تجرى الدول على وتيرة واحدة فى هذا الشأن وحتى الدول التى طبقته فان تجربتها فيه حديثة ، من ذلك فرنسا فلم تدخل النساء فى القضاء الا فى ١١ ابريل سنة ١٩٤٦ ووصلت النساء الى محكمة النقض بها (٣) .

وننتقل الآن الى مبدأ تخصص القضاة ، وهو مبدأ له اتصاره غير أنه فى العمل لا يجد صداه فالواقع أن التخصص مقصور على المحاكم العليا وبعض المحاكم التى تنظر قضايا نوعية معينة كقضاء الأحداث والمنازعات الإجبارية والمستعجلة والعمل وما أشبهه .

وقد أخذ به قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ السارى فى جمهورية مصر العربية ، ولكن تصادفه صعوبات فى التطبيق .

ولا شك أن القاضي الجنائى يجب أن يكون متخصصا حتى يباشر نظريات الدفاع الاجتماعى الحديثة ويجرى عملية التفريد والتصنيف القضائى من واقع ملف شخصية المتهم القائم على دراسة ظروف المتهم وأحواله .

ولكن متى يجرى البحث فى شخصية المتهم ؟ هل يتم ذلك قبل تقرير الأدانة أو بعدها ؟

من المعلوم أن بعض النظم القانونية كالنظام الأنجلوسكسونى يقسم المحاكمة الى مرحلتين : الأولى تقرير الإدانة ثم توقيع الجزاء ، بعكس النظم اللاتينية التى تدمج المرحلتين فى مرحلة واحدة .

ولا يتسع المجال لتقييم النظامين ، ولكى أشير الى أن الاتجاهات الحديثة فى هذا المجال تشير الى أرجحية النظام القائم على الفصل بين مرحلتى الإدانة والحكم أخذاً بنظريات الدفاع الاجتماعى التى تقضى بإعطاء القاضي مزيداً من السلطة التقديرية لاختيار تدابير الدفاع الاجتماعى الواجبة التطبيق

(١) المبادئ الدستورية العامة والنظم السياسية للدكتور محمد كابل ليله ص ٨٢٢ ، مذكرات فى استغلال القضاء للمستشار حسن نجيب ص ٩٦ .
(٢) النظام القضائى فى فرنسا - محاضرة لنا مقدومة فى مجلة القضاء سنة ١٩٦٨ ص ٢٨ .
(٣) المرجع السابق ص ١٩ .

في كل حالة على حدة من ذلك المؤتمر الدولي الثالث للدفاع الاجتماعي
بأنفيس سنة ١٩٥٤ والمؤتمر الدولي الثامن في لشبونة سنة ١٩٦١ (١) .

ولكن لا نؤيد هذا الاتجاه في نظامنا القضائي ، ذلك بأن الفصل بين
مرحلتى الادانة والحكم يستتد جذوره من الرواسى التاريخية للنظام
الانجلوسكسونى الذى يقضى باشتراك المحلفين في القضاء وتخويلهم
سلطة الفصل في ثبوت التهمة قبل المتهم ولا صلة لنا بهذا النظام . هذا الى
أن الفصل بين المرحلتين قد يؤدى الى بطله اجراءات المحكمة ، وقد تظهر
ادلة جديدة بعد قرار الادانة ، مما يخلخل الاجراءات ويخلل عليها
الاضطراب .

وننتقل الآن الى التدخل التشريعى في سلطة القاضى في تحديد الجزاء .

بدأت سلطة القاضى في تقدير العقوبة مقيدة حين كانت العقوبات جامدة
ليس لها حد أدنى أو أعلى . غير أن المدارس العقابية التى أسلفنا بيانها
أدت في نهاية المطاف الى اطلاق سلطة القاضى في التقدير .

ونحن لسنا مع المخالفة في ذلك ، فلا نساير التشريعات التى تعطى
القاضى سلطة القياس التى أسلفنا الإشارة إليها .

وتنادى السياسة الجنائية الحديثة بعدم اخضاع حرية المواطنين
ومصائرهم لاهواء وامزجة القضاة ومعادلاتهم الشخصية المتباينة وخاصة
إذا كانوا غير مؤهلين . وتنادى تلك السياسة بوجوب ممارسة تلك السلطة
التقديرية في إطار من الشرعية القانونية الشكلية والموضوعية طبقا لتوجيهات
قانونية محددة وفي ضوء بحث دقيق لشخصية المجرم مع تأهيل القاضى
الجنائى وتخصمه وتهيئة مساعدين له من الاختصاصيين الأكفاء (٢) .

وقد عبرت توصيات المؤتمرين الدوليين السابع والثامن لقانون العقوبات
اللذين عقدا في أثينا سنة ١٩٥٧ ولشبونة سنة ١٩٦١ على التوالي عن تلك
السياسة خير تعبير .

وتثور هنا مناقشة العقوبات غير المحدودة وتلك المتدرجة بين الحدين
الأدنى والأعلى والعقوبات التخيرية والبيلة والعقوبات المتوازية (التى
تقضى بوضع مجموعتين من العقوبات الاولى مشينة والثانية غير مشينة
تبعا للباعث على الجريمة) ومدى جدوى تقنين الظروف المشددة والمخففة
ونظام وقف التنفيذ والمقابلة بينه وبين الاختيار القضائى ونظام البارول (٣)
(قضاء جزء من العقوبة خارج السجن تحت الإشراف والتوجيه) .

وتتجه بعض التشريعات التى تقيد سلطة القاضى في التخفيف بتحديد

(١) الاختبار القضائى للدكتور أحمد فتحى سرور ص ٢٠٠ .

(٢) الدكتور أحمد نشأت - المرجع السابق ص ٥٦ .

(٣) الدكتور أحمد نشأت المرجع السابق .

الظروف المخففة التي تتيح له النزول بالمعقوبة الأصلية أو استبدال غيرها بها (١) .

وبالنسبة الى التدابير الاحترازية كوسائل بديلة للمعقوبة ، فالبحت فيها يقتضى تقييمها والمقابلة بينها وبين المعقوبة والتعرض لأنواعها وموقف التشريعات منها . والمقام لا يتسع أيضا لهذا الشرح ، وفقط أشير الى أن اتخاذ المقاييس التقليدية لامكان توقيع الجزاء وهو وقوع الجريمة وتوافر المسؤولية لدى مرتكبها ليس شرطا لتوقيع التدابير الاحترازية لأن أساس الالتجاء اليها هو الخطورة الإجرامية ولا ينظر الى الجريمة في هذا المجال بحسبانها أنتهكنا لقاعدة قانونية محسب ، بل باعتبارها واقعة كاشفة عن خطورة الجرم — واذ كانت الخطورة الإجرامية في ذاتها حالة لصيقة بشخص المجرم ، فهي تشير بطبيعتها مصعوبات في الإثبات وقد تغلبت التشريعات المختلفة على ذلك بإحدى وسيلتين :

أما تحديد العوامل الإجرامية التي تعتبرها مصدرا للخطورة وقرينة لها يرد عليها الإثبات ، وأما أن تفترض الخطورة الإجرامية في بعض الحالات افتراضا تستبعد به كل سلطة تقديرية للقاضي (٢) .

أما عن تدخل الشعب في سير العدالة الجنائية فهو موضوع يقصل بنظام المحلفين وتقييمه (٣) ولا يتسع له مجال هذا الحديث وما يعيننا في هذا الأمر هو أن نزن هذا الموضوع بميزان نظريات الدفاع الاجتماعي ومدى نجاحها أو فشلها في ظل نظام المحلفين .

رابعا — مرحلة الحكم

الحكم الجنائي هو خاتمة المطاف في الدعوى الجنائية ، وقد صنفته مؤلفات كثيرة في أسلوب الحكم وصياغته وتناول الكثير من التشريعات البيانات الجوهرية وغير الجوهرية للأحكام بل أن المؤتمرات الدولية الحديثة حرصت في توصياتها على إبراز أهمية الحكم الجنائي وأسلوب صياغته .

فقد نادى المؤتمر الدولي الثاني لقانون المعقوبات (لشبونة سنة ١٩٦١) بوجوب نسبي الأحكام الجنائية بطريقة محددة تقدم حصيلة مداولة القاضي وتجب على جميع الفروع التي أثرت مع تجنب الصيغ النموذجية وتلك

(١) حدد التشريع النمساوي أربعة عشر ظروفا مخففا منها أحد عشر ظروفا مستخلصة من حالة النامل (م ٤٦) والثلاثة الباقية مستخلصة من طبيعة الفعل (م ٤٧) .

(٢) انظر الموضوع بحثا لنا من التدابير الاحترازية في القوانين الجنائية في الدول العربية (المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية — دورة بغداد في الدفاع الاجتماعي يناير سنة ١٩٦٩) .

(٣) انظر في الموضوع بحثا لنا عن نظام المحلفين في القضاء الجنائي — المجلة الجنائية القومية العدد الأول مارس سنة ١٩٥٨ م ٣٥ ، وانظر في تقييم هذا النظام بالولايات المتحدة الأمريكية مؤلف جروم فرانك المضمون Courts on trial سنة ١٩٥٠ م ١٠٨ .

الغامضة ، والصيغ القانونية البحت التي لا يفهمها الخصوم ، إلا إذا كان من الضروري استعمالها .

وتحرص جميع التشريعات على ضرورة النطق بالأحكام في جلسة علنية ولو تمت المحاكمة في جلسات سرية ضمانا لحسن سير العدالة .

ولصحة الحكم الجنائي يجب أن يباشر القاضي جميع إجراءات الدعوى وأن يسعها بنفسه وأن يشترك في المداولة . وتشترط بعض القوانين أجماع آراء القضاة في بعض الأحوال مثل حالة إصدار حكم الإعدام وهو النظام المتبع في جمهورية مصر العربية .

ويجب أن يكون الحكم مكتوبا ، خاليا من شائبة التناقض في التسبب أو القصور فيه وأن يشير إلى نص القانون الذي طبقه وذلك بالإضافة إلى البيانات الجوهرية الأخرى كصدوره باسم الشعب أو السلطة التي ولت القاضي القضاء على حسب الأحوال وغير ذلك من بيانات الديباجة الهامة .

وقد دخل العلم في ساحات المحاكم وذلك بتشغيل العقل الإلكتروني في أعداد السوابق القضائية وتبويبها لإعانة القاضي على الفصل في الأنزعة في يسر وسهولة في ظل المبادئ القانونية الصحيحة ، بل أدخلته المجالس التشريعية لتيسير الرجوع إلى التشريعات المختلفة . وقد بلغت الرغبة في تعميم هذا النظام أن أتجه الرأي في المؤتمر الدولي لرجال القضاء الذي عقد في جنيف في شهر يولية سنة ١٩٦٧ إلى إمكان الاستفادة من العقل الإلكتروني في حل المنازعات الدولية عن طريق ما يكشف عنه من السوابق المماثلة وما يقدمه من المعلومات المتعلقة بالمسائل المتنازع عليها (١) .

ويستعمل المكتب الفني بمحكمة النقض الإيطالية العقل الإلكتروني في تبويب الأحكام .

كما يستعمل الميكروفيلم في تصوير مستندات القضايا وملفاتها تيسيرا لحفظها .

هذه في عجلة مراحل تسيير العدالة الجنائية والاتجاهات الحديثة في شأنها حاولت قدر الطاقة الإلمام بها والإشارة إلى أهم أحكامها .

وأختم بالقول بأن الناس في حاجة إلى القضاء ما عاشوا وإذا ما فرض عليهم احترامه وجب أن يؤمنوا بأنه محل ثقتهم وموضع طمأنينتهم . فالقاضي لا يرتفع قدره برقعة وظيفته ولا تنقسم سماء بسناها إلا إذا تمثلت في نفسه فضائلها .

Law and Computer Technology Vol. 1 January 1968.

(١)

أنظر أيضا بحثا لنا عن التطوير العلمي للأجهزة القضائية - مجلة القضاء يوليو سنة ١٩٦٩ ص ١١ .

الاغواء والاعتصاب في التقاليد القبلية الإفريقية(*)

الدكتور محمود سلام زياتي

استاذ تاريخ القسطنطينية

كلية الحقوق - جامعة عين شمس

أولا - الاغواء (Seduction)

يقصد باغواء وقاع فحاة أو امرأة غير متزوجة برضاها . فالاغواء يفترض من ناحية اتصالا جنسيا كاملا . فالمداعبات الجنسية التي لا تنطوي

(*) نورد فيما يلي قائمة بمصادر البحث بلغاتها الأصلية مرتبة ترتيبا أبجديا تبعا لأسماء المؤلفين . وسوف نقتصر عند الإشارة إلى هذه المصادر في ثنايا البحث على ذكر اسم المؤلف منطوقا بالعربية وعنوان مؤلفه مترجما إليها في حالة تعدد مؤلفاته .

Ashton (H.) : The Basuto, London 1952.

Aubert (A.) : Coutume Bambara, dans Coutumiers Juridiques de l'Afrique Occidentale Française, t. II, Paris, 1939.

Beaton (A.C.) : The Fur, in Sudan Notes and Records, (1948)

Bosch (P.F.) : The Banyamwezi, 1930.

Bullock (C.) : The Mashona and the Matabele, Cape Town 1950.

Butt (A.) : The Nilotes of the Anglo-Egyptian Sudan and Uganda, London 1952.

Cory (H.) : Sukuma law and custom, London 1953.

Doke (C.M.) : The Lambas of Northern Rhodesia, London 1931.

Driberg (J.H.) : The Lango, London 1923.

Gray (R.F.) : The Sonjo of Tanganyika, London 1963.

Hobley (C.W.) : Ethnology of A. Kamba and other East-African Tribes, Cambridge 1910.

Holleman (J.F.) : Shona Customary law, London 1952.

Howell (P.P.) : 1. A manual of Nuer law, London 1954.

2. Observations on the Shilluk of the Upper Nile, Africa 1953.

Hunter (M.) : Reaction to conquest, London 1936.

Huntingford (G.W.B.) : The Nandi of Kenya, London 1953.

Krige (E.J.) : The social system of the Zulu, London 1957. =

على جماع كامل لا تدخل في مفهوم الاغواء . ويفترض من ناحية أخرى أن المرأة ، التي تكون طرفا في العلاقة الجنسية ، غير متزوجة . فإذا كانت متزوجة لم يكن الأمر مجرد اغواء وانما يصبح زنا . وهي جريمة ينظر اليها في كل المجتمعات القبلية بوصفها أكثر جسامة . كذلك يفترض الاغواء أن يكون الاتصال الجنسي قد تم بموافقة الأنثى . فإذا كان قد حدث رغما عنها فإن الفعل لا يعد مجرد اغواء وانما يشكل جريمة أكثر خطورة هي الاغتصاب .

وقبل أن نتعرف على موقف التقاليد القبلية من الاغواء يجدر بنا أن نشير الى تفاوت المجتمعات القبلية في نظرتها الى ما ينبغى أن تكون عليه الحياة الجنسية للذكور والاثاث غير المتزوجين .

نفى بعض المجتمعات يسمح العرف بقيام علاقات جنسية عادية بين الذكور والاثاث غير المتزوجين . ولا عبرة في هذه المجتمعات بما قد تتمخض عنه هذه العلاقات من حمل وانجاب أولاد قبل الزواج . فالمرأة التي تلد ولدا أو اثنين قبل الزواج لا تتعرض في هذه المجتمعات لاي لوم أو تثريب . ولا يستتبع ذلك بالنسبة لها أو لاهلها أي عار . وليس من شأن ذلك أن يحول دونها والزواج فيما بعد زواجا عاديا . بل أن الرجل ، في هذه المجتمعات يغبطه الزواج من فتاة أنجبت ولدا أو اثنين من علاقات سابقة . فأتجاب الفتاة ولدا قبل الزواج يدل على خصوبتها . ويرحب الرجال بالزواج من فتاة تاكلت خصوبتها . وليس من المتوقع ، بطبيعة الحال ، أن نجد في هذه المجتمعات قواعد عرفية تقضى بالجزاء على الاغواء .

وفي مجتمعات أخرى يسمح العرف بنوع من العلاقات الجنسية بين الذكور والاثاث لاينطوى على جماع . فالآداب القبلية ، في مثل هذه المجتمعات

-
- La Fontaine (J.S.) : The Gisu of Uganda, London 1959. =
Lindblom (G.) : The Akamba, Uppsala 1920.
Mérab (Dr.) : Impressions d'Ethiopie, t. III, Paris 1929.
Peristiany (J.G.) : The social institutions of the Kipsigis, London 1939.
Roscoe (J.) : 1. The Baganda, London 1911.
2. The Bakitara or Banyoro, Cambridge 1923.
Schapera (I.) : 1. A Handbook of Tswana law and custom, London 1955.
2. The Khoisan Peoples of South Africa, London 1951.
Smith and Dale : The Ila-speaking peoples of Northern Rhodesia, London 1920.
Torday (E.) : The principles of Bantu-marriage, in Africa 1929.
Van Warmelo (N.J.) : Venda law, Part I, Pretoria 1948.

لا تؤثم القماء الفتية بالفتيات ولا تستهجن ما يحدث بينهم من مداخلات جنسية على شرط أن تحتفظ الفتاة بعذريتها . وفي هذه المجتمعات تعلق أهمية على احتفاظ الفتاة ببكرتها الى حين الزواج . والفتاة التي تفقد بكرتها قبل الزواج تلحق العار بأسرتها وتقل فرصتها في زواج مناسب . وقد يعترف للزواج بالحق في الحصول من أسرتها على تعويض اذا تبين عند الزفاف فقدانها عذريتها في علاقة سابقة .

وينعكس هذا الموقف من العلاقات الجنسية قبل الزواج على اعراف هذه المجتمعات حيث نجدها تنص على جزاء لمن تسبب في افقاد فتاة عذريتها ونو كان ذلك برضاها . ومن العادات الشائعة في هذه المجتمعات توقيع فحص على الفتيات لمعرفة ما اذا كن لازن يحتفظن بعذرتهم أم فقدنها ، ويوقع مثل هذا الفحص عادة عقب المناسبات التي يلتقى فيها الفتية بالفتيات ، وقد يوقع قبيل الزفاف . واذا اكتشف أن الفتاة قد فقدت عذرتها طلب اليها الانصاح عن تسبب فيه . وقد يوقع الفحص على الفتاة عندما يرتاب أهلها في أمرها .

فلدى البوندو (في جنوب أفريقية) كانت العادة تجري فيما مضى بفحص الفتيات جسديا بعد كل اجتماع للفتية والفتية بمناسبة زفاف أو شعيرة بلوغ بواسطة عجائز الحوش (البيت) الذي تم فيه الاجتماع .

كذلك كان من اللازم توقيع الفحص على الفتيات من قبل أمهاتهن عند عودتهن الى بيوتهن (١) . ولدى الشونا (في زامبيا وروسيا وموزامبيق) كان من الشائع توقيع فحص دوري على الفتيات بواسطة قريباتهن للتأكد من احتفاظهن ببكرتهن (٢) . ولدى الامهرا (في اثيوبيا) كان من المألوف أن يلجأ الآباء للتأكد من حالة بناتهم الى فحصهن عن طريق ثمرة معينة (imboul) مستديرة في حجم البندقة لا تنفذ من بكرة غير مفضوضة . وكانت بعض الامهات يستعملن لنفس الغرض طرف المغزل الذي يستخدمه في غزل القطن (٣) .

وهناك مجتمعات تسمح بقيام علاقات جنسية بين غير المتزوجين لكنها لا ترحب بما قد يفضي اليه من حمل . ولذا نجد العرف فيها لايجازى على الاتصال الجنسي في ذاته وانما على التسبب في الحمل . فماذا واقع رجل فتاة أو امرأة غير متزوجة ولم يفض ذلك الى حملها لم يتعرض الرجل لأي جزاء . لكن اذا حملت الفتاة أو المرأة كان عشيقتها مسئولا عن حملها .

وفي مجتمعات أخرى يجازى على مجرد الاتصال الجنسي بفتاة أو امرأة غير متزوجة بغض النظر عن النتيجة المترتبة عليه ، أى سواء تسبب في فقدان الفتاة عذرتها أم لم يتسبب ، وسواء نجم عنه حمل أم لم ينجم .

(١) انظر : هنتر ، ص ١٨٢ .

(٢) انظر : هولمان ، ص ٨٢ .

(٣) انظر : مراب ، ص ٨١ . وانظر أيضا بالنسبة لليبي والواهيبي والشجا : تورداي ،

ص ٢٥٨ . والدا : فان فانيلو ، ص ٤٦٨ .

فالمجتمعات القبلية لاتقف اذن موقفا موحدا من الاتصال الجنسي الذي يحدث بين رجل وامرأة غير متزوجة . ففي بعضها لا يستتبع مثل هذا الاتصال جزاء ولو تمخض عنه حمل ، وفي بعضها الآخر يجازى على هذا الاتصال في ذاته ، وفي بعضها الثالث يجازى على فض البكارة . ومن المجتمعات ما يقصر الجزاء على حالة التسبب في الحمل دون سواها .

وتنظر المجتمعات القبلية الى الاغواء ، او وقاع انثى غير منروجة برضاها ، بوصفه اعتداء على اولياء المرأة ، وهم الذين لهم توقيع الجزاء او طلب توقيعه .

والجزاء على الاغواء مسور متعددة . اكثرها شيوعا الزام العشييق بدفع قدر من المال لولائها . غير ان العشييق قد يتعرض لجزاءات وفي الاعم الغالب ينال الجزاء الرجل وحده . ففي كثير من المجتمعات القبلية لا تنال الفتاة او المرأة غير المتزوجة جزاء ما . ولعل مرجع ذلك الى الفكرة التي تسود تلك المجتمعات من ان الرجل هو الذي يكون في مثل هذه الأحوال صاحب المبادرة وان دور المرأة يقتصر على الاستجابة لطلبه . وقد يرجع الى الاعتقاد السائد ايضا بأن المرأة اقل ضبطا لعواطفها من الرجل واكثر انفعاعا منه . وفضلا عن ذلك فان الاغواء يعد اعتداء من الرجل القريب على ما لاخارب الفتاة من حق عليها وبخاصة الحق في تزويجها زواجا مناسباً والحصول على مهرها . ولما كان الاغواء في ذاته او بما يتخلف عنه من حمل وانجاب اولاد قتل الزواج يقتل من فرصة الفتاة في الزواج او يقتل من فرصة حصول اولياء الفتاة على المهر المألوف لئلاها فان من شأنه ان يلحق الاذى بمصالحهم . ومع ذلك فان الفتاة ، في بعض المجتمعات ، لا تنجو من كل جزاء . فقد يضربها اقاربها ، وقد تتعرض لجزاء جماعى من قبل لداتها من الفتيات . فضلا عن اعتبار الحمل السابق على الزواج ، أحيانا ، خطأ شماتريا يحتاج الى تطهير .

وهناك ظروف من شأنها تخفيض الجزاء على الاغواء . فاستعداد الرجل للزواج من الفتاة قد يقلل من قدر التعويض الذي يلزم بدفعه بل قد يحتسب التعويض المدفوع جزاء من المهر . كذلك قد يعتبر ترخص الفتاة وتبذلها سببا في تخفيف الجزاء بل قد يؤدي الى الغائة كلية . وعلى العكس هناك ظروف من شأنها تشديد الجزاء على الاغواء . كما هو الحال مثلا اذا تخلف عنه حمل او اذا ماتت الفتاة الحامل . وكما هو الحال بالنسبة للاتصال الجنسي بين افراد العابة وبنات الرؤساء .

وسنستعرض فيما يلى صور الاغواء المختلفة التي تخضع للجزاء ، وانواع الجزاء المقررة لها ، ثم الظروف المخففة والمشددة ، وأخيرا فكرة النجاسة الشماترية او الاثم المرتبط بفض البكارة او الحمل السابق على الزواج .

أولا - صورة الاغواء :

قد يتمثل الاغواء في مجرد وقاع الذكر للأنثى ، وقد يتطلب فض البكارة ، وقد لا يتحقق إلا إذا اعتقب الوقاع حمل .

بعض المجتمعات القبلية يعد وقاع الأنثى غير المتزوجة خطأ ولو كان برضاها . وليس الخطأ هنا خطأ موجها الى المجتمع ككل وانما هو خطأ في حق أولياء المرأة . وذلك لما ينطوى عليه من عار يلحقهم وضرر مالى يعييبهم . فلدى الباسوتو (في جنوب افريقية) كان الاتصال الجنسي حتى في صورته المبسطة التى لا تنطوى على جماع فعلى محرما قبل الزواج . وكان العرف يتطلب العفة من الفتيان وبخاصة من الفتيات . وكان الجزاء على اغواء فتاة يتمثل في الزام الفاعل دفع عدد من رعوس الماشية (١) كذلك يعد اغواء الفتيات غير المتزوجات ، عند الشيلوك (في جمهورية السودان) ، خطأ جنسيا يقتضى تعويضا . وينطبق ذلك على الفتاة التى لم تتزوج بعد كما ينطبق على الفتاة التى تم عقد زواجها وما زالت تعيش في بيت أبيها (٢) .

وتعلق بعض المجتمعات الافريقية ، كما رأينا ، أهمية كبيرة على احتفاظ الفتيات بعذرتهم الى حين الزواج . ولهذا تعد التسبب في افقاد الفتاة بكارتها خطأ يستوجب مجازاة فاعله . فلدى البوندو (جنوب افريقية) مثلا اذا تبين عند فحص الفتاة فقدتها بكارتها ، عد الرجل الذى اتصل بها وتسبب بذلك في افقادها بكارتها مسئولا . وكان عليه أو على أبيه دفع دية في صورة ماشية (٣) .

ولدى الزوكو (جنوب افريقية) اذا اتهمت فتاة بفقد بكارتها عقب اتصال جنسي صحبتها لداتها في الحى الى النهر حيث يقمن بفحصها لمعرفة مدى صحة الاتهام واذا ثبتت صحته عاقبت الفتاة ومن تسبب في فقدتها بكارتها ، وكان لوالدى الفتاة الحق في الحصول على تعويض (٤) . كذلك كان فض بكارة عذراء يعد عند الجيسو جرما جنسيا رغم أنه كان يسمح للأشخاص غير المتزوجين من الجنسين بقدر من الاتصال الجنسي لا ينطوى على جماع كامل (٥) .

وتسمح بعض المجتمعات ، كما رأينا ، بقيام علاقات جنسية بين الذكور ، والانات قبل الزواج . ولا تتضمن أعراف هذه المجتمعات جزاءا لمثل هذه العلاقات ولو أدت الى فقد الفتاة عذرتها .

(١) اشتون ، ص ٢٦٣ .

(٢) هوول ، ملاحظت على شيلوك النيل الاعلى ، ص ١٠٤ .

(٣) هنتر ، ص ١٨٢ .

(٤) كويجى ، ص ١٥٨ .

(٥) لافونتين ، ص ٣٥ . انظر أيضا بالنسبة للنفدا : فان ناربيلو ، ص ٤٧٢ .

لكن اذا تمخضت العلاقة عن حمل عد الأمر أكثر جسامة . ويقضى العرف عندئذ بمجازاة الرجل الذى تسبب ، عن طريق علاقته بالفتاة ، فى حملها . فلدى الكما والكسجى والسوكوما لا يستتبع وقاع الانثى برضاها أى جزء ولو أدى الى فقد الفتاة عذرتها . لكن اذا نجم عن الوقاع حمل عد الرجل مسئولاً عن حملها وطالبه أهلها بتعويض (١) .

ثانياً — صور الجزاء :

يختلف الجزاء على الاغواء باختلاف المجتمعات ، وفى بعض الاحيان نجد له أكثر من صورة فى المجتمع الواحد . فقد يلزم الرجل دفع تعويض أو دية الى أهل الفتاة لاصلاح الضرر الذى أصابهم بفعله . وقد يلزم الاتفاق على الأم والولد فترة معينة . وقد يضرب أو يجلد . وفى الحالات التى تقترب بظرف مشدد قد ينفى أو يقتل . ورغم أن الفتاة لا تتعرض كقاعدة عامة للجزاء فقد يتولى أقاربها ، فى بعض المجتمعات ، تأديبها بضربها أو قيدها . وفى الحالات التى تقترب بظرف مشدد قد تطرد من جباعتها بل قد تتعرض للموت .

ونتحدث فيما يلى ، بشئ من التفصيل ، عن كل من هذه الجزاءات .

١ — التعويض أو الدية :

أكثر صور الجزاء على الاغواء شيوعاً هو الزام الرجل دفع قدر من المال الى أولياء الفتاة . ومن الطبيعى أن يتخذ التعويض ، فى المجتمعات التى تقتنى حيوانات لا سيما المجتمعات الرعوية ، صورة رأس أو أكثر من هذه الحيوانات . ويحدد العرف عادة ما ينبغى دفعه من تعويض عن الاغواء فى الأحوال المختلفة . وأساس التعويض عن الاغواء هو اصلاح الضرر الذى يصيب أولياء الفتاة . وهو ضرر مزدوج . فهو يمثل أولاً فيما يلحقه بهم من عار ويمثل ثانياً فيما يتسبب عنه من اضعاف فرصة الفتاة فى زواج مناسب ومن ثم فى اضعاف فرصتهم فى الحصول على المهر الذى كان من حقهم أن يتوقعوا الحصول عليه عند تزويجها .

فلدى الكجاثلا (فى جنوب افريقية) مثلاً يحصل أقارب الفتاة على تعويض من أجل افساد الفتاة واضعاف فرصتها فى الزواج . حيث يخشى الناس استمرار الفتى الذى تسبب فى حملها فى القيام بدور العشيق لها ولو بعد زواجها من شخص آخر ، أو استمرارها هى نفسها فى السلوك سلوكاً مترخصاً . ويقولون فى وصف مثل هذه الفتاة : «البقرة لا تغير طريقة خوارها لآبى الفتاة بقره لاغلاق غشاء البكارة » (٢) A cow does not change its mode of lowing ولدى الزولو يدفع الفتاة بقره لاغلاق غشاء البكارة «to close hymen up» أو لاصلاح الفتاة «to make good the girl» (٣) ولدى النوير (فى جنوب السودان)

(١) أنظر بالنسبة للكما : لنديوم ، ص ١٥٧ والسوكوما : كورى ، مادة ٢٨٨ .

(٢) شايبرا ، كتيب فى قانون النسوانا ، ص ٢٦٦ .

(٣) كروجى ، ص ١٥٨ .

لا يعترض أقارب الفتاة على كونها طرما في علاقة جنسية بناءا على اعتبارات اخلاقية وانما رغبة في رؤيتها تتزوج بطريقة مناسبة حتى يمكنهم الحصول على الماشية اللازمة من أجل زيجاتهم هم (١) . ولن يسمحوا لأى اهتمام بها من قبل رجل غريب أن يفسد فرصتها في زواج مناسب من رجل يحوز ماشية كافية (٢) .

وقد يورد العرف بعض القيود على حرية ولى الفتاة في استعمال الاموال التى تدفع اليه بمناسبة اغوائها . من ذلك مثلا ما يجرى به العرف عند انكحلاتلا من الزام الاب استعمال الماشية التى حصل عليها بسبب اغواء ابنته في اعادة ابنتها . ولهذا أيضا لا يعترف له بالحق في التصرف فيها كما يحلو له ولا تدخل عند وفاته في تركته وانما يحتفظ بها على سبيل الوديعة من أجل الفتاة وابنها . وقد تعطى هذه الماشية للفتاة عند زواجها فيها بعد لكن ذلك ليس ضروريا (٣) .

٢ - الزام الخوى بالفتاة :

ومن الجزاءات الشائعة في المجتمعات القبلية على الاغواء الزام الرجل الذى تسبب في الحمل بالاتفاق على الفتاة ووليدها فترة معينة تختلف باختلاف القبائل . وتبقى الفتاة ، في بعض القبائل ، مع أهلها الى حين ولادتها . وفي البعض الآخر تضطر الفتاة الى ترك بيت أبيها ويلزم من تسبب في حالتها بآبائها واعالنها الى أن تضع حملها .

ف لدى الهوتنتوت (جنوب غرب افريقية) اذا نجم عن الوقاع حمل كان على الرجل الزواج من الفتاة ، واذا لم يفعل كان مسئولاً عن اعادة الطفل حتى نطامه . ومن أجل هذا كان عليه أن يعطى الأم عددا من الماشية او قدرا من النقود . واذا رفض أخذ الى مجلس القبيلة واجبر على القيام بواجبه وقد يجلد (٤) . ولدى الايلا (في زامبيا) اذا رفض الرجل الزواج من الفتاة التى أحبلها ، فان أولياءها يصرون على أن يأتى لها من وقتها الى آخر بأشياء لمعاونتها في تنشئة الطفل (٥) . ولدى الباجندا (في أوغندا) اذا أحبل شاب فتاة كان عليه أن يصطحبها الى بيت أبيه لتعيش فيه حتى تلد طفلها (٦) . كذلك ، لدى النيبورو (في أوغندا) ، اذا دلت الفتاة الحامل على من اغواها وثبتت الدموى في مواجهته طلب اليه الزواج منها .

(١) لا يعد المهر في التقاليد القبلية الافريقية حقا للمروس نفسها وانما لامضاء أسرتها وق مقدماتهم أختها . فالغرض الاساسى الذى يستخدم فيه المهر المفعول من أجل احدى بنت الأسرة هو توفير المهر اللازم لتزويج أحد أبنائها . انظر مقلنا : نظام المهر لدى الشعوب الافريقية ، مجلة القانون والاقتصاد ، العدد الثالث ١٩٦١ ، ص ٣٢٨ .

(٢) هوول ، كتيب في قانون النوير ، ص ١٧٠ . ومن قبيل المجتمعات التى تجازى على الاغواء بتعويض يدفع الى أهـل الفتاة : البوندو والبلسوتو واللاتجو والبالكو .

(٣) شاميرا ، كتيب في قانون اللصوانا ، ص ٣٦٦ .

(٤) شاميرا ، الخويصلان ، ص ٢٤٢ .

(٥) سبت وديل ، ص ٣٩ .

(٦) روسكو ، الباجندا ، ص ٢٦٣ .

وإذا رفض أرسلت الى بيته الى أن تتم الولادة . وكان عليه أن يدها
بإمرة رعاها وتتولى اعطائها الادوية اللازمة . وعندما يبلغ الطفل من
العمر شهرا أو أكثر تعود الفتاة ومعه وليدها الى بيت أبيها (١) .

٢ - ضرب المغوى أو جلده :

يتعرض المغوى ، في بعض المجتمعات الإفريقية ، للضرب أو الجلد .
وقد يقع الضرب من أولياء الفتاة وقد يحدث بمعرفة سلطات القبيلة أو تحت
إشرافها . كذلك تتعرض الفتاة ، في بعض المجتمعات ، للضرب من قبل
أوليائها .

ملدى الهونتوت (النامان) كانت الفتاة التى أخطأت بضربها والداها
أو تضرب بموافقتها في حضور عشيقها الذى كان يلقى مثل هذا الجزاء .
وكان الضرب يوقع تحت إشراف شيخ المضرب (٢) . ولدى الكجاتلا ليس
هناك جزاء قانوني على اغواء امرأة متزوجة إذا لم ينجم عنه حمل . وترفض
الحاكم نظر قضية من هذا القبيل . وأقصى ما يمكن عمله هو أن لأبي الفتاة
الحق إذا أمسك بالفتى متلبسا أن يضربه بشدة . وقد تضرب الفتاة أيضا
لكن الأغلب الاكتفاء بلومها ومطالبتها بإصلاح سلوكها . ولد النجواتو (إحدى
قبائل التسوانا في جنوب إفريقية) قد يضرب والدا الفتاة إذا وجداه في
كوخها . ولهما بدلا من ذلك مطالبة بتعويض (٣) .

٤ - القننى أو القتل :

قد يقترن الاغواء بظرف مشدد يجعل منه جريمة خطيرة . وعندئذ قد
لا يكتفى بالزام الفاعل دفع تعويض مهما كان ثقلا وإنما يوقع عليه جزاء
من نوع آخر كان ينفى من الجماعة أو يقتل . ويغلب أن يكون ذلك كذلك
بالنسبة للعلاقة الجنسية التى تنشأ بين شاب وفتاة لم يحتز كلاهما
أو أحدهما ، لاسيما الفتاة ، شعيرة البلوغ . ففى بعض المجتمعات يسخط
الرأى العام بشدة أن يكون للفتاة علاقة جنسية ، وبخاصة أن تحمل ، قبل
مرورها بشعيرة البلوغ . ومخالفة هذا الحظر يعد أمرا في غاية الخطورة
ذلك أن الاتصال الجنسي الذى يحدث في هذه الحالة يعتبر أقرب الى الجريمة
العامة ولذا يتسم الجزاء عليه بالشدّة البالغة .

ثالثا - الظروف المخففة :

تعرف المجتمعات القبلية ظروفًا معينة من شأنها تخفيف الجزاء على
الاغواء بل قد تؤدي الى إسقاطه كلية . أهيا : استعداد الرجل للزواج
من الفتاة من ناحية وترخص الفتاة وتبذلها من ناحية أخرى .

(١) روسكو ، البكتارا ، ص ٦٧ .

(٢) شابيرا ، الخويصان ، ص ٢٤١ .

(٣) شابيرا ، كتيب في قانون التسوانا ، ص ٢٦٤ .

١ - استعداد الرجل للزواج من الفتاة :

عندما يثبت أن رجلاً قد واقع فتاة وافترض بكاريتها ، يطلب أهلها اليها أن تدخلهم عليه . وإذا تبين لأهل الفتاة أنها حامل أرغموها على الاعتراف لهم بمن تسبب فيه ، ويتصل أهل الفتاة بالفتى وأهله ويحاولون تسوية الأمر ودياً . والحل الذي ينظر إليه بوصفه الحل الأفضل ، فيمثل هذه الظروف ، هو أن يتزوج الرجل من الفتاة . وفي كل المجتمعات القبلية تبذل محاولات جادة بقصد تحقيق هذا الزواج وبخاصة عندما تكون العلاقة قد تمخضت عن حمل . ويجرى العرف في بعض المجتمعات بتخفيض التعويض المستحق من الأغواء في حالة الزواج اللاحق بين الرجل والفتاة ، أو بخصم التعويض المدفوع من المهر الذي يدفع بمناسبة هذا الزواج .

فلدى الباسوتو (في جنوب افريقية) كان الرجل يخسر بين الزواج من الفتاة ودفع تعويض بسيط أو عدم الزواج منها ودفع تعويض مضاعف (١) . ولدى الكجاتلا يلزم الفتى الذي تسبب في حمل فتاة إما بالزواج منها وإما بدفع تعويض . وإذا تم الاتفاق على الزواج فلا حاجة إلى دفع أي تعويض على الإطلاق (٢) . ولدى اللانجو (في أوغندا) إذا كان الرجل مستعداً للزواج من الفتاة احتسب التعويض المدفوع ضمن المهر (٣) . ولدى الإيلا إذا حصلت فتاة من علاقة سابقة على الزواج ، حاول أهلها حمل من تسبب في حالتها على الزواج منها . وإذا وافق على دفع المهر كان الأمر على ما يرام (٤) . كذلك يجري العرف عند الجيسو (في أوغندا) بأنه في حالة زواج الرجل من الفتاة تحتسب الماشية التي دفعت كتعويض عن فسخ البكارة بوصفها أول تسط من المهر (٥) .

ومع ذلك ففي بعض المجتمعات لا يؤثر الزواج اللاحق على التعويض المستحق من الأغواء . وفي هذه الحالة يلتزم الرجل ، إذا أراد الزواج من الفتاة ، بدفع المهر العادي دون أن يكون من حقه طلب تخفيضه .

فلدى السوكوما (في تنزانيا) مثلاً إذا دفع المتسبب في حمل المرأة التعويض الذي يجري به العرف ثم دفع مهراً بعد ذلك للزواج منها ، فإن ما سبق دفعه من ماشية لا يخصم من المهر (٦) . ولدى الشيلوك ينتهي

(١) وقد تقرر منذ سنة ١٩١٢ أن على الرجل الذي يغوى أو يحاول اغواء امرأة مسر متزوجة أن يدفع رأسين من الماشية وإذا سارت حيلة أن يدفع ستة رؤوس من الماشية . لكن إذا تزوجها فيما بعد خفض التعويض إلى رأسين بالإضافة إلى المهر العادي : اشتون ، ص ٢٦٢

(٢) شليرا ، كتيب في قانون الصولانا ، ص ٢٦٦ .

(٣) ديرج ، ص ٢١٣ .

(٤) سبت ودبل ، ص ٣٩ .

(٥) لاوونتين ، ص ٢٥ .

(٦) كوري ، المختين ٢٨٨ و ٢٩٢ .

الإغواء عادة بالزواج بين الرجل والفتاة وفي هذه الحالة يجب دفع التعويض المستحق عن الإغواء أولا ثم تنضاف اليه المدفوعات الخاصة بالزواج (١) .

٢ - ترخص الفتاة أو تبذلها :

قد يحول ترخص المرأة أو تبذلها دون أولياتها والحصول ممن واقعتها على تعويض . فالرجل الذي يتصل بامرأة خليعة لا يمكن أن ينسب اليه أنه الحق اذى بأهلها . وقد يكون الباعث على عدم تقرير جزاء في هذه الحالة هو الحول دون الآباء وتشجيع بناتهم على الاكثار من الاتصال بالرجال رغبة في الحصول منهم على التعويضات .

فالكجائلا مثلا لا يسمحون لأبى الفتاة التي ولدت طفلا من علاقة سابقة على الزواج برفع دعوى اذا صارت حاملا للمرة الثانية اذا كان قد سبق له الحصول على تعويض في المناسبة الاولى . وعلة ذلك الرغبة في الحول دون الآباء وتشجيع بناتهم على انتهاج سلوك مترخص من أجل الحصول على ماشية (١) .

رابعا - الظروف المشددة :

تختلف الظروف المشددة للجزاء على الإغواء باختلاف المجتمعات . ومن الممكن القول بأن أكثر هذه الظروف شيوعا هي : افشاء العلاقة الجنسية الى حمل ، وموت المرأة أثناء الحمل أو الولادة ، وانتهاء المرأة الى طبقة اجتماعية أعلى من طبقة الرجل ، و حدوث الاتصال الجنسي قبل اجتياز شعيرة البلوغ ، والمهرب بالفتاة . وفيما يلي تفصيل القول في هذه الظروف .

١ - التسبب في حمل المرأة :

من المجتمعات القبلية ما يعاقب على مجرد الاتصال الجنسي بامرأة غير متزوجة . فاذا افضى هذا الاتصال الى حمل المرأة كان ذلك سببا داعيا الى تشديد الجزاء على الفاعل . ولعل الحكمة في تشديد الجزاء هنا هي أن ما يعود على أهل الفتاة من ضرر في حالة حملها أشد منه في حالة عدم الحمل . فالحمل يؤدي الى اشهار حالة الفتاة ومن ثم الى زيادة ما يتعرض له أهلها من عار .. والاقتلال أكثر وأكثر من فرصتها في الزواج .

فلدى التسوانا مثلا قد يجازى الفتى الذي يتصل جنسيا بالفتاة بالضرب . وقد يطلب اليه دفع تعويض تبعا للقبائل . لكن اذا حملت الفتاة عد الامر ، في كل قبائل التسوانا ، أكثر جسامة بكثير . فلدى الكجائلا مثلا ليس لأبى الفتاة الحق في مقاضاة من واقمها للحصول منه على التعويض . ويقتصر حقه على ضربه اذا ضبطه متلبسا . بينما اذا تمخضت العلاقة عن حمل

(١) هويل ، ملاحظات على شيكوك النيل الاعلى ، ص ١٠٤ .

(٢) شبرا ، كتيب في قانون التسوانا ، ص ٢٦٧ .

كان من حقه المطالبة بتعويض يتمثل عادة في أربعة رعوس من الماشية (١) . ولدى البيوندو إذا ترتب على الاتصال الجنسي فقد البكارة دفع الشاب تعويضا قدرة ثلاثة رعوس من الماشية ، فإذا نجم عنه حمل دفع خمسة رعوس (٢) . ولدى الباسوتو إذا نتج عن الاتصال الجنسي حمل رفع مقدار التعويض من رأسين الى ستة رعوس (٣) . كذلك يجازى الشيلوك على وقاع فتاة بدفع رأس من الماشية ، فإذا حملت زيد مقدار التعويض الى ثلاثة رعوس (٤) .

بل ان من المجتمعات القبلية مجتمعات لا يقضى العرف فيها بجزاء على الاتصال الجنسي ولو أدى الى افقاد الفتاة بكرتها . لكن الرجل يتعرض للجزاء إذا تخلف عن هذا الاتصال حمل . فالسوكوما مثلاً لا يؤثرون العلاقات الجنسية السابقة على الزواج . لكن ان أفضت هذه العلاقات الى حمل الزم المسئول عنه بدفع تعويض الى أهل الفتاة (٥) .

٢ - موت المرأة أثناء الحمل أو الولادة :

إذا تسبب رجل في حمل فتاة أو امرأة غير متزوجة . ثم ماتت الفتاة أو المرأة أثناء الولادة عد مسئولاً عن موتها . فموتها أثناء الولادة قد تسبب عن حملها والحمل بذوره قد تسبب عن العلاقة الجنسية . غلو لم يكن اتصال جنسي لما كان حمل ولو لم يكن حمل لما كانت ولادة ولو لم تكن ولادة لما كان موت . هكذا يجري منطق المجتمعات القبلية التي تشدد الجزاء على الاغواء بسبب موت الفتاة أو المرأة أثناء الولادة . فالرجل يعد في نظرها مسئولاً في النهاية عن هذا الموت . والغالب مجازاته في هذه الحالة بنفس الجزاء المقرر للقتل . والغالب اعتباره من قبيل القتل غير العمد ومن ثم فإن الغالب الاكتفاء بالنسبة له بدفع دية القتل غير العمد .

فلدى الباسوتو مثلاً إذا أغوى رجل فتاة وصارت حاملاً ثم ماتت أثناء الولادة عد مسئولاً عن موتها والزم دفع تمويضات الى والديها قد تصل الى عشرين رأساً من الماشية (٦) . ولدى الجيسو (في أوغندا) إذا ماتت امرأة غير متزوجة أثناء الولادة الزم الرجل الذي تسبب في حملها بأن يدفع الى أبيها نفس المهر الذي كان يدفعه لو أنه تزوجها (٧) . ولدى اللانجو (في أوغندا) إذا ماتت الفتاة أثناء الولادة وجب رفع التعويض الى القدر

(١) شابيرا ، كتيب في قانون الضواحي ، ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

(٢) هنتز ، ص ١٨٢ .

(٣) أشتون ، ص ٢٦٢ .

(٤) هول ، ملاحظت على شيلوك النيل الأعلى ، ص ١٠٤ و ١٠٥ . وانظر أيضاً بالنسبة للنانجو : ديريج ، ص ٢١٢ . والدنسكا : ب٥ ، ص ١٢٧ .

(٥) كوري ، المادتين ٢٧٦ و ٢٨٨ .

(٦) أشتون ، ص ٢٥٥ .

(٧) لافونتين ، ص ٢٥ .

الذى يدفع من أجل القتل (١) . كذلك الحال لدى الكمبا حيث يلزم المخوف في حالة تسببه في حمل امرأة غير متزوجة بدفع رأس من الماعز ، بينما اذا ماتت المرأة أثناء الحمل وجب عليه ، في بعض الجهات على الأقل ، أن يدفع لأبيها أربع بقرات وثورا وهى الدية المقررة للقتل (٢) . وادى السوكوما أيضا اذا تسبب رجل في حمل فتاة كان عليه أن يدفع لأوليائها بقرة وثورا ، فإذا ماتت أثناء الحمل أو عند الولادة كان عليه أن يدفع اليهم ثمانى بقرات وثلاثة ثيران يدفع أحدها ويقتسم لحمه بين الأسرتين (٣) .

ويسوى بعض المجتمعات بين موت المرأة أثناء الولادة وموتها أثناء الحمل . فموت المرأة أثناء الحمل ينسب الى الحمل ذاته ، ولما كان الرجل الذى أغواها هو الذى تسبب في حملها فهو أيضا الذى تسبب في موتها . فلولا حملها لما ماتت أثناءه ولولا الاتصال الجنسى لما حملت .

٣ - انتماء المرأة الى طبقة اجتماعية أعلى :

انتماء المرأة الى طبقة اجتماعية أعلى من طبقة الرجل الذى أغواها يعد ، في بعض المجتمعات ، سببا في تشديد الجزاء عليه . وأكثر صور هذا الظرف المشدد شيوعا كون الفتاة ابنه زعيم القبيلة أو أميرها .

من هذه المجتمعات البوندو حيث يجازى على وقاع أنثى برضاها بتعويض ، فإذا كانت الفتاة أو المرأة ابنه رئيس ضومف التعويض (٤) . وكان العرف يجرى عند الشيلوك بأنه اذا اتصل رجل بأحدى بنات الملك (الرت) (Reth) ونجم عن هذا الاتصال حمل قتلت الفتاة وقتل الرجل أيضا . بينما اذا تعلق الأمر بابنة أحد العامة اقتصر الجزاء على تعويض من ثلاثة رعوس من الماشية (٥) . كذلك كان العرف يجرى عند النيامويزى (تنزانيا) بالحكم على من يتسبب في حمل فتاة من العامة بدفع خمس عشرة قطعة (من القطع المستعملة كعملة) أو بقرة وثور أو ما يعادلها . فإذا كانت من النبلاء التزم بدفع خمس وعشرين قطعة . فإذا كانت ابنة ملك دفع مائة قطعة (٦) .

٤ - الاتصال الجنسى قبل المرور بشعيرة البلوغ :

تعرف المجتمعات القبلية شعائر معينة تجرى على الشباب من الجنسين تهدف الى انتهاء مرحلة الصبا بالنسبة لهم والتمهيد لمرحلة النضوج . وهى ما جرت العادة بتسميته شعائر الانتقال أو شعائر البلوغ . وباجتياز هذه

(١) ديبيرج ، ص ٢١٢ .

(٢) لتديلوم ، ص ١٥٧ .

(٣) كورى ، المادتين ٣٠٤ و ٣١٢ . وانظر أيضا بالنسبة للنيامويزى : بوش ، ص ٥٠٧ . وبالنسبة للنتكا : بيط ، ص ١٢٧ .

(٤) هنتر ، ص ٤١٧ .

(٥) هوول ، ملاحظت على شيلوك النيل الاطلى ، ص ١٠٥ .

(٦) بوش ، ص ٥٠٧ .

الشعائر يصبح الفتى رجلا وتصبح الفتاة أنثى مكتملة . وتقترب هذه الشعائر في كثير من المجتمعات الأفريقية بإجراء عملية الختان للذكور والخفائض للإناث . ويحظر العرف في بعض المجتمعات قيام علاقات جنسية بين أشخاص لم يجتازوا بعد هذه الشعائر . ومخالفة هذا الحظر تعد جرما خطيرا يعرض الفاعلين لجزاء يتسم أحيانا بالشدّة البالغة . ويزداد الجرم خطورة إذا كانت العلاقة قد أفضت الى حمل . فحمل الفتاة قبل اجتيازها شمعة البلوغ يعد في بعض المجتمعات أمرا بشعا . ولهذا يتعرض المتسبب فيه لجزاء قاس ، بل ان الجزاء في هذه الحالة لا يقتصر على الرجل وإنما يمتد الى الفتاة أيضا . والغالب في هذه الأحوال اعتبار الاتصال الجنسي الذي حدث أمرا مخالفا للطبيعة واعتبار الحمل الذي نجم عنه مصدر نجاسة شمائية . بل ان هذه النجاسة لا تقتصر عندئذ على طرفي العلاقة وإنما تمتد الى الجماعة ككل . ولهذا تتخذ الاحتياطات لاستبعاد هذه النجاسة أو تجري طقوس التطهير لازالتها .

وتنظر بعض المجتمعات الى الاغواء الذي يحدث في هذه الظروف بوصفه اقرب الى الجريمة العامة منه الى الجريمة الخاصة . وذلك لما ينطوي عليه من مخاطر تهدد الجماعة ككل . ولهذا يتخذ الجزاء عليه طابع العقاب أو الاستئصال في صورة قتل الفاعلين أو نفيهما أو الزام الرجل بدفع غرامة .

فلدى الثاندي (في كينيا) اذا حملت فتاة قبل اجتيازها شمعة البلوغ اعتبرت نجسة طيلة حياتها ، ولم يكن لها الاحتفاظ بالطفل الا اذا وجمت امرأة تبناه . فإذا لم تجد كان لابد من نبذ المولود حتى يلقي حتفه . وتعد هذه الفتاة مصدر نجاسة شمائية ولهذا يحتقرها الناس ويتجنبوها . ويسود الاعتقاد بأنها اذا نظرت داخل صومعة جعلت الحب مرا . ويتعطر على مثل هذه الفتاة المعيش داخل القبيلة . وينتهي الأمر بها اما بالانتحار واما بالانتقال الى قبيلة مجاورة . وفي الوقت الحاضر ينتهى الأمر بمثل هذه الفتيات الى ممارسة الدعارة في إحدى المدن (١) . ويفرق السونجو (في تنزانيا) تفرقة واضحة بين العلاقات الجنسية التي تنشأ بين أشخاص تم ختانهم وتلك التي تنشأ بين أشخاص لم يتم ختانهم . فالحمل الذي ينجم عن علاقة بين صبي لم يتم ختانه أو فتاة لم يتم خفافها يعد جرما شمائيا خطيرا يلحق بالطرفين نجاسة دائمة . وفي هذه الحالة كان من اللازم إجراء الخفائض للفتاة قبل انتهاء الحمل بالولادة . وكان على الفتى أن يفكر عن جرمه باصلاح قطعة من الغابة بعيدا عن القرية وزراعة سورجوم بها . وكان عليه أن يتولى الزرع حتى ينضج الحب ثم يتركه دون حصاد . وكان يطلب الى الفتى دائما الزواج من الفتاة التي كانت في العادة تظل زوجة له طيلة الحياة . لأن العدوى الشمائية التي انتقلت اليها تجعلها على الدوام غير صالحة للزواج من سونجو آخر . واذا طلقها لم يكن أبامها سوى الزواج خارج القبيلة . واذا لم يعثر على من تسبب في الحمل كانت

(١) هنتنغفورد ، ص ١٠٦ .

الفتاة في العادة تباع للباساى (قبيلة رعوية مجاورة للننادى) اذ لا مكان لئىل هذه المرأة فى الحياة الاجتماعية عند السونجو . واذا كان الذى تسبب فى الحمل صبيا لم يخن بعد لم يغرم ولم يطلب اليه دفع تعويض ، لان الصبى قبل ختانه لا يعد مسئولا عن افعاله . اما اذا كان من تسبب فى حمل الفتاة رجلا اجتاز شعيرة البلوغ ، حكم عليه مجلس الكبار بغرامة من اثنى عشر راسا من الماعز (١) . ولدى الايلا (فى زامبيا) اذا حملت فتاة قبل مرورها بشعيرة البلوغ يقولون عنها انها حملت بكائن غير طبيعى . واذا اكتشف الرجل غرم من رأس الى اثنى من الماشية لا لانه افترض بكرة الفتاة وانما لانه تسبب فى وجود هذا الكائن غير الطبيعى . ولم يكن يبقى على المولود بل كان يتخلص منه بمجرد ولادته . كذلك كانت الفتاة تعاقب لا لعدم عفتها وانما بسبب هذا الشيء الخارج للطبيعة (٢) .

خامسا - العار والتجاسة :

فقد الفتاة بكراتها قبل الزواج يعد ، فى بعض المجتمعات القبلية ، مصدر عار يئالها واهلها . بل قد يمتد الى بنات حيها . واكثر من فقد البكارة مجلبة للعار حمل الفتاة قبل الزواج . وتعرض الفتاة فى بعض المجتمعات لجزاءات تنطوى على اهانة وتحقير لها . فقد يجرى العرف بتحويل نساء الحى او العشيرة الحق فى ضرب الفتاة التى فقدت بكراتها او التى حملت حملا غير مشروع او ايدائها على نحو أو آخر . وقد لا يقتصر ذلك على الفتاة نفسها وانما يمتد ايضا الى عشيقها . وفى بعض المجتمعات تطرد الفتاة الحامل من بيت ابيها ولا تعود اليه الا بعد اتخاذ اجراءات معينة .

ف لدى الزولو اذا تبين فقدان فتاة عزيرتها عقب اتصالها بأحد الشبان شتمتها امهات القرية ويصقن عليها ونادينها بأقذع الالفاظ . بل ان لداتها من الفتيات يقضبن منها للاحاقها العار بهن . ويشتمنها ويصقن عليها ويضربنها بقسوة بالغة (٣) . ولدى البوندو كان فقد الفتاة بكراتها قبل الزواج يلحق العار بها وبلداتها . وكانت كل فتيات من طبقة السن التى تنتهى اليها يلتزم الحداد فلا تترين ولا يحضرن الحفلات لبضعة شهور (٤) . ولدى النيامويزى كان يعد من العار لفتاة حرة أن تصير اما قبل الزواج .

(١) جراى ، ص ٣٦ .

(٢) سيث وفيل ، ص ٣٩ . انظر ايضا بالنسبة للكيجى : بويسيتاى ، ص ٥٢ .

(٣) كيجى ، ص ١٥٨ .

(٤) هنتر ، ص ١٨٤ .

(٥) بوفى ، ص ٤٠٩ .

وإذا حدث ذلك ألزمت الفتاة مغادرة بيت أبيها لتقيم مع إحدى قريباتها في جهة بعيدة . فلم يكن يسمح لها بأن تلد في بيت والديها (١) . كذلك كان أنجاب الفتاة طفلا قبل الزواج يعد ، لدى الباجندا (في أوغندا) ، عارا شديدا . ولم يكن يسمح للفتاة بتناول الطعام مع والديها حتى يقدم الرجل الذي أحبلها هدية من جعة وجزءا من التعويض المستحق . وكان يفترض أن ذلك من شأنه أن يهدى من غضب الآلهة (٢) .

ويجرى العرف في بعض المجتمعات باعتبار حمل الفتاة قبل الزواج نجاسة تقتضي إجراء شعيرة تطهير لاستبعاد ما يتربص عليها من آثر ولتتمكنها من العودة إلى بيت أهلها . وتختلف طقوس هذه الشعيرة باختلاف القبائل وتتطلب في العادة ذبح حيوان أو أكثر .

فلدى النيورو (في أوغندا) كان العرف يجري بأن يعيد الرجل الذي تسبب في حمل فتاة ، الفتاة إلى بيت أبيها بعد أن تلد طفلها وبعد أن يبلغ الطفل من عمره شهرا أو أكثر . وعندما تعود الفتاة إلى بيت أبيها كان الأب يأخذ حجابة وشاة أو بقرة بيضاء إذا كان من الإثرياء . أما الدجاجة فكانت تذبح ويترك دمها ليسيل على عتبة البيت . وتخطو الفتاة على الدم وهي تحمل طفلها . وكانت أمها تحضر وعاء مملوء بالماء تنثر منه على ابنتها وطفلها بحزمة من أعشاب مقدسة . أما الشاة أو البقرة فكانت تذبح وتؤكل . وتعود الفتاة ، بعد تطهيرها على هذا النحو ، للحياة في بيتها (٣) . ولدى الشونا (زامبيا وروديسيا وموزمبيق) إذا حملت فتاة غير متزوجة بينما هي في بيت والديها يعد الأمر من الخطورة بحيث قد يثير حالة ذعر . وتهرب الفتاة عادة بعيدا عند عشيقها . وسواء قبل عشيقها وأسرته الزواج منها أم رفضوا ، فإن الفتاة لا تعود بأية حال إلى بيت أبيها إلا بعد اتخاذ الترتيبات اللازمة من أجل شعيرة التطهير (٤) .

وتكون النجاسة المترتبة على الحمل السابق على الزواج أشد ما تكون عندما يحدث قبل إختيار الفتاة شعيرة البلوغ التي يعد الخفافض ، في بعض المجتمعات ، أهم طقوسها . ولهذا يتشدد في اتخاذ الاحتياطات الكفيلة باستبعاد النجاسة وتطهير الفتاة . وقد اتاحت لنا من قبل فرصة التعرف على طرف من الإجراءات التي تتبع في هذا الخصوص .

(١) بوش ، ص ٤٠٩

(٢) روسكو ، الباجندا ، ص ٢٦٣

(٣) روسكو ، الباكيتارا ، ص ٦٧

(٤) هولمان ، ص ٨٧

ثانياً - الاغتصاب :

الاغتصاب هو وقاع أنثى رغما عن إرادتها . والمجنى عليها في الاغتصاب تد تكون فتاة بكرا أو غير بكر . وقد تكون امرأة متزوجة أو مطلقة أو أرملًا .

وتتفق المجتمعات القبلية في النظر الى الاغتصاب بوصفه جرما جسيما يعرض مرتكبه لعزاء شديد . لكنها تختلف من حيث نظرتها الى هذه الجريمة . فبعضها يعد الاغتصاب جريمة خاصة المجنى عليه فيها ليس المرأة نفسها وإنما وليها أو زوجها ان كانت متزوجة . ومن ثم فإن هذه المجتمعات تعاقب على الاغتصاب باعتباره صورة من صور الإغواء أو الزنا تبعاً لوقوعه على فتاة أو امرأة متزوجة وإن كانت أكثر جسامة من الإغواء أو الزنا . ولذا فإن الجزاء عليه يقترب من الجزاء على هاتين الجريمتين وإن تميز عنهما بشدته النسبية . والغالب في هذه المجتمعات أن يجازى على الاغتصاب بتعويض قليل أو كثير يدفع لولى المرأة أو زوجها تبعاً للظروف .

ف لدى الشونا مثلاً كان الاغتصاب ينظر اليه باعتباره مجرد شكل أكثر جسامة للإغواء أو الزنا تبعاً للظروف إلا إذا اقترن بحوادث أصابات . ولهذا كان الجزاء المقرر له الزام الفاعل بدفع تعويض أكبر لولى الفتاة أو المرأة لكن لم تكن تدفع غرامة للرئيس أو الملك (١) . ولدى الجيسو لم يكن هناك جزاء للاغتصاب في ذاته . وإنما كان لولى المرأة الحق في الحصول على تعويض عن الاعتداء على حقه . وكان من اللازم إحلال ثياب محل الثياب الممزقة . لكن الجاني لم يكن يضرب ولم تكن تفرض عليه غرامة (٢) . ولدى الكبا يلزم المقتصب بدفع ماعز كبيرة وتضيق الماعز وتؤكل بواسطة كبار السن ويعطى الجلد للفتاة . ثم يأمره الكبار بدفع ماعز أخرى لتطهير الفتاة ويأكل الكبار لحبها وتعطى الفتاة جلدها . وإذا لم يدفع الرجل هجم عليه أخوة الفتاة وحاولوا قتله (٣) .

لكن هناك مجتمعات قبلية أخرى تنظر الى الاغتصاب بوصفه أقرب الى أن يكون جريمة عامة تهم الجماعة بأكملها . ولذا فأننا نلاحظ فيها اتجاهات نحو اتخاذ الجزاء عليه شكل العقوبة العامة . فتوقيعه لا يتوقف على مطالبة أقارب المرأة أو زوجها وإنما توقعه سلطات القبيلة أو العشيرة ممثلة في رئيسها أو مجلس الكبار فيها . وفي هذه الحالة لا يتخذ الجزاء عادة صورة التعويض وإنما يتمثل في التخلص من الجاني بقتله أو طرده من الجماعة ، أو في إيلامه بضربه أو جلده ، أو في إلزامه بدفع غرامة يحصل عليها الرئيس أو مجلس الكبار . وقد يجمع الجزاء بين الطابع التعويضي والطابع العقابي

(١) بلوك ، ص ٢٥٥ .

(٢) لافونتين ، ص ٢٥ .

(٣) هوبلى ، ص ٧٨ .

فيكون للجريمة عندئذ وجهان حيث تعتبر من ناحية جريمة خاصة ، وتعتبر من ناحية أخرى جريمة عامة .

ولدى النيوروي أيضا رجل يحاول اغتصاب فتاة كان يقتل في الحال (١) . ولدى الهونتوت كان يعاقب على الاغتصاب بشدة تختلف تبعاً لظروف المرأة (٢) . ولدى التسوانا كان الاغتصاب يعد جريمة خطيراً . ويقال أن الجزاء عليه كان فيها مضي قتل الفاعل . وفي الوقت الحاضر يحكم على الجاني لدى الكجالات عادة بغرامة من بضعة رءوس من الماشية تدفع أحداها عند المحكمة أو يأخذها الرئيس بينما يذهب الباقي إلى أبي المرأة أو زوجها وقد ينضاف إلى الغرامة الضرب . ولدى النجواتو لا يدفع تعويض وإنما يضرب الجاني ضرباً مبرحاً (٣) .

وهناك ظروف خاصة تستتبع تشديد الجزاء على الاغتصاب وبعض هذه الظروف يعتبر ظروفًا مشددة أيضًا بالنسبة للاغواء أو الزنا . منها أن ينجم عن الاغتصاب حمل . أو أن تهوت الفتاة أو المرأة التي حملت نتيجة الاغتصاب أثناء فترة الحمل أو عند الولادة . أو أن يقع الاغتصاب على امرأة حامل . أو أن تكون الفتاة أو المرأة المجنى عليها ابنة أو زوجة رئيس .

ولدى الكجا مثلاً إذا حملت الفتاة نتيجة الاغتصاب ألزم الفاعل بدفع ثلاثة من الماعز بدلاً من اثنين في الأحوال العادية . وإذا ماتت المرأة أثناء الولادة ألزم الفاعل بدفع أربع بقرات وثور لأبيها وهي دية الدم (٤) .

والى جانب هذه الظروف المشتركة بين الاغواء والزنا من ناحية والاغتصاب من ناحية أخرى هناك ظروف خاصة بالاغتصاب . ففي بعض المجتمعات يعتبر صفر سن المجنى عليها أو كونها بكرًا سبباً في تشديد الجزاء على الجاني وتشديد الجزاء بسبب صفر سن الفتاة يرجع إلى أن صفر السن يجعلها أقل مقاومة ومن ثم يجعل ارتكاب الجريمة أسهل . ويغفل العرف الجزاء هنا بقصد حماية الأشخاص الذين لا يقدرّون على الدفاع عن أنفسهم . بل أن بعض المجتمعات يجعل من العلاقة الجنسية التي تنشأ بين رجل وفتاة لم تجر بالنسبة لها شعيرة بلوغ جريمة خطيرة يعاقب عليها بأقصى العقوبات . وتظل لهذه الجريمة خطورتها ولو تمت العلاقة بموافقة الفتاة ودون أن يتوافر أي عنصر اكراه .

ومن المجتمعات التي تشدد الجزاء بسبب صفر سن المجنى عليها الهنتوت والمبارا والثور .

(١) روسكو ، البكتيرا ، ص ٦٨ .

(٢) شابيرا ، الخويسان ، ص ٢٤٢ .

(٣) شابيرا ، كتيب في تقوّن التسوانا ، ص ٢٦٠ .

(٤) هوبلى ، ص ٧٨ .

فقدى الهتنتوت مثلا يعاقب على الاغتصاب اذا كان المجنى عليها طفلة
 بقتل الجاني بينما اذا كانت فتاة يكتفى بضرب الفاعل ومصادرة امواله (١) .
 ولدى البيمبارا (في مالي) اذا كانت المجنى عليها فتاة غير بالغ كان جزاء
 الجاني الوضع في الحديد والبيع كرقيق ومصادرة امواله ، بينما اذا كانت
 المجنى عليها امرأة كان يكتفى بوضع الجاني في الحديد (٢) . ولدى الفور
 كان من الممكن مجازاة مفتصب البكر بمصادرة امواله . ثم اصبح يجازى
 بغرامة تتمثل في عدد من قطع القماش تتراوح بين ١٦ و ٥٠ قطعة يعطى
 ثدر منها للفتاة على سبيل التعويض (٣) .

كذلك فان وقوع الاغتصاب في أماكن معينة يعد ، في بعض المجتمعات ،
 مبررا لتشديد الجزاء . ومن قبيل ذلك ان يحدث الاغتصاب في الغابة .
 وربما كان السبب في تشديد الجزاء هنا هو سهولة حدوث الاغتصاب في
 هذا المكان البعيد عن أعين الناس فالناس لن يكون باستطاعتهم سماع
 صراخ الفتاة أو المرأة المعتدى عليها . وربما كان السبب أيضا ان الاغتصاب
 الذي يحدث في الغابة يلحق بها النجاسة وهو أمر يعد منطويا على مناس
 بالآلهة واذا لها يهدد الجاعة بالمصائب والكوارث .

فقدى اللامبا (في زامبيا والكونجو) مثلا يعتبر الاغتصاب الذي يحدث
 في غابة جريمة ضد المجتمع في منتهى الجسامة . وهي جريمة يعتقد أن
 الرجل يندفع اليها تحت تأثير الشيطان ، وجزاؤها موت الرجل واسترقاق
 أخته (٤) .

(١) شاميرا ، الخويسان ، ص ٢٤٢ .

(٢) أوير ، مادة ٦٨ .

(٣) بينون ، ص ٨ .

(٤) دوك ، ص ٦٩ .

البحث العلمى فى مجال الوقاية من الجريمة الدكتور سيد عويس

١ - الجريمة والجناح هما ما يعبر عنهما أحياناً بـ « الاجرام فى المجتمع » . ومفهوم الاجرام يتضمن على وجه العموم كل ما يتعلق بالجريمة والمجرمين (او بالجناح والجانحين) فى المجتمع . أى أن علم الاجرام يعنى بدراسة الجريمة كسلوك بشرى يوجد فى المجتمعات الانسانية ، بقصد وقاية هذه المجتمعات منها . فضلاً عن الاهتمام بضبط المجرمين ومعاملتهم .

٢ - والملاحظ أن الجريمة كسلوك بشرى تصدر عن الأشخاص المجرمين فى المجتمع ، أى هى دور من الأدوار التى تقوم بها شخصية الشخص الذى ارتكب الجريمة . وأن الاهتمام بدراسة المجرمين وفهمهم مسألة ضرورية ، بل أن الاهتمام بالجنى عليهم فى الكثير من الأحيان وفهمهم مسألة ضرورية كذلك . انه من الضروري أن نعرف عن المجرمين الكثير . نعرف عنهم كيف نشأوا ، والظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى عاشوا فى ظلها ، وأن نعرف كيف ارتكبوا جرائمهم ولماذا ارتكبوها ومضى ارتكبوها وأين ارتكبوها ، وأن نعرف فضلاً عن ذلك علاقاتهم بالجنى عليهم وبخاصة الطبيعيين منهم ودور هؤلاء فى ارتكاب الجرائم وأهم سمات شخصياتهم .

٣ - والملاحظ كذلك أن مفهوم الجريمة مفهوم غامض (له معان متعددة) ، وأنه مفهوم فضفاض (له أنماط متعددة) ، وأنه فى ذلك مثل كل أو معظم المفاهيم الانسانية أى المفاهيم التى تتعلق بأى علم انسانى معين مثل علم الاجرام .

٤ - والملاحظ أن الجرائم منها ما هو منظور ومنها ما هو غير منظور . وأن الجرائم غير المنظورة موجودة فى المجتمعات النامية كما هى موجودة فى المجتمعات الأخرى .

والجرائم غير المنظورة نوعان : النوع الأول الذى يتضمن الجرائم التى ترتكب فى المجتمع ولا تصل الى رجال الشرطة أو الى المحاكم ، وذلك لبعض العوامل . وتوجد هذه الجرائم بكثرة فى محيط جرائم الاتجار فى المخدرات وتعاطيها ، وفى محيط الجرائم الجنسية بانمائها ، وفى محيط جرائم السرقة وبخاصة نط « النشل » ، وفى محيط جرائم الرشوة بانمائها ، وفى محيط جرائم التسول والتخريب .. الخ . وتكون هذه الجرائم قليلة أو نادرة فى محيط بعض الجرائم مثل جرائم القتل .

أما النوع الثانى من الجرائم غير المنظورة فيتضمن الجرائم التى ترتكب فى المجتمع وتصل الى رجال الشرطة أو الى المحاكم ولا تنشرها الدولة فى تقاريرها الرسمية لسبب أو لآخر .

٥ - والجريمة كسلوك بشرى يعنى انها تصدر عن شخصية انسانية .
واته لكى نقى المجتمع منها لابد لهذا المجتمع ان يكون المواطنين الصالحين .
فالملاحظ ان المجتمع هو الذى يصنع شخصيات المواطنين غير الصالحين
(ومنهم المجرمون والجانحون) . ومن المنطق ان لا يكتفى المجتمع اى
مجتمع بتكوين شخصيات المواطنين غير الصالحين (ومنهم المجرمون
والجانحون) . ومن المنطق ان لا يكتفى المجتمع اى مجتمع بتكوين شخصيات
المواطنين الصالحين فحسب ، بل يجب ان يعمل جاهدا فى سبيل ابقائهم
مواطنين صالحين ، اى ان يقيهم من كل صور الانحراف ومنها صورة الجريمة
وصورة الجناح .

اى ان مفهوم الوتالية من الجريمة ، والجناح يعنى فى الواقع العمل على
ابقاء المواطنين الصالحين (غير المجرمين مثلا) صالحين (غير مجرمين مثلا) .
اى ان المجتمع اى مجتمع يجب ان يقوم بعمليات التنشئة الاجتماعية التى
يراهما صالحة لابنائهم فى ضوء قيمه ومبادئه ومثله العليا .

٦ - وقد يرى البعض ان المقصود من الوتالية من الجريمة هو « الحيلولة
دون نشوء الشخصية الاجرامية » . ولا يوافق الكاتب على هذا المعنى .
ذلك لان الشخص المجرم او الجانح لا يمكن ان يكون شخصا مجرما او جانحا
فحسب ، اى لا يمكن ان يكون فردا ذا شخصية اجرامية . فالشخص
المجرم او الجانح هو شخص يؤدى ادوارا اجتماعية عديدة ودينامية ، مثله
فى ذلك مثل رجل الشرطة والقاضى . وهذه الادوار كلها هى التى تكون
شخصيته الاجتماعية الدينامية . اى ان الشخص الذى يرتكب نمطا من
انماط الجرائم او حتى الذى اعتاد على ارتكابه ، لا يمكن ان يستمر فى
ارتكابه طوال الاربعة والعشرين ساعة فى كل يوم . والنظرة الى دور
ارتكابه الجريمة ، وحده ، لا تفيد سوى رجل الشرطة حين يحاول القبض
عليه ، او سوى القاضى التقليدى عندما يصدر حكمه فى التهمة الموجهة
اليه ! ولكن هذه النظرة لا تكفى بحال من الاحوال لتكون اساسا لتفسير
نموذج الحياة للشخص المجرم او الجانح . وهذا ما تهدف اليه بالضرورة
الجهود التى تبذل لاعادة تنشئة هذا الشخص المجرم او الجانح حتى يكون
مواطننا صالحا .

وفى هذا الضوء نلاحظ ان الشخص المجرم او الجانح هو فرد له « شخصية
اجتماعية » وليست « شخصية اجرامية » . وعلى الرغم من انه قد ارتكب
نمطا معيناً من انماط السلوك الاجتماعى (او حتى اذا اعتاد على ارتكاب هذا
النمط او ارتكب غيره من الانماط) فقد يكون ابنا باراً ، او اخا عطوفاً ،
او زوجا وفيا ، او اباً حاتيا ، او صديقاً مخلصاً ، او عاملاً حائظاً . الخ .

٧ - واذا كنا نرى انه لكى نقى المجتمع اى مجتمع من الجريمة والجناح
لابد لهذا المجتمع ان يكون شخصيات (المواطنين الصالحين) ، ولا يكتفى
بتكوين شخصيات المواطنين الصالحين فحسب ، بل يجب ان يعمل جاهدا
فى سبيل ابقائهم مواطنين صالحين ، اى ان يقيهم من كل صور الانحراف
ومنها صور الجريمة والجناح . فالملاحظ ان الشخصية الاجتماعية يكتسبها
المواطن فى هذا المجتمع . فالمواطنون الصالحون وغير الصالحين هم

أعضاؤه . وهم كأعضاء في المجتمع لا يعيشون في فراغ . أي أنه لا يوجد فرد أو شخص عادي لا يعيش في علاقات اجتماعية دائمة ، أي في جماعات .

٨ — وعلى الرغم من أن حياة عضو المجتمع في جماعات أمر ضروري ، وأن المجتمع يزخر بالجماعات العديدة ، فهي قوامه الذي لا يوجد إلا به — يرى الكاتب ، في ضوء طبيعة الدراسة الحالية ، الاختصار على أهم هذه الجماعات . والمقصود بأهم هذه الجماعات الاجتماعية التي تقوم بعمليات التنشئة الاجتماعية لأعضاء المجتمع . أي المنظمات أو الأجهزة الاجتماعية ، الرسمية وغير الرسمية ، التي تقوم بإعداد أعضاء المجتمع ليؤدوا أدوارهم الاجتماعية كما يتوقعها منهم المجتمع الذي ولدوا فيه ويعيشون . مع التركيز على دورها في إمكانية تكوين شخصيات المواطنين الصالحين وفي إمكانية إبقائهم مواطنين صالحين ، أي وإقابتهم من صور الانحراف ، ومنها صور الجريمة والانحلال .

وأهم المنظمات أو الأجهزة الاجتماعية المشار إليها ما يلي :

- (أ) الأسرة .
- (ب) الجيرة .
- (ج) المنظمة التربوية (المدرسة مثلا) .
- (د) المنظمة الدينية (المسجد والكنيسة مثلا) .
- (هـ) منظمة شغل أوقات الفراغ (النادي الاجتماعي مثلا) .
- (و) الأجهزة الثقافية والترفيهية الجماعية (أجهزة الإعلام مثلا) .

٩ — والملاحظ أن أهم افراض الدفاع الاجتماعي هي :

- (أ) وقاية أعضاء المجتمع من الانحراف (أي من الجريمة والانحلال بخاصة) .
- (ب) وقاية المجتمع من أعضائه المنحرفين (أي من المجرمين والجانحين بخاصة) .
- وذلك بإعادة تنشئتهم اجتماعيا ليصبحوا مواطنين أسوياء . أي أن الوقاية من الجريمة والانحلال في ضوء هذين الفرضين تعني :
- (أ) جعل ارتكاب الجريمة أكثر صعوبة من غير أن تكتشف .
- (ب) وجود سماعة أكثر نحو السلوك الذي لا يمكن ضبطه بالقانون .
- (ج) انغماس الشباب انغماسا فعالا في عمليات التنمية .
- (د) وجود قيادات أفضل ، وإتاحة الفرص للخلاقة للأشخاص المعرضين للجريمة والانحلال (الذين في سن الشباب بخاصة) .
- (هـ) وضع ميزانيات خاصة للجماعات الأكثر خطورة كالمعتقلين مثلا ، والمتخلفين عن المدارس ، وصعاب المراس من المجرمين (أي المجرمين العدوانيين أو السيكوباتيين أو الذين يرتكبون الجرائم قهرا عنهم) .

(و) تخطيط جنائي افضل ، وتقييم الاستثمارات المخصصة لمشروعات
السلام الاجتماعي وبرامجها .

١٠ - ويرى الكاتب أنه لا يمكن وجود تخطيط جنائي افضل الا اذا
توافرت الشروط الآتية :

(١) وجود سياسة جنائية واضحة المعالم والأغراض والأهداف .

(ب) اجراء دراسات وبحوث علمية عديدة في محيط الجريمة والجناح
وبخاصة ما يتعلق من هذه الدراسات والبحوث بأهداف الوقاية
من الجريمة والجناح .

(ج) تعاون المخططين الجنائيين والباحثين العلميين في ميدان الجريمة
والجناح ، والعاملين في ميدان الجريمة والجناح ، والجمهور .

١١ - **ولن توجد سياسة جنائية واضحة المعالم والأغراض والأهداف،**
الا اذا وجدت سياسة اجتماعية واضحة المعالم والأغراض والأهداف .
ولن يتم وضع هذه السياسة الا في ضوء ايدولوجية المجتمع اى مجتمع .
اى أن هذه السياسة يجب أن تسترشد بقيم هذا المجتمع وتقاليد وعاداته
ومبادئ ومثله العليا .

ان وجود سياسة جنائية واضحة المعالم والأغراض والأهداف ييسر
وضوح الرؤية أمام المخططين الجنائيين ، والباحثين العلميين في ميدان
الجريمة والجناح ، والعاملين في ميدان الوقاية من الجريمة والجناح ،
غضلا عن جماهير المجتمع على اختلاف فئاتهم ومكاناتهم الاجتماعية
وتقاليدهم . وأن تيسر وضوح الرؤية يعنى العمل الجاد وتحقيق الأهداف
بأقل التكاليف .

١٢ - **ويجب أن يلاحظ في ضوء مجتمعنا النامية والتغيرات التي تحدث**
فيها ، وأنماط الجرائم والجناح التي تظهر فيها والتي تختفى منها ، أن
تكون موضوعات الدراسات والبحوث العلمية في ميدان الوقاية من الجريمة
موضوعات تنمى بتحقيق أهداف السياسة الجنائية . اى أن تكون هذه
الموضوعات عديدة ومتنوعة ومناسبة . ويدعو الكاتب ملحا الى اجراء
أنواع معينة من الدراسات والبحوث مثل :

(أ) دراسات وبحوث تتناول حجم الجريمة وأنماطها (ومنها أنماط
الجرائم غير المنظورة) واتجاهاتها .

(ب) دراسات وبحوث عن عوامل وجود الجرائم غير المنظورة في
المجتمع .

(ج) دراسات وبحوث تتناول مناطق الجناح كمظهر من مظاهر مراحل
النمو الحضري .

(د) دراسات وبحوث تقييمية في محيط مشروعات الصحة والتعليم
والرعاية الاجتماعية والعمل وتأثيرها على الجريمة والجناح في

مناطق مختارة وفي خلال فترة زمنية معينة ، وبخاصة حول تأثيرها على العوامل المساهبة للجريمة مثل الهروب من المدرسة ، وتصعد الأسرة ، والهجرة الداخلية ، وعدم الاستقرار في العمل .

(هـ) دراسات وبحوث تتبعية عن مزايا العمالة الكاملة وعلاقتها بالوقاية من الجريمة في منطقة معينة يحدد فيها معدل الجرائم وأنماطها .

(و) دراسات وبحوث عن آثار تبليين التخطيط في مشروعات الصناعة والإسكان في مناطق متباعدة ، أو تماثل هذا التخطيط في مناطق متباينة .

(ز) دراسات وبحوث عن التغذية وآثارها في جناح الأحداث .

(ح) دراسات وبحوث عن آثار التدريب على المهارات الزراعية والصناعية للتسنى الإجابة عما إذا كانت زيادة فرص اكتساب بعض المهارات لها آثار على معدلات الجناح حلياً ؟ .

(ط) دراسات وبحوث عن زيادة عدد رجال الشرطة والتأكد من أنها تؤدي إلى انخفاض الجريمة في فئات العمر المختلفة .

(ي) دراسات وبحوث عن أحكام السجن للمجرمين أول مرة .

(ك) دراسات وبحوث عن آثار إعادة توزيع الدخل القومي وتكاثر الفرص على زيادة أو نقص معدلات الجريمة في المجتمع .

(ل) دراسات وبحوث عن خطورة الجريمة .

— من وجهة نظر الجماهير .

— من وجهة نظر المشرعين .

١٣ — ويجب أن نؤكد هنا أن شيئاً ما في ميدان الوقاية من الجريمة والجناح يجب أن يعمل قبل أن نتأكد من وجود الصلة بين التغيرات التي تحدث في المجتمع التام في ميادين السياسة والصناعة والاقتصاد وبين وجود الجريمة والجناح فيه ، عن طريق الدراسات والبحوث المخططة ، أي أن المجتمع لا يمكن أن ينتظر حتى ينتهي من إجراء هذه الدراسات والبحوث ويعرف نتائجها . أن وزارات الخدمات مثل الصحة والتعليم والثقافة والإرشاد تعمل ولا تنتظر إجراء دراسات أو بحوث في ميادينها . ومن ثم فالكاتب يرى أن تعمل وزارات مثل العدل والداخلية والشئون الاجتماعية في ميادينها ، ويطلب في الوقت نفسه بإجراء البحوث والدراسات في ميدان الوقاية من الجريمة والجناح حتى يكون عمل الوزارات المعنية على بصيرة ، وحتى يسترشد المخطط الجنائي بنتائج هذه البحوث ويقنع بخطورة الجريمة والجناح في المجتمع التام ، وبما يفهمه هذا المجتمع من ثمن أو يخسره من عائدات .

١٤ — ويجب أن نلاحظ أن العوامل المسببة للجريمة أو للجناح ، كما نعرفها في الوقت الحاضر ، ما زال يحيطها الكثير من الضباب ، ويعوزها التحقيق الموضوعي . وقد يكون بعض هذه العوامل وجود الأسر المتصدعة ،

أو الضعف العقلي ، أو التزاحم السكاني ، أو إهمال الأطفال ، أو وجود الثقافة الخائفة أو الفقر . ومع ذلك فإن الأغلبية من الصغار يتعرضون لهذه العوامل ولكنهم لا يرتكبون الجريمة أو الجناح .

والملاحظ أن التعرف على العناصر المسببة أمر سهل ، ولكن الصعب هو معرفة نسبها وعلاقتها المتداخلة أو مدى تفاعلها .

١٥ - ويجب أن نؤكد في ضوء ما قيل في البند السابق أن البحث العلمي في ميدان الوقاية من الجريمة والجناح مسألة بالغة الأهمية . أنه في ضوء التحديات المعاصرة التي يواجهها المجتمع النامي ضرورة وأية ضرورة . أن مشكلة الجريمة والجناح تتطلب في ضوء العصر (عصر الربع الأخير من القرن العشرين) أن نعرف حقيقتها . فنحن لا يمكن أن نفقد من شيء لا يستند إلى الحقيقة . فهي في ضوء ظروف مجتمعاتنا النامية ملائنا ، ويجب أن نعمل في سبيل الحصول عليها حيثما كانت ، وإن نسخرها في سبيل تحقيق ما نصبو إليه من آمال على المستوى المحلي وعلى المستوى القومي وعلى المستوى العالمي جميعا .

ويؤكد الكاتب أنه لن تكون خيرا من المعرفة المنتظمة (العلم) الوسيلة إلى الوصول إلى الحقيقة .

١٦ - ولن تكون للبحوث والدراسات العلمية في ميدان الوقاية من الجريمة والجناح قائمة إلا إذا كان البحث العلمي مهنة معترفا بها . ويتقضى ذلك وجود هيئات علمية تخرج الباحثين العلميين في هذا الميدان .

والملاحظ أن الباحث العلمي هو شخص يجب أن يكون مدربا للتدريب الكافي المستمر ، كما يجب أن تتوفر في شخصيته بعض السمات . أن هذه السمات عديدة . ولكن أهمها في رأي الكاتب سمتان :

— سمة الصبر .

— سمة حب الحقيقة وتيسر إيصالها إلى الآخرين .

١٧ - وتعاون المخططين الجنائيين والباحثين العلميين في ميدان الوقاية من الجريمة والجناح مسألة لا يجب أن يختلف عليها اثنان . أن هذا التعاون ضرورة . ويجب أن يكون أساس هذا التعاون أساسا موضوعيا .

ولا يمكن أن يكون تصاون المخططين الجنائيين والباحثين العلميين ، وحده ، يؤدي إلى الوقاية من الجريمة والجناح . فالتعاون يجب أن يكون بين هؤلاء وبين العاملين في هذا الميدان . ويقصد بالآخرين المشرعون والاختصاصيون الاجتماعيون والربون والأطباء وعلماء علم النفس وعلماء علم الاجتماع ورجال الشرطة وغيرهم . أن هؤلاء العاملين هم العمود الفقري لتنفيذ البرامج الوقائية . أن فهم هؤلاء ضروري . وأن تدريبهم وإعادة تدريبهم واستمرار تدريبهم مسائل يجب أن لا يكون عليها خلاف . أن كسب ثقة هؤلاء العاملين مسألة بالغة الأهمية . وبدون هذا الكسب لن يتم التعاون المرجو .

١٨ — ويرى الكاتب أن لا يقتصر التعاون على الفئات الثلاث السابقة (فئات المخططين الجنائيين والباحثين العلميين والعاملين في ميدان الوقاية من الجريمة والجناح) ، ويرى أنه بدون تعاون الجماهير على اختلاف فئاتها كالأطباء والمرضات أو المدرسين والآباء والمزارعين والتجار . الخ ، لا يمكن أن نضمن تحقيق أهدافنا أو برامجنا في ميدان الوقاية من الجريمة والجناح . ومع ذلك فالجماهير على اختلاف فئاتها لا يمكن أن تسهم بدورها الفعّال في ميدان الوقاية من الجريمة والجناح ، أو حتى في غيره من الميادين إلا :

— إذا عاشت هذه الجماهير في ظروف اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية تيسر لها الشعور بالانتماء إلى المجتمع الذي تعيش فيه .

— إذا اعتبرت هذه الجماهير أن هذا المجتمع هو جامعتها المرجعية التي تسعد لسعادتها ، وتشقى لشقتها ، وتحبها وتدافع عنها ، وتبذل في سبيل ذلك النفس والنفيس .

بدون ذلك لا نتوقع من الجماهير تأليدا ، بل نتوقع عدم المبالاة ، ومجرد المشاهدة ، والانتظار .

الراجع

١ — سيد عويس : اسهام المذنبين في الوقاية من السلوك الاجرامى وفي علاجه ، المجلة الجنائية القومية ، العدد الثانى ، المجلد الرابع عشر ، يوليو ١٩٧١ .

٢ — سيد عويس : تكلفة الجريمة التى يتحملها الافراد (المجنى عليهم)، ندوة عن تكلفة الجريمة بإشراف المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، مارس ١٩٧٢ .

٣ — سيد عويس : دور الجمهور في الوقاية من الجريمة والجناح ، حلقة دراسية عن دور الجمهور في منع الجريمة والوقاية منها اقامتها المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعى ، طرابلس/ليبيا ، ١١-١٥ أكتوبر ١٩٧١

٤ — المرجع السابق .

٥ — سيد عويس : تنظيم البحث العلمى لأغراض الدفاع الاجتماعى ، المجلة الجنائية القومية ، العدد الثالث ، المجلد الرابع عشر ، نوفمبر ١٩٧١

البحث العلمى فى مجال الإصلاح العقابى

(الدكتور احمد عبد العزيز الاثنى)

نطاق البحث العلمى فى مجال الإصلاح العقابى :

— استتبع الاعتراف بالهدف الاصلاحي للعقوبة الاعتماد على البحث العلمى للكشف عن افضل السبل التى تمكن من تحقيق هذا الهدف .

— تدخل دراسات الإصلاح العقابى فى مجال علم العقاب الذى يعنى بيان القواعد التى تتبع حتى تحقق العقوبة هدفها الاجتماعى . ولا شك ان هذه الدراسات وما تسفر عنه من نتائج تثرى هذا العلم وتمعين على دقة صياغة نظرياته . على انه لا يجوز للبحث العلمى فى هذا المجال أن يغفل مقتضيات السياسة الجنائية التى تتبعها الدولة ، بالرغم من أن هذه السياسة لا تقوم على الحقائق العلمية وحدها ، فقد تستند فى بعض منها على اعتبارات دينية وأخلاقية .

— لا يقتصر البحث العلمى فى مجال الإصلاح العقابى على مرحلة التنفيذ ، بل يجب أن يبدأ منذ القبض على المتهم ومحاكمته . فالنظر الحديث للمراحل الثلاث ، التحقيق والمحاكمة والتنفيذ ، يعتبرها مرحلة واحدة ، يمتنع أن تهدف كافة إجراءاتها الى اصلاح الجانى واعادة ادماجها فى المجتمع ، بالكشف عن شخصيته واختيار الجزاء الملائم لها وتتبع تنفيذ الجزاء بما يحقق بلوغ هذا الهدف .

— لا تزال عقوبة سلب الحرية هى العقوبة التقليدية وهى الوسيلة الاولى التى تلجأ اليها أغلب المجتمعات للرد على الجريمة . على أن البحث العلمى فى مجال الإصلاح العقابى لا يجوز أن يقتصر على السجون ونزلاتها ، فوجب أن يشمل مختلف الجزاءات ، سواء كانت تنفذ داخل المؤسسات أو خارجها .

— بالرغم من تميز بحوث علم الاجرام عن بحوث علم العقاب ، الا أن بحوث علم الاجرام التى تجرى لمعرفة العوامل المؤثرة فى السلوك الاجرامى قد تنفذ البحث العلمى للإصلاح العقابى . ويبدو ذلك اوضح ما يكون فى معاملة المجرمين الشواذ ، فالكشف عن الشذوذ الاجرامى وصوره وأسبابه اتاح تطبيق برامج طبية وتربوية تتفق مع نوع الشذوذ ، وقد حققت هذه البرامج انخفاضاً محسوساً فى معدل اجرام الشواذ (من أبرز الامثلة على ذلك انخفاض نسبة عدد المجرمين الشواذ الذين يعاملون فى مؤسسات الدفاع الاجتماعى ببلجيكا من ٥٠% الى ١٤% فقط ، وهو الامر الذى لم يتحقق بالنسبة للعائدين والمعتادين الاسوياء) .

اهمية البحث العلمى للاصلاح العقابى :

١ - تقييم برامج المعاملة :

من الاهداف الاساسية للبحث العلمى فى مجال الاصلاح العقابى تقييم برامج المعاملة المطبقة على المحكوم عليهم لمعرفة مدى نجاحها فى تحقيق الهدف المرجو منها وهو النأى بالجانى عن العودة للجريمة مرة اخرى .

ومع ذلك فلا يجوز الارتكان على معيار العود للجريمة وحده فى تقييم برامج المعاملة . فقد تكون العوامل التى تواجه المخرج عنه اقوى من أن تؤثر فيها البرامج المطبقة بالرغم من سلامتها ، وقد يكون مردده عدم اتاحة الفرصة لبعض النزلاء للاستفادة من برامج المعاملة .

ولا يجوز أن يبنى التقييم على أساس تقديرات شخصية ولو كانت من خبراء متخصصين ، بل يتعين أن يرجع فيه الى المبادئ والاسس المتفق عليها فى علم العقاب المعاصر .

وقد اتاح وجود مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين التى اصدرها المؤتمر الاول لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين الذى عقدته الأمم المتحدة فى جنيف سنة ١٩٥٥ الفرصة لاجراء التقييم فى ضوء هذه القواعد المتفق عليها على نطاق عالمي . وجاءت هذه المجموعة من الشمول بحيث غطت نظم ادارة المؤسسات العقابية واختيار وتدريب الموظفين ومختلف البرامج اللازمة لمعاملة النزلاء وتأهيلهم .

وهذه القواعد لا تكون فى مجموعها نظاما مثاليا للمؤسسات العقابية ، ولكنها عرض للمبادئ والممارسات العملية التى أجمع دوليا على قبولها كحد أدنى لمعاملة المسجونين وتنظيم وإدارة المؤسسات ، وهى لا تحول دون قيام الاجهزة العقابية بأى تجارب فى ميدان الاصلاح مادامت هذه التجارب مطابقة للمبادئ التى حددتها هذه القواعد ، ولذلك يجب العمل على التغلب على الصعوبات التى قد تترسب تطبيقها فى بعض البلدان نتيجة للاوضاع القانونية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية .

وقد تجاوز التطبيق فى بعض النظم العقابية المتقدمة ما جاءت به هذه المجموعة من قواعد ، مما دفع البعض فى المؤتمر الدولى الرابع لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين الذى عقد فى كيوتو باليابان سنة ١٩٧٠ الى المطالبة باعادة النظر فيها ، غير أن الاغلبية كانت الى جانب الاهتمام بتأكيد التطبيق الفعلى لقواعد الحد الأدنى قبل تعديلها . ومن المرجح أنه فى النظم العقابية العربية لا يزال التطبيق متخلفا عما قرره هذه القواعد ، الامر الذى يبرر الاعتماد عليها عند التقييم .

وقد يصعب تقييم برامج المعاملة فى مجموعها ، ويمكن التغلب على هذه الصعوبة بتجزئة هذه البرامج وتقييم كل برنامج على حدة .

ومن المشاهد أن تطبيق بعض برامج المعاملة انما يعتمد على ما جرى العمل عليه وعلى الإنكار الشائعة أكثر من اعتماده على المعززة التابعة من البحث الحقيق اللازم لتبرير تطبيق هذه البرامج . وقد تلجأ الإدارات

المقابلية الى أن تطبق في السجون بعض البرامج لما لها من بريق ، مثل انشاء برنامج لهوايات المسجونين ، أو انشاء ورش كاملة المعدات ، أو الاسراف في احوال الألعاب الرياضية ووسائل التسلية ، دون التأكد من جدوى هذه البرامج ودون معرفة العدد الحقيقي للنزلاء الذين يستفيدون فعلا منها . ومن المتعين أن تختبر هذه البرامج وأمثالها بالبحث العلمى للاستمرار فيها أو للعدول عنها .

٢ - التنبيل على فعالية البرامج الإصلاحية الحديثة :

لا يحظى موضوع معاملة المذنبين في بعض الدول النامية باهتمام جدى ، سواء من جانب الرأى العام أو من جانب أجهزة الحكومة ، نظرا لما تصادفه هذه الدول من تحديات كبيرة في ميادين قد يرى أنها أكثر أهمية ، كالتهذيب والصحة والتنمية والتشريع .

ومن ناحية أخرى فإن بعض العاملين في التنفيذ العقابى لا يزالون يتمسكون بالأساليب القديمة في المعاملة ، وهى أساليب تحظى بتأييد القطاعات التقليدية في المجتمع ، إذ أنها بتركيزها على جانب التحفظ والامن لا تتطلب مبادأة أو تحمل مخاطرة . وهذه القطاعات تصدم لخبر قرار سجين ، دون أن تعنى بمدى نجاح المؤسسات العقابية في منع الجائى من العودة للجريمة مرة أخرى ، وبالتالي فهى تعتبر هذه المؤسسات ناجحة في مهمتها طالما أنها لم تسمح بمثل هذا الخبر .

ولا سبيل لتعديل اتجاهات الرأى العام واثارة حماس المسؤولين نحو ضرورة وأهمية الربط بين التخطيط في مجال الإصلاح العقابى والتخطيط القومى ، وبدور الأساليب الإصلاحية الحديثة في مكافحة ظاهرة الجريمة الا بالالة العلمية المستخلصة من البحوث والدراسات التى تثبت فعالية هذه البرامج .

٣ - اختبار صلاحية البرامج المطبقة في النظم العقابية الاجنبية :

كثيرا ما تلجأ الادارات العقابية بالدول النامية الى اقتباس برامج مطبقة في بعض النظم العقابية المتقدمة دون أن تعنى بتقدير ملائمة هذه البرامج للواقع الاجتماعى في بلدها . ومع أن الجريمة ظاهرة عالمية ، وما تكشف عنه التجارب الانسانية يعكس بلا شك فائدة عامة ، غير أن ذلك لا يعنى أن ما يصلح في مجتمع معين جدير بالاتباع في سائر المجتمعات . وعلى المسؤولين في أية دولة دراسة الحقيقة الجنائية في مجتمعهم دراسة دقيقة وواعية حتى تعتمد برامجهم الإصلاحية على معرفة واقعية للحكوم عليهم من حيث عددهم وخصائصهم المختلفة والتى تعد انعكاسا صادقا للنساء الاجتماعى . كما أن على الدول النامية مراعاة مختلف الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والدينية السائدة فيها قبل محاكاة البرامج الإصلاحية المطبقة في الدول الاجنبية .

وقد يبدو أن نقل ومحاكاة البرامج المطبقة بنجاح في الخارج عملية توفر الجهد والمال وتغنى عن اجراء بحوث محلية . غير أنه قد يظهر بمرور

الوقت فمثل هذه البرامج عند تطبيقها على المستوى المحلى . ذلك ان عملية اصلاح المذنبين لا تقوم على اعتبارات علمية وفنية فحسب ، بل هى مرتبطة بظروف كل مجتمع وتعتمد على خصائص وسمات المحكوم عليهم . وهكذا تتضح أهمية اجراء البحوث اللازمة لاستجلاء مدى ملائمة البرامج المطبقة فى الخارج للواقع الاجتماعى فى كل دولة ، كما ان اجراءها يحول دون بذل الكثير من الجهد والمال والوقت فى محاكاة البرامج المطبقة فى الخارج ثم تتضح فى النهاية عدم ملائمتها .

٤ - التمييز بين النزلاء الذين يستجيبون للاصلاح عن غيرهم :

كان من نتائج ما ذهب اليه المدرسة الوضعية الايطالية وما نادى به الاتحاد الدولى لقانون العقوبات من وجود مجرمين غير قابلين للاصلاح ان حفلت العديد من التشريعات التى صدرت فى اواخر القرن التاسع عشر واولئل القرن العشرين باصطلاح المجرمين غير القابلين للاصلاح ، وتضمنت هذه التشريعات صورا مختلفة من التدابير الوقائية لضمان وضعهم خارج دائرة الاضرار باستمرار عزلهم عن المجتمع لاطول فترة ممكنة .

واذا كان النظر الحديث يابى التسليم بفكرة وجود مجرمين غير قابلين للاصلاح ، ويعتبر ان هذه الفكرة تمثل تحديا لا يجوز قبوله ، الا ان عودة نسبة ليست قليلة من الذين سبق ايداعهم فى السجون اليها مرة ومرات تعد حقيقة مؤسفة لا يمكن انكارها . وهذه الحقيقة تؤدى الى ضرورة الاعتراف بان البرامج الاصلاحية المطبقة حاليا لا تؤتى ثمارها الا مع بعض المسجونين دون البعض الآخر . واذا كان الامر كذلك فمن اللازم اذن التمييز بين النزلاء الذين يستجيبون لبرامج الاصلاح عن هؤلاء الذين يتمتعون باصلاحهم ، وبذلك يمكن تركيز برامج التأهيل والتدريب على افراد المجموعة الاولى مما يوفر كثيرا من الجهد والمال .

ومن ناحية اخرى فان تصنيف النزلاء بصفة عامة لم يعد يقوم فقط على معايير مجردة كالسن والجنس ونوع الجريمة المرتكبة وحالة العود ، بل أصبح يهتم أساسا بشخصية النزيل وقدراته واحتياجاته ، ولا سبيل للكشف عن ذلك ، كما انه لا سبيل للتمييز بين النزلاء الذين يستجيبون للاصلاح عن غيرهم ، الا بالبحث العلمى .

٥ - توفير المال والجهد :

يتزايد ايمان المجتمعات حاليا فى مختلف بلاد العالم بدور البحث العلمى فى التخطيط والتطبيق . ولا يجوز النظر للبحث العلمى فى مجال الاصلاح العقابى على انه عيب اضافى وزيادة فى الاتفاق ، بل يضمن اعتباره استثمارا لا غنى عنه يؤدى فى النهاية الى وضع برامج اصلاحية تحقق وفرا اقتصاديا بما تحققة من نجاح فى مكافحة الجريمة وعلاج المذنبين وبمصاريف قد تقل عما ينفق بغير دراسة .

فالبحث العلمى يتيح وضع معايير يرجع اليها فى اختيار الجناة الذين تصلح حيالهم المعاملة خارج المؤسسات ، كالوضع تحت الاختبار القضائى

مثلا . كما انه يمكن من اختيار نظام التصنيف الذي يتبع دون زيادة في الجهد والمال ، سواء كان هذا النظام في صورة لجان للتصنيف أو مكتبا للتشخيص أو مركزا مستقلا للملاحظة ، بل انه حتى في مجال التحفظ والحراسة فان الدراسة العلمية تتيح ضغط الاتفاق فيه بتركيز الحراسة في المؤسسات التي يودع فيها الجرمون الخطرون الذين يثرون القلاقل أو يحتل هربهم . كذلك فان البحث العلمى يحدد مقدار الوقت الذى يستنفده الاخصائى الاجتماعى أو النفسى في دراسة حالة النزول وعسد النزلاء الذين يمكن للاخصائى الواحد تتبع حالتهم مما يؤدى الى توزيع افضل لفئات النزلاء على الاخصائين المختلفين مما يعنى توفيراً في التكاليف مع الاحتفاظ بنفس مستوى الخدمات المتاحة .

انواع البحوث التى تجرى في مجال اصلاح العقابى :

توجد عدة اساس يمكن بمقتضاها التمييز بين بحوث اصلاح العقابى ، فهناك بحوث عن المعاملة داخل المؤسسات وبحوث عن المعاملة خارج المؤسسات ، ويمكن التمييز بين البحوث على اساس فروع العلوم التى تعنى بمعاملة المذنبين ، وهناك بحوث كمية وبحوث كيفية ، وبحوث اساسية وبحوث تطبيقية .

(١) بحوث عن المعاملة داخل وخارج المؤسسات العقابية :

ادى تنوع وتخصص برامج المعاملة داخل المؤسسات العقابية بصورة كبيرة في الاونة الاخيرة الى اتساع الدائرة التى يمكن ان تجرى فيها البحوث داخل المؤسسات ، ومن اللازم دراسة كل هذه البرامج وتقييم فعاليتها . فالمعاملات والاثار التى تترتب على برامج الاستقبال والتعريف والتربية والتعليم والتدريب الدينى والصحة والتدريب الحرفى والتشغيل والجزاءات الادارية والاعداد للافراج والافراج الشرطى ، كل ذلك يمكن ان يكون مجالا لبحوث متعددة ومتنوعة . الى جانب دراسة مجتمع السجن ومايسود فيه من تيم ، وظاهرة الزعامة فيه ، وتبادل التأثير والتأثر بين النزلاء وبينهم وبين موظفى المؤسسة . والى جانب ذلك يمكن دراسة المؤسسة ذاتها من حيث مبانيها وموقعها وسعتها وملائمتها لنوع التخصص الذى يراد لها ان تغطيه ، فضلا عن الدراسات التى تجرى عن الموظفين لمعرفة الاسس اللازمة لاختيارهم ونوع التدريب الذى يحتاجون اليه ، وحجم العبء الذى يكلف به الموظف ويتيح له تقديم افضل خدمة ، وما الى ذلك .

لما عن البحوث التى تجرى عن المعاملة خارج المؤسسات فقد ادى ازدياد الاعتماد على بدائل العقوبات السالبة للحرية ، مثل الاختبار القضائى والحكم بالعمل اصلاحى دون سلب الحرية ، الى الاهتمام بها ، وهى تعد مجالا خصباً للدراس لا سيما في الدول التى اخذت بها حديثا . ولا يغنى عن ذلك ما أجرى على هذه النظم من بحوث في الخارج ، اذ يتعين دراستها في ضوء ظروف المجتمع الذى تطبق فيه . وبالنسبة للاختبار القضائى مثلا يتعين ان يهدف البحث الى بيان الاسس التى يتم على مقتضاها انتقاء من يحكم عليهم بهذا الاجراء ، وعدد الحالات التى يكلف ضبط الاختبار القضائى

بالإشراف عليها ، وأسباب انتهاك الشروط التي يلتزم المحكوم عليه
بمراعاتها .. الخ .

وفي كلا النوعين من البحوث تسهم الدراسات التنبؤية والتتبعية في تطوير
معاملة المذنبين . ومن أمثلة الدراسات التنبؤية الدراسة التي قامت بها
الإدارة العقابية في كاليفورنيا وخلصت منها إلى أن هناك أساسا للتوقع
يجب مراعاته لمعرفة عدد الحالات التي قد تنتهك قواعد البارول من بين كل
مجموعة من المذنبين . وتقدم الإدارة العقابية نتيجة أبحاثها بما تتضمنه
من أسس للتوقع لهيئات البارول عند تقرير الإفراج عن المذنب ، وإذا كانت
هذه الأسس لا تنطبق على كل شخص إلا أنها تفيد في الغاء ضوء يسهل على
هيئات البارول مهمة تقدير الوقت الملائم للإفراج من الجاني . ومن الدراسات
التتبعية التي قامت بها هذه الإدارة دراسة العلاقة بين حجم العمل الذي
تكلف به هيئة البارول وبين عدد الحالات التي تخرق شروطه . وقد افترضوا
أنه كلما قل عدد المخرج عنهم الموضوعين تحت سلطة هيئة البارول قلت
بالتالي حالات انتهاك شروطه « وقد تبين أنه إذا اقتصر عدد المخرج عنهم
الذين عهد برعايتهم لهيئة البارول على ثمانية عشر شخصا بدلا من المتوسط
المعتاد وهو تسعون شخصا ، فإن عدد حالات الخروج على شروط البارول
في ظرف الستة أشهر التالية للإفراج لا يقل كثيرا عن العدد المائل إذا كانت
طاقة هيئة البارول في حدود المعدل المعتاد . أما إذا زادت المدة إلى سنة
فإن تحسنا كبيرا يطرأ على الموقف ولا يخرج على قواعد البارول إلا عدد
قليل بالمقارنة لعدد هؤلاء الذين يخرجون على قواعده إذا كان معدل عدد
الموضوعين تحت سلطة هيئة البارول يماثل المعدل المعتاد . وقد استخلصوا
من ذلك أنه يمكن التوصل إلى نتائج أفضل بالنسبة للمخرج عنهم بمقتضى
تواعد البارول بالاعتماد على الرعاية اللاحقة بدلا من مجرد الاستناد على
إمارات شخصية أو إكلينيكية . ومن أشهر الدراسات التتبعية سلسلة
الدراسات التي أجراها الأمريكيان شلدون واليانور جلوك والتي تمثل أكثر
الجهود المنظمة لهذا النوع من الدراسات . على أنه يلاحظ أن الدراسات
التتبعية لم تحقق لوقتنا هذا ما كان يرجى منها ، فهي أولا تتطلب وقتا طويلا،
ثم أنها تواجه صعوبة رئيسية مردها تعدد وتنوع المتغيرات التي تؤثر في
سلوك المجرم بدرجة لا تسمح بعزل دور العملية الإصلاحية كأحد هذه
المتغيرات ، ومن المعروف أن هذه الصعوبة تواجه العلوم الاجتماعية بصفة
عامة .

(ب) تقسيم البحوث على أساس فروع العلوم الاجتماعية :

تتنوع بحوث الإصلاح العقابي حسب المنظور العلمي للبحث . وفي هذا
الصدد يمكن التمييز بين البحوث الاجتماعية والبحاث النفسية والبحاث
الطبية النفسية . ولا تزال البحوث الاجتماعية عن نزلاء المؤسسات العقابية
لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية تقدم أكبر حصيلة من بحوث الإصلاح
العقابي . ويمكن القول بصفة عامة أن الدراسات في أوروبا تركز على أثر
برامج المعاملة في التغلب على العوامل الفردية التي تدفع الشخص لارتكاب
الجريمة ، ومن ذلك الدراسة التي أجريت في أحد سجون المعتادين على
الاجرام في فرنسا لمعرفة أثر الحبس في إزالة العدوانية لدى هؤلاء

المسجونين ، ويعد فرى السويسرى من أشهر من قاموا بدراسات من هذا النوع لا سيما بالنسبة للمحادثات .

ومن أمثلة البحوث الطبية النفسية البحث الذى قامت به الادارة العقابية بكاليفورنيا فى محاولة منها لقياس الشخصية وفقا لدرجة النضج الاجتماعى ، وهى محاولة ذات أهمية فى ايجاد نظام لتصنيف نزلاء السجون أكثر ملائمة من أى نظام آخر للتصنيف قائم على أسس طبية نفسية . وقد أجرى الباحثون دراستهم بقصد معرفة مدى التغير فى اتجاهات وسلوك بعض النزلاء غير المتوافقين . واستخلص الباحثون بالنسبة لموضوع تكامل الشخصية أن النحس النفسى بصفة عامة يمكن أن يوصف وصفا دقيقا وفقا لسبعة مراحل للتكامل ، وكل مرحلة منها تحدد تبعا للمشاكل المتبادلة للنزلاء مع غيره ، ولا يمكن ضمان الوصول الى تقدم أكثر نحو النضج الاجتماعى إلا بعد حل هذه المشاكل . وليس من اللازم أن يمر كل شخص بهذه المراحل المختلفة ، إذ من الجائز أن يتوقف النمو النفسى لبعض الأشخاص عند مرحلة من هذه المراحل . وليس كل من لم يوصف بأنه ناضج وفقا لهذا المقياس سيصبح بالضرورة مجرما ، ولكن من المؤكد أنه سيصطدم بالكثير من المشاكل ويكون أكثر عرضة للوقوع فى الجريمة من غيره . ويقوم هذا المقياس على أساس من قدرة الشخص على تكوين علاقات مع غيره ، ويتكون من سبعة مراحل للنضج تبعا لنمو القدرة على تكوين علاقات سوية مع الآخرين . ويتطلب ذلك مزيدا من قدرة الشخص على انشاء علاقات اجتماعية والتعامل بصورة أكثر واقعية مع الوسط الذى يتواجد فيه . ولا علاقة لمستوى النضج بدرجة ذكاء الشخص أو درجة تعليمه ، بل أنها ترتبط فقط بقدرته على التوافق مع الغير وعلى استطاعته كبح جماح رغباته وتطويعها وفقا لشعور الآخرين . وهذا المنهج فى التصنيف القائم على درجة النضج الاجتماعى يعتبر محاولة ناجحة للتخلص من التصنيف الكلينى الذى يرجع فيه لنوع ودرجة الاضطراب العقلى كالتصنيف الذى وضعته الجمعية الأمريكية للطب النفسى .

ومن هذه البحوث كذلك ، البحث الذى أجرته نفس الادارة العقابية لتحديد حجم الجماعات العلاجية ، وهى تتكون من مجموعات من النزلاء بهدف تحقيق التفاعل بين المريض وأفراد مجموعته لتحسين صحته النفسية ، وتضم كل مجموعة صورا متعددة للشخصية والثقافات السائدة فى المجتمع ، وتتكون المجموعة من ستين الى ثمانين نزلاء . وقد حاولت الادارة العقابية وضع معايير لقياس التغير فى اتجاهات كل نزلاء وفقا لسلوكه ازاء أعضاء مجموعته . وقد أثبتت هذه الدراسة ضرورة الاستغناء عن الزنانات الانفرادية والاستعاضة عنها بعنابر يشترك فى البيت فيها عدد من النزلاء حتى يمكن ضمان تبادل العلاقات بينهم بصورة تكشف عن التغير فى اتجاهات كل نزلاء . كما أدى ذلك الى التفكير فى استبدال ضابط السجن بمشرف على برنامج العلاج الجمعى يعهد اليه بجميع الوظائف الخاصة برعاية ومعالجة نزلاء العنبر الذين لا يقل عددهم عن ستة عشر نزلاء . وتطبيقا لهذه الأفكار اثنتان الادارة العقابية بكاليفورنيا مؤسسة متوسطة التحفظ تتسع لحوالى ٢٢٠٠ نزلاء ومقسمة الى وحدات كل وحدة تضم ستين نزلاء ، وتقوم المعاملة فيها على أساس نظام الجماعات العلاجية .

(ج) البحوث الكمية والبحوث الكيفية :

تلتعب البحوث الكمية أى الإحصائية دورا هاما فى دراسات المعاملة الاسلحية ، بل انها يجب أن تكون فى تقديرنا نقطة البدء فى أى دراسات فى هذا المجال . فلابد أولا من معرفة عدد المحكوم عليهم وعدد من يودع منهم فى المؤسسات العقابية والجرائم التى حكم عليهم فيها وأعمارهم وسوابقهم الاجرامية ومهنتهم وحالتهم التعليمية والصحية وسائر البيانات الخاصة بهم . وفى ضوء هذه البيانات يتم التخطيط لتقرير العقوبة أو التنبير المناسب لكل نمط من أنماط الجرائم بمراعاة فئات الجناة الذين يرتكبونها ، وإنشاء المؤسسات التخصصية اللازمة ، وتصنيف النزلاء ، وتحديد البرامج المناسبة لكل فئة منهم ، واختيار نوع العمل الذى يكلفون به وما الى ذلك .

وبداهة فان الدراسات الإحصائية تستلزم وجود جهاز سليم لتجميع وتصنيف وتحليل الإحصاءات الخاصة بالمحكوم عليهم وبنزلاء السجون .

ومن الدراسات الإحصائية التى أجريت بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة فى هذا المجال ، دراسة عن النزليات المحكوم عليهم بسجون الاقليم المصرى (نشرت بالمجلة الجنائية القومية ، المجلد الثانى ، العدد الثالث ، نوفمبر ١٩٥٩) ودراسة عن النزلاء المحكوم عليهم بالسجون المصرية (نشرت فى المجلة الجنائية القومية ، المجلد الخامس ، العدد الثانى ، يوليو ١٩٦٢) ، وفى هذه الدراسة الأخيرة اختيرت العينة بحيث تمثل خمسة فى المائة من مجموع المحكوم عليهم المودعين بالسجون المصرية صباح يوم ١٥ مارس سنة ١٩٦٠ ، وكان عددهم ٢٢٥٢٩ نزلا ، وبلغ حجم العينة ١١٢٦ نزلا ، روى فيها أن تكون ممثلة تمثيلا سليما لجميع النزلاء المودعين فى كافة السجون . وقد استخدم الإحصاء الالى فى اعداد الجداول الخاصة بتقسيم وتصنيف البيانات الخاصة بالنزلاء . ولجى الاختبار الإحصائى كالتباين وتحديد مدى أهمية العلاقة بين سن النزلاء والجريمة المرتكبة وبين العوامل الأخرى المختلفة ، واعتبرت العلاقة بين أى عاملين علاقة جوهرية وذات أهمية إحصائية اذا كانت قيمة لتلك العلاقة ذات دلالة إحصائية تفوق درجة الثقة ٠.٠٥ .

واشتمل البحث على ثلاثة أجزاء رئيسية ، أولها عرض تحليلى عام للبيانات ، وتضمن هذا الجزء عرضا ووصفا وتحليلا للبيانات الخاصة بالنزلاء بمراعاة خمسة عشر عاملا هى كل ما أمكن جمعه من سجلات النزلاء المحتبوسة بمصلحة السجون ، وهذه العوامل هى : توزيع النزلاء على السجون ، جهة الميلاد ، نوع الواقعة الاجرامية ، الوصف القانونى لها ، نوع الحكم ، مدته ، عدد السوابق ، السن ، الجنسية ، الديانة ، الحالة الزوجية ، عدد الأشخاص المعولين ، المهنة ، الحالة التعليمية ، الحالة الصحية .

واشتمل الجزء الثانى من الدراسة على عرض اختبار إحصائى وتحليل للعلاقة بين سن النزلاء عند ايداعهم وبين بعض العوامل الأخرى . وقد اتضح من اجراء الاختبار الإحصائى على جميع الجداول الخاصة بالعلاقة بين أعمار النزلاء والعوامل الأخرى أن ثمة علاقة هامة وذات دلالة إحصائية

بين سن النزلاء وبين بعض العوامل كنوع الواقعة ومدة الحكم والحالة الزوجية والمهنة والحالة الصحية .

وتضمن الجزء الثالث مرضا واختبارا احصائيا وتحليلا للعلاقة بين نوع الواقعة الاخيرة التى ارتكبها كل نزىل وبين بعض العوامل الاخرى . وقد تبين وجود علاقة بين نوع الواقعة وبين الحكم ومحتة وعدد السوابق والسنة والديانة والحالة الزوجية والمهنة والحالة التعليمية .

اما البحوث الكيفية فتجرى عن طريق دراسة الحالة للتعرف على برامج المعاملة الملائمة حيالها ، وتجرى هذه الدراسة اما عن طريق تتبع تاريخ حياة الحالة أو الملاحظة بالمشاركة أو استخدام نتائج الدراسات التى يقوم بها الاختصاصيون المختلفون الذين يساهمون فى برامج المعاملة المقررة للنزىل .

(د) البحوث الاساسية والبحاث التطبيقية :

يمكن تقسيم البحوث العقابية ، كالتشان فى بحوث الميادين الاخرى — الى بحوث اساسية أو نظرية وبحاث تطبيقية ، ولا يمكن الاستغناء عن أى منهما . وتقدم البحوث التطبيقية حلولاً ملائمة لما تواجهه الادارة العقابية من مشاكل . اما البحوث الاساسية فهى بما تتضمنه من بيانات وما تخلص اليه من نتائج تعد ذخيرة لابد منها قبل دراسة المشاكل العملية . ولا يجوز للادارة العقابية أن تضيق ذرعاً بهذا النوع من البحوث لما لها من طابع نظرى . فالحلول السليمة للمشاكل العملية لا يمكن بلوغها الا فى ضوء الحقائق والتصور العام الذى تقدمه البحوث الاساسية ، وبدون ذلك قد يؤدى حل مشكلة معينة الى مشاكل جانبية قد تفوقها فى خطورتها .

العناصر التى يتعين مراعاتها عند اجراء البحوث التقييمية للمؤسسات العقابية :

تعد الدراسات التقييمية للمؤسسات العقابية من اهم البحوث التى تجرى فى مجال الاصلاح العقابى . ويتعين أن يتم التقييم على أساس العناصر المختلفة التى تكون فى مجموعها الاطار الذى لابد أن تتم العملية الاصلاحية من خلاله .

وهذه العناصر متعددة ومتنوعة ، وتشمل :

١ — موقع المؤسسة ، ذلك أن اختيار الموقع له أهمية كبيرة ، فقد يؤدى سوء الاختيار الى رفع تكاليف ادارة المؤسسة ، وقد يترتب عليه قيام عوائق تحول دون قبيلها ببرامجها على نحو سليم . وفى تقدير صلاحية الموقع تراعى الاعتبارات الآتية :

— بعد المؤسسة عن المدينة .

— المواصلات التى تربطها بالمدينة ومدى سهولتها .

— امكان اقامة موظفى المؤسسة سواء داخلها أو فى المدينة .

— مدى استفادة المؤسسة وموظفيها من مرافق المدن القريبة .

— المنطقة التي توجد بها المؤسسة وهل هي زراعية أو صناعية ومدى خدمة الموقع لأغراض المؤسسة .

٢ — مبنى المؤسسة ، من الثابت وجود علاقة وثيقة بين مبنى المؤسسة العقابية وبين كفاءتها في تحقيق أهدافها ، فتصميم البناء وسعته له تأثير كبير في ممارسة الأنشطة المختلفة في المؤسسة سواء تعلقت بالإدارة أو الحراسة أو برامج المعاملة . وعند تقدير صلاحية المبنى يرجع للنقاط الآتية :

(أ) نوع المؤسسة من حيث كونها زراعية أو صناعية ، ومن حيث النزلاء المودعين فيها (أحداث أو بالغون — عاديون أو شواذ — للمحكوم عليهم أو للمحبوسين احتياطيا) ومن حيث درجة الحراسة ، وهل هي مفتوحة أو شبه مفتوحة أو مغلقة .

(ب) تصميم المؤسسة ويتضمن : الطراز المستخدم ، إمكانية التحكم والمراقبة ، الزنانات ، دورات المياه وملائمتها ، المرافق المختلفة ، الأمانة والملاعب الرياضية ... الخ .

(ج) السعة وتشمل : مساحة المؤسسة ، المقرر الصحي لنزلائها، أماكن النوم ، كيفية تدبير أماكن للزائدين عن المقرر الصحي وتأثير ذلك على كفاءة تنفيذ البرامج .

٣ — موظفو المؤسسة وتنظيمها الإداري ، مما لا شك فيه أن التنظيم الإداري لأية مؤسسة عقابية يرتبط بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ، كما أن لهذا التنظيم أثره في نجاح المؤسسة في أداء مهمتها . فالمؤسسة العقابية القديمة التي تهدف إلى الحفاظ ثلاثها إدارة عسكرية صارمة لا تهتم إلا بمنع الهرب وكف المشاكل الداخلية داخل المؤسسة . وتغير أهداف المؤسسات العقابية يقتضي تغييرا في إدارتها وفي تخصص الموظفين العاملين بها . ويجب اعتبار عملهم خدمة اجتماعية هامة تتطلب مقدرة وتدريباً ، لذلك فإن موظفي السجن الحديث يجب أن يكونوا من تخصصات متعددة ، كالأطباء والأطباء النفسيين والإخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والمدرسين والإخصائيين المهنيين ورجال الدين ، وهذا التعدد في التخصصات يقتضي التنسيق بين الأعمال التي يقوم بها كل منهم . ومن ناحية أخرى فإن من الضروري اعتبار العمل في السجون مهنة تخصصية بمعنى أن من يعمل بها يجب أن يبدأ منذ بداية السلم الوظيفي ويرتقى حتى يصل إلى مناصب الإدارة العليا ، فهي مهنة لا يستطيع إلا من يمارسها منذ البداية .

وفي تقييم كفاءة التنظيم الإداري للمؤسسة العقابية ولصلاحية موظفيها لأداء المهام المنوطة بهم تراعى النقاط الآتية :

(أ) الجهاز الإداري للمؤسسة : الهرم الوظيفي — عدد الموظفين — مؤهلاتهم وتخصصاتهم — العمل الذي يقوم به الموظف وطاقته على القيام به .

(ب) كيفية اختيار الموظفين — رغبتهم في العمل الذي يقومون به —

المزايا أو السلبات التي تحيهم أو تنفرهم منه — تدريبهم السابق على الخدمة واللاحق عليها .

٤ — نزلاء المؤسسة، من المتعين عند دراسة اية مؤسسة عقابية التعرف على تكوين نزلائها وخصائصهم وتحركاتهم وتصنيفهم، اذ أن ذلك يساعد على معرفة مدى كفاية المؤسسة بمبانيها وبرامجها وموظفيها لرعاية وتأهيل هؤلاء النزلاء .

وعلى ذلك فإن البيانات التي يجب الحصول عليها عن النزلاء عند تقييم أجدى المؤسسات يرامى أن تغطى الأمور الآتية :

(أ) الخصائص مثل : النوع — الجنسية — الديانة — السن — الحالة التعليمية — الحالة الصحية — الحالة المهنية — الحالة الزوجية — سبب الحبس — نوع الحكم ومدته — نوع الجريمة المرتكبة — السوابق .

(ب) بيان تحركات النزلاء ، مثل : متوسط عدد الواردين إلى المؤسسة يوميا وشهرها وسنويا من المحكوم عليهم والمحبوسين احتياطيا — عدد الذين يفرج عنهم أفرجا مشروطا وأفرجا نهائيا — احصاءات التماس في أيام معينة .

(ج) تصنيف المحكوم عليهم : القواعد التي تتبع في فصل المحكوم عليهم وهل توجد أقسام مستقلة في المؤسسة — هل يتم التصنيف بعد فحص شخصية المحكوم عليه وما هي العناصر التي تدخل في عملية الفحص — السلطة التي تقوم بإجراء التصنيف .

٥ — برامج المعاملة ، أن عملية إعادة تأهيل وتربية المذنب تقتضى تنوعا في برامج المعاملة التي يسهم فيها جميع العاملين بالسجن من حراس وضباط وأطباء وأخصائيين اجتماعيين ونفسيين ومهنيين ومعلمين ورجال دين . والتقييم السليم لبرامج المعاملة يجب أن يغطى الأمور الآتية :

(أ) الاستقبال والتعريف ويشمل : استلام المحكوم عليه والتحقق من شخصيته ومن أمر الإيداع — التسجيل — الكشف الطبي — دراسة حالة السجين من قبل الأخصائيين المختلفين — تعريف السجين بالمؤسسة وبرنامج العمل فيها وكيفية حصوله على المعلومات وتقديم الشكاوى .

(ب) الكساء والفراش والنظافة الشخصية وتتضمن : مناسبة الملابس للطقس صيفا وشتاء — تغيير الملابس واستبدالها — نوع الفراش وملاءته — إمكان الاغتسال والاستحمام عند الحاجة .

(ج) التغذية : كمية الطعام ونوعه وتقديمه في الميعاد وبطريقة ملائمة .

(د) الخدمات الطبية : وجود طبيب خاص بالسجن — الكشف الدوري على السجناء — كفاية الخدمات الطبية — مستشفى السجن — توافر الأدوية .

(هـ) الرياضة البدنية والترفيه : أنواع الألعاب الرياضية في السجن — نسبة الذين يزاولونها من السجناء — أنواع وسائل الترفيه ومدى الاستفادة منها .

(ز) الزيارات والمراسلات : أمكن الزيارة وملاعتها — مرات الزيارة — المواعيد — امكانية التراسل ومراته .

(ح) المقصف : التعامل مع المقصف والمعروضات وكفائتها واسعارها .

(ط) الخدمات الدينية : من يقوم بها وهل هو معين في السجن — فرصة أداء الشعائر الدينية في السجن .

(ي) الخدمات التعليمية : نوع الدراسة — من يقوم بها — كفايتهم — فرصة تكملة تعليم السجن — اتفاق برامج التعليم مع ما يدرس خارج السجن — فرص الاطلاع والقراءة في السجن .

(ك) الخدمة الاجتماعية : القائم بها — علاقة النزيل بالاختصاصي الاجتماعي — اتصال الاختصاصي بأسرة السجن .

(ل) العمل والخدمات المهنية : العمل الذي يقوم به السجن — نوعه — سبب التحاقه به — التماثل بين العمل في السجن وعمل السجن قتل حبسه — الأجر عن العمل وكيفية التصرف فيه .

(م) المخالفات والجرائم : المخالفات الشائعة في السجن وأسبابها — أنواع الجرائم . تحقيق دفاع المخالف .

(ن) الشكاوى : أماكن تقديم الشكاوى — من تقدم له الشكاوى — جدية التحقيق فيها .

(ص) فترة الانتقال والإفراج : كيف يتم أعداد السجن للإفراج — مزايا هذه الفترة — التسهيلات التي تقرر للمفراج عنه .

ومن المناسب عند إجراء تقييم لمؤسسة عقابية ولنظم المعاملة فيها التعرف على علاقة النزلاء ببعضهم ببعض وعلاقتهم بموظفي المؤسسة ورأيهم في تجربة الإيداع في السجن ومدى جدواها في تقديرهم في منع السجن من ارتكاب جرائم في المستقبل .

بعض بحوث الإصلاح العقابي التي أجريت بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة :

أجرى قسم العقاب ووحدة بحوث العقوبة والتدابير الإصلاحية التي حلت محله عند إعادة تنظيم المركز ، العديد من البحوث العقابية وسنكتفي بالإشارة إلى بعضها ، وهي :

١ — مشكلة توحيد العقوبات السالبة للحرية ، وقصد من هذه الدراسة استطلاع آراء رجال القضاء والشرطة والسجون والمحامين وأساتذة القانون والاجتماع بالجامعات في هذه المشكلة ، وقد وافقت الأغلبية على إلغاء عقوبة الأشغال الشاقة (نشرت الدراسة بالجلد الجنائية القومية ، المجلد الأول ، العدد الثاني ، يوليو ١٩٥٨) .

٢ — وضع العمل في السجون من الاقتصاد القومي ومكافأة المسجونين على عملهم ، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة نظم العمل وبرامجه المتبعة في السجون المصرية ، وما تنطوي عليه من كفاءة العمل للمسجونين بعد

الإفراج عنهم ، والأساليب المتبعة لتحديد مكافأة المسجون وكيفية انفاقها والتصرف فيها (نشرت الدراسة بالمجلة الجنائية القومية ، المجلد الثانى ، العدد الثانى ، يوليو ١٩٥٩) .

٣ - دراسة مسحية لسجن القاهرة العمومى ، وهدفت هذه الدراسة التى أجريت سنة ١٩٦٠ على هذا السجن قبل هدمه الى تكوين صورة واقعية سليمة لأحد السجون العمومية كوحدة من وحدات التنفيذ العقابى فى مصر ، وتمت الدراسة على مستويات ثلاثة ، أولها ، دراسة نظرية مقارنة لقواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين ومبادئ الإصلاح المعاصر ودراسة التشريعات واللوائح والأوامر التى تنظم العمل فى هذا السجن وثانيها ، دراسة ميدانية عن طريق الملاحظة المباشرة والمقابلات مع القائمين بالعمل فى السجن والحراس والموظفين ، للتعرف على الوضع القائم فعلا ومدى مطابقتها لما تقضى به القوانين واللوائح ، والمشاكل العملية التى تصادف العاملين به . وثالثها ، دراسة عن تكوين نزلاء السجن من حيث أعمارهم وجرائمهم ومدة الحكم والسوابق وغير ذلك من بيانات . وتقع هذه الدراسة فى خسة أجزاء كبيرة .

٤ - الحبس القصير المدة ، دراسة احصائية ، وهدفت الى التعرف على حجم هذه المشكلة فى السجون المصرية ، وخصائص النزلاء الذين يحكم عليهم بهذه العقوبة ، والجرائم التى ينفذ عليهم بها ، وقد اتفق - كما ذهب الى ذلك مؤتمر لندن سنة ١٩٦٠ الذى دعت اليه هيئة الأمم المتحدة - على أن الحبس يعد قصير المدة اذا كان صادرا بسنة أشهر فأقل (نشر البحث فى المجلة الجنائية القومية ، المجلد التاسع ، العدد الاول ، مارس ١٩٦٦) .

٥ - الحبس الاحتياطى ، دراسة احصائية وبحث ميدانى ، وهدفت الدراسة الاحصائية الى التعرف على مدى اللجوء الى هذا الاجراء والجرائم التى يحبس فيها المتهمون احتياطيا والمدة التى يقضونها فى الحبس الاحتياطى ... الخ . لها البحث الميدانى فقد اريد به معرفة الآثار الاجتماعية التى تترتب على هذا الاجراء ، سواء على علاقة المتهم بأسرته وجيرانه وأصدقائه وأثره على استمراره فى العمل ، وما الى ذلك (نشر فى المجلة الجنائية القومية ، المجلد التاسع ، العدد الثالث ، نوفمبر ١٩٦٦) .

٦ - الآثار الاجتماعية للعقوبات السالبة للحرية ، وهدفت هذه الدراسة الى معرفة ما يترتب على سلب الحرية من آثار ، سواء على السجين نفسه أو على أفراد أسرته (نشرت فى المجلة الجنائية القومية ، المجلد الثالث عشر ، العدد الثالث ، نوفمبر ١٩٧٠) .

٧ - تقييم المعاملة فى المؤسسات العقابية ، وقد أجرى البحث على ألفين من النزلاء المدعىين فى خسة من السجون المصرية بهدف مقارنة مدى اتفاق برامج المعاملة المطبقة فى هذه السجون مع مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين ومبادئ الإصلاح الحديث .

(البحث العلمى فى مجال القانون الجنائى)

دكتور سمير الجنزورى

مدرس القانون الجنائى — جامعة الأزهر

البحث العلمى فى مجال القانون الجنائى (١)

— القانون الجنائى هو مجموعة القواعد القانونية التى تنظم سلطة الدولة فى فرض العقاب وتوقيفه بمناسبة ارتكاب أحد الأفراد لفعل مخالف للقانون .

فالدولة عن طريق القواعد القانونية تضع بعض القواعد الممينة لتنظيم سلوك الأفراد حرصا على استتباب الأمن والنظام فى المجتمع . وتفرض جزاءات لمخالفة ذلك ، لأن أى قاعدة قانونية خالية من الجزاء لا قيمة لها .

والقانون الجنائى بمعناه العام يتضمن :

— قانون العقوبات : وهو يشمل تحديد الأعمال المعاقب عليها التى تعتبر جرائم .

وكذلك تحديد الجزاءات أى العقوبات التى يهدد بها وتوقع فى حالة مخالفة أحكام القانون .

— قانون الإجراءات الجنائية : وهو يشمل تحديد كيف يمكن الوصول الى تطبيق أحكام قانون العقوبات ويتضمن ذلك تحديد الهيئات التى تتولى الضبط والتحقيق والمحاكمة ، والإجراءات التى تتخذها كل هيئة فى ممارسة سلطاتها وعملها .

ومن خلال ذلك تتحدد ضمانات وحقوق الأفراد أمام الجهات القضائية والقانون الجنائى كإى قانون آخر — تهر نصوصه بمراحل مختلفة :

أولا : وضع النصوص — أى التشريع — بمعرفة الجهات التشريعية .

ثانيا : تطبيق هذه النصوص — بمعرفة الجهات القضائية . وتطبيق

(١) تعتبر هذه المقالة موجزا للنقاط الاساسية للمحاضرة التى أليقت تحت هذا العنوان .

النصوص اى تطبيق النموذج القانونى للجريمة على الواقعة المعروضة ،
وتوقيع العقوبة المفروضة مع مراعاة الظروف المختلفة .

ثالثا : تنفيذ العقوبات المفروضة بمعرفة جهاز التنفيذ العقابى .

رابعا : مدى تحقيق النصوص الجنائية للمهدف الاجتماعى المرجو منها
فالتشريع قد وضع لفرض معين — كمكافحة ظاهرة مثلا .

ففى اى مرحلة يمكن أن يكون هناك بحث علمى فى مجال القانون
الجنائى ؟

وما هى أساليب البحث فى هذا الميدان ؟ وما هو العلم الذى يسطع
بهذه المهمة بالنسبة للقانون الجنائى ؟

الاجابة على هذه الأسئلة نذكر بعض الحقائق :

اولا : ان القانون الجنائى له طابع اجتماعى ، بمعنى ان القاعدة الجنائية
توضع لتطبق فى مجتمع معين لتنظيم علاقات اجتماعية معينة ، وبالتالي
فلا يمكن أن تكون منبثة الصلة عن الواقع الاجتماعى .

ثانيا : ويترتب على هذا أن القاعدة القانونية الجنائية تكون لها حدود
زمانية ومكانية ، بمعنى أن ما يصلح لزمان معين أو مكان معين لا يصلح
لغيره من الأزمنة والأمكنة .

كذلك فالقانون متغير نتيجة لاختلاف الأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية
أو السياسية ، ويتأثر بها . أمثلة — نظم اشتراكية — رأسمالية —
دكتاتورية — ديمقراطية — دينية — علمانية .

ونتيجة لذلك يختلف نوع الجرائم فى كل من هذه النظم .

ثالثا : القانون علم يدرس القاعدة القانونية مجردة أى أنه يهتم بدراستها
وتشريحها ومدى إلزامها ونطاق تطبيقها من حيث الزمان والمكان والأشخاص
وشروط تطبيقها وأسباب امتناع تطبيقها ... الخ . هذه المسائل القانونية
والفقهية ، وذلك دون أن يتطرق الى أسباب نشأتها وتطورها وآثارها فى
المجتمع عند التطبيق .

رابعا : ان هناك علم حديث الى حد ما يسمى علم الاجتماع القانونى
يعتبر أحد فروع علم الاجتماع العلم ، ويهتم هذا العلم بالجوانب القانونية
للظواهر الاجتماعية ، يهتم بالقانون والنظم القانونية باعتبارها ظواهر
اجتماعية ، فالزواج ، والطلاق ، ونظام الأسرة كلها نظم قانونية يهتم بها
علم الاجتماع القانونى .

ونظم العقاب والجزاء والتشريعات الجنائية المختلفة يهتم بها علم
الاجتماع القانونى باعتبارها ظواهر اجتماعية .

ووجه الخلاف بين القانون الجنائي ، وعلم الاجتماع القانوني ، ان علم الاجتماع القانوني يهتم بدراسة القانون والنظم القانونية باعتبارها ظواهر اجتماعية ، لذلك يهتم بدراسة الاسباب الاجتماعية التي صاحبت نشأة القاعدة القانونية وتطورها وما ينتج عن تطبيقها في مجتمع معين من آثار ، ومدى تقبل المجتمع لقاعدة معينة . ويمكن ان نطلق على ذلك الفرع من علم الاجتماع القانوني الذي يهتم بدراسة القانون الجنائي بصفة خاصة — علم الاجتماع القانوني الجنائي .

خامسا : لما كان علم الاجتماع القانوني هو فرع من فروع علم الاجتماع نانه يستخدم في بحوثه أساليب البحث المستخدمة في علم الاجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية كالملاحظة ودراسة الحالة والأساليب الإحصائية .

واذن فالاجابة على السؤالين الثاني والثالث اللذين طرحناها هو ان علم الاجتماع القانوني هو العلم الذي يهتم ببحث النواحي القانونية الجنائية في الظواهر الاجتماعية او هو الذي يهتم بالبحث العلمي الاجتماعي في مجال القانون الجنائي وان اساليبه وادواته هي نفسها تلك المستخدمة في البحوث الاجتماعية الأخرى .

سادسا : ويمكن ان نلاحظ كذلك ان البحث العلمي في ميدان القانون الجنائي يمكن ان يشمل الفرعين معا .

— القانون الجنائي الموضوعي — أي قانون العقوبات .

— القانون الجنائي الإجرائي — أي قانون الإجراءات الجنائية .

مجالات البحث في القانون الجنائي

نتنقل بعد ذلك الى المجالات التي يمكن فيها اجراء بحث علمي في القانون الجنائي ، هل تلزم هذه البحوث في مرحلة اعداد التشريعات وصياغتها ؟ أم في مرحلة تطبيقها بواسطة القضاء واصدار الاحكام ؟ أم في مرحلة تنفيذ العقوبات ؟ أم ان يكون ذلك بمعرفة آثارها على الناس عند التطبيق ؟ الاجابة على ذلك ان البحث العلمي لازم في جميع هذه المجالات . وهذه تعتبر المجالات الأساسية للبحث في علم الاجتماع القانوني .

١ — مجال اعداد التشريعات وصياغتها :

يلجأ المشرع عادة عند اعداد لحد التشريعات الجنائية الى طريقة نظرية مكتبية لاعداد التشريعات تعتمد في غالبها على الاطلاع على تشريعات اجنبية والاخذ منها ، ووضع القواعد وفقا لتصور الهيئة التي تقوم بالتشريع ولانتهاؤها وانكارها ، دون محاولة للتعرف على الواقع الاجتماعي الذي يوضع التشريع لمواجهة .

وكثيرا ما يلاحظ بعد ذلك بعض القصور في التشريع نيعمد الى تعديله مرة واكثر .

ولا تسند هذه الطريقة أى منهج علمى ، وتستند هذه الطريقة ، حيث يجب أن تبنى التشريعات على أسس حقائق الواقع الاجتماعى التى يتم جمعها بطريقة منتظمة عن طريق البحوث العلمية . فقبل تطبيق نوع معين من الأنظمة أو تبنى أى نوع من الأنظمة أو الجزاءات أو التدابير الناجحة ، فى إحدى التشريعات الأجنبية ، يجب دراسة الواقع الاجتماعى والتعرف على اتجاهات الأفراد والفئات التى تتعرض لمثل هذا النظام ورايها فيما سيجرى تطبيقه عليها .

٢ - مجال تطبيق التشريعات وإصدار الأحكام الجنائية :

هناك عوامل مختلفة تؤثر فى إصدار القضاة لأحكامهم الجنائية والكشف عن هذه العوامل له أهميته العلمية والعملية بغير شك والطريقة الى هذا الكشف هو استخدام أسلوب البحث العلمى . ومن العوامل المؤثرة فى تكوين القاضى لمعيقته وإصداره للحكم تكوين القاضى من النواحي الشخصية والثقافية ، وانتهائه الاجتماعية وإيدولوجيته وأفكاره بالنسبة للسياسة الجنائية الحديثة ومقناعاته الشخصية بجدوى العقوبات الصارمة أو التدابير الحديثة .

كذلك من العوامل المؤثرة فى حكم القاضى الحالة الفسيولوجية والنفسية التى يوجد فيها عند إصدار حكمه ، وموقفه من الجريمة والمجرمين .

كذلك من هذه العوامل المؤثرة اتجاه الرأى وموقفه من الجريمة والمجرمين ورد الفعل الذى تتركه جريمة معينة لدى الرأى العام .

كل هذه العوامل لها تأثيرها فى حكم القاضى واختياره لنوع الجزاء ومقداره ، ورغم ما قد يبدو من حياد القاضى ومراعاته لمقتضيات القانون والعدالة فقط .

وقد كشفت بعض البحوث عن أهمية هذه العوامل . والبحث العلمى يكشف لنا عن طبيعة هذه العوامل وللتخفيف منها فإن الاتجاه نحو تخصص القضاء الجنائى وتأهيل القضاة الجنائيين وتزويدهم بمعرفة كافية فى علوم النفس والاجتماع وكشف الجريمة للتخفيف من العنصر الشخصى .

٣ - مجال تنفيذ الجزاءات الجنائية :

ويتعلق البحث هنا بمدى ملازمة الجزاءات والتدابير المطبقة ، ووسائل تنفيذها ومدى فاعليتها والاثـر الذى تحققه فعلا ، فالحبس القصير المدة وما تأثيره فعلا كمعقاب والاشغال الشاقة ومدى تأثيرها فى الإصلاح أو الردع والعمل فى السجون ، والحقوق الاجتماعية ، ووسائل أنظمة السجون ومدى تأثيرها فى تحقيق الهدف المرجو من العقاب . ويختلط البحث فى هذا المجال ببحوث علم العقاب .

وتهدف البحوث في هذا المجال الى ترشييد المشرع في تحديد انواع الجزاءات والتدابير الملائمة ، وفي اساليب تنفيذ الجزاءات والتدابير العقابية وناظمة المعاملة داخل السجون وخارجها .

٤ - مجال التحقق من اداء التشريعات لوظيفتها :

لا يكفى أن يواجه المشرع ظاهرة معينة بتشريع معين ، بل يجب عليه متابعة آثار هذا التشريع في المجتمع وفي الظاهرة ، ومدى تحقيقه للنتائج المقصودة والرجوة منه .

عندما يقلظ المشرع العقوبة على تعاطي المخدرات مثلا ، هل تؤدي هذه العقوبة فعلا الى امتناع الناس عن التعاطي ؟ عندما يغلظها على تهريب السلع أو العملات ، هل يؤدي الى امتناع ذلك فعلا ؟ أم يؤدي ذلك الى محاولة البحث عن طرق للتهرب من حكم القانون ، عندما يفرض عقابا على زراعة محاصيل معينة ، أو رى الأرض ... الخ ذلك فهل يؤدي ذلك الى احترام القانون ؟ متى تحترم القاعدة القانونية ، ومتى تلقى معارضة من الناس ولا يلتقون اليها بالا ؟

كل هذه الموضوعات تحتاج الى بحوث علمية تتدخل في نطاق علم الاجتماع القانوني .

امثلة لبحوث يمكن إجراؤها في مجال القانون الجنائي :

١ - مشكلة المخدرات وتعاطيها :

التشريعات تدرجت في تشديد العقوبة عليها من مخالفة الى جنحة الى جنائية . وتوسعت في صور التجريم حيث اعتبرت أن مجرد وجود الشخص في مكان مهوى للتعاطي وكان يجري تعاطيها مع علمه بذلك يعتبر جريمة .

المتعاطي عقوبة السجن وغرامة ٥٠٠ - ٣٠٠ جنيه .

أما المتجر فتصل عقوبته الى الاشغال والاعدام .

استبعاد تطبيق الظروف المخففة .

مع ذلك فلم يحدث انخفاض في معدل جرائم المخدرات .

— هناك بعض بحوث مست جوانب من هذا الموضوع ويمكن منها ومن

معلومات أخرى أن نذكر الحقائق الآتية :

— تعاطي الحشيش ليس فعلا مستكرا بين فئات كثيرة في المجتمع بين الفلاحين والعمال بشكل خاص . واذا غلا اقتناع بين الناس بخطورة هذا الفعل بحيث يستأهل هذا العقاب الصارم ، الذي يتساوى مع الجرائم الخطيرة . في البحوث وجد أن الإباء يتعاطونه أمام الابناء ، بل قد يشجعونهم على التعاطي كذلك .

هناك اذن فجوة بين اقتناع الناس ، وبين القاعدة القانونية . وكل ما يترتب على التشديد هو زيادة الحرص والتخفى والانتكار الظاهري لكل ما يتعلق بالمخدرات خشية العقوبة الصارمة .

— مما يظل فاعلية القاعدة القانونية بالنسبة للمخدرات اعتقاد هذه الفئات العريضة من المجتمع يتناقض موقف المشرع بباباحته تعاطي المخور وتحريمه المخدرات رغم وجود نصوص صريحة في الشريعة الاسلامية تحرم تعاطي الخمر بينما يسود الاعتقاد بان تعاطي المخدرات ليس محرما بل مكروها فقط وبعضهم يرى انه غير مكروه . ومن نتائج ذلك أن نسبة كبيرة من المتعاطين يؤدون الفرائض الاسلامية كالصلاة والصوم دون أن يجدوا في ذلك أى تعارض . واذا فالقاعدة القانونية لا تسندها هنا قاعدة دينية تدعمها .

— من حيث الدوافع التى تنفع الى التعاطي ، فاسباب بدء التعاطي في البحوث هو الفرفشة واطهار الرجولة ، حالات القلق الناتجة عن المشتكل الاجتماعية والاقتصادية والعائلية ومشاكل العمل والمشاكل النفسية (بالنسبة للاميين تحل مشاكل العمل) . وتفسر بعض البحوث ذلك برغبة التعاطي في المرح نتيجة الشعور بوطاة مشاكل الحياة والرغبة في نسيانها والتخفف منها عن طريق الخدر والقلق ناتج عن وجود حاجات غير مشبعة لا يجدون سبيلا الى اشياء سوى التعاطي ، فالمخدر أصبح هدفا بديلا عن الاهداف الاصلية ولوجود حواجز تحول دون الاشباع لحاجاتهم يتجه وضعمهم الطبقي والاقتصادى وعدم وجود منافذ مشروعة بديلة تخفف تلقهم وتوترهم ، فيصعدون الى المخدر هربا من مشاكلهم .

هذا التفسير يوضح لنا كيف أن شدة العقوبة لا تجدى ولا تساعد على حل المشكلة لتجاهل الاسباب الدافعة اليه .

وظهر من البحوث أن الانقطاع عن التعاطي لم يكن بسبب الخوف من العقوبة عند تعديل التشريع الا بنسبة ٥٠٪ فقط ، ولذا فقد قيل في البحث ان ظاهرة التعاطي ترتكز على جذور سيكولوجية عميقة اقوى من أن تقطعها أخطار محتملة (وهى الخوف من القانون) .

ان مثل هذا الميدان يحتاج لبحوث متعمقة تتدخل في مجال القانون الجنائى .

٢ — الجرائم الجنسية :

من المجالات التى يظهر فيها الفجوة بين القانون ، وبين واقع المجتمع نحائنا يكون القانون الجنائى مثليا في نزعته فيجرم الكثير في الانفعال المرتبطة بالسلوك الجنسى ، بينما يكون المجتمع قد تحول الى اتجاه مادي لا يناسب هذا القانون . خير مثال على ذلك المناقشات التى دارت في المؤتمر الدولى التاسع لقانون العقوبات سنة ١٩٦٤ في لاهاي .

وكان موضوع النقاش هو الى اى حد يتدخل القانون الجنائى للمعاقب على افعال يرتكبها الافراد دون ان تضر بالغير أو تحدث اضطرابا بالأمن العام كالعلاقات الجنسية بين البالغين ، والعلاقات الجنسية المثلية بين البالغين ، والعلاقات الجنسية بين المحارم ؟ وهل يعتبر التدخل هنا تدخلا فى حرية الافراد ؟ وهل يؤدي هذا الى أن يصبح قانون العقوبات مجموعة من الوصايا عن السلوك الواجب اتباعه أخلاقيا وتصبح نصوصه ممتة تخرق كل يوم ؟ ذلك أن السلوك الجنسى يتم فى سرية ويكون مصدر سرور ولذة للمشاركين فيه برضاهم . وبالتالي فان كشفه يكون فى منتهى السعوية على السلطات ، وقد يقتضى اعتداءات كبيرة على الحريات وهذا ما يضعف من احترام الناس للقانون ولسلطات الضبط .

وقد انتهت التوصيات الى أن القانون الجنائى ليس له علاقة بالاعتبارات الاخلاقية والدينية لأن هذه الاعتبارات تخص الافراد وحدهم ، ولذلك فلا تحريم للجنسية المثلية أو العلاقات بين البالغين غير المتزوجين ، بل ذهب الى إخراج الزنا من نطاق قانون العقوبات بحجة أن الاخلاص بين الزوجين لا تحميه النصوص الجنائية .

وقد أخرجت فعلا عديد من الدول الزنا من نطاق التجريم ، كما اتجهت دول الى عدم المعاقب على الجنسية المثلية بعد أن كان معاقبا عليها كبريطانيا مثلا .

ان مجال الجرائم الجنسية يحتاج الى بحوث كثيرة تكشف عن اتجاهات الناس بالنسبة لها والمعاقب عليها .

٣ - العقوبات والتدابير :

كما قلنا فان مجال العقوبات من حيث اختبارها واختبار نظمها وتطبيقها من الموضوعات الخصبة التى تحتاج الى بحوث كثيرة من بحوث علم الاجتماع القانوني ، ومن البحوث الرائدة بحث أجرى عام ١٩٥٨ فى المركز عن قياس الاتجاهات بشأن توحيد العقوبات السالبة للحرية .

فمن المعروف أن هناك اتجاه عالمي حديث الى توحيد جميع صور سلب الحرية فى صورة واحدة حتى يمكن اتخاذ اجراءات تفريد العقوبات على نحو سليم ، لأن التعدد يعوق ذلك ، كما أنه يكون فى المادة على أساس مشقة العمل ، وقد أصبح ذلك مرغوبا الآن .

ومن امثلة البحوث فى هذا المجال ذلك الذى اجراه المركز القومى للبحوث الجنائية بشأن توحيد العقوبات السابقة للحرية .

فقد رأت وحدة بحوث العقاب فى المركز استطلاع رأى المشتغلين بالقانون والمصلين بمكافحة الجريمة والعاملين فى السجون فى شأن هذا الاتجاه وما يحيط به من مسائل .

وقد وضعت استمارة وأرسلته لعدد ٣٠٠ من رجال القضاء (مستشارين - قضاة - نيابة - محامين - ضباط شرطة - ضباط سجون - أساتذة قانون - أساتذة اجتماع وعلم نفس) .

بلغت نسبة المجيبين على الاستمارة ٥٠٪ تقريبا .

وقد كشف هذا البحث عن :

— اتجاهات الفئات نحو أهداف العقوبة ، وهل هي اصلاح المحكوم عليه أم الايلام والردع .

— اتجاه نحو إلغاء العقوبات . الاشغال الشاقة وقطع الاحجار .

— اتجاه نحو عدم التوحيد الكامل للعقوبات السالبة للحرية . والاكتفاء بنوعين من العقوبات بدلا من ثلاثة .

— اتجاه نحو رفض الازهاق البدنى كهدف للعمل في السجن .

— نسبة ترى ان إلغاء الاشغال الشاقة يعوق الأثر الرادع للعقوبة .

وقد يمكن اجراء الدراسة الآن وملاحظة مدى التغير الذى طرأ على الأفكار والاتجاهات بعد حوالى خمسة عشر عاما .

٤ — بحوث في مجال الإجراءات الجنائية :

اجراءات الاثبات مثلا كالشهادة والمأينة والاعتراف ... الخ ما مدى تأثيرها في القضايا الجنائية ، الإجراءات الإضافية ضد المتهم كالتبض والحبس الاحتياطى ، وغير ذلك هل ما ينص عليه القانون هو نفسه ما يجرى عليه العمل في الواقع .

الشهادة في القضايا الجنائية مثلا أجرى عليها بحث صغير تناول :

— انماط الشهادة واثرها في القضايا الجنائية . مدى اختلافها بالنسبة للجرائم المختلفة .

— شهادة النفى وشهادة الاثبات ، شهادة الرؤية وشهادة السماع .

— تأثير الظروف المختلفة على الشهود ، والظروف النفسية وتأثيرها .

— حلف اليمين وتأثيره على صدق الشهادة .

— تقدير الشهادة .

— أنواع الشهود .

من نتائج البحث مثلا أن الاعتماد على الشهادة في القضايا الجنائية

يصل الى ١٠٠٪ من الحالات ، وأن للشهادة سمات تختلف باختلاف الجرائم (قتل — سرقة — جرائم جنسية) .

— تأثير الظروف المختلفة الاجتماعية والاقتصادية على الشهادة .

— ميل وكلاء النيابة الى تصديق شهادة الإثبات أكثر من شهادة النفي .

وهذا البحث يلقي ضوءا ويؤيد نتائج البحوث النفسية التي أجريت بشأن الشهادة وشككت كثيرا في نتائجها .

فالشاهد يدرك الوقائع عن طريق حواسه . ثم تنتقل الى المخ الذي يترجمها ويؤولها ، وفي عملية الترجمة والتأويل يختلف أدراك الناس للأشياء تبعا لظروف كثيرة ممثلا المصاب بمعنى الألوان يختلف أدراكه للألوان ويختلف الأشخاص من حيث تقديرهم للأصوات وشحنتها والمسافات والسرعات ... الخ . وذلك تبعا لظروفهم المعيشية (ريف — حضر) ، والمهن التي يمارسونها ، والسن والنوع ، وقد أجريت تجارب كثيرة أثبتت اختلاف أدراك الأشخاص للأشياء والوقائع التي شاهدوها .

كذلك يتصل بذلك موضوع التذكر وإمكانية الشاهد تذكر وقائع تفصيلية حدثت منذ فترة من الزمن ، فكثيرا ما تخطط بوقائع تالية عليها وتضيع كثير من التفاصيل من ذاكرته فيكملها بوقائع من عنده حفظا لسياق الواقعة .

ويساهم المحقق في إضعاف قيمة الشهادة اذ يوجه أسئلة تتفق مع افتراضاته الخاصة بالنسبة للجريمة ، ونجد الشاهد — يحاول إرضاء المحقق بأن تكون إجاباته متفقة مع افتراضات المحقق ويهمل في سبيل ذلك — بطريقة لا شعورية — ملاحظاته الموضوعية . كما أن المحقق يميل الى إثبات ملاحظات الشاهد التي تتفق مع افتراضاته ويهمل غيرها .

هذه بعض أمثلة لبحوث أجريت أو يمكن إجراؤها في مجال القانون الجنائي .

علم الاجتماع القانونى
الدكتور / محمد عبد الله أبو على
كلية الآداب — جامعة القاهرة

(١) علم الاجتماع القانونى من أحدث فروع علم الاجتماع ، ولا يزال فى طور التكوين ، إذ لم تتضح معالمه تماما حتى الآن ، ولم يتفق العلماء اتفاقا تاما على تحديد : موضوعه ، أو مشاكله ، أو علاقاته بالعلوم المهمة بدراسة القانون ، فضلا عن تعرضه للهجوم سواء من فقهاء القانون أو من المتخصصين فى فروع الاجتماع الأخرى ، وقد يصل عنف هجومهم الى حد نفيه تماما .

أما الفقهاء وفلاسفة القانون فيهاجمون علم الاجتماع القانونى خوفا من هدمه للقانون كله كمبدأ ومعيار لتنظيم الحقائق وتقييمها ، خاصة أن علم الاجتماع العام بدأ يتجه نحو الدراسات الموضوعية مبتعدا عن الدراسات والأحكام القمية .

وأما علماء الاجتماع غيرى فريق منهم أن علم الاجتماع القانونى سيدخل الأحكام القمية فى دراسة الظواهر الاجتماعية بعد تخلص علم الاجتماع العام منها ، واتجاهه الى الدراسة الموضوعية الى حد كبير .

ويرى فريق آخر أن دراسة الواقع الاجتماعى كله ، وظيفة علم الاجتماع ، لذا يعارضون تجزئة ذلك الواقع ، ويهاجمون العلوم الاجتماعية التقليدية المختلفة المختصة بدراسة جانب واحد من الواقع ، كذا تقسيم علم الاجتماع الى عدة فروع يهتم كل منها بدراسة ظاهرة اجتماعية محددة ، لأن كل ظاهرة بها فى ذلك — الظاهرة القانونية — يصعب فصلها عن الظواهر الاجتماعية الأخرى ، لذا لا يعترفون بعلم الاجتماع السياسى أو القانونى أو غير ذلك ، إنما علم الاجتماع — عندهم — هو العام فحسب .

ويرى فريق آخر ضرورة تجنب الصراع بين الاجتماع والقانون بتحديد مجال كل علم ، والطرق المتبعة فى دراسته ، تحديدا دقيقا . ويوضح هذا الفريق ذلك : بأن الفقيه يهتم بالمبدأ أو المعيار ، وعالم الاجتماع يهتم بتفسير الحقائق ، وأن مجال علم الاجتماع مستقل تماما عن مجال القانون ولا يمكن التفاعل معه . ولكن إذا تجاهل الفقهاء وعلماء الاجتماع كل منهم الآخر ، واقتصروا على دراسة موضوعه الخاص به ، فسيؤدي بنا الى الاعتقاد باستحالة وجود علم الاجتماع القانونى ما دام عالم الاجتماع لن يهتم بالقانون .

ومع ذلك أمكن التغلب على مشكلة استبعاد علم القانون وعلم الاجتماع كل منهما للآخر ، بفضل تطور هذين العلمين . ولم يعبر أحد عن هذا الموقف أفضل مما عبر به عالم الاجتماع والفقه موريس هوريو Maurice Hauriou في جملة أشهره « قليل من علم الاجتماع يبعثنا عن القانون ، ولكن كثيره يعود بنا الى قانون مرة أخرى » . ثم يقول جيرفنتش Gurvitch أنه لكي نتصف بالدقة لابد من أن نضيف الى ذلك « أن القليل من القانون يبعثنا عن علم الاجتماع ولكن الكثير منه يعود بنا الى علم الاجتماع (١) » .

غير أن روسكو باوند Roscoe Pound يعبر عن هذه الفكرة ذاتها (أي العلاقة بين القانون وعلم الاجتماع) ، لكن بصورة أخرى ، فهو يقول « أن أهم التطورات في علم القانون الحديث قد تتمثل في الانتقال من الاتجاه التحليلي الى الاتجاه الوظيفي » وذلك لأن هذا الاتجاه الأخير يتطلب من القضاة والفهاء والمحامين أن يدركوا تماما العلاقة بين القانون والواقع الاجتماعي . ومعنى هذا أن الاتجاه الوظيفي (١) يمثل ثورة ضد الفقه التحليلي أو الميكانيكي الذي كان سائدا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الذي كان يقضى بالفصل بين القانون وبينته الاجتماعية ويستهدف ذلك الاتجاه الوظيفي توسيع نطاق المصادر التي يشتق منها القانون الوظيفي فضلا عن القانون الحر Free Law (٢) باهتمامه بالواقع الاجتماعي وما فيه من جماعات تلقائية وغيرها التي لها دورها في تحديد القانون أو تشكيله . ولا شك أن عالم الاجتماع بنظرته ومناهجه يستطيع وحده أن يكشف عن العلاقة بين القانون والواقع الاجتماعي . ومعنى هذا أن عالم الاجتماع يستطيع أن يساعد الفقه في كثير من النواحي .

كما تكشف عبارات هوريو وجيرفنتش وباوند أن نشأة علم الاجتماع ترجع الى تطور القانون من ناحية وإلى تطور علم الاجتماع ذاته من الناحية الأخرى . وهذا ما سنوضحه في الفقرات التالية .

(ب) غنى النصف الثاني من القرن التاسع عشر نشأت مدرستان في الفقه . الأولى هي المدرسة التحليلية والثانية هي المدرسة الوضعية - وتذهب الأولى الى أن القانون هو المجموع الكلي للقواعد والمبادئ التي تطبقها المحاكم عند اتخاذ قراراتها . وتذهب الثانية الى أن القانون ينشأ عن أمر أو سيادة إرادة عليا هي إرادة الدولة ، أي أن الدولة هي المصدر الوحيد للقانون ، وليس لها شأن بالقوى التلقائية الموجودة في البيئة الاجتماعية ولا بالجماعات المختلفة في تلك البيئة ، بل تفرض عليها جميعا نظاما قانونيا حقيقيا . وهذا عكس ما يقول به المذهب الوضعي في علم

(١) نشأ الاتجاه الوظيفي عندما أدرك الفقه ضرورة دراسة الغرض من القانون بدلا من دراسة طبيعته . ويتطلب الاتجاه الجديد فهم تغير القواعد والمبادئ والنظم القانونية على أسس إسهامها في تحقيق الغايات التي يوجد القانون من أجلها . في حين أن الاتجاه التحليلي يتطلب الحكم على القانون على أساس معيار متعلق منه .

(٢) القانون الحر كما يعرفه إيرليخ Ehrlich هو القواعد القانونية الواقعية التي يشهدها القضاة والفهاء دون أن تعقل الدولة وتفرض مبادئ محددة ، والتي تستخدم في صم المصالحات بين الأفراد والجماعات .

الاجتماع من أن القانون يتحدد أو يتشكل تبعاً لخصائص البيئة الاجتماعية التي يوجد فيها . ومعنى هذا أنه لا توجد خصائص مشتركة بين المذهب الوضعي القانوني ، وعلم الاجتماع الوضعي الذي أرسى دعائمه أوجست كونت Auguste Comte وقد أدى هذا الاتجاه الوضعي القانوني إلى أن أصبح القانون يعيش في مجال بعيد تماماً عن مجال الواقع الاجتماعي ، كما أصبحت الدولة بعيدة ومنعزلة أيضاً عن هذا الواقع ، فهي مجرد فكرة فيزيقية أكثر منها ظاهرة واقعية ، ومعنى هذا كله انكار المذهب الوضعي في الفقه لعلم الاجتماع القانوني .

هذا إلى أن العلماء من أنصار مدرسة الفقه التحليلي وبخاصة في أمريكا يصرون على ضرورة اعتياد القانون كلية على الإجراءات التي تتبعها المحاكم والقرارات التي تصدرها أكثر من اعتياده على الدولة . غير أن القول بأن « القانون هو مجموعة القواعد التي تطبقها المحاكم » قول له معاني مختلفة . وتتوقف هذه المعاني على نظرة المرء إلى المحاكم . فقد تكون أجهزة تابعة للدولة . أو هيئات خاضعة للمجتمع القومي . غير أن المدرسة التحليلية ترى في الحل الأول أن المحاكم أجهزة تابعة للدولة وهي بذلك تشترك مع المدرسة الوضعية في انكار وجود علم الاجتماع القانوني .

كما أن المذهب المعيارى المنطقي Logical Normativism الذي ينتسب إلى المذهب المثالي الكانتي Kantian Idealism فيقضى على كل احتمال لوجود علم الاجتماع القانوني ، لأن القانون عنده ليس سوى معيار خالص ، ويجب دراسته على هذا الأساس . ولهذا لا يستطيع علم الاجتماع دراسة القانون ، لأن هذا العلم لا يدرس المعايير ، بينما يستطيع علم القانون دراسة الواقع الاجتماعي ، لردّه كل شيء إلى معيار أساسي . ومن هنا فالمعيار الأساسي — في هذه المدرسة — حل محل الدولة كمفكرة ميتافيزيقية — في المدرستين التحليلية والوضعية — وكلاهما منفصل عن الواقع الاجتماعي وبعيد عنه .

وقد انتقد القاضي كاردوزو Cardozo والاستاذ روسكوباوند هذه المدرسة ويكفي هنا توضيح أن مدرسة الفقه التحليلي والوضعية القانونية تسير في حلقة مفرغة . فترى أن الدولة تفرض القانون والمصدر الوحيد له . ولكن هذه الدولة بالذات جزء من الواقع الاجتماعي والمحاكم التي تطبق القانون تفرض قانوناً سابقاً عليها في الوجود ، ذلك القانون الذي ينظم تلك المحاكم ذاتها . ومضلاً عن ذلك فإن المحاكم لا تطبق كل القوانين ، وإنما تطبق أجزاء منها محسب . وحتى معظم تلك القواعد القانونية التي تطبقها المحاكم إنما تفرضها عليها الحياة القانونية التلقائية للمجتمع وللجماعات المختلفة التي يتكون منها ذلك المجتمع .

ثم إلى جانب ذلك بدأ الفقهاء باوند وكاردوزو وجيني Gény وهوريو جيرفنتش يميزون بين الفقه من ناحية وعلم الاجتماع القانوني وفلسفة القانون من ناحية أخرى . ويتفقون جميعاً على أن الفقه فن ولا شيء أكثر من ذلك ، وله أهداف عملية دون غيرها ، فهو أسلوب فني تستخدمه المحاكم

وتنتفع به . أما علم الاجتماع القانوني وفلسفة القانون فهما معرفتان نظريتان حقا (١) . ومعنى هذا أن الفقه هندسة اجتماعية ، وكل الاتجاهات أو المدارس التي يتضمنها من الفقه التحليلي والفقه التاريخي والفقه الاجتماعي فضلا من المذهب الواقعي القانوني Legal realism ليست سوى أساليب مختلفة للهندسة الاجتماعية . ولكن الأمر الهام هنا هو أن كل أسلوب يعتمد على معارف نظرية ويهدف في الوقت نفسه إلى تحقيق غايات عملية . فالأسلوب الطبقي يعتمد على معارف نظرية هي الفسيولوجيا والتشريح ويسعى إلى تحقيق هدف عملي هو استعادة الصحة والعافية . وبذلك يمكن القول أن علم الاجتماع القانوني من ناحية وفلسفة القانون من ناحية أخرى هما المعرفتان النظريتان اللتان يجب أن يقوم عليهما الفقه ، الذي يعتبر هنا أسلوبا قضائيا . فعلم الاجتماع القانوني يقدم للفقيه وضعا موضوعيا للواقع الاجتماعي للقانون ، في بيئة اجتماعية محددة ، وفلسفة القانون تقدم له معيارا للقيم القانونية لكي يصل إلى أهداف واقعية ملموسة (٢) .

ومن ثم لا يستطيع الفقيه أن يخطو خطوة إلى الأمام إذا استغنى عن علم الاجتماع بصفة عامة ، وعلم الاجتماع القانوني بصفة خاصة . لأن هذا العلم وحده يستطيع أن يقدم له حلا واقعا لمشاكله .

(ج) وليس من شك في أن اتجاهات المدارس المختلفة في علم الاجتماع أسهمت اسهاما كبيرا في قيام علم الاجتماع القانوني . والواقع أن المذهب الوضعي الذي أنشأه كونت Comte اتخذ صورا متعددة . ولكنها في أغلب الأحوال على عكس ما كان يأمل فيه مؤسس علم الاجتماع ، لأن علم الاجتماع عنده له معنيان . فهو العلم الوضعي للظواهر الاجتماعية من جهة ، وهو « العلم الكلي » من جهة أخرى ، أي أنه علم كل العلوم ، وهو بذلك نوع من الفلسفة الأولى التي تحل محل الميتافيزيقيات القديمة . وهذا المفهوم الثاني لعلم الاجتماع أدى بكونت إلى التوحيد بين علم الاجتماع وفلسفة التاريخ . وهو يخلط أحكام الواقع بأحكام الفية . ومن ثم أدخل في علم الاجتماع ما يسمى بالاتجاه الإمبريالي imperialist فهو ينكر احتمال وجود أية دراسة أخرى للواقع الاجتماعي ، لذا يطالب بالفناء كل علم للاجتماع وكل تأمل فلسفي أخلاقي أو قانوني أو ديني أو تاريخي . كما رفض فكرة تقسيم علم الاجتماع إلى عدة فروع . لأن هدف وحدة علم المجتمع كان أساسا « التوحيد الروحي الكلي » وهو الهدف الذي يجب أن تسعى إليه السياسة الوضعية .

وبذلك أنكر كونت إمكان وجود علم الاجتماع القانوني . لاهتمامه بدراسة القواعد العامة التي يسير عليها تطور المجتمع القانوني . ولعدائه للقانون الذي ينكر وجوده الواقعي . فهو يعترف بالواجبات المرتبطة فحسب بالوظائف والمستعدة مباشرة على الأخلاق والحب .

لما دور كايم Durkheim فاستخدم مفاهيم كونت بعد أن عدل فيها . ولكنه في نفس الوقت عارض بشدة كل اتجاه يسير بعلم الاجتماع نحو الميتافيزيقيا والمذهب الطبيعي أو المذهب المسوري . وبذلك جعل لعلم

الاجتماع القانونى مكانا هاما فى مجال علم الاجتماع . ورفض تفسير الظواهر الاجتماعية التى تظهر فى الكل - سواء أكان جماعة أو مجتمع - إلا على أساس الخصائص النوعية لهذا الكل ، كما رفض أية دراسة للقوانين العامة التى يسير عليها تطور المجتمع .

وقسم دور كايم علم الاجتماع الى عدة فروع هى : المورفولوجيا الاجتماعية Social Morphology ، وعلم النفس الجماعى ، وعلم الاجتماع العام ، وعلم اجتماع الروح الانسانية Sociology of Human Spirit . ثم وضع علم الاجتماع القانونى فى مكان محدد داخل مجال علم اجتماع الروح الانسانية ، ذلك العلم الذى يضم بجانب علم الاجتماع القانونى على الاجتماع الاخلاقى والدينى . وبذلك قضى دور كايم على العقبات التى تعترض وجود علم الاجتماع القانونى وهى التى وضعتها المدارس الوضعية والطبيعية والصورية فى علم الاجتماع .

لقد كان دور كايم يتجه بعلم الاجتماع اتجاها قانونيا وبخاصة فى بداية نشأته ، فقد رأى أن الجبر أو الإلزام وما يفرضه من جزاءات اجتماعية هو الخاصية الأساسية للظاهرة الاجتماعية من ناحية ، وهو السمة الأساسية للقانون من الناحية الأخرى . أى أن دور كايم كشف عن العلاقة بين القانون والمجتمع أو القانون والواقع الاجتماعى . كما ذهب الى أن نوع القانون فى المجتمع يعبر عن صورة « التضامن الاجتماعى » السائدة فى هذا المجتمع . أو بقول آخر أن كل صورة من صور التضامن الاجتماعى تنعكس بالضرورة فى القانون . وهذه الفكرة بالذات هى التى يقوم عليها كتابه فى تقسيم العمل الاجتماعى . كما أن عدد العلاقات الاجتماعية يتناسب بالضرورة مع عدد القواعد القانونية . ومعنى هذا أن العلاقات الاجتماعية لا تمتد أو ينسج نطاقها دون قانون . أو بقول آخر أن القانون يحدد أو يشكل كل العلاقات الاجتماعية .

غير أن جيرمى بنتن^(١) يمتدّد أن دور كايم لم ينجح تماما فى التغلب على كل الصعاب التى تعترض وجود التفاهم بين الفقهاء وعلماء الاجتماع . ويرجع ذلك أساسا الى ثلاثة أسباب أما الأول فلأنه أنكر وجود كل العلوم الاجتماعية التى كانت موجودة من قبل ظهور علم الاجتماع لأن كل فروع علم الاجتماع تبعا لرايه تحل محل العلوم الاجتماعية مثل القانون والاقتصاد وفقه اللغة . الخ . أى أن دور كايم أنكر وجود أية طريقة أخرى لدراسة الظواهر الاجتماعية بخلاف الطريقة السوسولوجية . كما أكد بصفة خاصة أن علم الاجتماع القانونى يجب أن يحل محل مدارس القانون المختلفة . وقد نسى دور كايم أنه يمكن دراسة الأنماط المختلفة والرموز والأفكار والقيم بطريقة منهجية أخرى غير الطريقة السيولوجية ، كما نسى أيضا أن فلسفة القانون من ناحية والفقه من ناحية أخرى بطريقتهما المنهجية يمكنهما تقديم خدمات قيمة لعلم الاجتماع القانونى .

أما السبب الثانى الذى جعل دور كام لا ينجح تماما فى إنشاء علم الاجتماع انقائونى فهو مفهومه أو تصوره لمجال الرموز والقيم والأفكار والمثل أى

المجال الروحي كله . فهو يذهب الى أن هذا المجال نتيجة أو ثمرة « للضمير الجمعي » وانعكاسا له . ولا شك أن بعض الرموز والأفكار والمثل والقيم لا يمكن ادراكها الا بطريقة جمعية الأمر الذي جعل دور كايم يرفع الضمير الجمعي من العالم الدنيوي الى عالم الروح وهو عالم تلك الظواهر . ومعنى هذا أن الضمير الجمعي عنده مجرد فكرة ميتافيزيقية طالما أنه موجود في عالم الروح . وقد نسي أن الضمير الجمعي يستطيع الوصول الى عالم الروح أى عالم الأفكار والقيم كما لا يستطيع الوصول اليه . وبذلك لا يختلف الضمير الجمعي عن الضمير الفردي . أى أنه ليس فكرة ميتافيزيقية بل هو موجود في العالم الدنيوي أى العالم الواقعي . ويتضح من ذلك أن اتجاه دور كايم الى حل المشاكل الفلسفية (وهى هنا المجال الروحي) عن طريق التحليل السوسيولوجي يجعل علم الاجتماع لا يحل محل العلوم الاجتماعية فحسب بل يحل أيضا محل نظرية المعرفة والأخلاق وفلسفة القانون . ولا شك أن علم الاجتماع القانوني الذى يقوم على مثل هذه الفروض لا يمكن أن يكون علميا وضعيا .

والسبب الثالث والآخر لعدم نجاح دور كايم في القضاء التام على كل العقبات التى تعترض تطور علم الاجتماع القانوني هو اتجاهه الى رد مشاكل هذا العلم الى مشاكل أصل أو تكوين النظم القانونية . فقد رأى وجوب دراسة أصل النظم القانونية والدينية والأخلاقية في المجتمع القديم حتى يمكن فهم هذه النظم في المجتمع المعاصر ، على أساس الاعتقاد بأن الأنماط الاجتماعية تتطور باستمرار وأن فهم النظم البسيطة يساعد على فهم النظم المركبة أو المعقدة . غير أن دور كايم خلط بين المجتمع القديم *archaic society* والمجتمع الأولي *elementary society* أى المجتمع الذى ظهر مع بدء وجود الحياة الإنسانية . ولكن كل مجتمع قديم لا يمثل بالضرورة مجتمع المرحلة الأولى التى كان عليها المجتمع الإنساني . فقد يكون المجتمع قديما ولكنه يمثل تطورا كبيرا عن المجتمع الأولي . ومعنى هذا أن إنجازات مدرسة دور كايم في هذه الناحية تدخل في نطاق علم الاجتماع التكويني *genetic sociology of law* بالذات ، الذى يدرس نمطا واحدا من المجتمعات هو المجتمع المتخلف أو الأولي .

أما مجال الدراسات السوسيولوجية القانونية في الوقت الحاضر فيتسع الى ما لا نهاية . أن علم الاجتماع القانوني النظري *systematic sociology of law* يدرس العلاقة بين صور الحياة الاجتماعية *sociability* وأنواع القانون ، أى أنه يدرس كل جماعة من الجماعات والقانون السائد فيها . أما علم الاجتماع القانوني التفاضلي فيدرس التمييز بين الجماعات *jural typology* لجماعات معينة ومجتمعات شاملة . بمعنى تقسيم الجماعات والمجتمعات تبعا لأنماط القوانين السائدة فيها وهذا سابق لعلم الاجتماع التكويني الذى يدرس فحسب نمطا واحدا من المجتمعات الشاملة هو المجتمع المتخلف .

ولكن ماكس فيبر Max Weber تمكن من التغلب على العقبات النهائية التى كانت تعترض علم الاجتماع القانوني . فقد ذهب الى أن عالم الاجتماع يجب أن يهتم بتفسير المعاني الداخلية للسلوك الاجتماعي . لأننا نفهم

الأفراد الآخرين عندما يؤدون فعلا محددا على أساس أن لدينا نفس الدافع الذى يدفعهم الى هذا الفعل . ويتضح من ذلك أننا نفهم الأفراد الآخرين من الداخل . وهذا الفهم Verstehen شرط ضرورى فى الدراسات المهمة بالإنسان . كما هاجم فيبر الاعتقاد فى أن الهدف من الدراسة العلمية فى أى مجال من المجالات هو تقديم صورة كاملة عن الواقع . وفى ضوء ذلك ذهب الى أن كل معرفة امبريقية هى معرفة مجردة ، فهى لا تشمل كل الحقائق أو الوقائع بل تشمل محسب تلك الوقائع التى يهتم بها الباحث .. ومعنى هذا أنه — أى الباحث — ينتقى بعض الحقائق أو الوقائع عند صياغة مشكلته وعند وضع مضمون التصورات أو المفاهيم .

كما يرى فيبر أن التصور العلمى لا يعكس الواقع الملموس بأى حث من الأحوال . وعلى أساس هذا المنطق يميز بين نوعين من المعانى : الأول موجود واقعى لفاعل فرد واقعى ، والثانى هو المعنى الذاتى الذى يفكر نظريا ويطلق عليه « النمط المثالى » . ومعنى هذا أن فيبر يدرس « الأنماط المثالية » للسلوك الاجتماعى . وهو لا ينظر الى الفاعل actor على أنه يستجيب لمؤثر ولكنه على أساس أنه « يبدل » جهدا ليتواءم مع « مثال » محدد بدلا من التواءم مع أنماط من السلوك الواقعى وقد ينجح أو يفشل فى ذلك . ويترتب على ذلك أن النمط المثالى ليس مجرد تجريد ولكنه نوع معين من التجريد . فهو يقرر الحالة التى يتم فيها الامتثال أو الخضوع للمعيار أو النمط المثالى ولذلك يقول فيبر :

« أن تركيب أسلوب من الفعل الرشيد الخالص .. يساعد عالم الاجتماع كمنط .. وعند مقارنة السلوك الفعلى بهذا النمط نستطيع أن نفهم الأساليب التى يتأثر بها السلوك الفعلى بالعوامل غير الرشيدة .. ومن هذه الناحية تكون هذه العوامل هى السبب فى الانحراف عن نمط السلوك المتوقع ، على أساس الافتراض أن السلوك هو سلوك رشيد خالص » .

ويرجع اهتمام فيبر بالأنماط المثالية الرشيدة الى أن الفاعل يتمتع بأكبر قدر من القدرة على التنبؤ ، والفهم فى مصطلحات عامة . والنمط المثالى عند فيبر نمط مجرد وعام فى آن واحد . ومعنى هذا أنه عندما يدرس النمط المثالى للسلوك الاجتماعى فإنه لا يصف أسلوبا من الفعل الواقعى ، وإنما يصف أسلوبا مثاليا معياريا ، لأنه يفترض أن الفاعل actor يسعى الى تحقيق أهداف محددة ويجد نفسه أمام عدة أساليب من السلوك المجرّد تتفق مع المعيار أو النمط المثالى . أى أن فيبر لا يصف أسلوبا واحدا من السلوك الواقعى ، وإنما يصف أسلوبا نمطيا على أساسه يمكن تصنيف عدد من أساليب السلوك الواقعى . كما أنه يصف — كما يقول هو بنفسه — أسلوبا من الفعل « ممكن موضوعيا » أى أسلوب قد يحدث فى الواقع ، ومعنى هذا أن « النمط المثالى » له كل الصفات أو السمات الضرورية لفعل واحد أو مركب من الأفعال قد تحدث فى الواقع .

ويترتب على ذلك أنه لا يمكن استخدام المنهج الاستقرائى فى دراسة النمط المثالى كما لا يمكن التعبير عنه فى صورة كمية . ومعنى هذا أن الواقع

الاجتماعي الذي يعبر عنه النمط المثالي لا يخضع في دراسته للمنهج الاستقرائي ، ويرجع ذلك الى ان هذا الواقع الاجتماعي له أغراض وأهداف وتحكمه القيم والمعايير وهذه كلها لا تخضع للقياس الكمي . والواقع أن هذا الموقف يتفق مع رأيه في الفصل بين العلوم الطبيعية التي تهتم « بالحقائق » وعلوم السلوك الانساني التي تهتم « بالقيم » . إذ أن دراسة العلوم الاولى تتم في ضوء المقولات النظرية العامة generalized theoretical categories ، في حين أن العلوم الأخرى تتم في ضوء المصطلحات الذاتية . وان استخدام المقولات النظرية العامة في دراسة العلوم الانسانية يؤدي الى استبعاد المفهومات الذاتية وهي أهم ما يميز المعالجة التقليدية للمشاكل الانسانية . كذلك اذا استخدمت المصطلحات الذاتية في دراسة العلوم الطبيعية فانه يؤدي الى استبعاد المميزات المنطقية لهذه العلوم وهذا ما لا يوافق عليه مثير .

وكما سبق أن أوضحنا تقتصر وظيفة عالم الاجتماع على دراسة المعاني الذاتية للسلوك الاجتماعي التي يتضمنها النمط المثالي ثم دراسة احتمالات السلوك الاجتماعي التي تتحدد تبعاً لهذا النمط . غير أنه لا يهتم بالثبات موضوعية المعاني الذاتية بل يترك هذه المسألة للفلسفة . كما يترك وضع انساق المعاني للعلوم المعيارية مثل الفقه واللاهوت ، ولكنه يعود ويستخدمها لدراسة احتمالات السلوك الاجتماعي .

ومعنى هذا أن عالم الاجتماع يستفيد من المعاني والقيم في تفسير السلوك . غير أن هذا لا يشير إلى أن تغيير ادخل الاحكام القيمية في علم الاجتماع بعد أن تخلص منها كونت بانثشاء علم الاجتماع الوضعي . وفي الواقع تخلص مثير من احكام القيمية ويسلسل القيم ومناقشة صحتها الموضوعي لكي يقيم علم اجتماع خال من الاحكام القيمية .

وكذلك يرغب مثير أية دراسة لاصل المعاني وإى جهد لاثابة صلة بين الرموز والقيم أو المثل الجمعية من ناحية والواقع الاجتماعي من الناحية الأخرى وهذا هو السبب في أن علم الاجتماع عنده أكثر تواضعاً من علم الاجتماع عند السابقين عليه بمسأله ودور كليم بخاصة فهو لا يدعى أن الدراسة السوسيوولوجية للقانون والأخلاق والدين .. الخ تكتشف كل ما يستحق المعرفة عن الظاهرة موضوع الدراسة . انما العكس صحيح إذ يتجه إلى جعل علم اجتماع الروح الانسانية معتقداً على العلوم التي تدرس المعاني المثالية مثل الفقه والفلسفة ، ويقتصر علم الاجتماع على دراسة انعكاسات انساق المعتقدات أو المعايير على السلوك الاجتماعي .

وقد درس مثير الانساق القانونية التي وضعها الفقهاء في المجتمعات الرومانية والإقطاعية والراسمالية وغيرها . كما درس طريقة انعكاس هذه الانساق من المعايير في السلوك الاجتماعي . ومعنى هذا أن علم الاجتماع القانوني — عنده — لا يتعارض مع الفقه وفلسفة القانون ولكنه يتقبلها ويستفيد منها .

وهذا الأمر يجعلنا نقدر غير اذ اوقف هجوم علم الاجتماع على غيره من العلوم ، وادرك واعترف بمشروعية العلوم الاجتماعية التى ظهرت قبل علم الاجتماع ،والتى كان لكل منها استقلالها الخاص ، وبذلك اسهم اسهاما خاصا فى ايجاد التفاهم بين علماء الاجتماع القانونى والفقهاء .

ورغم هذا الجهد الواضح الذى اسهم به فيبر ، الا انه يؤخذ عليه انه وضع انساق المعايير القانونية معلقة فى الهواء بعيدة عن الاتصال بعالم الواقع الذى جعل علم الاجتماع القانونى عنده يواجه كثيرا من المشاكل التى لا يستطيع أن يجد حلا لها . وفى الواقع عند ما درس فيبر احتمالات السلوك الاجتماعى الفعال الذى يعبر عن القيم القانونية غير المرنة والثابتة والموجودة فى نسق متماسك ، لم يلاحظ أن وراءها مبادئ أو قواعد أخرى مرنة وتلقائية ، كما أن وراءها معتقدات جمعية هى التى تجعل القانون فعلا وتثبت موضوعيته وصحته ، وتكون الحياة الواقعية للقانون .

ومعنى هذا أن فيبر بسبب تصويره لعلم الاجتماع القانونى يجعل القانون غير فعال وغير متطور لأنه يرد حقيقته الكلية الى السلوك الذى توجهه القواعد القانونية الجافة أو الصارمة مع انه توجد عناصر أخرى أكثر أهمية توجه هذا السلوك ، ولأنه يخضع البحث السوسيولوجى القانونى لأسلوب قانونى خاص . ويتبين من ذلك أن علم الاجتماع القانونى لا يلقى ضوئا كافيا على الفقه أى أنه لا يقدم له كثيرا من المساعدات مع انه — كما سبق أن أوضحنا — لى يكون الفقه متطورا وفعالا ويسهم فى رقى الحضارة الانسانية فانه يحتاج الى علم الاجتماع القانونى . وكل ما فعله فيبر أنه صنف المجتمعات الشاملة تصنيفا قانونيا ، ولكنه لم يهتم بتصنيف المجتمعات الخاصة ، كما لم يتناول فى كتاباته علم الاجتماع القانونى النظرى .

أن تصور علم الاجتماع القانونى عند فيبر لا يرجع الى طريقته فى فهم المعانى الذاتية وهى أساس بناء أو تركيب الانماط المثالية . كما لا يرجع الى رغبته فى ايجاد التفاهم والتعاون بين الفقهاء وعلماء الاجتماع ، ولكن يرجع الى تصويره المحدود للغاية للظاهرة الاجتماعية . الذى يمثل تراجعا عن الأصل فى تفكير دور كايم . لأن فيبر رد الظاهرة الاجتماعية الى المعانى ولم ينظر الى العناصر الأخرى التى تتكون منها ، ثم أنه رد السلوك الاجتماعى الى السلوك الفردى المتأثر بالمعنى الاجتماعية وهى المعانى التى يحملها سلوك الآخرين ، ولكنه لم يهتم بتوضيح الطريقة التى تنشأ بها هذه المعانى، لأنه يؤكد وجود النفس الفردية ، وينكر وجود النفس الجمعية . كما جعل الواقع الاجتماعى غير خصب بل أنه قضى عليه وأباده . ويرجع ذلك الى أنه كان يثق الى حد الغرور فى انساق المعانى التى وضعتها العلوم المعيارية وكان خليقا به أن يهتم بالانماط الاجتماعية والرموز والقيم المتصلة اتصالا قويا بالحياة التلقائية للعقل الجمعى .

وإذا قلنا ان الأفكار التى يعبر عنها الافراد والقيم التى يتسمكون بها فى صورة جمعية لا تنشأ عن العقل الجمعى ، فان ذلك لا يمكن القول به عن الرموز ذات الطابع الجماعى التى تعبر عن تلك الأفكار والقيم . وإذا سلمنا

بان القيم والافكار الجماعية لا تنشأ عن العقل الجمعى ، الا أنها تترك بصورة جماعية ، على أساس هذا الإدراك تتحدد خصائصها .

وهكذا يوضح لنا جيفرنتش أننا ندرك عالم الافكار والقيم من خلال منظور اجتماعى . ومعنى هذا أن العقل الجمعى يدرك القيم والافكار ويضفى عليها خصائص أو صفات معينة ، أى أن القيم والافكار تنشأ عن العقل الجمعى ، كما أن الرموز التى تعبر عنها تنشأ أيضا عن هذا العقل الجمعى .

ويتضح من ذلك أن القيم والافكار تؤثر فى الواقع الاجتماعى كما تتأثر به فى نفس الوقت ، أى أن هذه العلاقة ليست من طرف واحد بل علاقة متبادلة ومزدوجة . وهذه العلاقة الوظيفية بين الواقع الاجتماعى أو الصور الواقعية الملموسة للأبنية الاجتماعية والمعانى التى توحى بهذه الصور وتؤثر فيها ، تمثل مشكلة رئيسية فى علم اجتماع الروح الانسانية ، ومع ذلك لم يدرسها فيبر ولم يوضح أبعادها .

(د) وهكذا صار علم الاجتماع المعاصر يضم علم الاجتماع القانونى ، والدراسة السوسولوجية للقيم الروحية ، أو أنه بقول آخر أصبح يضم علم اجتماع الروح الانسانية الذى يتكون من علم اجتماع المعرفة وعلم الاجتماع الأخلاقى فضلا عن علم الاجتماع القانونى . أما علم اجتماع المعرفة فقد أسهم فى نشأته بعض العلماء مثل دور كايم فى فرنسا ، وولهم دلتى Wilhelm Dilth فى ألمانيا الى جانب جيمس James وديوى Dewey وفلسفتها العملية فى أمريكا . ثم اتخذ صورة أكثر وضوحا فى كتابات ماكس شلر وكارل مانهايم Max Scheler — Karl Mannheim الذى تأثر بمفاهيم خاصة بهاركي Marx من ناحية وبفيبر وشلر من الناحية الأخرى . وأما علم الاجتماع الأخلاقى فقد تأثر بتطور نظريات القيمة . كما تطور على يدي ماكس شلر فى ألمانيا وجيفرنتش فى فرنسا ، بفضل فكرتهما عن الخبرة أو الحياة الأخلاقية المباشرة للشخصية الجماعية . ومعنى هذا أن العنصر الروحى للحياة الأخلاقية أصبح على علاقة وظيفية بالسلوك وصور الانية الاجتماعية .

ان الدور الذى تؤديه الرموز فى الحياة الاجتماعية وفى تفكير العقل الجمعى تناوله فى كتاباتهم كثير من علماء الاجتماع والفلاسفة من أمثال ارنست كاسيرر Ernest Cassirer ولوسيان ليفى بريل Lucien Lévy-Bruhl وجورج ميد G. Mead وهم بذلك اهتموا بدراسة احدى المشاكل الأساسية فى علم اجتماع الوظائف الروحية وقد تناولوها كل منهم بطريقة الخاصة . ثم ظهر اتجاه آخر مختلف تماما فى كتابات علماء آخرين مثل سورل Sorel وباريتو Pareto وتورمان ارنولد Thurman Arnold الذين ذهبوا الى أن الرموز مجرد أوهام وأساطير رغم اعترافهم جميعا بانها تؤدي دورا هاما فى الحياة الاجتماعية .

أخيرا فإن بعض علماء الاجتماع الذين يختلف بعضهم عن بعض اختلافا تاما مثل ماكيفر Maciver من ناحية وسوروكين Sorokin من

ناحية أخرى . أبدوا اهتماما كبيرا بمشكلة العلاقة بين الواقع الاجتماعي والمعاني الروحية .

وفي ضوء المناقشات السابقة يمكن القول ان علم الاجتماع القانوني هو ذلك الجزء من علم اجتماع الروح الانسانية الذي يدرس الواقع الاجتماعي الكلي أو البيئة الاجتماعية للقانون ، مبتدئا بالمظاهر الملموسة أي السلوك الجماعي الفعالي الذي يمكن ملاحظته من الخارج ، (مثل التقاليد والعرف والابتكارات السلوكية) . ثم ملاحظة الأسس المادية الذي يشمل البناء المكاني Spatial Structure والكثافة الديموجرافية Demographic gravity للنظم القانونية .

وتشير هذه الناحية الى دراسة الواقع الاجتماعي للقانون من الناحيتين الايكولوجية والديموجرافية ، على أساس الاعتقاد بأن هذين العاملين يؤثران في النظم القانوني . فالقانون الذي يصلح لبلاد شسعة مثلا قد لا يصلح لبلاد أخرى أقل اتساعا . كما أن القانون الذي يناسب مجتمعا كثيف السكان قد لا يناسب آخر يتميز بقلّة عدد سكاته وهكذا .

ويهتم علم الاجتماع القانوني بتفسير هذه الأنواع من السلوك أو المظاهر المادية للقانون تبعا للمعاني الداخلية التي توحى بها وتؤثر فيها ، كما أن هذه المعاني قد تتأثر بتلك الأنواع من السلوك أو المظاهر المادية . وينتقل علم الاجتماع القانوني من الأنماط الرمزية القانونية المثبتة أو المحددة الى الرموز القانونية الأخرى غير المثبتة أو المحددة مثل القانون التلقائي . ثم ينتقل الى القيم والأفكار القانونية التي تعبر عن هذا القانون التلقائي ثم ينتقل أخيرا الى الحدس والمعتقدات الجماعية التي توحى بتلك القيم والأفكار ويشكلها ، وتعبر عن نفسها في وقائع معيارية تلقائية ، وهي المصادر التي تثبت صدق القانون كله ، أي أنه قانون وضمي .

ويستطيع الفقه أو مذهب القانون الوضعي أن يضع فحسب نفسا متماسكا من الرموز والأنماط المعيارية (المرنة وغير المرنة) في جماعة معينة في فترة زمنية محددة مستهدفا تسهيل قيام المحاكم بأعمالها . ولكن علم الاجتماع القانوني يدرس القوانين المختلفة لكل الجماعات والمجتمعات ويصف كل نوع منها من ناحية مكوناتها الواقعية أو الملموسة التي يتم التعبير عنها في صورة سلوك اجتماعي يمكن ملاحظته من الخارج بطريقة علمية دقيقة . كما يكشف عن الواقع الاجتماعي الكلي للقانون .

ويذهب جيرفثس الى ضرورة التمييز الواضح بين ثلاث مشاكل في علم الاجتماع القانوني لأنها مختلفة بعضها عن بعض تمام الاختلاف وهذه المشاكل هي :

١ - مشاكل علم الاجتماع النظري وهي المشكلة المتصلة بدراسة مظهر القانون كوظيفة لصور أو أشكال الحياة الاجتماعية مع الاهتمام بمستويات الواقع الاجتماعي . ويمكن دراسة هذه المشاكل في ضوء علم الاجتماع القانوني للوحدات الصغرى microsociology of law

٢ — مشاكل علم الاجتماع القانوني التفاضلي وهي المشاكل المتصلة بدراسة مظاهر القانون كوظيفة للوحدات الجماعية الواقعية . ويمكن دراسة هذه المشاكل بتصنيف الجماعات أو المجتمعات الشاملة تصنيفا قانونيا .

٣ — مشاكل علم الاجتماع القانوني التكويني ويمكن دراستها في ضوء علم الاجتماع القانوني الدينامي للوحدات الكبرى macrosociology of law الذي يهتم بالموامل التي تؤدي الى تغير القانون وانهياره داخل نموذج معين من نماذج المجتمعات .

وفي ضوء ذلك يذهب جيرفنتش الى ان علم الاجتماع القانوني ينقسم الى فروع ثلاثة هي : علم الاجتماع القانوني للوحدات الصغرى ، وعلم الاجتماع القانوني التفاضلي أو التصنيفي للجماعات والمجتمعات الشاملة، ثم علم الاجتماع القانوني التكويني . وليس معنى ذلك ان هذه الفروع الثلاثة ينفصل بعضها عن بعض تماما ، بل هي تتعاون معا تعاوننا وثيقا وتوجد بينها علاقات تسلسلية بمعنى ان الاجتماع القانوني للوحدات الصغرى يدخل في الفرعين الآخرين ، كما ان علم الاجتماع القانوني التكويني يستند الى علم الاجتماع القانوني التفاضلي أو التصنيفي .

ويميز جيرفنتش بين علم الاجتماع القانوني والنظرية السوسيولوجية في القانون sociological theory of law ويشترك معه في هذا التمييز بعض العلماء مثل أرليخ Erlich وليفليان Llewellyn . ولكن لا يشاركه في هذا الرأي بعض العلماء الآخرين مثل اهرنج وبوست Post وكورنفلد Kornfeld في ألمانيا ونجوى في فرنسا وفيري Ferri وفكارو Vaccaro في إيطاليا وتيماشيف Timashev في الولايات المتحدة . انه لا يمكن احلال علم الاجتماع القانوني محل نظرية القانون . لانه جزء من علم اجتماع الروح الانسانية من ناحية كما ان له علاقة وثيقة بالفلسفة من الناحية الأخرى . ثم انه لا يهدف الى تعريف القانون أو وضع نسق من المقولات أو القيم القانونية .

أما النظرية السوسيولوجية في القانون فهي مجرد تفسير وضعى لفلسفة القانون ، تسعى في النهاية مثل كل المذاهب الوضعية الأخرى الى استنباط القيم والمعايير من الحقائق ، وتركز اهتمامها على العناصر الروحية الكامنة في الواقع الاجتماعي وبخاصة الواقع الاجتماعي للقانون ، ثم انها تعتمد على الفلسفة وتعديل من علم الاجتماع القانوني وتحدد مهمته ، ومع ذلك لا تستطيع ان تحل محله وتؤدي عنه وظيفته .

المراجع :

- ١ — الدكتور حسن الساعاتي : علم الاجتماع القانوني ، الطبعة الاولى دار نشر الثقافة الجامعية ، اسكندرية ، ١٩٥٢ ، والطبعة الثالثة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٨ .
- ٢ — ليفي بريل . فلسفه أوجست كونت . ترجمة الدكتور محمود قاسم والدكتور السيد محمد بدوى . مكتبة الانجلو المصرية . القاهرة ١٩٥٢ .
- 1 — Coser, Lewis (ed.), Max Weber, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, New Jersey, 1970.
- 2 — Durkheim, Emile, De la Division du Travail Social, Paris, 1893. English translation by George Simpson, The Division of Labour, Free Press, Glencoe, Illinois, 1949.
- 3 — ———, Les Règles de la Méthode Sociologique, P.U.F., Paris, 1947.
- الترجمة العربية : الدكتور محمود قاسم ومراجعة الدكتور السيد محمد بدوى « النهج في علم الاجتماع » مكتبة النهضة المصرية — القاهرة ، ١٩٥٢ .
- 4 — Friedrich, Carl J., «Some Observations of Weber Analysis of Bureaucracy», in Merton & others, (eds.), Reader in Bureaucracy, Free Press, New York, 1967.
- 5 — Gerth & Mill, From Max Weber, Essays in Sociology, Routledge & Kegan, London, 1957.
- 6 — Gurvitch, George, Sociology of Law, 1947.
- 7 — Parsons, Talcott, The Structure of Social Action, Free Press, Glencoe, Illinois, 1949.
- 8 — Pound, Roscoe, Philosophy of Law, 1941 .
- 9 — ———, Social Control Through Law, 1942.
- 10 — Selznick, Philip, «Sociology of Law», in Merton and others, (eds.) Sociology Today, Harper, New York, 1965.
- 11 — Weber Max, Theory of Social and Economic Organization, Free Press, New York, 1964.
- 12 — Wolin Sheldon, «A Critique of Organizational Theories», in Etzioni, (ed.), A Sociological Reader on complex Organizations, Holt Rinehart and Winston, London, 1970.

the state when the actor was obeying the norm or the ideal types. Yet, Weber put systems of legal norms far from the world of reality. Therefore, sociology of law did not cast enough light on Jurisprudence. The shortcomings of Weber sociology of law were due to his limited conception of social phenomenon. He reduced it to meanings, and he did not realize that it consists of other elements. Besides, he reduced social behaviour to individual behaviour. Because he insisted upon the existence of individual psyche and denied the collective psyche. But ideas, values and symbols are the products of the group mind. Thus values and ideas affect and are affected by social reality. There is a functional relation between social reality and meanings. This relation, was not clarified by Weber.

Sociology of law, then, is a branch of sociology of human spirit according to Gurivitch, which consists of sociology of knowledge and sociology of morals.

Sociology of law is that branch of sociology of human spirit that studies the whole social reality, beginning with concrete phenomena are observable from outside (tradition, custom and innovating behaviour). And then observing the physical basis of society that includes the spatial structure and the demographic density.

Sociology of law is a theoretical discipline, but Jurisprudence is a social engineering. That is to say, that Jurisprudence puts a coherent of symbols and normative types in a definite group in a certain period of time. It aims at facilitating the functions of the courts. But sociology of law analyses the laws of different groups and societies and describes each type. Besides it analyses the relation between law and social reality.

SOCIOLOGY OF LAW

Dr. Mohamed Abo-Alli

Sociology of law, a relatively new branch of sociology, was subjected to various attacks. In spite of the fact that the development of Sociology and jurisprudence had helped the development of this discipline, it was nevertheless the target of their attacks. Jurisprudence denied its existence because it began to be an objective discipline far from value judgements. It was also attacked by a number of sociologists who feared that "Sociology of Law" would use value judgements in the study of social reality. They began to be interested in autonomous groups and their role in defining and shaping law. In sociology, it took several steps before realizing the value of sociology of law. Auguste Comte saw that Sociology was the whole science, that is, the science of all sciences. Which studies social reality. He denied the existence of any social science except sociology, and refused the division of sociology into branches, because social reality can not be divided. He was interested in the general rules of the development of society, and was against law because he only acknowledged the duties attached to functions, which depend on morals and love.

Durkheim, acknowledged the existence of sociology of law. He believed that force and sanctions were the characteristic features of social phenomena, and the fundamental features of law. This means that Durkheim discovered the relation between law and society.

But he did not succeed in overcoming all the obstacles which hindered the development of the sociology of law. He tried to solve philosophical problems by sociological analysis. This means that sociology substitutes not only social sciences, but also philosophy of law and morals. No doubt that sociology that depends upon these premises can not be an objective science.

Max Weber however succeeded in overcoming the final obstacles that hindered the development of this branch. He studied the ideal types of social behavior. The actions not reacting to a stimulus, but he is making an effort to conform to a definite ideal, and not conforming to types of real behavior. This means that Weber was interested in

مفهوم المصلحة القانونية

للكتور عادل عاقر

خبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

تعددت المدارس التي تعرضت لدراسة فلسفة القانون . وقد ذهب بعض الكتاب الى القول بأن هناك أربع مدارس رئيسية (١) :

١ - **المدرسة الوضعية** : ويتجه أنصارها الى إبراز الطابع الأمر في القاعدة القانونية ، فيعرفونها بأنها أمر تصدره السلطة السياسية في الدولة . ويقولون أن ما يميز القاعدة القانونية عن غيرها من القواعد غير القانونية (مثل قواعد الأخلاق والعرف) هو صدور القانون من أجهزة الدولة المختصة ، كما يولون اهتمامهم لأجراء دراسات تحليلية ومنطقية للمفاهيم القانونية التي يتضمنها النظام القانوني في الدولة ، ولذلك يطلق البعض على هذه المدرسة ، اسم المدرسة التحليلية . وكان من أبرز أنصارها جون أوستين وهاتنز كلسن ، ومن الجدير بالذكر أن هذه المدرسة تقصر اهتمامها على « الوضع الحالي » للقانون دون أن تولي اهتمامها لما يجب أن يكون ، ولهذا السبب أطلق عليها البعض اسم المدرسة الوضعية (٢) .

٢ - **المدرسة التاريخية** : اهتمت بدراسة علاقة الفرد بالتنظيمات الاجتماعية المختلفة ، واتبعت في هذه الدراسة المنهج التاريخي ، مولية اهتماما كبيرا للتنظيمات البدائية ، ومبرزة الطابع الوطني للتشريع . وقد اهتمت المدرسة التاريخية الألمانية ، وعلى رأسها سافيني ويوشتا بدراسة نشأة القانون وتطوره وارتباطه بالقيم الوطنية في كل دولة (٣) . ويعيب المدرسة التاريخية إعلانها عجزها عن التدخل لتطوير القانون ، وأن كل مهمة المدرسة هو تسجيل التطور التاريخي للقوانين المختلفة (٤) .

٣ - **الاتجاه الفلسفي في دراسة القانون** : ويضم كل الفقهاء الذين يحاولون ربط القانون ببعض القيم أو الإنكار المثالية . ومثال ذلك ، القول بأن هدف القانون هو تحقيق العدالة في المجتمع ، أو أن يشجع الناس على الصلاح والتقوى . وفي نفس هذا الاتجاه الفلسفي ذهب كانت الى أن

Edwin W. Patterson : Jurisprudence — Men and Ideas of the Law, (1)
Brooklyn, 1953, p. 18.

(١) الدكتور أحمد محمد خليفة : النظرية العامة للتجريم ١٩٥٩ ، ص ٤٢ .

(٢) باترسون : المرجع السابق ص ١٤ .

(٣) باترسون : المرجع السابق ص ١٦ .

(٤) الدكتور أحمد محمد خليفة : المرجع السابق ص ٤٤ .

التبرير الوحيد للقيود القانونية ، هو أنها تسعى الى تحقيق حرية الافراد في المجتمع . وذهب بنتام الى ان هدف القانون هو تحقيق اكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس (١) .

٤ - المذهب الاجتماعي في دراسة القانون :

كرد فعل للاتجاه المنطقي والأسلوب التجريدي الذي ساد دراسة القانون في القرن الثامن عشر ، ظهر في القرن التاسع عشر مذهب يسمى الى الاستفادة من معطيات العلوم الاجتماعية في دراسة القانون ، والمناداة بضرورة معالجته في ضوء المضمون الاجتماعي للمجتمع Social Context وبرزت في هذا المجال ثلاثة اتجاهات هي : مذهب النفعية الاجتماعية ، ومذهب المدرسة الألمانية ، وأخيرا مذهب يمثل رويسكو باوند . ونعرض فيما يلي بشيء من التفصيل لكل من هذه الاتجاهات ، وذلك لارتباطها الوثيق بفلسفة التجريم .

(١) مذهب النفعية الاجتماعية :

كان لرودولف اهرنج الفضل في اظهار الدور الاساسي للقانون في تنظيم المجتمع . فقد تبين أن ما يعتبر حقا للفرد انها هو في الحقيقة « مصلحة » يحسبها القانون ، وأن لكل قانون هدفا أو غاية يبنى المشرع تحقيقها . ويستطرد اهرنج في شرح نظريته الى القول بأن الانسان بطبيعته أناني ويميل الى تحقيق مآربه الشخصية ، ولذلك كان لازما أن يضع القانون الحدود لمنع تطرف أنانية الفرد حتى لا يتعدى الى المساس بحقوق الغير في المجتمع . ولذلك يذهب اهرنج الى أن هدف القانون هو تحقيق الظروف التي تلائم الوجود والحياة الاجتماعية ، وهو ما استتبع تسمية نظريته بالنفعية الاجتماعية (٢) .

وفي مجال تحليل طبيعة دور القانون في تنظيم المجتمع ، يقول اهرنج أنه توجد في كل مجتمع مجموعة من المصالح المتصارعة ، وأن هذه المصالح تختلف في مدى أهميتها وفي قيمتها الاجتماعية الى الحد الذي يمكن معه أن يقال بأن بعضها يعتبر مناهضا للمجتمع . وفي ظل هذا الصراع بين المصالح يبرز دور القانون بوصفه حكما غير متحيز يسعى الى ربط النظم القانونية بالاحتياجات والمصالح الفعلية ، ويهدف الى تطوير النظم القانونية بحيث تلاحق تطور تلك المصالح . ويضيف اهرنج أن تحقيق هذه الغاية يتطلب أن يكون المسؤولون عن السياسة التشريعية على الملم كامل بالمجالات والظواهر الاجتماعية المراد تنظيمها ، بحيث يراعى في هذا

(١) باترسون : المرجع السابق ص ١٧ .

(٢) باترسون : المرجع السابق ص ٤٥٩ .

التنظيم تحقيق التوفيق والتنسيق بين المصالح ، وإيجاد حلول موفقة تقضى على الصراع القائم بينهما (١) .

وقد أسهم كل من غير وأهرليش في إبراز أهمية الخلفية الاجتماعية للنظم القانونية ، فظهر فيبران في خلفية كل نظام قانوني فلسفة نابذة من وجود المجتمع بذاته (٢) . وفي اتجاه مشابه تكلم يوجين وأهرليش عما أسماه « بالقانون الحي » ، ويفسر وجهة نظره قائلاً بأنه توجد في كل مجتمع مجموعة من التنظيمات الاجتماعية ، وهي في مجموعها تشكل أسلوب الحياة في المجتمع وتشبه في ذلك ما يسميه الأنثروبولوجيون بنمط الثقافة . ويضيف أن « القانون الحي » ليس مفهوماً ثابتاً بل « ديناميكية » ومتغيراً وهو ما يتطلب إجراء دراسات واقعية وميدانية للتعرف على كل تطور أو تغير يحدث في الحياة الاجتماعية . ويخلص إلى القول بأنه إذا استطاع القانون أن يعبر بصديق عن أسلوب الحياة الاجتماعية ، فإن احترام الناس للقانون يكون تلقائياً دون حاجة إلى أمر أو تهر . ويتطلب تحقيق ذلك أن يتمتع المشرع بحساسية في قياس « نبض المجتمع » (٣) .

(ب) فقه المصالح : (المدرسة الألمانية) :

يطلق اسم المدرسة الألمانية على اتجاه ساد في ألمانيا لوضع أساس جديد لمنهج قانوني يسعى إلى إجراء دراسات تحليلية للصراع القائم بين المصالح في المجتمع (٤) .

ويشرح فيليب هيك ، أحد أقطاب المدرسة المذكورة ، أهدافها قائلاً أن فقه المصالح هو منهج يهدف إلى تحقيق الغايات العملية التي يسمي القانون إلى إرسالها في المجتمع ، وعلى هذا الأساس يجب ألا يتبادر إلى الذهن أن فقه المصالح يسعى إلى تقديم فلسفة عامة أو نظرية في مجال فلسفة القانون ، ذلك أن كل ما يهدف إليه فقه المصالح هو دراسة الصراع القائم بين المصالح المختلفة في المجتمع ، وأن يتعرف على أثر تطبيق القانون والخلول التي يقدمها لمعالجة هذا الصراع (٥) .

ويستطرد هيك في شرح أفكار المدرسة الألمانية ، قائلاً أن النص القانوني لا ينشأ في فراغ بحيث يقال أن النص خلق وضعا قانونياً أو اجتماعياً لم يكن له وجود قبل إصدار القاعدة القانونية ، ذلك أن كل نص قانوني إنما يتقرر لنقض أو لتنظيم صراع قائم بالفعل بين مصالح اجتماعية متعارضة .

Dennis Lloyd : The Idea of Law, Pelican, 1970, p. 208.

(١)

(٢) لويد : المرجع السابق ص ٢٠٨ .

(٣) باترسون المرجع السابق ص ١٦ ، ولويد المرجع السابق ص ٢٠٦ .

Lon Fuller : Introduction to the Jurisprudence of Interests, trans-

(٤)

lated and edited by M. Magdalena Schock, Harvard University Press, 1948, p. XVIII

Philipp Heck : The Jurisprudence of Interests, ibid., p. 31.

(٥)

ويضيف هيك أن ما تسعى المدرسة الألمانية الى تحقيقه هو أن تضيف الى نظرية اهرنج ، دراسة تحليلية لصراع المصالح الاجتماعية (١) .

ويفرق هيك بين المصلحة القانونية من جهة وبين المال القانوني من جهة أخرى (٢) . وقد سبق لاهرنج أن أوضح هذه التفرقة اذ عرف المال أو ما أسماه بالمحل القانوني بأنه كل ما يفيدنا في اشباع احدى حاجتنا ويرى القانون أن يشملته بالحماية ، أى هو الشيء أو المال محل الحماية . لما المصلحة القانونية فهي التقدير العام للرابطة التي تربط المجتمع بالحل (٣) .

فمن المعلوم أن الانسان يشعر بحاجات وضرورات تتطلبها الحياة ، ويوجد أشياء وأموالا وقيمها لاشباع هذه الحاجات ، وبذلك تنشأ رابطة خاصة تربطه بهذا المال أو الشيء أو القيمة ويترتب على ذلك نشأة مايسمى « بالمصلحة الخاصة » . وقد يرى المشرع — كما سنرى — أن أمرا يقتضي تدخله لاضفاء حمايته على تلك المصلحة ، وبذلك تصبح مصلحة قانونية محمية بنص وبجزاء قانونيين (٤) .

ويذكر هيك أن القانون يتدخل في مجالات متعددة لتنظيم الصراع القائم بين المصالح ، وأن تدخله يختلف من حيث الشكل والمدى حسب طبيعة المجال المراد تنظيمه (٥) .

١ — فقد يتدخل القانون في مجال التنازع بين المصالح الخاصة ، وذلك بهدف وضع تنظيم قانوني يلجأ اليه الافراد ويحتكمون اليه لفض منازعاتهم الخاصة . وأوضح مثال لمثل هذه التنظيمات ، أحكام الالتزامات في القانون المدني .

٢ — وقد يرى المشرع أن هناك مصلحة عامة تقتضى اصدار تنظيم قانوني لأحد المجالات وعندئذ يفرض المشرع هذا التنظيم على الكافة بنصوص أمرة . ومن أبرز الأمثلة على ذلك نص القانون على ضرورة توثيق عقود الزواج وعلى قيد المواليد في دفتر المواليد ، وغير ذلك من التنظيمات التي تستلزمها حياة الجماعة .

٣ — وأخيرا قد ينشأ تنازع بين المصالح العامة والمصالح الخاصة ، وفي هذه الحالة يثور البحث حول ملائمة تغليب المصلحة العامة والتضحية بالمصلحة الخاصة . وما من شك في أن أبرز مثال لهذا النوع من التنظيمات هو ما يتضمنه القانون الجنائي للتجريم .

ويرى هيك أنه في جميع الحالات السالفة يتعين وجود حد أدنى من

(١) هيك المرجع السابق ص ٢٥ .

(٢) هيك المرجع السابق ص ١٢٨ .

(٣) Francesco Antolese. Manuale di Diritto Penale, 1960. p. 125.

(٤) تراجع رسائلنا من النظرية العامة في ظروف الجريمة ، القاهرة ١٩٦٦ ص ٦٢ .

(٥) هيك المرجع السابق ص ١٢٢ .

المصلحة العامة يبرر تدخل المشرع لاصدار تنظيم قانونى . أما اذا انتفت تلك المصلحة ، فينتفى بالتالى المبرر القانونى والمنطقى لاصدار التشريع (١).

ويذهب البعض الى أن الغاية من اصدار النص الأمر — وكذا نص التجريم — هى حماية المصلحة الغالبة *The Preponderant Interest* ويفكر هيك المائل التالى لحماية المصلحة الغالبة : ينص القانون الجنائى فى بعض الحالات على أسباب مائة للعقاب رغم أن الفعل المرتكب يصيب مصلحة بحميتها أحد نصوص التجريم . ويقول هيك أن هذا المثال يظهر بوضوح أن القانون الجنائى قد يبرعى مصلحة الجاني ويفلها على المصلحة المحمية بنص التجريم (٢) وينبه هيك الى أن هذا الاتجاه قد يؤدى الى أن تقتصر الحماية القانونية على المصالح التى تكتب لها الغلبة ، وهو ما قد يؤدى الى اهدار تام ، أو سوء تقدير ، لقيمة المصالح المتعارضة مع المصلحة الغالبة . ويضيف الى ما تقدم أنه بالنسبة للقانون الجنائى ، يجب ألا يغيب عن الأذهان أن العقوبة تهدر اهدارا جسيما حقوق الأفراد الخاصة ، ولذلك لا يكتفى — فى نظره — لتبرير اصدار نص التجريم ، أن تكون مصلحة المجتمع فى صراع مع المصلحة الخاصة ، بل يجب أن يتبين للمشرع أن للمصلحة العامة الغلبة «الساحقة» *Overwhelmingly Preponderant* (٣) ونحن لا نرى سندا لتطلب مثل هذا الشرط .

(ج) نظرية روسكوبولند فى المصالح :

نقطة البداية عند باوند هى قول اهرنج أن غاية القانون هى تحقيق الظروف الملائمة للحياة الاجتماعية (٤) . ويستطرد باوند الى القول بأن الظروف الاجتماعية التى أشار اليها اهرنج لا تقتصر على الظروف اللازمة للفرد فى حياته المادية ، بل تمتد بحيث تشمل أيضا القيم المعنوية مثل الكرامة والحرية والدين . ويختلف بدون شك تقدير كل مجتمع لهذه القيم ، ولذلك قال أن تقدير المشرع للقيم هو أمر نسبى يختلف بين مجتمع وآخر ويتباين بمرور الزمن (٥) .

وقد تأثر باوند باتجاهات المدرسة الألمانية ، ولذلك يؤكد الحاجة الى دراسة القانون فى ظل المضمون الاجتماعى *Social Context* ويقول أنه بدراسة الواقع الاجتماعى عن طريق إجراء بحوث علمية يستطيع المشرع أن يحصل على معلومات أساسية عن المصالح المراد تنظيمها . وعندئذ تتخذ العملية التشريعية مظهرا علميا يطلق عليه باوند « الهندسية الاجتماعية » *Social Engineering* وباعتناق هذا المنهج الجديد يتيسر التعرف على كافة المصالح الاجتماعية ، ثم يتم فحصها ومقارنتها وتصنيفها ، توطئة

(١) هيك : المرجع السابق ص ١٢٢ .

(٢) هيك : المرجع السابق ص ٢١٠ .

(٣) هيك : المرجع السابق ص ٢١١ .

(٤) باترسون : المرجع السابق ص ٤٦٢ .

(٥) باترسون : المرجع السابق ص ٤٦٢ .

لاضفاء الحماية القانونية على المصالح التي يراها المشرع جديرة بالحماية(١).

تصنيف المصالح :

وبعد تحديد دور القانون في حماية المصالح الاجتماعية ، سعى انصار فقه المصالح الى اقتراح تقسيم وتصنيف لها . ويفرق هيك في هذا الصدد بين ثلاث طوائف (٢) : —

(أ) مصالح تتعلق « بواقع الحياة » وهي التي يتدخل القانون لحمايتها ، ويمكن التعرف عليها ومعالجتها بدراسة العلاقات والروابط الاجتماعية المختلفة . ويقولون أن يتدخل القانون لحماية هذه المصالح تتحقق العدالة المادية material justice

(ب) ولكي تتحقق الحماية القانونية لابد من تصدى المشرع لصياغة القانون ووضعه في صيغة عملية — وهي ما يطلق عليه اسم (المصالح العملية) .

(ج) ولا يقتصر الامر على مجرد اصدار قانون يكون « في الامكان » تطبيقه بل يتعين توفير متطلبات « سهولة » تطبيق النصوص ، ويقول هيك أن هذا النوع من المصالح يتعلق بكيفية « عرض القانون » .

والملاحظ أن الطائفتين الاخيرتين تعتبران من قبيل الامور المرتبطة بالمنهج والفن التشريعي . فقد سعى فقه المصالح الى اقتراح منهج قانوني يعين القاضي في الحكم وفي التعرف على المصالح التي يسعى القانون الى حمايتها ولذلك اقترحوا ان يصاغ التشريع في صيغة تتسم بالعمومية والتجريد بحيث يحوى المبادئ العامة التي تعين القاضي في معالجة الصراع القائم بين المصالح الاجتماعية ، دون أن يتعرض للتفصيلات (٣) .

واقتصرت المدرسة الألمانية على هذا القدر دون أن تحاول تقديم تصنيف لما أسمته بالمصالح التي تتعلق « بواقع الحياة » وقد سعى روسكو باوند الى التصدى لمحاولة اقتراح تصنيف للمصالح ، فبدأ بالقول بأن دور القانون في مجال حماية المصالح الاجتماعية يتخذ أحد المظاهر التالية : —

١ — حماية الملكية الخاصة .

٢ — حماية الملكية العامة .

٣ — حماية الحقوق العامة (ومن بينها نصوص التجريم) .

وقد نبه باوند الى انه لا يسمى الى « حصر » المصالح وانما اقتصرت

(١) لويد : المرجع السابق ص ٢١٠ .

(٢) يراجع هيك المجمع السابق ص ١٢٢ .

(٣) Paul Oertmann : Interests and Concepts in Legal Science, in the Jurisprudence of Interests, op. cit. p. 84.

دراسته على اجراء مسح Survey للقيم والمصالح في النظم المقارنة، وخلص من دراسته الى امكان تقسيم المصالح الاجتماعية الى ست طوائف نشر فيها بايجاز فيما يلي (١) :

- (أ) المصالح الاجتماعية المتعلقة بالامن العام .
- (ب) المصالح الاجتماعية المرتبطة بتنظيمات اجتماعية .
- (ج) مثل نظام الاسرة والدين والنظم الاقتصادية والسياسية () .
- (د) المصالح الاجتماعية المرتبطة بحماية الاخلاق العامة .
- (هـ) المصلحة الاجتماعية في ضمان التطور (الثقافي والسياسي والاقتصادي) .
- (و) المصلحة الاجتماعية في حياة الفرد .

ونرى ان التعريف الذي أورده باوند لدور القانون يوضح ويوجز مفهومه للمصالح الاجتماعية اذ يقول ان القانون يعتبر تنظيمها اجتماعيا يسمى الى اشباع أكبر قدر من الاحتياجات الاجتماعية ويقتل قدر من التضخيمات .

ونخلص مما تقدم الى القول بان أى تقسيم مقترح تسفر عنه الدراسة المسحية للمصالح في زمن أو مكان معين انها يعتبر تقريراً لواقع البيئة التي أجريت فيها تلك الدراسة . وما من شك في أن هذه الدراسة تفيد من وجهة النظر العملية ، الا انها بطبيعة الحال لا تعتبر حصراً للمصالح الجديرة بالحماية القانونية ، كما انها تفقد قيمتها باختلاف الزمان والمكان وذلك لان القيم والمصالح متغيرة ومتجددة ، وهو ما يستتبع القول بضرورة تطوير الحماية القانونية لمسايرة تطور المصالح الاجتماعية المتغيرة .

تقييم القيم والمصالح الاجتماعية :

ومع تسليمنا بعدم امكان « حصر » القيم والمصالح الاجتماعية فاننا نؤمن بضرورة البحث عن المعيار أو المعايير التي تعين المشرع والقاضي في تقييمها . فقد سبق أن أوضحنا أن الحياة مليئة بالمصالح المتصارعة ، وأن المشرع يواجه أحيانا بمشكلة اختيار الأسلوب الملائم للتوفيق والتسويق بين المصالح المتعارضة . كما انه يضطر أحيانا الى تغليب احدى المصالح المتعارضة — وهنئذ لابد أن يثور التساؤل عن كيفية تقييم هذه المصالح ، والبحث عن المعيار أو المعايير التي تعين في « وزن » أو « قياس » أهمية كل منها . ومن المسلم به أيضا أن القضاء يواجه — في مجال ممارسته لسلطته التقديرية

Roscoe Pound: An Introduction to the Philosophy of Law, 1954, p. (1)

— بضرورة تغليب بعض المصالح على غيرها ، وفي هذه الحالة كذلك لابد أن يكون لدى القضاء ما يعينه في تقييم المصالح المتصارعة .

وقد اهتمت المدارس الفقهية المختلفة بدراسة هذا الموضوع ، وتأثرت كل منها بالفلسفة القانونية التي تمنتقها . ونرى أن نعرض الاتجاهات المختلفة بإيجاز فيما يلي :

١ — **تقييم القيم والمصالح طبقا لأسس منطقية** : اتجه الفلاسفة القدامى ومن بينهم سائنت توماس الاكوينى الى أن القوانين توضع على أسس منطقية بحتة تهدف الى تحقيق المصلحة العامة (١) . وينقد بعض الكتاب هذا الاتجاه قائلين أنه ما من شك في إمكان استنباط بعض المعايير التي تعين في تقييم القيم على أسس منطقية تستمد من النظام القانوني ذاته ، ومع ذلك فلا يجوز أن يغيب عن الأذهان أن القوانين لا تتضمن حولا تفصيلية قادرة على معالجة كل القيم والمصالح التي تصادف المجال العملي ، ولذلك تتجه السياسة التشريعية المعاصرة الى تضمين القوانين المبادئ العامة فقط ، ثم تترك التطبيق للقضاء . ويضيف البعض أن القضاء يواجه في مجال التطبيق بقيم عملية أو واقعية *valeurs pratiques* (٢) تقتضيه أن يبحث عن معايير تعينه في تقييمها وتوطئة لإصدار حكمه في النزاع المطروح .

٢ — **تقييم القيم والمصالح طبقا لأسس مثالية** : اتجه كثير من فلاسفة القانون الى الأخذ بمعايير مثالية في معالجة النزاع بين المصالح الاجتماعية ، وتعددت المعايير المقترحة طبقا لتأثير كل منهم بالمذهب أو الفلسفة التي يعتنقها . فقد تأثر بعض الكتاب برأى أرسطو في تأسيس العدالة — وبصفة عامة سائر القيم — على أساس مبدأ التناسب بهدف تحقيق التوازن والتجانس بين المصالح المختلفة (٣) . ومن الواضح أن هذا الاتجاه لا يعين بالفعل في التعرف على كيفية تقييم المصالح لتحقيق ما ينشده هذا الاتجاه من تحقيق التناسب بينهما . وذهب أنصار المذهب الهيغلي الجديد *Neo-Hegelians* الى ضرورة قياس المصالح وتقييمها طبقا للمعايير التي توصل اليها العالم المتبعدين أى في ضوء ما حققته البشرية من تقدم في مختلف جوانب الحياة (٤) ونرى أن المعيار المقترح ينقسم بالفموض وعدم التحديد . هذا بالإضافة الى أنه يصعب تطبيق هذا المعيار في المجال العملي ، إذ لابد أن يثور الخلاف حول تحديد مدلول التقدم ، وحول بيان المصالح التي ينطبق عليها هذا الوصف .

أما أنصار مذهب الكانتية الجديدة *Neo-Kantians* فانهم يندفعون في

(١) Morris R. Cohen and Felix S. Cohen : Readings in Jurisprudence and Legal Philosophy, Boston, 1953, p. 377.

(٢) G. Vlachos : Nouvelles recherches sur la philosophie des valeurs du droit ; L'Archives de Philosophie du Droit, tome X, Sirey, Paris 1965, p. 121.

(٣) فلاكوس المرجع السابق ص ١٢٢ ، وكون المرجع السبب ص ٢٧٤ .

(٤) روسكو بلوتد المرجع السابق ص ٤٦ .

اتجاه مثالى متطرف ، ويقترحون استنباط معايير قياس وتقييم المصالح والقيم من مجتمع مثالى يتصورونه ويعرفونه بأنه يضم أعضاء يتمتعون بحرية الإرادة(١)

وازاء الصعوبات التى واجهت المعايير المثالية المشار إليها ، نشأ اتجاه أطلق عليه اسم المثالية المادية *éthique matérielle* ينادى بتحديد قيم مادية مسبقة ومستقلة عن أية خبرات واقعية . وقد لاقى هذا الاتجاه صعوبات مرجعها اختلاف القيم وتطورها فى الزمان والمكان(٢) .

٣ — **تقييم القيم والمصالح فى ضوء نشأتها التاريخية** : ونقطة البداية لدى أنصار هذا مذهب ، هو القول باستحالة استنباط معايير منطقية عن طريق استقراء أحكام النظام القانونى القائم ، واستطردوا الى القول بأن تفهم القيم والمصالح والسعى الى تقييمها يجب أن يتم فى ضوء دراسة لكيفية نشأتها والاهداف التى أراد القانون تحقيقها عند فرض الحماية عليها ، وهو ما يقتضى تتبع نشأتها من وجهة النظر التاريخية . وقد وجه النقد الى هذا الاتجاه ومفاده أن هذا المذهب يسعى الى استنباط المعايير من الماضى ، فى حين أن المصالح والقيم يجب أن تساير التطور وتقابل كل تغير اجتماعى(٣) .

٤ — **تقييم القيم والمصالح على أسس برهانية** : وازاء الصعوبات التى واجهت المذاهب السالفة فى البحث عن معيار لتقييم المصالح الاجتماعية ، طرح البعض جانباً فكرة البحث عن معيار شامل للتقييم ، ونادوا بالبحث عن حلول عملية دون حاجة الى التقيد بفلسفة محددة . ونجد هذا الاتجاه لدى روسكوباوند الذى أنهى الى القول بأنه يكتفيه القول بالحاجة الى اشباع أكبر قدر من الاحتياجات الانسانية بأقل قدر من التضحيات ، ويخلص الى القول بأنه يرى أن يتم اشباع هذه الحاجات عن طريق « الضبط الاجتماعى » (٤) .

وفى رأى مقارب ينساقى Théodore Viehweg بنظرية أسسها Problemjurisprudenz ومفادها انه مع إمكان الاستعانة ببعض المعايير التى يتم استنباطها من النظام القانونى ، إلا أن « العدالة » لا تتحقق إلا ببحث كل حالة على حدة ، وذلك لأن العدالة لا تتحقق إلا عن طريق ما يسمى « بالقيم العملية » وهى التى لا يمكن التعرف عليها إلا باستقراض كل حالة على حدة (٥) .

ومن الواضح أن هذا الاتجاه يعوزه التأصيل ، وذلك لآتنا نرى ضرورة معالجة التشريع والقضاء للمصالح الاجتماعية فى ضوء فلسفة وسياسة اجتماعية واضحة .

(١) روسكو باوند المرجع السابق ص ٤٦ .

(٢) ملاكوس المرجع السابق ص ١٢٤ .

(٣) ملاكوس المرجع السابق ص ١١٧ ، ١٢٢ .

(٤) روسكو باوند المرجع السابق ص ٤٦ .

(٥) ملاكوس المرجع السابق ص ١٢١ .

٥ — تقييم القيم والمصالح في ضوء وظيفتها الاجتماعية : ابا ديجي Duguit فقد ابرز الحاجة الى وجود توازن وتجانس اجتماعي ، وبالتالي تناول دراسة القيم والمصالح في ضوء وظيفتها الاجتماعية . وعلى اساس ما تقدم نادى بضرورة تقييم المصالح والقيم في ضوء ما تؤديه كل منها من وظيفة اجتماعية ، وفي ضوء الدور الذي تسهم به في ايجاد نظام متكامل بحيث ينشأ نوع من الارتباط والاعتماد المتبادل بين المصالح المختلفة (١) .

وما من شك في ان لهذا الاتجاه الفضل في ابراز الوظيفة الاجتماعية للقيم والمصالح المتبادلة (٢) . ونورد رأينا في هذا الصدد بايجاز : اننا نسلم بأن لكل قبة ومصلة في المجتمع دورا ووظيفة اجتماعية ، والا اعتبر تدخل القانون لحمايتها عملا لا مبرر له . كذلك اننا نؤمن بسلامة الاتجاه الى ايجاد قدر من التوازن بين المصالح المختلفة في المجتمع ، الا اننا لا نرى أن هذا التوازن أو « الاعتماد المتبادل بين المصالح » كما يطلق عليه ديجي — هو المبدأ الأوحد الذي يحكم تنظيم القيم والمصالح ، ويمكننا للتحليل على صحة هذا الرأي أن المجتمعات الحديثة تواجه كثيرا بالحاجة الى اعلاء بعض المصالح والتضحية ببعض الآخر — وأبرز مثال لذلك تأميم بعض المصالح في الدول التي تؤمن بالاتجاهات الاشتراكية .

وبعد نطرح مرة أخرى السؤال ذاته الذي حاولت المذاهب الفلسفية المختلفة الرد عليه : كيف اذا تقييم المصالح والقيم المختلفة ؟ ونرى أن أقرب الآراء رجاحة تضمنته كتابات هيك في شرح فقه المصالح ، وعلى وجه التحديد قوله : « ان كل نص قانوني يحمي مصلحة اجتماعية ، ويحدد في الوقت ذاته من نطاق المصالح المتعارضة مع المصلحة المحمية . ويتقضى أداء هذا الدور أن يتصدى القانون لتقييم المصالح التي يتناولها التنظيم القانوني ، وهو ما يستتبع بالضرورة اصدار « حكم تقييمي » value judgment على المصالح الاجتماعية محل المعالجة التشريعية . ويهدف هذا التقييم (وبالتالي التنظيم) الى الاسهام في ارساء نظام اجتماعي social order منشود أي أنه يفي بتحقيق مثل اجتماعية social ideal وغايات محددة (٣) .

وعلى هذا الاساس نرى أن كل مصلحة وكل قيمة اجتماعية تؤدي دورا وظيفيا يسهم في تحقيق غرض من أغراض النظام القانوني والاجتماعي في المجتمع . وبناء على ذلك فان تقييم المصالح بهدف التوفيق والتنسيق بينها أو بهدف المفاضلة بينها يقتضى التعرف على « وظيفة » تلك المصلحة في محيط المصالح الاجتماعية المختلفة وفي ظل التنظيم القانوني والاجتماعي الذي

(١) روسكو باوند المرجع السابق ص ٤٦ .

(٢) يثم الفقه الحديث بإعطاء Ehrlich في دراسة « القانون الحي » أي في ابراز دوره الاجتماعي والوظيفي . يراجع :

H. Cairns : Law and the Social Sciences, in Readings in Jurisprudence, op. cit. p. 793.

(٣) هيك المرجع السابق ص ١٢٤ .

تنشأ في ظله ، وفي ضوء الأغراض والأهداف الاجتماعية المنشودة . وما من شك في أن هذه الدراسة تستلزم التعرف على الخبرات الاجتماعية السابقة والحالية (١) وكذا العوامل المعقدة التي تؤثر في السياسة التشريعية .

وقد نبه بعض الكتاب الى أن التشريع لا يعبر في بعض الحالات عن القيم الحقيقية التي تسود في المجتمع ، وفكروا أمثلة لذلك الحالتين التاليتين :

(أ) سبق أن أوضحنا أن المصالح والقيم تتطور وتتغير على الدوام . ولما كان التشريع يتسم بقدر من الاستقرار ، فانه يتخلف في بعض الأحيان ، وعلى وجه الخصوص في فترات التغير الاجتماعي ، عن مسايرة التطور الفعلي الذي يطرا في محيط المصالح الاجتماعية ، وبالتالي لا يكون التشريع معبرا عن القيم والمصالح السائدة في المجتمع .

(ب) عندما يتصدى المشرع لتقييم المصالح الاجتماعية ، تصادفه عوامل متعددة ذات طابع اقتصادي واجتماعي وأخلاقي الخ . ويكون لهذه العوامل جميعها أثر ملموس في تقييم المصالح التي يتصدى التشريع لتقييمها وحمايتها ، ولذلك يقول البعض بوجود عنصر سياسي يتدخل بالضرورة في تقييم المشرع للمصالح الاجتماعية .

ويكون للعامل السياسي أهمية خاصة بل وخطورة في ظل النظم الدكتاتورية ، وذلك لأن أيديولوجية ودعاية النظام تتدخل بل وتؤلف في بعض الحالات تقييم المثل والقيم الاجتماعية (٢) .

وبعد نعرض تساؤلا آخر : فقد سبق أن بينا أن هناك عوامل متعددة تؤثر في تقييم المصالح الاجتماعية ، وأن القياس أو التقييم السليم للمصالح والقيم يتطلب إجراء دراسة شاملة لتلك العوامل . وقد أشار البعض الى هذه الحقيقة إذ قرروا أن البحث في مجال القيم يرتبط ارتباطا وثيقا بكل العلوم الإنسانية . وقد أدى ظهور هذه الحقيقة الى تخلق رجال العلم والفلسفة عن فكرة القانون الطبيعي وما يتفرع عنها من حقوق طبيعية (٣) .

في ضوء هذه الحقيقة التي تقيد من سلطة المشرع في تقييم المصالح والقيم لابد أن يثور السؤال التالي : هل يتقيد المشرع عندما يتصدى لإصدار تنظيم يرتبط بقيم ومصالح اجتماعية ، « بالواقع الاجتماعي » بمعنى أنه يلتزم « بنقل » الواقع كما هو الى النصوص التشريعية ؟ أم أن دور المشرع يقتضيه إصدار حكم تقييمي قد يتعارض في بعض الأحيان مع الواقع الاجتماعي ؟

إننا نسلم سلفا بدقة وحساسية السؤال المعروض ، وهو ما يؤدي

(١) فلاكوس المرجع السابق ص ١٢٤ .

(٢) فلاكوس المرجع السابق ص ١٢٩ و ١٢٨ .

(٣) Paul Amselek : Méthode Phénoménologique et Théorie du Droit, Pichon et Durand-Ausias, Paris, 1964, p. 445.

بالضرورة الى اختلاف وجهات النظر حوله . وقد اُشار الى ذلك بعض الاستاذة ، فقيل أن علماء الاجتماع يميلون بصفة عامة الى القول بضرورة التقيد بكل دقائق الواقع الاجتماعي ، ويضيفون أن دور القانون — وعلى وجه الخصوص في مجال القيم — يقتصر على تقنين العرف والمعادن واتجاهات الرأي العام . وينكرون مثالا لذلك أن الواقع الاجتماعي يفرض نفسه على التشريع عندما قررت دول كثيرة مساواة الأولاد غير الشرعيين بالأبناء الشرعيين في كافة الحقوق (١) .

غير أن معظم رجال القانون لا يوافقون على الرأي القائل « بنقل » الواقع الاجتماعي كما هو الى النصوص القانونية ، ويضيفون الى ذلك قولهم أن المعالجة التشريعية تفترض بالضرورة إصدار « حكم تقييمي » على الوقائع التي يرى المشرع تنظيمها . ويذكر البعض المثال التالي تبين من أحد البحوث التي أجراها كنزى أن نسبة كبيرة من الأزواج يخونون زوجاتهم ، ورغم ذلك فلا يعتبر هذا الواقع الاجتماعي مبررا للمناداة بتعدد الزوجات أو للقول باباحة الخيانة الزوجية . فالقانون — مثل قواعد الأخلاق — قد يتعارض مع الواقع الاجتماعي ، ذلك أنه ليس هناك تطابق حتمي بينهما (٢) . ومع تسليطنا بضرورة ارتباط القانون بالواقع الاجتماعي بحيث يكون معبرا وممثلا له ، الا أننا نميل الى الرأي الثاني وذلك لأن دور القانون لا يقتصر على « الحفاظ » على الواقع الاجتماعي ، بل يمتد الى ما هو أشمل فيسهم في التطوير وفي خلق العوامل اللازمة لحدوث التغير الاجتماعي . ويضاف الى ما تقدم أنه حتى في الحالات التي يقتصر فيها دور القانون على تقنين العرف أو القيم والمصالح السائدة في المجتمع ، لا يقتصر دور القانون على مجرد « نقل » الواقع الاجتماعي وذلك لأن العرف والقيم والمصالح الاجتماعية — مثلها مثل قواعد الأخلاق — تعرف في البيئة الاجتماعية بمبارات مضافا ، وكثيرا ما تكون غير محددة تحديدا دقيقا أو واضحة (٣) وهذه السمة تتعارض مع طبيعة المعالجة التشريعية التي تحتم إعادة صياغة هذه الأحكام في صيغ قانونية محددة ، يتحقق معها الاستقرار والوضوح في التعامل . ويقابل ذلك من جهة أخرى دور الاجتماع القانوني في الحيلولة دون أن تصبح القاعدة القانونية جسما غريبا في المجتمع (٤) .

Jean Carbonnier : *Flexible Droit*, Pichon et Durand-Auzias, Paris. (1)
1969, p. 272.

(٢) كاربونييه : المرجع السابق ص ٢٧٢ .

(٣) كاربونييه : المرجع السابق ص ٢٧٤ .

(٤) كاربونييه : المرجع السابق ص ٢٧٤ .

the necessity of creating an equilibrium between conflicting social interests. On the other hand, the Neo-Hegelians stated that the interests should be evaluated according to the criteria of the modern world, i.e. according to the development which has been achieved by humanity. In contrast the Historical School required a study of each value and interest in its historical perspective. The limited success of these approaches, gave rise to an opposite view, which denied the need for an a priori philosophical stance, and emphasized the need for a pragmatic approach in evaluating the different social values. This latter stance states that practical solutions should be sought for the protection of social interests. Roscoe Pound expressed this view, by saying that all that is required is to afford protection to the largest sphere of social interests possible, with a minimum sacrifice of the conflicting interests.

However, the most recent trend states that each social value and interest should be evaluated according to its social role and its participation in constructing the social order, and in achieving the community's social ideal.

Meanwhile, certain authors have stressed the fact that the evaluation of social interests can be quite problematic in periods of social change. On the other hand, the evaluation might not be genuine under certain political systems.

Lastly there is general consensus that the laws which deal with social values and interests should be promulgated after a deep and accurate study of the role of these interests and values in society. However, this approach does not deny the fact that certain laws fulfil an evaluative role, for example the law might state that certain interests are illegitimate. In other cases the legal norm might go even further, by creating new social values which are deemed to be necessary to achieve certain social ideals. Finally, we would like to emphasise the importance of the sociology of law in creating an equilibrium between the social interests and the legal tool used to achieve the social aims and ideals.

THE CONCEPT OF LEGAL INTEREST

Dr. Adel Azer.

Expert in the National Center for Social and Criminological Research.

There are several approaches to the study of law and the legal phenomena in general. The history of legal science reveals that there are three main trends or schools of thought. The positive school viewed law as an imperative or a command emanating from the state. Consequently, this school was mainly concerned with the definition of law and with the analysis of basic abstract concepts of the legal system. On the other hand, the Historical School focused on the study of the different institutions in society, but limited its search to the development of these institutions in a historical sequence. As a result, the Historical School tended to romanticize primitive legal institutions, with the aim of promoting the growth of nationalism, and hindering the change of tradition.

However, with the development of the social sciences, legal scholars became aware of the need to relate law to the social phenomena. Eugen Ehrlich spoke of the "living law" which consists of the "ways of acting together of men in society".

Later developments in the sociological study of legal phenomena, emphasized the fact that an „individual right" is but a "social interest, which is protected by a legal norm. Furthermore, the German School (Known as the Jurisprudence of Interests) stressed the need for studying the prevailing interests in each society, with the aim of eliminating the existing conflict between the different social interests, and protecting those which society deems to be important.

Socio-legal studies revealed that social interests differ and vary according to the differing spacial and temporal conditions of each environment. However, each society is faced with the necessity of first delineating, and secondly evaluating the social interests which require legal protection.

Several criteria have been proposed for the evaluation of social values and interests : some of them were based upon abstract, intellectual concepts derived from the logic of the legal system. Others were influenced by philosophical concepts such as the relativity of justice and

التعرف على بعض المبيدات الحشرية الفسفورية

الدكتور حسين كامل محمد المكاوي

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

ينقسم هذا البحث الى جزئين :

الجزء الاول : فصل وتنقية المبيدات الحشرية محل الدراسة من عينات التسمم :

ويشتمل هذا الجزء على دراسة لاستخدام طريقتي التطاير مع البخار وكروماتوجرافيا العمود في فصل وتنقية ١٤ مبيد حشري من عينات التسمم، وقد وجد باستخدام طريقة التطاير مع البخار من محاليل حامضية او متعادلة او قلوية انه يمكن تقسيم تلك المبيدات الى مواد قابلة للتطاير ومواد غير قابلة للتطاير ، وكذلك في حالة كروماتوجرافيا العمود يمكن تقسيم المبيدات محل الدراسة الى مجموعتين ، وذلك حسب التكوين الكيميائي لتلك المواد .

الجزء الثاني : التعرف على المبيدات الحشرية محل الدراسة :

ويشتمل هذا الجزء على دراسة لاستخدام كروماتوجرافيا الطبقة الرقيقة في التعرف على تلك المواد وذلك باستخدام مواد ايمصاصية مختلفة .

21. C. P. Stewart and A. Stolman — "Toxicology Mechanism and Analytical Method" Vol. 1, Academic press New York and London, (1960), p. 287.
22. C. R. N. Strouts, H. N. Wilson and R. T. Parry-Jones — "Chemical Analysis", Clarendon Press, Oxford, (1962), Vol. I, p. 361.
23. J. Baumler and S. Rippstein — *Helv. Chim. Acta* 44, 1162 (1961).
24. M. Uchiyama and S. Okui — *Shokuhin Eiseigaku Zasshi* 3, 277 (1962).
25. T. Yamaoka — *Ann. Rep. Sankyo Res. Lab.* 16, 104 (1964).
26. R. Fischer and W. Klingeholler — *Arch. Toxikol.* 19, 119 (1961).
27. K. D. Walker and M. J. Beroza — *M. J. of the A. O. A. C.* 46, 250 (1963).
28. P. Melchiorri, F. Maffei and A. J. Siecto — *Farmaco, Ed, Part* 19 (12), 610 (1964).
29. P. J. Bungan — *Analyst* 89, 615 (1964).
30. M. Marigo — *Arch. Kriminol.* 128, 99 (1961).
31. R. A. Conkin — *Residue Rev.* 6, 136 (1964).

References

1. A. T. H. Van der Meulen — Chem. Weekbl. 54, 480 (1958).
2. A. L. Mukula — Acta Pharmacol. et Toxicol. 17, 304 (1960).
3. J. Derkosh, H. Jansch, R. Leutner and F. X. Mayer — Monatsh 85, 685 (1954).
4. H. Sperlich — Dtsch. Apothztg 100, 774 (1960).
5. M. Kchouk — Arch. Inst. Pasteur Tunis 38, 51 (1961).
6. J. Zastrozinska — Roczniki Panstwowego Zakladu Hig. 15, 5 (1964).
7. E. Q. Laws and D. J. Weibelg — Analyst 86, 249 (1961).
8. M. E. Getz — J. Ass. Offic. Agric. Chem. 45, 393 (1962).
9. D. E. Coffin and G. Savary — J. Ass. Offic. Agric. Chem. 44, 875 (1964).
10. O. Karlog — Acta Pharm. Tox. Kbh. 14, 92 (1957).
11. W. Pallas and H. J. Mallach — Arzneimittal - Forsh 6, 766 (1956).
12. K. Erue — Acta Pharm. Tox. Kbh, 14, 173 (1958).
13. A. Flori — Nature 178, 423 (1956).
14. M. D. Abdallah and C. A. Heer — J. of Chromatography 9, 245 (1962).
15. M. V. Norris and E. J. Kuchar — J. Agric. Food Chem. 7, 488 (1959).
16. A. N. Bates and D. G. Rowlands — Analyst 89, 288 (1964).
17. D. G. Rowlands — Analyst 89, 498 (1964).
18. R. C. Double — J. Ass. Off. Agric. Chem. 47, 693 (1964).
19. G. Y. Isaeva, K. K. Enoshevskaya and M. A. Trotesenko — Vops. Pitoniya 21, No 6, 64 (1962).
20. E. D. Chilwell and G. S. Hartley — Analyst 86, 148 (1961).

TABLE 5.—Chromogenic reagent for pesticides, spot test on silica gel G.

Pesticides	Alkaline KMnO ₄	Palladium Chloride	2,6-Dibromoquinone chlorohydrate.
Dipterex			
DDVP	yellow spot	no colour	no colour
Dimecron	yellow spot	no colour	no colour
Paraaxon	yellow spot	yellowish brown spot	red spot
Methyl-Parathion	yellow spot	yellowish brown spot	red spot
Parathion	yellow spot	yellowish brown spot	brown spot
Chlorothion	yellow spot	yellowish brown spot	rose red spot
iso-Chlorothion	yellow spot	yellowish brown spot	rose red spot
Lebaycid	yellow spot	yellowish brown spot	rose red spot
Systox	yellow spot	yellowish brown spot	rose red spot
metaiso-Systox	yellow spot	yellowish brown spot	rose red spot
Disyston	yellow spot	yellowish brown spot	rose red spot
Malathion	yellow spot	yellowish brown spot	rose red spot
Guthion	yellow spot	yellowish brown spot	rose red spot

TABLE 3.—Rf values of pesticides with various solvent systems on bleaching earth + kieselguhr

Pesticides	Sol. 1	Sol. 2	Sol. 5	Sol. 7
Dipterex	0.00	0.05	0.06	0.33
DDVP	0.00	0.03	0.20	0.57
Dimecron	0.00	0.04	0.13	0.65
Paraaxon	0.00	0.06	0.14, 0.5	0.65
Methyl-Parathion	0.39	0.38	0.65	0.94
Parathion	0.45	0.56	0.78	0.97
Chlorothion	0.43	0.47	0.71	0.96
iso-Chlorothion	0.43	0.50	0.71	0.96
Lebaycid	0.63	0.65	0.82	0.93
Systox	0.55	0.62	0.85	0.62, 0.93
metaiso-Systox	—	—	—	—
Disyston	0.66	0.70	0.90	0.95
Malathion	0.15	0.30	0.61, 0.7	0.88
Guthion	0.05	0.12	0.33	0.77

TABLE 4.—Rf values of pesticides on kieselguhr impregnated with formamide, the solvent system used is petroleum ether b.p. 100 - 140°C.

Pesticides	Kieselguhr impregnated with 15% formamide solution.	Kieselguhr impregnated with 25% formamide solution.
Dipterex	0.00	0.00
DDVP	0.43	0.30
Dimecron	0.10	0.05
Paraaxon	0.30	0.19
Methyl-parathion	0.79	0.68
Parathion	0.95	0.93
Chlorothion	0.95	0.78
iso-Chlorothion	0.95	0.78
Lebaycid	0.99	0.97
Systox	0.79	0.54
metaiso-Systox	—	—
Disyston	0.99	0.97
Malathion	0.95	0.80
Guthion	0.64	0.30

TABLE 2.—Rf values of pesticides with various solvent systems on silica gel G.

Pesticides	Sol. 9	Sol. 8	Sol. 11	Sol. 11	Sol. 12
Dipterex	0.00	0.00	0.12	0.00	0.15
DDVP	0.00	0.00	0.3, 0.12	0.12	0.22
Dimecron	0.00	0.00	0.27	0.06	0.25
Paraoxon	0.00	0.00	0.27	0.16	0.25
Methyl-Parathion	0.20	0.15	0.42	0.43	0.40
Parathion	0.28	0.20	0.51	0.58	0.48
Chlorothion	0.20	0.16	0.41	0.43	0.40
iso-Chlorothion	0.30	0.20	0.43	0.43	0.40
Lebaycid	0.27	0.18	0.53	0.61	0.39
Systox	0.25	0.12	0.65, 0.39	0.73, 0.15	0.4, 0.27
metaiso-Systox	0.45	0.35	0.77	0.82	0.40
Disyston	0.27	0.16	0.68	0.78	0.40
Malathion	0.05	0.02	0.45	0.42	0.34
Guthion	0.00	0.00	0.35	0.23	0.26

TABLE 1.—Rf values of pesticides with various solvent systems on silica gel G.

Pesticides	Sol. 1	Sol. 2	Sol. 3	Sol. 4	Sol. 5	Sol. 6	Sol. 7
Dipterex	0.00	0.00	0.00	0.12	0.50	0.28	0.35
DDVP	0.00	0.00	0.00	0.42	0.20	0.50	0.55
Dimecron	0.00	0.00	0.00	0.50	0.3, 0.25	0.47	0.15, 0.47
Paraaxon	0.02	0.06	0.07	0.45	0.36, 0.22	0.5, 0.35	0.50
Methyl-Parathion	0.52	0.55	0.51	0.86	0.82, 0.35	0.90	0.62
Parathion	0.61	0.63	0.62	0.94	0.90	0.97	0.74
Chlorothion	0.57	0.64	0.62	0.85	0.82, 0.25	0.94	0.68
iso-Chlorothion	0.60	0.64	0.65	0.85	0.82	0.95	0.71
Lebaycid	0.63	0.66	0.69	0.90	0.80	0.95	0.75
Systox	0.55, 0.03	0.55	0.48, 0.05	0.97, 0.4	0.84, 0.16	0.96, 0.46	0.65, 0.55
metaiso-Systox	0.85	0.80	0.87	0.99	0.96	0.99	0.65, 0.92
Disyston	0.65	0.66	0.68	0.97	0.87	0.96	0.75
Malathion	0.18, 0.7	0.2, 0.7	0.2, 0.75	0.81	0.68	0.82	0.52, 0.75
Guthion	0.10	0.10	0.10	0.68	0.55	0.72	0.55

Sol. = Solvent "see solvent systems page 417".

Development of the Plates :

The solvent was placed in the tank and allowed to equilibrate at 30°C for 10 minutes. The plate was then dipped in a vertical position in the solvent and allowed to flow upwards to about 10 cm from the starting line. After drying at room temperature in a current of air, the insecticides were developed with the chromogenic reagent, and the Rf values are recorded (cf Tables 1, 2, 3 and 4).

Results and Discussion :

The solvent selection was made up of a "back ground" solvent (toluene and or petroleum ether) and an "eluting" solvent, each of the latter being of increasing polarity. The Rf values on one adsorbent were found to depend upon the type of the solvent and on the chemical structure of the insecticides (cf Tables 1, 2, 3 and 4). Dipterex, DDVP and dimecron were not easily separated on silica gel G with toluene, toluene : chloroform or toluene : benzene. The same result was obtained with petroleum ether, petroleum ether : chloroform, petroleum ether : benzene or with petroleum ether : acetone. A good separation was achieved on kieselguhr impregnated with 15% formamide solution (cf Table 4) using petroleum ether as a mobile phase. Using higher concentration of formamide above 25% caused the solvent front to be irregular.

Methyl-parathion, chlorothion and isochlorothion were separated on bleaching earth mixed with kieselguhr with petroleum ether : chloroform as a solvent than on silica gel G and kieselguhr impregnated with formamide (cf Table 3). An effective separation of the other thiophosphate insecticides was carried out on silica gel G, kieselguhr impregnated with formamide, as well as, on bleaching earth mixed with kieselguhr as shown in tables 1, 2, 3 and 4.

Further characterisation for insecticides of the same Rf values was sought by spraying the developed chromatoplates with a number of developing reagent (cf Table 5).

- 5.—Toluene : Diethylether (5 : 1).
- 6.—Toluene : Butanol "normal" (9 : 1).
- 7.—Toluene : Methanol (5 : 1).
- 8.—Petroleum ether "b.p. 100 – 140°C" : Benzene (2 : 1).
- 9.—Petroleum ether " " : Chloroform (2 : 1).
- 10.—Petroleum ether " " : Acetone (2 : 1).
- 11.—Petroleum ether " " : Diethylether (2 : 1).
- 12.—Petroleum ether " " : Butanol "normal" (9 : 1).
- 13.—Petroleum ether " " " "

Visualization of Spots :

1.—**Alkaline potassium permanganate** : 0.5% of potassium permanganate in 1% aqueous sodium hydroxide.

2.—**Palladous chloride** : 0.5% of palladous chloride in 2 N hydrochloric acid.

3.—**2, 6 Dibromoquinone chloroimide** : 2% aqueous solution of borax "spray I" 0.2% alcoholic solution of 2, 6 dibromoquinone chloroimide "spray II" Spray with I, dry and spray with II.

Adsorbents :

"10 × 20" glass strips were covered to a thickness of 500 u with each of the following pastes.

1.—Silica gel G "10 g silica gel G in 20 ml of distilled water".

2.—Bleaching earth mixed with kieselguhr „30 g bleaching earth + 15 g kieselguhr + 2 g calcium sulphate in 90 ml of distilled water".

3.—Kieselguhr impregnated with formamide "25 g kieselguhr in 100 ml of 15% or 25% formamide solution in acetone".

Preparation of the Chromatoplates :

The glass plates were coated with the different adsorbents with the Desaga applicator. After drying, the plates were activated at 130°C for 30 minutes except those of kieselguhr impregnated with formamide where the plates were allowed to dry at 60°C for one hour to remove all traces of acetone. Until use the activated plates were stored in a moisture free cabinet.

The plates were spotted in duplicate with 3 – 4 ul of the chloroformic solution of the insecticides 2 cm from the bottom.

Part II : Identification "Thin-Layer Chromatography" :

Few of the many publications on the use of thin-layer chromatography deal with the separation of organophosphorus insecticides. Baumler and Rippstein(23) reported R_f values of some thiophosphoric acid esters on silica gel and using hexane : acetone (4 : 1) as solvent. Mitsuru Ushiyama and Seichi Okui(24) used the same solvent for the chromatographic identification of organophosphorus insecticides in forensic analysis. Takeshi Ymaoka(25) examined eleven organophosphorus insecticides on silica gel with hexane : acetone as solvent. Fischer and Klingelholler(26) studied nine thiophosphoric acid esters. Walker et al(27) described a procedure for the analysis of pesticides on silica gel using 19 different solvents. The chromatographic behaviour of diazinon, malathion, EPN, parathion, methylparathion, chlorothion, dicapton, trichlorophon, dimethoat, phosdrin and scharadan on thin-layer of silica gel G 254 has been studied(28). Bungan(29) used plates coated with silica gel or neutral alumina for the detection of organophosphorus insecticides. The use of thin-layer chromatography for the analysis of insecticides in forensic toxicology and its advantage over paper chromatography are discussed(30). A review on the application of thin-layer to pesticides was given(31).

EXPERIMENTAL

None of the above mentioned methods seems to be satisfactory for the separation and ease identification of a multiple mixture of different organophosphorus insecticides encountered in routine control tests and toxicological analysis. A simple and rapid method of separation and identification of 14 different organophosphorus insecticides present either alone or in mixture was aimed at.

Insecticides Studied :

The studied insecticides are given in part I.

Solvent Systems :

Reagent grade solvents were distilled before use. The solvent systems (vol/vol) consisted of :

- 1.—Toluene.
- 2.—Toluene : Chloroform (5 : 1).
- 3.—Toluene : Benzene (5 : 1).
- 4.—Toluene : Acetone (5 : 1).

from 8-9 is preferable to the sodium hydroxide solution. DDVP volatalises from all media. Dimecron is not steam volatile. Paraoxon a phosphonate derivative is not steam volatile, while its sulphur analogue "parathion" is volatile from acid medium only. The thiophosphate derivatives namely methylparathion, chlorothion, isochlorothion, lebaycid, malathion and disyston are steam volatile from acid medium but do not undergo steam distillation from alkaline medium. This is attributed to the fact that these insecticides suffer cleavage in the presence of alkali and give products which are not steam volatile.

Systox as well as metaisosystox are volatile in steam from alkaline medium, while systox goes also with steam from acid medium. Guthion is not steam volatile.

Mixture of steam volatile and non-steam volatile insecticides such as paraoxon and parathion, metaisosystox and systox, malathion and guthion, dipterex and DDVP were successfully separated from each other.

The isolation of the above mentioned insecticides added to urine, blood and liver homogenated was successfully achieved through steam distillation with the variation of the reaction pH of the sample in the distillation flask.

(b) Column Chromatography :

Dipterex, DDVP, paraoxon, dimecron and guthion were quantitatively adsorbed on the silica gel from chloroform or benzene. Elution of the adsorbed insecticides was performed by chloroform - diethyl ether (2 : 1 v/v) or benzene - diethyl ether (2 : 1 v/v) mixtures.

Other insecticides of the group namely; parathion, methylparathion, chlorothion, isochlorothion, systox, metaisosystox, lebaycid, malathion and disyston were not adsorbed on silica gel from their chloroform or benzene solutions.

It could be noticed that those insecticides adsorbed on silica gel were containing P = O group (except guthion), while those which contains P = S group were not adsorbed. Thus the organophosphorus insecticides could be fractionated into the above mentioned categories in relation to their chemical composition.

B.—Column Chromatographic Technique as Purification and Fractionation Technique :

(a) Reagents :

- 1.—Adsorbent; Silica gel for column chromatography (Merck).
- 2.—Solvents; Chloroform, benzene, chloroform/ether (2 : 1), benzene/ether (2 : 1).

(b) Packing of the column :

The columns were packed by the wet method after Strouts and Wilson⁽²²⁾. The slurry was added to the column till a solid bed of about 10 cm in length had been built up. Another bed of anhydrous sodium sulphate of length about 2 cm was constructed above the first bed. The mobile phase was allowed to flow out until its level was about 5 mm above the surface of the packing.

Procedure :

1.—Aliquots (2 ml) of the chloroformic solutions (25%) of the different insecticides were added to the top of the column with great care to avoid disturbing the surface.

2.—The column was developed by allowing the mobile phase to flow slowly and continued till the eluting solvent leaving the column gave negative reaction for the insecticide under examination.

Insecticides Studied :

- | | |
|----------------------|---------------------|
| 1.—Dipterex. | 8.—Isochlorothion. |
| 2.—DDVP. | 9.—Lebaycid. |
| 3.—Dimecron. | 10.—meta-Isosystox. |
| 4.—Paraoxon. | 11.—Disyston. |
| 5.—Methyl-parathion. | 12.—Malathion. |
| 6.—Parathion. | 13.—Systox. |
| 7.—Chlorothion. | 14.—Guthion. |

Result and Discussion :

(a) Steam Distillation :

Dipterex was found to be non volatile from acidic medium but from alkaline medium it is transformed into DDVP which is steam volatile. Alkalinity produced by the use of a buffer solution of pH range

samples. Laws and Webelg⁽⁷⁾ outlined a scheme for extraction and cleanup of organophosphorus insecticides residue in plant material. Getz⁽⁸⁾ used celit-silica gel column for obtaining an extract suitable for paper chromatography. Coffin⁽⁹⁾ used polyethylene coated alumina for the extraction and cleanup of plant samples prior to their determination. Alumina impregnated with a mixture of soft and liquid paraffins was used for the purification of parathion⁽¹⁰⁾ The adsorption of parathion on 18 substance including alumina, florisil, silica gel was investigated⁽¹¹⁾. The isolation and purification of parathion from biological material by acid washed alumina^(12,13), or cellulose column⁽¹⁴⁾ were studied. Malathion was purified from biological material by column chromatography using acid washed alumina⁽¹⁵⁾, silica gel⁽¹⁶⁾, polyethylene-coated alumina⁽¹⁷⁾ or florisil⁽¹⁸⁾ as adsorbents. Isacva et al⁽¹⁹⁾ used diatomaceous earth, alumina, activated charcoal and treated alumina columns for the separation of insecticides from vegetable foods. A review deals with extraction and clean-up for 17 organophosphorus compound was given⁽²⁰⁾.

Most of the above mentioned procedures have been developed for specific purposes, and few for general application.

In the present study two procedures have been developed for the extraction and cleanup of 14 organophosphorus insecticides.

A.—Steam Distillation as Isolation Technique :

Procedure⁽²¹⁾ :

The tissue for examination is homogenised, thoroughly chilled and frozen. To the tissue in the distillation flask there are added approximately 10 ml of 10% hydrochloric acid. Steam is then passed through the heated tissue slurry until approximately 100 ml of distillate is collected (the receiver is maintained in an icebath). The distillate was extracted with chloroform, evaporated in vacuo.

For distillation from alkaline medium 10 ml of 10% aqueous sodium hydroxide instead of the acid was used.

Also, steam distillation from neutral medium was performed.

The above procedures i.e. distillation from acidic, alkaline, and neutral media were applied to 14 organophosphorus insecticides, individually and in admixture from their aqueous solutions or emulsions and from biological tissues mainly blood and liver.

SEPARATION AND IDENTIFICATION OF SOME ORGANOPHOSPHORUS INSECTICIDES.

By

Dr. Hussein K. M. El Makkawi

National Center for Social and Criminological Research.

ABSTRACT

In the present investigation two procedures have been developed for the extraction and cleanup of 14 organophosphorus insecticides using steam distillation and column chromatography techniques. The study of the use of steam distillation for the isolation of the insecticides from biological samples helped greatly for the fractionation of such compounds by distillation from acidic, neutral, and alkaline media. By the use of silica gel G columns the studied insecticides were fractionated into two categories; those containing P = O group and the insecticides that contain the P = S group.

Also, a general survey for the chromatographic behavior of the studied groups of insecticide on chromatoplates of different adsorbents is included. Detailed data on the R_f values, solvent systems and adsorbents are tabulated.

Part I : ISOLATION AND PURIFICATION :

The first step in the identification of organophosphorus insecticides is concerned with the separation of the substance from the tissue in which it is contained.

Steam distillation was used by Meulen⁽¹⁾, Mukula⁽²⁾, Derkosch et al⁽³⁾, Sperlich⁽⁴⁾ and Kchouk⁽⁵⁾, for the isolation of parathion, methyl parathion, and chlorothion from biological material. Zadrozinska⁽⁶⁾, on the other hand, used steam distillation for the purification of some organic phosphorus insecticides.

Column chromatography is widely used for isolation and purification of insecticides from the stripping substances or other biological

الكشف عن المبيدات العضوية الفسفورية في لبن

البقر المسمم

الدكتور عادل محمد فهمي

خبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

يعتبر هذا البحث وسيلة سهلة ويمكن استعمالها روتينيا في الكشف
كيفا وكما عن مادة الدمثون (سيمستوكس وايزوميتاسيستوكس) في عينات
اللبن لماثية مسممة بهذه المادة — كما يمكن بواسطة هذه الطريقة تتبع
خلو اللبن من المبيدات الحشرية قبل طرحه للبيع كغذاء .

وقد أمكن في هذا البحث التوصل الى فصل المبيد عن اللبن رغم ان عملية
الفصل هذه كانت من الصعوبة بكان وذلك لتداخل المكونات البروتينية
والدهنيات الموجودة في اللبن — كما اعتمدت عملية التعرف على المبيد على
طريقة الطبقة الرقيقة الكروماتوجرافية وأمكن كذلك تقدير كميتها عن طريق
القياس السريع بجهاز قياس الكثافة اللونية .

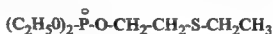
REFERNECES

- 1.—Abott, E.C. and Egan, H. (1967) : Analyst, 97, 475.
- 2.—Beynon, K.I., Davies, L., Elgar, K.E. and Stoydin, G. (1966) : J. Sci. Fd, Agric. 17, 162.
- 3.—Beynon, K.I. and Elgar, K.E. (1966) : Analyst, 91, 143.
- 4.—Chitwell, E.D. and Hartley, G.S. (1961) : Analyst, 86, 148.
- 5.—Claborn, H.V. and Ivey, M.C. (1965) : J. Agric. Fd. Chem., 13 : 353 and 354.
- 6.—Cook, C.E., Stanley, C.W. and Barney, J.E. (1965) : Anal. Chem. 36, 2354.
- 7.—Coutselinis, A. and Dimopoulos, G. (1971) : J. Forensic Medicine ; 18, 11.
- 8.—Coutselinis, A. and Dimopoulos, G. (1971) : J. Forensic Medicine, 18, 35.
- 9.—Fischer, R. and Klingelholter, W. (1961) : Arch. Tox. 19, 119.
- 10.—Makkawi, H.K. (1968) : M. Sc. Thesis : An approach to microdetection of organophosphorus insecticides in toxicological analysis with special reference to diptere.
- 11.—Metcalf, R.L. (1955) : Organic Insecticides, Chemistry and Mode of Action, U.S. Chap. XI, P. 251-316.
- 12.—Mukulu, A.C. (1960) : Acta Pharmacol. et Toxicol : 17, 304.
- 13.—Robinson, J., Malone, J.C. and Bush, B. (1966) : J. Sci. Fd. Agric. 17, 309.

DISCUSSION

By employing the above mentioned methods we successfully isolated the organophosphorus insecticide, demeton (E-1059) and its metabolite from milk of poisoned cows. Figure 1. shows that the reference samples No. 15 (milk to which demeton was added) and No. 16 (prepared standard solution of demeton), produced two spots on the chromatoplates with Rf values of 0.95 and 0.40. The spots are those of systox and isosystox.

The third lowermost spot (Fig 1) resulted only from the suspected milk samples obtained from cows showing clinical signs of poisoning. (Samples No. 1, 2, 4 & 5) .It is known that the toxicity of thionophosphates and their ability to inhibit choline esterase depends on their conversion in the body to the active metabolite (13). The reaction lies in the change of $P = S$ to $P = O$. This was proved by chromatography where the active anticholine esterase recovered after pure parathion administration was identical to paraoxon (13) Therefore, most probably, this third spot represents the metabolite of demeton which has a lower retention factor (Rf) 0.20 denoting a higher oxygen content. It may thus have the formula :



For quantitative estimation, the coloured spots on the chromatoplates were subjected to elution and examined by the reflection densitometry technique. Concentrations as low as 2 and 4 ug/ml were determined easily from the standard calibration curve (Fig.2). The method is, therefore, sensitive and reliable even when the insecticide is taken in small amounts. Its value is considerable when a follow-up needed to ensure complete safety of milk for the consumers.

For routine toxicological analysis, the thin-layer chromatography can be used as a preliminary test while the densitometer give the quantitative estimation.

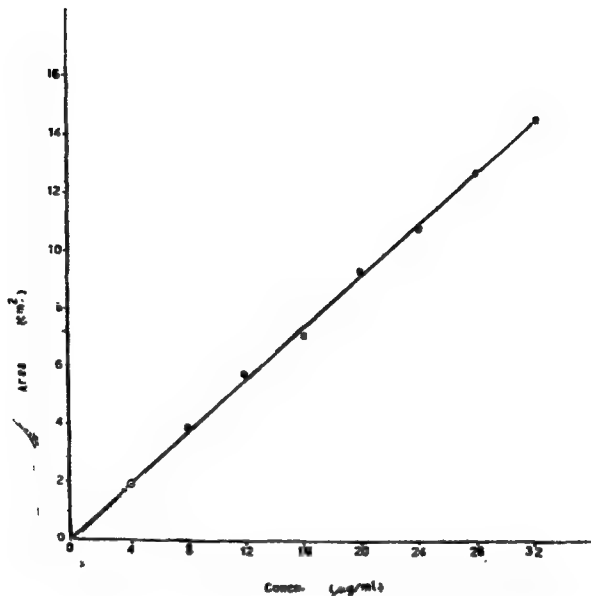


Figure 2 : Represents the standard quantitative curve which shows the relation between concentration of systox together with isosystox in ug/ml and the area of reflection wavelength curve in cm².

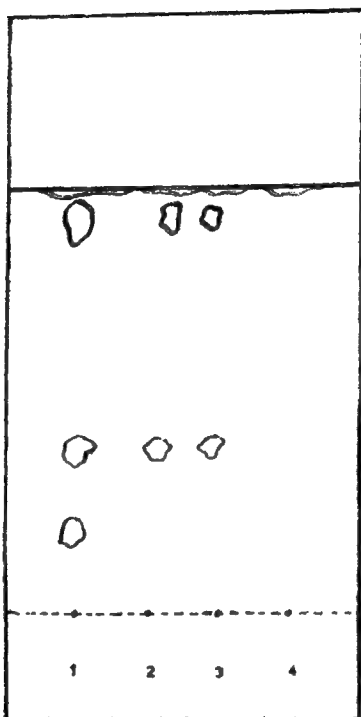


Figure 1 : Shows the chromatography results :

Spots No. 1, 2, 3 and 4 correspond to samples No. 1, 15, 16 and 14 respectively.

3. — Quantitative estimation (the amount of systox and isosystox in the milk samples).

Table III

Sample No	Concentration of insecticide (systox and isosystox) ug-ml.
1	22
2	12
3	4
4	14
5	16
6	6
7	4
8	4
9	4
10	8
16	4

Table II : (Contd.)

Sample No.	Reagent No.	Colour		
		0.95	0.40	0.20
13	a	—	—	—
	b	—	—	—
	c	—	—	—
	d	—	—	—
	e	—	—	—
14	a	—	—	—
	b	—	—	—
	c	—	—	—
	d	—	—	—
	e	—	—	—
15	a	green	green	—
	b	brown	brown	—
	c	dark brown	brown	—
	d	violet	violet	—
	e	yellow	yellow	—
16	a	green	green	—
	b	brown	brown	—
	c	dark brown	brown	—
	d	violet	violet	—
	e	yellow	yellow	—

The spots at Rf values 0.95 and 0.40 represent systox and isosystox while that at 0.20 is due to the metabolite.

Table II : (Contd.)

Sample No.	Reagent No.	Colour		
		0.95	0.40	0.20
7	a	—	green	—
	b	—	brown	—
	c	—	brown	—
	d	—	violet	—
	e	—	yellow	—
8	a	—	green	—
	b	—	brown	—
	c	—	brown	—
	d	—	violet	—
	e	—	yellow	—
9	a	—	green	—
	b	—	brown	—
	c	—	brown	—
	d	—	violet	—
	e	—	yellow	—
10	a	—	—	—
	b	—	—	—
	c	—	—	—
	d	—	—	—
	e	—	—	—
11	a	—	—	—
	b	—	—	—
	c	—	—	—
	d	—	—	—
	e	—	—	—
12	a	—	—	—
	b	—	—	—
	c	—	—	—
	d	—	—	—
	e	—	—	—

2.—Detection on thin-layer plates.

Table II

Sample No.	Reagent No.	Colour		
		0.95	0.40	0.20
1	a	green	green	yellow
	b	brown	brown	yellow
	c	dark brown	brown	brown
	d	violet	violet	orange
	e	yellow	yellow	yellow
2	a	green	green	yellow
	b	brown	brown	yellow
	c	dark brown	brown	brown
	d	violet	violet	orange
	e	yellow	yellow	yellow
3	a	—	green	—
	b	—	brown	—
	c	—	brown	—
	d	—	violet	—
	e	—	yellow	—
4	a	green	green	yellow
	b	brown	brown	yellow
	c	dark brown	brown	brown
	d	violet	violet	orange
	e	yellow	yellow	yellow
5	a	green	green	yellow
	b	brown	brown	yellow
	c	dark brown	brown	brown
	d	violet	violet	orange
	e	yellow	yellow	yellow
6	a	green	green	—
	b	brown	brown	—
	c	dark brown	brown	—
	d	violet	violet	—
	e	yellow	yellow	—

curve was measured either planimetrically or by the square counting method. For the construction of the calibration curves, the averages of 10 areas of the reflection wavelength curve of 10 spots of the same concentration were plotted as a function of concentration ($\mu\text{g/ml}$).

4.—Quantitative Estimation :

Two spots of the sample were placed on each plate at a distance of 2 cms (blank spots). Multiple spots were then placed so as to cover the whole plate. After development the plates were dried and sprayed with $\text{PdCl}_2/\text{KMnO}_4$.

In this way the poison location was underlined. The respective region of the non-sprayed area of the plate was then eluted with 5 ml acetone which was concentrated to a volume of 0.05 ml. A sample for densitometer plates was then obtained.

Finally, the plates were subjected to the above quantitative-densitometric measurements.

RESULTS

1.—Chromatography

Table I

Sample No.	Rf-Value
1	0.95, 0.40, 0.20
2	0.95, 0.40, 0.20
3	0.40
4	0.95, 0.40, 0.20
5	0.95, 0.40, 0.20
6	0.95, 0.40
7	0.40
8	0.40
9	0.40
10	not detected
11	not detected
12	not detected
13	not detected
14	not detected
15	0.95, 0.40
16	0.95, 0.40

The above results were obtained by the solvent system toluene : acetone 5:1 (V/V)

The length of the run was 12 cms and the samples applied on the chromatoplates were :

- i Suspected milk samples,
- ii Prepared milk-demeton samples.
- iii Standard demeton solution (5ug-ml).

Detection

After development, the chromatoplates were dried in hot air and sprayed with :

- (a) Palladous chloride 0.5% solution (made weakly acidic with HCl), then diphenylamine 0.5% solution in ethyl alcohol (8).
- (b) Palladous chloride 0.5% solution (made weakly acidic with HCl) then KMnO_4 0.5% solution, (7).
- (c) Fluorescein, 0.1 % solution, ultraviolet light (10).
- (d) Tetrabromoflorescein, 0.1% solution then ultraviolet light (10).
- (e) Ammoniacal silver nitrate (10).

Quantitative Measurement

1.—Apparatus :

The color spots were examined by the reflecting densitometer technique. An extinction densitometer equipped with a recording integrator (Type ERL 10, Carl Zeiss Jena) operated with filter No. 1 was used for measuring the reflection of the spots. The apparatus was operated with the slit on mark 5.

2.—Spray reagents :

- (a) Palladous chloride 0.5% solution (made weakly acidic with HCl).
- (b) Potassium permanganate 0.5% solution.

3.—Standard Quantitative Measurement :

Thin-layer plates of silica gel G (0.10 mm thick and 3.75×14 cm "densitometer plate") activated at 120°C were prepared. The test solution of known concentration (0.05 ml) was applied to the plate, care was taken to ensure round spots of about 5 mm diameter. After drying, the plate was sprayed with the above spray reagents and subjected to measurement after 10 minutes. The area of the reflection wavelength

10.—Sample No. 10 : milk obtained from animal No. 2 (sent for analysis on 1-7-1972).

11.—Sample No. 11 : pooled milk from the same exposed cows (sent for analysis on 1-7-1972).

12.—Sample No. 12 : milk obtained from animal No. 1 (sent for analysis on 8-7-1972).

13.—Sample No. 13 : milk obtained from animal No. 2 (sent for analysis on 8-7-1972).

14.—Sample No. 14 : pooled milk from unaffected animals (from outside the farm).

* 15.—Sample No. 15 : a prepared milk-demeton solution by adding 0.01 gram of demeton to 1000 ml demetonfree milk i.e. 10 ug/ml milk.

16.—Sample No. 16 : a standard solution of demeton in a concentration of 5 ug-ml.

Extraction Procedure

Thirty grams of milk, after complete precipitation of protein and fat by acetone, were extracted for 4 hours in a Soxhlet apparatus with 400 ml of acetone. After concentration of the extract to 150 ml, an equal volume of water was added and the mixture reextracted twice with 100 ml. of ethylether. The ether layer was evaporated completely and the residue dissolved in 5 ml. of acetone. A 0.01 ml sample was taken for chromatography. The method of extraction was again repeated for prepared sample of milk-containing-demeton (sample No. 15).

Chromatography

Plates of 0.20 mm thickness were prepared by Desaga Thin-layer Applicator (30 gm of silica gel G in 60 ml. water, to prepare 10 plates of 10×20 cms). The plates were activated at 120°C for one hour. The developing systems were :

- | | | | | |
|--------------|-----------|-------|-------|--------------|
| (a) n-hexane | : acetone | ether | 2:1:1 | (V/V/V) (8) |
| (b) toluene | : acetone | | 5:1 | (V/V) (10) |
| (c) toluene | : ether | | 5:1 | (V/V) (10) |

EXPERIMENTAL

Material Studied

The samples analyzed were obtained from animals that showed the clinical picture of poisoning by an organophosphorus anticholine esterase compound. The animals were examined and were seen to have copious salivation, diarrhea, labored respirations, muscular fibrillation and sometimes convulsions. A change of diet was resorted to at once and samples of milk were sent for analysis to avoid poisoning of the consumers and to ensure safety of excreted milk. (as it is known that the excretion of these compounds may persist for many days). The samples included :

1.—Sample No. 1 : milk obtained from a cow that showed marked signs of toxicity (sent for analysis on 17th of June 1972 and the animal died on the 18th.)

2.—Sample No. 2 : pooled milk from all the cows that were fed on the stored diet and showed clinical signs of toxicity (sent for analysis on 17-6-1972.)

3.—Sample No. 3 : pooled milk obtained from cows in the same farm, fed on the stored diet, but did not show clinical signs of toxicity (sent for analysis on 17-6-1972).

4.—Sample No. 4 : milk obtained from cow (No. 1) that was fed on the stored diet and showed signs of toxicity (sent for analysis on 17-6-1972).

5.—Sample No. 5 : milk obtained from cow (No. 2) that was fed on the stored diet and showed signs of toxicity (sent for analysis on 17-6-1972).

6.—Sample No. 6 : milk obtained from animal No. 1 (sent for analysis on 21-6-1972).

7.—Sample No. 7 : milk obtained from animal No. 2 (sent for analysis on 21-6-1972).

8. Sample No. 8 : pooled milk from the exposed cows (sent for analysis on 21-6-1972).

9.—Sample No. 9 : milk obtained from animal No. 1 (sent for analysis on 1-7-1972).

ORGANOPHOSPHORUS PESTICIDE IN MILK OF POISONED COWS

Development of An Extraction Procedure Identification,

By Thin-layer Chromatography

and Quantitative Estimation

By Reflection Densitometry

By

A.M. Fahmy (Ph. D.)

The isolation of organophorus pesticides from biological material is one of the most important problems in toxicological analysis (4, 13). Many methods have been published for their separation from blood and viscera as well as from vegetables, fruits, etc. (1-12). However, these methods have many disadvantages in their application to milk as fats and other compounds can be extracted together with the insecticide.

The present study was done to detect the organophosphorus insecticide, demeton, in milk of poisoned cows. Demeton is a mixture of the thiono isomer (systox), O, O-diethyl-2-ethyl thionophosphate and the thiol isomer (isosystox), O, O-diethyl-S-(ethylmercaptoethyl) thiophosphate. At the same time we improved the extraction procedure in order to avoid, as much as possible, the interfering spots in chromatography and consequently to obtain more accurate results. A combination of thin-layer chromatography and densitometry proved quite suitable for qualitative and quantitative estimation. The methods used are rapid, specific and suitable for routine toxicological analysis.

The samples investigated in this work were sent to the National Center For Social and Criminological Research (Criminalistic Section).

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

INDEX

Researches :

- The Recidivists : A Statistical ~~Analytical Study~~
Dr. Ahmed El-Magdoub... .. 281

Articles :

- The Administration of Criminal Justice.
Mr. Adel Younes 311
- Seduction and Rape in the Afro-Tribal Traditions
Dr. Mahmoud Sallam Zanaty 327
- Scientific Research in the Field of Crime Prevention
Dr. Said Eweis 345
- Scientific Research in the Field of Correction
Dr. Ahmed El-Alfy 353
- Scientific Research in the Field of Criminal Law
Dr. Samir El-Ganzoury 367
- Sociology of Law
Dr. Ahmed Abo-Ali... .. 377
- The Concept of Legal Interest
Dr. Adel Azer 393

In English :

- Separation and Identification of Some Organophosphorus Insecticides.
Dr. Hussein K. M. El-Makkawi 420
- Organophosphorus Pesticide in Milk of Poisoned Cows
Dr. A. M. Fahmy 434

**THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGY RESEARCH**

CHAIRMAN OF THE BOARD

Dr. AHMED M. KHALIFA

Members of The Board :

Mr. A. Fathy Moray	Mr. M. Maher Hassan
Dr. Gaber Abdel Rahman	Mr. Mohiey El-Din Taher
Mr. H. Awad Brekey	Dr. Mokhtar Hamza
Mr. Abdel Moneim Maghraby	General Abdel Halim Hatatah
General Bahy El-Din El-Soyoufy	Mr. M. Fathy
Sheikh M. Abou Zahra	Dr. Aly El-Mofty

EDITOR - IN - CHIEF

Dr. AHMED M. KHALIFA

BOARD OF EDITORS

Dr. ADEL M. FARMY — ESSAM MILIGUI — ALY GALABY —

EL SAID ALY SHETA

Single Issue
Twenty Piasters

Annual Subscription
Fifty Piasters

Issued Three Times Yearly
March — July — November

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Issued by
The National Center for Social
and Criminological Research
EGYPT

- The Recidivists: A Statistical analytical Study.
- The Administration of Criminal Justice.
- Seduction and Rape in the Afro-Tribal Traditions.
- Scientific Research in the Field of Crime Prevention.
- Scientific Research in the Field of Correction.
- Scientific Research in the Field of Criminal Law.
- Sociology of Law.
- The Concept of Legal Interest.

In English

- Separation and Identification of some Organophosphorus Insecticides.
- Organophosphorus Pesticide in Milk of Poisoned Cows.





Bibliotheca Alexandrina



0535427